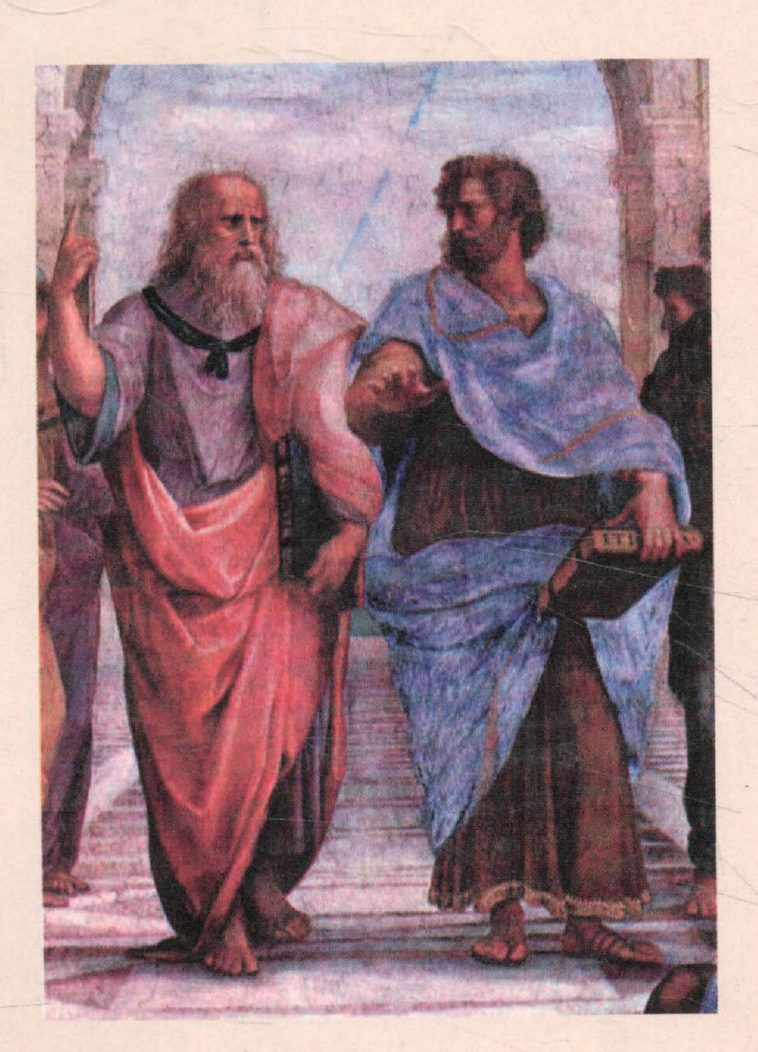
أبو الفرج عبد الله بن الطيب البغدادي

رئيس بيت الحكمة العباسي في مطلع القرن الخامس الهجري

الشرح الكبير لمقولات أرسطو



تحقيق

د. علي حسين الجابري



فلسفة


الشرح الكبير لمقولات أرسطو

أبو الفرج عبد الله بن الطيب البغدادي

رئيس بيت الحكمة العباسي في مطلع القرن الخامس الهجري



تحقيق

د. علي حسين الجابري

المساعدون

د. فضيلة عباس **د. عبد الكريم سلمان**



فلسفة	التكوين

❖ الشرح الكبير لمقولات أرسطو

لأبي الفرج بن الطيب البغدادي

❖ تحقيق د. علي الجابري

ISBN:978-9933-429-05-8

هاتف: 00963 112236468

فاكس:00963112457677

ص . ب: 11418، دمشق. سوريا

www.attakwin.com
info@attakwin.com
taakwen@yahoo. com

تقديم

أبو الفرج بن الطيب البغدادي

(370 ـ 435 هـ / 980 ـ 1043 م)

أولاً: حياته وسيرته العلمية وشيوخه ومؤلفاته

حياة عبد الله (أبو الفرج) بن الطيب البغدادي:

بغدادي، ولد عام 370 هـ / 980 م، (وتوفي فيها عام 435 هـ / 1043 م) قال عنه القفطي أنه فيلسوف عراقي موسوعي عاش قريباً من بيت الحكمة العباسي اعتنى بكتب الطب والفلسفة وعلم المنطق. وشرح أهم مؤلفات اليونانيين ولاسيما جالينوس، وأرسطو وأبو قراط وغيرهم قال عنه أحد تلامذته (المختار بن الحسن بن عبدون المعروف بابن بطلان): «أن شيخنا أبا الفرج بقيّ عشرين سنة في تفسير ما بعد الطبيعة ومرض من الفكر فيه، الذي كاد يقضي عليه، وهذا من شدة حرصه في طلب العلم لعينه» (223/1).

وعرف عنه عالماً أشتغل في علوم الطب والصيدلة والرياضيات والطبيعيات وكان معاصراً لابن سينا، ومختلفاً معه في العديد من القضايا، العلمية والفلسفية (190/2). عاصر أبو الفرج أشهر الأطباء مثل صاعد بن عبدوس وابن نفاخ، وحسن الطبيب، وبنوسنان والناتلي (أستاذ ابن سينا) وأبو سعيد الفضل بن عيسى اليماني، وتلمذ عليه: عيسى بن علي بن إبراهيم بن هلال الكاتب، وعلي بن عيسى الكحال، وأبو الحسين البصري، ورجاء الطيب، وزهرون (3/ج2/ 325 ـ 237) وأبي الفرج البيرودي وغيرهم.

مؤلفاته:

على صعيد النص المنطقي، عرف عن (أبي الفرج) تفسير كتب المنطق الأرسطية الثمانية، إلى جانب أيساغوجي لفرفوريوس الصوري، كما ترجم كتب أبقراط (ابيديما، والفصول، وطبيعة الإنسان والأخلاط) وكتب جالينوس

[الصناعة الصغيرة والنفس الصغير وغلوتن والاسطقسات، والمزاج، والقوى الطبيعية والتشريح الصغير وكتاب العلل والأعراض (العلل الباطنية) وكتاب النبض الكبير، والحميات. وصلة البراء بالتدبير وتدبر الأصحاء، واختصار الجوامع (الستة عشر)] (3/ ج2/ 237) كما شرح مسائل حنين بن إسحق (الذي أملاه على تلامذته في بيت الحكمة سنة خمسة وأربعمائة) للهجرة. وكتاب النكت والثمار الطبية ـ الفلسفية، ومقالة في قوى الطبيعة، ومقالة في العلّة، ومقالة لِمَ جعلَ لكل خلط دواء يستفرغه ولم يجعل للدم دواء يستفرغه مثل سائر الأخلاط وتعاليق في العين، ومقالة في الأحلام وتفضيل الصحيح فيها من السقيم على مذهب الفلسفة ومقالة في عراف أخبر فأضاع، وذكر الدليل على صحته بالشرع والطب والفلسفة، ومقالة في الشراب، ومقالة أملاها في جواب ما سُئل عنه في إبطال الاعتقاد في الأجزاء التي لا تنقسم (سؤال سأله أبو ظافر بن جعفر السكري) ويعلق ابن أبي أصيبعة على ذلك قائلاً: «ووجدت بخط ظافر بن جابر السكري على هذه المقلاة، ما هذا مثاله: قال: هذه الكراسة بخط سيدنا الشيخ أبي الفرج، أطال الله بقاه، وعدّها ظافر بن جابر بن منصور السكري الطبيب (بمثابة) الدستور، (القانون) بينها شرح كتاب منافع الأعضاء لجالينوس، ومقالة مختصرة في المسيحية، وشرح الإنجيل» (3/ ج2 283/ 238) لكن ثمة خلط كبير وقع فيه أكثر من باحث، من حيث الشخصية أو مؤلفاته.

منشأهُ التشابه في الاسم والكنية أو اللقب، ولاسيما بين (أحمد بن الطيب السرخسي) تلميذ الكندي، وأبي الفرج بن الطيب (عبد الله البغدادي) (45/4) رافق ابن الطيب أهم مناطقه بغداد وبيت الحكمة منهم على سبيل المثال لا الحصر:

أ ـ ابن زرعة (331 ـ 408 هـ/ 932 ـ 1014م) أبو علي عيسى بن إسحق بن زرعة ولد عام 331هـ / 932م وتوفي على رأي ابن أبي أصيبعة بغداد سنة 408 هـ (1014 م) له مؤلفات منطقية ومختصرات فلسفية وعلمية نوهنا بها في دراستنا عنه.

ب ـ (أبو الخير) الحسن بن سوار بن بابا ابن بهرام المعروف بابن الخمار. من أفضل المناطقة البغداديين وتلميذ يحيى بن عدي. (364 هـ / 974م) صاحب تصانيف في الفلسفة والمنطق والعلوم (13/ ج2 ص238 ـ 230).

أما تلامذته فأبرزهم:

أ ـ الحسن بن بطلان (ت 444 هـ أو 455/ 1063 أو 1052 م) طبيب ومنطقي من نصارى بغداد. غادر بغداد بعد وفاة ابن الطيب (بعد عام 435 هـ) فزار أنطاكية ومصر ثم ذهب إلى الأناضول، وعاد إلى بلاد الشام (12/ 192 ـ 191)

ب ــ أبو الحسين البصري الكحال (ت 436 هـ / 1044 م) وإن عدّ حاجي خليفة وفاته سنة (463 هـ / 1072م) كان تلميذاً للقاضي عبد الجبار المعتزلي، قبل مغادرته بغداد تحاشياً لأحكام (الاعتقاد القادري) ضد المعتزلة. أشتهر إلى جانب كتبه المنطقية والفلسفية، بكتاب المعتمد في أصول الفقه، ونقض الشافي في الإمامة للشريف المرتضى، (ت 436 هـ / 1044م) (12/ 192 ــ 194). وغيرها من الدراسات النقدية.

ثانياً: فلسفته ومشروعه الفكري:

أمام عن حقيقة مشروعه الفكري الذي يرشحه لأن يحتل موقعه بين العلماء والفلاسفة، فلقد سلطنا الضوء عليه في أكثر من كتاب ودراسة، مادام الرجل منشغلاً بالدرس الفلسفي والمنطقي بعامه وبالنص الأرسطي على وجه الخصوص. إلى جانب اهتماماته (الكلامية والعقيدية) والعلمية مع ما حتمت عليه مسؤوليته، أميناً لسر (الجاثليق) وقسيس، ومهتم بالترجمة وشؤون اللغات (العربية والسريانية وربما اليونانية واللاتينية)، جميع ذلك، خلق إشكالية (لعبد الرحمن بدوي) وموضوعاً للبحث الفلسفي والمنطقي والعقيدي، عند كل من يوسف حبي وجاك إسحق، وآخرين.

لنقصي جانباً، الصور المشوشة عن (أبي الفرج) التي كانت وراء ذلك الخلط وضياع الحقيقة (12/160 ــ 185) بعد أن عدّه البعض أحد الشراح أو قل من صغار الأرسطيين، من غير أن تتوفر الحقائق عن إنجازه الفلسفي والمنطقي، بما يضاهي إنجازاته العلمية كطبيب ومتكلم وفقيه ولاهوتي، أهلّهُ لإدارة بيت الحكمة في أعقد الظروف السياسية التي خلفها (الاعتقاد القادري) إلى جانب إدارته للمستشفى العضدي (12/179).

اما ابرز ملامح شخصية عبد الله البغدادي أبو الفرج بن الطيب فهي:

1 ـ وصفه ابن أبي أصيبعه بأنه (كاتب الجاثليق: البطريرك) ومن المتميزين بين نصارى بغداد. نال عن جدارة لقب (شيخ الأطباء) في المستشفى العضدي.

2 ــ عُرف بقدرته الكبيرة على التصنيف في شتى فنون المعرفة وإن قيل أن معظم تصانيفه كانت (إملاءً) من لفظه (محاضراته) على طلبته وليس بخط يده.

3 ـ قامت بينه وبين (ابن سينا) مناوشات ومجادلات عن بعد، وكتابية، لأن ابن سينا لم يزر بغداد طوال حياته.

4 ـ أبرز من جمع شروحه، وكتبه ورسائله، تلميذه أبو الحسين البصري. (45/5) مثلما توفر لأبي الحكم المصري، استنساخ شروحه على كتب أرسطو، في بغداد الكرخ عام 470 هـ / 1075 م يعاونه بقية تلاميذه، مثل ابن بطلان، وتلميذه هبة الله المتطبب.

5 ـ كان لإسهاماته في حقلي الترجمة والتعريب، للعلوم والفلسفات، وشروحه الإبداعية (الفلسفية) وردوده على ناقدي أرسطو، ونقده لبعض أخطاء أرسطو، ومعرفته للرومية والسريانية؛ إلى جانب العربية؛ دوره الواضح، في إغناء الدرس الفلسفي والمنطقي والعلمي والكلامي، استكمل بها جهود..

(أبي علي الحسن ابن أبي السمح) ويحيى بن عدي وأبي بشر متى بن يونس والحسن بن سوار وابن زرعة ويمثل الأخيران، أبرز أساتذة (ابن الطيب). مثلما أصبح هو لاحقاً، أستاذاً لكثير من الأطباء في عموم المشرق العربي، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر (أبو الفرج جورجيس بن يوحنا بن إبراهيم من نصارى اليعاقبة) في بلاد الشام. (283/ 140 ـ 143، 49 ـ 13) ويبدو أن (أبا الفرج الشامي اليعقوبي) لم يكتف بتعلم الطب وفنونه على يد (أبي الفرج البغدادي) بل أخذ عنه أيضاً المنطق والعلوم الحكمية والشرعية والكلامية. ثم عاد إلى دمشق، وأقام بها وراسل منها ابن رضوان في مصر وغيره من الأطباء (11/ ج2 / 142 ـ 143).

6 ـ وسجل لنا البيهقي (ظهر الدين) في معرض حديثه عن الفلاسفة العرب (أبو الفرج بن الطيب) في الموقع الثالث والعشرين مع أنه ذكر معاصره ابن سينا في التسلسل السابع والعشرين) قائلاً عنه: «كان من حكماء بغداد... (بل) كان حكيماً ملء إهابه داخلاً بيت الحكمة من أبوابه... وقد وجدت له تصنيفاً في (كمية الأعمال) ورسائل. وكان عالماً باللغة الرومية (التي عدها كرد على (اللاتينية») والسريانية».

لكن البيهقي. سجل على (ابن الطيب) ملاحظة لغوية أسلوبية، حين قال (كلامه غير فصيح) لكنه يعترف من جانب؛ أنها من إملائه على تلاميذه، ومن جانب آخر يقول: أني رأيت كتاباً لأبي الفرج، عن علل الأشياء واستفدت منه. وأعترف بأنه كان حكيماً ولكن بينه وبين أبي علي ابن سينا بون بعيد (ربما في العلاقة مع الآخرين) لأنه يستتبع ذلك قائلاً «أبو علي كان مؤدياً مهجئاً» (هجاء) تشهد عليه وقائع يذكرها البيهقي مع (مسكوية والبيروني) فكيف لا يكون مثلها مع (ابن الطيب). (6/44 ـ 45).

7 ــ وعن حقيقة خلاف ابن سينا معه في قضايا الحكمة الفلسفية ولاسيما (موضوعة وحدة القوى الطبيعية) العاملة داخل جسم الإنسان (57/7 ــ 75) وردّ ابن سينا، (66/7 ــ 71) يفسر البيهقي حقيقة الخلاف، فيعزوه للتحاسد بين أهل العصر وأرباب المهنة الواحدة، لأن أبا علي يعترف بتقدم ابن الطيب في الطب عليه ويشهد بذلك في مكاتباته ورسائله (43/6).

أما القفطي فيعلق على هذه الخصومة في معرض حديثه عن منهج ابن الطيب قائلاً: (أبو الفرج فيلسوف عراقي، فيلسوف فاضل مطلع على كتب الأوائل وأقاويلهم؛ مجتهد في البحث والتفتيش ويبسط القول.. أعتني بشرح الكتب القديمة في المنطق وأنواع الحكمة من تواليف أرسطو.. يبسط القول في الكتب التي شرحها بسطاً شافياً قصد به التعليم والتفهيم حتى لقد رأيت من ينتحل هذه الصناعة فيذمه (يتهمه بالتطويل والإسهاب في الشرح) وكان هذا العائب يهودياً. ضيق العطن (والأفق) فأما أنا وكل منصف فلا نقول آلا أن أبا الفرج بن الطيب قد أحيا من هذه العلوم ما دثر وأبان منها ما خفي (في ظل محنة الحكماء والمتكلمين زمن الاعتقاد القادري) (233/1).

8 ــ أما حقيقة ابن الطيب ومكانته العلمية كما رآها ابن سينا نفسه فلقد فرضت عليه نفسها وهو يكتب (منطق الشفاء) ــ ويشكو من تعقيدات البحث المقولي، ويوازن بين إنجازه هذا، وبين ما عليه (شيوخة في بغداد) التي لم يزرها وبيت الحكمة، من علم ودراية يسجلها بخط يده، حقيقة يدركها كل مدقق محقق، متأمل لكتب هذا الحكيم الذي تراكمت على منجزاته أترية القرون والسنونا طوال عشرة قرون (8 ــ ج1 ص3 ــ 8 669 ــ 81، ص189).

9 ــ وكتب الشهرستاني (أبو الفتح محمد) تحت عنوان (المتأخرون من فلاسفة الإسلام) مما جاء بعد علماء الكلام، ونشأوا في بيت الحكمة، ذاكراً، الكندي.... إسحق ابن حنين... يحيى النحوي... أبو الفرج المفسر... ومسكويه... ويحيى بن عدي وأبو الحسن العامري والفارابي وابن سينا (31/9 ــ 32) فهل لهذا التسلسل من دلالة ذات صلة بابن الطيب؟ نعم ولاسيما فيما يتعلق بالمعرفة.

10 ــ على كثرة ما كتب أبو الفرج، وشرح وعلّم وحاضر في غير قضايا اللاهوت، والعلوم ولاسيما في الطب والصيدلة فإن أيدي الباحثين لم تنل سوى (تفسير العبارة) وتفسير ايساغوجي (11 / 24 وما تلاها). وصولاً إلى الشرح الكبير للمقولات (10/ 17 ــ 616) الذي بين يدي القارئ الكريم وما زلنا بانتظار الكشف

عن بقية الأعمال الفلسفية الخاصة به أو أعمال أرسطو طاليس، المنطقية (32/12 ـ 358) كما ترك ابن الطيب شرحاً على القسم الأخير من كتاب الطبيعة لأرسطو (13/ 698 ـ 773) لقد أخرجنا من بين سطور (الشرح الكبير) لابن الطيب نصاً جديداً لمقولات أرسطو يختلف بمئات المفردات عن النص الذي أنجزه إسحق بن حنين وحققه المرحوم عبد الرحمن بدوي. (285/12 ـ 358) والذي قارنه ولدنا الدكتور علي جبار مع المقولات بقراءة ابن سينا بأطروحة للدكتوراه من قسم الفلسفة آداب بغداد عام 2005 كشف فيها عن الكثير من مخفيات ابن الطيب (33/14 ـ 200) كما درس كل من الدكاترة يوسف حبي وجاك إسحق، ابن الطيب، مشيرين إلى عشرات المصادر والمراجع العالمية في عدد من اللغات الحية. (360/12 ـ 367) للكثير من الباحثين.

في التحقيق و المخطوطة

سنقف الآن عند: شرح المقولات لابن الطيب، ومشكلات التحقيق.

لوضع هذا النص العربي الفريد بين أيدي الباحثين المعاصرين:

1 ـ تفسير المقولات وشرحها مخطوطة لأبي الفرج عبد الله بن الطيب الفيلسوف السرياني البغدادي، صحبتني وصحبتها، منذ حصلت على نسخة مصورة منها على (مايكروفلم) لمعهد المخطوطات العربية؛ في القاهرة عام 1977، واتضح لنا حين كشفنا عن مضامينها؛ أن النسخة المذكورة (الوحيدة) قد تعرضت لتخريب (مقصود) أو (غير مقصود) لا ندري المهم، وجدنا عند القراءة على جهاز (الميكروفلم في مكتبة آداب/بغداد) أن ما يصل إلى ثلثُ وراقها (البالغة 676 ورقة) قد صوّر على تصوير سابق، فطمس معظم سطور (201) ورقة، أو كادت؟ إلى جانب نقص عدد من الأوراق في الأصل المصوّر!

عقّد الحال، طبع المخطوطة على (النسخة السالبة) (أبيض على أسود) فالتجأنا إلى المؤسسات ذات الصلة بالعمل المكتبي والتعامل بالمخطوطات مثل (المجمع العلمي العراقي) و(مكتبة المتحف العراقي) و(مكتبة الأوقاف) وغيرها لحل هذا المشكل! منذُ عام 1978.

توزع هذا العمل على محورين (شخصي) و(رسمي).

الأول: اتجهنا فيه إلى الأصدقاء من مصر العربية، للحصول على حلّ أو بديل؛ أوضح؛ لكن مثل هذا الحال تعثّر بسبب ظروف سياسية وتطورات عقّدت العلاقة مع الجهات المصرية؛ انتهت بنقل المعهد المذكور من القاهرة إلى الكويت، وانتقال المنظمة الأم إلى تونس؛ فمعهد المخطوطات، تابع في الأصل إلى (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم..) على أنه جزء من منظمات الجامعة العربية: ... لذلك عمدنا إلى تصوير (الفلم) على ورق خاص (الفوتوستات)[1] بنسختين، بعد أن باءت محاولات دار الكتب في جامعة السليمانية، بالفشل، حين خاطبت معهد المخطوطات قبل نقله رسمياً[2] راجية تقديم العون، لحل صعوبات المخطوطة المذكورة في وضعها الحالي؛ طالبة نسخة مصورة أخرى لأصل المخطوط المحفوظة نسخة منه بدار الكتب المصرية تحت رقم 212/حكمة تيمور، التي تعود إلى سنة 480هـ/1087م)، وعند تعذر ذلك، فبالإمكان الاستعاضة عنها، بنسخة مصورة مضبوطة، على النسخة المنقولة عنها؛ والمخطوطة في الدار المذكورة (للتداول)، التي يعود تاريخها إلى عام 1336هـ/1917م كما طلبت إدراج عنوان هذه المخطوطة، واسم القائم بالتحقيق، والدراسة، في نشرة المعهد المذكور، لإبلاغ الباحثين بهذا المشروع العلمي المهم.

لكن مثل هذه المحاولات لم تثمر: لا في القاهرة، ولا في الكويت[3] لاحقاً. وبعد عام 1980، وانتقال المحقق من جامعة السليمانية إلى جامعة بغداد، واصلنا العمل المشترك على الصعيدين (الفردي) و(الرسمي)، بالتعاون مع جامعة بغداد[4] وكلية الآداب[5] (مشكورتان) للغرض نفسه، وتكررت الاتصالات مع (المعهد) من دون جدوى.

---

(1) أنجزت هذه المهمة، مكتبة الأوقاف/ التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية سنة 1979. بنسختين: الأولى أهديت إلى المكتبة المركزية في جامعة السليمانية؛ والثانية لدينا مع المايكروفيلم (المحقق).

(2) بكتاب أمانة المكتبة المركزية المرقم 481/54/7 في 1979/3/7.

(3) وكان المقر الجديد لمعهد المخطوطات في الكويت هو/ الصفاة: ص ب 2697 تلكس 46286 مخطوطات هاتف 2469089.

(4) بكتابها المرقم 22246 في 1984/12/30.

(5) بكتابها المرقم أ/112/2 في 1985/1/7.

باختصار شديد نقول؛ إن الاتصالات الرسمية لم تثمر طوال ربع قرن - عن شيء يذكر، سوى التذكير المستمر بمشروع التحقيق، والتنويه به عن طريق نشرات المعهد المذكور، وبقي الأمر على تعقيداته التي لم تقتصر آثاره المتعبة علينا بعد أن شكى لنا الأستاذ الدكتور محسن مهدي[1]، من النص (الرديء) لنسخة المايكروفيلم الموجودة في مكتبة جامعة هارفرد في أمريكا!، التي لا يوجد غيرها! بعد أن فقد أصل المخطوط في دار الكتب المصرية خلال العقود الأخيرة. والتطور الإيجابي الوحيد، جاء عن طريق الاتصال الشخصي، بقسم من المعنيين بالشأن الفلسفي من الأصدقاء القريبين من (دار الكتب المصرية) ودائبي الحضور في فعاليات المربد، للحصول على صور جديدة للأوراق المشوهة والناقصة..

فكان لنا بعض ذلك!.. وهو الذي عوّلنا عليه في مشروع التحقيق هذا لصالح بيت الحكمة/ البغدادي؛ مع فريق العمل الحالي.

2 - إن معضلات (المخطوطة) لا تقل صعوبة عن معضلات المؤلف (ابن الطيب)* وكلا الأشكالين، كانا بمثابة الحافز لنا لإنجاز مهمة التحقيق الشاقة خلال السنوات الثلاث المخصصة للمشروع (1998 _ 2000) معتمدين على قراءات متعددة للنسخة المتيسرة، بين أيدينا؛ من تفسير المقولات؛ بخلاف السبل المألوفة في التحقيق والمعتمدة على قراءة النسخ (المتعددة) والمقابلة فيما بينها، انطلاقاً من الأصل (الأم)!.. نقول هذا، من غير أن يُجنبنا (الدعم الجديد) من صور الأوراق المشوهة؛ والتالفة مواجهة مشكلات التحقيق، التي أخذت الكثير من جهود الفريق ورئيسه (مجتمعاً) و(منفرداً) مع عون الأصدقاء من ذوي الخبرة والاختصاص في (دار صدام للمخطوطات)![2] تاركين (عدداً من الفجوات والعُقد) من غير حلول؛ عسى أن

---

(1) كان ذلك في تونس خلال المدة (16 _ 21) شباط 1998 حين التقينا بالدكتور محسن مهدي ودار الحديث بيني وبينه عن الموضوع مباشرة (المحقق).

* علي حسين الجابري: أبو الفرج بن الطيب البغدادي وبيت الحكمة العباسي: دراسة لفلسفته وجهوده العلمية في مدرسة بغداد المنطقية.. الذي أفردنا له كتاباً مستقلاً يتحدث عن بيت الحكمة وجهود المفكرين العرب والمسلمين في تحقيق التراث المنطقي اليوناني وشرحه وحفظه وإيصاله إلى المغرب وأوربا وكان لابن الطيب في ذلك أثر مهم وقفنا عنده مفصلاً.

(2) مدير الدار الأستاذ أسامة النقشبندي، والدكتورة ظمياء عباس.. وبقية العاملات والعاملين في المركز المذكور؛ ولا سيما خلال السنتين 1998/1999 و1999/2000. (المحققون) والتي سميت بعد عام 2003 بدار بغداد للمخطوطات

يتيسر لنا، أو لغيرنا، مستقبلاً ما يسلط الضوء على مكامن الغموض والضعف في هذا العمل الشاق: للوصول به إلى رصيف الصواب واليقين التام!

3 ـ ولنا أن نعترف للقارئ الكريم، أن حجم المعاناة، كان يتضاءل أمام النتائج التي خرجنا بها.. إلى جانب تحقيق التفسير ـ وفي مقدمتها الحصول على نسخة (أخرى) من (مقولات أرسطو) تختلف عن النص المتداول، والمحقق والمنشور قبل أكثر من نصف قرن (1947) من لدن الدكتور عبد الرحمن بدوي، بمئات التصويبات. مما سيكون عاملاً مساعداً للباحثين ـ مستقبلاً ـ على (اكتشاف) النص الأصل والمضبوط من (المقولات) لتكون مرجعاً علمياً للباحثين والمحققين قد يدفع بالأجانب ـ أنفسهم ـ إلى مراجعة النص الإنكليزي، ثم اليوناني المتأخر المعتمد على (النصوص اللاتينية أو العبرية) ذات المصدرين (السرياني) و(العربي) لتدقيقه وإعادة تقويمه وضبطه؛ بذات المسؤولية العلمية التي تفرض على المشتغلين في حقول الفلسفة والمنطق ـ ولا سيما الأرسطي منه ـ لإعادة تدقيق النصوص أو الكشف عن المفقود من المخطوطات، وبخاصة ذلك الذي نجده مبثوثاً في شروح العرب، بعد عصر اسحق بن حنين، وفي مدرسة بغداد المنطقية؛ وبيت الحكمة في عصوره المتأخرة، وفي رعاية (ابن الطيب البغدادي) ومدرسته والمنجزة خلال الحقبة الممتدة من (425 ــ 525)هـ (1033 ــ 1130م) قرن استكمال وضبط الإنجاز المنطقي والفلسفي الأرسطي، في بغداد وتوابعها كما كشفته الوثائق. وهو الهدف ذاته الذي يفخر بيت الحكمة اليوم بإنجازه بنشر الشرح الكبير لمقولات أرسطو، الذي كتبه ابن الطيب قبل ألف عام من زماننا هذا، وفي ذات الربوع البغدادية والفلسفية.

4 ـ أما عن المخطوطة التي بين أيدينا، فلا نمتلك القدرة على تحديد مساحة أوراقها ــ كما تقتضيه فنون التحقيق ــ وشروطه، ــ لتعويلنا على نص مصوّر، تختلف صورته من جهاز للقراءة إلى آخر.. ومثل هذه العقدة لم تحل من دون توصيف (التفسير) بحسب بنية النص، الموجود وكما يأتي: ـ

أ ـ المخطوطة مؤلفة من 676 ورقة ـ مثلما قلنا سابقاً ـ هي من إملاء ابن الطيب (أبي الفرج عبد الله) البغدادي لتلاميذه؛ وتلك هي الطريقة الفلسفية التي عُرف بها هذا المفكر ومدرسته ببغداد، وحتى نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي.

ب ـ النسخة الأصل التي وصلت إلينا بقلم أحد تلاميذ تلاميذه وهو (هبة الله، بن المفضل، بن هبة المتطبب) يعود تاريخ إنجازها، إلى يوم الجمعة الموافق

20 شعبان سنة 480هـ ـ الموافق 1399/11/19 يونانية المقابل لسنة 1088 ميلادية. وهي نسخة فريدة في عالم المخطوطات.

ج ـ النسخة التي اعتمدنا عليها في التحقيق، صورة (مايكروفلمية!)مكتوبة بقلم محمود حمدي، لصالح دار الكتب السلطانية، فرغ منها في 10 محرم سنة 1336 هـ الموافق سنة 1917 ميلادية، محفوظة بدار الكتب المصرية، لأغراض التداول العلمي! على النسخة الأم المحفوظة و(المفقودة) تحت رقم 212 /حكمة/ تيمور.

5 ـ والحكم (بفرادة) هذه المخطوطة من (تفسير المقولات) لم يأتِ عن قناعة المحقق وفريقه فحسب بعد بحث شاق، ومتأنٍ في مصادر التوثيق للمخطوطات العربية والتركية والفارسية، أو مخطوطات المكتبات الكبرى، المعنية بالتراث العربي، وآخرها (مكتبة الاسكوريال/ بمدريد ـ إسبانيا) التي اشتغلنا عليها ـ صحبة فريق من الباحثين ـ يومي 14 و15 كانون الأول من عام 1998، يتقدمهم المستعرب تيودور اللونسو وتوريتزو[1]، والمستعرب الصديق جوزاب بويق منطادا[2]، ومعاونة الصديق العزيز، المترجم، السيد عطا موسى... ودعم الأصدقاء في قسم الدراسات العربية والإسلامية، في كلية اللغات، بجامعة مدريد: ـ بعد مسح شاق للمخطوطات المنطقية والفلسفية المؤرشف لها، في هذه المكتبة الشهيرة! وتلك التي لم تؤرشف[3] بعد! .. خرجنا منها جميعاً، بنتيجة واحدة تتفق مع تلك التي توصل إليها الباحث الثبت الدكتور محسن مهدي[4]. في أحاديثه ورسائله مع المحقق منذ

---

(1) هو TEODORO ALONSO TURIENZO

(2) هو JOSEP PUIG MONTADA UNIVER SIDAD COMPLUTE NSEDE MADRID, FACUL TADDE FILOLOGA.

(3) PUBLICATION MANUSRETS ARABES DEL' ESCU RIAL SERIE VOL, I-III MADED. NAMB: 619-646. P.P.450 - 457.

وكذلك :

LES MANUSCRIT, ARABES DEL'E SCURIAL. By: HARTWIG DEREN BOURG PARIS 1884. P.P. 113 - 329.

(4) من حديث الدكتور محسن مهدي، مع المحقق، خلال مؤتمر الفارابي في بغداد عام 1976 حين حل ضيفاً على العراق، وأكده في رسائله المتبادلة معنا.. وكان آخره اللقاء في تونس شباط 1998. (المحقق).

عام 1976، بأن لا توجد نسخة أخرى من مخطوطة (تفسير المقولات) لابن الطيب البغدادي في العالم غير تلك المتداولة بدار الكتب المصرية:

هذا فضلاً عن البحث الجاد الذي سبق وتمّ داخل معهد المخطوطات العربية في القاهرة، من لدن المحقق، بمعاونة منتسبي المعهد والقيمين على خزانة المخطوطات والأفلام، في عهد الأستاذ قاسم الخطاط: عام 1977.

واستكمله عام 1999 البحث المثابر الذي قام به الأستاذ أسامة النقشبندي بين موجودات (مركز صدام للمخطوطات) وفي المراجع والفهارس التركية والفارسية والإنكليزية، التي أرشفت للمخطوطات العربية في العالم، تساعده في ذلك الدكتورة ظمياء عباس، وفريق العمل المساعد بالتحقيق ممثلاً بالدكتورة فضيلة عباس والدكتور عبد الكريم سلمان، دعماً من المركز المذكور وإدارته، لنشاط فريق العمل، الذي حل ضيفاً على المركز طوال أشهر (صيف 1999) في حملة تدقيق شاملة تستحق الشكر والثناء.

6 ـ كل ذلك جاء ليعضد تفتيش المحقق في مجموعة المخطوطات الموجودة، في (المجمع العلمي العراقي) و(مكتبة المتحف العراقي) و(مكتبة الأوقاف) والمكتبة المركزية في جامعة السليمانية، ومكتبة جامعة بغداد المركزية، ومكتبة كلية الآداب/ بغداد والمكتبة الوطنية،.. وأرشيف المخطوطات في المكتبة التونسية.

إلى جانب فهارس المخطوطات المتيسرة عن مقتنيات العرب في بلاد الشام ومصر، والمغرب العربي والأندلس مع جميع ذلك كان ثمة أمل يحدونا في الحصول على نسخ من مخطوطات العرب المنطقية الغائبة عن العيون حالياً أو تلك التي فقدت (هويتها) بسبب ضياع (الغلاف) أو سقوط الأوراق الأخيرة منها، كما حاولنا مع الدكتور عبد القادر بن شهيدة في تونس؛ كل ذلك لتسليط الضوء على حقيقة الإنجاز المنطقي العربي بعامة، والإنجاز المقولي، على وجه الخصوص، لمدرسة بغداد، أولاً، ولابن الطيب ثانياً علّنا نجد في داخلها ما يسلط الضوء على أسرار ذلك الإنجاز، ويصلح الأخطاء المتداولة، أو المحتملة، التي وقعنا فيها هنا ـ أو وقع فيها غيرنا في مكان آخر من المصادر ـ ويعبد الطريق أمام الباحثين الذين تمنوّا وصولهم إلى المزيد من النصوص المنطقية العربية المضبوطة الآن أو مستقبلاً. ولا سيما في ميدان (المنطق) المنطق العربي الإسلامي، والمقولات[1] منه على وجه الخصوص.

---

(1) تمنى الدكتور علي سامي النشار في كتابه مناهج البحث عند مفكري الإسلام ط4 القاهرة 1978 ص 51 س 7 ـ 8 على الشباب من الباحثين، دراسة المقولات عند
==

هـذا وغـيره، ممـا وظفنـاه في بحثونـا ودراسـاتنا عـن المنطـق، والمقـولات، وابـن الطيب، طوال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، التي أخذت مكانها في كتاب ابن الطيب لرئيس فريق التحقيق... تمهيداً لحل إشكالات ابن الطيب والمقولات! داخل هذا العمل وخارجه! ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، بهدف إعادة ترتيب ذلك الإنجاز، من الناحية التاريخية التي تعترف بهامش للمفكرين العرب والمسلمين، وهم يتفحصون المنطق الأرسطي بعين ناقدة: لم يدركها باحثو الغرب ماضياً ولا حاضراً.

ثانياً: الوصف الفني للمخطوطة ورموز التحقيق:

1 ـ تتكون مخطوطة التفسير الكبير للمقولات الأرسطية الذي أنجزه ابن الطيب أبو الفرج عبد الله البغدادي، من 676 ورقة، كل ورقة تحتوي على (21) سطراً يتوزع كل سطر على (8 ـ 10) كلمات بحسب ضرورات الرسم الفني.

2 ـ بلغت نسبة التلف العام في أوراق المخطوطة، الثلث؛ عالجنا منها نسبة لا بأس بها بفضل منهج التحقيق المستحدث الذي وظفناه في إنجاز هذا المشروع، فتقلص العدد إلى (85) ورقة منها معطوبة (جزئياً) وبعضها كلياً إلى جانب الأوراق المفقودة وحصرنا التلف بالأوراق (16 و21 و26 و76 و79 و81 و83 و85 و87 و89 و91 و93 و95 و101 و103 و105 و121 و163 و179 و191 و296 و311 و319 و321 و323 و359 و375 و377 و379 و407 و409 و428 و433 و441 و471 و473 و474 و487 و495 و501 و519 و521 و523 و540 و542 و547 و549 و551 و552 و553 و555 و561 و567 و579 و582 و585 و600 و602 و603 و605 و611 و655). ذات التلف الجزئي وبواقع 62 ورقة مع ورقة مفقودة. أما الأوراق التالفة كلياً فعددها (22) ورقة تحمل الأرقام: [29 و35 و37 و97 و249 و251 و299 و301 و345 و515 و517 و535 و539 و543 و545 و557 و563 و565 و583 و601 و620 و621].

الإسلاميين، قائلاً، فما زالت من موضوعات البحث البكر التي تنطوي على المزيد من الحقائق ذات الصلة بتاريخ تطور البحث المقولي، ومثل ذلك، يقال عن الشارحين العرب لكتب أرسطو، راجع بدوي، د. عبد الرحمن ط 2 من كتاب الطبيعة لأرسطو ج/1 القاهرة 1984 ص 19 ـ 20 ورفيق العظم، في تحقيقه لمنطق الفارابي، ثلاثة أجزاء دار المشرق بيروت 1985 ـ 1986 (ص 89 ـ 131ج/1 وص 166 ـ 177 ج/2 وص 109 ـ 175 ج/3). وكذلك ماجد فخري، في نشره وتحقيقه لكتاب تعليق ابن باجة على مقولات الفارابي (الأبحاث) بيروت 1974 ص 37 ـ 54.

3 ـ وزّع ابن الطيب المخطوطة على (34) كتاباً، وبواقع (25) تعليماً؛ كل كتاب يضمّ (20) ورقة بالتساوي، ما عدا الأخير فتعداد أوراقه (ست عشرة)، وكما يأتي:

ك 1 الأوراق (من 1 ـ 20) ك 2 (21 ـ 40)
ك 3 الأوراق (من 41 ـ 60) ك 4 (من 61 ـ 80)
ك 5 الأوراق (من 81 ـ 100) ك 6 (من 101 ـ 120)
ك 7 الأوراق (121 ـ 140) ك 8 (141 ـ 160)
ك 9 الأوراق (161 ـ 180) ك 10 (181 ـ 200)
ك 11 الأوراق (201 ـ 220) ك 12 (221 ـ 240)
ك 13 الأوراق (241 ـ 260) ك 14 (261 ـ 280)
ك 15 الأوراق (281 ـ 300) ك 16 (301 ـ 320)
ك 17 الأوراق (321 ـ 340) ك 18 (341 ـ 360)
ك 19 الأوراق (361 ـ 380) ك 20 (381 ـ 400)
ك 21 الأوراق (401 ـ 420) ك 22 (421 ـ 440)
ك 23 الأوراق (441 ـ 460) ك 24 (461 ـ 480)
ك 25 الأوراق (481 ـ 500) ك 26 (501 ـ 520)
ك 27 الأوراق (521 ـ 540) ك 28 (541 ـ 560)
ك 29 الأوراق (561 ـ 580) ك 30 (581 ـ 600)
ك 31 الأوراق (601 ـ 620) ك 32 (621 ـ 640)
ك 33 الأوراق (641 ـ 660) ك 34 (661 ـ 676).

4 ـ أما مضمون المخطوطة فيحتوي على دراسات متنوعة عن تاريخ الفلسفة، يعكس واقع الفهم العربي ومدرسة بغداد المنطقية وابن الطيّب، للنص اليوناني المشائي، الذي جاءَ متداخلاً مع بعض وغيره، يصعب الفرز فيه بين أفلاطون وأرسطو وأفلوطين، لأسباب يطول شرحها، كانت وراء موقف الفارابي وهو يتحدث عن (الجمع بين رأيي الحكيمين (أفلاطون وأرسطو طاليس) أو موقف الغزالي، الناقد للإنجاز الفلسفي (الدهري/ الطبيعي) من دون النص المنطقي، الذي تابع فيه خطى ابن سينا من جانب، وجعله معياراً للحقيقة ووسيلة لليقين، في مباحث الطبيعة والعقل والحياة، وحسب المنظور الأشعري من جانب آخر؛ مثلما يفسر لنا حقيقة العمل الذي أنجزه لاحقاً ابن رشد مستفيداً من تمهيدات (الفارابي ـ

ابن سينا، ابن الطيب، ابن باجة).. وهو يناضل لإجلاء النص الأرسطي المثقل بالشرح العربي الفيّاض، واستخلاصه من ذلك الكم الهائل المتراكم في المؤلفات العربية التي اختلط النص فيها بالشرح، وأفلاطون بأرسطو؛ وأرسطو بالفارابي، وأفلاطون بأفلوطين؛ وهذا بذاك، ولهذا وجدنا ابن رشد في ملخصاته، قد حقق أكثر من هدف، وغاية، كان أبرزها تحديد ملامح (أرسطو) بين ذلك الجبل من الإنجاز العربي، ولا سيما لمدرسة بغداد بعامة وابن الطيب بخاصة، ثم بيان تفصيلات تلك الملامح لاحقاً، بحسب تأثيرات ابن سينا.

5 ـ وإذا ما أردنا أن نوجز منهجية ابن الطيب في كتابه الذي بين أيدينا، وجدناه:

أ ـ لقد مهد في الأوراق (1 ـ 49) للحديث عن منهجية دراسة الفلسفة والمنطق وعموم التراث اليوناني، المعرّب مستفيداً من إجادته (السريانية واليونانية = الرومية)! بحسب بعض الترجمات.

ب ـ وفي الأوراق (49 ـ 209) قدم لنا مقدمة نقدية تحليلية، عن المنطق بعامة وإشكاليات المقولات في ميادين الفلسفة واللغة وعلم المنطق على سبيل المقارنة بخاصة.

ج ـ بعدها بدأ بتناول مباحث المقولات بحسب النص الأرسطي، وتفسيره، وشرحه منوهاً بذلك في الأوراق (210 ـ 213) ومن ثم تناول: ـ

(ج/1): مقولة الجوهر في الأوراق (213 ـ 324) ـ يلاحظ الأنموذج ـ

(ج/2): مقولة الكم في الأوراق (324 ـ 434)

(ج/3): مقولة الإضافة في الأوراق (435 ـ 504)

(ج/4) مقولة الكيف في الأوراق (504 ـ 578)

(ج/5): مقولتا يفعل وينفعل في الأوراق (578 ـ 589)

(ج/6): مقولات (الوضع ومتى وأين وله) في الورقة (590).

د ـ ثم وقف ابن الطيب أبو الفرج عبد الله البغدادي، عند مبحث (ما بعد المقولات) في الأوراق (591 ـ 676) جرياً على المنهج الأرسطي ومتابعة لصلب المبحث المقولي، وهذا المبحث على الرغم من اختلاف الفلاسفة حوله (الفارابي ـ ابن سينا ـ ابن الطيب ـ ابن رشد) لكنه شكل في الفلسفة الأوربية الحديثة (لاحقاً) صلب المباحث الفلسفية إلى يومنا هذا، قدمنا أنموذجاً له أيضاً. لقد وقف ابن الطيب عند

مباحث (المتقابلات والمضاف، والمضادة، والعدم والملكة والموجب والسالب، والأضداد، وفي المتقدم والمتأخر، وفي الحركة، و... في ... القنية!).

6 ـ وعلى الرغم من حرص (عبد الله بن الطيّب) البغدادي، في شرحه الكبير للمقولات؛ على استحضار أرسطو، مثلما فهمه هو ـ مترجماً من السريانية أو اليونانية (الرومية) (بلغة عدد من الباحثين والمؤرخين) فأن أعماله (المنطقية) و(الفلسفية): الطبيعية وما وراء الطبيعة، و(الأخلاقية) كانت حاضرة في درسه الفلسفي الذي ازدهر في أعمال رجال مدرسة بغداد وانتقل إلى المغرب العربي لاحقاً، [ـ مثلما انتقل قبلها إلى مدرسة المشرق ـ ابن سينا ـ] متجسداً في أبحاث وشروح وتعليقات ابن باجة (ت 533/1138م) وابن طفيل (ت 581هـ/1191م) لتجد مصفاتها العقلانية المبدعة في أعمال ابن رشد (ت 595هـ/1198م)، الملخصات أولاً، ثم شروح تلك الملخصات ثانياً، الصغرى والوسطى والكبرى.

7 ـ ومما ينقل عن نتائج (إنجازات) ابن الطيب ومدرسته المنطقية، والفلسفية ما تحقق طوال القرن الممتد م (425هـ ـ 525هـ/1033 ـ 1130م) من اكتمال النصوص الأرسطية تنقيحاً، وشرحاً وتنظيماً على أيدي تلامذة هذا المفكر ومن تلاه؛ وداخل المؤسسات التي شهدت نشاط هذا الفيلسوف، التي أنجز بين ما أنجز لنا فيها، دراساته التحليلية الموسعة (والباذخة) لنصوص أرسطو بعد أن أعادَ إنتاجها (ترجمتها) بذاته! ليضعها أمام أنظار الدارسين لذلك قيل أن ما وصل إلينا من هذا الرجل البغدادي، كان (إملاءً) على تلامذته وبمثل الكثافة المنوه عنها وبها أعلاه، فضلاً عن إشارات صريحة عن (شروح فلسفية) و(منطقية) لكتب أرسطو كافة، وإذا كان (تفسير العبارة) قد وجد طريقه إلى القارئ العربي قبل عقد من السنين[1].. هانحن (نكمل المشوار) ونشتغل على إخراج (تفسير المقولات) ـ بإذن الله ـ، لنكمل به دراستنا الآنفة عنه، التي وضعناها في هذا المدخل التعريفي بابن الطيب،

---

(1) طلبنا من صديقنا الدكتور إبراهيم مهدي /الجامعة اللبنانية/ الأولى ـ كلية الآداب منذ عام 1998 للحصول على نسخة من كتاب (تفسير العبارة) من إحدى المكتبات البيروتية بعد تعذر وصوله إلى بغداد؛ لكنه أخبرنا في زيارته للعراق في نيسان 2000، بتعذر الحصول على الكتاب وإذا لم يعرف اسم دار النشر التي أصدرته. فيبقى الأمر معلقاً. كما نشر شرح ايساغوجي لفورفوريوس الصوري، الذي نوهنا به في ص 174م من هذه الدراسة كتابنا عن ابن الطيب. (د. علي حسين الجابري).

ومـا أثارتـه مـن ردود أفعـال البـاحثين ودهـشتهم الـذين سمعـوا لأول مـرة بـابن الطيب وإنجازاته المنطقية. ورغبتهم بمعرفة المزيد عنه، مما دفع الباحث: (.T. Langerman (Bar-Ilan university لتأكيـد وجـود مخطوطـة (الـسماع الطبيعـي) في مكتبـة جامعتـه: وأظنـه ذات الـنص الـذي أخـرج الـدكتور بـدوي عـام 1959 بجـزئين تحـت عنوان كتـاب الطبيعة! إن لم يكـن تحـت عنـوان شـرح كتـاب (الـسماء والعـالم) أو (الكون والفساد!) أو ما يتصل بها من شروح ابن الطيب.

8 ـ أما رموز التحقيق الموظفة في هذه المخطوطة فكانت كما يأتي.

(هـ): النسخة الأصل (الأم) بقلم هبة الله بن المفضل بن هبة.

(ن): نسخة محمود حمدي المحفوظة للتداول في دار الكتب المصرية.

(م): نسخة مايكروفيلم معهد المخطوطات العربية السلبية.(.).

(د): صورة دار الكتب الجديدة (الإيجابية) للصفحات التالفة! (+).

(ق): قراءة اسحق بن حنين التي حققها بدوي وأكملنا نواقص المخطوطة منها.

(ج): قراءة المحقق (علي حسين الجابري) للنسخة (م) +

(س): قراءة مساعد المحقق (عبد الكريم سلمان) لنسخة (م) +

(ف): قراءة مساعدة المحقق (فضيلة عباس مطلك) لنسخة (م) +

9 ـ أجملنا رموز التحقيق هذه بالأقواس المتعددة الآتية: ـ

< > أقواس استكمال نص أرسطو المفقود من (م ود) اعتماداً على نسخة اسـحق بـن حنين من المقولات بتحقيق بدوي.

(( )) قوسان كبيران، مزدوجان، جعلا لإيضاح ابن الطيب، داخل النص الأرسطي، الذي عادة ما يبدأه بكلمة (يريد).

[ ] معقوفتان مفردتان لحصر نص المفسر ابن الطيب أي الشارح.

( ) قوسـان كـبيران مفـردان لاحتمـال المحققـين في قـراءة النـصوص المطموسـة والمشوهة في (م ود) أو المشكوك بها في (ن) كل بحسب رمزه (م، ن، د) للنسخ و(ج، ف، س) للمحققين.

« » قوسان صغيران مزدوجان، لنصوص أرسطو بترجمة ابن الطيب.

(...) أقواس منقطة، لكلمة أو جملة يصعب قراءتها في نص ابن الطيب وهو يعـرض لنـا تـأريخ المـشكلة وحـل إشـكالاتها. والآن، وبالترتيـب ذاتـه الـذي وصـل إلينـا

وتعاملنا معه، وفي ضوء، مناهج التحقيق الفلسفي والمنطقي التي وجدناها عند عبد الرحمن بدوي، في منطق أرسطو ومختار الحكم، والحكمة الخالدة، وكتاب الطبيعة، وعند الدكتور عبد الأمير الأعسم في المصطلح الفلسفي عند العرب وابن الراوندي وكتاب فضيحة المعتزلة سنمضي - بإذن الله - في تحقيق الشرح الكبير لمنطق المقولات المعروف بالقاطيغورياس، لأبي الفرج عبد الله بن الطيب البغدادي، بأوراقه الـ 676. ومن الله التوفيق والسداد.

المحقق: أ. د. علي حسين الجابري

المساعدون: أ.م.د. فضيلة عباس مطلك الربيعي.

أ.م.د. عبد الكريم سلمان الشمري

المصادر المعوّل عليها في ترجمة ابن الطيب البغدادي

(1) القفطي، (تأريخ الحكماء) ومعه مختصر الزوزني المسمى بالمنتخبات والملتقطات من كتاب أخبار العلماء بأخبار الحكماء ـ مكتبة المثنى، وصورة لنسخة منشورة عن مؤسسة الخانجي بمصر نشرة ليبرت القاهرة ب ت ص 322 و 233.

(2) ابن العبري (سلامة غريغوريوس الملطي) : تاريخ (مختصر الدول)، المطبعة الكاثوليكية بيروت 1985 ص5 و1.

(3) ابن أبي أصيبعة: (عيون الأنباء) (ج/ 2) دار الفكر بيروت 1957 ص235 ـ 237 و238 Mo ـ 143، 242 ـ 243.

(4) بدوي، عبد الرحمن (مقدمة كتاب الحكمة الخالدة) لابن مسكويه دار الأندلس ط2 بيروت 1980 ص45.

(5) بدوي: مقدمة (كتاب الطبيعة لأرسطو طاليس)، ترجمة إسحق بن حنين وشرح ابن أبي السمح ويحيى بن عدي ومتى بن يونس/ وابن الطيب (ج/1) القاهرة 1984 ص19 ـ 20 و23 ـ 24.

(6) البيهقي، ظهر الدين: (تأريخ حكماء الإسلام) تحقيق ونشر محمد كرد علي (ط1) مطبعة الترقي دمشق 1946 وط2 منطبعة المفيد الجديدة دمشق 1976 ص4 ـ 45 و43.

(7) ابن سينا (الرسائل) (1) عيون الحكمة تحقيق ونشر ضياء حلمي أو لكن (أسطنبول) رقم 552 أنقرة (1953) مع رسالة لابن الطيب. في (وحدة القوى الطبيعية ص57 ـ 65 ورد ابن سينا عليها في ص 66 ـ 17.

(8) ابن سينا: (كتاب المقولات) من منطق الشفاء تحقيق الأب جورج قنواتي ومحمود محمد الخضري وأحمد فؤاد الأهواني وسعيد زايد ومراجعة إبراهيم مدكور (الهيئة العامة لنشر التراث القاهرة 1959 ص3 ـ 8 و66 ـ 18 و189).

(9) الشهرستاني، عبد الكريم: (الملل والنحل): تحقيق ونشر عبد العزيز الوكيل (مؤسسة البابي الحلبي) القاهرة 1968 (ثلاثة أجزاء بملجد واحد) ص31 ـ 32.

(10) ابن الطيب: (الشرح الكبير لمقولات أرسطو)، تحقيق علي حسين الجابري ومساعدة جماعة بيت الحكمة بغدد 2002.

(11) ابن الطيب: (تفسير أيساغوجي)، وتفسير العبارة: الصادرات في بيروت. ب ت

(12) علي حسين الجابري: (أبو الفرج ابن الطيب البغدادي) وجهوده في مدرسة بغداد المنطقية. بيت الحكمة بغداد 2002 ص175 ـ 185 وص199.

(13) أرسطو طاليس: (الطبيعة بجزأين) ترجمة إسحق بن حنين وشرح كل من ابن أبي السمح، ويحيى بن عدي، ومتى بن يونس، وأبي الفرج بن الطيب. تقديم وتحقيق عبد الرحمن بدوي (ج/1 وج2) الهيئة المصرية للكتاب (ط1) القاهرة 1959 وط2 القاهرة 1984 ولاسيما ص698 ـ 773.

(14) ابن النديم الفهرست (المكتبة التجارية الكبرى) والمطبعة الرحمانية. مصر القاهرة ب ت ص 169 ـ 170 و3/؟؟ 228 ـ 230.

(15) د. علي جبار (المقولات المنطقية بين ابن سينا وابن الطيب) أطروحة دكتوراه من قسم الفلسفة آداب بغداد في العام 2005، ص38 ـ 200.

تفسيـــــر*

أبـــي الفـــرج عبـــد الله بـــن الطيـــب
لكتـــــــاب القاطيغوريـــــــاس
لأرســـطو طـــاليس فـــي المنطـــق

عمومية 1189/1917   خصوصية الحكمة/212

ختم
دار الكتب السلطانية

منقولة عن نسخة محفوظة فيها ومصورة
على مايكروفيلم، محفوظة في معهد المخطوطات العربية في القاهرة
وهاهي مخطوطة الأستاذ علي حسين الجابري. (ن) و(م)
السليمانية

---

*سقط رقم (1) عن الأصل، وحملت عنوان المخطوطة.

[ورقة، 2]

(الكتاب الأول،)*

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير أبي الفرج عبد الله بن الطيب، لكتاب المقولات لأرسطو طاليس. قال المفسر[1]: (أن السعيد أبقراط[2] زعم أن الصنائع إنما تنشأ وتستوثق بأن يسلم المبتدئ والمبتدع ما ابتدأه وابتدعه إلى من يتلوه، والذي يتلوه يتصفحهُ ويزيده بحسب طاقته ويجري الأمر على هذا إلى أن تستكمل الصناعة، ولهذا يؤثر أرسطو طاليس الطبيب أن يكون *المبدعون للمبادئ مساكنهم البلدان، الحارة لحاجتهم إلى الذكاء القوي، فأما المتممون فيؤثر أن تكون بلدانهم، البلدان الباردة، من قبل أن المتمم* يحتاج أن يكون ثابتاً غير عجول. ونحن، فلما كنا قد اقتفينا في نظرنا، آثار من تقدمنا، واجتهدنا في استقصاء ما أوردوه، *واستخرجنا* ما غيض من أقاويلهم وبياناتهم عدّة معانٍ زائدة على ما قالوه[3]، أحببنا *أن نجمع يسير ما قلنا إلى كثير ما قالوا، ونجعل من جملة ذلك تفسيراً واحداً، يستغني الناظر فيه عن النصب والتعب وتصفح ما تقدمه من التفاسير،* ولمحبتنا للحق[4] وإيثارنا الاحتذاء بطريقة القدماء، ينبغي لنا أن نجعل ابتداء ما فعل نفعله، مثل ما فعلوه[5]، وقد جرت عادة المفسرين أجمعين قبل النظر في كتاب أرسطو طاليس المعروف بقاطيغورياس أن ينظر في عشرة مبادئ[6] ورؤوسِ الانتفاع بها في الفلسفة.

[ورقة، 3]

---

* سقط من (ن)

(1) أي أبي الفرج بن الطيب البغدادي.

(2) الطبيب اليوناني الشهير وصاحب القسم الذي يردده أطباء اليوم؛ ابن النديم: الفهرست (ط2) ص 414. وسارتون: تاريخ العلم 220/2.

(3) تواضعاً من الشارح يقول مثل هذا القول، مع علمه أنه أضاف عشرة أضعاف إلى المقولات الأرسطية.

(4) لبيانٍ منهجية ابن الطيب، ومن إنه لا يغالي في محبته لأرسطو أو غيره.

(5) جرياً على طريقة المناطقة ومنهجهم.

(6) الشروط الواجب توافرها قبل كل درس فلسفي منطقي كدليل عمل.

وهـو أمـر لـيسَ بيـسير وتجـري مجـرى اللـوازم لهـا، وذلـك أن في أول *ايساغوجي*[1] نظروا فيها نفسها، وفي هذا الكتاب ينظرون في لوازمها، وكل هـذا* ليدّلوا على شرفها، فلا تستثقل الآلة التي تتعلم بسببها: الأول منها كم مبلغ عدد فرق الفلاسفة[2] ومماذا اشتق الاسم لكل فرقة والثاني في قسمة كتب أرسطو طاليس[3] وتعديدها، وذكر أغراضها، والغاية التي تستفاد في واحد واحد منها. والثالث النظر في المبدأ الذي منه يبتدأ بتعلّم الفلسفة. والرابع: النظر في الطريق التي تسلك من المبدأ حتى يوصل بها إلى الغاية الخامس: النظر في الغاية التي تؤدي بنا إليها الفلسفة[4]. والسادس النظر في معلم[5] كتب أرسطو طاليس، على أي صفات يجب أن يكون في علومه وأخلاقه. والسابع: النظر في متعلم[6] كتبه على أي صفة يجب أن يكون في قبوله العلم وأخلاقه. والثامن: النظر في كلام أرسطو طاليس والتاسع: إعطاء السبب الذّي من أجله استعمل *الإغماض* في بعض قوله. والعاشر: فيعدد المبادئ التي ينبغي أن ينظر فيها قبل كل كتاب. وينبغي لنا الآن قبل النظر في واحد واحد من هذه المطالب، أن نبيّن لِمَ صارت عشرة، لا زائدة ولا ناقصة(؟): فنقول: أن الفلسفة[7] هي أمر من الأمور، ولها اسم يخصها. والناظر فيها أما أن ينظر فيها نفسها وأما فيها**

[ورقة، 4]

---

(1) هو (المدخل) الذي وضعه فورفويوس الصوري، قبل كتب أرسطو الثمانية.

* بخاصة (المقولات) للاورغانون.

(2) يقصد فلاسفة اليونان الذين أدخلوا الدرس الفلسفي في مدرسة الإسكندرية وحاول اللاحقون تتبع منهجهم تتبعاً واعياً كما سنرى.

(3) أي بعد عمومية الرؤية اليونانية، يجري التعريف بكتب أرسطو كافة.

(4) بمعنى البحث عن دوافع ووسائل وأهداف الدرس الفلسفي.

(5) يبدو أن ابن الطيّب حريص على وضع شروط لمن يعلم (أرسطو) وكيفية التدريس.

(6) شروط دارس الفلسفة بعامة وكتب أرسطو بخاصة (تراجع ورقة 19).

(7) يقدم ابن الطيب وجهة نظر في مصطلح الفلسفة ومعناها وتطوره.

** الصحيح: وأما فيها.

بحسب اسمها. فإن نظر فيها بحسب اسمها؛ أنقاد من هذا إلى النظر في فرق الفلاسفة. فإن نظر فيها نفسها، فإما أن يكون نظره فيها بقياسها إلى شيء أو بغير قياس..* إلى شيء. فإن نظر فيها بقياسها، ظهر من ذلك وجوب النظر في مبدأين: هما: المتعلم، والمعلم؛ والعلة في وجوب هذين [المبدأين] هي أن الفلسفة: أمر معقول؛ والأشياء المعقولة أما: أن يتوصل الإنسان إلى تعلمها أو تعليمها. وأن نظر فيها نفسها بغير القياس** إلى شيء، فأما أن يبتدئ بها على طريق الجملة، أو يفصّلها. ومن هاهنا يجب النظر في قسمة كتب أرسطو طاليس؛ لأن القسمة ليست أكثر من تكثير الواحد. وأن نظر فيها مفصّلة فيلزم من ذلك النظر في أشياء ستة. أولها: المبدأ الذي منه يبتدأ. والثاني: الطريق التي سلك. والثالث: الغاية التي عندها يقف والرابع: النظر في صورة كلامه والخامس: النظر في السبب الذي من أجله استعمل الأغماض في بعض كلامهِ السادس: النظر في ا لمبادئ التي يجب أن تطلب فيها كل كتاب[1]. فقد ظهر لِمَ صارت المبادئ عشرة لا *زائداً**** *ولا ناقصاً*. وينبغي أن نضع[2] *أيدينا على واحد واحد منها، ونستقصي الكلام فيه بحسب الطاقة. ولنبدأ بالنظر في عدد الفرق، ومماذا اشتق الاسم لكل واحد منها*[3] *وقبل أننفعل ذلك: ينبغي لنا*

أن نحدد الفرقة نفسها:

[ورقة، 5]

---

*الصحيح: بغير القياس.

** الصحيح: لا زائدة ولا ناقصة.

(1) أن ابن الطيب يحرص على استحضار شروط طلب الفلسفة وسبلها، وحين ينتقل إلى كتب أرسطو المختلفة (الطبيعية، وما وراء الطبيعة والأورغانون. والأخلاق النيقوماخية، والسياسة)، إنما يمهد لكل واحد من الكتب؛ بتمهيدات ومداخل تيسر الفهم وتحلّ المعقد.

*** الصحيح: لا زائدة ولا ناقصة.

(2) الحديث يوحي بمنهج عقلاني اجتهادي خاص بالشارح ابن الطيب.

(3) يرى ابن الطيب ضرورة تحديد المعاني والمفاهيم والمصطلحات، والمسميات، لكي يكون الدارس على بينة من العلم الذي يدرسه.

فنقول: إن الفرقة هي جماعة مجمعة على رأي واحد. والرأي إما أن يراه الناس جمعاً وهذا يسمى *علماً* متعارفاً بمنزلة القضايا الأوُل[1]. أعني أن الكل أعظم من الجزء، وأن على كل شيء يصدق إما الإيجاب أو السلب. أو يراه الكثيرون من الناس، وهذا ينقسم، فإما أن يكون صادقاً أو كاذباً. أو يراه واحد من الناس. وهذا الرأي يسمى وضعاً، بمنزلة ما يرى *ابرقليطس*[2]، أن كل شيء متحرك وبمنزلة ما يرى *برمانيدس*[3]، أن الكل واحد في العدد والوضع هو رأي مبدع لبعض المشهورين في الفلسفة، وهذا إما أن يكون صادقاً أو كاذباً، وإذ قد حددنا الفرقة. وقسّمنا الرأي، فلنخبر بعدد الفلاسفة: فنقول: إن فرق الفلاسفة سبع 1 ـ البرثاغوريون[4]... 2 ـ والغرينيقيون[5] 3 ـ والرواقيون[6] 4 ـ والكلبيون 5 ـ وأصحاب اللذة 6 ـ والمانعون[7] 7 ـ والمشاؤون[8] فأما البوثاغوريون فهم عصابة رئيسها فيثاغورس: الفيلسوف. وهذه الفرقة اشتق لها الاسم من اسم معلّمها. والغرينيقيون: فهي العصابة المنتسبة إلى *ارسطيقس الغرينيقي*. وهذه الفرقة اشتق لها الاسم من اسم بلد معلمها. والرواقيون. فهم العصابة التي كانت تجتمع للتعليم في الرواق بأثينية، وهذه الفرقة اشتق لها الاسم من الموضع الذي كان يجلس فيه معلمها. والكلبيون فهي الفرقة التي اشتق لها الاسم من تدبيرها وذلك، أن تدبيرها تدبير رديء.

[ورقة 6]

---

(1) البديهي هو ما يدرك مباشرة ويسمى بالقضايا الأولية التي تحظى بإجماع العقلاء، أما المختلف فيه، فهو من جنس الآراء الوضعية.

(2) برقليطس و(هيراقليطس): الحركة قانون الوجود والتغير سمته، أصل الوجود (النار)، سارتون، تاريخ العلم، ج 2، 38 ـ 40.

(3) برماتيدس: (بارمنيدس) القائل بنظرية الوجود المجرد (فيلسوف الكينونة). سارتون (ت ـ 10) ج 2، ص 45 ـ 46.

(4) البوثاغوريون: الفيثاغوريون، اتباع فيثاغورس، الشهرستاني؛ الملل والنحل، ج2/132 ـ 141.

(5) الغرينيقيون (اسم بلد) ينتمي له زعيم هذه الفرقة (أرسطيقس).

(6) الرواقيون: أصحاب المظلة، نسبة إلى الرواق، الشهرستاني، الملل والنحل، 2/ص 160 و176.

(7) المانعون: اللاأدريون.

(8) المشاؤن: (المشاؤون) مصطلح أطلقه بعضهم على المدرسة السقراطية (أفلاطون وأرسطو) ممن علم الفلسفة مشياً على الأقدام (الشهرستاني) (الملل) ج 2، 160.

والسبب الذي من أجله لقبت بهذا اللقب من قبل، إنها كانت تقضي جميع أوطارها* في الأسواق. وتماثل في ذلك الكلاب[1]. ولذلك لما سُئل ذيوجانس الكلبي وقد [كان] مجتمعاً مع امرأة جهراً؛ ماذا تصنع أيها الفيلسوف(؟) فأجاب: إن كان هذا الفعل قبيحاً فهو قبيح في السرّ والجهر. وإن كان جميلاً فهو جميل في المحضر والمغيب. وأيضاً، سمّوا بهذا الاسم** من قبل إنهم كانوا يحبون القريب ويبغضون الغريب، ويتشبهون في ذلك بأخلاق الكلاب[2] وتأول قوم فقالوا قولاً حسناً؛ وهو أنهم سمّوا بهذا الاسم لحسن الوفاء والعهد القديم فيهم، مماثلة بالكلاب في رعايتها لأربابها وحفظها ووفائها طبعاً بالعهد لهم. فإما أصحاب اللذة فبمنزلة الذين كانوا يعتقدون: أن غاية الفلسفة هي اللذة الجسمانية، وهذه الفرقة اشتق لها الاسم من القصد الذي كانت تقصده ورئيسها ابيقورس[3]. ولو تأملت حق التأمل، لعلمت أن اللذة ليست غاية، وإنما اللذة هي في الفعل، وأيضاً فإن اللذات الجسمية هي أبداً مشوبة بالأذى، فلن تخلص اللذة فيها بالحقيقة، وقد حقق المحققون فيها؛ إنه استراحة من ألم لا لذة، وذلك أن التشوّق والاستلذاذ للأكل، إنما (الزاد) استراحة من ألم الجوع. وكذلك في جميعها. فاللذة الجسمية ترسم بأنها كون جار إلى طباع محسوس، ويجب أن يزداد على هذا موافق ليفرق

[ورقة 7]

بينه وبين الأذى. وبالجملة: اللذة الجسمانية؛ هي إدراك الحواس *للمحسوس*[4] موافق، فاللذة هي الإدراك نفسه، والأذى ضد ذلك. فيكونان جميعاً، فعلين

---

* الصحيح: أوطارها جميعها.

(1) التسمية الكلبيون ذمّ للباحثين عن اللذة الحسية في الأسواق، زعيمهم ذيوجانس الكلبي، وربما يروى عن ابيقورانساتون، (ت ـ 4) ج3، ص 358 ـ 359.

** الصحيح: من حيث.

(2) هذا معنى آخر للكلبيين فيه مدح (الوفاء) ضد الغرباء ونزعة قبلية.

(3) ابيقورس: (بيقور) زعيم الابيقورية ويسميهم أبو الفرج بأصحاب اللذة نسبة إلى موضوع فلسفتهم ومنهج حياتهم أنه (استراحة من ألم) وليس تحقيقاً للذة، كما هو مثل الاستلذاذ بالزاد، استراحة من ألم الجوع. سارتون، ت 40، ج 3، (ص 363 ـ 371). الشهرستاني، الملل، 162/2.

(4) المحسوس (ج).

وحركتين وكونين لا صورتين ثابتتين. فأما اللذات الحقيقية فهي التصرّف في المعقولات[1]، وفعل الخيرات، والتشبه بالباري تعالى بحسب الطاقة. والمانعون[2]، فهم فرقة كانت تصدّ الناس وتمنعهم من العلم. ورئيس هذه الفرقة يعرف *بقورن*[3]. وهذه الفرقة اشتق لها الاسم من *فعلها*. فإنها كانت تزعم أنه لا طريق إلى علم أمر من الأمور. وذلك أن الأمور هي في السيلان وما هذه صفته لا يمكن أن يعلم وكانت هذه الفرقة إن سئلت هل الإنسان موجود أم لا تجيب: بأنه إن كان موجوداً لم يكن موجوداً وذلك أنه حتى يقع الجواب بأنه موجود قد تغير وزال عن حاله. وكذلك أيضاً يزعم زينين[4] الفيلسوف أن الإيجاب والسلب لا يقتسمان الصدق والكذب من قبل* أن الأمور لا تثبت وأنها تجري مجرى الماء الجاري الذي لا يمكن لإنسان أن يغوص يده في الجزء الواحد منه دفعتين. فأما قراطلس[5] تلميذه، فكان يزيد على أستاذه ويقول إنه لا يمكن إنسان** أن يغوص يده في الماء الواحد دفعة واحدة. وكان أيضاً يقول: أن العلم غير موجود. ويحتج: بأن العلم لا يخلو من أن يعلم أنه موجود. أما بعلم، أو بغير علم. فإذا كان بعلم، فقد اقتضيتم

[ورقة، 8]

وجود العلم، وهو الذي أردتم أن تثبتوا وجوده، فأن كان بغير علم، لم يلتفت إلى قولكم. وقد يُعاند بمثل ما يعاند. ويقال له، ليسَ يخلو إبطالك للعلم أن يكون بعلم أو بغير علم، فإن كان بعلم فقد أثبت العلم. وإن كان بغير علم لم يسمع قولك. وأما المشاؤون[6]: فهم الفرقة المنتسبون إلى أفلاطن، وأرسطو طاليس، وذلك أنهما[7] كانا يعلّمان ويدّرسان وهما يمشيان، ويقولان: إنه ينبغي للجسد أيضاً أن يراض مع

---

(1) هذا المفهوم الذي يراه ابن الطيب يحكم منطلقه العقلاني الفلسفي الأخلاقي.

(2) المانعون يساوي الشكاك والسفسطائية الذين لا يرون مجالاً للحقيقة العلمية.

(3) بقورن (لعله يراد به المدرسة القورينائية) المقامة في الساحل الليبي يومئذ.

(4) زينين: لعله Zeno الأيلي مع أن الكلام ورد عن هيراقليطس: أنت لا تنزل إلى النهر مرتين فثمة مياه جديدة تجري، كناية عن قانون التغير المستمر.

*الصحيح: من حيث.

(5) قراطلس: (المعاندون). أو اللاأدريون: هكذا ينصرف المعنى، ويقال عنه تلميذ زينين.

** الصحيح: لإنسان.

(6) على ذات الإيقاع عند الفارابي، وّحد ابن الطيب وغيره بين أفلاطون وأرسطو.

(7) كانا ـ الأصوب (ج).

رياضة النفس، كما يعوّد النساء الحوامل الارتياض كثيراً. كيما يكون الولد المولود منهن، يتعوّد الرياضة من صغره. وأيضاً كانا يفعلان ذلك لإكرام الفلسفة[1]. وتوقيرها، فقد اطنبنا في ذكر فرق الفلاسفة، ومن ماذا اشتق الاسم لكل واحد منها*. *فلننقل*[2] الآن إلى المطلوب الثاني: وهو النظر في قسمة كتب أرسطو طاليس. فنقول: إن كتب أرسطو طاليس[3] تنقسم إلى الكلية والجزئية، وإلى المتوسطة. أما الجزئية فهي التي تكلم في واحد منها. فيما خص به إنساناً واحداً بمنزلة رسائله إلى الإسكندر[4]، وغيره. وأما المتوسطة، بمنزلة كتبه في السياسات وتدبير المدن، فإن هذه لم يقصد بها واحد من الناس ولا كل الناس. لكن أهل مدينة مدينة، وكتبه التي وضعها في السياسة والنواميس، تنقسم إلى قسمين: أحدهما كتبه التي وضعها بعدد حرف المعجم التي سطرّ فيها سياسات المدن،

[ورقة 9]

وماداتها ونواميسها. والقسم الآخر؛ الكتب التي وضعها بعدد[5]: آرائه في السياسة والنواميس. فأما الكلية فإنها تنقسم إلى** التذاكير[6]، والكتب المصنفة والتذاكير هي التي لم يذكر فيها غرضاً *البتة*. لكن كان الواحد منها يحتوي

---

(1) يرى أن عرض الدرس الفلسفي بالطريقة المشائية عند الفيلسوفين (أي أفلاطون أرسطو) حصراً جرياً على طريقة سقراط وتلامذته.

* الصحيح: إلى في الموضعين.

(2) الصواب (فالننتقل) - ج -.

(3) يعرض الشارح منهجية جديدة في تقسيم الكتب لا على أساس موضوعها بل على أساس المخاطب.

(4) المقدوني: تلميذ أرسطو، ويسمى بالأكبر، إلى جانب الإسكندر الأفروديسي. راجع عنه مختار الحكم للمبشر بن فاتك تحقيق عبد الرحمن بدوي ط 2 بيروت 1980 ص 222 - 242.

(5) ربما (بصدد) - ج - بعدد (ف).

** تنقسم على

(6) أي المؤلفات ذات الموضوعات المتنوعة، ومثل ذلك فعل أفلاطون.

على معان كثيرة، وهكذا كان *أفلاطن*[1] يفعل. فأما الكتب المصنّفة: فإنها تنقسم إلى*: *العلوم الظاهرة*؛ ومنها العلوم الجدلية؛ وإلى العلوم الخفية، ومنها العلوم الخاصة، والعلوم السماعية؛ فأما العلوم الظاهرة؛ فهي التي يفهمها كل أحد. والجدلية، فهي التي تجري على طريقة السؤال والجواب: أما *العلوم الخفية*، فهي التي لا يصلح أن ينظر فيها إلا القوم العارفون. والعلوم الخاصة؛ فهي التي وضعها إلى قوم مخصوصين في تكشيف الآراء الجارية على طريق الجدل وتصحيح الصحيح[2] منها؛ وإبطال السقيم. فأما السماعية؛ فهي العلوم البرهانية الحقيقية. وإنما سميت سماعية من قبل أنه لا يستطيع (أحد من الناس)[3] سماعها إلاّ القوم العارفون؛ ومن كان ذا عقل صافٍ. يفرّق بين العلوم الظاهرة، وبين الخفية. أما الإسكندر[4] فيزعم أن الخفية منها صادقة، والظاهرة كاذبة، ويستدل على ذلك بدليل صورته: هذه الصورة زعم أن أرسطو طاليس يبيّن في العلوم الظاهرة: أن النفس الناطقة غير مائتة، وأما في العلوم الخفية، فبيّن أنها مائتة، وزعم أن الرأي الأول، كاذب وليس من آرائه. والثاني صادق والحق، إنه حاد عن طريقة

[ورقة، 10]

أرسطو طاليس[5]. وذلك أن أرسطو طاليس لا يعتقد أن النفس الناطقة مائتة، يعتقد فيها أنها جوهر غير قابل لفساد. فأما نحن[6] فأنا نقول: أن الفرق بينهما ليس

---

(1) على هذه الصورة يرد... ذكر أفلاطون، وكلاهما مختلفان مع القول بوحدة المنهج لكن الاختلاف في الآراء.

* الصحيح: على (في الموضعين).

(2) يرجح (غير الصحيح) - ج - إلا إذا أراد القول لاختيار الصواب وترك الخطأ.

(3) مطموسة ترجح (كل دارس) - ج - والحديث يجري عن كتب في موضوعات عامة، وخاصة كتب اختصاصه التي يقترب منها معنى (الباطنية) أي التي تدخل مدخل (الكيمياء والصيدلة).

(4) يقصد الإسكندر الأفروديسي، يرى أن هناك ما يقال للعامة، وهنالك ما لا يقال وكان ثمة أكثر من خطاب عند أرسطو الظاهر فيه غير الباطن. يفند ابن الطيّب ذلك (الشهرستاني، الملل والنحل /2/ ص 213).

(5) يصحح ابن الطيب للإسكندر ويكشف خطأ تفسيره للمعنى.

(6) فنقول النفس جوهر غير فاسد (ميتافيزيقا) ابن الطيب هنا، يعرض رأياً فلسفياً، يرد فيه تأويل الإسكندر، ويقدم التأويل البديل لمعنى الظاهر والباطن، والظاهر، واقع تطبيق يعرفها الجميع، والخفي مباحث فلسفية عميقة لا تتقاطع فيها الحقيقة.

من جهة الصدق والكذب، لكن من جهة الظهور، والخفاء. وذلك أنه في العلوم الظاهرة يبيّن ما يبيّنهُ ببيانات جلية، لأنه يجب أن يفهم ذلك كل أحد فإنه يبيّن في هذه العلوم؛ أن النفس الناطقة غير مائتة من قبل صلاتنا على الموتى، وزيارة قبور الآباء، فأما في العلوم الخفية، فبيّن أنها غير مائتة من قبل إنها، لا تشيخ، ولا تهرم ولأنها جوهر إلهي غير فاسد، والعلوم السماعية تتقسم إلى* الفلسفة العلمية؛ والعملية والآلة المستعملة في هاتين. والفلسفة العلمية تتقسم إلى ثلاثة أقسام. إلى الطبيعية، والتعليمية والإلهية. والطبيعية[1] تتقسم إلى كتاب السماع الطبيعي.. وكتاب السماء والعالم وكتاب الكون والفساد وكتاب الآثار العلوية، وكتاب النبات، وكتاب الحيوان وكتاب النفس. وكتاب الحسّ والمحسوس. وغرض[2] الفلسفة الطبيعية بأثرها، النظر في الأجسام والأعظام الهيولانية وفي صورها وفي الأفعال الصادرة عن صورها. فأما السماع الطبيعي فغرضه فيه أن ينظر في مبادئ الأمور الطبيعية وفيما يظن أنه مبدأ للأمور الطبيعية، في لوازم الأمور الطبيعية، وفيما يظن أنه لازم لها،

[ورقة، 11]

فمباديها هي الهيولى والصورة وما يظن أنه مبدأ، فالعدم أعني التهيأ[3] الموجود في الهيولى ولوازمها الحقيقية هي: الحركة والزمان والمكان والتي يظن بها أنها لازمة هي: الخلاء وما لا نهاية له، فأما كتاب السماء فالغرض فيه: أن ينظر في الأجسام البسيطة الخمسة التي منها أنبثقت[4] ذات العالم يعني السماء، والاسطقسات الأربعة: وخفة هذه وثقلها. وكتاب الكون[5] <والفساد> فالغرض فيه النظر في جميع التغيّرات الطبيعية، بمنزلة الكون والفساد والاستحالة والنمو والنقص والفعل والانفعال والتماسّ والامتزاج والاختلاط. وأما كتاب الآثار[6]

---

*الصحيح: على (في الموضعين).

(1) موضوعات الفلسفة الطبيعية تضم كتب أرسطو الثمانية (المذكورة أعلاه).

(2) عرض /ن/ غرض ج.

(3) التهيؤ/ ج. س.

(4) انبثت / ج. ف. س.

(5) الكون والفساد/ ج. ف. س.

(6) الآثار العلوية/ ج. ف. س.

<العلوية> فغرضه فيه أن ينظر في الأشياء الحادثة عن البخارين الرطب واليابس بمنزلة كواكب الذوائب والمجرّة والكواكب المنقضة وملوحة ماء البحر والرياح والزلازل والرعود والبروق والصواعق[1] والزوابع والغيم والمطر والثلج والبرد والطل والجليد والقوس[2] <قزح> والهالة والأجسام المعدنية. وأما كتاب النبات؛ فينظر فيه: في خواص النبات. وأما كتاب الحيوان فيورد أخبار الحيوان، وهيئته؛ ومنافع أعضائه، وحركاته وتوالده[3]: وفي *كتاب النفس*: ينظر في طبيعة النفس الموجودة في الأشياء الكائنة، الفاسدة. وفي *كتاب الحس* والمحسوس ينظر في إدراك الحس لمحسوساته، والنوم واليقظة وفي الشباب والشيخوخة، وطول العمر وقصره، فأما الجزء التعليمي،

[ورقة، 12]

فبمنزلة كتبه في الخطوط، وكتبه في المناظرة. فأما الجزء الإلهي: *فهو كتاب ما بعد الطبيعة*[4]؛ وفيه ينظر في الموجود بما هو موجود. وفي المبدأ الغير* هيولاني، أعني العلّة الأولى التي هي مبدأ الوجود[5] بما هو موجود. وفي وجود مبادئ سائر العلوم، بمنزلة النقطة، والوحدة، وجميع الأشياء التي يتسامها الطبائع. فأما الفلسفة العملية فتنقسم: إلى: إصلاح الأخلاق، وإلى: تدبير المنزل وإلى السياسة (المدنية) *المدينة*[6]. وفي كتاب الأخلاق[7] <النيقوماخية> يعلمنا عن إصلاح الأخلاق. وفي *كتاب تدبير المنزل* يعلمنا عن سيرة الرجل في منزله *وكيف تكون رضية*. وفي *كتاب السياسة* يعلمنا عن سياسات المدن وحفظها من داخلها وخارجها. أما من داخل[8] فبالنواميس، واستعمال الأدب. ومن خارجها: بتحصين الحصون، وإعداد السلاح والجيوش. فأما صناعة المنطق فغرضها: أن تعلمنا، وتقوّم لنا طريقاً

---

(1) الصوعق في الأصل.

(2) القوس قزح/ج.

(3) *توالده*/ج.

(4) هكذا يسمّى ابن الطيب كتاب ما وراء الطبيعة مثل عموم التسمية الإسلامية.

* الصواب غير الهيولاني.

(5) الوجود (ج).

(6) المدنية (ج).

(7) الأخلاق النيقوماخية/ ف. ج. س.

(8) الداخل ـ ج.

ومسلكاً نستخرج به الأشياء الخفية في الفلسفتين العلمية والعلمية حتى لا نزل ولا نغلط. وعدد كتبها ثمانية أ ـ الأول منها كتاب قاطيغورياس[1] وهذا الكتاب غرضه فيه: أن ينظر في موضوع الصناعة المنطقية؛ *وهو الألفاظ البسيطة الدالة على الأجناس العوالي*[2]: ب: وكتاب العبارة: وهو الذي نُظر فيه في تقويم القول الجازم، وكيف يقتسم الصدق والكذب. ج: وكتاب القياس: وهو يعلمنا فيه عن صورة القياس المطلق. د: وكتاب،

[ورقة، 13]

البرهان وهو: يعلمنا فيه عن القياس البرهاني؛ وهو الذي مقدماته صادقة، وصدقها، مأخوذ عن الأمور الحسية. هـ: وكتاب الجدل: وهو الذي يعلمنا فيه عن مقاييس الجدل وهي التي مقدمتها مشهورة في الحقيقة. وكتاب السوفسطائية[3]. وهو: الذي يعلمنا فيه عن مقاييس المغالطين، وهو الذي مقدماته يُظن بها أنها مشهورة. (ز) وكتاب الخطابة: وهو الذي يعلمنا فيه عن قياس الخطباء ومقدماته متساوية في الاشتهار وعدم الاشتهار. (ح) وكتاب الشعراء[4]: وهو الذي يعلمنا فيه عن المقاييس الشعرية، وهو الذي مقدماته كواذب كلها. ولكيما[5] نختصر قسمة كتبه بما ينبغي لنا أن نجمعها إلى قسمين: إلى: *الظاهرة* وإلى *الخفية*: فالظاهرة بمنزلة الرسائل والجدل. والخفية: بمنزلة العلوم السماعية. والكتب التي كتبها إلى قوم مخصوصين في تكشيف الآراء الجدلية. ومع فراغنا من قسمة كتب أرسطو طاليس فلنقطع الكلام في تعليمنا].

---

(1) يبدأ ابن الطيب بالمقولات ولا يدخل (ايساغوجي) المضاف.

(2) هذا التعريف الإجرائي للمقولات وهو غير معنى (الانتصاف) ووسائله في ص 201 ـ 202: من تعريفات الجرجاني (طبعة القاهرة 1938).

(3) يقصد كتاب الأغاليط أو السفسطة ـ ج.

(4) يقصد كتاب الشعر ـ ف.

(5) يلخص ابن الطيب التقسيم الثنائي للكتب الظاهرة والخفية، بغير المعنى الذي ذهب إليه الإسكندر، فالظاهرة بمنزلة الرسائل والجدل. والخفية: بمنزلة العلوم السماعية والمخصوصة وذات الموضوعات المتنوعة التي تعرض في الدرس الفلسفي أو الطبي أو الكيميائي.

التعليم الثاني

قال المفسر

[قد فرغنا في التعليم الأول: من النظر في فرق الفلاسفة وفي قسمة كتب أرسطو طاليس. فلنشرع بعون الله تعالى[1] في هذا التعليم، وفي النظر في باقي المبادئ العشرة. ولنبدأ بالثالث: وهو النظر في المبدأ الذي منه يبتدأ بالنظر،

[ورقة، 14]

في الفلسفة[2]: فنقول: أن القدماء الفضلاء اختلفوا في المبدأ الذي منه يُبتدأ بالنظر في الفلسفة، وطائفة رئيسها فلاطن زعمت: أن المبدأ يجب أن يكون من التعاليم[3]. واحتجت بهذه الحجة. قالت: قول أفلاطن: لا يدخل إلى مجلسنا من لم يكن *مهندساً*. يدل على أن الابتداء يجب أن يكون من العلوم التعاليمية. وطائفة أخرى رئيسها ثاوفرمبلس[4] زعمت أن الابتداء يجب أن يكون من *العلوم الأخلاقية*، واحتجت بهذه الحجة: زعمت أنه يجب على الإنسان أولاً أن يروّض نفسه، ويعودها العادات الحسنة ويصرّفها في الأشياء الفاضلة، وحينئذ يدنو من الفلسفة، من قبل: أن الفلسفة تشبه، *إنارتها* للنفوس؛ إنارة الشمس للأجسام. وكما أن الشمس تنير الجسم المستعد لقبول الاستنارة أكثر. كذلك تؤدب النفس المرتاضة أكثر. *وتستشهد أيضاً بقول فلاطن: أن الفيلسوف في الحقيقة هو الذي يتدبر تدبيراً جميلاً ويعوّد نفسه عادات سديدة، لا لحفاظ الآراء[5]. أو الحال للشكوك*. فأما نحن:

---

(1) لاحظ الاستعمال الإسلامي المألوف في مثل هذه المشاريع.

(2) أي المدخل إلى الفلسفة والشرط الضروري لدراستها.

(3) الرياضيات ولا سيما الهندسة.

(4) ثاوفرمبلس: صاحب التفسير الأخلاقي.

(5) العبارات مشوشة لعله يريد (لا كحافظ للآراء) ـ (ن ـ د ـ).

فينبغي لنا أن نعلم أن هذا قال[1] أفلاطن من *قبل أهل اثينية*. وذلك[2] أهل اثينية لم يكونوا ليسمونه فيلسوفاً إلا من كان دارساً للكتب. حافظاً للآراء. ونستشهد *بقولي فلاطن وابقراط*. أما فلاطن فبقوله: لا يقرين الطاهر، إلاّ الطاهر. وأما أبو قراط: فبقوله: *أن الأجسام الغير نقية* كلّما غذوتها زدتها شرّاً*[3]. وطائفة أخرى رئيسها،

[ورقة 15]

بواثيس[4] زعمت: أن المبدأ يجب أن يكون من *العلوم الطبيعية* التي هي مقارنة الهيولى <التي>[5] نحن إليها أميل، وأكثر مناسبة، وهي لنا أظهر، فينبغي أن نبدأ منها. *ونرتقي إلى علم الأشياء الغير الهيولانية***. وطائفة أخرى رئيسها: *انبدرنيقوس*[6] تلميذ بواثيس: زعمت: أن الابتداء يكون من *الصناعة المنطقية وذلك أن سائر ما نلتمس علمه ونؤثر تمييز الصدق فيه من الكذب، إنما نقف عليه بالبرهان وبالصناعة القياسية،* فيجب أن نبدأ أولاً *بتعلم البرهان،* قبل سائر ما نروم تعلّمه. إذ كان هو الآلة التي تميّز لنا بين الحق والباطل في العلوم. وبين الخير والشرّ في الأفعال. *وأما نحن*[7] فنقول: أن هذه الفرق[8] <بأسرها> *مصيبة غير مخطئة،* وذلك أنه يجب على الإنسان قبل أن *يقرب من اقتناء الفلسفة،* أن يعوّد نفسه العادات الجميلة وأن يصدّها عن الشهوات القبيحة، ولكنه ينبغي له أن يفعل ذلك

---

(1) الأصوب (ما نقله أفلاطون) ـ ن/د.

(2) الأصوب (ذلك أن) ـ ف..

*غير النقية.

(3) وهي المدرسة ذات المضمون الأخلاقي ـ الجمالي.

(4) بواثيس: فيلسوف طبيعي تتلمذ على اندرونيقوس الروديسي (78 ق.م ـ 47م).

(5) غير موجودة. وهذا منهج المدرسة الطبيعية.

**الصحيح: غير الهيولانية.

(6) انبدرنيقوس. أستاذ بوامثيش، ذهب إلى الأساس المنطقي واشترط البدء بالبرهان، لا بالمقولات، وهو الرئيس الحادي عشر للمدرسة المشائية (اللقيون).

(7) لاحظ رأي ابن الطيب واجتهاده وكيف صوّب الجميع (ج).

(8) بأسرها. ج. ف. (ن/د).

بالاعتياد[1] لا *بالبرهان*. فإما فعل ذلك بعدَ العلم فينبغي أن يرجأ إلى وقت استكمال النظر في البرهان، *والفلسفة العلمية*، ويجب أيضاً، قبل أن ينظر الإنسان في الصناعة المنطقية أن يشدو طرفاً من التعاليم من قبل أنها تكون معينة له في اقتناء الصناعة البرهانية، فإنّ جميع ما تبينه، تبيّنه بالبرهان، فإما استيفاؤها على الحقيقة فيجب أن يؤخر إلى الوقت الذي يستوفي فيه *النظر في الفلسفة الطبيعية*. والصناعة البرهانية والعلوم الطبيعية فلعمري أنها،

[ورقة، 16]

يجب أن تقدم، لكن يجب أن يكون تقدمها على سائر أجزاء الفلسفة لا على الصناعة المنطقية، *فأما الصناعة المنطقية* فهي التي ينبغي أن *يعني بها أولاً لأنها هي الأداة للفلسفة* ومع عدم الأداة لا يمكن أن يفعل الفاعل شيئاً ولهذا لما وقف عليها أفلاطن قال لأرسطو طاليس لقد جعلت[2] فلسفتنا بأسرها مرتبة بالقوانين الصحيحة، فيتحصل من ذلك أنه يجب أن نبتدئ بالاعتياد على الأخلاق الجميلة وأن نتلو ذلك بالنظر في شيء من التعاليم لنقوى بها على تعلم الصناعة المنطقية ثم نتعلمها ومن بعد ذلك نشرع في تعلم الفلسفتين العلمية والعملية، فأما المطلوب الرابع، وهو النظر في الطريق التي إياها نسلك[3] فينبغي أن نؤخره، ونقدم عليه المطلوب الخامس الذي هو النظر في الغاية ووجوب تقديمه عليه، يظهر ثلاث حجج: *الأولى منهن*: أن المبدأ والغاية من المضاف والمضافات يجب أن تفصل بعضها عن بعض. *والحجة الثانية* أن عند معرفتنا للغاية، نستعد استعداداً قوياً، ونحرص حرصاً بليغاً في الوصول إليها، *والحجة الثالثة*: أنا لو قدمنا النظر في الطريق على الغاية لكنا كالعميان* الذين يسلكون ولا يعرفون الغاية التي إياها يقصدون، فنقول *أن غاية الفلسفة هي النظر في المبدأ الأول الذي هو غير متحرك وغير متناه وليس*

---

(1) بالدربة والاستعداد - ج.

(2) يوحي القول بوحدة الموقف الفلسفي الأفلاطوني - والأرسطي مع أن لكل فيلسوف منهجه وآراءه - وإن كنا لا نعدم إشارة أفلاطون للمقدمات المنطقية التي وحدها أرسطو فيما بعد... - ج..

(3) وردت نسلل. فـ - ج - س - (ن/د).

* الصحيح: مثل العميان.

بجسم[1]، أما أنه غير متحرك فمن قبل* أنه هو المبدأ،

[ورقة، 17]

الأول، ولو كان متحركاً لوجب أن يكون له محرك. وأما أنه غير جسم، فمن قبل أن قوته غير متناهية، وكل جسم متناه، فقوته متناهية. وهذا المبدأ هو مبدأ على طريق الغاية حسب للأشياء السرمدية. فإن السماء بأسرها متشوقة وتؤثر <التمثل>[2] *المقيل* به والتشبه، فهو غاية لها. وأما الأشياء الكائنة الفاسدة: فهو غاية وفاعل. أما فاعل فمن قبيل أن المخرج لها من العدم إلى الوجود، أعني هو المزيل عن الهيولى العدم الموجود فيها، والملبس لها من بعده، والصورة. وأما غاية من قيل <قبل> أنها كلها تؤثر التشبه به بحسب قدرتها. وأما الفلسفة العملية: فغايتها أن تعلمنا التشبه بهذا المبدأ بحسب الطاقة. فأما الطريق التي بها نسلك من المبدأ إلى الغاية، وهي التي كانت *مطلوباً رابعاً*. فنقول أنا يجب أن نبتدئ *من الصناعة المنطقية*[3] التي هي الآلة المميزة بين الحق والباطل، والخير والشرّ. ونعقب ذلك بالنظر في *الفلسفة الطبيعية*. ومن بعدها النظر في الفلسفة التعليمية وبعدها الإلهية والأخلاقية؛[4] *فأما المقيادورس*[5] *فيرى أن يرتب بعدَ الصناعة المنطقية، الفلسفة الأخلاقية* ويقول. إنّا يجب أن نقرب من الفلسفة العلمية[6] وقد استعددنا سلاحاً قوياً من الفلسفة الأخلاقية والمفسرون يشبهون الفلسفة بهيكل[7] <*متحد*> *محله*

---

(1) ابن الطيب هنا، يعرض لنا العلة الأولى، في مفهوم مركب من الرأي المشائي، والرأي الشرقي السرياني (العربي الإسلامي).

* الصحيح: من حيث.

(2) يضاف (التمثل) حتى يستقيم المعنى (ج).

(3) أهمية المنطق في الفلسفة هو المنهج والمفتاح والمدخل، فلا غنىً عنه، به يميز ابن الطيب بين الحق والباطل وبين الخير والشر.

(4) يرى ابن الطيب التسلسل المعرفي في دراسة الفلسفة يكون المنطق، ثم الطبيعة، فالرياضيات، فالإلهيات، فالأخلاق ر. ج.

(5) المقادروس لعله يكتب المقيودورس من الشراح الإسكندرانيين الذي خالفه ابن الطيب في تسلسل الموضوعات لا سيما الأخلاق.

(6) لعله يتحدث عن الفلسفة العملية، والسهو من الناسخ.

(7) لاستقامة المعنى (بهيكل متحد) أي المذبح - في هياكل كل المسيحيين.

ويجعلون الفلسفة الأخلاقية فيه، صورتها، صورة الآلات الموضوعة في الهيكل،

[ورقة، 18]

الطبيعية والتعليمية بمنزلة الذبائح، والإيمانية بمنزلة الأسرار الغامضة المتكونة، وقد آن لنا من بعد هذا أن ننتقل إلى *المطلوب السادس*: وهو النظر في معلم[1] كتب *أرسطو طاليس*، فنقول أن معلم كتب أرسطو طالس يحتاج أن تجتمع فيه شرائط ثمان (أ) الأولى منها أن يكون في نفسه طاهراً كيّساً قد كسر شهواته وغلّب قوته العقلية (ب) والثانية: أن لا يكون محباً لأرسطو طاليس في الغاية لئلا يؤثره على الحق[2]، بمنزلة امسليخس[3] فإنه من شدة عشقه *لأرسطو طاليس* زعم أن قوته توازي القوى السمائية، بل يكون كلام فلاطن قائماً بين عينيه، وقول أفلاطن هو هذا: أن سقراط حبيب لنا، والحق حبيب لنا إلاّ أن إذا قايسنا بينهما، وجب علينا أن نؤثر الحق على سقراط[4] (ج) والشرط الثالث، أن لا يكون مبغضاً له لئلا يتقبل[5] (يقلب) محاسنه فيجعلها مقابح وحقه فيجعله كذباً كما ظن *يحيى النحوي*[6] (د) والرابع أن لا يسلك مع المعلم[7] أخلاقاً سيئة فينفر منها المتعلم، فيبغضه ويبغض من أجله العلم. (هـ) والخامس: أن لا ينبسط إلى المتعلم كل الانبساط* لئلا يستهين به فيستهين بالعلم من أجله (و) والسادس: أن يكون عالماً[8] في الحقيقة ليكون مقتدراً على إيضاح ما يجب أن يوضح. (ز) والسابع: أن لا يفهم كلام أرسطو طاليس على وجه خطأ فيعرض له أن يعتقد،

[ورقة 19]

---

(1) الشروط الواجب توافرها في منّ يدرّس أرسطو وكتبه، وفلسفته.

(2) وهذه هي الموضوعية التي يجب أن يتحلى بها المدرس (التجرّد).

(3) امسليخس: أحد المأخوذين بآراء أرسطو والمعجبين بفلسفته.

(4) يروى هذا القول عن أرسطو بحق أفلاطون، وإن كانت الغاية واحدة.

(5) الأصوب يقلب، بدلاً من يتقبل. ج. ف.

(6) يحيى النحوي: وهو يوحنا الدمشقي الذي أورد أدلة برقلس على قدم العالم.

(7) تقرأ هكذا (مع المتعلم) أو تحذف (مع)، لكي يستقيم المعنى (ج).

*الصحيح: الانبساط كله.

(8) المطلوب سعة الاطلاع، وعدم الاستهانة، أو التساهل. وأن يحيط بالفلسفة الأرسطية حتى لا يكون محلاً للخطأ.

الباطل ويسنده إليه، بمنزلة الإسكندر الذي رأى أن النفس <مائتة>[1] ويظن هذا الرأي إلى أرسطو طاليس وزعم: أنه القائل به. (ح) والثامن، لا يظل على رأي واحد، إن كان خطأ، من أحد، .. إنّ أفلاطون[2] وأرسطو طاليس، بل ينتقل <من>[3] هذا الخطأ إلى الصواب، فإن الآراء لا تنسب أقارب لها[4]، فينبغي أن نجتنب *سقيمها*، ونواصل سديدها. فأما المطلوب السادس <السابع>[5] وهو النظر في صفات المتعلم: فنقول أن متعلم كتب *أرسطو طاليس*: يجب أن تجتمع فيه شرائط ست، الأولى منهن: أن تكون طبيعته موافقة ما في تعيين الشبهات، وتعيين الأمور، والحفظ، والتخييل، فإن يكون عقله هو المتسلط على شهواته، وذلك أنه لما كان الإنسان، يُدعى عالماً صغيراً للتشابه بين العالمين[6]... وكان العالم الكبير، إنما يتم النظام فيه، بأن يكون الرئيس مستولياً على الأول وكذلك الإنسان الذي هو العالم الصغير إنما يكون له، وعلى النظام أن يستولي العقل فيه على الضد <من ذلك>[7]وإنه ليس على المرء <الذي>[8](من فيه الرئيس) وهو العقل والذي يقهر قوتي* الشهوة والغضب فيهما، واللتان أن يكون < >[9] فإن نقط الماء الساقطة إلى < >[10] الحجة الساقطة <الثانية>[11]، تنثقب <تتعقب>[12] الحجاج. و(ج) والثالثة:

---

(1) مطموسة لعلها (مائتة) والرأي للأسكندر الإفروديسي.

(2) وردت التسمية هكذا صحيحة لأول مرة بخلاف المتداول.

(3) غير موجودة (ساقطة من الأصل) (في ب/د).

(4) يقصد تخميناً، بل لا بد من طلب الحقيقة ورفض السقيم منها.

(5) الصواب ((السابع)) النظر في متعلم كتب أرسطو طالس على أي صفة يكون، راجع ص 3.

(6) ذهب إلى ذلك الفارابي وإخوان الصفا (الكون الصغير).

(7) سقطت عن الأصل (ن).

(8) سقطت عن الأصل (ن).

* وردت قوتا/ن.

(9) مطموسة م/ن.

(10) مطموسة م/ن.

(11) سقطت عن الأصل (ن).

(12) مطموسة م/ن.

يكون له بينهما الاستنابة، والرابع[1]: عند اعتدالهما الزمان فإنه إذا كان ابقراط قد زعم الزمان لتقعر القمر لحسبان مكان،

[ورقة، 20]

الأولى، أن يستقصر الزمان *لتعلّم* الطب النفساني؛ والخامس أن لا يربط نفسه بأشياء كثيرة، فإن التشاغل بأشياء كثيرة، ينتج عدم النظام[2]. *والسادس:* أن لا يكون غرضه أخذ الآراء. والاتصال بمن هو ذو قدر جليل لكن ينبغي أن يكون غرضه الاتصال بمن يفهم. وإن كان خامل الذكر. وبالرأي الحق. وإن لم يقله الرجل الوجيه. فلننتقل الآن إلى المطلوب *الثامن:* وهو النظر في صورة كلام أرسطو طاليس. فنقول: إنه لما كانت كتب أرسطو طاليس تنقسم إلى* قسمين: إلى الظاهرة والخفية. وجب أن تكون صورة كلامه على ضربين. ظاهر وخفي: فأما الظاهر. *فمنزلة رسائله وكتبه الجدلية.* فإن هذه الكتب استعمل فيها ظهور المعاني، ووضوح الألفاظ. فأما العلوم الخفية فاستعمل فيها.. وجازة الألفاظ[3] وغموض المعاني إلا أنها مع غموضها صحيحة لا ريب فيها وتلك مع ظهورها، *بعضها صحيح وبعضها سقيم*[4]، وهكذا يأسف أفلاطن[5] أن تكون الكتب اللائقة بالعامة ظاهرة. وبالخاصة خفية. فأما المطلوب *التاسع* وهو النظر في السبب الذي من أجله استعمل الإغماض[6] في كتبه السماعية فنقول: إن ذلك فعله لثلاثة أسباب: *الأول:* منها لامتحان طبيعة المتعلم واعتبارها، والنظر، هل يصلح للفلسفة. أم لا يصلح؛ فإن لم يصلح، فلنقل له أرجوزة،

[ورقة، 21]

---

(1) تحوّل إلى صيغة الشروط.

(2) الكثرة تشوش الدارس وتحول دون تركيزه.

* الصحيح: على.

(3) التلخيص الشديد، أو الغموض الشديد.

(4) ابن الطيب ينتقد أرسطو.

(5) ربما كان اختلاف المعلومات مع أفلوطين، وراء هذا الخلط لأنها لا تصح إلا مع من تأخر عن أرسطو وليس العكس.

(6) الغموض مطلوب لغاية تتعلق بالإفهام واستيعاب المعرفة.

ك 2

أميروس (   )*

هو ذا أراك (   )

فلاطن الذي (   )

لسلوك فيه (   )[1] وذلك <   >[2]

من أجل (   ) كذلك الناظر بذلك[3] (   )

رياضة حسنة (   ) الأكبر، فإن كان (   )

يلقن تلاميذه أراء رياضية وأن يكون <   > (   )

أفكارهم. وإنها واضحة في منازل من قبل الصفاء الذي (   )

يصل[4] العقول والثالث <لكيما> لا تظهر أسرار الفلسفة لكل واحد فتصل إلى من لا يستحقها < فيسخر منها> وهذا لما سأل الإسكندر *لأرسطوطاليس* وقال له: أيها الفيلسوف ما السبب في تسليمك ما قد يعيب[5] به إلى الناس، جزافاً[6] فأجابه ((بأنني لم أسلمه إلى أحد وإنما أعنى بذلك أنه قد أغمضه غموضاً يستغلق على كل واحد فهمه وكذلك أفلاطن لما سئل ما السبب في إغماضك آرائك** أجاب وقال: إنني أغمضها حتى لا تهلك[7] أرائي وكتبي (عند الأرعن) والبحار[8]

---

* جميع ما بين القوسين <> مطموس في الأصل (م)/فك رموزها في (د).

(1) وذلك ج (د).

(2) وذلك ج (د).

(3) وذلك ج (د).

(4) يحصل، ج، س (د).

(5) يغيب، س، يعيب ـ ج ـ (ن/د).

(6) جزافاً ج (م ـ ن ـ د).

** الصحيح: آراءك.

(7) لا تهلك، ج. س، ف (ن/د).

(8) الأرض والبحار (ف) الأرعن والبحّار... (ج).

وحتى لا يقف عليها كل أحد)) والننتقل[1] إلى المطلوب العاشر وهو أمر الأبواب الثمانية التي جرت العادة بالنظر فيها قبل[2] كل كتاب، وهذا الباب قدمناه[3] في كتاب ايساغوجي[4] بعينهِ[5] وبحسب الصناعة المنطقية على الإطلاق يهرع إليها لتغنينا بها فلسنا مستغنين[6] عنها... وهاهنا ينقطع التعليم).

---

(1) وننتقل (ج) وانتقل (ف، س).

(2) ج 2 ف، س.

(3) قدمناه (ف) ج ن/د.

(4) ف ل ج، س.

(5) س، ف.

(6) وردت هكذا: فلسنا مستغنون عنها (ن).

التعليم الثالث

قال المفسر

[ورقة، 22]

(قد أتينا فيما تقدم على المبادئ العشرة التي جرت عادة الإسكندرانيين[1] بتقديمها قبل كتاب المقولات. واستوفينا الكلام فيها، وقد وجب علينا أن نعود إلى تفسير هذا الكتاب. وقبل أن نأخذ في تفسيره، فواجب أن نستوفي الكلام في الأبواب الثمانية التي جرت العادة بتقديمها[2] قبل كل كتاب بحسب هذا الكتاب. وهي الغرض والسبعة البواقي. ولنقدم الغرض على سائرها، فنقول: إن مفسري كتب أرسطو اختلفوا في غرض هذا الكتاب[3]. فقوم ادعوا أنه يجري مجرى التذكرة، وإنه ليس بمقصور على غرض وقوم ادعوا أن له غرضاً. إلا أنهم اختلفوا فيه. فطائفة ادعت أن غرضه الكلام في الأمور الموجودة، ولا تفهم الشخصية. لكن *الكلية من حيث هي ذوات*[4]. وطائفة ادعت أن كلامه *في الصور الحاصلة في العقل* وأفهم من حيث هي *أجناس* وأنواع[5]. وطائفة زعمت *أن كلامه في الألفاظ البسيطة الدالة*. وكل واحدة من هذه الفرق عضّدت دعواها بحجج[6]. أما الطائفة التي زعمت أن لا غرض له فبينت دعواها على هذه الصفة[7]: زعمت أن البيان على ما ادعته يتضح من كلام أرسطو طاليس. وذلك أنه يتكلم في هذا الكتاب في أمور طبيعية.

---

(1) أي أن ابن الطيب يعرض لنا منهجية الإسكندرانيين المشائية في التعامل مع كتب أرسطو، ولا سيما المقولات.

(2) الممهدات لدراسة كتاب المقولات.

(3) المقولات (الكتاب الأول من أورغانون أرسطو).

(4) أي النظر إلى الأمور الكلية من خلال ذواتها الجزئية المحسوسة.

(5) سيأتي ابن الطيب على إيضاح هذه المصطلحات لاحقاً.

(6) لكل طائفة وجهة نظر مدعومة بحجج تعضد وجهة نظرها.

(7) أي الكيفية التي عرضها أرسطو في موضوعات الفلسفة المختلفة.

وفي أمور أخلاقية وفي أمور منطقية *وفي أمور إلهية*. أما كلامه في الأمور الطبيعية فبقسمة،

[ورقة، 23]

الجوهر[1] *إلى الشخصي والكلي*. وقسمة الكم إلى المنفصل والمتصل. وأما كلامه في الأمور الأخلاقية من قبل أنه يتكلم في الفضيلة والرذيلة. وأما كلامه في الأمور المنطقية فمن قبل أنه يزعم أن الألفاظ المفردة لا تصدق ولا تكذب وإنما تصدق وتكذب، عند التأليف. وأما كلامه في الأمور الإلّهية؛ فمن قبل أنه يتكلم في الأجناس[2] العوالي وهذه يتكلم فيها الرجل الإلهي، لأنه هو الذي ينظر في جميع الموجودات بما هي موجودات، ويرقيها إلى مبادئها العشرة. والكتب التي تتضمن الكلام في أشياء كثيرة تليق بعلوم مختلفة، ولا يشتمل عليها علم واحد، ولا تؤدي إلى غاية واحدة. ويكون ما سواها سببها يجري مجرى التذكرة من غير أن يكون له غرض مخصوص. وأما الطائفة التي رئيسها الإسكندر الإفروديسي[3] التي زعمت أن غرضه الكلام في الأمور الموجودة، فإنها بينت دعواها بثلاث حجج: الأولى صورتها هذه الصورة من رسم أرسطو طالس المتفقة أسماؤها وقوله فيها: إنها أمور تعمّها لفظة واحدة. أنبأنا أن كلامه، إنما هو في الأمور لا في الألفاظ. والحجة الثانية: تجري على هذه الصفة. لما بدأ أرسطو طالس بالكلام في الجوهر[4]: ((قال: أن الجوهر هو الموصوف بأنه أحق وأولى وأقدم في الجوهرية. هو الذي لا على موضوع ولا في موضوع)) فبقوله موصوف دل على كلامه في الأمور،

[ورقة، 24]

لا في الألفاظ. لأن الموصوفات هي الأمور. والحجة الثالثة؛ صورتها هذه الصورة: لما شرع أرسطو طالس في الكلام في ذكر واحد من الأجناس، ـ قسمها قسمة أليق

---

(1) في العلم الطبيعي، يقال الجوهر الشخصي والكلي كما سنرى ذلك.

(2) أورد، آل ياسين، ومحفوظ في ص 207 من مؤلفات الفارابي. هذه المقدمات مع تحوير يسير على أنها لكتاب قاطيغوريا لأرسطو طاليس (الأوراق 261ب ـ 286ب) للفارابي وهو محفوظ في مكتبة دائرة الهند بلندن. (راجع ص 207).

(3) الجوهر الشخصي والكلي (في العلم الطبيعي).

(4) الجوهر في المباحث الإلّهية. كذلك:.

الجوهر. ومعناه عند أرسطو بقراءة الإفروديسي: قارنه بما سيعرضه ابن الطيب على لسان أرسطو طالس في الأوراق 96 وما تلاها.

بأنه تكون متوجهة نحو الأمور[1] لا نحو الألفاظ، لأنه عندما بدأ بالكلام في الجوهر، قسمهُ إلى* الأول والثاني. والكم إلى المنفصل والمتصل. ومعلوم أن هذه القسمة إنما هي للأمور لا للألفاظ. وأما الطائفة التي رئيسها أمونيوس[2]، وهي التي زعمت أن كلامه في الصور الحاصلة في العقل، يعنون الأمور العامية؛ بينت دعواها بحجتين: الأولى: صورتها هذه الصورة: ليسَ كلامه في هذا الكتاب في الألفاظ، لكن في الأمور، ولأن الأمور تنقسم إلى** الصور الحاصلة في العقل، وإلى الأشخاص المحسوسة وهذه لا يصلح أن يتكلم فيها؛ فبقي أن يكون كلامه إنما في الصور الحاصلة في العقل. والحجة الثانية: تجري على هذا الوجه. الدليل على أن كلامه في الصور الحاصلة في العقل استعماله الأسماء التي تدل عليها فإنه يستعمل لفظة كلي. وعلى موضوع. وجوهر ثان وهذه إنما هي من الألفاظ الدالة على الصور التي في العقل[3]. فأما الطائفة التي رئيسها فرفوريوس[4] وهي التي زعمت أن غرضه النظر في الألفاظ الدالة فإنها بينت دعواها بحجتين. الأولى: تجري على هذه الصفة،

[ورقة، 25]

الدليل على أن غرض أرسطو طالس إنما هو الكلام في الألفاظ الدالة تبيّن من نفس ترجمة الكتاب*** وذلك أنه ترجمهُ بالقاطيغورياس[5]. والقاطيغورياس ليست أكثر من لفظة دالة على أمر من الأمور. والحجة الثانية تجري على هذه الصفة.

---

(1) أي الجزئيات والحوادث في العالم الخارجي والإحساس، وهي معارف ومباحث تتعلق بالطبيعة، والعلم الطبيعي كما سنرى ذلك (ج).

* الصحيح: على.

(2) أمونيوس: أحد مفسري كتب أرسطو جاء بعد جالينوس ومن كتبه شرح مذاهب أرسطو في الصانع المسمى كتاب حجة أرسطو طالس في التوحيد (ابن النديم الفهرست ص 369).

** الصحيح: على.

(3) أي الجزئيات وصورها المعرفية.

(4) فورفوريوس: شارح كتب أرسطو، وصاحب آراء اجتهادية أثارت ردود أفعال بين الشراح اللاحقين، وحتى المسلمين منهم (راجع الملل والنحل 214/2). نشرة الوكيل. القاهرة 1968.

*** الصحيح: من ترجمة الكتاب نفسه.

(5) معنى قاطيغورياس عند فورفوريوس باصل أرسطو.

معلوم أن غرض أرسطو طالس هو الكلام في الألفاظ الدالة، تبين من نفس كلامه[1] وذلك أن قسمته للألفاظ تدل على أن كلامه في الألفاظ. فأما نحن[2] فإنا لا نرضى قول من زعم أن ليس لهذا الكتاب غرض. ولا نرضى أيضاً بقول من قال أن غرضه إنما هو الكلام في الأمور الموجودة حسب. ولا في الصور التي في النفس حسب. ولا في ألفاظ الدالة حسب. لكنا في امبليخس[3] نوبخ هذه الفرق الأربع. أما الأولى: فلتصبيرها مثل هذا الكتاب بلا غرض. وأما الثلاث طوائف الباقية. فعلى تقصيرها. وذلك أن امبليخس يزعم أن صورتها صورة قوم راموا تحديد طبيعة الإنسان فزعم بعضهم أنها <أنه> حيوان. وفريق آخر بأنها ناطق وطائفة أخرى، بأنها مائت. وفريق آخر جمع الثلاثة، كالشيء[4] الواحد. وحددها بأنها حيوان ناطق مائت. فأصاب على التمام. وأولئك أصابوا على النقصان كذا أيضاً هذه الطوائف التي زعمت أن غرضه في قاطيغورياس ما ذكرت لمن ليس على التمام. فإن غرضه في هذا الكتاب على ما يزعم،

[ورقة، 26]

امبليخس بما هو ابتعد في هذه الثلاثة عدا الألفاظ البسيطة الدالة <على>[5] الأمور التي في العقل، ويورد الأمور التي في خارج. إلا أنه حسب* الرأي الأخلاصة لا يصلح أن يكون للكتاب، الواحد، إلا غرض واحد، وإذا كان الأمر على هذا؛ ينبغي أن يجمع كل ما تحقق من صيغ في هذا الكتاب؛ هو النظر في الألفاظ العالية والأمور المركبة وعلى الأشياء التي تحمل عليها لئلا يقول الكلية والآن كونها ألفاظاً بسيطة، وغير مركبة، مما ينبغي أن نستقصي القول في البسيطة، وأيضاً لما

---

(1) كلامه (ن/د) والصحيح: يتبين من كلامه نفسه.

(2) رأي اجتهادي لابن الطيب يوافق فيه امبليخس. ن/د.

(3) امبليخس (270 ـ 333م) يحسب على ملاك الأفلاطونيين السوريين تتلمذ على فورفوريوس الصوري، بتوسط تلميذ يقال له أناتوليوس المشائي، شرح امبليخس كتب أفلاطون أرسطو وألف في الإلهيات والفلسفة، والعلم، وأسرار المصريين وكان يمزج بين الفلسفة والدين (يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 298).

(4) الصحيح: مثل الشيء.

(5) ساقطة (ن/د).

* الصواب: بحسب.

كانت هذه فيها في الوضع الأول، رسومه ( )[1] وينبغي أن <يكون>[2] مستغن، قانوني أعني في الوضع الأول لبقية الأمور، التي قامت في أنواع الأنواع، وهذه غير متناهية ومنها <ما>[3] يستوفيه هو فيها للأجناس العوالي وكانت أجناس الأجناس، سوى التي تجمع في أمور مع ما تجمع البواقي، منها، ويستحسن في نظر العالم إلى الأشياء فينبغي فيه جعل كلامه[4] في <الصور>[5] وغيرها، ما ينبغي الدخول فيها (أما)[6] الدالة على أجناس الأجناس، (ف)[7] لا تكن صورته صورة قوم رموا وهنا ( )[8] لا في الأول ولا في الثاني ولا في الثالث ولا في الرابع لكن <أموراً متداولة>[9] أولاً قروناً هي أن هذه الكلام في هذا الموضوع إنما هو في الألفاظ الدالة على ألفاظ بسيطة، والنظر في الأمور الكلية ورابعاً،

[ورقة، 27]

التي في الوضع الأول. وخامساً: الأجناس العوالي؛ فيتحصل أن غرضه في هذا الكتاب: إنما هو الكلام في الألفاظ البسيطة الدالة على الأمور الكلية التي هي أجناس عالية التي في الوضع الأول في الأمور بحسبها وأنت[10] تفهم من هذا *أن موضوع الصناعة المنطقية:* إنما هو *الألفاظ البسيطة الدالة على الأمور الكلية*. إلا أن أرسطو طاليس يقبضها إلى عشرة. لأن الأمور تتقبض إلى عشرة. وذلك أنه يقبض كل الألفاظ البسيطة الدالة على الأمور الكلية التي هي جواهر في لفظة جوهره، وكذلك ألفاظ الكمية في لفظة كم حتى إذا استعملها إلى المتوسط قرن إليها

---

(1) فراغ في الأصل/ ف. ج. س.

(2) ساقطة (ن/د).

(3) غير موجودة في الأصل (س. ج) (ن).

(4) كلامهُ (ف.ج).

(5) ساقطة (م/د).

(6) غير موجودة (ف. ج) في (ن/م/د).

(7) فاء غير موجودة في الأصل (ج) (ن/د).

(8) فراغ (ن).

(9) فراغ، رجحنا <أموراً متداولة> (ج. ف). (ن/د).

(10) ابن الطيب يخاطب تلاميذه الذين يدونون دروسه وشروحه (ج).

لفظة أخرى. فقال جوهر جسم فخصصها وجمعها <هكذا>[1] يستعمل المنطقي ويؤلف منها المقدمات إلا أن المعلم[2] <العلم> إنما هو في هذه العشر المنحصرة إذ كان الأعلى يحصر ما دونه. وهذه إذا ألفها المنطقي عمل منها المقدمات. والمقدمات يعمل منها القياس. والقياس يعمل منه البرهان وغيره من أنواع المقاييس، فليس ينبغي أن يفهم لأن هذه العشر هي موضوع المنطقي، لأنه لا يستعمل سواها بل يستعملها وكل ما تحتها وإنما يجعل المعلم <العلم>[3] فيها لأن العلم يكون في المضبوط المنحصر. وبتبيننا[4] صحة هذه الدعوى يبطل سائر الأقاويل التي ادّعتها الطوائف المتقدمة. فأما أن هذا هو الغرض في الحقيقة فيتبين،

[ورقة، 28]

بثلاث حجج[5]: الأولى منهن صفتها هذه الصفة. كل ما يدرك ويعرف أما أن يدرك بالقوة الحسية أو بالقوة العقلية. والأشياء التي تدرك بالقوة الحسية مع ارتفاع الموانع والعوائق لا يقع فيها غلط ولا زلل وذلك أن القوة الحسية ليسَت تدرك ما تدركه، بمتوسط وهو جزء من المدرك كما يدرك العقل ذوات الأشياء بتقدم علم مبادئها ويدرك الأشياء الموجودة لها بتوسط أشياء ذاتية لها أو لازمة بتقدم علمه بها بل بأن تنطبق على المحسوس الخاص بها وتنطبع بصورته فأما الأشياء التي تدركها القوة العقلية فإنها تنقسم (على قسمين)[6] فمنها ما هي قائمة في فطرة العقل. ومنها ما هي خفية عنه؛ والتي في فطرة العقل تنقسم: فمنها ما لا يحتاج إلى تنبيه بمنزلة القضايا الأول. وهذه بمنزلة القول: إن على كل شيء يصدق إما الإيجاب أو السلب. وأن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية. وإن الكل أعظم من الجزء. ولا تستشعر من قولي في[7] <فطرة> العقل إنها موجودة في العقل منذ الابتداء فإن العقل

---

(1) ساقطة (ن/د).

(2) العلم (ج. ف. س).

(3) العلم/ج (ن/د).

(4) وبتبيننا: إيضاحنا لملابسات لأمر (ن/د).

(5) الغرض من كتاب المقولات مع حججه.

(6) غير موجودة في الأصل، مضافة حتى يستقيم المعنى (ج).

(7) فطرة (ف. ج. س) (ن/د) والأصح خطرة.

(   )[1]الإنساني على ما قد علمتم ليس فيه صورة معقولة بالفعل منذُ الابتداء. لكن يوجد فيه <التهيؤ>[2] والاستعداد لقبول المعقولات. وهو كالهيولى[3]العامة لها. وما هذه صورته لا يختص بصورة[4] دون صورة لكن معنى قولنا في الفطرة،

[ورقة، 29]

أي ( )[5]

ولم ينظر ()

شيئاً ( )

بلا (   )

ليس أدنى (   )

العقل و(   )

تنقسم (   )

كل ما يكون سواه[6] (.   )

كثيرة (   )

خط مستقيم (   )

قائمتان (   )

العقل هي (   )

إلى إدراكات (   )

ظل (   )

---

(1) فراغ لا يقدم ولا يؤخر (ن/د).

(2) التهيؤ (ف. ج. س) (ن/د) في الأصل التهيأ.

(3) الصحيح: وهو مثل الهيولى.

(4) الصحيح: بصورة من دون صورة.

(5) جميع ما بين الأقواس ( ) مطموس في (ن) ولسوء التصوير يتعذر قراءته في (م)، و(د).

(6) د/ كل ما يكون سواه.

يفيد	(	)
وقوفه	(	)
وهو	(	)
الشيء	(	)
المطلق	(	)
والجملة	/ (	)
البرهاني في كثير،	(	)[1]

[ورقة 30]

إلا أن القياس المطلق هو مركب من مادة وصورة فمادته المقدمات وصورته الشرائط التي بإضافتها إلى المقدمات يتم القياس فهو يعلمنا عن صورته في كتاب القياس. وعن مادته؛ في كتاب المقدمات[2]. ولما كانت المقدمات مركبة من مادة وصورة. فصورتها أقسام الصدق والكذب ومادتها الألفاظ البسيطة الدالة فهو يعلمنا عن صورتها في كتاب المقدمات وعن مادتها في كتاب قاطيغورياس. فقد بان أن غرض كتاب قاطيغورياس *هو الكلام في الألفاظ البسيطة الدالة*. ولما كانت هذه تدل على شخص ونوع وجنس وكانت التي تدل على الأشخاص غير متناهية لا في نفسها ولا عندنا. وكذلك التي تدل على الأنواع غير متناهية عندنا وغير المتناهي لا يصحُ أن يُعلم عنه. والتي تدل على الأجناس العوالي متناهية عندنا وعند الطبيعة* وجب أن يكون الكلام فيها فيتحصل أن غرضه الكلام *على الألفاظ البسيطة الدالة عكس الأمور الكلية التي هي أجناس عالية*. ولما كانت الألفاظ منها في الوضع الأول: وهي الدالة على الأمور نفسها[3]، ومنها في الوضع الثاني وهي التي

---

(1) الفراغ بين الأقواس مطموسة في (م) ويتعذر قراءته.

(2) يقصد به كتاب العبارة (باري ارمينياس) الكتاب الثاني من الأورغانون الذي يلحق بالمقولات وهو ما سيتوضح في سياق الشرح الكبير.

* الصحيح: التي من غير واو.

(3) أنفسها (ليس) (ن/د).

تدل على الألفاظ الدالة على الأمور عند المناسبة بينها وبين الزمان. وكلامه هاهنا إنما هو في التي[1]،

[ورقة، 31]

في الوضع الأول فيتحصل أن غرضه الكلام في الألفاظ البسيطة الدالة على الأمور الكلية التي هي أجناس عالية التي في الوضع الأول. *ولما كانت الألفاظ من* حيث هي ألفاظ لا تتباين كل التباين من قبل إنها بأسرها مؤلفة من المقاطع. وإنها[2] تختلف الاختلاف الذي في الغاية من قبل اختلاف مدلولاتها لأجلها أنقاد إلى الكلام في مدلولاتها. وأيضاً فأحتاج إلى الكلام في مدلولاتها لئلا يعترض معترض ويقول: إن هذه الألفاظ البسيطة التي أوردتها، وزعمت أنها عشرة تجري مجرى المرادفة[3] أسماؤها، والواحدة منها *تغني عن سائرها:* فبكلامه في *مدلولاتها* أرى أن كل واحدة منها غير الأخرى. فلنجمل الآن الغرض على ما قد أتضح منه ونقول: إن غرض أرسطو طالس في هذا الكتاب: *النظر في الألفاظ البسيطة الدالة على الأمور الكلية التي هي أجناس عالية التي في الوضع الأول وفي الأمور بحسبها*[4]. فهذه هي الحجة الأولى. والحجة الثانية تجري على هذه الصفة. قد يتبين ما ادعى من غرض هذا الكتاب بالاستقراء. وذلك أن أرسطو طاليس لما شرع في النظر في هذا الكتاب قسم أولاً *الألفاظ* الدالة. وثانياً، *عددها*[5] فعلم من ذلك أن *غرضه إنما هو الكلام في الألفاظ الدالة*. وأيضاً لما كانت الأشياء،

[ورقة 32]

التي تأتلف منها *الموجبة والسالبة ألفاظاً بسيطة* وأن أرسطو طالس قد قال إن من هذه التي كلامي فيها تأتلف[6] الموجبة والسالبة، يعلم أن غرضه إنما هو الكلام في الألفاظ الدالة. والحجة الثالثة تجري على هذه الصفة: قد علمتم أن

---

(1) الأشياء التي (ج ـ ف) هي أكثر صواباً.

(2) وإنما (س) (ن/د).

(3) المترادفة (س. ج) (ن/د).

(4) أي هذا هو موضوع كتاب المقولات، وغاية المؤلف (أرسطو) فيه.

(5) تلك هي منهجية أرسطو في (المقولات) التي ترد هنا باللفظ اليوناني (قاطيغورياس) (ن/د).

(6) يأتلف (ن/د).

الطبيعة والصناعة[1] [*لا يوجدان*] أية صورة اتفقت في المادة وموضوع اتفق، لكنهما يختاران للصور[2]، التي يفعلانها[3] موضوعات مناسبة تصلح لقبول تلك الصورة ولأن البرهان صورة من الصور فلا تجتمعان[4]. في الطبيعة والعقل إنما عدت هي موضوعاً مناسباً لها. وصورة البرهان هي لاحتوائه على تمييز الصدق من الكذب. والصدق والكذب إنما يكونان، في اللفظ التالي[5] عند تأليفه فجميل بنا لما زعمنا أن غرضه في هذا الكتاب، *النظر في الألفاظ البسيطة الدالة*، من قبل أن هذا الكتاب، إنما يُنظر فيه في موضوع الصناعة البرهانية، *ولهذا قد بيّنا بالحجج* القوية صحة ما ادعينا[6] من الغرض، فقد يجب علينا أن نوضح، كل جزء من أجزاء حدّ الغرض وبماذا انفصل به من غيره، لنري أنه في حدّ الغرض فصولاً قد فصلته من سائر الأشياء المشاركة له في الجنس ونبيّن بعد ذلك أن حدّ الغرض حدّ صحيح لا زائد ولا ناقص، فنقول: أن قولنا أن غرضه الكلام في،

[ورقة، 33]

الألفاظ يجري مجرى الجنس. فأما قولنا فيها *بسيطة لنفرّق بينها وبين المركبة* سواء كانت دالة بمنزلة قولنا: زيد يمشي. أو غير دالة بمنزلة قولنا (عنزائيل)[7] موجود. وقولنا دالة لنفرّق بينها وبين الألفاظ غير الدالة. وقولنا على الأمور الكلية لنفرّق بينها وبين الألفاظ الدالة على الأمور الشخصية. وقولنا: التي هي *أجناس عالية*. لنفرّق بينها وبين الألفاظ الدالة على *المتوسطات*[8] وعلى *أنواع الأنواع*. فإن هذه، وإن كانت في نفوسها *محدودة* إلاّ أنها *غير محدودة*، *وغير متناهية. والعلم إنما يقع بالمتناهية* في نفسها وعندنا. وقولنا فيها التي في *الوضع الأول*. لنفرّق بينها وبين التي في *الوضع الثاني*. وقولنا فيها وفي الأمور بحسبها. لنفرّق بين نظر المنطقي في

---

(1) العلة (س) العقلية/ ف (ن/د).

(2) لقبول (س) / (ن).

(3) يقبلانها (س)/ (ن/د).

(4) فلا تجتمع (ف. س) (ن/د).

(5) الدال (ف. س) (ن/د).

(6) هذه لغة خطاب ابن الطيب (زعمنا) ادعينا. وفيها تواضع العلماء.

(7) عنزائيل (حيوان خرافي) لا وجود له.

(8) المتوسطات، عندهُ غير متناهية يصعب الإحاطة بها.

الأمور* وبين نظر الطبيعي والتعليمي و(الآلهي)[1] فإنه ولا واحد من هؤلاء ينظر في الأمور بحسب الألفاظ لكن[2] ينظر في الأمور نفوسها. وإذ قد شرحنا ولخصنا جزءاً جزءاً من أجزاء حدّ الغرض. فلنأخذ في أن نبيّن أنه حدّ *صحيح لا زائد ولا مقصر*. ونحن نبيّن ذلك بحجتين. الأولى، منها تجري على هذه الصفة: وقد علمتم أن الرسم والحدّ[3] يكون كافياً إذا كان للمرسوم والمحدود *وحده* ولم يقصرّ عنه، ولم يزد عليه. ورسم غرض كتاب القاطيغورياس هذا الذي قدمنا ذكر[4] صورته، هذه الصورة، فهو إذاً،

[ورقة، 34.]

رسم على غاية الصحة. فإما أن صورته هذه الصورة فيتضح على ما أنا واصفه. إما أن هذا الرسم لا ينطبق على غير هذا المرسوم، فظاهر مردود[5] وذلك أنه *ولا واحد* من باقي الكتب المنطقية والطبيعية وغيرها يرسم بهذا[6] الرسم. وإذا كان الأمر على هذا فمعلوم أنه غير زائد فإما أنه غير مقصّر فظاهر، وذلك كما قد علمتم أن *كتاب القاطيغورياس*، ينقسم إلى** ثلاثة أقسام: الطرفان منهما من أجل الوسط[7]؟ *والوسط هو الغرض والوسط هو النظر في المقولات*، فمعلوم من هذا أنه غير مقصر، وإذا كان غير مقصر ولا زائد، فهو مساوٍ لا محالة، والحجة الثانية ماذا[8] وقد علمتم أن *الحدّ أو الرسم* إن كانت فيه فصول تفصل المحدود من سائر ما يشاركه في الجنس فهو حدّ، على غاية الصحة، وفي رسم القاطيغورياس،

---

* يحدد ميادين العمل المنطقي في الطبيعة والرياضة والإلهيات.

(1) والإلهي (ج) في الأصل فالإلهي.

(2) لكي (ج).

(3) أو الحدّ (ج).

(4) ذكره (ج).

(5) مطموسة في الأصل (ن/م/د).

(6) بهذا (ج) (ن/د).

** الصحيح: على.

(7) يقصد ابن الطيب، أن (قاطيغورياس أرسطو) بالأصل موزعة على ثلاثة أقسام. (التمهيد) و(لب المقولات العشر) وما بعد المقولات (اللواحق).

(8) هكذا قد علمتم (ف. س) (ن/د).

فصوله تفصله من سائر الكتب. وذلك أن قلنا[1] غرضه الكلام في *الألفاظ البسيطة* ، فصلناه من القياس وسائر أنواعه وذلك أن *المقاييس*، هي *ألفاظ مركبة*، وبقولنا[2] فيه التي في الوضع الأول، قد فصلناه ضمن[3] *كتاب العبارة*، وذلك أن الألفاظ المستعملة في كتاب العبارة؛ هي في *الوضع الثاني* وقولنا فيه، وفي الأمور بحسب الألفاظ فصلنا بينه وبين سائر العلوم الناظرة في الأمور. أعني *الطبيعية والتعاليمية والإلهية والخلقية*[4] وذلك أنه ولا واحد من،

[ورقة، 35]

هذه العلوم (   )[5].. < ويطرأ شك أول صفته هذه الصفة >

[ورقة، 36]

الألفاظ التي في الوضع الأول، والتي[6] تدل على لفظة [لا تقترن] دلالتها *بزمان*، تدعى اسماً والتي تدل على لفظة تقترن دلالتها بزمان تدعى *كلمة*، ففي كتاب *قاطيغورياس* ينظر في الألفاظ التي في *الوضع الأول*، وذلك[7] أنه ينظر في الألفاظ *البسيطة الدالة على الأجناس العوالي*، وفي *الكتاب الثاني*، ينظر في الألفاظ التي في الوضع الثاني، ويطرأ شك ثانٍ صفته هذه الصفة، كيف يستجيز إذ تقول كان أرسطو طالس يتكلم في هذا الكتاب في الأمور ونحن نعلم أن في *الفلسفتين العلمية والعملية* نستوفي الكلام في سائر الأمور الإلهية والإنسانية، ولا نبقي شيئاً منها. وحلّ هذا[8] الشك يجري على هذه الصفة: أن الفلسفتين على ما

---

(1) أن مقولات (س) (ن/د).

(2) وقولنا منه الذي في الوضع الأول (ف ـ س) (ن/د).

(3) قد فصلناهُ في ضمن (ف. س) (ن/د).

(4) وغير ذلك مطموسة (ن/م/د).

(5) الورقة رقم 35 مطموسة أصلاً في (م ود) سوى كلمتي (هذه العلوم).

(6) الصحيح: التي من غير واو.

(7) فذلك /ج وذاك/ ف.

(8) مطموسة في (ن/م/د).

زعمتم تنظر في الأمور نفسها[1]. وهاهنا ننظر فيها من أجل الألفاظ[2] الدالة عليها، وذلك أن العلوم الناظرة في الأمور، *أربعة علم طبيعي، وتعليمي والهي، ومنطقي،* والسبب الذي من أجله صارت أربعة هو أن العلوم الموضوع لها، هو الأمور فبحسب عدد الأمور يكون عدد العلوم، والأمور منها *شخصية* ومنها *كلية*، *والكلية هي الصور الحاصلة في النفس، والعلم إنما يقع بهذه، لأنها أبدية دائمة سرمدية،* فإما تلك فلا يقع بها علم، لأنها *متغيرة وبلا نهاية، والأمور المنتزعة* النظر فيها، على ضربين، إما أن ينظر فيها من حيث هي موجودة، وفي مبادئها من حيث هي موجودة،

[ورقة، 37]

حسب أو ينظر فيها من <حيث> هي <مع>[3] مادة وهذا ينقسم على ضربين:

وذاك إنها إما أن تكون مع ( )[4]

قريبة معها مبدأ ( )

مادة بعيدة لا مركبة ( )

والقسم الأول ( )

ويسمى نظراً إليها ( )

ويسمى نظراً ( )

إما أن ينظر فيها ( )

موجودة فإن ( )

إليها[5] وإن كان ( )

وإما أن ينظر فيها ( )

---

(1) أي الجزئيات الحسية.

(2) الألفاظ الدالة على معاني تلك الأشياء.

(3) مع/ (س. ق) (ن/د).

(4) مطموسة (ق. س. ج) (ن/د).

(5) إلهياً (س. ف) (ن/د).

ما يكون مع مادة ( )

حركة وسكون وهذا[1] ( )

يكون مع مادة ( )

هـــذا النظـــر نظـــر في الشكوك[2] ( )

لا زائدة ولا ناقصة ( )

هو نظر فيها من حيث[3] ( )

حركة وسكون ويطرأ شك صفته هذه الصفة[4] في أمور مع مادة <بعيدة> ولا ( ) يكون ينظر في الأمور (الإلهية)[5] وهو نظر في الأمور التي بما هي موجودة، وعلى (سائر)[6] الأمور[7] ( )،

[ورقة، 38]

نظر في الأمور الموجودة من حيث الألفاظ الدالة عليها. فهذا كافٍ في حل هذا الشك. وقد يطرأ *شك ثالث* صورته هذه الصورة: ونحن نرى أن *النحويين إنما ينظرون في هذا بعينه*، ومعلوم أن *الصناعة المنطقية غير الصناعة النحوية*[8]. وحل الشك يجري على هذه الصفة. *النحوي والمنطقي* كلاهما ينظران في الأمور وفي الألفاظ. سوى أن المنطقي ينظر في الألفاظ *الدالة* حسب. والنحوي في *الدالة وغير*

---

(1) هذا (ج. س) وعليه (ف) (ن/د).

(2) الشكوك (ج. س. ف) (ن/د).

(3) حيث (ج) (ن/د).

(4) (ف. ج. س) (ن/د).

(5) (ف. س) (ن/د).

(6) (ج. ف. س) (د).

(7) الورقة مطموسة بشكل شبه كامل، ولم يتمكن الفريق من تحديد الكلمات جميعاً إلا تلك المؤشرة في بدايات السطور على نسخة (د).

(8) المنطق واللغة (المناطقة والنحويين)، يميز ابن الطيب بين واجبات كل منهما.

الدالة. فإنه ليسَ إعرابه للّفظ الدال بأكثر من إعرابه للفظ غير الدال. *فأما الأمور*: فإن المنطقي ينظر فيها لكيما يتحصل له الفرق بين *الألفاظ الدالة عليها*، والنحوي لكيما يعرب الألفاظ فإنه يعرب اللفظة الدالة على الفاعل بخلاف الإعراب الذي يعرب به اللفظة الدالة على المنفعل[1]. وقد يطرأ على الغرض سؤال صفته هذه الصفة: ما السبب الذي من أجله لم يصرّح *أرسطو طالس* بغرضه في هذا الكتاب كما فعل في كتابه* السماء[2] والسماع[3]، والقياس.. <؟؟> والجواب: يجري على هذا الوجه: <إن>[4] السبب الذي من أجله لم يصرّح بغرضه في هذا الكتاب هو صعوبة الغرض[5]. وذلك أن ليسَ غرضه في هذا الكتاب النظر في الألفاظ حسب ولا في الأمور حسب،

[ورقة، 39]

لكن في كل واحد منها بحسب ما يتعلق بالآخر، فلهذا أما عدل نظره[6] ليصرح به لأنه ليس في طاقة المتعلم فهمه بغير حدّة، وقد يطرأ *شك رابع* صورته هذه الصورة: ما السبب في أن أرسطو طالس لما أراد أن يتكلم في البرهان، بدأ بالقياس لأنه *مبدأه* وكذلك قبل *القياس تكلم في المقدمات وقبل المقدمات*[7] في الألفاظ البسيطة لأنها مبادئها، ولما انتهى إلى الألفاظ البسيطة وهي مركبة من المقاطع، لم يتكلم في المقطع ولا في الصوت (؟)فنقول: بأنه قد بيّن في كتاب البرهان، إنه ليس أيضاً على من أن يتكلم في وجود موضوعها ومبادئ موضوعه. ما كان موضوع الصناعة المنطقية الألفاظ البسيطة الدالة <عليها>[8] <وأهمل> أرسطو طاليس

---

(1) صعوبة البحث المنطقي في المقولات.

* كتبه (ج).

(2) يقصد السماء والعالم (ج).

(3) السماع الطبيعي (ج. ف. س).

(4) مطموسة في (ن ود).

(5) الجملة مكررة [صعوبة الغرض - إلى - في هذا الكتاب] ليستقيم المعنى.

(6) فنظرهُ (ج) (د).

(7) المقدمات هنا وقعت بين (المقولات) والقياس على حين وجدناه في تعليق سابق يضعها بعدَ المقولات لكي يستبعد المدخل.

(8) مطموسة في (ن ود).

وجودها، <سلبها>[1] ولم يجز له الكلام لا فيها ولا في مبادئها، وأنت فافهم *قانون* <جسمها>[2] وهو أن الموضوع لكل صناعة يجب أن يكون مناسباً لغرض تلك الصناعة فالغرض يجري مجرى الصورة، التي شأنها أن تحمل ذلك الموضوع، وغرض المنطق الاحتواء على طبيعة الصدق والكذب إنما يكون في *الألفاظ الدالة*، لا في المقاطع ولا في الحروف فإن الألفاظ الدالة إذا ألفت دخلها الصدق والكذب فبالواجب صارت الألفاظ الدالة هي الموضوع الأول في الصناعة المنطقية لا بما فيها كالمقاطع* والحروف ولهذا صار موضوع الطبيعة[3] الأول لا يتعدى هذه الأربعة لأن غرضه،

[ورقة 40]

حفظ صحة موجودة أوردَ صحة قد فقدت لأن الصحة إنما تكون في مزاج الاسطقسات لا في الصورة والمادة وعند هذا فلنقطع التكلم في هذا التعليم].

---

(1) أو سلبها (ج) (ن/د).

(2) ساقطة (ن ود).

* الصحيح: مثل المقاطع.

(3) الطبيقة ن/د.

التعليم الرابع

قال المفسر[1]

[قد أتينا في التعليم السالف على ذكر غرض هذا الكتاب واستوفينا الكلام فيه. فلنأخذ الآن في هذا التعليم في استيفاء الباقي من الأبواب الثمانية بحسب هذا الكتاب. ولنقدم المنفعة[2]، فنقول: إن منفعة هذا الكتاب تتبين بحجج كثيرة. الأولى: منهن تجري على هذه الصفة. *وقد علمنا أن غرض الفلسفة*[3] *إنما هو اقتناء السعادة الإنسانية. والسعادة الإنسانية: هي أن يكون الإنسان متصرفاً بحسب صورته الخاصة به. وهذه هي النفس الناطقة. والذي يخص هذه الصورة: هو علم الحق، وفعل الخير.* وهذان إنما يصل[4] إليهما بعد تمييزه الحق من الباطل. والخير من الشرّ. *وتمييز ذلك يتم لها بالبرهان* فالإنسان إذاً* شديد الانتفاع بالوقوف على البرهان. والبرهان إنما يمكن أن نتعلمه بعد علمنا للقياس. والقياس بعدَ علم المقدمات[5] ، والمقدمات بعدَ علم الألفاظ البسيطة الدالة التي منها يتم *تأليف المقدمات* فنحن إذاً منتفعون جداً في السعادة والبلوغ إليها بالعلم بالألفاظ،

[ورقة، 41]

البسيطة الدالة فهذه هي الحجة الأولى. والحجة الثانية تجري على هذه الصفة. معلوم أن النظام يتم في كل الأمور** بأن يجمع الكثير تحت رئاسة[6] واحدة. ولما

---

(1) يقصد به ابن الطيب البغدادي. (ن/د).

(2) ابن الطيب بخلاف ابن سينا ـ يؤكد فائدة كتاب المقولات. (راجع ابن سينا ـ مقولات/ منطق/ الشفاء ص 189).

(3) الغرض النهائي للفلسفة تحقيق السعادة الإنسانية. (ن/د).

(4) وهذان إنما يصل (ن/د).

* الصحيح: إذن.

(5) يقصد به كتاب العبارة باري ارمينياس. (ن/د).

** الصحيح: في الأمور كلها.

(6) الكثرة والوحدة من مباحث المقولات العشر وليس الطبيعة فقط.

كانت الموجودات كثيرة، فالطريقة المثلى في إدراكها، إنما تتم بحصرها[1] في أقل ما يمكن أن تنحصر فيه[2]. وفي هذا الكتاب يحصر[3] الأمور بأسرها في عشرة <مبادئ>[4] أول شاملة لسائر الموجودات، تجري مجرى الرؤساء والقادة والمدبرين. فهذه هي الحجة الثانية. والحجة الثالثة، تجري على هذا الوجه في هذا الكتاب: يعلمنا عن أكثر *الموجودات* بوجه ما، أعني بحسب *الألفاظ الدالة* عليها، فنحن إذن[5] شديدو الانتفاع في علم الأمور بعلم هذا الكتاب. وإذ قد استوفينا الكلام في *المنفعة*. فلنأخذ الآن في الكلام في *السمة*. فنقول: إن السمة للكتاب تجري مجرى *الاسم للأمر والغرض* يجري مجرى الحدّ. ولما كان الناس قد اختلفوا في غرض هذا الكتاب، فبالواجب ما يختلفون* في سمته. فالذين زعموا أن غرضه الكلام في الأمور الموجودة يجب أن *يلقبوه بكتاب الأمور الموجودة*. والطائفة التي زعمت أن كلامه في الصور التي في النفس يجب أن نترجمه *بكتاب الصور التي في النفس*. والطائفة التي ادعت أن غرضه الكلام في *الألفاظ البسيطة يجب أن تترجمه، بكتاب الألفاظ البسيطة*. ولأنا قد بيّنا خطأ،

[ورقة، 42]

هؤلاء[6] في استنباط الغرض ما *نلوح خطأهم* في ترجمة هذا الكتاب[7] بحسب ما تقتضيه أغراضهم إذا ترجموه. وطائفة غير هذه الطوائف رئيسها اذرسطس الإفروديسي[8] المشآء: ادعت أن هذا الكتاب *ينبغي أن يترجم بالكتاب الذي قبل طوبيقا*. وخطأ هذا العنوان يتبيّن بأهون سعي. وذلك أن الحاجة إلى هذا في الكتاب

---

(1) إن هذا يتوافق مع المفهوم المعاصر للفلسفة بعامة.

(2) بعدّها القدرة على التعبير عن موضوعاتها بأقل عدد ممكن من المفردات (الاقتصاد الثقافي).

(3) أرسطو طاليس (ن/د).

(4) ياء ناقصة ن/د وردت هكذا مبادى.

(5) وردت في ن/د إذاً.

* الصواب: فبالواجب يختلفون (ج).

(6) نقد الشراح والتراجمة. في مسألة أولوية المقولات بالاعتماد على الغرض.

(7) الترجمة الدقيقة ومعناها (الرسم والحد) (ج. ف).

(8) اذرسطس الإفروديسي المشاء وورد أيضاً ذليخس الإفروديسي (ورقة 142).

ليسَ تدعو[1] كتاب *الجدل بأكثر مما تدعو في كتاب العبارة أو القياس* وأيضاً فإنه معلوم أن أرسطو طالس في هذا الكتاب إنما ينظر في موضوع الصناعة المنطقية، *والنظر في الموضوع يتقدم على النظر في جميع ما تنظر فيه الصناعة. فيجب أن تكون مرتبة هذا الكتاب قبل سائر الكتب المنطقية*[2]. فإما نحن فلما لم نرضَ *بأغراضهم، فأنا لا نرضى بسماتهم. فنقول: إن هذا الكتاب ينبغي أن يترجم بالقاطيغورياس*[3] والقاطيغورياس إنما قدره هو جمع *قاطيغوريا. والقاطيغوريا هي لفظة بسيطة دالة على جنس عالٍ وعلى جميع ما تحت ذلك الجنس**. وأنت إذا تأملت غرض هذا الكتاب وجدته مناسباً لهذه السمة. *والسمة الصحيحة هي التي تكون مناسبة للغرض*. وقد يطرأ على هذا شك صفة هذه الصفة. كيف استجاز أرسطو طاليس أن يرسم هذا الكتاب بالقاطيغورياس. *وتفسير القاطيغورياس الانتصاف والاختصام*[4]. وحل الشك يجري على هذه الصفة. لعل،

[ورقة، 43]

أرسطو طالس إنما سمى *الألفاظ البسيطة* الدالة على *الأجناس* العوالي: قاطيغورياس على طريقة الاستعارة كما سمى النفس في كتابه للنفس انطيليكياما[5] *أي كمال ما*، ومع هذا فإن القاطيغوريا ليست لفظة دالة على *نفس الانتصاف والاحتكام*[6]. لكنها تدل *على الأقوال التي يوردها الناس بين يدي الحكام، وفيما بينهم للانتصاف والاختصام. فالقاطيغورياس* إذن** *ألفاظ دالة*. فهذا يقنع في حل هذا الشك. وإذ قد استوفينا الكلام في سمة هذا الكتاب. <فالننتقل> إلى الكلام *في المرتبة*، فنقول: إن مرتبة هذا الكتاب ظاهرة؛ وذلك

---

(1) تدعو (ج. ف. س) (ن/د) في الأصل تدفو.

(2) تأكيد أولوية المقولات في الأورغانون (ن/د).

(3) هذا هو تعريف المقولات اللغوي (ف، ج، س).

* الصحيح: وعلى ما في تحت ذلك الجنس جميعه.

(4) هذا هو المعنى الاصطلاحي للمقولات (ج).

(5) التسمية حسب الموضوع أو المضمون المعرفي.

(6) رأي معتبر لابن الطيب في التسمية يعتذر عن أرسطو ويصحح له (والأصوب على الانتصاف نفسه) (ج).

** وردت إذاً في ن/د.

ينبغي أن يقدم على جميع الكتب المنطقية[1]، إذ كان إنما يعلمنا فيه عن موضوع *الصناعة المنطقية*، فأما نسبته فقد اختلف الناس فيها؛ فقوم: ادعوا أن هذا الكتاب ليس لأرسطو طالس[2]، وبيّنوا دعواهم بأربع حجج. الأولى منهن تجري على هذه الصفة، قسمته للأسماء في هذا الكتاب تدل على أن هذا الكتاب ليسَ هو له. وذلك أنه يقسمها إلى* *المتفقة أسماؤها والمتواطئة والمشتقة*. وأرسطو طالس في كتابه في الخطابة[3]، يقسمها إلى خمسة أقسام**، إلى *المتفقة والمتواطئة، والمشتقة والمتباينة والمترادفة. فأما* نحن فنرد هذه الحجة: أن بذكره المتفقة والمتواطئة قد ذكر المتباينة والمترادفة[4]، لأن هذين القسمين ضدان لذينك القسمين، والضد يفهم من ضده. والحجة،

[ورقة، 44]

الثانية، تجري على هذه الصفة: القول: بأن الجواهر[5] الأوُل أقدم بالطبع من الجواهر الثواني، يدل على أن هذا الكتاب ليس هو له. وذلك أن في كتابه في *البرهان*: أن الجواهر الثواني أقدم بالطبع من الجواهر الأوُل. *فأما نحن* فإنّا نرد هذا الرأي على هذه الصفة؛ نقولك إنه إنما قال الجواهر الأول أقدم بالطبع من الجواهر الثواني في هذا الكتاب؛ بقياسه إياها على الثواني من حيث هي عامة، على أن نظره في الجوهر الأول والثاني في هذا الكتاب؛ إنما هو بقياس بعضها إلى البعض في الجوهرية، لا بما هي ذوات، أو عامة أو خاصة. فأما في *كتابه في البرهان* فأنه قال: *أن الثواني أقدم من الأول من حيث هي ذوات*. والحجة الثالثة من نفس***

---

(1) ترتيب المقولات في المنطق. والصواب (أن يقدم على الكتب المنطقية جميعها) (ن/د).

(2) أرسطو وكتاب المقولات. نقد ورأي. (ن/د).

* الصحيح: يقسمها على.

(3) وهو الكتاب السابع من مجموعة الأورغانون الأرسطية.

** الصحيح: يقسمها على خمسة.

(4) لاحظ فهم ابن الطيب للفكر الأرسطي (ن/د).

(5) مبحث الجوهر، الأوُل والثواني بين كتاب البرهان والمقولات. وتناقض أحكام أرسطو فيها من خلال المقايسة مرةً في المقولات بالذات أخرى في البرهان لهذا جاء الاختلاف ولا سيما في مبحث المضافات.

*** الصحيح: من القول نفسه.

القول: بأن بعض المضافات ليست معاً بمنزلة *الحس والمحسوس، والعلم والمعلوم*. عُلم من هذا الكتاب، ليسَ هو له. وذلك أنه يرى أن المضافات[1] كلها *معاً*. وهذا يتضح من تصفحنا *لسائر كتبه*[2]: فنقول: أن أرسطو طالس إنما أورد هذا الرأي عن آخرين[3]، وتخلّى عن < جله >[4] لركاكته، والحجة الرابعة من نفس قسمة* الحركة يعلم أن هذا الكتاب ليس *أرسطوطالس*، وذلك أنه يعدد فيه الكون والفساد. في أقسام الحركة. ونحن نعلم من رأي أرسطو طالس في *السماع الطبيعي* وكتاب *الكون* أن *الكون والفساد*، ليسا حركات، بل تغيرات[5].

[ورقة، 45]

ونقض هذه الحجة على هذه الصفة: إنما فعل أرسطو طالس ذلك في هذا الموضع، لأن نظره في هذا الكتاب مجرّد <اً>[6] *من الهيولى وصورة التغيّر، والحركة* إذا أخذت مجردة واحدة لا اختلاف فيها. والطائفة المحقة زعمت أن هذا الكتاب هو *لأرسطو طالس*. وبيّنت ذلك. بحجتين: الأولى منهما صورتها هذه الصورة: لو لم يكن هذا الكتاب لأرسطو طالس لكانت الصناعة ناقصة. وذلك أنه لا يجوز لصانع أن ينظر في صناعة من غير أن يتكلم أولاً في موضوعها، لا في وجوده والحجة الثانية صورتها هذه الصورة من شهادة المفسرين الموثوق بهم، ومن نمط كلامه[7]، *ومنها ذكر أرسطو طالس لهذا الكتاب في عدد من كتبه*، يعلم أن هذا الكتاب هو له.

---

(1) هذا من مباحث ما بعد المقولات يدخل بها (معاً) (ورقة 591 ـ 676).

(2) لاحظ وجود كتب أرسطو كافة بحسب تسلسلها التاريخي.

(3) لم يفرق البعض بين ما ينقله أرسطو عن الآخرين وبين أفكاره الأصلية.

(4) جله (ج ـ ف) في الأصل حله (ن/د/ج).

* الصحيح: من قسمة الحركة نفسها. (ج).

(5) سيفصل ابن الطيب القول في هذه المسألة في حيّزه الخاص وهو أمر شرحه ابن الطيب في كتاب الطبيعة (ج/2) من ص 684 ـ النهاية ..

(6) هكذا في الأصل والأصح (مجرداً). ج. (ن/د).

(7) لقد عوّل ابن الطيب على منهج (النقد الباطني) لمعرفة نسبة كتب أرسطو.

وذلك أن المفسرين يشهدون < بـ > ذلك[1] حتى تنتهي الشبهات إلى ثاوفرسطس[2] واوذيمس تلميذيه[3] الخاصين به، فأما من أي العلوم هو، فظاهر، إذ كان، إنما يعلم فيه عن *موضوع الصناعة المنطقية؛ إنه من صناعة المنطق*[4] التي هي أداة للفلسفة. فأما في قسمته؛ فطائفة ادعت أنه ينقسم* إلى قسمين إلى النظر في *الغرض*، وإلى *ما بعد الغرض*، فأما ما قبل الغرض فهو الكلام في أشياء يحتاج إليها في الغرض ليس عند الناس علم حقيقي بها البتة[5]. وهي هذه *المتفقة اسماؤها والمتواطئة اسماؤها*. وغير هذين مما نذكره إذا شرعنا في الكلام فيه. وأما الغرض فهو الكلام في القاطيغورياس،

[ورقة، 46]

العشر**. والأجناس العوالي التي تدل عليها القاطيغورياس العشر، وأما ما بعد[6] الغرض فهو النظر في أشياء ذكرها في الغرض عند الناس بعض العلم بها، بمنزلة المتقابلات والمتقدم والمتأخر، والتي هي معاً، وأقسام الحركة، وأقسام القنية. وطائفة قسمت هذا الكتاب أقساماً*** بعدد المعاني التي يتكلم فيها. فزعموا أن هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة وعشرين معنياً <معنى>[7] أ. إلى المتفقة أسماؤها. ب. المتواطئة أسماؤها. ج. والمشتقة أسماءها. د. وقسمة الألفاظ إلى أقل قسمتها. هـ. وقسمة الموجودات إلى أقل قيمتها. و. وتحديد الغرض. ز. وتحديد الجزئي. ح. واستيفاء الكلام في المحمولات الجوهرية. ط. والنظر في فصول

---

(1) بذلك/ أوفق لغة (ج) (ن/د).

(2) ثاوفراسطس: تلميذ أرسطو وخليفته في اللقيون ومنقح كتبه.

(3) اوذيمس: أحد تلاميذ أرسطو المقربين منه وشارح كتبه.

(4) المقولات هنا علم المنطق، وصناعة المنطق أداة للفلسفة.

* الصحيح: إنه ينقسم على نفسه (ج).

(5) المقدمات أو التمهيد (ج).

** الغرض من المقولات العشر.

(6) يقصد اللواحق المتقابلة والمتضادة والمتداخلة والتي تعرض لها أرسطو في ص 39 ـ 54 نسخة اسحق.

*** الصحيح: قسمت هذا الكتاب على أقسام بعدد (ج)

(7) معنى (ج. ف) والصواب القول على ثلاثة (ب/د/ج).

الأجناس العوالي. ي: والكلام في الجوهر واستيفاء خواصه الست[1] يا: والي الكلام في الكم واستيفاء خواصه الثلاث[2] يب: والي الكلام في المضاف واستيفاء خواصه إلى الخمس[3] يج: وإلى الكلام في الكيفية واستيفاء خواصها الثلاث يد: وإلى الكلام في يفعل وينفعل *وخواصهما*. يه: وإلى الكلام في مقولة متى يو: واين يز: وله يح: والموضوع يط: والنظر في المتقابلات ك: وأقسام المتقدم والمتأخر كا: وأقسام معاً. كب: وأقسام الحركة. كج وأقسام القنية[4] *فإما* النحو الذي سلك فيه من أنحاء التعاليم، فثلاثة: *الحد؛ وذلك أنه يحدد المتفقة أسماؤها والمتواطئة أسماؤها والمشتقة أسماؤها*.

ويحدد العرض ويحدد الجزئي. ويوفي لكل واحد من،

[ورقة، 47]

المقولات *رسوماً تجري مجرى الحدود*. وقد ذكر أحدها فيما تقدم. *ويحدد المضاف، ويحدد الكيفية، ويحدد المتقابلات*. والمقسّم. وذلك: أنه *يقسم الألفاظ إلى أقل أقسامها والموجودات إلى أقل قسمتها*. ويقسم الجوهر إلى الأول[5] والثاني. ويقسم *الكم*: إلى* المنفصل والمتصل وإلى ما له وضع، وإلى ما لا وضع له. ويقسم *المضاف* إلى** ما فيه حرف وصل وإلى ما ليسَ فيه حرف وصل. ويقسم ما فيه حرف وصل إلى*** ما يثبت عند *التعاكس*، وإلى ما لا يثبت عند *التعاكس*. ويقسّم *الكيفية* إلى**** أربعة أقسام: إلى *الملكة والحال*. وإلى *القوة* ولا قوة. وإلى

---

(1) الستة (ج.ف.س) (ب/د).

(2) الثلاثة (ج. ف) (ن/د).

(3) الخمسة (ج) (ن/د).

(4) لعل ابن رشد في تلخيصه للمقولات قد استفاد من هذا التقسيم! (قارن تلخيص المقولات الصفحات (75 ـ 254) تحقيق د. محمود قاسم، مراجعة تشارلس بتروث ود. أحمد عبد المجيد هريدي/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة 1980).

(5) الجوهر. (ن/د).

* جميع ما ورد هنا في القسمة الصواب فيه (على).

** جميع ما ورد هنا في القسمة الصواب فيه (على).

*** جميع ما ورد هنا في القسمة الصواب فيه (على).

**** جميع ما ورد هنا في القسمة الصواب فيه (على).

الكيفيات الانفعالية والانفعالات. وإلى *الشكل والخلقة*. ويقسم *المتقابلات*[1] إلى* أربعة أقسام: إلى *المتقابلة على طريق التضاد*. وإلى المتقابلة على طريق *الإيجاب والسلب*. ويقسم الأضداد إلى** ما له وسط، وإلى ما لا وسط له. ويقسم المتقدم والمتأخر إلى*** خمسة أقسام: إلى المتقدم والمتأخر في الزمان. وفي *الطبع* وفي المرتبة وفي الشرف وعلى طريق العلة والمعلول. ويقسم أصناف معاً إلى **** ثلاثة أقسام: إلى: التي هي معاً في الزمان. وإلى التي هي معاً في الطبع. وإلى التي هي معاً في الجنس. ويقسم الحركة إلى***** ستة أقسام: إلى الكون، وإلى الفساد، وإلى الاستحالة، وإلى النمو، وإلى النقص. وإلى الحركة في المكان ويقسم القنيات[2] إلى ثمانية أقسام ونحن[3] نعددها في موضعها،

[ورقة، 48]

والنحو المبرهن، وذلك يبرهن أنه متى حمل شيء على شيء حمل المحمول على الموضوع. قيل كلما يحمل على المحمول على الوجه الذي به يحمل المحمول على الموضوع. ويبرهن أن فصول الاجناس[4] العوالي مختلفة في الصورة.

ويبين أن الألفاظ إذا قيلت على انفرادها لم تصدق ولم تكذب. وإنما تصدق وتكذب إذا ألفت ضرباً ما من التأليف. ويبين أن *الجواهر الأول أحق وأولى وأقدم بالطبع من الجواهر الثواني*[5]. وأن *الأنواع* أقدم من *الأجناس*. ويبين أن الأجناس والأنواع جواهر ثوان. ويبين: أن الخاصة المحققة. وهي السادسة للجوهر أن *الواحد*

---

(1) في اللواحق (الأوراق 591 ـ 676 واسحق ص 39 ـ 54).

* جميع ما ورد هنا في القسمة الصواب فيه (على).

** الصحيح على.

*** الصحيح على.

**** الصحيح على.

***** الصحيح على.

(2) يميز ابن الطيب في استعمال مصطلح القنية بدلاً مع له (أيضاً).

(3) أي بحسب منهجية ابن الطيب في التقابل مع المقولات (ج ـ ف).

(4) لعله يقصد الأجناس (ج) (ن/د).

(5) بمعنى أن الجزئي/ والشخصي، هو الأصل في الوجود (ف/س).

منه بالعدد موضوع لقبول المتضادات بتغيره في نفسه في أزمنة مختلفة. ويبين أن ما عدا السبعة الأنواع التي عددها للكم. وهي الخط والسطح والجسم والزمان والمكان والعدد والقول. هي كميات بالعرض، بمنزلة الحركة. *ويبين أن الكبير والصغير والكثير والقليل، ليسا من الكم بل من المضاف.* ويبين أن أخص الخواص بالكم هي *الخاصة الأخيرة؛ وهي أن كل شخص من أشخاصه، يقال فيه أنه مساو ولا مساو.* ويبين أن *الحد الأول* للمضاف تلزمه شناعة عظيمة.

وهو أن يكون جوهراً بما هو جوهر[1]، من المضاف والمضافات. فيصير جوهراً بما هو جوهر عرضاً. وهذا محال. ويبين،

[ورقة، 49]

إن كل واحد من أنواع الكيفية بهذه الصفة، بأن يرى أن رسم الكيف ينطبق عليه، ويبين أن *الخاصة الأخيرة* هي خواص الكيفية هي الحقيقية: *وهي أن الواحد منها بالعدد يقال فيه شبيه ولا شبيه.* ويبيّن أن كل واحد من أصناف *المتقابلات* غير الآخر. فأما *طريقة التحليل، فلا يستعملها في هذا الكتاب*[2]. لأن كلامه في الأجناس العوالي، وتلك لا مباد(ئ)[3] لها. والتحليل إنما يكون إلى المبادئ، فقد استوفينا الكلام في الأبواب الثمانية التي جرت عادة المفسرين الحدث[4] بأن يقدموها قبل كل كتاب. وباختتامها نختم الكلام في هذا التعليم].

---

(1) يعرض لذلك في مبحث الجوهر بعد ورقة 111 من هذا الكتاب.

(2) لا مجال للتحليل في المقولات. لأنها من خاصية البرهان أو القياس.

(3) لا مبادئ (ج. ف) (ن/د).

(4) لا معنى لكلمة حيث هنا بل يقصد المعاصرين له والأصوب الحُدث (ج/ن/د).

التعليم الخامس

قال أرسطو طالس

((المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الاسم فقط عام لها))[1]

قال المفسر[2]

[لما كانت سبل البيانات على ما بيّنا أربعة؛ سبيل القسمة وسبيل التحديد، وسبيل التحليل، وسبيل البرهان[3]. وكانت سبل البيانات إنما تراد ليكشف بها عن الأشياء الخفية، ويوقف بها على المطالب التي هي غاية ظاهرة. وكانت *المتفقة أسماؤها* هي مطلوبنا في أول هذا الكتاب، فينبغي أن نكشف عنها بجميع طرق البيانات التي شأنها أن تتكشف بها. ولنبدأ *بطريقة القياس*[4] فبيّن،

[ورقة، 50]

إن المتفقة أسماؤها موجودة؛ فنقول إنه *لما كانت الأشخاص*[5] *غير متناهية، والأسماء متناهية*. وجب أن يكون *للأمور الكثيرة، اسم واحد*. وإذا كانت الصورة على هذا، فظاهر من *اتفاق أمور كثيرة في اسم واحد. إن المتفقة أسماؤها موجودة،* فأما أن الأشخاص غير متناهية فذاك بيّن من قبل أنه قد بيّن في *الكتب المنطقية* أن الجوهر[6] هو المركب[7]، لا يفسد ويضمحل[8] *بأسره*. لكن فساد هذا الشخص

---

(1) هنا فقط بدأ استحضار نصوص أرسطو ولنا أن نقارنها مع نص اسحق في كتاب المقولات (بتحقيق عبد الرحمن بدوي، القاهرة، 1947، ج 1، ص 3).

(2) يعمد ابن الطيب إلى إيراد نص أرسطو ثم يفسر غوامضه، بعدها بشرح مضمونه بشكل عام. وسنلاحظ ذلك في ورقة 100 وما تلاها.

(3) تلاحظ رباعية الحقيقة القسمة والتحديد والتحليل والبرهنة.

(4) الطريقة القياسية. (ن/د) التي يُدرك فيها الغائب على الشاهد.

(5) عدم تناهي الجزئيات (الأمور)، وتناهي الأسماء لتناهي الحروف يوجب اجتماع أمور كثيرة في اسم واحد (الواحد والكثير) الفارابي.

(6) الجوهر (مركب) لا يفسد! بتبدل الصورة وبقاء المادة في العلم الطبيعي.

(7) المركب الذي (ج.ف) (ن/د).

(8) ولا يضمحل (د) (ن/د).

يتم منه، تكوّن شخص آخر، لأن الذي يبطل من الفاسد إنما هو صورته فأما هيولاه فلا تبطل[1]. وإذا لم تبطل، وجبَ أن تقارنها صورة أخرى. وإذا قارنتها صورة أخرى كان منها جوهر[2] آخر. فأما *الأسماء* فسبب كونها متناهية هو أن مباديها متناهية، *ومباديها هي الحروف، والحروف إذا تركبت* عملت المقاطع والمقاطع إذا تألفت كان عنها الاسم والكلمة، ولأن الحروف التي منها تأتلف *المقاطع والأسماء* متناهية، وتركيباتها أيضاً متناهية ما يجب أن يكون ما يتفرغ منها *متناهياً*. وإذا كانت الأسماء متناهية. وكل أمر[3] فلا بد له من اسم يدلّ عليه. والأمور غير متناهية. وجب أن تكون الأمور[4] الكثيرة اسم واحد. *والأمور الغير متناهية* * *إنما هي الأشخاص لأن الأنواع والمتوسطات[5] وأجناس الأجناس متناهية،*

[ورقة، 51]

فالمتفقة *أسماؤها إنما تكون في الأشخاص*. ومن جملة أشخاص الأنواع، أشخاص نوع الإنسان. لأن هذا وحده يسمى كل واحد من أشخاصه باسم ما للدلالة عليه به[6] مع تسميته باسم جنسه ونوعه. *فأما أشخاص الأنواع الباقية فتسمى باسم النوع حسب، وليس لها اسم يخصها*، لا تتفق فيه، ولا تختلف[7] هذا إذا نظر في الاسم المتفق بحسب الحاجة الداعية إليه. والمتفقة بكونه. فأما إذا نظر فيه مباحاً فقد تتفق أنواع كثيرة في اسم واحد، كأنواع العين** في اسم العين[8] وأنواع الكلاب في اسم الكلاب. إلا أن هذا لا ضرورة إليه البتة. وبالجملة المتفقة

---

(1) عدم فناء المادة، مع فناء الصور وتبدلها (ج/ف).

(2) جوهراً (ج.ف) (ن/د).

(3) بدلاً من آمر (ج) (ن/د).

(4) للأمور (ج) (ن/د).

* الصحيح: غير المتناهية.

(5) القول بتناهي المعرفة (الأنواع، والمتوسطات ـ الأجناس) ـ ج.

(6) لاحظ خصوصية أشخاص الإنسان قياساً على غيرها (ج. ف. س).

(7) وهذا هو التميز بالنوع (ج. ف).

** أنواع العين في اسم العين.. (والعين المنبع والأصل) (قد تكون جوهراً) والصواب: مثل أنواع العين.

(8) كما في الجناس والطباق والاستعارة، والكناية (ف ـ ج، س).

أسماؤها[1]؛ لا يخلو أن يكون اتفاقها في الاسم بروية أو بغير روّية، وبغير روّية لا يكون إلا في نوع الإنسان. لأن هذا هو الذي يحتاج كل شخص منه إلى اسم يخصه يدل به عليه، وليس يصطلح المسميون في تسميتهم للأشخاص على الاتفاق في الاسم الواحد[2]. فأما التي بروية[3] فهي التي تكون عن فكر يؤدي إلى اتفاق الأمور في الاسم لمعنى[4] يوجد فيها. وتختلف فيه بالزيادة والنقصان. وهذا يكون في الأجناس العوالي والمتوسطات والأنواع[5]، التي من مقولة واحدة أو من مقولات[6]. وإذا قد بينا بطريق القياس أن المتفقة أسماؤها موجودة فلننتقل إلى الأخبار عن *ماهيتها* بطريقة *الحد*. فنقول:

أن المتفقة أسماؤها - يقال إنها التي الاسم فقط عام لها[7]. وقول الجوهر الذي بحسب الاسم مخالف[8]، وقد يجب علينا أن نشرح جزءاً جزءاً من أجزاء هذا الحد ونبين أنه حد *كاف* لا زائد ولا مقصر، فنقول: أن لفظة يقال تجري مجرى الاسم المشترك يقوم مقام *الصفة*، ومقام الرسم[9]، ومقام الحد، وهاهنا إنما يريد من أصنافها الرسم حتى يكون تقدير الكلام هكذا: *المتفقة أسماؤها هي التي*

---

(1) هذا تحديد يتعلق بواحدة من ممهدات المقولات (الأوراق 51 - 111).

(2) وتلك هي الخصوصية المتعلقة بالذات الفردية الإنسانية.

(3) وردت مرة برؤية وأخرى، بروية، والثانية أقرب بحسب استعمال ابن الطيب.

(4) لمعنى (ج. ف. س) (ن/د).

(5) أي من الجانب المعرفي الذاتي وليس في الجزئيات المحسوسة (ف - س).

(6) عديدة. (ن/د).

(7) سبق وأورد ابن الطيب نص أرسطو هذا في ورقة 49 وهو يحدد المعنى فقارنه مع اسحق 3/1.

(8) ورد في اسحق (فا/ قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف) 3/1.

(9) الرسم رسمان: تام ((ما يتركب من *الجنس القريب والخاصة*، نحو الإنسان حيوان ضاحك (الجرجاني: التعريفات طبعة القاهرة، 1938 ص 98) أما الرسم الناقص (أما يكون *بالخاصة وحدها* أو بها *والجنس البعيد*، كتعريف الإنسان (بالضاحك هنا، أو جسم ضاحك) ص 98 وهو غير ما ذهب إليه بدوي في منطق أرسطو/المقولات 1/49 هامش رقم 1).

ترسم، والسبب الذي من أجله يريد بها في هذا الوضع[1] *الرسم*: هو أن الاتفاق في الاسم أمر عارض للأمور والأشياء المأخوذة من *الأعراض، والخواص رسوم لا حدود، والاسم يقال على ثلاثة أضرب<1>*[2] على اللفظة الدالة على كل واحد من الأمور بمنزلة زيد وعمرو، وهذا الاسم هو الاسم الخاص. وهو المجرد من الزمان<2> وعلى اللقب الدخيل على الشيء بمنزلة الشجاع والفصيح<3>* وعلى كل جزء، من أجزاء القول الثمانية التي هي الاسم، بمنزلة زيد والكلمة بمنزلة ضرب، والجهة بمنزلة ممكن، *والرباط بمنزلة الذي ضرب، والجهة بمنزلة ممكن،* **والرباط بمنزلة يوجد؛ وتقدمه الوضع بمنزلة من أجل، وحرف[3]...) وهاهنا إنما يريد من أصناف الاسم... الاسم الدال على كل جزء. من أجزاء القول أعني الاسم،

[ورقة 53]

العام لا الخاص، فيتحصل تقدير الكلمة هكذا: *المتفقة أسماؤها: هي التي ترسم بأن الاسم العام فقط عام لها*[4]. ولفظة فقط[5] تقال على ضربين: على الشيء الذي هو وحده، لا ثاني له، بمنزلة قولنا شمس واحدة فقط. وأرض واحدة فقط. وعلى الشيء الذي يرام تمييزه من غيره، بمنزلة قولنا: أن فلاناً في الحرب ومعه ترس فقط. لنفصله من الذي معه ترس وسيف. وهاهنا إنما يريد الضرب الثاني من ضروبه[6] فقط. والعام يقال على أربعة أضرب <1> على الشيء الذي هو مشاع بين جماعة إذا راموا قسمته، تمكن كل واحد منهم من أخذ حصته منه، بمنزلة الحائر والضيعة<2>. وعلى الشيء الذي بين الجماعة إذا راموا قسمته، لم يتمكنوا منها، لكن كل واحد منهم يستعمله في وقت ما بمنزلة العبد والدابة<3>

---

(1) ج/الوضع - أيضاً ن/د.

(2) الأعداد 1 و2و3 ــ مضافة من قبلنا لأغراض المنهج (مح).

* الأعداد 1 و2 و3 مضافة من قبلنا لأغراض المنهج.

** مكررة في أصل المخطوطة (ن/د).

(3) ن/م، د: فراغ أصلاً مع بداية سطر (20) ك/د.

(4) يقارن مع اسحق ص (3/1).

(5) لاحظ دقة ابن الطيب وسعة اطلاعه اللغوي والمنطقي بما يوجب منع الاشتراك مع الغير.

(6) ضروبه (ن/د)..

وعلى الشيء المشاع الذي هو لمن سبق فاختص به، بمنزلة الحمام والملعب<4>[1] وعلى الشيء المشاع بين جماعة وهو لها معاً لا بالزيادة والنقصان. بمنزلة صوت المنادي. فإنه لجماعة سامعيه معاً. وأرسطو طاليس يريد هذا الصنف الأخير[2] وذلك أن الاسم الذي تتفق فيه جماعة ليس هو لكل واحد منها بالزيادة والنقصان، لكنه لها معاً: بمنزلة لفظة زيد التي هي للبصري والكوفي معاً. و((القول))[3] على خمسة أضرب <1>[4] على القوة الموجودة في النفس،

[ورقة، 54]

<2> على[5] تصوّر المعاني <3> وعلى عناية الله بالعالم<4> وعلى القضية الخارجة بالصوت، بمنزلة قولنا زيد يمشي<5> وعلى الرسم[6]. وعلى الحدّ. وهاهنا يريد من أصنافها *الحدّ والرسم جميعاً*. وذلك أن الأشياء التي تتفق في الاسم بعضها لها رسوم بمنزلة *الأجناس العوالي*. وبعضها لها *حدود*، بمنزلة عدة أشخاص[7] تتفق في اسم واحد، وحدودها بحسبه، تختلف كسقراط* الشامل للبصري والكوفي[8]: واسم الإنسان الشامل للإنسان والمصور. *والجوهر* يقال على ضربين <1>. على كل ذات جوهر أكانت أو عرضاً. وعلى الشيء المخصوص باسم *الجوهر*[9]. وهو القائم بنفسه وهاهنا يريد من هذين الصنفين الأول. فأما السبب في إضافته إلى قوله قول

---

(1) الأعداد من <1 ـ 4> موضوعة لأغراض منهجية من المحققين.

(2) بهذه الكيفية اختار ابن الطيب صنفاً واحداً مشتركاً مشاعاً وخص به أرسطو (ج).

(3) قول الجوهر عند أرسطو (اسحق 3/1) يقصد ابن الطيب بيان أضرب القول التي تصل إلى خمسة.

(4) في <1> يقال على (ج) (ن/د).

(5) ج/وعلى (ن/د).

(6) ج/يريد (على الرسم والحدّ) وإلا أصبحت ستة أضرب وهو أمر نبه عليه ابن الطيب في السياق حين قال ((ويريد من أصنافها الحدّ والرسم جميعاً)).

(7) يقصد جزئيات وليس شخوص من البشر (ج. ف. س).

* الصحيح مثل سقراط (ج).

(8) لاحظ أمثلة ابن الطيب من البيئة العراقية وإلا لقال (الشامل للأثيني والمقدوني).

(9) ضربا الجوهر في <1> <2> لأغراض منهجية (ن/د).

الجوهر[1] قليلاً[2]، يظن أنه يريد حدّ الاسم، لا حد الأمر. فتكون الأمور حينئذ من *المتواطئة* إذا كان حدّ أسمائها لها بالسواء، بمنزلة لفظة زيد التي تشمل أشخاصاً كثيرة. وحدّها: إنها مؤلفة من مقطعين. وأيضاً فمن قبل<2> أن القول: *اسم مشترك خصص المعنى الذي يريده من معانيه،* وهو *الحدّ والرسم* فأما السبب في زيادة بحسب الاسم، لأن الشيء قد يسمى بأسماء كثيرة ـ ويُحد بحدود كثيرة. فإن كل واحد من الأشخاص يسمى باسم *جنسه ونوعه وفصله وخاصته؟ وباسمه*، ويحدّ بحدودها، فلئلا يؤخذ الاسم،

[ورقة، 55]

الذي يخصه، وبغير الحدّ الذي له بحسب اسمه فيغالط[3] بذلك. فيرى أن *المتفقة أسماؤها* تتفق في الحدّ أيضاً، فتخرج بذلك من أن تكون متفقة أسماؤها. فلهذا استثنى[4] بذلك حتى لا يقع فيه غلط فقط شرحنا كل جزء من أجزاء الحدّ، ولخصناه، وبيّنا المعنى الذي نريده من معانيه، وقد بقيّ علينا أن نرى أن هذا الاسم كافٍ لا زائداً ولا مقصراً. وهذا بأن نرى بأنّ فيه فصولاً قد فصلته من سائر الأشياء التي تشارك *المتفقة أسماؤها، في الجنس.* فيجب علينا قبل ذلك أن نذكر كم هي الأشياء التي تشارك المتفقة أسماؤها. فنقول[5] أن الأشياء التي تشاركها هي أربعة: *المتواطئة، والمتباينة، والمرادفة والمشتقة.* وهذه أصناف الأسماء[6] لا زائدة ولا ناقصة. وبيان ذلك على هذه الصفة. نقول إن كل واحد من الأمور، إما أن يسمى باسم واحد، أو بأسماء كثيرة، فإن معنى[7] <سميّ> بأسماء كثيرة وكان المعنى الذي يدل عليه واحداً كانت ا لأمور التي بهذه الصفة *مترادفة أسماؤها.* وإن سميّ باسم واحد: إما أن يكون ذلك الاسم يسمى به على القصد الأول. أو على القصد

---

(1) قول أرسطو راجع 3/1 دستور اسحق لأغراض المقارنة.

(2) ربما هي (فلئلا يظن) وتوهم الناسخ في رسمها، إنه ترجيح ليس إلا. قارن (ن/د)..

(3) أي تختلط المفاهيم وتتداخل مما يكون سبباً في وقوع الغلط (ج ـ ف).

(4) أرسطو (ن/د).

(5) تلك مهمة مفكر يتفلسف وليس شارح يشرح نصّاً لأغراض الإيضاح وحسب (ج. ف. س).

(6) اقتصر أرسطو في 3/1 ـ 5 على الحديث في أمور ممهدات لم يذكر فيها المتباينة والمترادفة.

(7) ج/ سميّ(ن/د).

الثاني. وعلى القصد الثاني[1]: هو أن يسمى من حال موجودة،

[ورقة، 56]

له كالشجاع* من الشجاعة، فتكون *المشتقة أسماؤها*. وإن سمي على القصد الأول[2]، أي باسم دال على نفسه، لا منتقل إليه من شيء آخر، فلا يخلو أن يشاركه في ذلك الاسم شيء آخر أو لا يشاركه. فإن لم يشاركه جاءت *المتباينة أسماؤها*[3]. وإن شاركه. فلا يخلو أن يشاركه في الاسم حسب. فتكون *المتفقة أسماؤها*. أو في الاسم والمعنى؛ فتكون *المتواطئة أسماؤها*. فتصير أصناف الأسماء خمسة لا زائدة ولا ناقصة. فقولنا في *المتفقة أسماؤها* «إنها التي تقال»[4] تجري مجرى الجنس، تشمل الخمسة المذكورة. وقولنا فيها ((أن الاسم فقط عام لها))[5] لنفصلها من *المتواطئة*. وذلك أن المتواطئة هي «التي الاسم والحد فيها واحد». ولنفصلها عن *المتباينة*. وذلك أن المتباينة لا تتفق في الاسم. ولنفصلها من *المشتقة* وذلك أن المشتقة، لا تتفق في كل اسم، لكن في بعضه. فأما قولنا في الحد ـ وقول ((الجوهر الذي بحسب الاسم مخالف))[6] فحتى لا يأخذ الإنسان الحد للاسم، وهو واحد بعينه، فيكثر به هذا الاسم. ويقول: كيف قال ((أن الاسم فقط عام))[7]. فإن الحد أيضاً واحد بعينه، وحتى لا يعمد الإنسان إلى الحد الذي تشترك فيه الأمور *المتفقة* في الاسم،

[ورقة، 57]

---

(1) انتقل لإيضاح القصد الثاني وسيعود لإيضاح القصد الأول في ورقة 56 من هذا الكتاب. (ج).

* الصحيح: مثل الشجاع (ج).

(2) هنا تحدث عن القصد الأول ـ قارنه بالورقة 55 من حديثه السابق: (ج).

(3) ذلك أمر لم يتحدث عنه أرسطو (هنا في دستور اسحق 3/1).

(4) نص أرسطو في دستور اسحق (3/1) للمقارنة مع (ن).

(5) أيضاً.

(6) قارنه مع أرسطو بحسب تعريب اسحق 3/1 وتكتشف الاختلاف بنفسك!.

(7) هذا قول أرسطو (ن/د)..

كحد* نوعها وجنسها، فيكثر به الحدود المورد لها. فأشعرنا بهذه الزيادة. أن الحد المأخوذ يجب أن يكون بحسب الاسم، أي من حيث يسمى الشيء بذلك الاسم. وبهذا يفصلها من *المترادفة*. وذلك أن المترادفة ((قول الجوهر الذي))[1] ـ فيها واحد. ومن *المتواطئة*. وذلك أن هذا الحد فيها واحد. ولنفصلها من المشتقة. وذلك أن المشتقة تتفق في بعض الحدّ. فقد بان أن *الفصول* التي في رسم المتفقة أسماؤها قد فصلت بها من الأشياء التي تشاركها في الجنس. فهو إذن رسم كافٍ لا زائد ولا مقصر. وبالجملة افهم[2] لفظة التي تقال «تجري مجرى الجنس[3] الخمسة. وجملة الباقي كالفصل** الواحد، تنفصل به من كل واحد من الأربعة، بوجه مراد[4] <وإذ> قد حددناها فلننتقل إلى قسمتها. فنقول: أن المتفقة أسماؤها التي إنما حصلت، *متفقة أسماؤها* بروية[5] وفكر. والصنف الأول هو ضرب واحد بمنزلة إنسان يولد بالشام، فيسمى سقراط، وآخر يولد بالعراق فيسمى بهذا الاسم؛ فهذان اتفقا في الاسم جزفاً[6] وكيف <ما>[7] اتفق. لا بروية وفكره، فأما *المتفقة أسماؤها* التي بروّية، فتنقسم إلى ثمانية[8] أقسام:

[ورقة، 58]

(1) إلى المتفقة أسماؤها بطريق النسبة، بمنزلة النقطة والوحدة وعين النهر والقلب، فإن كل واحد من هذه، يسمى مبدأ للشيء الذي يصدر عنه. أما النقطة فللخط، لأن عن جريانها يتولد الخط. وأما الوحدة فللعد[9]، وأما العين فللنهر،

---

* الصحيح: مثل حد نوعها. (ج).

(1) هذا كلام أرسطو في دستور اسحق 3/1 قارنه.

(2) لاحظ حماسة ابن الطيب في حواره مع طلابه. (ج.ف).

(3) ربما أراد ضروب الجنس (ج).

** الصحيح: مثل الفصل الواحد. (ج).

(4) ج/وإذ: (ن/د).

(5) لاحظ الاستعمال الصحيح ولم يقل الرؤية! يقارن باسحق 3/1.

(6) ج/ جزافاً (ن/د)..

(7) ساقطة في الأصل (ن/د).

(8) الصواب: على ثمانية أقسام (ج).

(9) ج/ العدد (ن/د)..

< وإما > القلب[1]. فللحيوان. فهذه سميت مبدأ لا كيف (ما)[2]، اتفق لكن برويّة وفكر. وذلك أنه لما روى المروي فوجدها فيما يصدر عنها على وتيرة[3]، سواء وفق بينها في الاسم للنسبة التي وجدها تشترك فيها، < أو لم يوفق >وهي أن الذي يتولد عنها وإن اختلفت طبيعته، فهو يجري على وتيرة واحدة(2) وإلى المتفقة أسماؤها على طريق التشبيه بمنزلة الإنسان، والمصور والملك، والراعي. فإن هذه لما وجدَ الإنسان فيها نسبة واحدة وهي نسبة التشبيه، سماها باسم واحد(3)[4] وإلى المتفقة أسماؤها التي من فاعل واحد، بمنزلة الأشياء التي استخرجتها صناعة الطب مثل الكتب والأدوية والآلات. فإن هذه كلها تسمى طبية. وهذا الاسم، سميت به من صناعة الطب. وحدودها بحسبه مختلفة. فإن حدّ الدواء: إنه شيء ينتفع به في الطب. أعني[5] في الاستفراغ والاحتقان،

[ورقة، 59]

وحدّ الآلات: إنها أدوات تستعملها صناعة الطب. وحدّ الكتب: إنها جوامع جُمع فيها ما تحصلّ من القوانين الطبية. <4> وإلى <*المتفقة أسماؤها*> التي تسوق إلى غاية واحدة. بمنزلة الدواء، والغذاء. فإن هذه سميت صحّية لنسبة اتفقت فيها، وهي سوقها إلى غاية واحدة أعني الصحة<5> وإلى المتفقة أسماؤها: من فاعل واحد. وإلى غاية واحدة، بمنزلة الموجودات الصادرة عن الله تعالى[6]، والمشتاقة إليه، إذ هو غاية لها <6> وإلى المتفقة أسماؤها، على طريق التذكرة بمنزلة تسمية الإنسان، ولده باسم أبيه، ليحيى ذكره<7> وإلى المتفقة أسماؤها على طريق الاستبشار والتذكرة بمنزلة تسمية الإنسان، ولده باسم أب كان له فاضل (فاضل)[7] التماساً لإحياء ذكره، ورجاء أن يكون ولده مثله. والفرق بين المتفقة

---

(1) يقصد وأما القلب (ج. ف).

(2) سقطت (ن/د)..

(3) واحدة/ ج (ن/د).

(4) حصرنا أعداد ابن الطيب بين أقواس ( ) للتمييز.

(5) لاحظ لغة الخطاب والاجتهاد عند ابن الطيب (ج/ف/س).

(6) نلاحظ لغة ابن الطيب الإيمانية وكأنها صادرة عن فيلسوف مسلم.

(7) ج/فاضل حتى يستقيم المعنى بعد أن أخطأ الناسخ (ن) و(د).

أسماؤها التي برويّة، والمتفقة أسماؤها التي هي كيف <ما>[1] اتفق. أن هذه لا تتفق في معنى <الـ>[2] بتة، لكن في الاسم حسب. وتلك تتفق في معنى، هو نسبته. ويجب أن تعلم[3] أن الأمور المتفقة، إما أن يكون اتفاقها في اسم حسب[4]، أو في اسم ومعنى. وذلك أن المعنى إما أن يكون نسبة أو طبيعة. والنسبة والطبيعة إما أن تشترك الأمور فيها على وتيرة سواء، أو على،

[ورقة، 60]

اختلاف فإن اشتركت الأمور في الاسم حسب. دعيت *المتفقة أسماؤها* التي هي، متفقة أسماؤها. كيف <ما>[5] اتفق. وإن اتفقت في اسم ومعنى، هو طبيعة أو نسبة على وتيرة واحدة. فأما إن تكون أشخاصاً أو أنواعاً. فإن كانت أنواعاً، كان الشيء الذي تشترك فيه *جنساً* لها[6]. وإن كانت أشخاصاً كان الشيء الذي تشترك فيه نوعاً لها. وإن اتفقت في اسم ومعنى هو نسبة أو طبيعة على جهة مختلفة كانت المتفقة أسماؤها التي برويّة. وبالجملة، فالأمور المتفقة في الاسم[7]، تحتاج أن تختلف في المعنى، أما أن تكون طبائعها مختلفة، وإن اتفقت تختلف بالزيادة والنقصان. فقد استوفينا الكلام في المتفقة أسماؤها. على طريق القياس والتحديد والقسمة. فلنأخذ الآن في إيراد الشكوك ونحلها بحسب الطاقة[8]. وأول شك يطرأ صورته هذه الصورة ((كيف زعمتم أن غرض أرسطو طاليس في هذا الكتاب النظر في الألفاظ الدالة على الأجناس العوالي. ونحن نراه ساعة بدأ بهذا الكتاب، أخذ في تحديد المتفقة أسماؤها»[9]؟. وحل الشك يجري على هذه الصفة: «قد جرت عادة

---

(1) كيفما اتفق استعمال مألوف، غادره ابن الطيب هنا (ن/د)..

(2) البتة ـ أقرب للاستعمال المقبول (ن/د).

(3) تفصيلات عن المتفقة أسماؤها غير موجودة عند أرسطو [دستور اسحق 3/1 ـ 5].

(4) ج/ وحسب (ن/د).

(5) لكي يستقيم المعنى المعتاد (ج. ف. س) يقارن في (ن/د).

(6) هكذا تتشكل شبكة الاتفاق على وفق المنهج الاستقرائي (ج).

(7) تفصيلات لم يتعرض لها أرسطو (قارنه باسحق) 3/1.

(8) تلاحظ مسؤولية ابن الطيب التي تتجاوز مهمة شارح وحسب إلى متفلسف.

(9) لم يذكر ابن الطيب أصحاب هذه الشكوك ولا كتبهم، لعلها من المعاصرين له أو أسئلة من طلبته، أو ما وصله عن ابن سينا ومدرسة المشرق! التي نوه بها ابن رشد لاحقاً ==

الصنّاع المهرة إذا راموا أن يفعلوا فعلاً ورأوا أنفسهم محتاجين في أوساط،

[ورقة، 61]

أفعالهم. إلى أمر ما يحتاجون إلى استعماله في فعلهم، قدموا أولاً إعداده حتى لا ينقطعوا عما هو بسبيله إذا ما بلغوا إلى الموضع الذي يحتاجون إليه في استعماله، مثال ذلك؛ المهندس، لما كان مفتقراً في جميع صناعاته إلى عدة أشياء يحتاج إلى استعمالها، تقدم أولاً فوطاها. وهذه بمنزلة حدّ النقطة والخط، والزاوية القائمة والمنفرجة والحادة[1] كذا[2] أرسطو طاليس، لما احتاج عند كلامه في المقولات إلى أشياء يستعملها تقدم أولاً فحددها ولخصها. ولما كانت هذه الأشياء تنقسم، فمنها ما عند الناس، منها علم ما يكفي بمقدار ما يعرف منه؛ أن يستعمل في هذا الكتاب. ومنها ما ليس عندهم منها علم يعتد به، ويحتاج أن يستعمل مستقصاه[3]. أما التي عندهم منها علم ما، بمنزلة (المتقابلات، والمتقدم والمتأخر. والتي* هي معاً.

والحركة، والقنية)[4]. وأما التي ليسَ معهم منها علم يعتد به، بمنزلة المتفقة أسماؤها، وجميع ما حدده أولاً[5]. فهذا كافٍ في حل هذا الشك. ويطرأ شك ثان صفته هذه الصفة: لمَ قدم أرسطو طالس الكلام في المتفقة أسماؤها. على المتواطئة أسماؤها(؟)[6] والجواب يجري على،

[ورقة، 62]

هذا الوجه؛ طائفة[7] ادعت أن السبب الذي من أجله قدم الكلام في المتفقة على المتواطئة؛ هو أن المتفقة أبسط، والمتواطئة ليس كذلك؛ وذلك أن المتفقة،

في مقالات في المنطق والعلم الطبيعي نشر جمال الدين العلوي ص 156 و176. (دار النشر المغربية ـ الدار البيضاء 1983).

(1) أي الزاوية الحادة للمثل/ ج س ف.

(2) كذلك (ن/د).

(3) غايته القصوى (ج. ف).

* الصواب: التي هي معاً (ج).

(4) هذه مباحث القسم الثالث من الكتاب وتسمى اللواحق أو ما بعد المقولات وفيها خلاف (قارن الأوراق 259 ـ 676 من الشرح) مع [دستور اسحق 38/1 ـ 54].

(5) أي في ما قبل المقولات (الممهدات) [3/1 ـ 5 اسحق].

(6) سقطت علامة الاستفهام من الأصل.

(7) من الشراح والإسكندرانيين لم صرح بأسمائهم ابن الطيب (ن/د).

تتفق، في الاسم حسب، فأما المتواطئة، ففي *الاسم والحدّ*. والأشياء التي تتفق في شيء واحد، أبسط من الأشياء التي تتفق في شيئين. وطائفة أخرى ردت على هذه الطائفة[1]. وقالت: يجب أن يكون[2] *المتواطئة أسماؤها أبسط*. وذلك أن المتواطئة إنما لها معنى الاتفاق حسب. والمتفقة فلها معنى الاتفاق ثم الاختلاف. وطائفة غير هذه حلت هذا الشك، بحجتين: الأولى منها، صفتها هذه الصفة: معلوم أن (وكذا) (غاية)[3] الصناعة المنطقية أبداً في كل شيء تفعله. <هو>[4] تنبيهنا على تفصيل الاسم المشترك. فحيث رأت كلاماً في الاسم المشترك قدمته على غيره. والأمور التي يعمها اسم مشترك: هي المتفقة أسماؤها فلهذا، أقدمها (قدمها)[5] الحجة الثانية. تجري على هذا[6] (معلوم أن الأجناس العوالي التي عرض[7] هذا الكتاب النظر فيها. إنما اتفاقها في اسم الموجود على أنه مشترك لا متواط وإذا كان،

[ورقة، 63]

الأمر على هذا، فيجب تقديم الكلام في المتفقة أسماؤها. لأنها متعلقة بالغرض). فهذا كاف في حل هذا الشك. ويطرأ شك ثالث صفته <هذه>[8] الصفة: كيف استجاز أرسطو طاليس أن يحد الأمور التي تتفق في الاسم، ونظره في هذا الكتاب إنما هو في الألفاظ لا في الأمور فقد كان ينبغي له أن يحدد لفظة الاسم المتفق لا الأمور المتفقة <؟>[9]. وحل الشك يجري على هذه الصفة: الاسم في نفسه، لا متفق ولا مختلف، وإنما يأتيه الاتفاق والاختلاف من قبل دلالته على الأمور. فضرورة قادت أرسطو طالس عند تحديد الاسم المتفق؛ أن يذكر الأمور التي

---

(1) بلا تسميات أو إشارة إلى المصادر (ن/د).

(2) ج/ تكون (ما دام الحديث عن متواطئة) (ن/د).

(3) لعله يريد (وغاية) أو هدفاً (ن/د).

(4) غير موجودة (ن) وحتى يستقيم السياق والمعنى مع كلمة تنبيهنا.

(5) (قدمها) أرسطو طاليس - (ن/د) - ج ف.

(6) ج/المعنى (ن/د) أو المجرى (ن/ج).

(7) ج/ ف/ غرض (ن/د).

(8) غير موجودة في (ن).

(9) لم نلحظ أية علامة للاستفهام في جميع الأسئلة المطروحة هنا لذلك حرصنا على وضعها (ج).

تتفق[1]. ويطرأ شك رابع صورته هذه الصورة كيف استجاز أرسو طالس مع تعليمه لنا في كتاب البرهان[2]: إن كل أمر يبحث عنه ينبغي أن يقدم البحث عن وجوده. ثم عن ماهيته، أن يبدأ أولاً[3] (فيحدد) المتفقة أسماؤها من غير أن يبين أنها موجودة؟ وحل الشك يجري على هذه الصفة: أن أرسطو طاليس[4] قد جرت عادته في صناعته بأسرها: أن يستعمل طريقة الإيجاز[5]، وأن يخلي عن تشاغل بالأشياء التي هي قريبة من الظهور، فلما كانت المتفقة أسماؤها ظاهرة خلى عن التشاغل بالبيان عنها، أنها موجودة على أن المنطقي ليس يلزمه ذلك. ويطرأ شك خامس صفته هذه الصفة كيف استجاز أرسطو طاليس أن يقول: إن المتفقة أسماؤها: هي التي الاسم فقط عام لها))[6]؟ ونحن نرى أشياء كثيرة تتفق في الكلم وحدودها بحسبها مختلفة بمنزلة لفظة:

ولي: وهي كلمة، فإنها تقال عن المولى من الولاية[7] وعلى الذاهب[8] (المذاهب) وحدودها بحسبها مختلفة وحل الشك يجري على هذه الصفة: الاسم يقال على ضربين على كل جزء من أجزاء القول. وعلى الجزء المخصوص وهو الذي لا تقترن دلالته بزمان. وهاهنا أراد أرسطو طاليس، القسم الأول، لا الثاني[9]. ويطرأ شك سادس صورته هذه الصورة كيف زعم أرسطو طاليس أن المتفقة أسماؤها: هي التي قول الجوهر فيها الذي بحسب الاسم مختلف. ونحن نرى أعراضاً كثيرة تتفق في

(1) الصواب القول (تتفق عليها أو التي تتفق) (ن/د).

(2) الكتاب الرابع من الأورغانون ويسمى بالتحليلات الثانية. (ج. س).

(3) ج/ يحدد (ن/د) في الأصل فيجدد.

(4) جل المذكور هنا مكتوب هكذا (طالس) وليس (طاليس) فهل من أجل تمييزه عن طاليس الملطي، ربما.؟

(5) أي أن فلسفة أرسطو ولا سيما المنطق يقوم على الإيجاز (ج. ف).

(6) نص أرسطو في دستور اسحق (المقولات) 1/3.

(7) لقد أضاف الناسخ سطراً في الحاشية يقول فيه ((يريد بمعنى قوله ولي العام، لأن هذا الاسم عام لمعانيه، عموم اسم مشترك)) جاء تحت كلمة الولاية ـ إلا إذا كان يقصد وضعها بعد كلمة مختلفة، ترجيح وارد. (ن/د).

(8) لعل الناسخ كتب الذاهب، بدلاً من المذاهب (ج) (ن/د).

(9) أي يقال على كل جزء من أجزاء القول. (ن/د).

الاسم وقول العرض فيها مختلف بمنزلة لفظة ولي التي تقع على الولاية والذهاب. وهما عرضان وقولهما بحسبها مختلفان(؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الجوهر يقال على كل ذات عرضا،

[ورقة 65]

كانت أو جوهراً. ويقال على الشيء الذي هو في الحقيقة جوهر: *وهو القائم بنفسه*،[2] وهاهنا أراد أرسطو طالس المعنى الأول. ويطرأ شك سابع صفته هذه الصفة كيف استجاز الرجل المنطقي أرسطو طالس، أن يجعل قبالة العام المخالف وكان ينبغي له أن يجعل بآزاء الضد الضد، فيجعل قبالة العام الخاص. أو قبالة المخالفة، هو هو[3](؟). وحل الشك يجري على هذه الصفة: أن أرسطو طالس، أورد من كل أزدواجين أحدهما ليفهم الآخر من مقابله[4] فينبغي بحسب هذا القياس أن نحدد المتفقة أسماؤها على هذه الصفة ((المتفقة أسماؤها هي التي الاسم فقط عام لها))[5]. وواحد بعينه ((فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم مخالف))[6] وخاص. ويطرأ شك ثامن صفته هذه الصفة: زعم أرسطو طالس: أن الاسم: هو لفظة دالة على معنى معين، والاسم المتفق ليس بدال على معنى معين، لكنه منتشر، وبهذا يجب أن يخرج من أن يكون اسماً. وإذا خرج من أن يكون اسماً، بطلت المتفقة أسماؤها. وحل الشك يجري على هذه الصفة: الاسم يقال على ثلاثة أضرب، وذلك أن الاسم (الأول)[7] أما أن تكون له صورة الاسم حسب، وليس له،

[ورقة، 66]

---

(1) غير موجودة في (ن) علامة الاستفهام ولا في (د).

(2) تعريف هام للجوهر سيقف عنده ابن الطيب لاحقاً بدءاً من ورقة 213.

(3) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(4) وتلك هي طريقة التقابل الموجودة في القسم الثالث (اللواحق) الأوراق (591 ـ 676) من هذا النص.

(5) نص أرسطو في دستور اسحق 3/1 للمقارنة.

(6) أيضاً.

(7) غير موجودة في (ن) هي من وضع المحققين (ج، ف، س).

معنى الاسم، بمنزلة عنزايل[1]، وذلك أن هذه اللفظة مؤلفة من مقاطع، إلا أنها غير دالة[2] فلها صورة الاسم، وليس لها معناه (الثاني)[3] ويكون له معنى الاسم وليس له صورة الاسم. بمنزلة تسميتنا الإنسان ببعض الحروب، كتسميتنا* إياه بقدا وجل اوببل[4]. فإن هذا الاسم، لأنه حرف ليس هو مؤلف من مقاطع، فليس له صورة الاسم، ولأنه يدل[5]، فله معنى الاسم. (الثالث)[6] أو تكون له صورة الاسم ومعنى الاسم. بمنزلة لفظة زيد، فأنها مؤلفة من مقاطع، ودالة على معنى. فالاسم المتفق أن استعملته عاماً كان من القبيل الأول، أعني أن له صورة الاسم، وليس له معنى الاسم. وإن استعملته خاصاً كان له صورة الاسم ومعنى الاسم. فعلى (هذا)[7] الوجه يحل اللينوس[8] الشك. والحق هو إذ الاسم يحتاج أن يدل على معنى ولا تقترن دلالته بزمان. منتشراً كان المعنى معيناً. أعني دال على واحد أو كثرة. ويطرأ شك تاسع صفته هذه الصفة: كيف زعمت أن الأشياء المستخرجة من صناعة الطب، والقائدة إلى الصحة، هي *متفقة أسماؤها*، ونحن إنما اشتققنا لها الاسم من الطب والصحة. فينبغي أن تكون مشتقة أسماؤها لا متفقة،

[ورقة، 67]

---

(1) حيوان خرافي يستشهد بذكره أرسطو كناية عن المعنى الفارغ للكلمة، جمعت (العنزة) و(الأيل). فهو (اسم) بلا مقابل في عالم الجزئيات.

(2) يقصد غير دالة على معنى. (ن/د).

(3) غير موجودة في (ن).

* الصحيح: مثل تسميتنا. (ج).

(4) لعله يقصد (أسماء الأصنام والأوثان التي كان العرب قبل الإسلام يرددونها (أدد، هبل، بيئيل) أو يقصد حروف التصغير للتحبيب في مخاطبة الطفل (ج).

(5) على أمر (ج) (ن/د).

(6) سقطت من (ن).

(7) سقطت من (ن).

(8) اللينيوس: أحد تلاميذ أرسطو يميل ابن الطيب إلى تخريجاته وينتقده في الوقت نفسه على مفارقته لروح النص الأرسطي.

أسماؤها.(؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: ليس بشنع[2] (بممتنع) أن تكون بوجه من الوجوه متفقة أسماؤها، أو بوجه آخر، مشتقة. فتكون على هذا القياس، الأشياء المستخرجة من صناعة الطب، أما من حيث اشتق لها الاسم من صناعة الطب، مشتقة أسماؤها. ومن حيث تسمى كلها طبية* وحدودها بحسب هذا الاسم مختلفة، متفقة أسماؤها. ويطرأ شك عاشر صفته هذه الصفة: الأسماء منها مستعارة ومنها أصلية. والأصلية بمنزلة لفظة زيد وعمرو. والمستعارة بمنزلة تسميتنا سفح الجبل، رجل الجبل[3]، وسكان السفينة[4]، كقول الشاعر** رجل السفينة. فقد كان ينبغي أن يفصل الاسم المتفق وهل يصح أن يكون مستعار[5] أو لا يكون (؟)[6] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الاسم المتفق، أجمع المفسرون (على)[7] أنه ينبغي أن يكون الاسم الظاهر للشيء لا المستعار. وإذا كان الأمر على هذا، فلا فائدة في التفصيل: وبحسب هذا ينبغي أن نزيد في حد المتفقة أسماؤها هذا المعنى ونقول: المتفقة أسماؤها: *هي التي الاسم فقط عام لها*[8] (وواحد بعينه) «فأما قول: الجوهر: هو الذي بحسب الاسم، فمخالف وخاص ويكون الاسم العام ظاهراً لها»[9]. وبالجملة فالاسم،

[ورقة، 68]

---

(1) غير موجودة في (ن).

(2) ليس بممتنع (ج. ف. س) و(ن/د).

* الصواب: تسمى طبية كلها (ج).

(3) وأحياناً بقدم الجبل كما في المصطلح العسكري والجغرافي (ج. ف).

(4) مقود السفينة (ن/د).

** الصحيح: مثل قول الشاعر (ج).

(5) مستعاراً (ج/ف/س).

(6) ساقطة (ن).

(7) الصواب أجمع المفسرون على (ج) (ن/د)..

(8) نص أرسطو دستور اسحق 3/1 للمقارنة.

(9) يلاحظ التطور في النص والإيضاح في المعنى مقارناً كلام ابن الطيب بكلام أرسطو بحسب دستور اسحق 3/1.

المشترك الذي تتفق فيه أمور كثيرة يجب أن يكون لها على وتيرة واحدة. سواء في لفظه وشكله وإعرابه. وبالجملة على حسب ما يسمى به الواحد منها كذلك، يسمى به الآخر، ولا يكون لأحدها أظهر وللآخر أخفى، ولا يكون مكسوراً عند أحدها ومفتوحاً عند الآخر[1]. وبالجملة يكون على صيغة سوى[2]، وحال واحدة عندنا كلها، إن كان ظاهراً فيكون لها كلها ظاهراً، وإن كان مستعاراً فيكون لها كلها مستعاراً، ولا يعود إليه باختلاف بتة[3] بل الاختلاف يعود إلى الأمور. ويطرأ شك حادي عشر صورته هذه الصورة: إذا كانت الموجودات كلها تنحصر في الأجناس العشرة، وهذه إنما تحمل على ما تحتها بالتواطؤ، *فالمتفقة أسماؤها* لا ينبغي[4] أن تكون بحسب هذا القياس موجودة(؟)[5]. وحل الشك يجري على هذه الصفة، لما كانت الأجناس العوالي تحوي أجناساً متوسطة وأنواع وأشخاص *فالمتفقة أسماؤها* توجد في أشخاصها لأنها بلا نهاية. والأسماء على ما قلنا متناهية، فتقود الضرورة إلى أن نسمي عدة[6] منها باسم واحد، فأما *الأجناس والأنواع*، فأنها تحمل على ما تحتها بالتواطؤ. ويطرأ شك ثاني عشر، صفته هذه الصفة، كيف يزعم أرسطو طالس أن المتفقة أسماؤها هي التي ((الاسم فقط عام لها))[7].

[ورقة، 69]

وحدودها بحسب الاسم مختلفة، ونحن نرى؛ المتفقة أسماؤها بأسرها تسمى بهذا الاسم، وتحد بهذا الحد(4)[8] وحل الشك يجري على هذه الصفة: *المتفقة أسماؤها* ينظر فيها على ضربين (الأول)[9] أما في قطعة منها بمنزلة الأشياء التي

---

(1) تلاحظ الشروط المنطقية والنحوية التي يضعها ابن الطيب (ن/د).

(2) سواء (ج، ف ـ س) و(ن/د).

(3) البتة (ن/د)..

(4) لعلها زائدة من إضافة الناسخ، أو موضوعة على قاعدة السلب (ن/د).

(5) سقطت علامة الاستفهام من (ن/د).

(6) عدد لا عدة (ج) (ن/د).

(7) نص أرسطو 3/1 لاسحق بن حنين.

(8) سقطت من (ن) من صنع المحقق.

(9) سقطت من (ن) من صنع المحقق.

تسمى باسم واحد وحدودها بحسبه مختلفة وعلى هذا الوجه، تكون متفقة أسماؤها. أو في قطع كثيرة وبحسب هذا الوجه، تكون متواطئة أسماؤها (الثاني)[1] لأن القطع كلها تسمى متفقة أسماؤها، وتحد بحد المتفقة أسماؤها فهذا كاف في حل هذا الشك. ويطرأ شك ثالث عشر، صفته هذه الصفة: كيف زعمتم أن المتفقة أسماؤها التي بروية، مع أنها متفقة في لاسم، تتفق في المعنى أيضاً... وقد كانت المتواطئة أسماؤها بهذه الصفة، فيلزم أن تكون المتفقة متواطئة(؟)[2]. وحل الشك يجري على هذه الصفة. المتواطئة اتفاقاً إنما هو في اسم ومعنى هو طبيعة أو نسبة على وتيرة واحدة. فأما المتفقة التي بروية، فاتفاقها في اسم ومعنى هو نسبة أو طبيعة، واحدة. فأما المتفقة التي بروية، فاتفاقها في اسم ومعنى هو نسبة أو طبيعة، ويختلفان بالزيادة والنقصان، فهذا كاف في حل هذا الشك. ويطرأ شك رابع عشر صفته هذه الصفة:

إذا كانت مبادئ الأسماء متناهية، ومبادئ الأمور متناهية، فما السبب في كون الأمور غير متناهية وكون الأسماء متناهية(؟)[3] وحلّ هذا الشك يجري على هذه الصفة،

[ورقة 70]

الأمور وإن كانت مبادئها متناهية، فكونها عنها[4] على طريق الاستحالة، ولهذا إما يمضي إلى ما لا نهاية لأن استحالة الجوهر إنما هو جوهر غيره. فأما الأسماء فلما كان تركيبها من مبادئها وهي متناهية فهذا كاف في حل هذا الشك[5]. وعنده، فلنقطع الكلام في جملة هذا التعليم)[6].

---

(1) سقطت من (ن) من صنع المحقق.

(2) سقطت من (ن) من صنع المحقق.

(3) غير موجودة في (ن) من صنع المحقق.

(4) فكون تناهيها على طريق الاستحالة... أو (فكونها منها) (ج) (ن/د).

(5) تلك واحدة من أصول المباحث النقدية عند ابن الطيب (14 شكاً) (ن/د).

(6) يقصد مبحث المتفقة أسماؤها والمتواطئة أسماؤها. أما التعليم فمستمر (ج).

قال أرسطو طالس

«المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الاسم فقط عام لها»[1].

((يريد[2] أن الأمور التي تتفق في الاسم حسب؛ يقال فيها إنها التي الاسم الواحد فقد يشملها على وتيرة واحدة)).

«فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف»[3].

((يريد: فأما حد أو رسم كل واحد منهما الذي بحسب ذلك الاسم الذي يتفقان فيه فيخالف حد الآخر)).

قال المفسر[4]

[هذا حد المتفقة أسماؤها: وقوله، يقال بمعنى ترسم، والاسم؛ (يريد به كل جزء من أجزاء القول الثمانية)[5] ولفظة فقط. يريد من أقسامها الشيء الذي يراد تمييزه من غيره ولفظة العام. يريد من أقسامها الشيء، المشترك بالسوية وقول الجوهر يريد به الرسم والحد].

[ورقة 71]

قال أرسطو طالس

«ومثال ذلك الإنسان والمصور حيواناً فإن هذين الاسم فقط عام لها»[6].

((يريد؛ والمثال على المتفقة أسماؤها، الإنسان في الحقيقة والمصور صورة على الإنسان، فانهما جميعاً يسميان حيوان. ويكون هذا الاسم عام لهما)).

---

(1) يحرص الناسخ على مجاراة النسخة الأصل فيكتب أقوال أرسطو بالحبر الأحمر لذلك رجع من جديد على نص أرسطو (3/1) للمقارنة مع اسحق.

(2) يريد: أي أرسطو، وهاهنا يمارس ابن الطيب مهمة المفسر (ن/د).

(3) أرسطو: يلاحظ التوافق في القراءة هنا مع اسحق (ن/د) و3/1.

(4) تلك مهمة ابن الطيب الشارح ـ المتفلسف ـ الناقد ـ المنظر الموضوعي والطبيب.

(5) سبق ومهد ابن الطيب في المقدمات حدود المفاهيم ومستوياتها، وهنا ينوه فقط. (ج. ف. س).

(6) نص اسحق 3/1 للمقارنة مع ن/د.

«فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف»[1]

((يريد: فأما حد أو رسم كل واحد منهما فيخالف حد الآخر، وذلك أن إنساناً أن سئل: ما معنى قوله: في كل واحد منهما أنه حيوان، كان تحديده؛ كل واحد منهما بحسب هذا الاسم غير تحديده للآخر فيكون الحد أو الرسم الذي يجيب به خاصي له)).

«وذلك أن موفياً إن وفى في كل واحد منهما ما معنى أنه حيوان، فإن القول الذي يوفي في كل واحد منهما خاصي له»[2].

((يريد: وذلك أن مجيباً إن أجاب، ومحدداً أن حدد كل واحد منهما كان تحديد كل واحد منهما أنه، حيوان تحديد غير الآخر. وذلك أن حد الإنسان بما هو حيوان، هو أنه جسم ذو نفس حساس يتحرك بإرادة. وتحديده المصور: وهو أنه المعمول على مثال الحيوان)).

قال المفسر[3]

[هذا مثال على المتفقة أسماؤها من بعض أقسامها وهي *المتفقة أسماؤها* التي بروية على طريق التشبيه،

[ورقة، 72]

والسبب الذي من أجله، اعتمد أرسطو طالس هو ظهوره. وعند هذا فلنختتم الكلام في تفصيل هذا التعليم][4].

---

(1) أيضاً والصحيح القول: فأما حد كل واحد منهما ورسمه. (في التفسير اللاحق) - ج.

(2) نص أرسطو في دستور اسحق 3/1 (مع ن/د).

(3) أي ابن الطيب يتفلسف فيما فسره وأحضره من نص لأرسطو وسنجد من هذا الكثير في ثنايا وأوراق هذا الكتاب.

(4) أي التعليم الخامس في الأوراق (ورقة 49 - 72).

التعليم السادس

قال أرسطو طالس

((والمتواطئة أسماؤها يقال إنها التي الاسم عام لها))[1]

قال المفسر

[من بعد ما فرغ أرسطو طالس من هذا الكلام في *المتفقة أسماؤها*، أخذ الآن في الكلام في *المتواطئة أسماؤها* وقد قلنا فيما تقدم[2]، أن الفائدة في تحديده لهذين[3] هي من قبل استعماله وذكره لها في المقولات، أما المتفقة أسماؤها فإنه ذكرها في كلامه في المضاف بقوله: *إن المضافات منها ما هي متفقة أسماؤها، ومنها متباينة أسماؤها*[4]. وأما المتواطئة ففي الجوهر بقوله أن الجواهر الثواني تحمل على الأول على سبيل المواطئة والطريق التي سلكناها في تبيّن أمر المتفقة أسماؤها أياماً[5] ينبغي لنا أن نسلك في إيضاح أمر المتواطئة أسماؤها، فلنبدأ بأن نبيّن إنها موجودة، فنقول إنه لما كنا نجد أموراً كثيرة[6] تسمى باسم واحد، وتحدّ بحد واحد، كالأنواع* التي تسمى باسم جنسها وتحدّ بحده، والأشخاص[7] التي تسمى

---

(1) نص أرسطو 3/1 قارنه بما في ورقة 84 من تكرار للنصوص وشرحها على عادته.

(2) في الدروس التمهيدية (ن/د).

(3) المفهومين (ب/د).

(4) هذا الحديث مستقى من المضاف عند أرسطو (1/21 - 28) كما في اسحق.

(5) لعله يذكر بالجهد المبذول في تفصيل غوامض المتفقة أسماؤها (ج/ف).

(6) كثيرة (ب/د).

* الصحيح: مثل الأنواع التي (ج).

(7) الكثيرة من جزئيات عاقلة وغير عاقلة (ن/س/ج).

باسم نوعها، وتحد بحده، *والمتواطئة أسماؤها* ليست أكثر من هذه. فالمتواطئة أسماؤها موجودة،

[ورقة، 73]

فأما حدّها: فهو إنها التي يقال بأن الاسم عام لها وقول الجوهر الذي بحسب الاسم واحد بعينه[1] فقد يجب أن نلخص كل جزء من أجزاء هذا الحدّ، ونبيّن أنه كافٍ فنقول: أنا مستغنون بما مضى في المتفقة أسماؤها من تلخيص أكثر أجزاء حدها عن تلخيص أجزاء حدّ *المتواطئة*[2] إذ كانت أكثر الأجزاء الموجودة في حدّ المتواطئة موجودة في حدّ *المتفقة*، والبواقي تفهم من أضدادها التي في المتفقة. فأما أنه ((كافٍ))، فمن قبل، أن فيه فصولاً تفصله، *من المتفقة والمتباينة والمترادفة*، المشاركة له في الجنس، فهذا يكفي في شرح أمر المتواطئة[3]. ويطرأ على ذلك شك صورته هذه الصورة: لما تكلم أرسطو[4] في *المتفقة أسماؤها*، أورد المثال على ذلك بالإنسان والمصوّر. ولما تكلم في هذا أورد المثال بالإنسان والثور، فأدخل الإنسان في *المواطئة أسماؤها* والمتفقة أسماؤها فيلزمه بحسب هذا أن تكون المتواطئة هي المتفقة وحل الشك يجري على هذه الصفة؛ ليس بمنكر أن يكون أمر واحد، ويدخل في المتفقة أسماؤها والمتواطئة أسماؤها بوجهين اثنين، فأما المنكر أن يكون أمر واحد، يدخل في المتفقة والمتواطئة بالقياس إلى شيء واحد، وبالجملة فإن الشيء قد يكون من المتفقة والمتواطئة، على أربعة أضرب: الضرب الأول[5] منها أن،

[ورقة 74]

يكون للشيء اسمان يدلان على معنيين فيه بحسب قياسه بأحد الأسماء مع أحد المعاني إلى شيء ما آخر يوافقه في الاسم، ويخالفه في المعنى يكون من

---

(1) قارن مع أرسطو في 3/1 من دستور اسحق.

(2) المتواطئة أسماؤها (ن/د) و(ج/ف)

(3) استكمل ابن الطيب طريقته في التعريف بالمصطلح قبل الاسترسال مع أرسطو في تفسير نصوصه وشرحها أولاً بأول (ج/ف/س).

(4) نادراً ما يأتي هذا الاستخدام إلا إذا كان على لسان ناقدي أرسطو.

(5) استخدم هذا التعديد للأضرب بخلاف الأمثلة السابقة. (ن/د) تقارن.

المتفقة[1] ويحسب قياسه بالاسم الآخر مع المعنى الآخر إلى شيء يوافقه في الاسم والمعنى يكون من المتواطئة[2] بمنزلة شخص ما من أشخاص الناس يسمى زيداً بحسب ما هو شخص وإنساناً بحسب نوعه، فبأسم النوع مع معنى النوع مع شخص آخر من نوعه يكون من المتواطئة، وباسم الشخص مع معنى الشخص مع شخص آخر من نوعه، ومن غير نوعه، يوافقه في الاسم حسب، يكون من المتفقة. والضرب الثاني: أن يكون الشيء يسمى باسم واحد دال على معنى واحد فبذلك الاسم مع ذلك المعنى بالقياس إلى شيء ما يوافقه فيها يكون من المتواطئة[3]. وبالقياس إلى آخر يوافقه في الاسم حسب يكون من المتفقة[4] بمنزلة شخص الغراب المسمى غراباً، فإنه بهذا الاسم مع هذا المعنى مع غراب آخر مساوٍ له في النوع من المتواطئة، ومع الذي علمته الصناعة من المتفقة أسماؤها. والضرب الثالث: أن يكون للأمر اسم واحد بمعنيين موجودين فيه، فبالاسم مع أحد المعنيين مع شيء آخر يكون من *المتواطئة أسماؤها* وبالاسم مع معنى الآخر مع شيء آخر يكون من *المتفقة*،

[ورقة، 75]

أسماؤها بمنزلة شخص ما من الأشخاص يسمى أسود* ويكون ذا لون أسود، فيكون اسم الأسود يدل على شخصه ولونه، فهو بأسود مع معنى اللون، بالقياس إلى لون آخر أسود من المتواطئة أسماؤها، وباسم الأسود مع معنى الشخص بالقياس إلى شخص آخر يسمى بهذا الاسم من المتفقة أسماؤها. والضرب الرابع: أن يكون أمر ما له اسمان يدلان على معنى واحد فبحسب أحد الأسماء مع المعنى بالقياس إلى شخص ما يكون من المتواطئة[5] وبالقياس إلى آخر يكون من المتفقة بمنزلة طائر نسميه طائراً أو غراباً وكلاهما يدلان على شخصه فبحسب اسم الطائر مع طائر آخر من نوعه يكون من المتواطئة[6]، وبحسب اسم الغراب، مع الذي عملته

(1) يقصد أسماؤها (ج) في (ن/د).

(2) أسماؤها (ج. ف. س) في (ن/د).

(3) أسماؤها. (أيضاً).

(4) أسماؤها (كذلك).

* الصحيح اسودا (ج).

(5) أسماؤها (ن/د).

(6) أسماؤها (ن.ج.س) و(ن/د).

الصناعة، يكون من المتفقة[1]. وبالجملة أن الشيء الواحد إذا أخذته مع الموافق له في الطبيعة كان من المتواطئة[2] وأن أخذته مع المخالف كان من المتفقة[3] بعد أن يكون اسمهما واحد*، فهذا كاف في حل هذا الشك، ويطرأ شك على هذا الموضع ثان صفته هذه الصفة: كيف استجاز أرسطو طالس أن يقول: إن المتواطئة أسماؤها هي التي اسمها واحد ومعناها واحد، ونحن نجده في كتاب الشعراء والخطباء[4]:

يقول أن *المتواطئة أسماؤها* هي التي لها أسماء كثيرة وحدّها،

[ورقة، 76]

بحسب الأسماء. والحدّ، فنقول: أن فورفوريوس يحل هذا الشك ويقول: أن المتواطئة أسماؤها عند أرسطو طالس على ضربين: (الأول)[5] يقع على التي اسمها[6] ومعناها واحد. (والثاني): على كثرة الأسماء، ومعناها بحسب جميع تلك الأسماء، فهو واحد، وهذه هي التي يخصها الآن باسم *المترادفة*، وهاهنا استعمل أرسطو طالس القسم الأول من أقسام المتواطئة. لأن غرضه من هذا الكتاب، الكلام في الأجناس العوالي، فإن هذه، اسمها ومعناها واحد. وهي تُحمل (على التحقيق للاسم والحدّ في الشيء)[7] بمعنى واحد حملاً واحداً. وإنما معنى المترادفة، متواطئة لأنها كلها تجتمع في الدلالة**، في معنى واحد. وحدّه و(جنسها)[8] واحد وها هنا ينقطع الكلام في المتواطئة، ومن بعد هذا يأخذ[9] أرسطو طالس في (الكلام)[10] في المشتقة أسماؤها، والسبب الذي من أجله بدأ الكلام بالمشتقة، بالكلام في

---

(1) أيضاً.

(2) أيضاً.

(3) أسماؤها (ن/د).

* الصحيح: واحداً (ج).

(4) يقصد كتابي الخطابة والشعر (السابع والثامن) من الأورغانون. (ج ـ ف ـ س).

(5) ج/ الأول.

(6) اسمها ومعناها واحد (ن/د).

(7) ج/ لكي يستقيم المعنى وهي غير واضحة في (م).

** الصحيح: تجتمع كلها في الدلالة (ج).

(8) ف/ بحسبها واحد. ج/جنسها واحد.

(9) ج/أخذ، ف و س (يأخذ).

(10) ج/ف: (الكلام).

المتواطئة من قبل أن المشتقة تجري مجرى الوسط (بينَ) المتفقة[1] والمتواطئة، و(أن)[2] المتواطئة والمترادفة، يجريان مجرى الطرفين، وذلك أن المشتقة، أسماؤها يوجد بها تغيّر في الاسم والحدّ، (أما) المتفقة فكل الاسم*، والمتواطئة، فكل الاسم وكل الحد، أما المترادفة، فلا تتفق في الاسم، إذا كانت أسماؤها كثيرة والمتباينة لا تتفق في الاسم، ولا في الحدّ، وتحديده والمشتقة[3] من قبل أنه ذكرها في الاسم، لا في الحدّ، وتحديده؛ المشتقة[4] من قبل أنه ذكرها في المضاف بقوله[5]، أن المضاف،

[ورقة 77]

إليه، إذا لم يكن له اسم ظاهر فيجب أن يُشتق له اسم من الشيء الذي أضفنا إليه. ونحن، فينبغي لنا أن نجري على قانوننا[6]، ونبتدئ: بأن نبيّن: أن المشتقة أسماؤها موجودة، فنقول: إنه لما كانت الأمور موجودة ولها أحوال ذاتية وعرضية؛ ولأحوالها أسماء وكُنًى قد نسمي الشيء من اسم حاله؛ بأن نخترع له من اسمها اسماً، وكانت هذه هي *المشتقة أسماؤها*، فلا محالة: أن المشتقة أسماؤها موجودة. وإذ قد بيّنا إنها موجودة؛ فلننتقل إلى الأخبار بماهيتها، فنقول: أن «المشتقة أسماؤها: يقال إنها التي لها لقب من شيء بحسب اسمه غير أنها مخالفة له في التصريف»[7] أي أن ترسم بأنها: التي لها اسم مأخوذ لها من شيء هو موجود لها أو متعلق بها غير أن *المشتق* يخالف الذي اشتق منه في التصريف[8]. والمفسرون يختلفون في تعديد الشروط التي بها تتم المشتقة أسماؤها، فطائفة تدعي أنها ثلاثة، وطائفة تدعي أنها خمسة. أما التي ادعت أنها ثلاثة؛ فزعمت أن المشتقة[9] تحتاج إلى أن يكون لها حال؛ ويشتق

---

(1) ف/س: (بالمتفقة، ج (في المتفقة).

(2) ج/(و أن).

* الصحيح: فالاسم كله، والحد كله. (ج).

(3) ف. ج. س. (للمشتقة).

(4) ف. ج. س. (للمشتقة).

(5) لتشوه (م) وسقوطها من (ن) استعنا بـ (د).

(6) يقصد منهجنا أو خطتنا أو طريقتنا (ج) تقارن بـ (ن) و(د).

(7) أرسطو في دستور اسحق 3/1 ـ لعله (التعريف) تقارن مع (ن).

(8) ربما هو سهو الناسخ في رسم التعريف بالتصريف (ن/د).

(9) أسماؤها في (ن/د).

لها اسم حالها ويكون الاسم المشتق بحسب الاسم الذي منه اشتق، ويكون مخالفاً له في التصريف. أعني بهذا: أن يكون مخرج اللفظة المشتقة يخالف مخرج اللفظة المشتق منها، فإنه إن اتفق أن يكون،

[ورقة 78]

للشيء حال بمنزلة الموسيقى، ويسمى باسم حاله من غير تغيير لم يكن ذاك من المشتقة بل من *المتفقة*[1] وإن سميّ بغير اسم الحال، كما جرت عادة اليونانيين أن يسموا من له فضيلة حريصاً. كان هذا من المتباينة لا من المشتقة، فأما أذا انتزع لها الاسم من اسم حالها، وخالفه في التصريف، كانت تلك هي المشتقة[2]. وأما <الطائفة> التي ادعت أن الشروط خمسة، فزعمت أن المشتقة أسماؤها تحتاج إلى أن تكون متفقة في الاسم مختلفة فيه. متفقة في المعنى مختلفة فيه. وأن يكون ذو الحال هو المشتق له الاسم من الحال لا الحال من اسمه بمنزلة الشجاع من الشجاعة؛ فإن الشجاعة والشجاع أعني هاتين اللفظتين بينهما وفاق واختلاف وكذلك معنى الشجاع والشجاعة، فلأن الشجاعة هي الصورة والشجاع ذو الصورة، وأيضاً، فإن الشجاع هو المشتق له اسم من اسم الشجاعة لا الشجاعة منه، وإذ قد حددنا *المشتقة أسماؤها*، فلنخبر بكفاية هذا الحدّ. فنقول إن في حدّ المشتقة أسماؤها أمر تشارك به *المتفقة والمتواطئة، والمتباينة والمترادفة*، وهو اللفظة التي تقال وفيه فصول تفصله (منها)[3] من سائر هذه الأربعة ظهورها يغنينا عن إطالة الكلام[4] فيها، إذ كانت تلك. أما أن تختلف في الاسم بأسره أو تتفق فيه وكذلك في الحدّ،

[ورقة، 79]

وهذه مختلفة (   )[5] في الحدّ فلنأخذ هذا (منها)[6] ويقول أن المتفقة أسماؤها تنقسم إلى* (   ) المتفقة وإلى المشتقة أسماؤها والتي** اشتق لها الاسم

---

(1) أسماؤها في (ن/د).
(2) انتهى كلام الطائفة الأولى (ن/د).
(3) ساقطة من (ن/د).
(4) أن هذه الورقة مشوهة في (م) وليس (ن) تقارن (د).
(5) مطموسة مشوهة في (م) لا في (ن) ويستعان بـ (د).
(6) مشوهة (م) يستعان بـ (د).
* الصحيح: تنقسم على (ج)، التي بدلاً من والتي.
** الصحيح: تنقسم على (ج)، التي بدلاً من والتي.

مثل الشجاعة بمنزلة الشجاع (   ) من الشجاعة (   ) فيه وهذا إلى المشتقة أسماؤها التي اشتق الاسم لها (   ) منها مطلقة بها (   ) تجري لها (على   ) الأشياء الكلية المشتق لها الاسم من الأمور الكلية (   ) الفقهية (الطبية)[1] والأدوية فا لا[2] (   ) موجودة فيها (   ) لها وإلى المتفقة أسماؤها (   ) يشتق الاسم من حال الحال، وشك يجري هذا المجرى: الغاية[3] بمنزلة الأشياء التي يشتق لها الاسم من (   ) الموضوع وشيء في الموضوع (   ) عنه والغذاء، المشتقة أسماؤها من (   ) الصحة موجودة فيها، ونظر (يتناسب) شئنا الشك في الصحة ما السبب الذي من أجله حد من حَدٌّ (   ) *للمتفقة أسماؤها والمتواطئة أسماؤها والمشتقة أسماؤها* التي تحدّ حد المترادفة والمشتقة <والمشاركة> فنقول (   )[4] هما اثنين بحجتين الأولى منها أمر أخص[5] فإما آنية خالية عن درهم من قبل أن هذه (   ) كتاب وأما المشاركة فيستعملها في المضاف (   )[6] منها المتفقة أسماؤها،

[ورقة 80]

ومنها *متباينة أسماؤها*. والحجة الثانية هي أنهما يقابلان المتفقة والمتواطئة. والأشياء المتقابلة والمتضادة، تفهم من أضدادها ومقابلاتها. فالمتباينة أسماؤها لأنها *ضد المتواطئة أسماؤها*، تفهم منها. وذلك أن المتباينة هي التي *أسماؤها ومعانيها مختلفة، كالحمل*[7] والشعيرة فأسماهما مختلفان وحداهما[8]. *والمتواطئة أسماؤها هي أسماؤها ومعانيها متفقة*. والمترادفة أسماؤها *لأنها ضد المتفقة أسماؤها. تفهم أيضاً منها*. وذلك أن المترادفة هي *التي أسماؤها كثيرة وحدّها* بحسب *تلك الأسماء*،

---

(1) مشوهة (ج، د).

(2) وإلا (ف) فالاً (ج. س) (ن/د).

(3) لغاية (ن/د).

(4) جميع الفراغات بين (   ) مطموسة في (م).

(5) أمر أخص (ج. ف) (ن/د).

(6) يصعب قراءتها للتشويه نسخة (م).

(7) الصحيح: مثل الحمل والشعيرة (ج).

(8) مختلفان: (ن/د).

واحد *كالشيء الواحد*[1]، المسمى سيفاً وصمصاماً ومهنداً. وحده بحسبها واحد. *فالمتفقة أسماؤها هي التي اسمها واحد وحدودها بحسب ذلك الاسم* <*كثيرة*>[2]. فهذا كاف في حل هذا الشك. ويطرأ علينا شك ثان صورته هذه الصورة: ما السبب الذي من أجله عبر أرسطو طالس عن المشتقة أسماؤها بالكثرة، ويكفي في فهمها[3] الواحد؟ وحل الشك: يجري على هذه الصفة: إنما عبر عنها بالكثرة وإن كان يكفي في فهمها الواحد. ليجريها مجرى *المتفقة أسماؤها والمتواطئة أسماؤها* في مخرج اللفظ وصيغته. ويكون الكلام كالقانون[4] المستمر فيها كلها. فهذا كافٍ في حل هذا الشك. ويطرأ شك ثالث: صفته هذه الصفة: إذا كان بحسب رأي أفلاطن،

[ورقة، 81]

(الكتاب الخامس) ك 5

أنه لا يجوز أما الوجه الآخر (   )*

وكانت المشتقة أسماؤها (   )

<فيه> فينبغي[5] أن لا يكون[6] موجوداً (   )

تجري على هذا: كل مرتاض (   )

<في المعنى>[7]، أو تختلف في الاسم (   )

المعنى مختلفاً في الاسم أو (   )

---

(1) الصحيح: مثل الشيء الواحد (ج).

(2) كثيرة: (ن/د) والصواب فيه ((مثل غيره)): ج.

(3) فهمها (ج) تقارن (ن/د) وردت فهما.

(4) الصحيح: مثل القانون (ج).

* جميع الفراغات بين قوسين (مشوهة) في (م) استعنا بـ (د).

(5) في: /د في: (س/ج).

(6) أيضاً. (س/ف) (أن يكون) ـ ج ـ.

(7) في (د) والمعنى/س، في المعنى/ج.

المعنى، ومن هذا تتولد *المشتقة*[1] *أسماؤها، والمترادفة*؛ وإذا كان الأمر <هكذا> على[2] (   ) ونعود فنقول: أن القسمة (   ) بقيّ قسم واحد وهو الاتفاق (   ) في بعض المعنى، وبهذا هو (   ) فينبغي أن تعلم أن أصناف (   ) المتواطئة والمشتقة والمتفقة والمتباينة (   ) كما ينظر في ضدين ووسط (الوسطين)[3] المتفقة والمشتقة لأن المتفقة تتفق في الاسم. وتختلف عن (المختلفة)[4] بضدها والمتواطئة ضدها (   ) في كل الاسم وكل الحدّ، والمتباينة (أسماؤها   ) وسطه منها تتفق في بعض (   ) فالمتفقة أسماؤها، بُحث عنهما[5] كما يبحث عن (   ) موجود فظاهر من اتفاق (   ) فَلِم[6] كانت (لا)[7] في الأشخاص ولا،

[ورقة، 82]

(   ) ولكل شخص سمته[8] فضرورة قادت العقل إلى التوفيق بين معانٍ كثيرة في اسم واحد، وما هي إنما[9] التي «يُقال بأن الاسم فقط عام لها، وقول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف»[10]، ومعنى هذا أنها أمور كثيرة مختلفة إما في الطبيعة أصلاً أو بالزيادة والنقصان، وإن اتفقت في الطبيعة فالاسم الدال عليها واحد ودلالته عليها على وتيرة واحدة، وتنقسم إلى* قسمين، فإنها، إما أن تدل على أمور كيف[11] اتفق أو لمعنى وبحسبه وفق بينها في الاسم، والقسم الأول يسمى

---

(1) في (د) المشتقة (ج) المتفقة (ف - س).

(2) على (د) س/ف وهكذا (ج).

(3) أيضاً س/ ف/ ج.

(4) في (د) المختلفة/ج، المتباينة /ف.

(5) د (عنها) ف/س، عنهما/ج.

(6) دُ ولم (س/ف).

(7) د. لأن الأشخاص (ف) لا في الأشخاص/ج.

(8) سمة. ج. ف (ن/د).

(9) وردت في دستور اسحق (إنها) 3/1 تقارن مع (ن).

(10) قارن نص أرسطو في اسحق 3/1.

* الصحيح: تنقسم على.

(11) كيفما/ ج (ن/د).

متفقة أسماؤها، كيف[1] اتفق، والثاني متفقة أسماؤها بروية. وهذا المعنى الذي يتفق فيه يكون بالزيادة والنقصان، وإلا كان جنساً، والمتفقة أسماؤها التي كيف اتفق[2] إنما يكون في الأشخاص حسب، ومن جملة الأشخاص، أشخاص نوع الإنسان، لأن هذا *وحده*، يُفاوض بعضه بعضاً فيحتاج أن يستدعي بعضه بعضاً، فيحتاج إلى سمات فأما باقي أشخاص الأنواع (فيكفيه)[3] استدعاؤها بأسماء أنواعها، وكانت الأسماء المتناهية تتبع كون مبادئها متناهية والأشخاص غير متناهية مع كون مبادئها متناهية، لأن كون *هذه* ومبادئها، على طريق الاستحالة وكون تلك على طريق <الجواز>[4] وكون المتواطئة أسماؤها ينظر فيها،

[ورقة، 83]

كذلك أما أن[5] (   ) تحمل[6] حمل الأجناس عليها[7] (   ) لها الأنواع على أشخاصها *فالمتواطئة* التي لها *الأجناس*، والأنواع المختصة بأسماء[8] الأشخاص، وما هي[9] إنما شيء يقال بأن الاسم العام لها وقول الجوهر الذي بحسب الاسم واحد، ومعنى هذا أنها أمور يسيرة[10] تتفق في المعنى والاسم والحدّ على وتيرة سواء (والمتفقة) الأسماء مبادئها كذلك، أما إنها موجودة هاهنا وجه (شك) فلا (حل)[11] أسماء الأحوال الموجودة في (على) معنى (...) له أسماء منها وما من موجود حسب (...) موجود لها بحسب ما هو موجود (في واحد)* (...) وينقسم إلى** ثلاثة

---

(1) أيضاً (ن/د).

(2) كذلك.

(3) فكيفيه ج. فبعضه، ف ـ س. (ن/د).

(4) مطموسة: في (م) يستعان بـ (د).

(5) أن: (ج. س)، التي: (ف).

(6) يحتاج: (ج) يتحمل: (ن/د).

(7) حمل اللاجناس عليها: (ف.س).

(8) المتفقة أسماؤها: (س).

(9) أنها شيء يقال: (ف.س).

(10) كثيرة: (ف.س).

(11) فلأجل: (ف. س).

* الصحيح: ينقسم على ثلاثة (ج).

** الصحيح: ينقسم على ثلاثة(ج).

أقسام[1] هي الأول (...) الشيء (...) أما أن تكون[2] (كثيرة) كأشخاص له أو (معه) أحوالاً إليه والغرضية، أو يعده كالذي* (موجود)... له أما من، فلكل[3] موجود على[4] الحركة التي (مبادئها) في الحال الموجود، فإن *المتباينة موجودة* (   ) كذلك أما وجودها فظاهر، ولم (يكن كذلك) كل أمر سمة تختص به[5]، وما هي بما هي موجودة (يكن كذلك) كل أمر سمة تختص به[6]، وما هي بما هي موجودة ومختلفة في الاسم والمعنى، والمترادفة ينظر فيها كذلك وجود ظاهر ولم (كانت) فلا (يحتاج)[7] اللغة ويجوزها في أن تسمي الأمر الواحد بأسماء كثيرة[8] وينفيه الواحد وما هي (؟)

[ورقة، 84]

أنها أمور كثيرة لكل واحد منها أسماء كثيرة، ومعناها بحسبها واحد، وقد فهمت أنت[9] لم صارت أصناف الأسماء الخمسة بالعلة التي ذكرناها. وفهمت أن ما يشمل الكثيرة على أربعة أضرب، وذلك أن شموله أما شمول لفظة ساذجاً، وكيف (ما)[10] اتفق أو معنىً، فالمعنى إما مختلف بالزيادة والنقصان أو غير مختلف، وهذا إما أن يشمل أنواعاً أو أشخاصاً، فالأول يسمى شمول اسم متفق كيف (ما)[11]

---

(1) هي: (س.ف).

(2) بمنزلة: (س).

* الصحيح: مثل الذي موجود (ج).

(3) فاعل: (ن).

(4) في: (فس).

(5) بها: (ج. س)، به: (ف).

(6) بها: (ج.س)، به: (ف).

(7) فلاتساع اللغة (ف. س).

(8) جميع الفراغات بين الأقواس مطموسة في نسخة (م) ذكرنا بعضه على سبيل الترجيح مستعينين بـ (د) لفك بعض غوامضها.

(9) يلاحظ خطاب ابن الطيب للدارسين في بيت الحكمة العباسي.

(10) ن/سقط (ما) بحسب مقتضيات اللفظ.

(11) ج. س. ف./ كيفما (د).

اتفق، والثاني شمول في اسم متفق[1] بروية، والثالث: شمول جنس لأنواع، والرابع شمول نوع لاشخاص، والأول إنما يكون في الأشخاص حسب تحت < أيّ > نوع كانت، وأنواع ـ والثاني في الأشخاص والكليات والثالث والرابع في الكليات. وعند هذا انقطع الكلام في جملة هذا التعليم][2].

قال أرسطو طالس

«والمتواطئة أسماؤها؛ يقال إنها التي الاسم عام لها، وقول الجوهر الذي بحسب الاسم واحد بعينه أيضاً»[3].

((يريد: والأمور التي يقال فيها أنها متواطئة في الاسم هي التي تسمى باسم واحد، أو قد تحدُ بحدّ واحد بحسب ذلك الاسم))

قال المفسر(4)

[هذا حدّ *المتواطئة أسماؤها* وقوله[5]؛ يقال بمعنى ترسم،

[ورقة، 85]

وزيادة في لفظةُ أنهما[6] *بل هنا والاسم*].

قال أرسطو طالس

«ومثال ذلك الإنسان والثور ـ حيوان[7]

أعني الإنسان والثور حيوان بالاسم»*

((...   ))

---

(1) أيضاً.

(2) أي المتعلق بالمتواطئة أسماؤها.

(3) يقارن بنص أرسطو في اسحق 3/1 ومع ورقة 84 وورقة 85 لابن الطيب.

(4) أي ابن الطيب الشارح، وسيكون المنهج هكذا في جميع أوراق الشرح الكبير هذا (مح).

(5) يقصد أرسطو.

(6) أنهما (ف)، أنه (ج) (ن/د).

(7) نص أرسطو في دستور اسحق 3/1 يقارن مع (د).

* الكلام لأرسطو، مشوش بسبب التخريب الذي لحق الورقة في نسخة (م ود) وغير موجود في اسحق 3/1.

((يريد: ومثال المتواطئة أسماؤها

فإن هذين. يسميان حيوان <   >

بحسب هذا الاسم فمن[1] <الإنسان>))

«وقول الجوهر واحد بعينه أيضاً»[2].

((يريد: وحدهما حسب هذا <   > أحق)).

«وذلك أن موفياً أن وفى في كل واحد منها ما معنى أنه حيوان، كان القول الذي يوفي واحداً بعينه»[3].

((يريد: وذلك: أن يحمل الاسم في حدّ شيء واحد كان تحديده للواحد منهما...)) قال المفسر: [هما[4] على متوسط <   > وعلى].

قال أرسطو طالس:

«والمشتقة أسماؤها يقال إنها التي لها لقب من[5] شيء بحسب اسمه[6]».

((يريد: والمشتقة أسماؤها وهي من التي تقال على اسم شيء موجود لها، أو على طريق لها،

[ورقة 86.]

(   )[7] الذي يسمى به بحسب الاسم الذي منه أشتق إلا أنه يخالفه في التصريف[8]، وذاك بأن تخالف آخره، مثلاً آخره، كالشجاع* من الشجاعة

---

(1) فعن، ممن: (ف) في (د) و(م).

(2) نص أرسطو 3/1، يقارن مع (ن/د).

(3) لانطماس نسخة (م) عوّلنا على نص أرسطو عند اسحق 3/1.

(4) هذا (س: ف) (ن/د).

(5) غير موجود في اسحق 3/1. تقارن (ن/د).

(6) دستور اسحق 3/1.

(7) بسبب تشوهات (م) عوّلنا على نص أرسطو في اسحق ص 3/1.

(8) لعله في التعريف وإن كرر ابن الطيب ذلك في ورقة 84 و85. (ن/د).

* الصحيح: مثل الشجاع (ج).

ويخالفه* في نفس مخرج اللفظ شيء مما في الاسم وهذا هو القانون))[1].

«غير أنها مخالفة له في التصريف»[2].

((يريد غير أنها: يعني *المشتقة أسماؤها* تخالف الاسم الذي منه اشتقت في التصريف)).

«ومثال ذلك: الفصيح من الفصاحة والشجاع من الشجاعة»[3].

((يريد ومثال المشتقة[4]، الفصيح والفصاحة فإن الفصيح مشتق من الفصاحة، وهو مخالف في التصريف، وكذلك الشجاع)).

قال المفسر[5]

[<هذا>[6] حدّ المشتقة أسماؤها والمثال عليه واللقب (تسمى)[7] به الألفاظ الدالة على الشيء الزائدة على اسمه الأصلي الدال عليه وإن جعلت أسماء الشيء: أعني المشتقة[8] يعرف هذه الأسماء الأصلية، فيجب أن يكون أيضاً في منزلة الألقاب لتقدير اسم لذات الشيء أصلي لها لأن كل أمر لا بد له من اسم يخصه إلا أن العادة عدلت عنه إلى اسم مشتق، فجعله دالاً على الشيء، وقوله يقال بمعنى يرسم (يزعم) وقوله من شيء يعني زجال وقوله مخالفة التصريف، يعني أن يكون شكل الاسم المشتق يخالف شكل الاسم المشتق منه، وقوله، فصيح يريد به الجيد العبارة والفصاحة،

[ورقة 87]

يريد بها وجوده (   ) الغضبية التي تحسبها (   ) هنا (   )
وهنا ينقطع الكلام في هذا التعليم]**.

---

* الصحيح: ويخالفه في مخرج اللفظ نفسه (ج).

(1) يقصد المبدأ (ج/ف).

(2) دستور اسحق 3/1 للمقارنة.

(3) أيضاً 3/1.

(4) يقصد المشتقة أسماؤها ج/ف/س.

(5) الشارح ابن الطيب (ج ـ س).

(6) مطموس في (م) استعنا بـ (د).

(7) أيضاً.

(8) المشتقة أسماؤها (ن/م/د).

** أي التعليم السادس.

التعليم السابع

قال أرسطو طالس

«التي يقال[1] منها <ما تقال بتأليف... ومنها ما تقال بغير تأليف>»[2]

قال المفسّر:

[لما استوى أرسطو طالس (الكلام) في الأشياء التي الحاجة (   ) إلى الكلام فيها (...) من قبل... ذكره لها، وهي (الثالثة)[3].... (وبيان)[4] غرضه في هذا الكتاب لا (   ) لكن نفسه[5] والأمور، يستخرج من ضمنها (ضروبها)[6] ذلك بعد تقسيمه[7] (بحسب) الألفاظ، ويعقب ذلك بتقسيم الأمور (قائلاً): وتنقسم الأمور[8] بحسب *الكلي والجزئي*، فينكشف لنا (في)[9] أثناء القسمة، أن غرضه: إنما هو النظر في الألفاظ الدالة (والبسيطة)[10] والأمور الكلية، وهذه تحقق وجودها من *الأمور الشخصية*، ومن هاهنا يُعلم صدق امبليخس[11] في قوله: إن *غرض هذا الكتاب: النظر في الألفاظ البسيطة الدالة، والأمور الكلية. والشخصية*

---

(1) في اسحق /يقال، ¼، واستكملنا النقص في نص أرسطو منه لتشويه نسخة (م).

(2) أيضاً.

(3) ف.ج/ الثالثة ـ د.

(4) ف/بما أن، ج س/: بيان.

(5) ف/نفس.

(6) ف/ ضمنها. ج/ضروبها.

(7) بتقسيمه الأمور مرجح.

(8) بتقسيمه الأمور مرجح.

(9) م/ مطموسة ـ د/ في.

(10) م/مطموسة، د/ البسيطة.

(11) أحد تلاميذ أرسطو.

إلاّ أنه نظر في الألفاظ البسيطة الدالة على القصد الأول، وفي الأمور الكلية البسيطة، والدليل على ذلك أردافه قسمة الأمور، بقسمة الألفاظ، وفي الشخصية،

[ورقة، 88]

بسبب الكلية، وغلّط من ادعى أن غرضه النظر في الألفاظ حسب؛ وفي الأمور حسب. أما الكلية من حيث هي أمور موجودة، ومن حيث هي منطقية، أعني أجناس وأنواع[1]. أول ما يبدأ أرسطو طالس يقسم الألفاظ الدالة إلى* المركبة[2]، وإلى البسيطة[3]. والبسيطة بمنزلة قولنا سقراط فلاطن يمشي، يحضر. والمركبة تنقسم إلى ما: منها مؤلف برباط[4]؛ أي بحرف ربط البعض[5] بالبعض فتركبا وإلى ما ليسَ تأليف، برباط لكن نفس الأمر[6] الذي يدل عليه، لأنه مرتبط بعضه، ببعضه، بربط بعض الألفاظ ببعض. والمؤلفة برباط، بمنزلة قولنا، زيدُ وعمرو فالواو ربطت لفظ زيد بعمرو بمنزلة قولنا إن كانت الشمس فوق الأرض فالنهار موجود. فحرف أنّ ربط هذين القولين الجازمين. أحدهما بالآخر، والمؤلفة بغير رباط بمنزلة الألفاظ التي بعضها يحكم به على بعض وهذه على ضربين: إما بالقوة وإما بالفعل. أما بالقوة فبمنزلة قولنا. يمطر ويأكل. فأن قولنا يمطر في ضمنه الفاعل للمطر، وكذلك يأكل. وتقدير الكلام، يمطر الله ويأكل زيد. فهذه تتركب ألفاظها من قبل: أن الأمور التي يدل عليها بعضها، معلق ببعض، ومحكوم به على بعض والتي بالفعل بمنزلة الألفاظ التي قد حكم ببعضها على بعض بمنزلة قولنا زيد...،

[ورقة، 89]

---

(1) الصحيح: أجناساً وأنواعاً (ج).

* الصحيح: على في جميع المواقع المؤشرة هنا (ج).

(2) المركب (ج).

(3) لعله يقصد البسيطة متابعة للمركبة.

(4) ((أفهم تاليف الألفاظ أما من قبلها نفسها أو من المعنى <المراد بنفسها> والأول مثاله فلان جالس وأخوه قائم <قائم> فها هنا تأليف للفظ بالحروف، فالواو وصلت بينهما إيصال عرفي، والثاني إما بالقوة مثل يمطر، يأكل وإما بالفعل مثل زيد يمشي وعمرو يتكلم، فهذا لفظ مركب بين أجزائه رباط وهو مؤلف من قبل اتصال المعنى)).

(5) الصحيح: ربط بعضها ببعض (ج).

(6) الصحيح: الأمر نفسه (ج).

وعمرو (وهو يعرفها)[1]، وبالجملة، فالتركيب للألفاظ لا يخلو شيء من أسمائها (   )[2]من قبل المعنى ومن قبل الألفاظ الدالة عليها (   )[3] في المعنى هو أن نفس الأمر* يفهم من تركيب اللفظ كالقول حازم[4] وهذا منه بالقوة، أو بالفعل، يتركب اللفظ ويتركب (المعنى)[5] بزيادة حرف دخل بين اللفظ المركب أو البسيط جعله واحداً. أو *جملة هذه القسمة: أن التأليف إما أن يكون من جهة اللفظ* (كأنه يكون)[6] *بالنطق بالحروف التي من جهة المعنى،* كالتي** يحكم ببعضها على بعض وهذا الأمر (الجاري لها)[7] بالقوة أو بالفعل، *وأرسطو طالس* يوجز الكلام في الألفاظ المركبة على هذا الوجه الأخير، وهي التي (تناولها)[8] (في)[9] أقاويل مركبة (في) الكتب التي بعد هذا الكتاب أعني كتاب العبارة، والقياس (والبرهان)[10] ويتكلم في هذا الكتاب (عن الألفاظ)[11] البسيطة الدالة، فيحصل لنا من قبل قسمة الألفاظ. أن غرضه إنما هو الكلام في الألفاظ البسيطة الدالة ومن بعد قسمة[12] الألفاظ يأخذ في قسمة الأمور التي تدل عليها الألفاظ، وهو يقسم الأمور*** إلى أربعة أقسام، إلى الجوهر الكلي وإلى العرض

---

(1) مطموسة في (ن، م، د).

(2) مطموسة في (ن، م، د).

(3) مطموسة في (ن، م، د).

* الصحيح: الأمر نفسه (ج).

(4) ج/جازم، ف/حار، س/حازم.

(5) سقط من (ن و م).

(6) غير واضحة، ترجيحاً من د.

** الصحيح: مثل التي (ج).

(7) مطموسة في (ن، م، د).

(8) مطموسة في (ن، م، د).

(9) ج، ف، س (في).

(10) سقط من (ن و م).

(11) أضفناها لاستقامة المعنى.

(12) يقصد أرسطو.

*** الصحيح: يقسم الأمور على أربعة (ج).

الجزئي، وإلى العرض الكلي وإلى الجوهر الجزئي، ويعبّر عن *الجوهر الكلي* بـ (الذي يقال)[1] (لا على)[2] موضوع، ولا في موضوع، ويعبرّ عن العرض الجزئي (الذي)[3]، في موضوع، ولا على موضوع، ويعبر عن *العرض الكلي*،

[ورقة، 90]

<الذي يقال>[4] على موضوع وفي موضوع، ويعبر عن *الجوهر الجزئي* بأنه لا في موضوع ولا على موضوع، ومن هاهنا يعلم أن غرضه أيضاً: أن يتكلم في الأمور *الكلية والجزئية* فيتحصل *أن غرض هذا الكتاب النظر في الألفاظ البسيطة الدالة، وفي الأمور الكلية وفي الأمور الجزئية*. إلا إنا نحن ينبغي[5] لنا أن نعلم أن غرضه على القصد الأول إنما هو النظر في *الألفاظ البسيطة الدالة*. إذ كانت موضوع *الصناعة المنطقية*. وعلى القصد الثاني النظر في *الأمور الكلية* التي الألفاظ البسيطة دالة عليها لأن عند فهمنا للأمور، فهمنا الألفاظ الدالة عليها وفرّقنا بينهما. وعلى القصد الثالث في *الأمور الجزئية* وذلك إنه لما كانت الأمور الكلية صور في النفس والصور التي في النفس إنما تخرج من أن تكون باطلة بأن يطبْعها *العقل* على الأشياء الموجودة، أحتاج إلى النظر في الأشياء الجزئية، لكي* يصحح منها الصور التي في النفس. *وأرسطو طالس* من بعد تحصيله الغرض، أخذ في تحديد البسائط التي منها تركبت هذه الأربعة أقسام: وهي العرض على الإطلاق. جزئياً كان أم كلياً، ومن حدّه يفهم حدّ الجوهر على الإطلاق. وجزئياً[6] كان أو كلياً. والجزئي على الإطلاق، جوهراً (كان)[7] أو عرضاً. ومن حدّه يفهم حد الكلي على الإطلاق. جوهراً كان أم عرضاً ويقول أن العرض هو،

[ورقة، 91]

---

(1) ن/ساقطة، م/مطموسة.
(2) غير موجودة في (ن و م).
(3) ج/الذي لا يقال/ ترجيحاً.
(4) ساقطة من (ن).
(5) حديث ابن الطيب مع طلبته.
* وردت لكيما في ن/د.
(6) جزئياً (ج).
(7) مشوه (م) استعنا بـ (د).

الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه فان[1] أمر ذلك الشيء (...) (...) هذا الحدّ (و) وإنما منها جنس ولكل منهما فصل[2] ثانٍ وأيضاً فيه إنه كافٍ، وقد قلنا: أن أول لفظة ( ) هذا فالحدّ على الدالة، على الجنس وما سوى ذلك جنس (الإنسان) الشاملة التي بحسب (لكنها) من الأشياء كثيرة، فالمبدأ (- لا يشبه كثيراً) ( ) لفظة من الألفاظ في هذا الحدّ هي المأخوذة من الحدود[3] حدّ المعاني التي (...)

على كم وجه يكون وجود الشيء التي في ( ) (الأول) أن يكون على أحد عنهما وكل واحد (... هي) ( ) على أنه جزء في كل كاليد[4] في البدن، فالإنسان (كل) آخره، وهي فيه على أنها حالات (والتي) فيها تركب، *والثاني: وجود الشيء في الشيء* على أنه كل في جزء، بمعنى أن تعلم ( ) أن لكل شيء ( ) صورة ( ) تأتي على حال في الأجزاء لكنه (لكنها)[5] صورة قد <وجدت> عند اجتماع الأجزاء. فإن اجتماع الأجزاء والتي منها يحدث معه صورة للشيء، وهي للتي... بخمسة أسماء وهذه لا يحكم بوجودها إلا بعد وجود مجتمع الأحاد والشك فيها فأن بقي منها واحد لم يصح وجودها منه *فمعنى الكلية: هو صور تجتمع على حال،*

[ورقة، 92]

(والثالث)[6] *وجود الشيء في المكان* كهذا الشخص في هذا المكان *والرابع وجود الشيء في الإناء كالماء** في الجرة أو الفرق بين، المكان[7] والإناء، أن الإناء ينتقل، وهو أيضاً في مكان يحوي ما فيه. بتوسط سطحه الداخل، لا بنفسه.

---

(1) فأوامر (ف) و د.

(2) أصل 1 (ف)، د.

(3) الحدود (ف)، (ج)،: حد.

(4) الصحيح: مثل اليد (ج).

(5) ج/ ا لصواب لكنها قياساً على (د).

(6) جميع الفراغات في هذه الورقة ناشئة بسبب تلف نسخة (م) استعنا على قراءتها بنسخة (د).

* الصحيح: مثل الماء في (ج).

(7) سيدرس ابن الطيّب المكان في مقولة أين وتمهيداتها.

والمكان غير منتقل، ولا يكون في مكان يحوي بنفسه إذ كان منطبقاً على سطح المتمكن من غير أن يكون له عمق (يفصل)[1] يفضل به عليه، كما كان في الإناء. والخامس وجود *الشيء في الفاعل*، كوجود صورة* الكرسي في نفس[2] النجار قبل أن[3] يفصلها. فإن النجار إنما يكسب الخشبة الصورة الحاصلة في نفسه. والسادس وجود[4] *الشيء في الغاية* أعني في كماله وما من أجله كان وُجد بمنزلة الكرسي في الجلوس عليه، والنفس في السعادة، والتفلسف والمدنية[5] في السياسة، الرضية. والسابع وجود الجنس في النوع أعني في حدّ النوع. وافهم أن الجنس يوجد في النوع من حيث هو ذات لا من حيث هو عام. والثامن وجود *النوع في الجنس* وافهم أن وجود النوع في الجنس من حيث هو عام وذلك أن النوع محصور في الجنس. والتاسع وجود *الصورة في المادة*، كالنفس في البدن. والعاشر وجود *الشيء في الزمان*، بمنزلة أشخاص هذا اليوم، فيه إذ كان الزمان يقدر وجود كل شيء ويفضل عليه، سوى الأشياء الأزلية[6] فأن تلك لا يقدر،

[ورقة، 93]

وجودها (في) الزمان، وتفصل[7]، ولهذا ليس في زمان. الحادي عشر، وجود *العرض الجامع*، وعرض منها (   ) وهو يشبه وجود الصورة في (المادة) (، ، ، ، ، ،) أن الغرض[8] الموضوع له هيولى (فردية) قرينة هذا الشخص والصورة، فالموضوع لها الهيولى الأولى، وبالجملة فالصور تكون في الهيولى الأولى، وهذه في الصور الأولى، وأعني الأبعاد[9] إذا كان وجودها في الهيولى الأولى، لم تقبل صورة

---

(1) يفصل أقرب من يفضل به عليه، أي بين معنيهما ج/ف.

* الصحيح: مثل وجود صورة (ج).

(2) في وعيه وخبرته وذاكرته.

(3) حتى يستقيم المعنى بسبب اضطراب نسخة (م).

(4) قد وجد (ج) ليستقيم المعنى.

(5) المدينة (ج) المدنية (ف. س مع ن).

(6) أي ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقا).

(7) ف/ ويفضل.

(8) ج/ العرض، س/ الغرض، ف/ الغرض.

(9) ف/ إذا.

أخرى جوهرية. كالحار* والبارد، فتكون موضوع هذه هيولى قريبة، (ثم) تركب هذه فتصير هيولى للنفس فالصور الجوهرية، موضوعها هيولى أولى، قريبة والأعراض الحادثة لا يكون موضوعها إلاّ هيولى قريبة فإنها تحدث في المركب من المادة والصورة فكيف (إذا) تصرفت الصور الجوهرية بصورها أبعد من الهيولى (؟) (أما) العرض[1]، فأن الجسم موضوع للنفس، وهي صورة (   ) جوهرية، (وجملتها) موضوع للأعراض والحالات (   ) كالبياض** والسود، فإن هذه تحل في جميع[2] المركب، ومن هيولاه... وإن كان خلوها بسبب الهيولى، وبالجملة فالغرض[3] بينهما (   ) وإن[4] الجوهرية توجد بسبب وجود ما (   ) العرض[5] الصور الجوهرية، فضرورة هذه (   ) الجوهرية في (غرضه)، والصورة (   ) هي جزء من المركب من الألفاظ الدالة (   ) (   ) عليه، وإذا أبطل(   )[6] بتشخصه فبسببه[7]،

[ورقة، 94]

هذه الأحد عشر قسماً في أنه موجود في شيء، وينفصل من سائرها بقولنا: فيه لا كجزء من ذلك الشيء ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً*** من ذلك الشيء، وذلك أنه ينفصل من وجود الجزء في الكل، من قبل. *إن الجزء[8] أحد الأشياء التي تركب منها الكل*، والعرض ليس من الأشياء التي تركب منها المركب. وينفصل

---

* الصحيح: مثل الحار والبارد (ج).

(1) ف س/ فالعرض.

** الصحيح: مثل البياض (ج).

(2) ف/ تحل في جميع المركب.

(3) ف/الفرض.

(4) ف ج /أن.

(5) ف س، وأمر هذه

(6) مطموس في (ن) و(م) استعنا بـ (د).

(7) ف/ فنسبة.

*** وردت (خلو) في ن/د.

(8) تعرف الجزء.

من وجود الكل في الأجزاء من قبل أن. *الكل: هو صورة جملة*[1] *الأجزاء*. فإن الكلية[2] *هي صورة الأجزاء من حيث هي مادة الكل*. والعرض ليس هو صورة للشيء، الذي هو فيه بل دخيل عليه وينفصل من وجود الجسم في المكان من قبل أن الذي في المكان هو جوهر، وهو هذه الأجسام المحسوسة[3] والعرض ليس بجوهر وأيضاً من قبل أن الجسم يفارق المكان ويبقى العرض ليس كذلك. وبهذا الفصل الثاني ينفصل من وجود الشيء، في الإناء، وينفصل من وجوده لشيء في الفاعل بمنزلة صورة الكرسي من قبل أن الشيء الموجود في الفعل إذا فعل الفاعل صار جزءاً من المركب، وأيضاً فإن وجود الصورة في الفاعل هي جزء له من حيث هو فاعل تلك الصورة إما بالقوة وإما بالفعل، كصورة الكرسي في نفس النجار، والعرض ليسَ جزءاً من المركب، وينفصل من وجود الشيء في الغاية من قبل أن الغاية مقصودة وكمال،

[ورقة، 95]

وما من أجله وجد الشيء (   ) هي (   ) نهاية له؛ والعرض ليسَ هو موجود ولا من المحمول (   ) لحدّ الشيء لكنه تابع. وتبيّن[4] له وجود الجنس في النوع (   ) من قبل أن الجنس أحد الأشياء التي منها يركب[5] النوع، والعرض ليسَ بهذه (الصورة) بسبب وجود[6] النوع في الجنس من قبل (   ) النوع. يكون موجوداً (جوهراً) ويكون عرضاً، فنوع الجوهر جوهر، ونوع العرض، عرض، ويكون جزءاً مما هو عام بينهما هو عام له... والعرض ليسَ بهذه الصفة (والشيء)... وينفصل منه جوهر الصورة والمادة[7] من قبل أن الصورة جزء من المركب في العرض فهي كذلك... وينفصل من وجود الشيء (   ) فأنه قد

---

(1) اجتماع جملة الأجزاء.

(2) تعريف الكل ((هو صورة جملة الأجزاء، والكلية صورة الأجزاء من حيث هي مادة الكل)).

(3) في الطبيعة.

(4) ف/ يكون.

(5) ج/ المركب.

(6) ج/ بسبب وجود النوع، (د).

(7) وينفصل منه داخل الصورة والمادة من جوهر الصورة والمادة/ف.

يكون عرضاً ما (أو) جوهراً، والعرض ليسَ كذلك... ولأن الجوهر (   ) ما الذي هو فيه، ويصير في آخر، وبالجملة فجميع الاسم موجود في الشيء[1]، المشاركة للعرض، في الحدّ (   ) منه إما بأنها كجزء* من الشيء، أو لا يتألف منه الشيء (المركب) المعين الذي هي (هو) فيه، وتكون في غيره... فهذا الحدّ كاف، فمن قبل أنه[2] فيه، فصولاً قد فصلته[3] على (ما سواه) من سائر الأشياء التي تشاركه الجسمية[4]، ومن بعد هذا يحدد الجزئي. ونوع الجزئي بالشيء (للشخص)[5] والواحد بالعدد الذي يشار إليه بالإصبع، وهو أن *الشخص الواحد بالعدد لا يقال على موضوع أصلاً*، ومعنى هذا أنه لا يُحمل،

[ورقة، 96]

على شيء إذا كان هو الموضوع المحقق الموطأ لحمل جميع الأشياء[6] أعني *الجواهر الكلية والأعراض*، ويقسمه[7] إلى العرض والجوهر، ويقول[8] أن الجوهر، الشخصي بمنزلة سقراط هو الذي مع أنه[9] لا على موضوع، لا في موضوع. والعرض مع أنه[10] لا على موضوع، هو في موضوع بمنزلة هذه الكتابة، وهذه الهندسة.ويجب أن تعلم أن أشخاص الأعراض، لا يشار إليها، وتشخص على أنها قائمة بنفسها كأشخاص[11] الجواهر، لكنها، تنحاز وتتشخص إذا أخذت مع الجوهر الذي هي فيه، ويشير إليها في الجوهر الذي هي فيه. ويطرأ علينا شك: صورته هذه الصورة،

---

(1) ج/ في الأشياء.

* الصحيح: مثل جزء من الشيء (ج).

(2) ف/ أي (فيه) حسب (د).

(3) ف ـ ج/ تعينه (د).

(4) ف/ بنسبته (د).

(5) ف/ج: الشيء (د).

(6) الصحيح: الأشياء جميعها (ج).

(7) الصحيح: يقسمه على العرض (ج).

(8) أي أرسطو (ج).

(9) أنه يقال (ج. ف).

(10) أنه يقال (ج. س).

(11) الصحيح مثل أشخاص الجواهر (ج).

إذا كان غرض *أرسطو طالس*: أن يعرفنا فيما هو بسبيله. غرضه في هذا الكتاب، وهو الألفاظ البسيطة الدالة؛ فما الحاجة التي دعته إلى قسمة الألفاظ إلى المركبة والبسيطة[1] (؟) وحل الشك يجري على هذه الصفة، إنما قسم *أرسطو طالس الألفاظ* أن في *الصناعة المنطقية* يتكلم في سائر أقسام الألفاظ الدالة على البسيطة منها والمركبة أما في المركبة، ففيما[2] بعد وأما في البسيطة ففي هذا الكتاب[3]. ولأنه لم يجب (فيه) التصريح[4] بالغرض لما قلنا. ويطرأ شك ثان، صفته هذه الصفة: ما السبب الذي من أجله زعم[5] *أرسطو طالس* أن قسمي الألفاظ اثنان، لا زائدة ولا ناقصة. أعني بسيطة ومركبة. فإذا كان انقسامها على هذا،

[ورقة، 97]

الوجه فما يبدو لنا ( )[6]

وحل هذا[7]:

الشك يجري على هذه الصفة ( )

الألفاظ تدل على أن ( )

داخل فيها أو القسمة ( )[8]

طبيعة ما، فيقسمها* إلى جوهر وعرض ( )

فأي شيء أخذ من ( )

في أحد[9] ذينيك القسمين ( )

---

(1) علامة الاستفهام ساقطة من (ن) و(م).

(2) أي لاحقاً في العبارة وغيرها من الكتب المنطقية.

(3) في القاطيغورياس = المقولات.

(4) لم يحب التصريح (ف).

(5) هذه لغة الناقدين لأرسطو وهي مألوفة في مدرسة ابن الطيب.

(6) الورقة تالفة في (م) لذلك وضعنا جميع الفراغات بين قوسين ( ).

(7) هكذا اجتهدنا في القراءة (وحل الشك... إلخ).

(8) داخل فيها أو القسمة (ج).

* الصحيح: فيقسمها على (ج).

(9) في أخذ ذينيك القسمين (أي البسيطة والمركبة) (ج).

الصورة. وضع أرسطو طالس (   )

وهو اللفظ الدال على (   )

التقابل إلى نوعين (   )

الدال وقسمة بعضها (بفضل) وبفعل (من الأسماء البسيطة)[1]

وغير البسيط وهو الجوهر لأن (   )

دال على صورة وهو الكل في (   )

هذين القسمين لأن (هذا   )

ما أخرج أرسطو طالس (   )

من الألفاظ ما يقل (   )

أنه لا وسط بينها (أن   )

والألفاظ لا تمتزج (ويطرأ شك ثالث صفته هذه)[2]

الصفة ما السبب في (جعل أرسطو طالس... الألفاظ   )

البسيطة ومن الواجب (.... منها) وحل الشك يجري على هذه الصفة (   )

الذي (يقدم فيه)[3]،

[ورقة 98]

المركب على البسيط يتبيّن بحجتين، الأولى؛ منها: أن الألفاظ المركبة عبّر عنها *بالإيجاب*. والبسيطة *بالسلب* لتُقدم الإيجاب على السلب[4]، ما قدم المركبة على البسيطة، والحجة الثانية صورتها هذه الصورة[5] قد قلنا أن غرضه في هذا الكتاب؛ الكلام في الألفاظ البسيطة، فلما قسّم، جعلها أخيراً <ة>* ليأخذ في

---

(1) بفعل من الأسماء البسيطة (ج) و(ف).

(2) على سبيل الترجيح (ج) وقياساً على ما الورقة رقم 98.

(3) مطموسة في (م).

(4) مما (ج. ف).

(5) يسجل ابن الطيب على الحاشية النص الآتي ((افهم هذا الحل بحسب قسمة الألفاظ (...) حتى يتفلسف وبه تأليف)) ورقة 98.

* الصواب: أخيرة (ج).

الكلام فيها، لأن الشيء الذي يحتاج الإنسان إلى أن يبدأ النظر فيه، ينبغي أن يجعله أمامه لا بعيداً منه وهذه قسمها[1] بقسمة (تخمين)[2] منها تصير البسيط أخيراً لأن عباراتها (سُلبت)[3] ولو عنيٌ بقسمتها بالبسيط والمركب[4] يقبح أن يجعل البسيط أخيراً. ويطرأ شك رابع صورته هذه الصورة: ما السبب في قسمته *الموجودات بحسب الكلي والجزئي* بقوله: أن الموجودات منها جوهر *كلي وعرض جزئي وعرض كلي وجوهر جزئي*، وعليه أن يقسمها بحسب الجوهر والعرض، فيقول منها جوهر ومنها عرض على أن الجوهر والعرض والقسمة إليهما أبسط، لأن الكلي يكون جوهراً وعرضاً، فيكون بما هو كل[5] مركباً من الجوهر ومعنى الكلي. وكذلك الجزئي. وحل الشك يجري على هذه الصفة أن النظر[6] بحسب المنطق ليس هو في الألفاظ البسيطة الدالة على الأشخاص، إذ كانت (لا تتحصر)[7] الألفاظ البسيطة الدالة على الأشخاص، إذ كانت (لا تتحصر)[8] وصناعة، ويريد ما[9] ينحصر لتفيد في القانون وتجعله موضوعاً لها، لكن الدالة على الأمور *الكلية*، لأن هذه هي المنحصرة، فنظره إذاً في،

[ورقة، 99]

الأمور بحسب المنطق يجب أن يكون في *الأمور الكلية* بحسب الألفاظ الدالة عليها، فلهذا قسم الأمور في هذا الكتاب إلى الكلي[10] والجزئي[11]، ولم يقسمها

---

(1) يقسمها: ن/د.

(2) هكذا وردت في (م).

(3) سلبت مطموسة ن/د.

(4) يُقبح (ج).

(5) كلي (ج).

(6) أن نظّرنا (ج ـ ف).

(7) مطموسة (لا تنحصر) (ج.ف).

(8) مطموسة (لا تنحصر) (ج.ف).

(9) يريدها (ج).

(10) الصحيح: على الكلي.

(11) الكلي والجزئي عند أرسطو غير مفاهيم الجوهر والعرض كما يفهمها ابن الطيب.

إلى[1] الجوهر والعرض، لأنه يقسم الأمور بحسب ما يليق بنظره وبحسب ما ينتفع به. وإلاّ فالأمور قد تُقسم على وجوه كثيرة، فيقال: منها جوهر ومنها عرض[2] ومنها كائنة ومنها غير كائنة[3] ومنها كلية ومنها جزئية[4]، ولأن نظره هاهنا في الألفاظ الدالة على الأمور الكلية. قسّمها بحسب الكلي والجزئي، يُريد *لتحقيق الكلي والأمور الكلية هي الصور التي في النفس التي انتزعها العقل من الأشخاص*، ولأن هذه أوهام وصور في النفس فهي بعيدة من الوجود، فيحتاج إلى شيء به يتضح وجودها. وهذا هو الجزئي الموجود التي أنتزعها العقل منه، فأنا إذا أردنا أن نُصحح صورة الحيوان الكلي أحضرنا زيداً مثلاً وقلنا تلك الصورة التي في النفس، أعني صورة الحيوان هي في الوجود بهذا الاعتبار زيداً وإن كانت غيرها، بوجه، ويجب أن تعلم أن *الأمور الكلية* أعني الصورة المنتزعة في النفس إذا قيست إلى هذه الأمور الشخصية يحكم عليها بأنها أعم منها وأخص منها. أما أعم فلأن الكلي من حيث هو عام، يحوي أشخاصاً كثيرة وأما الأخص، فلأن الكلي من حيث هو ذات، موجودة هو جزء للشخص ويحكم عليها بأنها أقدم منها ومتأخرة عنها فإنها..،

[ورقة 100]

هاهي ذوات أقدم بالطبع من الشخص وبما هي عامة متأخرة عنه لأنها بما هي عامة تعم كثرة، والكثرة يتقدمها الواحد، وهي أنقص مما في الوجود وأزيد منه، أنقص لأنها جزء مما في الوجود، من حيث هي ذات، وأزيد من حيث هي عامة وهي ما في الوجود، وليس (كل)[5] ما في الوجود. وذلك أن تلك الصورة الموجودة في نفسي؛ أعني صورة الحيوان هي هذه الصورة الموجودة في زيد، في الحدّ وليست إياها لأن هذه ذات وتلك خيالها، ولا يتصوّر، وإذ الصور التي في النفس هي أجزاء هذه التي في الوجود فأن تلك أوهام وخيالات كالصور* المنطبعة <المطبوعة>[6] في

(1) الصحيح: على الجوهر (ج).

(2) بحسب التقسيم المنطقي (ج).

(3) حسب التفسير الطبيعي (ج).

(4) بحسب المفهوم الرياضي الكمي (ج).

(5) ساقطة من (ن) و(م).

* الصحيح: مثل الصور (ج).

(6) المطبوعة (ج).

المرايا، وإنما هي أمثال ذوات منها تركب هذا وهذا[1]، فأن هذا الإنسان وهذا الإنسان فيهما طبيعة حيوان وطبيعة نطق وتلك مثال لها وخيال يسند وجودها، وتميّز من عنزايل[2]. ويطرأ شك خامس: صورته هذه الصورة: ما السبب الذي من أجله عبّر عن الجوهر الكلي وباقي الأقسام الأربعة بعبارة غير أسمائها؟ فأنه عبر عن الجوهر بلا في موضوع، وعن العرض؛ بأنه في موضوع، وعن الكلي بأنه على موضوع، وعن الجزئي بأنه لا على موضوع[3] وحل الشك يجري على هذه الصفة: لما كان قولنا كلي وجزئي، وجوهر وعرض، ألفاظاً لا تنبئ عن حال المعاني التي تحتها، لكن دلالتها عليها دلالة الأسماء عبر عنها بعبارة تنوب عن تلك وتفصح عنه،

[ورقة 101]

أحوالها[4].

---

(1) يبدو أن ابن الطيب كان يؤشر بإصبعه فيما حوله بهذا وهذا.

(2) اسم لحيوان لا وجود لهُ مكون من مقطعين (العنزة والأيل).

(3) الذي لا في موضوع (جوهر)، والذي في موضوع (عرض) والذي على موضوع <كلي>، والذي لا على موضوع (جزئي) وجميع هيكل المقولات يقوم على هذه الرباعية.

(4) هنا ينتهي الكتاب الخامس من الشرح الكبير ويبدأ الكتاب السادس (ج).

<(الكتاب السادس) ك 6>

ويجري[1] (شك سادس صفته هذه الصفة) على موضوع يفحص هذه بحسب (و) يحكم أيضاً[2] العقل[3] في الأشياء والتي* توحي لتنتزع (انتزاعها)[4] (   ) في (   ) هي وهذا منه جوهر وعرض (   ) هذين بحسب حكمه على هذا الحكم (يقال   ) به على الجوهر يقال أنه (   ) على العرض يقال أنه (   ) يحكم[5] (محمولاً) وفائدة الحمل هو (   ) محمولاً[6] (   ) في النفس وكليته، لأن الذي يُحمل (   ) يحقق وجودها وحركتها (..........) يحقق بأن لها وجود[7] (   ) منها انتزعها، وقوله في *الكلي* ذلك أنه لا على (   ) لينبئنا أن على الوجود لا يحتاج إلى أن يحمل (   ) وهذا منه جوهر هو (منه) عرض وهذا الموجود في هذا (   ) (يقول)[8] وبقوله الجوهر أنه لا في موضوع وكذلك (   ) وهذا منه جزئي وهو (   ) كلي كأجناسه وذلك أنه (   ) بنفوسها لأنه يحكم (   ) ذلك يقال فيها أنها جواهر (   )

[ورقة، 102]

وقوله في العرض، أنه في موضوع يفيدنا أنه ليس مستقلاً بنفسه، أي ليس هو في *الوجود* بنفسه لكن في آخر، وهذا منه جزئي كهذا البياض الموجود في سقراط.

---

(1) ويجري (ج)، ويوجه (س. ف).

(2) أيضاً (ج).

(3) العقل (س. ف).

* الصحيح: التي توحي (من غير واو) - ج.

(4) لتنزع (ف)، التي (ف - س).

(5) يخكم (ج)، يحمل (س)، يكمل (ف).

(6) المحمول (ج)، المحمولات (س. ف).

(7) الصحيح، بأن لها وجوداً (ج).

(8) يقول (ج).

ومنه كلي، وهو *الصورة* التي في النفس التي تحمل على هذا الذي ليس مستقلاً بنفسه. فهذه الألفاظ لأنها تنبئنا مع دلالتها على الأمور وعن ذوات الأمور. فهي تجري مجرى الرسوم. فهذا هو السبب الذي من أجله بدل العبارة بها. وأيضاً فإن هذه الألفاظ أخص بالصناعة المنطقية من قبل استعمالها فيها *المحمول والموضوع* أيضاً من قبل أنه استعمل فيها على هذا الوجه: *الإيجاب والسلب* مصرحاً بها[1] ليعلم أن قسمته صحيحة وهاهنا يفيد *قانوناً حسناً*: وهو *أن الصورة الموجودة في النفس هي منتزعة من هذه التي في الوجود*[2]. فأنت يجب أن تفهم ذواتها بحسب فهمك لذوات هذه التي في الوجود. فصورة الحيوان الموجودة في النفس المنتزعة نسميها[3] حيواناً. كما نسمي صورة هذا الحيوان الموجودة، حيواناً وصورة النطق نطقاً وصورة الكمية كمية، وصورة الكيفية، كيفية. *وبالحملة قسّم الذات المنتزعة باسم الذات المنتزع منها*. وحدّها بحدها فالفرق بينهما أن هذه التي في الوجود هي الأصل[4].

وتلك ( ) نتفحصها فنحدد منها ما ( ) خاصة فيما أن هذه[5] ( ) هو مستقل بنفسه فنسميه جوهراً، أو موجود في غيره فلنسمه عرضاً[6]، كذلك افعل في تلك الصورة فسمها تسمية هاهنا عرضاً ثم أيضاً وما تسميه هاهنا جوهراً ثم أيضاً، ويجب أن تعلم أن الصورة الكلية الحاصلة على النفس الناطقة أيضاً، لها فيها (انطباع محسوس)[7] في الحواس، والصور في المرايا لا في ( ) انطباع في المرايا ( ) وفي الحس، لأن الحس (هو) جوهر ويفرق بين ( ) وبين ( ) إذا أحصينا ( ) فإنه يأخذ من طبيعتها ( ) مشابهة أبو يحيى (أبو علي)[8] لمجلس[9] وانطبعت فيه انطباع الصور المحسوسة في الحس ( )

---

(1) بهما (ج. ف).

(2) في الطبيعة، ويعني بها أصل كل معرفة (الجزئيات) والجواهر الأول.

(3) نسميها حيواناً (ج. ف. س) والصواب: مثلما نسمي حيواناً.

(4) جعل الأشخاص والخبرات الحسية، أساس المعرفة العقلية.

(5) القائم بذاته جوهراً، والمعتمد على غيره عرضاً.

(6) هكذا يحدد طبيعة الجوهر والعرض.

(7) مطموسة في (ن) و(م) استعنا بـ (د).

(8) يرجح (أبو علي) الحسين بن سينا (ج).

(9) والصحيح هو: الحسين (ج).

فعل فيها (   ) يقول (   ) وعلى (   ) والجمل[1] (بناء)[2] أكمل يحقق الوجود، وكانت خيالاً (   ) وللعقل أن يتخيل الباطل. والنطق (   ) ويجعل السبب والأمور (ويترك)[3] ما يتخيل (   ) انطبق على شيء موجود كان، ثم تحقق، وما لم (   ) ينطبق كان باطلاً فالعموم هو رسم تلك الصورة (   ) لكثرة (وفائدة)[4] لا باحة (الحمل)[5] فإن الكلي يستخرج،

[ورقة، 104]

من الأثنين كما قلنا فلئلا يقدر أنه لا يجوز *أن يحمل الأعلى ما منه انتزع يباح حمله على ذلك وعلى سائر ما أشبهه*. بأقران العموم والحس يفرق بين اللذيذ والمؤذي، والعقل بين الخير والشر. لأن *الحس* يعرف *الظاهر*، والعقل يعرف الباطن والمبادئ، وبالجملة، فالعموم[6] *هو شمول واحد لكثرة*. وفائدة إباحة الحمل على المنتزع منه، وعلى سائر ما أشبهه عند الحاجة إلى تحقيق الصورة الموجودة في النفس. *والحمل هو الحكم بالذات المنتزعة على الذات المنتزع منها*. وما أشبهها. ويطرأ شك سادس صورته هذه الصورة: من أبن حكم *أرسطو طالس*: أن الأمور تنقسم إلى* هذه الأربعة أقسام لا زائدة ولا ناقصة(؟)[7] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الموجودات تنقسم[8] إلى قسمين**: إلى ما هو قائم بنفسه، وهذا يدعى جوهراً وإلى ما هو موجود في غيره وهذا يدعى عرضاً وكل واحد من هذين إما أن يكون في الوجود أو في النفس، فإن كان في الوجود دعي شخصاً وإن كان في

---

(1) والحمل (ج).

(2) ساقطة من (ن) و(م) استعنا بـ (د).

(3) مطموسة في (ن) و(م) استعنا بـ (د).

(4) وفائدة/ مطموسة (ن) و(م) تراجع (د).

(5) ساقطة في (ن) و(م) استعنا بـ (د).

(6) العام: هو شمول واحد لكثرة، (في النفس ـ العقل).

* الصحيح: على قسمين (ج).

(7) غير موجودة في (ن).

(8) إلى الموجودات طبيعة (الجوهر والعرض) (الوجود الطبيعي).

** الصحيح: على قسمين (ج).

النفس دُعي كلياً[1]، فتتحصل الأمور بحسب هذا: جوهر *كلي، وعرض كلي، وجوهر جزئي وعرض جزئي*[2]. ويجب أن تعلم أن الأمور[3] إن نظرت،

[ورقة، 195]

فيها بحسب نسب ترجع إلى ذواتها أو بعضها إلى بعض، انقبضت إلى صور الأشياء. وهي *الجوهر والذات* (أما) البواقي، وبحسب هذا تكون الصور ( )[4] الحاصلة منها عشرة، وأن نظرت فيها (لأحسست)[5] (أنها) ترجع إلى ذواتها (...) وأيضاً إلى بعض، بحسب (صور)[6] توجد لها بالقياس (..........) فيها (بعضها)[7] إلى بعض، واستغناء، انقسمت ( ) إلى* ( ) المستقبل بنفسه وهو الجوهر الموجود في (عالم الحس)[8] وهو العرض، فيكون في الصور الحاصلة في النفس منها اثنتين: *الجوهر والعرض*[9] الجملة بحسب ( ) تقبض ما في الوجود وتفيض على نفسها ( ) التي في النفس، يخصها: إن نظرت فيها، ما هو ذوات بحسب نسب ترجع إلى (هذه)[10] أنها بعضها إلى بعض كانت عشرة، وبما هي عامة وخاصة: كانت خمسة، والأمور الموجودة (في الحس)[11] تسمى (جزئية) *وشخصية* والتي** في النفس تسمى كلية وعامة. ويطرأ

---

(1) يُلاحظ مستويات المعرفة والحدود، فيما بين الحسي والعقلي الجزئي والكلي.

(2) رباعية التشكيل (كيفاً وكماً) كلي (الجوهر والعرض) جزئي (الجوهر والعرض).

(3) الأمور (ج).

(4) مطموسة في (م).

(5) مشوشة، ترجيح.

(6) ساقطة من (ن).

(7) ترجيح (بعضها) (ج).

* الصحيح: على (ج).

(8) مطموسة في (م) تراجع (د).

(9) أي جزئي (الجوهر والعرض) (ج).

(10) مطموسة في (ن) تراجع (د).

(11) في الحس (ج) سقطت من الأصل (ن).

** الصحيح: التي (ج).

شك سابع صورته هذه الصورة: ما السبب الذي من أجله قرن (أفلاطن)[1] *الكلي والجزئي في القسمة*، وإلى العرض في الكلي (والجوهر) (في الجزئي) ولم يقرن العرض بالأعراض، أو الجوهر بالجواهر (؟)[2] وحل الشك يجري على هذه الصفة: القسمة[3]،

[ورقة، 106]

الصحيحة هي أن تكون إلى مقسومين متعاندين *ولما كان الجوهر يقابل العرض. والجزئي يقابل الكلي*، فجميل جعل في القسمة الأولى بازاء الجوهر الكلي عرضاً جزئياً. وفي القسمة الثانية بازاء العرض الكلي جوهراً جزئياً. فهذا كاف في حل هذا الشك[4]. ويطرأ شك ثامن صفته هذه الصفة: ما السبب في تقديمه[5] في القسمة الأولى الجوهر الكلي وفي الثانية العرض الكلي (؟)[6] وحل الشك يجري على هذه الصفة: السبب الذي من أجله فعل[7] ذلك هو شرف الجوهر على العرض، وشرف الكلي على الجزئي. فقدم في الأولى الجوهر الكلي على العرض الجزئي، وفي الثانية قدم العرض بسبب الكلي وشرفه[8]. إذ كان العلم عليه وبه ومنه يكون ولأن لفظةُ لفظ الإيجاب. ويطرأ شك تاسع، صفته هذه الصفة: ما السبب بعبارته[9] عن العرض: بأنه في موضوع. ولم يعبر عن الجوهر. إذ هو الموضوع له، لأن يوجد فيه، وأن يحمل عليه بأنه موضوع، لكن عبّر عنه *بأنه لا* في موضوع (؟)[10]. وحل الشك يجري على هذه الصفة: السبب في ذلك إيثاره لحفظ شكل الإيجاب والسلب. وأيضاً: فمن قبل: أن الموضوع للحمل قد يكون جوهراً وعرضاً،

[ورقة، 107]

---

(1) لعل الناسخ قد توهم فذكر أفلاطن بدلاً من أرسطو.

(2) علامة استفهام ساقطة من (ن).

(3) القسمة (ج) يشبهه (س. ف).

(4) أي على شكل سبيل التعاند يكون الجوهر في مقابل العرض والكلي مقابل الجزئي.

(5) أي أرسطو.

(6) ساقطة من (م) بحسب (د).

(7) أرسطو (ج).

(8) لاحظ تقابلية كلي الجوهر مع جزئي العرض والعكس بالعكس.

(9) أي عبارة أرسطو.

(10) علامة استفهام ساقطة من (م) و(د) و(ن).

فـأن أشـخاص الأعـراض، وإن كانـت توجـد في الجـواهر فقـد تحمـل عليهـا أجناسـها، وأنواعهـا بالقيـاس إليهـا *حمـل علـى*. وبالقيـاس إلى الجـوهر *حمـل في* فـلا يصح أن نقول: في الجوهـر أنـه الموضـوع إذ كانـت الأعـراض قـد تشاركه في ذلـك، أعني في أنها توضع وتحمل عليها *أجناسها وأنواعها*. ويطـرأ شـك عاشـر صـفته هـذه الـصفة، إن كـان رسـم[1] العـرض: *إنـه الموجـود في شـيء لا كجـزء منـه. ولا يمكـن قوامه خلواً منـه*، فلتكـوننّ الجـواهر الشخـصية علـى هـذا القيـاس، أعراضـاً. وهـذا شنع (شنيع) جداً. فأما كيـف ذلـك (؟)[2] فعلـى هـذا الوجـه: الجـواهر الشخـصية في أمكنة، وليست جزءاً من المكان ولا يمكن قوامها خلـواً مـن المكـان. وحـل الـشك يجـري علـى هـذه الـصفة: إنمـا قيـل: *إن العـرض هـو الـذي لا يمكـن قوامـه. ولا أن يكون له وجود من دون ذلك الموضوع*[3] المعـين، الـذي هـو فيـه فـأن هـذا البيـاض إذا فارق هذا الموضوع (الموضع)[4] بطل. فأمـا زيـد فقـد يفـارق هـذا المكـان، ويـصير إلى غيره، فليس الأشخاص أغنى (أعني)[5] أشخاص الجـواهر، أعراض ولا ينطبق عليها رسـم العـرض. ويطـرأ شـك حـادي عـشر صـفته هـذه الـصفة. الرسـوم والحـدود[6] الصحيحة هـي التي تنطبق على كل المرسوم والمحدود وليس،

[ورقة، 108]

صورته رسـم العـرض هـذه الـصورة. إذ كـان لـيس ينطبـق علـى كلـها. فأمـا أن الأمر على هذا، فيتبيّن على هذه الجهة، *الكيفيات المشمومة* إنما تصل إلى حاسـتنا بأن تفارق موضوعاتها، وتصير إلينا وهذه هي أعراض، فـإذن[7] بعض الأعـراض قـد تفـارق، ويكون لها قوام، فلا ينطبق هـذا الرسـم علـى سـائر الأعـراض وحـل الـشك: على ثلاثة أضرب. ضربان فاسدان وآخـر صـحيح. فالـضرب الأول: يجـري علـى هـذا: زعم قوم: أن المفارق للتفاحة الواصل إلى حاسة شمنا مثلاً ليس هو عرضاً، فأنه ليس

---

(1) رسم العرض: إنه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يكون قوامه خلواً منه!

(2) علامة الاستفهام ساقطة من (ن) و(م).

(3) الوضع (ن).

(4) الوضع (م).

(5) أعني (ج).

(6) الحدود مطموسة في (م).

(7) وردت (فإذا) في (ن) و(د).

الرائحة هي التي تفارقه وتصل إلى حاسة شمنا. ولكن بخارات تتخلل من التفاحة يحملها الهواء، فيؤديها (بها)[1] إلى حاستنا وهذه هي جواهر، ولأجلها شم، فأما العرض فلا يفارق، ويقوم بنفسه فهذا هو الحل الأول. وهذا الحل، ينتقض على ثلاثة أوجه[2]: الأول منها يجري على هذا (حركات الأجسام في الهواء) على ما يرى ثاوفرسطس[3]. وما أحسن ما يرى[4] ـ مضطربة [لا مستقيمة][5] وسبب هذه الممانعة التي بين الجسم المتحرك والهواء، فإنه إذا رام خرقه، مانعه الهواء، فأن أردنا شيئاً ما يسامتنا[6] على خط مستقيم له رائحة، فأن رائحته إن كانت تصل إلينا بتخلل بخار منه،

[ورقة، 109]

والبخار ليس لا محالة يصل إلينا بل ينحرف عنا. فأنا ليس لا محالة نشم رائحته، لأن البخار يتحرك حركة معوجة[7]، إلا أنا نشم رائحته لا محالة، فليس يصل إلينا، إذا تحلل بخاره، فليس إذن* وصول الروائح بسبب البخار، وإن كان البخار يحملها[8] بل وصولها إلى حاستنا بأن تنطبع صورتها في الهواء وبتوسط الهواء تصل إلى الحاسة[9]، وأما الثانية[10]: فيجري على هذا: أنه لو كان إدراكنا[11] للأرايح[12] إنما يكون بتحلل بخار ووصوله إلى الحاسة لوجب إذا كنا جلوساً في

---

(1) فيؤدي بها (ج).

(2) ابن الطيب يعرض لنا ثلاثة أوجه لنقض هذا الضرب.

(3) ثاوفرسطس: تلميذ أرسطو ـ مر ذكره.

(4) لاحظ الاختيار.

(5) رأي ثافراسطس محصور بين قوسين [ ] للتمييز.

(6) أي ينعكس من الأعلى على رؤوسنا كما هو سمت الشمس في منتصف النهار.

(7) أي منحنية، كما هي خطوط انشتاين في الفلك.

* وردت إذا في ن/د.

(8) يملها (ن/د).

(9) أي حاسة الشم.

(10) من الضروب المنقوضة.

(11) إدراكنا (ن/د).

(12) أي الروائح.

أعالي دورنا وفي أسفل منا مسك أو غيره إلاّ نشم رائحته لأن البخار الذي يتحلل[1] منه ليس، بالخفيف جداً. ومثل هذا لا يصعد قط، بسرعة إلى الأعالي التي نحن فيها، فلا يجوز أن نشمّ رائحة المسك الذي في قرار الدار: وإن شممناه شممناه بأبطاء. إلا أن الأمر[2] بخلاف ذلك، فليس يكون بسبب البخار، لكن بسبب الانطباع في الهواء[3]. وأما الثالث[4]: فهو: أن حركة الأجسام في الهواء لها حدّ تقف عنده، وليسَ يجوز في الجسم الصغير أن يقطع هواءً بعيداً، فلو كنا ندرك الروائح بتحلل[5] البخار لما جاز أن يشم الطائر المسمى رخماً[6] روائح الجيف اليسيرة من الفراسخ الكثيرة. وما كان يجوز منا. إذا كان في صدور دورنا، يسير من المسك،

[ورقة، 110]

أو غيره، أن نشمه، لأن البخار الذي يتحلل[7] منه لا يمكنه أن يقطع تلك المسافة. فهذه هي الثلاثة ردود التي يرّد بها حل فلوطينس[8] الشك. فأما الحل الثاني فإنه على هذه الصفة: وصول المحسوسات المشمومة إلى الحاسة؛ يكون بتحلل[9] بخار جسماني وبانطباع الهواء بصورة المحسوس. والدليل على ذلك: على ما قالوا[10]: أنا إذا سددنا آنافنا (أنوفنا)[11] تمكّنا من استنشاق الهواء، ولم نتمكن من إدراك الروائح. وهذا للطف الهواء وغلظ البخار الحامل للرائحة. فيعلم من هذا: أن إدراك

---

(1) ربما يتخلل أي ينتقل من خلاله أو بواسطته.

(2) حقيقة الأمر.

(3) أي الهواء هو الوسط الناقل للروائح.

(4) المنقوض.

(5) يتخلل (ج).

(6) الرخمة: طائر ابقع (مرقط) يشبه النسر في الخلقة وجمعه رُخم وهو للجنس (مختار الصحاح) ص 239.

(7) يتخلل.

(8) كان ابن الطيب يعرض لنا ردود فلوطينس لحل الشك، ولعله أفلوطين من غير أن يشير إلى مصدره (الكتاب المذكور فيه) هذا هو شأنه.

(9) يتخلل (ج).

(10) لم يحدد هويتهم.

(11) أنوفنا (ج) وإن كان استعمال (آناف) من النوادر في العربية (المختار) (ص 28).

الروائح بالبخار والانطباع. وإلا فما كنا نتعاق[1] عن الشم إذا ما سددنا آنافنا (أنوفنا) وردّ هذا[2] الحل يجري على مثال ما رددنا عليه الحل الأول في البخار إذ كنا قد قلنا إنه ليس إدراك الروائح بسبب بخار. والقول أيضاً بأنا إذا سددنا آنافنا نستنشق الهواء كذب، فأما الثالث وهو الصحيح، بحسب مذاهب[3] *أرسطو طالس*: فهو إنّا إنما ندرك المحسوسات على الإطلاق التي شأننا أن ندركها بتوسط الهواء بانطباع حواسنا بها. وهذا إنما يكون بتوسط الهواء بأن تنطبع تلك الصور أولاً في الهواء، ويطبعها الهواء في حواسنا ولا ينبغي أن نفهم أن انطباعها في الهواء يكون،

[ورقة، 111]

كانطباع[4] صورة في هيولى، أعني انطباعاً جسمانياً لكن روحانياً، إذ كانت الهيولى لا يمكنها حمل الضدين معاً فأن موضوعاً واحداً بعينه لا يمكن أن يكون أسود وأبيض معاً[5]. فأما الهواء والحواس فإنهما يحملان الضدين معاً[6]. فأن الهواء الذي بين شخصين أحدهما أسود والآخر أبيض يحمل لون كل واحد منهما إلى الآخر. فلو انطبع اللون انطباعاً هيولانياً، وجسمانياً لكان للهواء هيولى. قد حملت الضدين في الوجود وهذا محال. وإنما صار الضدان لا يجتمعان في الوجود وعلى جهة طبيعية. لأن وجودهما يجب عن مزاج مخصوص وموضوع مخصوص ومحال أن يكون للشيء *مزاج حار* *وبارد* معاً ولا يكون له لون أسود وأبيض معاً. وحمل الصورة على هذه الجهة يسمى روحانياً[7]، فأما إكساب الصور المحسوسة نفوسها للهواء والحواس من دون سائر الكيفيات الأخر فهو لأن الشيء الذي له

---

(1) من الإعاقة (ج).

(2) لم يقنع ابن الطيب بهذا الحل، فيرد بحسب مصادره هكذا. (ج).

(3) مذهب (ج).

(4) الصحيح: مثل انطباع صورة.

(5) وردت (أسوداً وابيضاً) في ن/د.

(6) قانون منطقي معروف بعدم التناقض. مطبقاً على الطبيعة، عند ابن الطيب.

* وردت (مزجاً حاراً وبارداً) في ن/د.

(7) بمعنى (اعتباري) أو غير مرئي، أو جواني (ج) وهو نمط معرفي تفرد به ابن الطيب على ما نظن: (ج).

موضوع خاص به يؤثر أبداً الحلول فيه بالطبع، ولأن في الهواء موضوعاً مشابهاً لموضوع اللون الذي هو في الجسم وهو الإشفاف والاستنارة وموضوع مشابه لموضوع الروائح والأصوات[1]، فهو يروم الانتقال إليه لأنه ملائم لها، ولأنها في موضوعات (مشابهة)[2]،

[ورقة، 112]

له لا ينتقل فتكسبه صورتها حسب، وصورة الهواء عند الحواس هذه الصورة: *وهو أن يطبع الصور فيها لأن فيها موضوعاً ملائماًللصور المحسوسة فإن في العين موضوعاً ملائماً (للألوان)*[3] وهو الاستنارة[4] والإشفاف الذي في الرطوبة الجليدية، وكذلك في الهواء المنبني[5] في الأذنين، ما يلائم الأصوات وفي الهواء المتبني[6] في المنخرين ما يلائم الروائح، فتكون المحسوسات تصل إلى الحواس بانطباعها في الهواء. والهواء يوصلها إلى الحاسة[7] على جهة روحانية. والبخار وإن كان حاملاً للرائحة فليس لأجله يقع الإدراك بل لأجل الانطباع نفسه. فعلى هذا الوجه ينحل الشك. ويطرأ شك ثاني عشر صفته هذه الصفة: العرض: *هو الذي يقال إنه موجود في شيء لا كجزء منه، ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً من الشيء الذي هو فيه.* والصور التي في النفس هي في شيء كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامها خلواً منه *فالصور الكلية، جوهراً كانت أو عرضاً هي*[8] عرض. وحل الشك على[9] هذه الصفة: الصور التي في النفس ينظر فيها على ضربين بالقياس إلى ما منه انتزعت. وبالقياس إلى العقل الذي هي فيه. أما بالقياس إلى ما منه انتزعت فإنها إن انطبقت على جوهر حكم عليها بأنها جوهر،

[ورقة، 113]

---

(1) أي الفعاليات الحسية.

(2) متشابهة (ج/ف) في الأصل مشبهة!

(3) طمست في ن/د.

(4) الشفافية والاستعداد للإشعاع.

(5) المتبقي (ج).

(6) المتبقي (ج).

(7) الحاسة الشامة أو السامعة.

(8) هي/ سقطت من ن.

(9) يجري على.

وإن انطبقت على أمر هو عرض، حكم عليها بأنها عرض. فالصور التي في النفس هي أمثال للأمور التي من خارج. وبالقياس إلى العقل أن أخذت بالقياس إلى العقل الذي بالقوة كانت عرضاً لأنه هيولى لها والصور[1] بالقياس إلى الهيولى؛ أعراض فيها وإن أخذت بالقياس إلى العقل الذي بالفعل كانت جوهراً، لأنها كملته وقومته[2]، وذلك أن العقل الذي بالفعل إنما يكون هكذا[3]: بالصور المعقولة الموجودة فيه فهذا كاف في حل هذا الشك ويطرأ شك ثالث عشر صفته هذه الصفة: ما السبب الذي من أجله لما عددتم وجود الشيء في الشيء زعمتم أن وجود الجنس في النوع إنما يكون على أنه جزء من حده، لا جزء منه. وما الفرق بين أن يكون[4] الشيء جزءاً من الشيء أو جزءاً من حده (؟)[5]. وحل الشك يجري على هذه الصفة: الفرق بينهما هو أن أجزاء الشيء التي منها التأمت ذاته خاصيته لا تتعداه، فأن حيوان زيد غير حيوان عمرو في العدد وأجزاء الحد إنما هي عامية، وذلك أن نوع الإنسان أو غيره إنما التأمت من مبادئ خاصية وهي حيوان ما وناطق ما ومائت ما. وأما أجزاء حده فهي الحيوان على الإطلاق والناطق على الإطلاق، والمائت على الإطلاق. وبالجملة فأجزاء الحد إنما تؤخذ فيها الطبيعة الكلية نفسها وهي،

[ورقة، 114]

تنطبق على المحدود انطباق العام على الخاص لأن الحد يدل على العاميات[6] والمحدود فيه بالخاصيات[7]. والعاميات تنطبق على الخاصيات، فليس أجزاء الحد هي أجزاء المحدود. ولكن[8] تصدق على أجزاء المحدود. وبالجملة فالأجزاء: إما أن تأخذها أجزاء وجود حسي أو عقلي* أو أجزاء حد. فأن أخذتها أجزاء وجود[9] سواء

---

(1) إذا أخذت (ج).

(2) أي أن الصور الذهنية هي قوام كمال العقل.

(3) يكمل بالصور المعقولة له الموجودة فيه.

(4) أن يكون الشيء/ مطموسة في ن.

(5) علامة الاستفهام غير موجودة في (ن) و(م ود).

(6) جمع عام.

(7) جمع خاص.

(8) تصدق/ مطموسة في ن.

* أجزاء وجود حسي وعقلي غير أجزاء الحد.

(9) حسي (ج).

كانت أجزاء كلي أو شخصي فهي خاصية؛ فحيوانية زيد غير حيوانية عمرو بالعدد. وحيوانية الإنسان غير حيوانية الحمار. فأما أجزاء الحد فمرداتها[1] كليات وإذا جمعتها صارت خاصية. فأنت إذا أخذت الحيوان في الحد تأخذ الحيوان المطلق إلا أن إضافة الفصول تخصصه. فهذا كاف في حل هذا الشك... ويطرأ شك رابع عشر صورته هذه الصورة. كيف زعمتم أن وجود الصورة في المادة غير وجود العرض في المعروف (؟)[2] من قبل أن الصورة جوهر وتتقوم منها طبيعة الشيء ونحن نرى الصورة موجودة في الهيولى وليست جزءاً منها ولا يمكن أن يكون قوامها خلواً منها، فيجب على هذا القياس: أن تكون عرضاً لا جوهراً (؟) وحل الشك يجري على هذه الصفة: الصور الموجودة في الهيولى ينظر فيها على وجهين بقياسها إلى الهيولى وبقياسها إلى المركب من الهيولى والصورة، وهي بالقياس إلى الهيولى،

[ورقة، 115]

عرض لأنها ليست[3] جزءاً من الهيولى، ولا يمكن أن يكون قوامها خلواً منها. وبالقياس إلى المركب جوهراً وذلك أن بها تم وجوده وهي جزء منه، ومتى بطلت بطل. فتكون على هذا القياس جوهراً وعرضاً، وليس ذلك بمستنكر. وذلك أن *معنى الجوهرية هي نسبة ما وهي استقلال الشيء بنفسه*[4] *ومعنى العرضية*[5] *نسبة ما وهي لا استقلال الشيء بنفسه وقد يمكن أن يجتمعا في شيء واحد بالقياس إلى شيء*[6] فأن الصورة بالقياس إلى الهيولى لها نسبة الوجود في غيرها وليست كجزء منها. ولها *بالقياس* إلى المركب نسبة *الجوهر*. فأن منها تقوم الجوهر وهي جزء له. وجزء الجوهر جوهر. ويطرأ شك خامس عشر صورته هذه الصورة: *الرسم الصحيح*

---

(1) (فمفرداتها) وهو الصواب.

(2) ساقطة من (ن) و(م) و(د).

(3) ليست ساقطة من ن.

(4) الجوهرية هي نسبة ما، وهي استقلال الشيء بنفسه.

(5) العرضية: نسبة ما وهي لا استقلال الشيء بنفسه.

(6) إلى شيئين.

هو الذي ينطبق على المرسوم بأسره. ورسم العرض إنما هو لائق [1] بالعرض. الغير مفارق[2] وذلك أنه يزعم[3] فيه أن العرض هو الذي لا يفارق الشيء الذي هو فيه. وحل الشك يجري على هذه الصفة: لم يقل *أرسطو طالس* في هذا الرسم: أن العرض هو الذي لا يفارق لكنه قال إنه لا يمكن أن يكون قوامه،

[ورقة، 116]

خلوا من ذلك الشيء الذي هو فيه. وهذا يليق بالمفارق وغير المفارق. ويطرأ شك سادس عشر صورته هذه الصورة: إذا كان أرسطو طالس قد (زعم)[4] أن الموجودات تنقسم[5] إلى أربعة أقسام: إلى الجوهر الكلي والعرض الجزئي والعرض الكلي والجوهر الجزئي. وكانت هذه إنما تألفت من أربعة أشياء من *الجوهر والعرض والكلي والجزئي*، فما السبب الذي من أجله حدد من مقابلة الجوهر والعرض. العرض حسب، وخلى عن الجوهر ومن مقابلة الكلي والجزئي، الجزئي حسب. وخلى عن الكلي(؟)[6] فنقول: إنه رسم من مقابلة الجوهر والعرض، العرض حسب وخلى عن الجوهر، ليفهم رسمه من رسم العرض من قبل: أن العرض أظهر في الوجود وشرح الظاهر يفهم منه شرح الباطن، فيكون الجوهر: *هو الذي ليس* بموجود في *شيء إن وجد كالصور*[7] في الهيولى كان كجزء من الشيء المركب، ويمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه. وشرح[8] من مقابلة الكلي والجزئي، الجزئي حسب وخلى عن الكلي ليفهم من مقابله[9] من قبل: إن الجزئي أصل

---

(1) لائق مطموسة في ن.

(2) غير المفارق (ن/ج).

(3) أي أرسطو.

(4) زعم (ج) في الأصل رعم.

(5) الصحيح: تنقسم على أربعة (ج).

(6) سقطت علامة الاستفهام من (ن) و(م ود).

(7) الصحيح: مثل الصور في (ج).

(8) أرسطو.

(9) مقابله (ج) في مقابله (ف)، من مقابلته (س).

الكلي وفهم الأصول يتبعه فهم الفروع، وإذا كان الجزئي هو الذي لا على موضوع. فالكلي هو الذي: على موضوع فيجب على هذا القياس أن يكون الجوهر هو الذي لا في موضوع وأن يكون الكلي هو الذي يحمل. ويطرأ شك سابع عشر صورته هذه الصورة: ما السبب الذي،

[ورقة، 117]

من أجله زعم[1] أن الشخص لا يحمل، ونحن *نحمل* على زيد مثلاً. إنه زيد، وبالجملة على كل شخص أنه ذلك الشخص (؟)[2] وحل الشك يجري على هذه الصفة: إذا كان الشخص هو الذي يدركه الحس، فهو على غاية البيان وهو أحق الأشياء بالوجود. وإذا كانت صورته هذه الصورة، فما فائدة الحكم به (؟) إذ كنا إنما نحكم بالصور التي في نفوسنا الكلية على هذه، لكيما يحقق وجودها! (ف)* إذ كانت بعيدة من الموجود، فأن *الأشياء الكلية* لما كانت صوراً في النفس، فهي بعيدة من *الأمور المحسوسة*، ولبعدها ما يقع فيها إشكال، فنحكم بها على الأشياء التي انتزعت منها. فتحقق بذلك وجودها، وأيضاً فأن حمل الشخص، فعلى[3] ماذا يحمل (؟)[4] ليس يخلو أن يحمل على نفسه، أو على شخص آخر مثله، أو على أمر كلي. وعلى نفسه لا يجوز أن يحمل إذا كان الشيء لا يحقق وجوده من نفسه ولا على شخص غيره إذ كان لا يحمل على عمرو إنه زيد، ولا على أمر إذا كان المحمول يحتاج أن يكون عاماً أو مساوياً. وبالجملة *فالشخص: هو الشيء المحقق في الوجود والحس يدركه:* فما فائدة حمله. (؟)[5] فإذا حملنا على زيد بأنه أبيض وبأنه زيد مثلاً وبأنه شخص فهو (حمل)[6] اسم. وذلك أنني إنما أحمل عليه

---

(1) أي أرسطو.

(2) سقطت من (ن) كالعادة و(م) و(د).

* سقطت الفاء من (ن و م ود).

(3) فعلى سقطت من ن.

(4) سقطت من (ن) و(د).

(5) سقطت من (ن) و(د).

(6) جمل في (ن).

اسمه (وهكذا أيرى مني حمل الاسم على الشخص)[1] فأقول هذا هو الذي اسميه زيداً أو أبيضاً[2].

[ورقة 118]

لا معنى. أو إما أن نكون؛ نريد بذلك: أن الصورة التي قد حصلت في نفوسنا منه، لها وجود حاصل من خارج، وهي مثال له، والحمل يكون (على)[3] الصورة الكلية التي في النفس، لتحقيق وجودها. ويطرأ شك ثامن عشر[4] صفته هذه الصفة: ما السبب الذي من أجله أردف *أرسطو طالس*، إلى قوله: والشخص. قوله: واحد بالعدد(؟)[5]. وحل الشك يجري على هذه الصفة: أردافه واحداً بالعدد؛ إلى قوله: شخص؛ من قبل، أن الشخص في لغة اليونانيين[6] يعبر عنه بغير المتجزئ، وغير المتجزئ اسم مشترك يقع على معان كثيرة، قد عددناها في كتاب ايساغوجي[7]. فأردف إلى قوله الشخص، وقوله واحد. بالعدد، وليعلمنا أنه يريد من أصناف غير المتجزئ الشخص. وهاهنا ينقطع الكلام في جملة هذا التعليم)[8].

قال أرسطو طالس

«التي تقال: منها ما يقال بتأليف، ومنها ما يقال بغير تأليف؛ فالتي تقال بتأليف كقولك*: الإنسان يحضر، الثور يغلب»[9].

---

(1) حاشية موشرة في أصل المخطوط (ن) ورقة 117.

(2) أو أبيض/ ن.

(3) على سقطت من (ن).

(4) هذا المبحث من أكثر المباحث إثارة للشكوك ودفاعاً عن أرسطو إذ بلغت ثمانية عشر شكاً كشفت عن سعة اطلاع ابن الطيب في المنطق والفلسفة.

(5) ساقطة من (ن) و(م ود).

(6) هذا واحد من إشارات معرفة ابن الطيب للغة اليونانيين.

(7) يبدو أن شرحه مدرسي لكنه مثل أستاذه أرسطو، وأستاذه هو الحسن بن سوار جعل المقولات هي المبدأ للأورغانون.

(8) لم ينقطع التعليم، بل يقصد التمهيد للدرس الفلسفي المتعلق بمباحث المقولات ولا سيما الجوهر والعرض مع الأقوال المختلفة بحسب (دستور اسحق) 1/4 وتلك ستكون البداية.

* الصحيح: مثل قولك. (ج).

(9) لاحظ الفروق في قراءة ابن الطيب عن اسحق 4/1.

((يريد: الألفاظ التي يلفظ بها؛ منها ما يلفظ به بتأليف، ومنها ما يلفظ به بغير تأليف. والألفاظ المؤلفة هي المركبة: كقولك*: الإنسان يمشي، وأن هذا القول قد ركب من لفظتين، وهما: الإنسان ويمشي، والتي[1]،

[ورقة 119]

تقال بغير تأليف؛ كقولك**: الإنسان مفرداً والثور مفرد <مفرداً>))

«والتي تقال بغير تأليف، كقولك: الإنسان، الثور؛ يحضر، يغلب»[2].

((يريد: والألفاظ المفردة هي هذه...))

قال المفسر[3]:

[غرضه في هذا اللباب[4]: أن يفيدنا بالقوة، الغرض في هذا الكتاب، فهو يقسم الألفاظ إلى المركبة والبسيطة ويجعل البسيطة أخيراً؛ لينبئنا: أن غرضه إياها[5]، ويقسم الأمور بعد ذلك، ليعلمنا: أنه يتكلم في الأمور أيضاً ويجعل قسمته إياها بحسب الكلي والجزئي، فيتحصل غرضه[6]، وإن لم يصرح به. الكلام في الألفاظ البسيطة الدالة على الأمور الكلية والشخصية، ومن هاهنا يتبين صحة ما قاله اسيليخس[7] وبطلان ما زعمته الطوائف الأخر. فأما قوله[8] التي تقال فيعني: التي يلفظ بها لفظاً دالاً، وذلك أن التي تقال اسم مشترك يستعمل إما في الألفاظ، أو في المعاني وإذا استعمل في الألفاظ، يكون بمعنى يلفظ بها. وهذا إما أن يكون

---

* الصحيح: مثل قولك. (ج).

(1) الصحيح: التي تقال (ج).

** الصحيح: مثل قولك (ج).

(2) النص هنا عند ابن الطيب يوافق نص اسحق (4/1) بخلاف الورقة (118).

(3) أي الشارح ابن الطيب.

(4) هذا الباب.

(5) عرضه إياها (ج).

(6) أيضاً.

(7) اسيليخس: أحد المشائين المعجبين بأرسطو وفلسفته حد التقديس.

(8) يقصد أرسطو.

دالاً، وإما أن يكون غير دال. وإذا استعملت في الأمور، فإنها تنوب مناب يوصف، أو يرسم، أو يحد].

قال أرسطو طالس:

«الموجودات منها ما يقال[1] على موضوع ما...».

((يريد: الموجودات منها جوهر كلي، وهذا هو الذي يحمل،

[ورقة، 120]

على موضوع ما، أعني[2] جوهراً شخصياً، على أن ذاته ذات الموضوع، لا فرق بينها[3] إلا في العموم والخصوص. وقوله[4]. يقال على موضوع، إشارة إلى الكلي))

«وليست البتة في موضوع ما »[5].

((يريد: وليس يوجد في موضوع، وهذا إشارة إلى الجوهر، فتقدير الكلام: الموجودات منها جوهر كلي)).

«كقولك إنسان»[6].

((يريد: ومثال الجوهر الكلي؛ الإنسان الذي هو صورة في النفس))

«فقد يقال على إنسان ما وليس هو البتة في موضوع ما »[7].

((يريد: فأن الإنسان الكلي قد يحمل على إنسان ما وليس هو في موضوع، لأنه جوهر، وليس بعرض)).

---

(1) يقارن بنص اسحق 4/1 (ما تقال) للوقوف على الاختلاف.

(2) الحديث لابن الطيب الشارح.

(3) بينهما (ج).

(4) أرسطو.

(5) اسحق 4/1.

(6) الكلام لأرسطو.

(7) أيضاً.

«ومنها ما هو في موضوع ما[1] وليست* تقال أصلاً على موضوع»[2].

((يريد: أن الموجودات: ما هو موضوع ما، يعني عرضاً جزئياً وليس حمل، البتة على موضوع لأنه جزئي)).

قال المفسر[3]:

[قد أخذ[4]، يقسم الموجودات وهو يقسمها إلى** أربعة أقسام إلى الجوهر الكلي وإلى العرض الجزئي. والسبب في انقسام الأمور إلى هذه (الأقسام)[5] الأربعة من قبل أن الأمور إما أن تكون قائمة بنفسها أو موجودة في غيرها. والصنف الأول، ...

[ورقة، 121]

(الكتاب السابع)* ك 7**

يسمى جوهراً والثاني (ليس)[6] بجوهر ولكن واحد من هذين إما كلي أو جزئي (بتحليل)**** أقسام لها (   ) في هذا الباب يحد ما هو كلي (   ) الجزئي وهي[7] الجواهر التي تقال[8] على (شيء) أجل أنه جوهر كلي، (التي) من أجلها (   ) عبّر عنها أنها (   ) قوله على الجزئي وقوله

---

(1) سقطت من دستور اسحق 4/1.

* الصواب وليس/ خ ل.

(2) وردت عند اسحق (موضوع ما) 4/1.

(3) أي ابن الطيب الشارح.

(4) أي أرسطو.

** الصحيح: يقسمها على أربعة (ج).

(5) ساقطة من (ن) و(م ود).

*** ساقطة من (ن) و(د).

(6) بجوهر (ج. ف) عرضاً (س). إلا إذا كان في الأصل هكذا (ليس بجوهر).

**** ساقطة من (م).

(7) وهي (ج)، ويعلم (ف. س).

(8) تقال، تحمل، (ف).

(ليس)[1] يقال أصلاً على موضوع فلو كان الجزئي لا يحمل وأن أوفى معقولاته لأشخاص الكلي على الجوهر والعرض لكان (في غير)[2] هذا الكتاب ولشعرنا[3] بأنه الغرض (   ) المحمول (...) لا (   )[4]].

قال أرسطو طالس

«وأعني بقولي في موضوع»[5]

((يريد: والشيء يقال <   > في موضوع ما لا كجزء من ذلك الموضوع ولا يمكن أن يوجد في الوجود. من غير موضوع <   > إنما هو))

«الموجود في شيء لا كجزء منه وليس يمكن[6] أن يكون قوامه من غير الذي هو فيه» .

((يريد: من غير تلك الألفاظ التي يلفظها <   > فيه[7])).

قال المفسر..

[هذا رسم العرض وقوله موجود في شيء يجري مجرى الجنس، والباقي، قصور[8] (يفضله)[9] من سائر،

[ورقة، 122]

---

(1) ساقطة من (م).

(2) ساقطة من (ن) و م.

(3) ولشعرنا (ج)، والشيء إما أنه ولكن الشيء منها بأنه (س. ف).

(4) مطموسة في (م) تصعب قراءتها.

(5) كلام أرسطو (دستور اسحق 4/1).

(6) مطموسة أخذناها من اسحق 4/1.

(7) فمه، أو منه (ج. ف).

(8) (تصور) (ف) و(س).

(9) ج/يفصله في الأصل بفضله.

ما يشاركه في الجنس أعني وجود الشيء في الشيء وأنت[1] فمن رسم العرض تفهم رسم الجوهر].

قال أرسطو طاليس:

«ومثال ذلك نحو ما فأنه في موضوع أي في النفس وليسَ يقال أصلاً على موضوع»[2]

((يريد ومثال العرض الجزئي نحو ما فأنه في النفس على أنها موضوعة له وليسَ يحمل على موضوع أصلاً لأنه شخصي)).

«وبياض ما هو في موضوع أي في الجسم إذ كان كاللون[3] في الجسم وليسَ يقال البتة على موضوع ما.»

((يريد: وكذلك بياض ما هو في موضوع وهو الجسم إذ كان اللون شأن، أن يكون في الجسم وليسَ يحمل البتة على موضوع لأنه جزئي)).

قال المفسر

[لما[4] كان في الباب الأول، الذي قسّم فيه الموجودات أوردَ من أقسامها اثنين؛ **الجوهر الكلي والعرض الجزئي**، وأورد المثال على الجوهر الكلي بالإنسان. ولم يورد المثال على العرض الجزئي. وقطع الكلام بحدّ العرض.[5] أخذَ الآن يتمم الكلام ويورد المثال على العرض الجزئي ولما كان العرض الجزئي يكون في النفس والجسم،

[ورقة، 123]

أوردَ المثال من الجميع].

---

(1) الخطاب لطلبة ابن الطيب.

(2) يقارن مع اسحق 4/1 ويقصد على (موضوع ما).

(3) اسحق (كل لون) 4/1.

(4) لما كان (أرسطو) ن 2 م، د.

(5) أرسطو في مبحث سابق رسمه في ورقة 107.

قال أرسطو طالس

«ومنها ما يقال[1] وهي أيضاً في موضوع ومثال ذلك العلم فإنه في موضوع أي في النفس، أو[2] يقال على موضوع أي الكتابة»[3]

((يريد، ومن الموجودات ما يحمل على موضوع ما فإذا أشار إلى الكلي وهو في موضوع، وهذا[4] إشارة إلى العرض، وتقدير الكلام: ومن الموجودات ما هو عرض كلي)).

«ومنها ما ليست[5] في موضوع ولا يقال[6] على موضوع، ومثال ذلك إنسان ما أو فرس ما».

((يريد ومن الموجودات ما ليس هو في موضوع؛ أي ليسَ هو عرض، ولا يقال على موضوع، أي ليس هو كلي، وتقديره، ومن الموجودات ما هو جوهر جزئي)).

«فإنه ليسَ شيء من ذلك، وما يجري مجراه لا في موضوع، ولا يقال عن موضوع».[7]

((يريد: لا من أشخاص الناس، ولا من أشخاص الأفراس ولا شيء يجري مجراهما، لا عرض ولا كلي، لكنهما جواهر جزئية)).

قال المفسر

[وهذا هو الطرف الأخير من القسمة،

وقدم[8] فيه العرض الكلي على الجوهر الجزئي، من قبل أن العبارة عن ذلك:

[ورقة، 124]

---

(1) تقال عند اسحق 1/ 4.

(2) ويقال (اسحق 1/ 4).

(3) أي على الكتابة (اسحق 1/ 4).

(4) (وهذه) (ج. س).

(5) وردت في اسحق 1/ 4 (ما ليست هي).

(6) (ولا تقال) اسحق 1/ 4.

(7) يقارن مع نص أرسطو في دستور اسحق 1/ 4.

(8) أي أرسطو.

بالإيجاب وعن ذا[1] بالسلب، ومن قال: أن الكلي أشرف من الجزئي، لأنه دائم وهذا فاسد]

قال أرسطو طالس:

«وبالجملة الأشخاص والواحد بالعدد لا يقال على موضوع أصلاً»[2]

((يريد: وبالجملة، الشخص لا يُحمل، لأنه شخص ولا[3] يقال عن موضوع أصلاً، أي لا يحكم به على موضوع أصلا)).

«فأما في موضوع، فليس مانع يمنع[4] من أن يكون بعضها موجود فيه»[5]

((يريد: فأما[6] الأشخاص فليس مانع يمنع في بعضها من أن يكون عرضاً وفي موضوع..))

«فإن كتابة ما[7] هي من التي في موضوع أي في النفس، وليست تقال على موضوع أصلاً»[8].

((يريد: لأنها شخصية)). قال المفسر:

[هذا حدّ الجزئي، ومنه يفهم حدّ الكلي وأقسامه وذلك أنه يقسم الجزئي* إلى الجوهر والعرض. وكان ينبغي للناقل[9] أن يعبر عن الشخص بغير المنقسم ليكون قوله والواحد بالعدد، يعني الواو واو تمييز، فلنقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم[10]].

[ورقة ، 125]

---

(1) يقصد هذا والصحيح، وعن ذي (ج).

(2) يقارن باسحق 5/1.

(3) ربما زائدة من الناسخ، إلا إذا كان قصد ابن الطيب سلب العبارة اللاحقة.

(4) سقطت (من) اسحق 5/1.

(5) يقارن مع نص أرسطو 5/1

(6) فأما: هي الأصح ن. م. د.

(7) سقطت (ما) من اسحق 5/1

(8) تقارن مع نص اسحق 5/1

*الصحيح: يقسم الجزئي على الجوهر (ج).

(9) لعله يقصد ترجمة ما للمقولات غير التي يشتغل عليها.

(10) أي التعليم السابع.

التعليم الثامن

قال أرسطو طالس:

«متى حُمِلَ شيء على شيء حمل المحمول على الموضوع»[1].

فقال المفسر:

[لما استوفى أرسطو طالس الكلام في غرض هذا الكتاب وزعم[2]: أنه[3] النظر في *الألفاظ البسيطة الدالة على الأجناس العوالي*، وكانت الأجناس العوالي، يلزمها شيئان: أحدهما: الحمل، لأنها صور في النفس، وحملها لتحقيق[4] وجودها، ومعلوم أن حملها، حمل جوهري لا عرضي، من قبل أن حمل الجنس على أنواعه حملاً جوهرياً لا عرضياً. والآخر القسمة؛ والقسمة المحققة معلوم أنها، تكون بالفصول الجوهرية، أخذ[5] أن يفيدنا خاصة *المحمولات الجوهرية*، وخاصة *الفصول* التي بها تنقسم الأجناس العوالي، وهو يبدأ بإفادتنا خاصة المحمولات الجوهرية، ويؤخر الكلام في الفصول من قبل، أن حمل الصور التي في النفس أهم من قسمتها. وذاك، أنها[6] بالحمل يتحقق وجودها. وإذا تحقق وجودها وقسمت: وقبل أن نخبر بخاصة الحمل الجوهري ينبغي لنا أن نذكر ما الحمل وما المحمول[7]، وما يحمل على كم ضرب (؟)[8] فنقول: إن *الحمل هو الحكم بصورة في النفس كلية على موضوع من خارج، شخصياً*[9]،

---

(1) اسحق 1/ 5 للمقارنة.

(2) يلاحظ استعمال ابن الطيب لكلمة زعم التي لا تقال إلا في سياق النقد.

(3) الصواب: أن/ ج

(4) على تحقيق (ج).

(5) يقصد أرسطو.

(6) أن (ج. س. ف) الأصوب.

(7) يقصد حدودها.

(8) سقطت علامة الاستفهام من (ن) و(م و د).

(9) رسم الحمل.

ورسم المحمول[1] هو أنه صورة كلية انتزعها العقل من الأمور الموجودة،

[ورقة، 126]

وحصل لها معنى العموم وهو يحكم بها على الأمور التي انتزعها منها لتحقق وجودها[2]، وقد كنا قلنا أن بالحمل يتحقق وجود الصور التي في النفس، وتتغرز[3] من عنزايل[4] والعموم لإباحة الحمل، وذلك أن الصور التي في النفس استخراجها يتم من شيئين، وتحقيق وجودها من ذينك الشيئين، وما أشبهها[5] فأقر: أن العموم إليها، لئلا يقدر الإنسان: أن تحقيق وجودها لا يتم إلاّ من تلك الأشياء، التي منها انتزعت. وهذه تنقسم إلى* قسمين: إلى الجوهرية وإلى العرضية، والجوهرية هي المحمولات التي يحكم بها العقل على الموضوع. على أن ذاتها ذاته لا فرق بينهما إلاّ في[6]. الخصوص والعموم وهذا الحمل يدعى حمل على وحملا جوهريا، *ولا تفهم أنت؛* أن الذات التي في النفس هي الذات التي من خارج العدد، ولكنها[7] في الحدّ. والتي** في النفس هي خيال. ومثال هذه التي في الوجود، لا هي بالعدد. والعرضية هي التي يحكم بها على الموضوع، لا على: أن ذاتها ذاته، لكن على أن ذاتها موجودة فيه، وهذا الحمل يدعى حمل في وحمل عرضي[8]، وذاك أن الصورة الموجودة في النفس يحقق وجودها عن هذا الشخص، لا من نفس ذاته، لكن من حال موجودة فيه كالبياض[9] الكلي، يحكم به على زيد لا على أن ذاته

[ورقة، 127]

(1) رسم المحمول: صورة كليمة انتزعها العقل... الخ.
(2) انتهى رسم المحمول.
(3) أي تتوضح (تتفرز) ولا تتداخل مع معان أخر.
(4) كلمة مركبة من مقطعين (العنز ـ الأيل) لا وجود لها في الواقع في عالم الحيوان.
(5) وما أشبهها (ج).
*الصواب: على (ج).
(6) يقارن مع قول ابن الطيب في ورقة 120 (ص 123).
(7) لكن هي الأصح.
** الصحيح: التي (من غير واو).
(8) ذاتاً واحدة (ج).
(9) الصحيح: مثل البياض (ج).

لكن على أن ذاته تشبه ذات موجودة فيه. فمتى عاد الحمل إلى نفس الذات حتى يكون *المحمول والموضوع* ذاتاً[1] واحدة، والفرق في *الخصوص والعموم كان المحمول جوهرياً*، ويقال لحمله، حمل على، ومتى عادّ الحمل لا إلى نفس ذات الموضوع، لكن، إلى ذات فيه، قيل في المحمول؛ أنه عرضي، ويحمل (حمل في) أي يحقق وجوده من ذات هي عرض في الموضوع، وموجودة فيه وإذ فيه خبرنا[2]، ما الحمل وما المحمول. وعلى كم ضرب يقال المحمول وعلى كم ضرب يحمل كل ما يحمل حملاً محققاً (؟) فلنخبر[3] الآن بخاصة المحمولات* الجوهرية فنقول: أن خاصة[4] هذه المحمولات الجوهرية، وهي التي تحمل على موضوعاتها على أن ذاتها ذاتها هي، أعني حملاً جوهرياً حمل ذلك الشيء المحمول على المحمول، على موضوعه أيضاً؛ حملاً جوهرياً، وحكم بأن ذاته** ذاته فإن الإنسان يحمل على زيد (حمل على) ويحمل على الإنسان، أنه حيوان (حمل على) فالحمل يحمل على زيد حمل على، وليسَ هذه خاصية المحمولات العرضية، فأنه ليس يلزم أن حمل شيء على شيء حمل عرضي وحمل على ذلك الشيء محمولاً آخر عرضياً لزم أن يحمل المحمول الثاني على الموضوع الأول بل يجوز أن يحمل في بعض النسب كالشبيه،

[ورقة، 128]

والمساوي، وفي بعضها لا كالعموم، والخصوص. فأما المفسرون[5] فإنهم يتعدون طبقة هذا الكتاب ويرقون فيقسمون المحمولات على الإطلاق، ويقولون: المحمولات إما أن تكون محققة وهي المحمولة على موضوعات هي موضوعاتها في الحقيقة لكن تلك الموضوعات ترجع إلى الموضوعات المحققة والمحمولات الغير

---

(1) ذاتهما واحدة (ج).

(2) عرفنا.

(3) فلنتكلم عن...

* المحمولات الجوهرية، ذات تحمل ذاتها حملاً جوهرياً، موضوعاً ومحمولاً.

(4) الحديث هنا يجري حول خاصة المحمولات الجوهرية.

** الصحيح: الموضوع ذاته (ج).

(5) نقد لتفسير المفسرين للمحمولات. بطريقة منافية للمنهج الأرسطي.

محققـة[1] تنقسم إلى قسمين: بمنزلـة حمـل جـوهر علـى عـرض. أو علـى جـوهر معروض[2] من جهة ما هو معروض حتى يكون حمل الجوهر على العرض حمل عرض على عرض أو على جوهر معروض من جهة ما هو معروض، ومعنى قولنا من جهة ما هو معروض، أي من جهة عرضه فيكون الحمل حقاً على عرضه، فيكون المحمول عرضاً للموضوع وهو عرض، وإنما صار هذان غير محققين من قبل أن الموضوع في الحمل، لا يصلح أن يكون عرضاً ولا جوهرٌ معروضاً من جهة عرضه، لأن العرض لا يكون قائماً بنفسه، ولا يقبل محمولاً من جهة ما هو عرض، والمحمول عرض فيه، لكنه يحتاج إلى شيء يكون فيه، بل يجب أن يكون جوهراً فإن الحمل المحقق هو الذي يرجع إلى أن يكون الموضوع له، جوهراً ومثال ذلك أن يحمل،

[ورقة، 129]

الإنسان على الأبيض، فحقيقة حمله هو على زيد، الذي[3]؛ الحركة فيه، والمحقق، فمنه ما يحمل حمل جوهر على جوهر، وهذا هو أن تكون ذات *المحمول والموضوع* واحدة في الحد. وهذا يدعى (حمل على)[4]، وحمل جوهري، ومنه حمل عرض على جوهر، وهذا الحمل يدعى (حمل في)[5] وحمل عرضي، وهو أن يكون المحمول ليسَ ذاته ذات الموضوع، لكن ذاته وذات شيء في الموضوع واحدة؛ وبالجملة، فلنا عند الحمل محمول وموضوع. والموضوع لا يخلو أن يكون جوهراً أو عرضاً وكذلك المحمول، فإن كان الموضوع عرضاً، وحملت عليه. أما جوهراً أو عرضاً، كان هذا المحمول غير محقق، لأن العرض لا يكون قائماً في الوجود حتى يحمل عليه شيء، وإنما الحمل يعود إلى موضوع آخر غير الموضوع المفروض[6]، فأما متى كان الموضوع جوهراً، وحملت عليه جوهر أو عرض كان الحمل حملاً محققاً لأنه على الموضوع الذي شأنه أن يحمل عليه، فإن كان المحمول جوهراً كان حملة

---

(1) الصحيح؛ القول: غير المحققة تنقسم على (ج).

(2) مصطلح جديد يدخله ابن الطبيب، يقابل الجوهر العرضي.

(3) تكون الحركة فيه.

(4) أنواع الحمل (على جوهر) ((حمل لي) ولهُ شروطهُ.

(5) أنواع الحمل (على عرض) ((حمل في)) ولهُ أشكاله.

(6) المعروض. ج.

(حمل علي) وإن كان عرضاً، كان حمله، (حمل في) ومن جميع هذه الأصناف يريد في هذا الكتاب[1] المحمولات الجوهرية لأن كلامه في هذا الكتاب (عن)[2].

[ورقة، 130]

المحمولات الجوهرية، ولأن كلامه في هذا الكتاب إنما هو في *الأجناس العوالي*، وهذه تحمل على ما تحتها من متوسطاتها وأنواع أنواعها وأشخاصها حمل على فقط حتى ولو تحمل التسع مقولات مع حمله إياها على ما تحتها من متوسطاتها وأنواعها وأشخاصها على الجوهر[3] إذا كانت فيه في الوجود. كان يجب أن يعلمنا[4] عن خاصة حمل العرض على الجوهر وهو (حمل في) إلا أنه في هذا الكتاب إنما حمل الأجناس على ما تحتها بحسب، لتحقق وجودها مما يناسبها، ويدخل معها في المقولة الواحدة، والعلة[5] في ذلك أنه[6] إنما جمع الأمور إلى الأجناس العوالي، بأن فردها بعضها من بعض، وبالتفريد قالها وبالتفريد يحملها العوالي، بأن فردها بعضها من بعض وبالتفريد قالها وبالتفريد حملها (حمل على) فقط. والمفسرون يستعملون من أوليات[7] عامة بين هذه المحمولات الجوهرية والعرضية التماساً للارتياض وإن كانت خارجة عما يحتاج إليه في هذا الكتاب، لأن غرضنا في هذا الكتاب عامة بين هذه المحمولات الجوهرية والعرضية التماساً للارتياض وإن كانت خارجة عما يحتاج إليه في هذا الكتاب، وإفادة خاصتها. ويقولون[8]: إذا كانت المحمولات المحققة على ضربين جوهرية وعرضية، والمحمولات فلابد لها من موضوع فمعلوم أنه يتولد من ازدواج[9] هذه الثلاثة، الموضوع والمحمولين الجوهريين والعرضين المحققين، أربع

[ورقة، 131]

---

(1) أي المقولات.

(2) حتى يستقيم المعنى.

(3) أي المقولة الرئيسة بين المقولات العشر.

(4) أرسطو.

(5) السبب.

(6) أرسطو.

(7) أوليات/ج، ف مطموسة في ن.

(8) أي (المفسرون).

(9) ازدواج. (د) مطموسة في ن.

مزاوجات، المزاوجة الأولى منها: هي أن يكون المحمولان فيها جوهريين، أعني (حمل) الأول[1] على الثاني (حمل على)[2] وهو أن تكون ذاته ذاته؛ والثاني (يحمل) على الثالث (حمل على) وهو أن تكون ذاته ذاته، ومعلوم أن هذه يلزم فيها أن يكون (حمل) الأول على الثالث (حمل على) بمنزلة (حمل) الحيوان على الإنسان. على أن ذاته ذاته. والإنسان على زيد على أن ذاته ذاته. فالحيوان على زيد، على أن ذاته ذاته. وأنت فافهم أبداً إذا قلنا: إن ذات المحمول تكون ذات الموضوع، إن هذا يكون من الوجه الذي شارك به الموضوع للمحمول، فإن سقراط هو والحيوان واحد من جهة ما هو حيوان، لا من جهة ما هو إنسان. أو سقراط. وكذلك إذا قلنا فيه: إنه إنسان أو ناطق. *والمزاوجة الثانية:* أن يكون المحمولان عرضين، أعني كلاهما يحملان (حمل في) أعني أن الأول على الثاني (حمل في)[3] بأن تكون ذاته عرضاً موجودة فيه. أما (حمل) ذات وأما فنسبة[4] والثاني على الثالث. على أن ذاته تكون فيه، أي عرض موجودة فيه، فالأول لا يصلح أن يكون على[5] الثالث بالوجهين جميعاً، اللهم إلاّ أن يكون الأول نسبة تحمل على الثاني لا نسبة عموم أو خصوص فإنني إذا حملت على البياض أنه شبيه،

[ورقة، 132]

وحملت البياض على الإنسان حملت على الإنسان، إنه شبيه، (فأنى) متى كان الأول عرض هو ذات لا يقبله الثاني. لأنه ليس قائماً بنفسه حتى لا يحمل ذاتاً ولاً متى كان الأول نسبة عموم أو خصوص، حمل على الثالث، مثل أن يحمل على البياض، إنه نوع، والبياض على الحيوان. فلا يحمل على الحيوان أنه نوع؛ وبالجملة هذين المحمولين العرضيين[6] لا يخلو أن يكونا ذاتين أو نسبتين أو الأسفل ذات

---

(1) تطبيق على الطبيعة: المزاوجات الأربع.
(2) حمل الأول في المزاوجة الأولى ((حمل على)).
(3) حمل المزاوجة الثانية ((حمل في)).
(4) الصواب نسبة (ج).
(5) أي يحمل على الوجه الثالث.
(6) ربما العرضين (ن)، م.

والأعلى[1] نسبة أو الأسفل نسبة والأعلى فله* (مثله)، فإن كانا ذاتين فالأول لا يقبله الثاني وإن كانا نسبتين قبل الثاني الأول إذا كان عموم ومخصوص[2]، ولا يتقبل[3] ذلك إلى الثالث. وبالجملة إما أن يكونا جميعاً نسبتي عموم وخصوص فهذا يجوز أن يحمل الأول على الثاني حمل الجنسية[4] على النوعية[5] ولا ينتقل إلى الثالث. أو نسبتي ذوات لا عموم وخصوص، فلا يجوز أن يحمل الأول على الثاني، ولا على الثالث، *فإن لكل مقولة نسبة تخصها ولا تحمل عليها نسبة أخرى إلا بالعرض وإلا امتد ذلك بلا نهاية*. أو الأولى عموم والثانية ذات، فيحمل الأول على الثاني؛ ولا ينقل إلى الثالث، فأما أن يكون الأول ذات هي نسبة، والثاني عموم

[ورقة، 133]

(فلا يجوز) لأن العموم دخيل على الذوات، وإن كان الأسفل ذات، والأعلى نسبة.

إن كانت نسبة عموم أو خصوص، للأسفل وغيره، ينقل وإن من الأسفل نسبة، والأعلى ذات، لا يسوغ وجودهما معاً، وبالجملة فهذه *المزاوجة* لا قوام لها[6]، من قبل أن العرض لا يصلح أن يكون موضوعاً للعرض، إلا على الوجه الذي قلناه.

والمزاوجة الثالثة: هي أن يكون المحمول الأول على الثاني (حمل على) أو ذاته ذاته (بمنزلة)[7] اللون على الأبيض، فإن اللون (يحمل على) الأبيض، على ذاته ذاته، والثاني على الثالث حمل بمنزلة الأبيض على ققنس[8]، فإن الأبيض موجود، موجود[9] في القققنس، لا على أن ذاته ذاته معلوم أن* (حمل) الأول على الثالث (حمل

---

(1) المقدمة الأولى.

*الصواب ذات (ج).

(2) عموم أو خصوص (س).

(3) يتقبل (س)، ينتقل (ج).

(4) نسبة إلى الجنس.

(5) نسبة إلى النوع.

(6) ابن الطيب يرفض هذه المزاوجة.

(7) منزلة - يحمل ((حمل على)).

(8) حيوان أبيض يتخذ مثلاً عند أرسطو في جل أمثلته عن اللون.

(9) لعلها تكراراً من الناسخ إذا لم تكن للتوكيد (ن/د).

في) بمنزلة اللون على ققنس، فإن اللون على القفنس، على أن ذاته < فيه >[1] ذاته ذاته، أما المزاوجة الرابعة[2] فهي أن يكون (حمل) الأول على الثاني (حمل في)، أي ذاته فيه، لا أن ذاته ذاته، بمنزلة اللون على القفنس، فإن ذاته فيه، ذاته ذاته، والجنس على الحيوان، فتارة ليس ذات الجنس*، هي ذات الحيوان**، لكن وجوده له، فإن الجنسية ليست أكبر[3] من نسبة (الأمور) الموجودة للحيوان، ولا الثاني على الثالث (حمل على).

[ورقة، 134]

بمنزلة القفنس على القفنس على أن ذاته ذاته لا فيه، ومعلوم أن (حمل) الأول على الثالث سائغ[4] أن يحمل (حمل في) فإن اللون يحمل على هذا القفنس (حمل في)، وسائغ أن لا يحمل أصلاً. بمنزلة *الجنس* فإنه لا يحمل على ققنس مّا، وبالجملة: إن كان *المحمول* الأول على الثاني الذي حمله عليه (حمل في) ذاتاً فإنه يُحمل على ما تحته (حمل في) بمنزلة الأبيض على ققنس وققنس على هذا الطائر، والأبيض على هذا الطائر، (وهل) كان المحمول نسبة كنسبة الجنس على الحيوان <؟>[5]، (لا أظن ذلك ما دام الجنس) لا يحمل على ما تحته، إذ كان لا يلزم أن توجد نسبة الجنس للنوع الذي تحته لا نسبة النوع للشخص الذي تحته، وبالجملة فالأعراض على ضربين، : ذوات كالبياض[6] والسواد، ونسبة كالجنسية[7] والنوعية والأبوة والبنوة، فإن كان المحمول الأول على الثاني، عرضاً هو ذات (حمل على) الثالث، وإن كان نسبة، *(حمل على في)*.

---

* أن (حمل) الأول (ج).

(1) فيه سقطت من (ن).

(2) الرابعة، الحمل فيها ((حمل في)) و((حمل على)).

* الصحيح: الجنس ذاته (ج).

** الصحيح، والحيوان ذاته (ج).

(3) أكثر الأقرب للسياق (ج).

(4) مقبول.

(5) علامة استفهام سقطت من (ن) و(م و د).

(6) الصحيح: مثل البياض (ج).

(7) الصحيح: مثل الجنس والنوعية (ج).

ومن جملة النسبة[1] عموم أو خصوص، أن يحمل على الثالث، بل إن كانت نسبة غيرها كالشبيه* والمساوي (حمل على) وبالجملة.

فأفهم قانوناً[2] في هذه المزاوجات كلها على ما أقولُ خذ الموضوع واجعله أصلاً وانظر في المحمول الأول، ولا يخلو أن يكون جوهرياً،

[ورقة، 135]

للموضوع وعرضياً فيه. كان هو جوهرياً، فانظر في المجهول الثالث لا (شك)[3] أن يكون جوهراً كالثاني** فاحمله على الأول (حمل في) إلا أن تكون نسبة عموم أو خصوص، فإن كان المحمول الأول موضوعاً ذاتاً، كان أو نسبة غير العموم أو الخصوص، فإما أن يكون الثالث جوهراً له أو عرضاً، فإن كان جوهراً كاللون على الأبيض حملته على الأول ((حمل في)) إلا أن يكون عموماً أم خصوص***. وإن كان عرضاً، وكان ذاتاً، (مثل)**** الحركة في البياض، لا يجوز وجوده. لأن العرض لا يحمل عرضاً هو ذات، وإن كان نسبة كالتي***** في البياض جاز نقلها إلى الأول، إما أن تكون نسبة عموم أو خصوص. (وبالجملة: فالمحمول) الأول، يحمل على الموضوع أيضاً (وتعرفتَ حملهُ)[4] بعد أن يكون موافقاً جوهرياً وعرضياً. ذات ونسبة، أي نسبته كانت. (والثالث)[5] إن صح حملهُ على الثاني (حُمل) على الأول <حملاً>[6]، لا أن يكون نسبة عموم أو خصوص، أما (حمل على) أو (حمل

---

(1) النسُب.

*الصحيح: مثل الشبيه (ج).

(2) وصايا ابن الطيب المنهجية ناقصة في ن.

(3) لاشك. ن، م، د.

**الصحيح: مثل الثاني، ومثل اللون، ومثل التي (ج).

*** الصحيح: أم خصوصاً (ج).

**** وردت (كالحركة) في ن (ج).

***** وردت التي (ن) ـ ج ـ

(4) وتصرفت (ن) ـ ج ـ

(5) (والثالث) ساقطة من (ن) و(د).

(6) حملاً. (د).

في). وأما (حملك)[1] الثالث على الأول، (فجائز)[2] أما الأول فلا يصح حمله على الثاني.

وهذا إذ كان الأول ذات عرضية والثاني،

[ورقة، 136]

نسبة عرضية أو ذات عرضية، *فالذات العرضية لا تحمل على ذات عرضية* (و إن) صحّ حمل على الثاني فلا ينقل إلى الأول (لأنه) نسبة عموم وخصوص، ومن بعد ذلك يأخذ *أرسطو طالس* في الكلام في فصول *الأجناس المختلفة* التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض، كالناطق تحت الحيوان؛ (وليسَ) لها شيء يعمّها كالناطق وغير الناطق اللذين يعمّهما الحيوان وهذه هي *الأجناس العوالي*، ويفيدنا العلم بها. ويزعم[3]أن فصولها في *الطبيعة* مختلفة، أي ذواتها تخالف بعضها بعضاً في نفس *الطبيعة*، ويبيّن ذلك بالاستقراء لفصول الأجناس المختلفة، ويقول[4]: «إن فصول الحيوان الذي هو من الجوهر، المشّاء والطائر ذو الرجلين والسابح، وفصول العلم الذي هو من الكيفية، ليس هي هذه الفصول، لكن *النظري والعملي*، لكن طبائع هذه يخالف[5] بعضها بعضاً» فأما نحن فينبغي لنا أن نفصح عن هذا المطلوب، ونبينه بياناً شافياً، ونظهر الكلام فيه بحسب الطاقة[6]، فنقول: إن الأمور إما أن يكون جنسها واحداً بمنزلة الأمور التي يعمها جنس واحد، كالجواهر[7] التي يعمها جنس الجوهر، والكميات التي يعمها جنس الكم أو لا...

[ورقة، 137]

يكون جنسها واحداً وإن كانت أجناسها كثيرة مختلفة، إما أن يكون بعضها مرتباً تحت بعض بمنزلة الجسم والحيوان والناطق، فإن الناطق مرتب تحت

---

(1) حملك (د).

(2) فاحمله (ج)، لحملته (ف. س).

(3) لاحظ وصف ابن الطيب لأرسطو هنا في أنه يزعم.

(4) أي أرسطو من غير أن يشير إلى مصدره (الكتاب)

(5) تخالف (ج ـ ف).

(6) رأي ابن الطيب المنطقي.

(7) الصحيح: مثل الجواهر (ج).

الحيوان. والحيوان تحت الجنس وهي كلها أجناس للجواهر مختلفة، لكن بعضها مرتباً تحت بعض وينقبض[1] إلى الأعلى منها والأسفل، ويدخل فيه أو [لا[2] يكون] بعضها مرتباً تحت بعض، بأن يكون الواحد منها بازاء الآخر، ومقابله، وهذه: إما أن يعمها جنس واحد بمنزلة الجسم وغير الجسم اللذين يعمها الجوهر أو الناطق، وغير الناطق اللذين يعمها الحيوان أو لا يكون؛ يعمها شيء واحد، وهذه هي المختلفة في الغاية، فطبائع هذه بنفوسها مختلفة ولا شركة[3] في طبيعة بتة[4] وهذه إما *أجناس عوالي كالجوهر والكم والكيف،* وإما مما تحت الأجناس العوالي كمتوساطتها[5] وأنواع أنواعها. فالحيوان وهو من متوسطات الجوهر يخالف في الطبع العام وهو من متوسطات الكيف، والمنفصل، وهو من متوسطات الكم. وقصد *أرسطو طالس* إنما هو وصول *الأجناس العوالي* التي تباينها في الغاية وليس لها شيء يعمها، لأن كلامه في هذا الكتاب فيها؛ وهي التي يسميها المفسرون التي تكون عرضاً

[ورقة، 138]

أي الواحد منها بإزاء الآخر، وليس الواحد تحت[6] الآخر كالحيوان* والناطق. فتقدير كلام *أرسطو طاليس* هكذا: «الأجناس المختلفة التي ليسَ بعضها مرتباً تحت بعض»[7] ولا لها شيء يعمها فهذه هي الأجناس العوالي، التي كلامه فيها، فصولها في النوع مختلفة. والدليل على أن هذا القسم أرادَ إيراده فصول الجوهر والكيفية. وهذان جنسان عاليان لا يعمهما شيء البتة، *ولأن غرضه في هذا الكتاب: النظر في هذه،* فأما الفصول التي يريدها في هذا الموضع فهي القاسمة لا

---

(1) ينقبض، يتقبض، (ج، ف، س).

(2) أو لا يكون (ج ف س) مطموسة.

(3) ولا شركة (س).

(4) البتة (ف).

(5) كمتوسطاتها، والصحيح: مثل متوسطاتها (ج). ونقول عن كالجوهر: مثل الجوهر. (ج).

(6) تحتهُ (ج).

*الصحيح: مثل الحيوان. (ج).

(7) كلام أرسطو ـ دستور اسحق 5/1.

المقومة[1]. من قبل كلامه في الأجناس العوالي، وهذه فليس لها فصول مقوّمة لكن قاسمة.[2]

فأما نحن أن استعملنا الأجناس المتوسطة فهي التي توجد لها مقوّمة[3]، وقاسمة. فمعلوم أن كلي صنفي الفصول فيها تختلف في *الطبيعة* فإن فصول متوسطات الجوهر القاسمة له كالناطق وغير الناطق*، تخالف فصول متوسطات *الكيف* القاسمة له، كالنظري والعملي** اللذين يقسمان الكيف، وكذلك الفصول المقوّمة، فإن الحساس والمتحرك بإرادة. مقوّم للحيوان، تخالف فصول العلم المقومة له، وهي: أن[4] صورة حقيقة إدراك الموجودات بما هي كذلك، وبالجملة، فالأجناس،

[ورقة، 139]

المأخوذة أما أن يعمها جنس واحد أو لا يعمها.

فإن عمّها. فأما أن يكون بعضها تحت بعض أو [لا + يكون]*** بل يعمها جنس. والقسم الأول هو الأجناس المرتب بعضها تحت بعض. والثاني هو الذي ليسَ بعضها تحت بعض. لكن لها جنس يعمّها، فأما التي ليست بهاتين الصفتين، فهي المختلفة في الغاية أو التي تحت المختلفة في الغاية. وإذ قد أوضحنا[5]: أي أجناس مختلفة أراد، وهي التي في الغاية، أعني التي ليسَ بعضها تحت بعض. ولا لها شيء يعمها وأي الفصول أراد على الإطلاق. وهي القاسمة. فلنبيّن نحن أيضاً أن فصول *الأجناس العوالي* القاسمة لها مختلفة في الصور بحجج كثيرة خارجة عن كلام

---

(1) لا المقسومة/ ج، لا المقوسة (س).

(2) قاسمة مطموسة. ن.

(3) مقومة مطموسة، ن.

* الصحيح: مثل الناطق ومثل النظري (ج).

** الصحيح: مثل الناطق ومثل النظري (ج).

(4) الصواب أنه، ن. م. د.

*** مطموسة في ن/د.

(5) وحين أوضحنا.

أرسطو طالس.[1] فهو قنع[2] بالاستقراء لظهور الأمر فيه الأولى: منهن تجري على هذه الصفة: الفصل يجري مجرى الصورة، والجنس يجري مجرى المادة، لأن الفصل، إذا (انتقش)[3] به الجنس حدث عنهما النوع، كما أن الصورة إذا حصلت في المادة أن منها المركب. وكما أنه ليسَ أي[4] صورة اتفقت، لكن المستعدة لقبولها كذلك ليسَ يكون أيّ فصل كان، لأي جنس كان، لكن للمناسب له والذي شأنه أن يوجد فيه، فالجنس في النفس يجري مجرى الهيولى، وفيه تهيؤ[5]على قبول الفصول، كما أن في

[ورقة، 140]

المادة تهيؤ[6] على قبول الصور. ولما كانت الأجناس في نهاية[7] الاختلاف في الطبيعة، كان من المحال أن يكون الفصل الواحد في الطبيعة، يلائم جميعها، إذ كان يلزم من ذلك: أن يلائم، ويوافق الشيء ويباينه،[8] فكان يوجد في الشيء ويباينه، في الغاية، معنى واحد يشتركان فيه؛ وهو الذي صار الفصل، يلائم كل واحد منهما. وهذا أشنع[9] مع فرضهما متبايني الطبيعة في الغاية: فإذن ليسَ الفصول القاسمة للأجناس العوالي والمقوّمة للأنواع التي تحتها واحدة لكلها.[10] لكن لكل واحد منها فصل يخصه يلائم طبيعته. والحجة الثانية تجري على[11] هذه الصفة: لو كانت الفصول القاسمة *للأجناس العوالي*، والمقوّمة للأنواع التي تحتها كلها واحدة. وكان الفصل يجري مجرى الصورة للجنس الذي هو له؛ لأنه ينتقش به

---

(1) أي هناك من الأقوال خارجة عما يقصده أرسطو.

(2) قد قنع (ج).

(3) انتقش (ن، د) مطموسة.

(4) أي. ولا صورة.

(5) الصحيح: تهيأ (ج).

(6) أيضاً.

(7) يقصد غاية الاختلاف (ج).

(8) ويباينه، مشوهة ن/د.

(9) تقويم الخلل بوصفه بالشناعة.

(10) لجميعها.

(11) تجري على مطموسة في ن/د.

والصورة الواحدة إنما يلائمها موضوع واحد، وهو الذي شأنه قبولها (كأن) تكون الأجناس كلها طبيعة واحدة، وموضوعاً واحداً. وهي عشرة مختلفة غاية[1] الاختلاف لا شركة بينها البتة، وهذا أشنع[2] لأن اجتماعها في قبول فصول واحدة بعينها دلّ على أن ذواتها متفقة في الجوهر إذ هي متفقة في الاستعداد لما تقبله، والحجة الثالثة تجري على هذه الصفة: لو كانت الفصول واحدة بالصورة.

[ورقة 141]

---

(1) أي نهاية الاختلاف.

(2) أشنع/ مطموسة في ن/ د.

(الكتاب الثامن)* [ك 8]

لجميع الأجناس العالية، وكان الفصل بحسب اسمه، وطبيعته، إنما يجب أن يكون لطبيعة واحدة إذ كان الفارز والمخصص والفاصل للأمور[1] بعضها من بعض ومتى كان لأكثر من طبيعة واحدة، لم يكن فصلاً لكن جنساً يشمل طبائع مختلفة، *فمعنى الفصل: هو أن يفصل الشيء من غيره،* وأن يفصل هو أن يخص. فلو كانت فصول الأجناس المختلفة في الغاية، واحدة بعينها لكان يجب أن يعمها بأسرها فتكون أجناساً للأجناس المختلفة، لا فصول لها. أو كان يجب أن يكون أعلى من *الأجناس العشرة،* جنس عام يشملها هذه الفصول تقسمه[2]، إلا أنه[3] سنبيّن أنه لا جنس لها أعلى منها.

والحجة الرابعة: تجري على هذه الصفة: أنواع الجواهر جواهر، وأنواع الأعراض، أعراض، فإن كانت فصول الجواهر هي فصول الأعراض، صار نوع الجواهر[4] مركباً في فصل العرض، أو نوع العرض مركباً من فصل الجوهر. فلا يسلم أن يكون نوع العرض عرضاً، ونوع الجوهر جوهراً: ومع[5] هذا، فإنه يلزم أن يكون الفصل الواحد بالقياس إلى الشيء الواحد جوهراً وعرضاً، وهذا محال. وبيان ذلك: أن نوع الكم عرضٍ[6] وهو في نوع الجوهر، كما أن شخصه ـ مثلاً ـ موجود في شخص الجوهر فإن كان الفصل نوع الجوهر، هو فصل نوع الكم، وفصل،

[ورقة، 142]

---

* سقطت من (ن/ م/ د).

(1) المعيار المميز للأمور.

(2) تقسمه (ج).

(3) الأصوب (أننا).

(4) صار نوع الجوهر مشوهة في ن/ د.

(5) ومع هذا غير واضحة في ن/ د.

(6) عرض (س).

قوّم طبيعته، وهو يقوم أيضاً طبيعة الكم وهي دخيلة وموجودة في الجوهر أيضاً، لزم أن يكون دخيلاً على نوع الجوهر. فيكون بالقياس إلى نوع الجوهر مقوماً له ودخيلاً عليه وهذا محال؛ *وأرسطو طالس*: لأنه علمنا[1] عن فصول الأجناس المختلفة التي ليسَ بعضها مرتباً تحت بعض وقال أنها في *الطبيعة مختلفة*، وكان يقابل هذه الأجناس المختلفة، الأجناس التي بعضها مرتباً تحت بعض. كالحيوان[2] والناطق والمائت، (آثر) أن يفيدنا الكلام في فصول هذه. وهي التي يسمونها[3] المفسرون العميقة لأن الواحد منها تحت الآخر، لا بإزائه: وإن كان ليسَ مما به حاجة إليه، في هذا الكتاب، لأن القاطيغورياس[4] العشر ليست أجناساً هذه صفتها، وإنما ساقهُ إلى ذلك ضرورة الكلام، فإنه لما كانت الأجناس المختلفة تنقسم[5] إلى التي بعضها مرتباً تحت بعض وإلى التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض. ولا يعمها جنس. وتكلم في القسم الثاني (قائلاً):[6]

وأرى أن فصول تلك الأجناس، مختلفة في الطبيعة باختلافها هي في الطبيعة، أخذ أن يتكلم في القسم المقابل؛ أعني فصول الأجناس، التي بعضها مرتباً تحت بعض، لأن القسمة أوجبته، لا لأن الحاجة داعية[7] إليه في هذا الكتاب

[ورقة، 143]

وينبغي أن تعلم، أن تلك الأجناس المختلفة في الغاية لأن طبائعها اختلفت في الغاية، وجب أن تختلف فصولها في الغاية. وهذه، لأن طبائعها مشتركة لأن الأعلى يحمل على الأسفل، ما يجب أن يكون بينهما[8] موافقة في الفصول. أما *المقومة* فلا

---

(1) ابن الطيب يعلن انتسابه إلى المنهج المشائي.

(2) الصحيح: مثل الحيوان (ج).

(3) يسميها.

(4) استعمال المصطلح اليوناني للمقولات.

(5) الصحيح: تنقسم على (ج).

(6) سقطت من (ن) كلمة (قائلاً) / د.

(7) داعية: مطموسة في/ ن.

(8) بينهما مطموسة في/ ن.

محالة لأن الأعلى يحمل على الأسفل وأما *القاسمة*، فيجوز أن يقع بينها وفاق[1]، ويجوز ألا يقع فهو يقول[2]: إن الأجناس المختلفة التي بعضها تحت بعض، كالحيوان[3] والطائر فصولها على ضربين، مقومة وهي أعلى وقاسمة وهي أسفل، ولا تفهم ذلك في العوالي منها، لكن في المتوسطات، لأنه العوالي ليس لها فصول مقومة لكن قاسمة حسب، أما المقومة فضرورة تحمل فصول *الجنس العالي* على الجنس الذي تحته لأنه متى *حمل شيء على شيء، حمل المحمول على الموضوع* قيل كلما يقال على المحمول على الموضوع، فالأعلى لأنه يحمل (حمل على)، فذاته ذات الموضوع، وفصوله المقومة له. فأما المقسمة التي للأعلى فسائغ أن تكون لما تحت وسائغ إلا تكون لأنها ليست داخلة في طبيعته فيحمل لا محالة، فإن الحيوان قد يقسم بجهات كثيرة إلى[4] أقسام كثيرة، فإنه قد يقسم بحسب صوره إلى[5] الناطق وغير الناطق، وبحسب أماكنه إلى ساكن

[ورقة، 144]

البّر، وإلى ساكن البحر، وبحسب أغذيته إلى: آكل اللحم وإلى آكل العشب، وبحسب حركاته إلى: الطائر والماشي، فأما الطائر الذي هو جنس تحته، فقد يقسّم ببعض هذه الفصول، أعني، يأكل اللحم، والعشب، ويساكن البر والبحر. وببعضها. لا (أعني بالناطق وغير الناطق، والطائر وغير الطائر.[6] فأما الفصول المقوّمة للحيوان كالحساس[7] والمتحرك بإرادة، فضرورة توجد للطائر، لأن ذات الحيوان: ذات الطائر، وتحمل عليه (حمل على)، يجب أن تعلم أن الفصول المقوّمة: هي لما تحت، لا محالة سوى أنها للأعلى صورة قريبة. والذي تحت الصورة بعيدة، فأما *القاسمة* فإن كانت جوهرية، فلا يصلح أن يقسم بها. أحد النوعين، وإن كانت عرضية ساغ أن يقسم بها أحد النوعين، الجوهرين. وبالقانون: «إن كل

---

(1) ترجيح المحققين. (ج).

(2) أرسطو (ج).

(3) الصحيح: مثل الحيوان. (ج).

(4) الصحيح: على أقسام كثيرة (ج).

(5) الصحيح: على الناطق وغير الناطق. (ج).

(6) أي المتقابلات والمتضادات راجع الأوراق 591 ـ 676 من الشرح الكبير هذا.

(7) الصحيح: مثل الحساس (ج).

قسمته عرضية كانت أو جوهرية لا يصلح أن يقسم بها أحد قسميها، لكن يقسم بها أحد قسمي قسمة أخرى».[1] ومن هذه الجوهرية، تقسم بالعرضية لا قانوناً، لكن بما (يتأتى) والعرضية لا تقسم بالجوهرية، ويطرأ شك صفته هذه الصفة: كيف زعمت يا *أرسطو طالس*: إن ما يحمل على المحمول يحمل على الموضوع! لا محالة ونحن نحمل على الحيوان،[2] إنه جنس، ونحمل

[ورقة، 145]*

الحيوان: على الإنسان، ولا نحمل على الإنسان، إنه جنس: < ؟ >[3] وحل الشك يجري على هذه الصفة؛ المحمولات المحمولة على المحمول[4]، على ضربين؛ جوهرية، وهي التي ذاتها، ذاته، وعرضية: وهي الدخيلة، عليه، فالعرضية[5] يجوز فيها: أن تحمل على ما تحت[6]، ويجوز أن لا تحمل أما متى، كانت ذات كالكتابة** في الحيوان، حُملت على ما تحت (حمل في) أعني على سقراط، ومتى كانت نسبة فلا يلزم، فإنه ليست بسبب، إننا نحمل نسبة الجنسية على الحيوان والحيوان على الإنسان (أي) نحمل[7] الجنسية على الإنسان، (أمّا) المحمولات الجوهرية، فلا محالة أنها تحمل التي للأعلى، على الذي تحته، لأن حمله (حمل على) وهذا فلذاته ذات الموضوع، *وأرسطو طالس* إنما أراد القسم الثاني، لا الأول[8]، ويطرأ شك ثان صفته هذه الصفة، كيف يستجيز[9] أن يقول أن الأجناس التي هي أعراض، تحمل [أخرى] (حمل في) <؟> ومعلوم أن حمل الجنس إنما هو

---

(1) هذا منطوق القسمة التي يقسم بها أحد قسمي، قسمة (خارجية) أخرى.

(2) أي الجنس تارة، والنوع تارة أخرى.

*حصل خطأ في (ن) فحل رقم الورقة 146 والمقابل للورقة 157 بدلاً عن الورقة 145 (مح).

(3) سقطت علامة الاستفهام من نسخة (ن) و(م و د).

(4) وليس على الحامل (الموضوع).

(5) فالعرضية مطموسة في/ن.

(6) ما تحتها.

** الصحيح: مثل الكتابة في (ج).

(7) وإنما نحمل (ج).

(8) اعتذاراً بالنيابة عن أرسطو، وتبريراً لطريقته..

(9) جوز أرسطو.

على متوسطاته وأنواعه، وأشخاصه، وقد استفسر: أن كل جنس، يحمل على هذه (حمل على) لأن طبيعتها طبيعة (لا حمل في) فكيف يقول: أن الأعراض تحمل (حمل في) <؟>[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الإعراض حملها على ضربين (الأول)[2] أما على أنواعها، وأشخاصها، أو على الجوهر، فإن حملت على أنواعها، وأشخاصها كان

[ورقة، 146]

حملها (حمل على) لأن، ذاتها ذاتها، وإن حملت على الجوهر كان حملها (حمل في)[3] إذا كانت طبيعتها مباينة لطبيعته، وهي موجودة فيه. ويطرأ شك ثالث صفته هذه الصفة، كيف زعم أرسطو طالس: إن الأجناس المختلفة فصولها في النوع، أعني في الصورة والطبيعة مختلفة، ونحن نرى الأشياء الصناعية وهي تخالف الأشياء الطبيعية، وليس فصولها مختلفة؟

فإن الحيوان ينفصل بذي أرجل، وعديم الأرجل، وكذلك الأشياء الصناعية منها ما له أرجل بمنزلة السدير[4] والمائدة. ومنها ما لا أرجل له. فهذه هي أشياء مختلفة في الطبيعة. وليسَ فصولها مختلفة في الطبيعة. وحل الشك يجري على هذه الصفة: الأشياء *المتفقة* إما أن يكون اتفاقها في الاسم أو في المعنى، *وأرسطو طاليس* إنما زعم[5]: إن فصول الأشياء المختلفة في الطبيعة ينبغي أن تكون في الصورة مختلفة. فإن اتفقت في الاسم فلا ضرر عليه، فرجل الحيوان، ورجل المائدة هما في الصورة مختلفان، وفي الاسم متفقان، فإن رجل الحيوان تحدّ بأنها آلة المشي. ولا تحدّ رجل المائدة بأنها آلة المشي. فاتفاق الاسم لا ينقض قانون *أرسطو طالس.*[6] ويطرأ شك رابع صورته هذه الصورة: كيف يزعم[7] أرسطو طالس: أن الحيوان يُحمل،

[ورقة، 147]

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن) و(د).

(2) سقطت (الأول) في (ن) و(ج)، وهي من وضع المحققين.

(3) سقطت في من الأصل (ن) و(د).

(4) السرير (ج).

(5) يلاحظ الوصف رجاءً إلا إذا قصد المعنى الغريب فيها (قال) (مختار الصحاح: ص 272).

(6) دفاعاً عن أرسطو وتبريراً لرأيه.

(7) نظن أن استعمال (يزعم) من قبل خصوم أرسطو بمعنى يدّعي وليس يقول.

على الإنسان، فإنه ليس يخلو أن يُحمل عليه الحيوان الكلي، الذي هو في النفس؛ أو الجزئي، الذي هو في هذا الشخص، فإن كان الجزئي، وجب من ذلك: أن يحمل الشيء على نفسه، وذلك أنه يُحمل على حيوان، زيد: الحيوان الموجود في زيد، وإن كان الكلي هو غير الجزئي، إذ كان ذاك خيال وهذا موجود وجب أن يُحمل الشيء على ما هو مخالف له، وغير موافق لطبيعته، على أن ذاته ذاته، وهذا[1] شنع <؟>[2] وحل الشك؛ يجري على هذه الصفة: إنه من المنكر أن يُحمل الشيء على ما هو مخالف له في جميع الوجوه مثل أن يُحمل الكم على الجوهر، على أن ذاته ذاته، فأما أن يُحمل على ما هو مخالف له من وجه، وموافق < له >[3] من وجه آخر، فليس[4] ذلك منكر،[5] فالحيوان الكلي إنما يُحمل على هذا الحيوان الجزئي، الموافق له في الطبيعة، وإن خالفه في الخصوص، إذا كان هذا الذي في الوجود قد تخصص فصار زيداً، والعموم إذا كان العام صورة مجردة، يُحمل ويحكم به على كل حيوان على وتيرة واحدة، فليس إذاً* الحيوان الكلي يخالف من جميع الوجوه[6]، للحيوان الجزئي. إذا كان مثاله وصورته. والطبيعة واحدة[7]. والخلاف بينهما: أن التي في النفس مطلقة، وهذه مخصصة. ويطرأ شك خامس صورته

[ورقة، 148]

هذه الصورة: كيف يزعم *أرسطو طالس*: أن الفصول القاسمة، التي يقسم[8] بها جنس ما: يجوز أن يقسم بها الأنواع التي تحت ذلك الجنس فأما نقسّم الحيوان

---

(1) شنع على أرسطو يعني عمل أو خطأ سيئ وكبير.

(2) علامة الاستفهام سقطت من (ن) و(د).

(3) ساقطة من (ن) و(د).

(4) كذلك.

(5) بمنكر (ج).

* ورد: إذن (ج) - ن -

(6) الوجوه: (ج - ف - س) مطموسة في ن.

(7) وهو أمر يرفضه ابن الطيب، وكذلك أرسطو من قبله.

(8) يقسم مطموسة من (ن).

بالناطق وغير الناطق، ولا يجوز أن نقسّم الناطق بهذه القسمة (؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الفصول الموجودة للأجناس المتوسطة عند *أرسطو طالس*، على ضربين، مقومة لها، وقاسمة لها أما المقومة للجنس الذي هو فوق، فلا محالة يحمل على ما تحته من الأجناس، لأن الأعلى يُحمل على ما تحته (حمل على) أعني على أن ذاته ذات <ما + تحته>[2]، فضرورة، تكون فصوله المقوّمة، موجودة له، وأما القسمة للجنس الأعلى، فسائغ[3] أن يقسم بها ما تحته سائغ أن لا يقسم لأنها ليست داخلة في جوهره، فتكون لما تحت لا محالة. ويطرأ شك سادس صورته هذه الصورة: ما السبب الذي من أجله أورد[4] المثال في إيضاح أمر الفصول القاسمة للأجناس العوالي وأنها مختلفة في الغاية من الجوهر والكيفية، لم يورده، من غير (هذين)[5]. المقولين <؟ >[6]. وأيضاً ما السبب؛ وكلامه[7] في جنس، الأجناس؛ وقد أورده فصولاً من المتوسطات لا فصولاً قاسمة للأجناس العالية < ؟ >[8] وحل الشك،

[ورقة، 149]

يجري على هذه الصفة: إنما فعل[9] ذلك من قبل أن أظهر *المقولات*، الجوهر والكيفية، أما الجوهر فلأنه قائم بنفسه، وأما الكيفية فلأن أكثرها من شأن الحس أن يدركها. وأما السبب في إيراده، الفصول من المتوسطات، من قبل: أن في فصول الأجناس الأول: خلاف كثير، وهي أخفى، والمثال ينبغي أن يكون من الأوضح[10]. وفصول المتوسطات أظهر، ونحن نشرح أمر فصول الأجناس العوالي،

---

(1) سقطت من (ن) و(د).

(2) هكذا شطرت الكلمة إلى شطرين كل شطر في سطر مستقل فوضعناهما بين معقوفتين < >.

(3) بمعنى مسوّغ أو مقبول حتى لا ينصرف المعنى للطعوم، أو بمعنى (جائز).

(4) أرسطو.

(5) هاتين مطموسة (ن).

(6) المقولتين كما سقطت علامة الاستفهام من ن و م و د..

(7) أرسطو.

(8) سقطت من (ن) و(د).

(9) أرسطو.

(10) الأوضح مطموسة في ن.

ونوضحه في التعليم[1] الذي يتلو هذا التعليم، وعند هذا فلنختم الكلام في جملة هذا التعليم*].

قال أرسطو طالس:

«متى حمل شيء على شيء حمل المحمول على الموضوع»[2].

((يريد: متى حمل شيء على شيء أي صورة في النفس على ذات من خارج.

(حمل على) وحملا جوهرياً وهذا بأن يحكم بذات المحمول على الموضوع، على أنها ذاته)).

«قيل كلما يقال على المحمول على الموضوع أيضاً».[3]

((يريد: فجميع ما يحمل على المحمول، على الوجه الذي يحمل هو وعلى الموضوع يحمل أيضاً على الموضوع)).

«مثال ذلك، الإنسان يحمل على إنسان ما ويحمل على الإنسان الحيوان»[4].

((يريد الإنسان الكلي يحمل على إنسان ما حملاً جوهرياً

[ورقة، 150]

ويحمل على الإنسان إنه حيوان حملاً ما حملاً جوهرياً)).

«فيجب أن يكون الحيوان على إنسان ما محمولاً»[5]

((يريد: حملاً جوهرياً)).

«فإن إنسان[6] ما هو إنسان وهو حيوان»[7]

[يريد: فإن الإنسان الشخصي يحكم عليه بأنه إنسان وبأنه حيوان. ويحملان

---

(1) أي التاسع من الأوراق 153 ـ 213

* ما زال التعليم الثامن مستمراً.

(2) دخل في موضوع محمول المحمول ـ الأجناس والأنواع (اسحق 1/ 5).

(3) في اسحق وردت (كل ما) مفصولة.

(4) اسحق 1/ 5.

(5) جاء في نص اسحق (أيضاً محمولاً) 1/ 5

(6) جاء في نص اسحق (فإن انساناً) 1 / 5

(7) يقارن بنص أرسطو في دستور اسحق 1/ 5

عليه حملاً جوهرياً غرضه[1] في هذا الفصل أن يفيدنا خاصة *المحمولات الجوهرية* ويقول أن الذي يخصها هو أن جميع ما يحمل عليها على الوجه الذي به تحمل هي على موضوعها يحمل على موضوعها وخص[2] (نص) أرسطو طالس ناقص؛[3] وينبغي أن يكتب على هذه الصفة *متى يحمل على شيء حمل المحمول على الموضوع*، قيل كما يقال على المحمول على الوجه الذي به يحمل المحمول على الموضوع، على الموضوع[4]، وأنت تفهم هذه الزيادة ووجودها من المثال، الذي أورده[5] وتلخيص الكلام يجري على معنى هذا: متى حملت صورة[6] كلية موجودة في النفس على أمر ما بأن يحكم عليه بأن ذاتها ذاته، وحمل على الصورة شيء بهذه الصفة ذلك الشيء المحمول. ثانياً يحمل على الموضوع أولاً].

[ورقة، 151]

قال أرسطو طالس:

«الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض، فإن فصولها أيضاً في النوع مختلفة...»[7]

((يريد: التي ليس الواحد منها تحت الآخر، ولا لها جنس[8] يشمله طبائع فصولها مختلفة..)).

«... من ذلك: أن فصول الحيوان، كقولك[9] المشاء والطائر،[10] وذو الرجلين، والسابح...».

---

(1) أرسطو.

(2) خص (س)، نص (ج)، فص / ف.

(3) لاحظ تقييم عمل أرسطو.

(4) مكررة، لعله سهو الناسخ (ن).

(5) أرسطو.

(6) في (ن) صوره.

(7) يقارن مع اسحق 5/1.

(8) وردت في ن مطموسة.

(9) الصحيح: مثل قولك (ج).

(10) (الطير) في اسحق 1/ 5

((يريد: وجملة هذه الفصول المختلفة في الجوهر، والطبيعة فصول الحيوان وفصول الكيفية..))

«.. وفصول العلم ليست شيئاً[1] من هذه...».

((يريد: وفصول العلم، وهو من الكيفية، ليست شيئاً من فصول الجوهر، لكن فصول أُخر طبائعها تختلف مثل النظري، والعملي، فهذان، غير السابح والطائر.))

«... فإنه ليس يخالف علم علماً بأنه ذو رجلين».[2]

((يريد: لأن طبيعة، ذو الرجلين تخالف طبيعة النظري والعملي.)).

قال المفسر[3]:

[غرضه في هذا الفصل؛ أن يفيدنا، أمر فصول الأجناس المختلفة، وليس أي أجناس مختلفة كانت، لكن للتي ليس بعضها مرتباً تحت بعض، وليس أي هذه كان لكن التي لا يعمها مع هذا أيضاً، جنس، فتقدير الكلام: هو أن الأجناس العوالي، إذا نظرت في الواحد،

[ورقة، 152]

منها مع الآخر، ومتوسطات، وأنواع الواحد مع متوسطات وأنواع الآخر تحت فصولها، فالصورة مختلفة:

أعني طبائع فصولها مختلفة، فافهم الفصول *القاسمة* والمقومة. أما القاسمة *فللعوالي*؛ والمتوسطات، وأما المقومة للمتوسطات حسب.]

قال أرسطو طالس:

«فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض...»[4].

---

(1) (أشياء) في اسحق 5/1

(2) اسحق 5/1

(3) قال: ابن الطيب الشارح (ج).

(4) تقارن مع اسحق 5/1

((يريد: فأما الأجناس المرتب بعضها تحت بعض. كالحيوان[1] المرتب تحت الجسم.))

«... فليس مانع يمنع من أن تكون[2] فصول بعضها تحت بعض[3]».

((يريد: القاسمة..))

«بأعيانها...» .

((يريد: أنه قد يتفق أن تكون فصول الجنس الأعلى القاسمة هي فصول الجنس الأسفل...)).

«...فأما[4] الفصول التي هي أعلى؛ <فتحمل> على الأجناس التي تحتها...»[5].

((يريد: فأما فصول الجنس الأعلى المقومة، فضرورة تكون لما تحت. لأنه متى حمل شيء على شيء حمل *المحمول* على الموضوع، قيل كل ما يقال على المحمول، على الموضوع)).

«.. حتى تكون، جميع فصول الجنس المحمول المقومة هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع..»[6].

[ورقة، 153]

«يريد: تحمل جميع فصول الجنس الأعلى المقومة على الذي تحته.»

قال المفسر:

[غرضه في هذا الفصل، أن يفيدنا أمر الأجناس المختلفة التي بعضها تحت بعض، المقابلة للقسم الأول، وهو يقول[7] أن صورتها تخالف صورة تلك. وذلك، أن تلك لم تكن تتفق لا في الفصول القاسمة؛ ولا المقومة. وهذه إما المقومة التي هي

---

(1) الصحيح: مثل الحيوان (ج).

(2) (يكون) في اسحق 5/1

(3) وردت عند اسحق (فصول بعضها فصول بعض بأعيانها) 1/ 5

(4) (فأن) اسحق 5/1

(5) اسحق 5/1

(6) اسحق 5/1 لم ترد (المقومة) عنده.

(7) أرسطو.

الأعلى منها لا محالة تكون للذي تحت. فأما المقسمة فسائغ[1] أن تكون وإلا تكون. وقد شرحنا ذلك في جملة التعليم. وها هنا ينقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم، وبانقطاعه ينقطع الكلام في الفصل الأول من قاطيغورياس].

(1) فمقبول.

التعليم التاسع[1]

قال أرسطو طالس[2]

«كل واحدة[3] من التي تقال بغير تأليف أصلاً قد تدل[4] اما على جوهر... »

قال المفسر:

[لما استوفى أرسطو طاليس الكلام في الفصل الأول[5] من هذا الكتاب. أخذ الآن في الكلام في الفصل الثاني[6].

وقد قلنا: إن الفصل الأول ينقسم إلى[7] ثلاثة أقسام: < 1 >[8] إلى النظر في الأشياء المحتاج إليها في الكلام في القاطيغورياس، وهذه المتفقة أسماؤها والمتواطئة،

[ورقة، 154]

والمشتقة[9]. و< 2> النظر في الأشياء التي منها استخرج الغرض، وهذا هو قسمة الألفاظ، وقسمة الأمور < 3>[10] وإلى النظر في الأشياء اللازمة للغرض.[11]

---

(1) أخطأ الناسخ في عد التعليم فكتب السابع بدلاً من التاسع (ن).

(2) هنا تنتهي المقدمات (ما قبل المقولات المتفقة، المشتقة، المتواطئة الأجناس والجوهر، والعرض والكليات... وغيرها...) وتبدأ مع اللب والقسم الثاني الممثل (للمقولات العشر) (1/ 6 اسحق).

(3) (واحد) اسحق 1/ 6

(4) (يدل) اسحق 1/ 6

(5) أطلق ابن الطيب على (المقدمات) اسم الفصل الأول يقارن مع اسحق [1/ 3 ـ 5].

(6) يقصد بالفصل الثاني مبحث (المقولات) العشر [إسحق 1/ 6 ـ 38].

(7) الصحيح: ينقسم على ثلاثة (ج).

(8) لا يوجد في (ن) من صناعة المحقق.

(9) لا توجد في (ن) هي من صناعة المحقق.

(10) أيضاً.

(11) الغرض (ج).

وهذه هي خاصة المحمولات الجوهرية، وفصول الأجناس العوالي.

فأما في هذا الفصل، فأنه ينظر في الغرض نفسه[1]؛ وهو الألفاظ العشرة البسيطة المدعوة قاطيغورياس: والأجناس العوالي التي *تلك الألفاظ دالة عليها*، ويستوفي الكلام فيها بحسب الألفاظ الدالة عليها. أي من أجل الألفاظ الدالية عليها، ويعطي الخواص لهذه الأجناس، بحسبها، أي من أجل الألفاظ الدالة، عليها، ونظره فيه على ثلاثة أضرب:[2] الضرب الأول يعدد فيه الألفاظ البسيطة العشرة، والأجناس العوالي؛ التي الألفاظ دالة عليها، تعديداً، والضرب الثاني: يورد أمثلة عليها، ليكشفها، والضرب الثالث يضع واحدة واحدة من *القاطيغورياس*[3] والجنس الذي يدل[4] عليه تلك القاطيغورياس، ويستوفي الكلام فيه، بحسب اللفظة الدالة عليه أي بمقدار ما يحتاج إليه: وتحصيل اللفظة الدالة عليه، لا بحسب <معناه>[5] واستحقاقه، فالكلام في الأمور بحسب ما تستحق يليق بالفلسفتين العلمية والعملية.[6]

فأما في هذا التعليم؛ فهو ينظر فيها على الضربين الأولين.

[ورقة، 155]

وهذا بأن يعددها أولاً، وهو يزعم[7] أن *الألفاظ البسيطة العالية* في الغاية؛ عشرة[8] وكذلك الأجناس العوالي التي هذه الألفاظ دالة عليها وهي الجوهر والكم

---

(1) موضوع الكتاب الأصلي: الأجناس العوالي.

(2) ابن الطيب يوجز لنا موضوع وغاية أرسطو، وطبيعة المقولات.

(3) يسترسل ابن الطيب في استعمال المصطلح اليوناني (قاطيغورياس).

(4) تدل (ج).

(5) معناه مطموسة في ن.

(6) يرى ابن الطيب أن عمل أرسطو ذاته للمقولات العشر يليق بالفلسفتين العلمية والعملية، أو (النظرية) الإلهية والطبيعية.

(7) ارسطو.

(8) حديث ابن الطيب عن المقولات العشر (الجوهر والكم والكيف والإضافة، وأين ومتى والموضوع (الوضع)، وله، ويفعل وينفعل).

والكيف والإضافة؛ وأين ومتى وموضوع[1] وله؛ ويفعل وينفعل، وينبغي أن تعلم أن المنطقي لا يجب عليه أن يبين وجود الألفاظ العشرة البسيطة العالية في الغاية ولا الأجناس العوالي وذلك أنه ليس يجب على صاحب صناعة من الصنائع أن يبحث عن وجود مبادئ صناعته، لكن يتسلم وجودها، تسلماً، كذلك المنطقي يتسلم تسليماً أن الألفاظ البسيطة العشرة والأجناس العوالي التي هي في غاية العلو، العشرة موجودة، وينظر في ذواتها بحسب ما يستحق النظر المنطقي، ولأنها في غاية البساطة،[2] ولا حد لها يروم الوقوف عليها من خواصها ومن بعد أن عدد مالاحّد لها يروم الوقوف عليها من خواصها ومن بعد أن عدد *أرسطو طالس* الألفاظ البسيطة والأجناس العوالي التي تدل عليها التي هي موضوع الصناعة المنطقية، يأخذ في إيراد الأمثلة عليها[3] *ويقول*: إن المثال على جنس الجوهر هذا الإنسان وهذا الفرس، والمثال على الكم، ذو الذراعين وذو الثلاث أذرع؛ والمثال على الكيف هذا الأبيض وهذا الأسود، والمثال على الإضافة هذا الضعف،

[ورقة، 156]

وهذا النصف والمثال: على أن < أين>[4] كون زيد[5] في لوقيون، وفي هذه المسوق[6] (السوق) والمثال على متى: أمس وعاماً أول. والمثال على الموضوع <الوضع>[7] متكئ، جالس المثال على له: منتعل ومتسلح، والمثال على ما يفعل يقطع ـ ويحرق. والمثال على ما ينفعل، ينقطع ويحترق.

فالأمور الكلية: إنما تكشف بأشخاصها الموجودة. والسبب الذي من أجله أورد المثال على أجناس الأعراض من أشخاصها من حيث هي مقارنة للجوهر. وقيل: إن الغرض في المثال إظهار الشيء، والإعراض لا تقوم بنفوسها، وإنما يشار إليها في

---

(1) الوضع (ج).

(2) غير مركبة ولا حد لها.

(3) يورد ابن الطيب الأمثلة المتوافقة مع المنظور الأرسطي.

(4) الصواب، (اين) وليس (أن) كما سها الناسخ في (ن).

(5) يستعمل ابن الطيب أمثلته الشرقية العربية المتداولة للإيضاح.

(6) وردت (المسوق) لعله يقصد (السوق) (ن/د).

(7) الوضع (ج) ترجيح وارد في الاستعمالين.

الوجود إذا أخذت مع الجوهر، وأيضاً فإنه، ولا *واحد من الأمور سوى الجوهر، قائم بنفسه*[1] بل وجوده في الجوهر، ومن بعد استيفائه[2] الكلام في الضربين الأولين: من النظر في المقولات، يأخذ في إفادتنا خاصة *الألفاظ البسيطة الدالة* هي موضوع الصناعة المنطقية، فهو يقول: *إن خاصتها ليست موجبات ولا سوالب*. لكن ألفاظ دالة حسب. والدليل على ذلك أنها لا تصدق ولا تكذب. والصدق والكذب هما خاصتا القول الجازم، فهذا مقدار ما يجب علينا شرحه[3] من كلام *أرسطو طالس* في هذا التعليم. فأما المفسرون[4] فإنهم يتعدون النظر المنطقي الذي

[ورقة، 157]

يجب فيه أن يتسلم الأجناس العوالي والألفاظ البسيطة[5] الدالة عليها عشرة. ويشرعون في أن يبينوا أنها بهذا العدد[6]. وإن كان لا يلزم الرجل المنطقي ذلك[7]: لأن كل صانع يتسلم وجود موضوعة تسلماً[8] ولا يبينه، فيجب على المنطقي أن يتسلم: أن الألفاظ البسيطة الدالة، موجودة. والأمور العامية[9] التي تدل عليها. فأما عددها: فكان يلزمه بيانه لولا أن ها هنا صناعة أشرف هي ببيان ذلك أحق؛ وهي علم ما بعد الطبيعة[10]، إذ كانت هي التي تنظر في الموجودات، بما هي موجودات، وترقيها إلى مباديها، فالمنطقي منها يتسلم، أن أجناس الأجناس عشرة.

---

(1) الجوهر هو الوحيد بين المقولات قائم بنفسه.

(2) أرسطو.

(3) لاحظ مهمة الشارح (ابن الطيب) التي وثقها هنا لا كمفسر فقط.

(4) يقصد بعض المفسرين الذين أشار لهم في المهدات وسيشير لهم لاحقاً مرة إشارة وأخرى بالاسم.

(5) البسيطة مطموسة في (ن).

(6) آراء القدماء في العدد، دراسة تاريخية ونقد مهم أنه واحد من مباحث المقولات، قديماً ووسيطاً وحديثاً.

(7) لبداهتها عند ابن الطيب.

(8) مسلما (ن).

(9) العامة.

(10) ابن الطيب يعدّ شرف المقولات، يتأتى من دخولها بعلم ما بعد الطبيعة.

وبحسب هذا تكون الألفاظ الدالة عليها عشرة، *فارسطو طالس* في المقالة الأولى من السماع (الطبيعي)[1]: نظر في كمية المبادئ الطبيعية، وأوجب على نفسه النظر في كمية المبادئ الطبيعية، لا في وجودها، وينبغي لنا نحن أيضاً أن نقتفي آثارهم في ذلك، وسلك سبيلهم في هذا الفعل. وقبل أن نتجرد للنظر في عدد الأجناس العوالي بحسب الحق، ينبغي لنا أن نورد آراء غيرنا[2] فيها. ونذكر الباطل منها. والصحيح، فنقول أن القدماء اختلفوا في كمية الأجناس العوالي. فطائفة ادعت أن الجنس العالي الشامل لجميع الموجودات[3] هو واحد وهذا

[ورقة، 158]

هو الموجود. واحتجت: بأن قالت: الموجودات بأسرها يشملها اسم الموجود ومعناه، فهو إذا[4] جنس لها، وإذا كان الأمر على هذا: كيف استجاز[5] *أرسطوطالس* أن يدعي: أن أجناس الأجناس عشرة < ؟ >[6].

ورد ما ادعته هذه الطائفة، يجري على هذه السبيل: ليس يمكن في الوجود[7] أن يشمل الأجناس العشرة. وبالجملة سائر الموجودات شمول جنس الأنواع، وبيان هذه الدعوى يتضح بثلاث حجج. الحجة الأولى صفتها هذه الصفة: *للجنس* عند أنواعه شروط خمسة، الأول منها: هو أن يحمل عليها باسمه وحده. إذ كانت ذاتها ذاته. والثاني: هو أن يكون لها معادلاً بالزيادة والنقصان، فإنه إن زاد ونقص صار اسماً مشتركاً. والثالث: هو أن يكون بكليته في كل واحد من أنواعه لا جزء منه في هذا وجزء في آخر وإلا صار الجزء هو الجنس، *ولأن النوع إنما يتركب من الجنس والفصول*. والرابع أن يكون لها دائماً، *وإلا صار عرضاً لا جنساً*. والخامس: هو أن يكون بالتحقيق لها كلها لا لبعضها بالتحقيق، وبعضها ليس كذلك لأنه

---

(1) ساقطة من (ن) وهو كتاب الطبيعة بتحقيق بدوي (شرح ابن الطيب وآخرون).

(2) تلاحظ منهجية ابن الطيب.

(3) الصحيح: الشامل للموجودات جميعاً (ج).

(4) الصحيح: إذن (ج).

(5) جوز لنفسه.

(6) سقطت من (ن).

(7) الموجود (ج).

أحد الأشياء المقومة لها. وبالجملة أن يكون طبيعة واحدة في أنواعه بأسرها على وتيرة واحدة. والموجود ليس صورته هذه الصورة: عند الأجناس العشرة. لكنه لها بالزيادة والنقصان. فإن للجوهر[1] أحق من التسعة الباقية، فليس

[ورقة، 159]

هو إذن* جنساً لها. وبيان ذلك هكذا** لولا نحصل معنى الموجود، وطبيعته ثم نبين ما نريد أن نبينه فنقول أن معنى الموجود هو الذي شأنه أن يفعل أو ينفعل. أو <هما>[2] فكل موجود وجد بسبب فعله وانفعاله. وإنما رسم بهذا الرسم لأن الأمور الموجودة إما أن تكون صورة أو هيولى أو المجتمع منهما. فالصورة تفعل، والهيولى تنفعل، والمركب يجتمعان فيه، وليس لقائل يقول إن الموجود اسم مشترك[3]؛ وكيف يرسم <؟>[4] فنقول تحته معنى هو نسبة الوجود. لكنه يشمل بالزيادة والنقصان. ولهذا صار اسماً مشتركاً لا لأن ليس تحته معنى كاسم سقراط، الذي يسمى به البصري < و> الكوفي[5] وإذا كان رسم الموجود هكذا وكانت العشرة تنقبض إلى قسمين: إلى الجوهر والعرض[6]، فتكون أنواع الموجود: الجوهر والعرض. واستعمل العرض بما هو ذات لا بما هو عرض، لأن بما هو ذات يستعمله *أرسطو طالس في هذا الكتاب*. والتسعة تتشابه إذا كانت دخيلة فلهذا تجعل قسماً واحداً. فنقول إن كان الموجود يشمل هذين القسمين شمولاً واحداً، فيجب أن يكون عند أحدهما ككونه عند الآخر. والجوهر أحق بمعنى الوجود لأنه لا يفتقر في فعله وانفعاله إلى العرض، أي لا يفعل بسبب العرض، والعرض ليس كذلك في معنى الوجود، إذ كان يفتقر في

[ورقة، 160]

---

(1) أسبقية الجوهر على المقولات التسع (الأعراض).

* وردت في الأصل (إذا) ـ ج ـ.

** لعله يقصد أولاً.

(2) المرجع كلاهما/ ج.

(3) مشترك مطموسة (ن).

(4) سقطت من (ن) و(د) من صناعة المحققين.

(5) لاحظ أمثلة ابن الطيب (البصري) و(الكوفي) والحديث عن سقراط.

(6) جوهر وتسعة أعراض (المقولات العشر).

فعله وانفعاله، إلى الجواهر أهي يفعل[1] (فعل) بسبب الجوهر فهما في معنى الوجود يختلفان، بالزيادة والنقصان، والجنس لا يكون عند أنواعه بهذه الصفة، وليس الوجود جنساً لهما، لكن اسم مشترك، وأنت فافهم كيف الجوهر [لا يحتاج] في فعله وانفعاله إلى العرض. أي لا يفعل بسبب العرض، فإن الإنسان لا يفكر ويتخيل ويتغدى وينمو لأنه أسود أو أبيض، أو موسيقار، والبياض يحتاج في أن يفرق البصر، إلى أن يكون في موضوع، فحقيقة الأمر، أنه ليس الإعراض بمن يفعل وإنما المعروضات تفعل بالإعراض. فليس الكتابة يكتب، وإنما الكاتب يكتب بالكتابة ولا البياض على أنه قائم بنفسه، يفرق البصر، لكن الأبيض ببياضه يفرق البصر، إذ كان البياض لا وجود له بنفسه، فهذا كاف. في هذه الحجة، وأنت من أثناء هذا تعلم: أن الجوهر لا يحتاج إلى العرض، أي لا يفعل بسبب العرض، وإن كان الجوهر جسماني[2] لا ينفك من الإعراض لأنه لا يفتقر في فعله للإعراض أي لا يفعل بسببها، لأنها تتصرف ويحل غيرها[3] والجوهر باقي[4] (باق) فأما الإعراض فتحتاج إليه، لتوجد فيه، ولا قيام لها من دونه، وهو أقدم بالطبع منها، بما هي ذوات وأعراض، لأنه متى لو ارتفع في الوجود لزم ارتفاعها[5] ومتى وجدت لزم وجوده في الوهم[6] بما هي إعراض (و).[7]

---

(1) فعل (ج).

(2) طبيعي.

(3) متغيرة، متبدلة.

(4) غير واضحة في (ن) وقفت على (د).

(5) أي متعلقة به.

(6) أي في الذاكرة أو الوعي.

(7) سقط من (ن).

(الكتاب التاسع)*

[ورقة، 161]

متى ارتفع، ارتفعت، لأنه مأخوذ في الحدّ، وبما هي ذات لا يلزم ذلك، فإنا لا نحتاج في فهم *الكم* إلى فهم *الجوهر* ولا في فهم *الكيف*، لكن الكيف يحتاج في فعله وانفعاله إلى أن يكون في الجوهر، وفي أن يكون موجوداً، وافهم[1] في هذا الفصل كله، أن معنى قولنا: إن الجوهر لا يحتاج في فعله إلى العرض، وهو أن فعله ليسَ من أجل العرض إلا أنه مستغني[2] عنه في فعله، بل فعله من أجل نفسه، ومعنى قولنا في العرض؛ أن فعله يحتاج به إلى الجوهر، أي أنه بسبب الجوهر يفعل لا بسبب نفسه. والقياس هكذا: الجوهر وجوده** وفعله بسبب نفسه، وكل ما هو بهذه الصفة: فوجوده أحق من وجوده وفعله بسبب غيره. فالجوهر أحق مما وجوده وفعله بسبب غيره، وهذا هو الإعراض. فالجوهر أحق بالوجود من الإعراض، والجوهر غير مفتقر في وجوده جوهراً إلى الأعراض، لأنه، بسبب نفسه، والإعراض مفتقرة في وجودها إلى الجوهر،[3] لأنها بسببه وجدت.

والحجة الثانية تجري على هذه الصفة: إن كان الموجود جنساً عالياً يشمل الأجناس العشرة، فليس يخلو إما أن يكون نسبة[4] أو طبيعة.. وليسَ يمكن أن يكون عاماً للأجناس العشرة على واحد من الوجهين، فليس هو إذاً[5] جنساً عالياً لها فأما أنه لا يمكن أن يعم عموم نسبة، من قبل: أن سائر،

[ورقة، 162]

---

* سقط من ن/م، د.

(1) لاحظ خطاب ابن الطيب لطلبته.

(2) مستغنٍ (ج).

** أهمية الجوهر في المقولات (المنطقية) كبيرة.

(3) خصص ابن الطيب هذا الحديث لبيان طبيعة الجوهر.

(4) نسبة مطموسة في (ن).

(5) الصحيح: إذن جنساً (ج).

الأجناس التي عمومها عموم نسبة هي عند أنواعها معاً، وليس الموجود عند الجوهر، والعرض معاً، إذاً كان أحق بالجوهر على ما قلنا <ه>[1] من العرض؛ ولا عام عموم طبيعة. وذلك يتبيّن بحجتين؛ *الحجة الأولى* صفتها هذه الصفة: أن الموجود المطلق، إذا كان جنساً عالياً وكان طبيعة، وانتقش بفصل حتى يكون منه نوع، فأن الفصول التي ينتقش بها، لا تخلو أن تكون إما موجودة أو غير موجودة، وبغير الموجود لا يمكن أن يتقوم شيء؛ فبقي أن تكون موجودة، إلا أن الموجود المطلق[2] هو الجنس، وطبيعته واحدة، وبه يقع الاشتراك، وإذا كانت الفصول موجودة أيضاً، فهي منه، لأنه فرض *طبيعة واحدة* لا اسماً مشتركاً يقع على معانٍ كثيرة، فتكون من جملة الشيء الذي وقع به الاشتراك، فتدعو الضرورة إلى أشياء أُخر بها يقع الانفصال، موجودة بالفعل، ويلزم منها مثل ذلك، ويتحصل من هذا على وجود أشياء في كل واحد من الأمور وبالفعل بلا نهاية، وهذا محال. *والحجة الثانية*[3]، تجري على هذا: إن كان الموجود جنساً للجوهر والعرض. فإنه يلزم أن يكون جوهراً وعرضاً من جهة واحدة، وبالقياس إلى شيء واحد لأنه مأخوذ في حدّيها[4] وذلك لأنه جنس للجوهر يجب[5] أن يكون جوهراً، ولأن العرض موجود للجوهر وهو جنسه

[ورقة، 163]

فيجب (علينا) القول (إن الموجود)[6]... (عرض)[7] بالقياس إلى الجوهر، و(لا وجود)[8]. ذلك (   ) شيء واحد بالقول أن (   ) ويكون هو بسبب (الجوهر)[9] الموجود في الحدّ المشترك (الذي يعدّ) جنس لهما، وهو (بسبب)[10] هذا،

---

(1) سقطت الهاء من (ن) يرجى ملاحظة آراء ابن الطيب في هذا التعليم لأهميتها.

(2) الموجود المطلق والميتافيزيقيا، عند ابن الطيب.

(3) الحجة الثانية. من تقدم الأجناس العامة عموم نسبة.

(4) حديهما.

(5) من وجوب.

(6) م: سقطت (أن الموجود) قارن (د).

(7) م: سقطت (أن) و(عرض) قارن (د).

(8) م: سقطت (لا وجود) قارن (د).

(9) م: سقطت (لا وجود) قارن (د).

(10) مطموسة في (م) بسبب في (د).

لا يكون (فساداً لها)[1]، وهذا محال، فهذه هي الحجة (الأولى)[2] من (الطبيعة)[3]، وهناك حجة أخرى، قانونية (ينظر)[4] بها أحواله المعروضة (إنْ كانت) جنساً أو اسماً (مشتركاً) وفي (فصول) غير (شخصية)[5] فإن وجدتهما (من قبل) الجنس البسيط (فمتفقة) ومختلفة في واحدة، فهو اسم مشترك (*عند أرسطو طالس*).. (ولا جنس لها)، كما فرض، (فضلاً عن) نوع (الموجود) الذي هو أعم، فبوجودين، وهما مختلفان، فهو اسم نسبة (قد يكون)، ولا يصلح أن يكن جنساً، فينبغي أن يكون الموجود نوعاً (إنما أكبر من) أنه لا يصلح أن يكون فيها، وإما كان (شخصاً) ولا (فصلاً) ولا نوعاً ولا جوهراً ولا عرضاً منه (عند) حد الجوهر والعرض، لكن صورته، صورة الأنواع الستة (المقسومة)[6] على معان كثيرة مختلفة، وأما (الأنواع) فإن بعضها ( ) في... وكذلك انقسم عند الجوهر (فالنوع والشخص) هما (متساويان في) الأجزاء، وغير متساو (في الآخر)[7]، كان الموجود (بالنسبة)[8] إلى الجوهر والعرض (إما أن يكون) مثاله (أحق بالوجود) من هذا، أن يسمى كل ما حد الموجود (الجوهر والعرض)

[ورقة، 164]

بحد واحد، وحد الجوهر والعرض بحسب الموجود يختلف إذ كان الجوهر أحق بالوجود من العرض وحده، بحسب اسم الموجود، بخلاف حد العرض، وإن كان انقسم[9] إليها انقسام كل إلى أجزاء، غير متشابهة فإنه يلزم فيها[10] أن لا يتفقا أصلاً، لا في الاسم، ولا في المعنى. وظاهر من أمرهما أنهما يتفقان في الاسم

---

(1) كذلك: فسادها (د).

(2) سقطت (الأولى) من م، تقارن د.

(3) سقطت (الطبيعة) من م، تقارن د.

(4) م: (ينظر) سقطت، تقارن د.

(5) مشوهة في (م) كذلك جميع المحصور بين قوسين ( ) ترجيحاً على (د).

(6) ج: المقومة.

(7) م: (في الآخر) سقطت/د.

(8) كما في (د).

(9) قد انقسم والصحيح: انقسم عليها (ج).

(10) يلزم فيهما (ج. ف. س).

ولا يصلح أن يكون انقسامه[1] إليها انقسام عرض إلى جواهر من قبل: أن أحدهم حسب عرض، ولا انقسام جوهر إلى عرض. من قبل: أن أحدهما جوهر، ولا انقسام عرض إلى أعراض غريبة، من قبل أن أحد قسميه جوهر، ولا انقسام نوع إلى أشخاص، من قبل أن الأشخاص في طبيعة نوعها واحد[2] *والجوهر والعرض* يختلفان في معنى الوجود، فقد بقيّ أن يكون شمول الموجود لهما شمول اسم مشترك لا شمول طبيعة. فالأجناس العشرة إذاً إذن*، المبادئ والرؤوس، الأول[3]، والأجناس العوالي التي [لا شيء][4] قبلها وشمول الموجود لها شمول اسم مشترك لا شمول طبيعة[5]، ولهذا عددها، *أرسطو طالس* تعديداً حسب، وبدأ من الأقدم منها[6]، ووقف عند الأخير، ومما هو أولى. ووقف عند المتأخر في الحقيقة،[7] فهذه[8] هي الحجة الثالثة. فقد بيّنت الآن: أن الموجود هو اسم مشترك، لا جنس، ولا نوع ولا كل ولا جوهر، ولا عرض

[ورقة، 165]

وبالجملة، ليس بطبيعة، لكن اسم مشترك، ومن جملة ذلك من الأسماء المشتركة، بروية لا التي كيف[9] اتفق فإن نسبة الوجود تشتمل العشرة، ولكن باختلاف، ولهذا وفّق بينها في الاسم، ولا ينبغي أن يلتفت إلى قول من يقول،[10] «إن الموجود جنس». عند النظر الآلهي[11] فيما بعد الطبيعة، واسم مشترك[12] في

---

(1) الصحيح: انقسامه عليها (ج).

(2) واحدة (ج، ف).

* وردت إذن في ن. د.

(3) هكذا هي المقولات ـ الأصل ـ لكل مبحث.

(4) رست هكذا موزعة على سطرين. تلاحظ رجاءً.

(5) أي على صعيد الاسم والمعرفة والرمز.

(6) فيها (س. ف. ج).

(7) أي من الجوهر إلى الفعل ـ والانفعال.

(8) وهذه (ج).

(9) كيفما (ج).

(10) نقد موجه لقائل لم يصرح باسمه ابن الطيب.

(11) ميتافيزيقا ابن الطيب يميزها فيها عند استعمال المقولات.

(12) اسم مشترك في علم المنطق، مع أنه جنس في الإلهيات.

الصناعة المنطقية، فإن اختلاف الأنظار لا يقلب الأمور عن طبائعها ويجعل الأمر الموجود[1] لفظة دالة، وأنت إذا عدت إلى آراء *أرسطو طالس* وجدت النظر بالضد[2] مما قالوه، فإنه في معظم كتابه [فيما بعد الطبيعة][3] يرد على من زعم[4] الموجود طبيعة، فهذا مقدار كاف في الرد على من زعم[5]: أن جنس الأجناس واحد وهو موجود.

وطائفة ثانية، عاندته[6]، معاندة صورتها هذه الصورة: قالت بئس ما فعل أرسطو طالس في تصييره[7] أجناس الأجناس عشرة < ١ > وما باله لم يحصرها في الجوهر والعرض، فيكون الجوهر يعمّ الجواهر، والعرض يعمّ (جميع)[8] الأعراض. ففعل ذلك في الجوهر، وشتت الأعراض إلى تسع مقولات < ٩ >[9]. ورئيس هذه الطائفة التي لامته على تكثير أجناس الأجناس، كسانقراطس[10]. والرد عليها يتضح بخمس حجج الأخيرة (منها)* لنا وهي الحقيقة: الحجة الأولى صورتها هذه الصورة: لو كان العرض جنساً لتسع مقولات لوجب أن يحمل عليها الاسم، والحدّ على وتيرة واحدة،

[ورقة، 166]

وليس يحمل عليها العرض، على وتيرة واحدة، فليس هو إذاً[11] أجناساً لها فأما إن العرض لا يُحمل عليها، على وتيرة واحدة، فمن قبل: أن حمله على *الكم*

---

(1) الموجود (ج) ـ غير واضحة في ن ..

(2) ابن الطيب هنا يكشف مغالطات المخالفين للمنهج الأرسطي.

(3) الذي داوم على تفسيره طوال عشرين عاماً برواية تلاميذه المقربين مثل ابن بطلان (المقدمة).

(4) لاحظ استعمال (زَعَمَ) وقس عليه نزعة ابن الطيب النقدية والموضوعية.

(5) كذلك.

(6) أي خالفته وهاجمتهُ وجابهتهُ مستنكرة ذرائعه.

(7) من صيّر.

(8) لا توجد في (ن) قارن (د).

(9) سقطت من (ن).

(10) زعيم المعاندين من المخالفين لأرسطو.

* لاحظ حجج ابن الطيب رجاءً.

(11) الصحيح: أجناساً (ج).

والكيف خالف حمله على مقولات النسب السمعية الباقية، ،ذلك أن تلك المقولتين، يصح القول فيهما، إنهما موجودتان في شيء لا كجزء منه، لأنها تحدث في مقايسة الشيء إلى نفسه، فأما (مقولات)[1] النسب البواقي، فلا يتم ذلك فيها، لكن الذي يقال فيها أنها موجودة بين شيئين، لا كجزء منهما، فإن مقولة *متى* هي *نسبة تحدث بين الأمور، والزمان*، [2] ولا هما <هي>[3] الأمور ولا هي في الزمان، لكنها بينهما، وكذلك أشخاصها، هي نسب بين هذا الأمر، مثلاً والزمان، وكذلك مقولة أين[4]، إنما هي *نسبة إضافة مخصوصة تحدث بين الشيء، وبين المكان،* وليست في واحد منها، وبالجملة، مقولة مضافة والقنية ويفعل وينفعل[5]، إنما هي *نسب تحدث بين الشيء وبين ما اقتناه*، أو *بين ما هو مضاف إليه*. أو *بينه وبين فعله*، أو *بينه وبين أفعاله*[6]، وليست في الأمور ولا في الطرف الآخر، لكنها بينهما. ولا ينبغي أن يفهم من أن المقولة هي نسبة بين طرفين[7]: إنها مركبة من الطرفين، ومن النسبة، لكنها النسبة حسب

[ورقة، 167]

وإلاّ صارَ ما هو في غاية البساطة، مركباً، وتداخلت المقولات بعضها[8]. في بعض؛ فالأطراف هي جواهر وكميات، وكيفيات وغيرها.[9] فهذه المقولات أعراض وليست موجودة في شيء، لكن بين شيئين إلا أن الأنواع المنقسمة عن جنس واحد اسمها، وحدّها بحسب ذلك الجنس، واحداً، وليس التسع مقولات عند العرض هكذا: فليس هو جنساً لها، إلاّ أن هذه الحجة، يلزمها انتقاض رسم العرض؛ ولا يكون منطبقاً على جميع الأعراض إذ كانت النسب أعراضاً، والرسم والحدّ

---

(1) مقولات النسب (ج) مقولان على النسب (ف ـ س).

(2) يلاحظ تحديده (لمتى) على أساس النسبة بين الأمور والزمان.

(3) ولا هي الأمور (ج) ولا هما لأمور (ف).

(4) مقولة الأين: نسبة إضافة مخصوصة تحدث بين الشيء والمكان.

(5) كل واحدة من هذه المقولات هي نسبة مع القنية والمضاف إليه والفعل.

(6) انفعاله (ج).

(7) لا يجوز عدّ المقولة نسبة بين طرفين إنما هي مركبة من الطرفين ومن النسبة.

(8) هكذا تتوضح المقولات وأهميتها

(9) إلى آخره.

الصحيح؛ هو الذي ينطبق على جميع المحدود[1] والمرسوم[2]، أو لا تكون النسب، الأُخر أعراضاً وهذا محال. ومعنى قول *أرسطو طالس*، في رسم، العرض: إنه، إنه[3] الموجود في شيء أي الذي هو غير قائم بنفسه. وهذا يجوز أن يكون في موضوع واحد. وبين موضوعين؛ وبحسب ذلك، ينطبق عليها بأسرها.

ويتم الرسم، غير أن *أرسطو طالس*، ليس قبضه (*قصده*)[4] في هذا الكتاب الأمور إلى مبادئ بحسب نسب إضافة مخصوصة، توجد لها إلى غيرها لكن بحسب نسب توجد لها، في نفوسها، وسنشرح ذلك في الحجة الأخيرة[5]، وكان رسم العرض يجب أن يجري هكذا: العرض[6] هو الموجود لشيء لا كجزء منه[7] فيقول للشيء يسوغ أن يكون في الشيء وبينه وبين غيره وبحسب ذلك يكون رسم أرسطوطالس للعروض[8] الموجودة لا النسبة. على أن النسبة أيضاً موجودة في شيء هو العقل. لا كجزء منه، وبين شيئين هما المنسوب منه وإليه. وبعد أن لا يكون العرض قائماً بنفسه؛ في شيء، كان أو في شيئين، فهو موجود في شيء [لا كجزء][9] منه. فالنسبة هي في موضوعيها، لا كجزء منها. والحجة الثانية تجري على هذه الصفة: الجنس مأخوذ في حدّ نوعيه، وأول لفظة في حدّ النوع، إما هي *اللفظة الدالة على الجنس القريب من الشيء*، وليس يوجد العرض في حدّ واحدة من *المقولات العرضية* التسع، مع كونه أقرب شيء إليها، على ما فرض، فليس هو جنساً لها، وذاك أنني[10] إذا حددت نوعاً من أنواع الكم *والكيف*، لم أقل أنه عرض من حاله

---

(1) المعرّف بشروط الحدّ المنطقية.

(2) بشروط الرسم المنطقية من الشخص القريب والجنس البعيد.

(3) تكرار من الناسخ (ن) تحذف.

(4) قصدُه (ج).

(5) أي الخامسة ورقة 171.

(6) رسم العرض عند ابن الطيب ـ هو الموجود لشيء لا كجزء منه أما عند *أرسطو طالس* فهو: الموجود في شيء.

(7) لا كجزء منه (ج).

(8) جمع عرض.

(9) وردت هكذا في (ن) مجزأة بين سطرين.

(10) لاحظ لغة ابن الطيب في عرض حججه الخمس ولاسيما الأخيرة.

(حالة)[1] كذا *بل كم متصل* أو *كيفية* هي ملكة، وكذلك إن رسمت جنس الكم العالي أو جنس الكيف، لم أقل فيه أنه عرض من صفته، لأن *أرسطو طالس* في هذا الكتاب، يقبض[2] الأمور إلى عشر <ة>[3] مباد<ئ> بما هي ذوات لا بما هي أعراض، فإن جعل العرض جنساً للتسعة،[4] بما هي ذوات، أعني بما هي كم وكيف ومضاف، فيجب أن يوجد في حدّ كل واحد منها. وليسَ يوجد

[ورقة، 169]

لأنهما بما هي ذوات لا تفتقر في فهمها إليه ولا تقاس إلى شيء آخر، ونسبة العرض تكون بالقياس لا للشيء في نفسه. والحجة الثالثة تجري على هذه الصفة: لو كان العرض جنساً للتسع المقولات[5] لما استجاز *الحكماء القدماء* عند رسمهم للتسع المقولات أن يرسموها بما هو دونها، فإن الأشياء التي لها جنس ومبدأ تعريفها من مبادئها أولى من تعريفها مما هو دونها فإنهم لما رسموا الكيفية قالوا: *إنها هي التي إذا سُئل عن شخص شخص بكيف هو* (؟)[6] أجيب بها. وكذلك في الباقية،[7] فلو كان لها مبدأ لكان تعريفها منه أولى، فليس لها إذاً* مبدأ، فلا جنس لها. لكنها رؤس[8] ومباد[9] تسعة هي في الغاية[10] من العلو، أعني، أنها آخر صورة استنبطتها النفس من الأمور،[11] وشمول اسم العرض لها من حيث هي موجودة في شيء، وبالجملة: مضافة إلى ما هي فيه أو بينه وبين غيره. وإذا نظره في ذواتها،

---

(1) يقصد حالة ليس من حال (ن).

(2) يجمع الأمور في عشرة.

(3) وردت عشر من غير تاء مربوطة (عشرة) ومباد من غير ياء وهمزة (مبادئ).

(4) المقولات كما يراها ابن الطيب عند أرسطو في المنطق أجناس عوالٍ وفي الطبيعة (جوهر وعرض) وفي الميتافيزيقيا (المبادئ الثابتة) أو العامة والعقلية.

(5) للمقولات التسع (ج).

(6) سقطت من (ن) علامة الاستفهام، وكذلك (د).

(7) أي المقولات.

* بدلاً من إذن (م ل).

(8) رؤوس (ن).

(9) ومبادئ.

(10) في منتهى العلو.

(11) الحسية.

نفوسها (ارتفعت)[1] إلى تسعة (تسع)[2] لا شيء قبلها. والحجة الرابعة تجري على هذه الصفة: لو كان العرض جنساً لها لوجب أن يكون بينها اشتراك ما في طبيعة توجد لها. أعني طبيعة جنسها وليس يوجد في التسعة اشتراك في نفس طبيعتها من حيث هي ذوات. لكنها على غاية التباين،[3] فيتضح لك،

[ورقة، 170]

ذلك من استقرائها، وذلك أن هذه التسعة إما هي أعراض لجسم، فبعضها موجودة فيه لا تتعداه وبعضها هي بنسبة بينه وبين شيء آخر كالست * المقولات البواقي. فأما التي هي موجودة فيه فهي *الكمية والكيفية* و(الوضع)[4]. والكمية[5]، هي صورة موجودة في الشيء من شأن التقدير أن يقع على ما هي فيه بها، وإذا سئل عن الشيء بكم هو (؟)[6] أجيب بمبلغ مقدارها. والكيفية[7] هي صورة موجودة في الشيء إذا سئل عنه كيف هو <؟> أجيب بها. فالموضوع[8] هو: *صورة هي هيئة، ونسب تحصل للجسم عند حصول الوضع له،* أعني القعود والقيام، وغير ذلك. والتي هي بينه** وبين غيره، هي الإضافة.[9] *وهذه هي نسبة تحدث بين* جوهرين أو كميتين أو كيفيتين أو غير ذلك عند إضافة أحدهما إلى الآخر. ومتى[10] هي: نسبة تحدث بين الأمور، وبين الزمان، وأين[11] *نسبة تحدث بين الأمور*

---

(1) صارت، ارتقت.

(2) تسع (ن).

(3) في منتهى الاختلاف.

* الصحيح: مثل الست (ج).

(4) الوضع (ج) في الأصل والموضوع.

(5) الكمية: صورة موجودة في الشيء من شأن التقدير أن يقع على ما هي فيه بها.

(6) سقطت من (ن).

(7) الكيفية. هي صورة موجودة في الشيء إذا سئل عنه كيف هو أجيب بها.

(8) (الوضع) هو: صورة هي هيئة ونسب تحصل للجسم عند حصول الوضع له.

** الصحيح: التي هي بينه (ج).

(9) الإضافة: هي نسبة تحدث بين جوهرين أو كميتين أو كيفيتين أو غير ذلك عند إضافة أحدهما إلى الآخر.

(10) متى: هي نسبة تحدث بين الأمور وبين الزمان.

(11) أين: نسبة تحدث بين الأمور وبين المكان.

وبين المكان. وله[1]*: نسبة تحدث بين الأمور وبين المقتنيات. ويفعل:*[2] *نسبة بين الأمور وبين الفعل.*

وينفعل:[3] نسبة بين الأمور والانفعال فمن نفس رسومها المنبئة عنها، يعلم أنها غير مشتركة في طبيعة، لكنها تجري مجرى المبادئ والرؤوس[4] (رؤوس) التي [لا شيء][5] أعلى منها. ولو كان العرض جنساً لها لوجب

[ورقة، 171]

أن يظهر عند رسمها اشتراكها؛ فيه كما يظهر عند تحديدنا للناطق وغير الناطق، اشتراكها في الحيوان.

وعند تحديدنا *للمنفصل والمتصل* اشتراكهما في *الكم*. والحجة الخامسة:[6] وهي المأخوذة من نفس الأمر تجري[7] على هذا: أجناس الأعراض ينظر فيها على ضربين: من حيث هي ذوات، ومن حيث < هي>[8] أعراض. ومن حيث[9] هي ذوات، تنقبض في تسع[10]، ومن حيث أعراض.[11] وبهذا تكون من المضاف، تنقبض كلها في معنى الحرص (العرض).[12] *وأرسطو طالس* رقى الأمور في هذا الكتاب، إلى مبادئ عشرة بها هي ذوات تنحصر بحسب نسب تعود إلى نفسها لا إلى غيرها. لا بما هي ذوات بنسبة إضافة إليه فيها. فأما إذا نظر في الأمور بحسب استقلالها بنفسها

---

(1) له: نسبة تحدث بين الأمور وبين المقتنيات.

(2) نسبة بين الأمور وبين الفعل.

(3) ينفعل: نسبة بين الأمور وبين الانفعال.

(4) الرؤوس (ن) الأصوب.

(5) وردت مجزأة هكذا بين سطرين.

(6) هذه الحجة التي نوه بها ابن الطيب في الورقة رقم 167.

(7) الصحيح: من الأمر نفسه تجري (ج).

(8) سقطت من (ن).

(9) (من حيث) الواو زائدة.

(10) تجتمع.

(11) العبارة ناقصة إلا إذا حذفنا (بهذا) فتصبح هكذا (تكون من المضاف).

(12) العرض (ج).

ولا استقلالها، ارتقت إلى شيئين: إلى الجوهر والعرض. فصار العرض يشمل مقولات الأعراض كلها بما هي أعرضا لا بما هي ذوات. على أنا قد قلنا: أن العرض لا يشملها بما هي أعراض إلا شمول اسم مشترك حسب، فتكون الصور الموجودة في النفس، تتقبض تارة إلى عشرة، وتارة إلى خمسة وتارة إلى اثنين.[1] أما إلى عشرة فبحسب ذواتها ونسب ترجع إلى نفوسها، فإن الوجود فيه عشرة.[2] معان بأزائها عشر[3] صور في النفس. وهكذا قبضها في،

[ورقة، 172]

هذا الكتاب بحسب نسبة *الخصوص والعموم* تتقبض إلى خمسة كما قبضها فرفوريوس[4] في ايساغوجي وبحسب استقلالها بنفسها ولا استقلالها تتقبض إلى شيئين أولين هما: *الجوهر والعرض*. فالعرض لا يشمل التسعة بما هي ذوات ولكن بما هي أعراض. وكون التسعة أعراضاً بنسبة زائدة على ذاتها تحدث بقياسها إلى الشيء الذي هي فيه. وهي نسبة لا استقلالها بنفسها فتكون الأمور بما هي ذوات ترتقي إلى عشرة مبادئ هي *أجناس عالية* أول يشملها اسم الموجود شمول اسم مشترك بروية لا كيف (ما)[5] اتفق. وطائفة ثالثة من فلاسفة المظلة[6] تزعم: أن *أجناس الأجناس* الشاملة لكل الموجودات أربعة* وهي الموضوعات وتشير بهذا إلى *الجوهر والكيفيات والمضاف*، والأشياء التي يقال فيها ((كيف هي)) <؟> و((كيف حالها)) (؟) وتشير بهذا إلى مقولة (وضع)[7]، والرد على هذه الطائفة يسهل جداً: أما أولاً: فمن قبل إلغائها لمقولة *الكم* ومقولة *متى* ومقولة *أين*

---

(1) إذا كان الحديث عن الصور فنقول عشر وخمس واثنتين.

(2) شمولية المقولات في الوجود وهي (عشر معان) لا عشرة.

(3) وهذا هو الصواب (ج).

(4) فورفوريوس في ايساغوجي (5) مقولات.

(5) كيفما اتفق (ج)

(6) فلاسفة المظلة يقصد بهم الرواقيون القائلين بأربع مقولات.

(الجوهر والكيف والمضاف والوضع).

* الصحيح: الموجودات كلها أربعة (ج).

(7) وردت (موضوع) في ن (ج).

ومقولة له.[1] مع ظهورها. فإن احتج محتج عنهم [2] وقال أنهم كانوا يدخلون هذه المقولات الملغاة كلها في مقولة ((كيف هي)) <؟>[3] و((كيف حالها)) <؟> كان هذا الاحتجاج يقبح أولاً من قبل: أن القائلين بذلك إنما يشيرون بهذه.

[ورقة، 173]

إلى مقولة (وضع)[4]، وثانياً: لو كان الأمر على هذا لكان أحق الأشياء بأن يدخل تحتها *الكيفية*، فإن الأشياء التي بها يقال بها في الشيء هو (وكيف حاله) <؟> هو كيفية، وثالثاً من قبلها. قبضها الأمور المتباينة الطبائع في طبيعة واحدة. فإن إنساناً لو احتج وقال: إنهم يقبضون الأجناس في ثلاثة سوى الجوهر: نسبة بين الشيء وبين ذاته. وبينه وبين غيره. وبين غيره وبينه. فلأن هذه ثلاثة مع الجوهر تكون الأجناس أربعة، قلنا: هذا غلط، لأن جمع الأمور المختلفة الطبائع، وقبضها في طبيعة واحدة لا يجوز ولا يسوغ، والنسبة التي بين الشيء وبين ذاته. يجتمع فيها *الكم والكيف* (والوضع*) وبينه وبين غيره؛ الإضافة ويفعل وينفعل. وبين غيره وبينه، الأين، ومتى والقنية[5] فكيف تجتمع كل واحدة من هذه إلى طبيعة واحدة <؟> فجمع الأمور المختلفة الطبائع لنسبة[6] توجد لها إلى طبيعة واحدة، لا يجوز لأن هذا تشويش[7] في فهم الأمور وجمعها وضبطها. فقبض المقولات كلها إلى ثلاثة.

بسبب اسم النسبة، يوقع الاضطراب، ويجمع أموراً لا تجتمع في الاسم والحد إلى طبيعة واحدة.[8] والعقل إذا رام أن يفهم الأمور على ما هي عليه يجب،

[ورقة، 174]

---

(1) أي أسقط الرواقيون المقولات الأربع المشهورة (الكم، متى، أين، له).

(2) مدافعاً عنهم في زمانه هذا أو في غيره.

(3) علامات الاستفهام ساقطة من (ن) و(د).

(4) سقطت من (ن)، و(د)، في الأصل موضوع.

*في الأصل (الموضوع)/ن.

(5) المقولات بحسب النسبة بين الشيء وبين ذاته.

أ - يجتمع فيها الكم، والكيف، والوضع في الأصل والموضوع.

ب - بينه وبين غيره: الإضافة، يفعل، ينفعل.

ج - بين غيره وبينه، أين، متى، القنية (له)

(6) النسبة. ومباحث الطبيعة، كما يراها ابن الطيب.

(7) تشويش (ن)، لا للتشويش (ج).

(8) أي لا يجوز جمع أمور مختلفة في الاسم والحد بطبيعة واحدة.

أن يفرق ما فرقته الطبيعة، ويجمع ما جمعته، ويقبض الأمور المشتركة، في طبيعة واحدة، إلى جنس واحد. وطائفة رابعة، رئيسها جالينوس[1] زعمت أن أجناس الأجناس الشاملة لسائر الموجودات خمسة، على ما ذكره رئيسها في البرهان.[2] أما ثلاثة فالجوهر والكمية والكيفية. وأما الرابع؛ فالإطراف، التي تأخذ من الكيفية شيئاً ما: فأما الخامس وبالإضافة إلى شيء آخر، وينبغي أن تعلم أن هذا الفعل غير موافق للفلسفة ولا من يحب علمها على الصحة. أما أولاً فجنس الأطراف التي نأخذ من الكيفية أمراً لا يقتدر على فهمه أحداً[3] ويعرف معناه. وأما ثانياً: فمن قبل الغاية، مقولات شديدة الظهور لا تذهب على أحد. بمنزلة متى وأين، ويفعل وينفعل والموضوع (الوضع)[4] وله. وإن ظن أن هذه كلها تدخل في المضاف. فيقبح[5] به لأن المضافين ليس هما اللذين، لأحدهما إلى الآخر نسبة حسب، لكن اللذين ذات مثل واحد منهما تقال بالقياس إلى الآخر؟ ولا يفهم إلا بالآخر مباحاً. والجوهر في الزمان، تفهمان مفردين وهما طرفا متى. والجوهر والزمان، يفهمان مفردين وهما طرفا أين، والقنية والمقتنى يفهمان

[ورقة[6]، 175]

مفردين وهما طرفا له، وافهم قولنا: مفردين أي لا بما هما مضافين. اللهم إلا أن تؤخذ هذه الأطراف من حيث هي أطراف إضافة. فلا يفهم كل واحد منهما إلاّ بالقياس إلى الآخر. وإذا حققت الأمر، وجدت كل مقولات* النسب لا يفهم أحد طرفيها من حيث هو طرف نسبة إلاّ بالآخر. والفرق الحقيقي بين مقولة مضاف وإن كانت نسبة بين شيئين أو بين باقي المقولات: إن مقولة *الإضافة*[7] تكون بين الشيء، وبين كل شيء مباحاً بالوفاق والخلاف، وباقي مقولات النسب إنما تكون

---

(1) جالينوس قال بخمس (جوهر - كمية - كيفية - أطراف - إضافة).

(2) كتاب البرهان لجالينوس وليس لأرسطو، مع تشابه العنوانين.

(3) الصحيح: لا يقتدر على فهمه أحد. (ج).

(4) سقط من (ن).

(5) يعاتب عليه.

(6) وردت بسبب خطأ الناسخ تحت عدد (135) في تسلسل الأوراق (ج).

* الصحيح: مقولات النسب كلها (ج).

(7) سيفصل ابن الطيب القول فيها لاحقاً (ج).

بين شيء وبين مخصوص يتعلق به. فهذا الفرق بينها.[1] فهذا الشخص مثلاً من حيث هو مضاف يضاف إلى كل شيء، فيوافقه أو يخالفه. أما بما هو جوهر، فإلى كل جوهر، فيكون أما مثلاً أو غير مثل: وبما هو كم فإلى كل كم. فأما أن يساويه، أو لا يساويه. أو إلى كل كيف، فأما بأن يشبهه أو لا يشبهه وبما هو متمكن[2] إلى كل تمكن أما بأن يماثل أولا < ؟>. وكذلك بما هو قان إلى كل قان وبما هو مقتنى إلى كل مقتنى. وبما هو موضوع (وضع)[3] إلى كل ما هو موضوع (وضع)[4] وبما يفعل إلى كل ما يفعل وبما ينفعل إلى جميع ما ينفعل[5].

[ورقة، 176]

فأما أن يماثله أو لا يماثله في الشيء الذي هو فيه، فيكون الشيء بما هو مضاف إلى كل شيء، ويكون بهذه النسبة موافقاً أو مخالفاً، وبما هو قان[6] فإلى القنية حسب.

وبما هو يفعل إلى الفعل حسب. وبما هو (وضع)[7] إلى إشكاله حسب، وهكذا في البواقي، فاصل الإضافة.[8] هي *نسبة الشيء إلى ما اتفق*. وتنقسم بالموافقة والمخالفة، حسب، وأسماؤها، أسماء موافقة أو مخالفة، فنقول هذا الجوهر كهذا الجوهر، وليس كهذا، أو هذا المقدار مساوٍ لهذا المقدار، وليس كهذا، وهذا القاني[9] كهذا القاني، وليس كهذا. أو هذا القاني ليس هو القنية.

---

(1) بينهما (ج).

(2) اي في مكان.

(3) سقطت من (ن).

(4) أيضاً.

(5) يلاحظ كيف شرح ابن الطيب خصائص كل مقولة وعلاقاتها واصل البنية المقولية المنطقية، بما يعبر عن وجهة نظره وطريقة فهمه لأرسطو، وكشفه عن منهج مدرسة بغداد المتميز.

(6) مالك/صاحب ملكية.

(7) سقطت من (ن) وفي الأصل موضوع.

(8) الإضافة: هي نسبة الشيء إلى ما اتفق. بالموافقة أو المخالفة بالاسم.

(9) المقتني أو المالك أو الذي له القنية، لاختلاف القاني عن القنية.

ولا القنية هو. وعلى هذا فإلى أي شيء أضفت الشيء (؟)[1] فتقول هو موافق له أو مخالف، مباين. فإن كان بسبب[2] أن القاني له نسبة إلى المقتني،[3] والأمور إلى الزمان والمكان. وكذلك يفعل وينفعل، إذ حل في الإضافة، فإن البياض له نسبة إلى الأبيض لأنه كيفية فيه، والاثنين إلى العرضين، لأنهما عددهما، فعلى هذا ينبغي أن نجعل جميع المقولات*، سوى الجوهر، تحت الإضافة. لأن لهما نسبة إلى الجوهر. *فجالينوس*[4] بين أمرين إما أن يأخذ أجناس النسب على طبائعها

[ورقة، 177]

مخصوصة، فلا تكون فيها مضافة، أو يأخذها بما هي مضافة، *فالكم* أيضاً *والكيف* يدخل في الإضافة، فتكون الأجناس كلها جوهر** ومضاف على أن الجوهر أيضاً، يدخل في المضاف، فيكون *أجناس الأجناس*، جنسين، أحدهما المضاف، والآخر جوهر. وسنشرح في (المستأنف)[5] أن مقولات النسب، طبيعة كل واحد منها غير طبيعة الأخرى و(مباينة)[6] لها، ولا يجوز اجتماعهما في طبيعة واحدة، وإنما تشترك في اسم النسبة اشتراك اسم واحد لا اشتراك معنى. وطائفة خامسة رئيسها (نقوسطو نطينوس)[7] زعم أن أجناس الأجناس ينبغي أن تكون تسعة. وتجمع بمقولتي يفعل وينفعل. ينبغي أن تدخلا تحت جنس واحد وهو

---

(1) سقطت من (ن).

(2) بسبب (ج) مشوشة في ن.

(3) المقتنى وليس المقتني (ج).

*الصحيح: أن نجعل المقولات جميعها (ج).

(4) النقد موجه إلى جالينوس ورأيه في المقولات الخمس.

** الصواب: جوهر كلها (ج).

(5) يواصل ابن الطيب عرض فلسفته في المقولات بما لا علاقة له بغيره من الفلاسفة.

(6) سقطت من (ن).

(7) نقوسطو نطينوس: زعيم طائفة لم تفصل بين الفعل والانفعال من المقولات بعدها (حركة) أي يقال بتاسوعية أجناس الأجناس ووحدة يفعل وينفعل في مقولة الحركة التي هي من اللواحق (القسم الثالث) من كتاب المقولات (الأوراق 591 ـ 676).

الحركة،[1] لأنهما جميعاً حركة (فقط)[2] ما يقال مقولة يفعل ومقولة ينفعل. يجتمعان؛ (فيقال)[3] مقولة الحركة فيسقط من العشرة واحد. (بينما)[4] ليس الأمر على هذا أو ذاك.

إن الذي يفعل إنما يحرك (جوهر)[5] في غيره، وليس يلزمه، من قبل (إنما)[6] هو فاعل أن يتحرك ويتأثر في نفسه، أو أن تكون فيه حركة. وبالجملة فحركة الفعل، غير حركة الانفعال في الحد. وطبيعته غير طبيعتها، وذاك أن الفعل تأثير، والانفعال تأثر، واسم الحركة يشملها على (سبيل)[7] الاشتراك

[ورقة، 178]

وحد كل واحد منهما غير حد الآخر، وهذا أيضاً رأي لا يساعد عليه القدماء[8] أعني بأن حركة الفعل والانفعال، حركة واحدة في الحد. إذ كان ليس كل ما يحرك محرك، على مذاهبهم، لكن الذي يحرك بأن يفعل، وإن تحرك، فليس يتحرك من جهة ما يحرك، فلا يكون تحريكه، وتحركه، واحداً. ولو كانت حركة الفعل والانفعال واحدة، لوجب في كل ما يحرك، أن يتحرك. والمحرك على طريق الغاية والشوق، فليس يحرك بأن يتحرك، هو، لكننا نحن نتحرك إليه من غير أن يتحرك هو[9]، كالفضيلة* والناموس والعلة الأولى وسائر المعشوقات، وعلى أن مقولة يفعل، ليس هي حركة الفعل ولا مقولة ينفعل هي

---

(1) تقع عند أرسطو في اللواحق (ما بعد المقولات) وسماها ابن الطيب بالفصل الثالث قياساً على الفصل الأول (الممهدات) والفصل الثاني (المقولات) [قارنها بدستور اسحق (1/3 ـ 5 و6/1 ـ 39 و39/1 ـ 54) وعند ابن الطيب في (ورقة 591 ـ 676) اللواحق وما قبلها فص 1 وفص 2].

(2) سقطت هذه الكلمة من (ن).

(3) سقطت هذه الكلمة من (ن).

(4) سقطت هذه الكلمة من (ن).

(5) سقطت هذه الكلمة من (ن).

(6) سقطت من نسخة (م)، وصوبناها على نسخة (د).

(7) سقطت من نسخة (م)، وصوبناها على نسخة (د).

(8) يقصد الفلاسفة والمناطقة والشراح والمفسرين يونانيين واسكندرانيين.

(9) يلاحظ المفهوم الباطني للمحرك الأخلاقي والاعتباري (المشوقات).

*الصحيح: مثل الفضيلة (ج).

حركة الانفعال، لكن *نسبة موجودة بين الفاعل وفعله، وبين المنفعل وانفعاله*، وطبائع النسب مختلفة لاختلاف طبائع أطرافها، فليس النسبة التي بين الشيء وبين انفعاله هي النسبة التي بينه وبين فعله. ولا ينبغي أن تظنن (نظنن)[1] أن الفاعل والمفعول من أجل أنهما بوجه من الوجوه، يدخلان في المضاف بأن يقال: الفاعل[2] لمفعول. والمفعول مفعول لفاعل. إنهما[3] ينبغي أن يسقطا ويجعلا في جملة *المضاف*، فإن ليس معناهما من قبل ما هما فاعل ومنفعل معناهما بما هما مضافان، ولو كان الأمر على هذا لوجب،

[ورقة، 179]

أن تكون المقولات كلها (....)[4] فلا (...) كانت (...) كله <...> يلزمها معنى الإضافة لا لكونها (جنساً) جنس ولها أنواع، إلا أن طبائع (هذه الأنواع) غير طبائعها، بما هي مضافة، فهذا كاف في (الحديث) عن (الجوهر) (و) على تكثيره عدد الأجناس (المتواطئة والمتفقة)[5] لامتد (لاستدل)[6] على التقصير في بواقي المقولات تكون أحد عشر، فاحتجت عليه (باحتجاج)[7] صفته هذه الصفة: كيف زعمت أنه كما جعل* بإزاء (مقولة الانفعال) مقولة الفعل، كذا يجب أن تجعل الموجودات المقولة (عليهما) أما ذينيك الأولان، فالخلاف بينهما (على) مقولة (الكم) أنه ليس النسبة من الفاعل والفعل. (وأما) (المقولة) التي بين الفعل والانفعال و(بين) القنية و(القاني) فلا فرق في[8] معنييهما، في أنهما قنية (...) سواء (سوى)[9] أن في الأول منها (نسبتها) تارة إلى الشيء وتارة (إليها). الثاني: لم يذكر النسبة التي

---

(1) نظلنن (ج) من الظن، وهو الأصوب.

(2) فاعل (ج) (يقال: الفاعل فاعل لمفعول، والمفعول مفعول لفاعل).

(3) إنما (ج) (ف).

(4) الفراغات جميعها في هذه الورقة سقطت من نسخة (م) واستعنا في ملء الفراغ بنسخة (د) من المخطوطة.

(5) سقطت من (م).

(6) لاستدل: (ج).

(7) سقطت من (م).

* الصحيح: مثلما جعل بإزاء (ج).

(8) فلا فرق في: (ج)، (وبين): (ف/س).

(9) سوى: باستثناء.

يكون فصولها (...) فإنهما (...) في كلاهما[1] واحدة وهذه (المقولة) التي ليس يقال فيها (....) والقنية، فقد أتينا على (معناها) كالتي* تطلق (المقولة) في كمية أجناس الأجناس وسطين إلا أن لهما (أطراف)[2] أما الألفاظ وما تدل عليه (في مجموع) الأجناس العوالي، لا بحسب مقولة الكم لأن هذه نسبة لها زائدة على ذواتها فالعرض لهما، (...) قنية،

[ورقة، 180]

فلنتجرد الآن للرأي الصحيح في أمر أجناس الأجناس والمطالب[3] التي ينبغي أن ينظر فيها في أمر أجناس الأجناس عددها خمسة: الأول منها أن ننظر في كمية عدد أجناس الأجناس ونبين أنها عشرة. والثاني: أن نحصل طبيعة كل واحد من أجناس الأجناس والثالث: أن نبين أن أنواعها القريبة المنقسمة عنها؛ هي هي فصولها. والرابع أن ننظر لم رتبها هذا الضرب من الترتيب. والخامس تجريد الشكوك التي تلزم وحلها بحسب الطاقة. ولنبدأ بالمطلوب الأول: ونحن ندعي[4] مع *أرسطو طالس* أن أجناس الأجناس عشرة، لا زائدة ولا ناقصة وبني ذلك بحجج خمسة[5] الحجة الأولى: وهي من الوجود وافهم الوجود العقلي[6] لا الحسي. فالنسب صور عقلية لا حسية، واسم الطبيعة ها هنا نستعمله بمعنى الطبيعة العقلية[7]. لا الوجودية. ومثل ذلك يأتي في الوجود الحسي أيضاً: ولكن بما (أن)[8] الأمور ذوات، لا نسب، تجري على هذه الصفة؛ الشاهد العدل في كل حكم. يحكم به الوجود وأنت إذا عدت إلى الوجود وجدت في كل واحد من الأشخاص المركبة

---

(1) كليهما: (ج).

* الصحيح: مثل التي تطلق (ج).

(2) أو (أوساط): (ج).

(3) والمطالب (ج) مشوشة في (ن).

(4) لاحظ لغة الحديث الموضوعية عن المشكلة وسبل علاجها.

(5) الصواب (خمس).

(6) المقولات بناء منطقي عقلي، فوق حسي، يرتكز على منطلقات جزئية حسية.

(7) أي البناء المعرفي.

(8) سقطت من (ن).

المحسوسة الموجودة في الوجود عشرة[1] معان طبيعة كل واحد منها غير طبيعة الآخر والأشخاص التي طبائعها مختلفة، فينبغي أن يكون ارتقاؤها إلى أنواع مختلفة بالطبيعة والأنواع التي، ...

[ورقة، 181]

(1) عشر معان (ج).

(الكتاب العاشر)*

(ك 10)

بهـذه الـصفة ترتقـي إلى أجنـاس مختلفـة. فأجنـاس الأجنـاس إذن** ينبغـي أن تكون عشرة. فأما أنك إذا عمدت إلى الوجود، تجد الأمر على ما قلناه[1] فإن ذلك يسهل [2] الوقوف عليه، وهـذا لمن تعمـد إلى *أكمل الأشياء التي تحت فلك القمر؛ وهـو الإنسان*[3]. وتأخذ شخصاً من أشخاصه، وتتصفحه فإذا صادفت فيه هذه العشرة المعاني، جعلتها معياراً على جميع الموجودات ***. وإنما صار الإنسان أكمل الموجودات التي تحت فلك القمر: من قبل: أن جميع النفوس البناتية (النباتية)[4] والحيوانية والناطقة،[5] موجودة له، ولهذا صار جسمه أكمل الآلات، وكماله، بالقياس إلى المركبات وإلا فالجوهر الأكمل حقاً، هو المبدأ الأول، ومن بعده السمائيات الأزلية[6] وعدم التغير،[7] ومثل ذلك، أن تأخذ زيداً وتتصفحه فإنك، إذا تصفحته تجد فيه معنى قائماً بنفسه وهذا المعنى هو الذي يدعى جوهراً، ومعنى به يقع التقدير عليه بمنزلة الطول والعرض والعمق الموجودة فيه.[8]

---

* سقط من (ن و م).

** وردت في ن د (إذا).

(1) إشارة لاعتداد ابن الطيب بنفسه ومنهجه المنطقي/المقولي.

(2) يسهل الوقوف عليه مشوهة في (ن).

(3) الإنسان: هو أكمل الموجودات عند ابن الطيب تحت فك القمر.

*** الصحيح: الموجودات جميعها (ج).

(4) الصواب: النباتية، وسهاه فيها الناسخ (ن) والصحيح: أن النفوس النباتية جميعها والحيوانية (ج).

(5) العاقلة (ج).

(6) عالم ما وراء الطبيعة، الذي يلي المبدأ الأول. الله سبحانه وتعالى.

(7) عالم الثبات.

(8) تلك شروط الجسم المتحيز.

وهذا هو *الكم*. ومعنى به يجاب إذا سألت عنه بكيف (؟) هو بمنزلة الحرارة والبرودة وهذا هو *الكيفية* وتجده مع هذا أما، أبا، أو ابنا أو الجميع فتكون له نسبة الإضافة وتجده في *زمان* فتكون له نسبة أين. وتجده فاعلاً فتكون له يفعل ومنفعلاً، فتكون له نسبة ينفعل ومقتنى فتكون له نسبة،

[ورقة، 182]

القنية وموضوع ضرباً من الوضع فتكون له نسبة الموضوع، ثم لا تجد فيه معنى آخر البتة، فتكون الأشخاص المختلفة الطبائع عشرة، فترتقي إلى أنواع مختلفة الطبائع عشرة إلى أجناس أول مختلفة الطبائع عشرة، فتكون الأمور بما هي ذوات نسب ترجع إليها، إلى نفوسها لهو (أو)[1] إلى غيرها عموماً ترتقي إلى عشرة (رؤس).[2]

وبالجملة من الشخص الواحد يمكنك أن تحصل أجناس الأجناس العشرة التي هي نسب شاملة لجميع الموجودات. فإن كل ذات من الذوات إذا حصلت في العقل، فالعقل ينظر فيها على ضربين في ذاتها نفسها. وهذا تعرفه من حدها وبحسب نسب توجد لها. فالنسب الموجودة لكل شخص عشرة، فإن النسبة الموجودة له لا تخلو أن توجد له وتستخرج من ذاته بقياسها إلى نفسها أو بقياسه إلى *غيره*؛ ومن ذاته بقياسها إلى نفسه أما من نفس طبيعة جوهره عند قياسها إلى نفسها فتوجد له نسبة الاستقلال، وهي نسبة الجوهر ومن أبعاده عند قياسها إلى نفسها نسبة وقوع التقدير وهي *الكمية* ومن أحواله، أما عموماً فنسبة *الكيفية* وبها إذا* سئل عنه بكيف (؟)[3] يقع الجواب بالكيفية وخصوصاً نسبة الموضوع (الوضع)[4] ومن مقايسته إلى *غيره*. أما إلى ما اتفق موافقاً، ومبايناً، فتحصل مقولة *مضاف* أو إلى شيء.

[ورقة، 183]

---

(1) أو - أقرب إلى المعنى المقصود.

(2) الأصوب - رؤوس.

* أي في الطبيعة.

(3) سقطت من (ن).

(4) هو المعتاد في الاستعمال المنطقي المقولي.

مخصوص، وهذا أما جوهراً أو عرضاً وبالجوهر مقولة القنية، وقد تكون القنية أعراض أو بالعرض. أما كمية أو كيفية، والكمية، إما متصلة أو منفصلة، فبالنسبة إلى المتصل، وهو المكان، تحصل مقولة أين وإلى المنفصل وهو الزمان، تحصل مقولة متى، وإلى الكيفية أما الفعلية، فتحصل مقولة يفعل، أو الانفعالية، تحصل مقولة ينفعل، فإذا كان في كل شخص توجد عشرة أشخاص من النسب، فإنها تترقى إلى عشرة أجناس عالية تنحصر فيها كل الموجودات،[1] وأزيد من هذه لا تكون ولا نقص [لا يؤثر][2] في هذا البيان، وإنما حصر الأمور بحسب النسب لا بما هي ذوات لأنها بما هي ذوات لا تنحصر إذ كانت ذوات الموجودات، أعني جواهر النبات والحيوان لا تنحصر كلها فليس كلها معروفة، ومع هذا فكل منها وإن اجتمعت فيه المعاني العشرة[3] فطباعها تختلف فيها. فطباع جوهر الحمار وإعراضه غير طباع جوهر الإنسان وإعراضه. فلهذا ما ترتقي إلى رؤس[4] هي نسب لا ذوات فهذه هي *الحجة الأولى. والحجة الثانية*[5] من القسمة تجري على هذه الصفة. كل موجود. أما أن *يكون قائماً أو غير قائم بنفسه والقائم بنفسه هو الجوهر* وغير القائم بنفسه أما أن تكون ذاته موجودة في الجوهر القائم بنفسه أو هو *الجوهر* وغير القائم بنفسه إما أن تكون ذاته موجودة في الجوهر القائم بنفسه أو إما هي نسبة بين الجوهر وبين شيء آخر والصنف الأول وهو الغير[6]

[ورقة 184]

القائم بنفسه. إما أن يكون منقسماً أو غير منقسم فإن كان منقسماً كان *كما* وإن كان غير منقسم كان *كيفاً*. والموجودة من قبل النسبة، إما أن توجد من قبل النسبة بين الشيء وبين أحواله الموجودة فيه، وهذه إما أن يختلف بها وضع أعضائه أو لا يختلف فإن أحواله الموجودة فيه، وهذه إما أن يختلف بها وضع أعضائه أو لا يختلف فإن اختلف كانت مقولة أحواله الموجودة فيه، وهذه إما أن

---

(1) الصحيح، الموجودات كلها (ج).

(2) أي لا تزيد ولا تنقص، توزعت فيه (لا يؤثر) على سطرين.. فيلاحظ ذلك.

(3) المعاني العشر مطموسة في ن.

(4) رؤوس.

(5) من الحجج التي يسوقها ابن الطيب في نقده للخصوم.

(6) غير القائم بنفسه (ج).

يختلف بها وضع أعضائه أو لا يختلف فإن اختلف كانت مقولة موضوع*، وإن لم يختلف كانت مقولة *قنية*.[1]

فأعراض الشيء قنية له، أو بين الشيء وبين غيره وهذه، إما أن تحدث بالنسبة إلى جوهر أو إلى كمية أو إلى كيفية، فإنه ليس لنا في الوجود سوى هذه الثلاثة. وهي *الجوهر والكمية والكيفية*. فإنه حدث من قبل النسبة إلى جوهر. فأما أن يكون ذلك الجوهر مقتني أو غير مقتني فإن كان مقتني حدثت مقولة له وإن كان غير مقتني حدثت مقولة *الإضافة*. ولا تفهم من هذا أن كل إضافة تتم بالنسبة إلى جوهر ولا إن كل قنية هي جوهر، لهذا فرق بينهما وبين التي بعدهما، التي لا تتم إلا بالنسبة إلى عرض من دون النسبة إلى جوهر. وإن تولدت من قبل النسبة إلى *الكمية*، فأما أن تكون الكمية متصلة أو منفصلة[2] فإن كانت متصلة حدثت مقولة *أين*[3] وإن كانت منفصلة حدثت مقولة *متى*[4]: وذلك أن الزمان والمكان،

[ورقة، 185]

كميتان، أما *الزمان فمن الكمية المنفصلة* وأما *المكان فمن المتصلة*، وإن حدثت من قبل النسبة إلى *الكيفية* فأما أن تكون النسبة بين الشيء وبين كيفية فعلية فتحدث *مقولة يفعل*، أو انفعالية، فتحدث مقولة ينفعل فهذه *هي الحجة الثانية: والحجة الثالثة*: وهي من الأولى والأخرى تجري على هذه الصفة: إذا ادعى في أمر من الأمور، إنه *بحال من الأحوال* ثم عوندت[5] تلك الدعوى بعنادات ظن بها أنها على غاية الصحة والقوة وأبطلت. بغيرها أن تبطل.

وإذا كانت الآراء التي قد شقي فيها أهلها في أمر أجناس الأجناس قد بطلت بأهون سعي، فأولى بغيرها لو ادعاها مدع أن تبطل فيصح من هذا أن أجناس

---

* الوضع عند أرسطو (ج).

(1) أي ملك أو (إله).

(2) تلك هي أقسام الكم كما سنجدها عند أرسطو.

(3) أي المكان.

(4) أي الزمان.

(5) عورضت: والأصوب القول: بحال من الأحوال (ج).

الأجناس عشرة لا زائدة ولا ناقصة. *والحجة الرابعة*، وهي من قبل حكمة الطبيعة.[1] وأفهم العقلية تشبهها بالوجودية وكمال فعلها تجري على هذه الصفة: قد علمنا أن *الجوهر هو الشيء القائم بنفسه* الذي تشاهده الحواس الذي جعلته الطبيعة الأس لما سواه. وجميع الموجودات[2] الباقية أعني الأعراض حاصلة فيه، لأنها توابع له ونحن ندعي[3] أن الإعراض[4] المتعلقة به يجب أن تكون تسعة لا زائدة ولا ناقصة. وذلك أن ما يتعلق به ليس يخلو أن يكون إما موجوداً فيه أو سائراً إليه،

[ورقة، 186]

من شيء آخر وناشئاً منه، ومن شيء آخر، أما الموجودة فيه، فلها معنى الثلاثية، وهي *الكم والكيف والموضوع*[5]، وذلك أن هذه بعضها صور موجودة فيه بمنزلة الكم والكيف، وبعضها نسبة ثابتة بحسب قياسه[6] إلى حال وضعه عند تغير أشكاله وتقلب أعضائه، بالقعود والقيام وما أشبههما. وأما *الصائرة إليه من خارج*، أي من شيء آخر فهي *المكان والزمان والقنية*، فإن هذه النسب حصلت للجوهر من قبل نسبته إلى هذه الثلاثة، لأن هذه الثلاثة ليست لأي جوهر أخذته وحده، بل لجميع* الأمور التي شأنها التي توجد لها، فليس يتعاكس الطرفان، حتى نأخذ النسبة من أيهما شئت إلى الآخر، فأخذها من الأعم الذي لا يختلف لأن طبيعة سائرها يحسبه واحدة، وأما *الثلاثية المتوسطة* فهي النسب التي بين الجوهر وبين شيء آخر وليبس هي بأن تكون منه أولى منها بأن تكون من الشيء الخارج وهذه بمنزلة *الإضافة، ويفعل وينفعل*، فإنه ليس النسبة الحادثة بين الفاعل والفعل الخاص به بأن تكون من الفاعل إلى الفعل أولى منها بأن تكون من الفعل إلى الفاعل،

---

(1) المقولات والطبيعة (الجوهر الطبيعي) هو الشيء القائم بنفسه الذي جعلته الطبيعة الأس لما سواه والأعراض جميعها حاصلة فيه لأنها توابع له وتلاحظ (حكمة الطبيعة).

(2) الصحيح: الموجودات الباقية جميعها (ج).

(3) لاحظ لغة ابن الطيب.

(4) أي بقية المقولات التسع.

(5) الوضع (ج).

(6) قياس النسبة إلى الحال مثلث المعنى (الكم، والكيف، والوضع) للجوهر.

* الصحيح: بل للأمور جميعها (ج).

وهكذا النسبة التي تحدث بين المنفعل وانفعاله[1] لأن هذه تختص بما هي موجودة

[ورقة، 187]

له ولا تتعداه. *كالمكان*[2] *والزمان والقنية*، فإن فعل زيد لا يكون إلا له، وكذلك انفعاله، وداره[3] تنقل إلى غيره، واليوم الذي هو فيه يكون له ولغيره، ومكانه ينصرف عنه، ويحله (يحل فيه)[4] غيره، فلهذا النسب من هذه تأتي فيها إلى الأمور، ومن الفاعل والمنفعل والمضاف تكون من أيهما كانت لتعاكسهما واحد على الآخر، فإذا كان الأمر على هذا، وهو أن، عدد ثلاثيات الأعراض[5] ثلاثة، وكل واحدة منها ثلاثة، والجوهر واحدة، فالمقولات عشر لا زائدة ولا ناقصة، وبالواجب ما اقترن بأعراضه معنى الثلاثية، وبكل واحد من أقسامها، وذلك أن الطبيعة فعلها الكامل[6] إنما يظهر في الثلاثية، لأن كمال الفعل يكون بحصول الغاية، وماله[7] غاية فلابد له من مبدأ ووسط ففعلها الكامل يكون بالثلاثية.

وبالجملة فالكمال في العدد، إنما هو في الثلاثي،[8] ولما كان الجوهر الشخصي لأنه الحاصل على الوجود، أفادته الطبيعة معنى الكمال لأنها لا تبرز إلى الوجود، إلا الكامل، فلا محالة تكون قد استعملت في إيجاده معنى الثلاثية: وهو أنها *أخذت فيه من مبدأ، ومضت بمتوسط، ووقفت عند غاية لأن معنى الكمال هو وجود الغاية.*[9] فهكذا وجب أن تفعل بأعراضه ليحصل له معنى الكمال من جميع

---

(1) تتوزع نسبة الجوهر في حقيقتها على ثلاثيات (الكم، والكيف، والوضع) و(المكان والزمان والقنية)، و(الإضافة، ويفعل وينفعل)، وجميعها تختص بشروط التوسط بين أطراف البناء المنطقي المقولي.

(2) مثل المكان (ج).

(3) الصحيح: وداره (ج).

(4) ويحل فيه.

(5) فيكون مجموعها تسعة - لتكتمل بالجوهر (العاشر).

(6) يريد أن نقول: (إن فعل الطبيعة الكامل - إنما يظهر في الثلاثية).

(7) الذي له هدف ومرام ونهاية.

(8) تأمل نظرية المثلثات أو الثلاثيات الكاملة (مبدأ ووسط وغاية).

(9) تحقق الكمال يتم ببلوغ الغاية وكأن الحركة نحو الغاية هي حركة نحو الكمال.

جهاته من ذاته، ومن أعراضه، فوجب أن

[ورقة، 188]

تكون أصناف الأعراض التي له ثلاثة، وكل واحد من أصنافها ثلاثة، فيكون عدد الموجودات عشراً لا زائداً ولا ناقصاً.[1] وعلى سبيل الإيجاز[2] نقول أن الجوهر: هو الشيء الكامل الحاصل على الوجود، وأعراضه إما أن تكون موجودة فيه، وهذه إما طبيعة أو نسبة، والأول ينقسم إلى* *الكمية والكيفية*، والثاني الموضوع[3] أو نسبة بينه وبين غيره، وهذا الغير إما معاكس أو أعم؛ فإن كان معاكساً، لم تكن النسبة من أحدهما أولى من الآخر، وهذا *ينقسم إلى ثلاثة أقسام*، إلى المضاف، ويفعل، وينفعل، وإن كان أعم، فالنسبة تكون منه، لأنه واحد لا يختلف، كالأين** ومتى وله، لا من المختلف، ويقال[4]: فأنتم تقولون أن الأعراض غير مقصودة أولاً من الطبيعة، فكيف تقولون الآن أن الطبيعة قصدتها فجعلتها بهذا العدد (؟)[5] فنقول: إن الأعراض إنما يقال فيها، إنها غير مقصودة أولاً في شخص شخص، لأنها تتبع مزاجه، فأما في الكل فلم يجز أن يكون شيء جزفاً وكيف[6] اتفق، لكن كل الأمور*** جوهراً أكانت أم عرضاً، مقدرة تقديراً بحسب العناية <الغاية>[7] وموجب الحركات الفلكية وليست واقعية كيف اتفق، وبالجملة، فالعقل إذا أخذ من الوجود شخصاً طبيعياً، جعله[8] أصلاً، وفرع[9] عيه النسب،

[ورقة، 189]

---

(1) ولا ناقصاً مطموسة في/ن.

(2) يلاحظ أسلوب ابن الطيب.

* الصحيح: على الكمية، وعلى ثلاثة. (ج).

(3) الوضع (ج).

** الصحيح: مثل الأين ومتى (ج).

(4) هذا الاعتراض على رأي ابن الطيب.

(5) سقطت من (ن).

(6) وكيفما اتفق (ج).

*** الصحيح: لكن الأمور كلها جوهراً (ج).

(7) الغاية ـ في ضوء مفهوم الثلاثية، أما من حيث المنطلق العقيدي فيرجح أن يكون (العناية الإلهية، وحركات الفلك والكواكب).

(8) وجعله (ج).

(9) أقام عليه الفروع.

ولطلبه الكمال، وهو في الثلاثية على منهج الطبيعة، ولأنه *أكمل الاعداد*، فإنها قرنت *الكمال بالثلاثية* في الأزليات[1] والكائنات، ما فرع له نسب ثلاث بينه وبين نفسه، وبين غيره، وبينه، وبينها فأما[2] بينه وبين غيره، لم يصح، لأنه لا يكون إلا: إما مساوياً أو خاصاً، وكل من هذه رعته إلى ثلاثة[3] فالنسبة بينه وبين نفسه هي نسبة *الكمية والكيفية* والموضوع[4]، وبين غيره وبينه هي من الأعم إلى الأخص، نسبة متى، وأين وله. وبينهما. وهذا إذا تساويا فبنسبة *المضاف ويفعل وينفعل* فصارت النسب عشرة الأصلية، وهي الخاصة بالذات المأخوذة من الوجود، وهي الاستقلال، والمتفرعة عليها. وهي تسعة بحسب عدد الأعراض الموجودة فيه. وهذا ينطبق على ما مضى، فهذا مقدار كاف.[5] *والحجة الخامسة* تجري على هذا السبيل. قد قلنا أن العدد الشريف أكمل من العدد الذي ليس بشريف، والعدد الكامل[6] هو عدد *العشرة* وذلك، أن تكرار الواحد عنده ينقطع ثم يقع الرجوع منه أبداً[7] إلى ما مضى، فلهذا ما وجب أن تجعل الطبيعة، وافهم الطبيعة ها هنا الأجسام الفلكية والعناية[8] الصادرة من المبدأ الأول[9] الناظمة للكل أو الطبيعة العقلية[10] عند الموجودات بهذا

[ورقة، 190]

العدد لكيما تغرس في الموجودات معنى الكمال[11]، فهذه هي الحجة الخامسة.

وبالجملة تصور العالم شخصاً واحداً بالعدد فبحسب ما يحصل من نسبة

---

(1) أي لموضوعات الميتافيزيقا.

(2) فأما الذي بينه (ج).

(3) فروع.

(4) الوضع (ج).

(5) فيما يتعلق بالحجة الرابعة.

(6) فكرة الكمال في العدد عشرة رياضياً ذات جذور فيثاغورية.

(7) أي التكرار الدوري إلى ما لا نهاية للعشريات.

(8) هذا هو مبدأ العناية الإلهية عند فلاسفة الإسلام.

(9) الله سبحانه وتعالى.

(10) مصطلح يقترب من فكرة المطلق أو الروح أو العقل الفعال عند الفارابي.

(11) يلاحظ تفسير الأخلاق والكمال عند ابن الطيب البغدادي.

يحصل من نسب كل واحد من الأشخاص فلا فرق بينه وبين كل شخص عظم أم صغر بما هو شخص فنقول: إن النسب الموجودة لشخص العالم لا يجوز أن تكون أزيد ولا أنقص. وهكذا كل شخص ولأجل هذا صارت أجناس الأجناس، عشرة لا زائداً [ولا ناقصاً]،[1] فشخص العالم، إما أن تحصل نسبه بالقياس إلى شيء مخصوص، أو إلى (شيء)[2] مباح فإن حصلت نسبه إلى شيء مخصوص، فأما أن تحصل هذه النسب بقياسه إلى نفسه، أو بقياسه إلى غيره وبقياسه إلى نفسه: أما إلى جوهره، فنسبة الاستقلال وتسمى جوهراً. (أ)[3] وإلى عظمهِ نسبة التقدير، وتسمى كمية، وإلى *كيفية* بسبب السؤال بكيف. والجواب يسمى كيفية، وبقياسه إلى غيره، خصوصاً، إما إلى مكانه، ويسمى *أين*، وإما إلى زمانه، ويسمى *متى*، وإما إلى قنيته؛ وتسمى هذه النسبة *قنية* أو إلى وضعه، وتسمى هذه النسبة موضوع[4]، أو إلى فعله؛ وتسمى *يفعل*، أو إلى انفعاله، وتسمى *ينفعل*، أو إلى مناسب بينه وبين هذه كلها. فتسمى هذه النسبة *مضاف*، فنقول

[ورقة، 191]

الجوهر جوهراً بالجوهرية، والعكس فنقول الجوهرية جوهرية للجوهر. وذو الكمية بالكمية، والكمية كمية لذي الكمية، وهذا في البواقي فهو كنسبة الشيء إلى نفسه، هنا (حالة الشيء) المضاف ونسبته إلى واحد واحد خصوصاً بها يكون جوهراً *وكما وكيفما، وأين ومتى (وموضوع) وقنية ويفعل وينفعل.*

فأما إذا الشخص شخص (فهذا يقال لا) تجد فيه هذا الذي <لا تجده> (فيما يقود) إلى تساوي النسبة أو إلى[5] تساوي غيره فيه[6].... نفسه.

إضافة موافقة أو مخالفة فيه (أو في) غيره تكون له إضافة لها (....) أو مخالفة إلى الموافقة والمخالفة فهو إما مقولات تسعة[7] نفسه التي بها تكون إما كمية أو

---

(1) هكذا وردت مجزاة في سطرين.
(2) سقطت من (ن).
(3) غير موجود في (ن) من وضع المحققين.
(4) وضع (ج).
(5) إلى/مكررة (ج)، إلى/ (ف) (ل/د).
(6) فيه (ج)، (فكل) من (ف).
(7) تسع/صواباً.

كيفية بالقنية كان من (طبيعة الشي) أشخاصاً من العالم شخصاً في الحمل الذي يقال فيه (بأن) أشخاصها أشخاصه، فإنه شيء (بالإضافة) لا في كون (المخالفة). بالموافقة والمخالفة، يجري السبب له إذا القياس إلى الجوهر فنقول إن الشخص يجري النسب له إذا القياس إلى الجوهر حسب، أو إلى شخص ما لهذا قال جوهر هو في القياس إلى ذاته تكون مقولة الجوهر، أما قياس إلى العرض حسب، ما فيه فتكون مقولة كم وكيف وموضوع[1] فإلى

[ورقة، 192]

غيره مقولة يفعل وينفعل ومتى وأين وإلى جوهر وعرض مقولة الكنية (القنية)[2] وإلى هذه بأسرها مقولة مضاف بالموافقة والمخالفة، أن تضيف الشيء إلى ما يتعلق به، وإلى ما لا يتعلق[3] به. أما فيه أو في غيره، فيكون الفرق بين نسب المقولات، ونسب الإضافة؛ *إن النسب المقولات التسع هي نسب موافقة ومخصوصة إلى شيء معين، ونسب الإضافة*: نسب *مخالفة وموافقة إلى شيء مباح*. أما في الشيء أو في غيره. (وهو)[4] في غيره نسبة موافقة ومخالفة. وفي نفسه، نسبة موافقة ومخالفة، فقد نبين من هذه الحجج، أن أجناس الأجناس عشرة، لا زائدة ولا ناقصة. فننتقل الآن إلى النظر في طبيعة كل واحد من الأجناس، ولنبدأ بالجوهر فنقول: *إن الجوهر (هو)*[5] *صورة كلية حاصلة في النفس على غاية العموم؛ هي نسبة لا في موضوع*؛[6] أعني استقلال الشيء بنفسه يخص الواحد الواحد من أشخاصها؛ إنه موضوع لقبول الأضداد،[7] بتغيره في نفسه شاملة للجسم وغيره.[8] الجسم شمولاً واحداً. وإيضاح[9] ذلك يجري على هذه الصفة: قد علمنا أن الجوهر ينقسم إلى*

---

(1) ووضع (ج).

(2) لعلها ـ القنية (ج).

(3) مفهوم آخر من مفاهيم المقولات وعلاقاتها الداخلية.

(4) سقطت من (ن).

(5) (هو) ـ سقطت من الأصل.

(6) لا في وضع.

(7) لاجتماع المتناقضات.

(8) الصواب للجسم وغير الجسم ـ خطأ من الناسخ في (غيره).

(9) تبيان الأمر.

*الصحيح القول: إن الجوهر ينقسم على الجسم وغير الجسم (ج).

الجسم وغير الجسم، فليس يخلو شموله لهما. أن يكون شموله، طبيعة[1] أو شمول نسبة. ومحال أن يكون شموله شمول طبيعة، وذاك أنه لو شملها[2] شمول طبيعة،

[ورقة، 193]

لوجب أن يوجد ذات واحدة متكررة فيها[3] جميعاً وليست موجود فيها[4] جميعاً، وذلك أنك إذا حددت الجسم قلت: إنه *هيولى لها صورة الطول والعرض والعمق*.[5] وإذا حددت غير الجسم قلت: إنه *هو الذي ليس له هيولى ولا طول ولا عرض ولا عمق* فلو كان جنسهما[6] طبيعة لوجب أن يوجد فيهما[7] جميعاً على أنه طبيعة متكررة انتقشت بالفصول، فيكون نوعان يختلفان بالفصول. ويتفقان به على أنه ذات متكررة[8] فيهما وهما يختلفان بنفوسهما فقد بقي أن يكون ليس بطبيعة فهو إذاً* نسبة موجودة لكل واحد منهما. وذاك أنك إذا اعتبرت الجسم وجدت له بالنظر فيه نفسه، نسبة القيام بنفسه وكذلك غير الجسم الذي هو جوهر.

فالشيء الذي يشملهما، إنما هو نسبة، وهي *نسبة القيام بالنفس*، وهذه هي *نسبة الجوهر. فالجوهر الذي هو نسبة الاستقلال بالنفس*، يشملهما جميعاً شمولاً واحداً، ولهذا يكون جنساً لهما لا طبيعة، لكن نسبة، فقد اتضح أن الجوهر الذي هو جنس الجنس إنما هو *نسبة قيام الشيء بنفسه*، وهذا المعنى يشمل الجسم وغير الجسم شمولاً واحداً. والكم[9]: هو *صورة كلية حاصلة في النفس على غاية العموم*. هي نسبة وقوع التقدير. يخص الواحد الواحد من أشخاصها أنه يقال

[ورقة، 194]

---

(1) فطرة أي شمول طبيعة (ج).

(2) لو شملها/(ف).

(3) فيهما (ف. ج).

(4) فيهما جميعاً ن/د.

(5) الجسم الطبيعي.

(6) جنسهما ن/ د مطموسة.

(7) فيهما ن/د مطموسة.

(8) متكررة سقطت التاء من (ن)، أو ذات متركزة فيهما (ج).

* الصحيح: إذن (ج).

(9) تحديد الكم.

فيه، إنه (مساو) ولا مساو وشاملة للمنفصل والمتصل شمولاً واحداً، وإيضاح ذلك يجري على مثال ما جرى عليه الأمر في *الجوهر*، وذاك: أنك إذا اعتبرت نوعية[1] القريبين، وجدتهما لا يشتركان في ذات ما موجودة لهما، لكن في نسبة، وذلك إن كلاهما، أعني المنفصل والمتصل. يشملهما معنى وقوع التقدير عليهما، فإن المنفصل شأن التقدير أن يقع عليه، فيحصل، وكذلك المتصل، فأما طبيعتهما،[2] فمتباينة، فمقولة *الكم هي نسبة وقوع التقدير شاملة للمنفصل والمتصل شمولاً واحداً.* والكيفية[3]. *هي صورة كلية حاصلة في النفس؛ هي نسبة السؤال بكيف*، وحصول الجواب بالكيفية، يخص الواحد الواحد من أشخاصها، إنه يقال فيه شبيه أو لا شبيه؛ ولك أن تعتبر ذلك على القانون[4] الذي علمناه. بأن تقسمها إلى* نوعيها القريبين، وهما القوة والصورة وتعتبرهما، فإنك لا تجد بينهما اشتراكاً في طبيعة[5] إذ كانت طبيعة القوة تخالف الصورة لأن القوة تهيؤ[6]. والصورة: كمال[7]، لكن في نسبة وقوع السؤال بكيف: والجواب بالكيفية. فإن كل واحد منهما إذا سئل عن الشيء بكيف[8] وقوع الجواب به، فيعلم أن *مقولة الكيفية* هي هذه النسبة. *والمضاف هو صورة كلية حاصلة في النفس ذاتها ومعناه، إنها نسبة بين،*

[ورقة 195]

شيئين محصلين، ذات كل واحد منهما[9] *تقال بالقياس إلى الآخر، وبالنسبة إليه*، ولا يفهم من دونه، *وأين*: صورة كلية هي نسبة موجودة بين شيئين، أحد

---

(1) نوعيه.

(2) طبيعتهما مطموسة في (ن).

(3) الكيفية. صورة كلية حاصلة في النفس هي نسبة السؤال بكيف؟

(4) يذكر ابن الطيب طلابه بقانونه المنطقي.

* الصحيح: تقسمها على نوعيها (ج).

(5) في طبيعة الطبع.

(6) استعداد.

(7) يلاحظ المنطق الأرسطي.

(8) أي بكيف هو؟

(9) فيهما. (ن/د).

الشيئين الأمور، والآخر المكان. *ومتى* صورة كلية هي نسبة موجودة بين شيئين، أحدهما: الأمور والآخر: الزمان، *وله:* هي صورة كلية موجودة بين شيئين أحدهما الأمور والآخر ما يقتنيه. *والموضوع:*[1] هو صورة كلية، هي نسبة تحدث من قياس الجوهر بالوضع. أعني بوضع أعضائه، *ويفعل*[2]: هو صورة كلية ذاتها ومعناها: إنها نسبة تحدث بين الفاعل وفعله، ومقولة ينفعل[3]: هي صورة كلية ذاتها ومعناها: إنها نسبة *حادثة* بين المنفعل وانفعاله وعلى جهة أخرى: يجب أن تبني الأمر[4] في كل شيء يفهم من هذه، إن التسع[5] الأجناس، سوى جنس *المضاف*، *إنما هي نسب بين الشيء وبين ذاته، لا بينه وبين غيره،* فالجوهر بقياس نفسه له، نسبة الاستقلال. والكم بقياس نفسه له نسبة التقدير، بقياس ما هو فيه. وكذلك الكيف. نسبة الجواب عند السؤال بكيف والأين: نسبة الاحتواء بقياس المكان إلى نفسه. ونسبة الزمان، نسبة الاحتواء الزماني بقياس المكان إلى نفسه. *والقنية* : نسب تحدث بنسبة المقتنيات،

[ورقة، 196]

إلى نفسها، *ويفعل:* هي نسبة التأثير، وتحدث بقياس الفعل إلى نفسه. *والانفعال:* نسبة التأثر، بقياس الانفعال إلى نفسه. وجميع هذه الأمور[6] بقياس بعضها إلى بعض بالموافقة والمخالفة، حدثت نسبة مضاف، فكل النسب تحدث بقياس الشيء إلى نفسه. ويعتاض[7] بها عن ذات بقياس نفسها. والمضاف يحدث بمقايسة الأمور بعضها إلى بعض، وإنما عبرنا من[8] التسعة أجناس، بقياس الشيء إلى غيره، على المذهب الأول. وإلا بقياس الشيء إلى غيره، على هذا الوجه لا يكون

---

(1) الوضع/ج.

(2) الفعل.

(3) الانفعال.

(4) الأمور (ج. ف. س).

(5) التسعة.

(6) (تؤخذ) سقطت من (ن) والصحيح: وهذه الأمور جميعها بقياس (ج).

(7) يعوض بها.

(8) عن (د).

إلا في *مقولة مضاف* حسب، فالمكان[1] بقياس المتمكن مضاف، وبقياس نفسه أين، وكلها بقياس غيرها مضاف، وبقياس نفسها جوهر وكم؛ وغيره.

فعلى هذا أفهم العبارات في التأويلين جميعاً وهما الشيء إلى نفسه، وقياسه إلى غيره. فقد أتينا على الأخبار بطبيعة كل واحد من المقولات. وينبغي أن تعلم؛ أن أجناس الأجناس، على ما أوضحنا بأسرها نسب. ولكيما أفصح ذلك في نفسك أمثله لك تمثيلاً تدركه، به، في مقولة مقولة، تصور سقراط وهذا شخص، والعقل انتزع منه صورة الإنسان، وهي نوع، ومنها صورة الحيوان. ومن الحيوان الجسم وهذا[2] متوسطان. وإنه لما بلغ إلى الجسم لم يجد

[ورقة، 197]

ذاتاً أعلى منه، بل وجد له نسبة الاستقلال بنفسه فجعلها صورة عليا هي الجوهر الذي هو جنس الجنس في هذه المقولة. وتصور[3] هذا العدد الموجود في النفس حصلت منه صورة العدد المطلق. ومنه ارتقت إلى المنفصل. ومنه إلى نسبة وقوع التقدير عليه الذي هو *الجنس العالي في الكم*، وتصور هذا البياض والنفس حصلت منه *البياض الكلي* وارتقت منه إلى اللون. ومن هذا إلى *الملكة*. ولأن هذه يلزمها إنه إذا سئل عن الشيء بكيف، وقع الجواب بها. حصلت هذه النسبة وهي الصور العليا[4] التي هي الكيفية، وتصور نسبة إضافة بين هذا الأب. وهذا الابن، وأن العقل حصل منها إضافة الأب إلى الابن مطلقاً، وارتقى منها إلى نسبة الإضافة الطبيعية. ومنها إلى نسبة الإضافة على الإطلاق وهي *الجنس العالي*. وتصور نسبة هذا الشخص ومكانه الذي هو فوق، وأن النفس انتزعت النسبة بين الشخص المطلق، والمكان الفوق المطلق، ثم النسبة الموجودة بين الشيء وبين المكان على الإطلاق، وهي جنس جنس سمي الأين. ثم تصور نسبة هذا الشخص إلى زمانه الذي هو الحاضر. ونسبة الشيء إلى الزمان الحاضر المطلق. ونسبة الشيء إلى الزمان المطلق أو[5] هذه النسبة هي جنس الجنس تسمى *متى*. ثم تصور نسبة بين هذا

---

(1) فالمكان من المتمكن.

(2) (وهذان) في نسخة (ن) وهو الصواب.

(3) خطاب إلى الطالب.

(4) أي داخل الوعي (النفس).

(5) وهذه النسبة (ن).. الصواب.

الشخص وقنيته التي

[ورقة، 198]

هي ذاتية، ونسبة بين الشيء وبين قناياه[1] لذاته على الإطلاق، ونسبة بين الشيء وبين المقتني على الإطلاق ونسمي هذه النسبة، القنية.. وتصور: نسبة هذا الشخص وأشكال أعضائه، إذا كان متكئاً، وبين الشيء وبين شكل الاتكاء على الإطلاق. وبين الشيء وبين أشكال الأعضاء، عند تقلبها على الإطلاق. وهذه النسبة هي مقولة موضوع[2]. وتصور نسبة بين هذه النار وإحراقها ونسبة بين النار وإحراقها على الإطلاق. ونسبة بين الشيء وفعله على الإطلاق. فهذه هي جنس جنس يفعل. وتصور نسبة يبن هذا الجسم واحتراقه، وبين الجسم والاحتراق على الإطلاق. وبين الجسم والانفعال على الإطلاق. وهذه مقولة *ينفعل*[3].

فسبعة من هذه الأجناس العشرة، هي نسب[4] بين الشيء وما خارج[5] أشخاصها وأنواعها ومتوسطاتها، وجنس جنسها، وثلاثة[6] ذوات في الشيء، وهي *الجوهر والكم والكيف*، فأشخاصها وأنواعها ومتوسطاتها، ذوات، والعوالي فيها نسب حسب، وبالجملة؛ أجناس الأجناس في الجوهر والكم وسائرها، نسب، وتتفرع إلى الأمور بحسب ما لها <ما بها>[7] تلك النسب. لا بحسب ذواتها. والفرق بين مقولات النسب السبع التي هي نسب ذوات من خارج الشيء وبين الثلاث مقولات الأول؛ التي هي نسب[8] ذوات

[ورقة، 199]

في ذات الشيء. إن الثلاث المقولات الأول، جنس الجنس منها، حسب نسبة، ومتوسطاتها وأنواع أنواعها وأشخاصها ذوات بتلك النسبة في الشيء، وهكذا

---

(1) جمع قنية.

(2) الوضع لعله وضع.

(3) يقصد الانفعال، والفعل.

(4) سبعة من الأجناس عند ابن الطيب هي نسب.

(5) وما هو خارج.

(6) ثلاثة تكمل السبعة فيكون المجموع عشرة.

(7) ما بها / ج.

(8) يقسمها ابن الطيب على سبع خارج الذات وثلاث في الذات.

البواقي، إلا أنها نسب ذوات خارج الشيء، ولا ينبغي أن تفهم في *مقولات النسب*[1]، أن المقولة: هي تركيب الطرفين مع النسبة لكنها النسبة حسب، وإلا صارت مركبة، واختلطت المقولات بعضها ببعض اذا كانت الأطراف هي من المقولات التي تقدم ذكرها، وأنت فيجب أن تعلم أن الأمور الموجودة: هي *الجوهر والكم والكيف*[2]، حسب. وغير ذلك من الأمور الموجودة في كل شخص. والنسب أشياء يفعلها (يعقلها)[3] العقل؛ وليست موجودة، فإن الذي في الوجود: هو النار وفعلها. فأما نسبة بينها وبين فعلها، وبين اختصاصها من دون كل شيء بذلك الفعل، فهذا، العقل (يعقله)[4] وليس هو في الوجود. وإنما العقل إذا قاس الأمور بعضها ببعض حصل هذه النسبة[5] التي هي اختصاصات، بعضها ببعض لها وليست كعنزايل[6]، فإن عنزايل ليس بموجود، ولا يستند إلى وجود. وهذه تستند إلى موجود أعان العقل إلى إيجادها. وذلك أن الذي في الوجود زيد وإيلاده،[7] وعمر الذي أولده، فأما نسبة الإضافة فالعقل يحصلها عندما يقرن أحدهما بالآخر

[ورقة، 200]

و[لا يفهم][8] أحدهما من حيث هو بهذه الصفة، إلا بالآخر (وهكذا)[9] وكذلك يجري الأمر فيما بين الشيء وقنيته وزمانه. فهذه النسب هي اختصاصات[1]

---

(1) النسب التي تعود إلى الذات.

(2) يبني ابن الطيب هيكلية المقولات على هذا البناء (الذاتي)، و(الموضوعي) فيعطي ثلاثاً للأولى (الجوهر، والكم، والكيف)، ويترك السبع الباقيات إلى الشكل الثاني.

(3) يعقلها ن/د.

(4) يعقله ن/د في الأصل يفعله.

(5) النسب ح/ف.

(6) مصطلح يستعمله أرسطو، كما يستعمله الشراح ومنهم ابن الطيب في التمثيل لحيوان خرافي والصواب فيه: ليست مثل عنزائيل (ج).

(7) أو ايلاده: أي الذي كان سبباً قريباً في مجيئه إلى الحياة.

(8) انقسمت (ولا يفهم) على صفحتين فاقتضى التنويه.

(9) وردت في حاشية (ن) (هكذا).

اختصاصات[1] الأمور بعضها ببعض، ،العقل أوجدها عندما قاس الأمور بعضها ببعض، وليست في الوجود، لأنها كلها بين شيئين لا في أحدهما، فلو كانت في الوجود لوجبت[2] أن يوجد عرض قائم بنفسه، لا في شيء، وأنت إذا تأملت فعل* *أرسطو طالس*، تجده بالاستقراء، لا يعتقد أن الموجودات التي في ذات الشيء، إلا هذه الثلاثة[3] فإنه في أول السماع[4] لما رد القول: بأن الموجود واحد، وقسم اسم الموجود وقال: إما أن يدل على كلي أو على شخصي،[5] وهذا إما جوهر أو كم أو كيف. ولم يذكر غير ذلك. مما ينبغي أن تعلمه أن النسب هي موجودة، بين شيئين، أحدهما الجوهر مثلاً والآخر زمانه *ومكانه وقنيته وفعله وانفعاله* وغير ذلك. ولما كانت غريبة الوجود، ولم تضع لها اللغة اسماً يخصها، احتاج *أرسطو طالس*، إما أن يخترع لها اسماً أو يستعير، ولو اخترع لها اسماً وهي غريبة في المعنى، صارت غريبة من جهة الاسم والمعنى، واستعسر فهمها. فاستعار لها اسم أحد الطرفين، فسمى النسبة التي بين الشيء وبين قنيته قنية.]

[ورقة 201]

---

(1) (الأمور) سقطت بين (م، ن).

(2) الصواب ـ لوجب.

* الصحيح: قول أرسطو طالس (ج).

(3) ابن الطيب ينطلق في مناقشاته من فهمه الدقيق لفكر أرسطو.

(4) يقصد السماع الطبيعي (كتاب الطبيعة تحقيق بدوي) وشرح ابن الطيب وجماعة.

(5) كلي وجزئي.

(الكتاب الحادي عشر)* [ك 11]

باسم الطرف الذي هو قنية، فيكون اسم القنية، يقع على النسبة، استعارة، وعلى الطرف حقيقة. وكذلك النسبة التي بين الشيء وزمانه سماها متى استعارة من اسم الزمان، فيكون اسم متى يقع على النسبة والطرف. وكذلك النسبة التي بين الشيء ومكانه سماها أين: استعارة من اسم الطرف وبين الشيء، وبين فعله، أسماها[1] يفعل، استعارة من اسم الطرف، وبينه وبين انفعاله، استعارة من اسم الانفعال، وبينه وبين المضاف إليه، إضافة فتكون أسماء مقولات النسب، مستعارة من الطرف الآخر. الأخص لا من الأعم. لأن هذا تشترك فيه ولا تتميز ولم يحسن أن يستعير لها اسماً غريباً، لكن من شيء للنسبة له[2] تعلق، وهذا هو أحد الطرفين. وبالجملة سماها باسم ما أقامها مقامه. وهو الجوهر والبواقي فقد أتينا في هذا الباب بما فيه الكفاية، فلننتقل الآن إلى المطلوب الثالث، ونبيّن أن أنواع أجناس الأجناس القريبة، هي هي فصولها بأعيانها. ونقول: إما أنها أنواع فمن قبل انقسامها عن الجنس، وإما هي الفصول، فمن قبلْ:[3] أن ليس بينها طبيعة تشترك فيها فهي مختلفة بنفوسها. فإنه ليس بين الجسم ولا جسم[4] شركة، فهما يختلفان بنفوسهما. فتكون هي هي الفصول

[ورقة، 202]

لاختلاف الجنس بها، وهي هي الأنواع، لانقسام الجنس إليها. فهذا يقنع في المطلوب الثالث. وأما المطلوب الرابع، وهو النظر في ترتيبها؛ فنقول: إن الجوهر والكم والكيف، ينبغي أن تتقدم على البواقي، لأنها نسب ذوات في الشيء.

---

* سقط من (م).

(1) الصواب سمّاه.

(2) الصواب: به تعلق.

(3) وردت: فمن قيل (ن).

(4) لا شركة بين (الجسم ونقيضه ـ لا جسم).

والبواقي نسب إلى شيء[1] من خارج. وقدم الجوهر على الكم لأنه أقدم الموجودات بالطبع، فأما الكم، فقدمه[2] على الكيف، لأنه ساعة يوجد هذا الجوهر الجسماني، يلزمه الكم أولاً، أعني الطول والعرض والعمق. ليكون جسماً، وبهذا يكون تعليمياً[3]، ثم الكيف العرضي من بعده، فيكون حاراً[4] أو بارداً أو أبيض* وأسود. وبهذا يكون طبيعياً. وقدم الكيفية على المضاف، من قبل: أن الكيفية لا شك فيها، لأن الحس يشاهد أكثرها وهي على[5] الوجود. والمضاف، وقوم يمارون[6] في وجوده، وهل له حقيقة أم لا، وقدم المضاف على أين، لأن المضاف لازم لجميع [القاطيغورياس][7] وليس (العكس) هكذا[8] المكان، لأن المكان إنما هو لهذه الأجسام الطبيعية التي (لها)[9] (دون) فلك القمر لا لغيرها. فإن جملة العالم لا في مكان[10]، وكذلك الصور والعقول، والعلة الأولى.[11] وقدم أين على متى، لأن متى تابع للحركة[12]، والحركة تتبع الجسم الذي هو في أين. وأما متى فقدمه على له من قبل: إن للزمان معنى السرمدية، وله: ليس كذلك

[ورقة، 203]

---

(1) للشيء ـ ن.

(2) يقصد أرسطو.

(3) رياضياً.

(4) الصواب (و) وليس (أو) في (ن) (حار وبارد) ـ د.

* الصحيح: أو ابيضاً أو أسوداً (ج).

(5) تقال على الوجود والمضاف.

(6) يشككون.

(7) استعمال المصطلح اليوناني من قبل ابن الطيب للمقولات.

(8) الصواب ((هكذا)).

(9) لها دون فلك القمر لا لغيرها والصحيح: التي لها من دون فلك القمر (ج).

(10) يقصد مطلق الوجود.

(11) الله سبحانه.

(12) الحركة من مباحث اللواحق من القسم الثالث (ورقة 591 ـ 676) و(39 ـ 54) اسحق.

فأمـا القنيـة فقـدمها علـى الموضـوع،[1] مـن قبـل أن القنيـة تكـون جـوهراً، والموضوع إنما يحدث من إضافة الجوهر إلى أشكاله، وأما تقدمته للموضوع على يفعل، *فمن قبل أن الموضوع لا تضاد فيه*، لأنه يحدث من تقلب الأشكال والشكل لا تضاد فيه، فأما تقدمه ليفعل على ينفعل فمن قبل، إن الفعل أشرف من الانفعال. فقد أتينا على ترتيبها. وبالجملة، فالعلة في ترتيبها، إنه قدم الجوهر والكم والكيف، لأنها في ذات الشيء وأخرُ يفعل وينفعل،[2] لأن الغايات يجب أن تكون أخيراً، وغاية الشيء، فعله وانفعاله.

وقدم المضاف على سائر النسب التي بين الشيء وبين غيره، لأنها نسبة عموم، ولأنه[3] لما قاس بين الأشياء التي (في) ذات[4] الشيء إلى نفوسها، قاس بين بعضها وبعض، حتى لا يبقى له في ذات الشيء عمل، وتلاها بالمكان والزمان لأنهما خارج الشيء وقدّم المكان على الزمان، لأن الزمان أحصا (ء)[5] حركة ما هو في مكان. وتلاها[6] بالقنية لأنها نسبة جميع هذه إذا أخذت في الشيء وحده. وتلا هذا بالموضوع[7] لأن الموضوع هو نسبة شيء مركب من كم وكيف وهو الشكل. والبسيط يتقدم المركب، فقد بان وجوب ترتيبها على ما رتبها[8] فلنأخذ الآن في إيراد الشكوك ونجملها[9] بحسب الطاقة. فأول شك يطرأ علينا صفته

[ورقة، 204]

---

(1) الوضع/ج.

(2) الانفعال (ج).

(3) يقصد أرسطو.

(4) الصواب (في ذات).

(5) إحصاء (سقطت من (ن)).

(6) الصواب/ تلاهما (م/د).

(7) الوضع.

(8) أرسطو.

(9) نجملها بحسب الطاقة (م/د) مشوهة في (ن).

هـذه الـصفة: كـيف يـزعم أرسـطو طـالس: أن جميـع[1] الموجـودات تنحـصر في المقـولات العشـر <؟>[2] ونحـن نـرى موجـودات كـثيرة خارجـة عـن المقـولات، بمنزلـة النقطة والوحدة والهيولى. فإن النقطة لا يصلح أن تدخل في الجوهر، مـن قبـل أنهـا لا تقوم بنفسها ولا في الكم من قبـل أنهـا لا يقـع عليهـا التقـدير، ولا في الكـيف لأنـك إذا سـألت عن الشيء بكيف هو لإيجاب بأنه نقطة. وكذلك يجري الأمر في الوحـدة والهيولى: فإن الهيولى ليست بكم ولا كيف.

ويظن بها أنها ليست جوهراً من قبـل أنهـا لا تقـوم بنفسها، وحـل الـشك يجـري على هذه الصفة: قد علمتم أن الموجودات منها ما هـو بـالقوة، ومنهـا مـا هـو بالفعـل، والنقطة كم هي بالقوة. وكذلك الوحدة والهيولى هـي جوهـر مركـب القوة فإنه عـن جريان النقطة يحدث الخط الذي هو كم بالفعل، وعن تكـرار الوحدة يحدث العدد الذي هو كم بالفعل وعن[3] انقلاب الهيولى وانتقالها مـن العـدم إلى الـصورة، يحـدث الجوهـر المركـب الذي هو جوهـر بالفعل، فهذه إذاً[4] كـميات وجـواهـر بـالقوة، فهـي داخلة تحت الكم. والجوهر مـن قبـل أن المقـولات لـيس (تحمـل بـالقوة)، إنمـا تحمـل على ما هو بالفعل حسب، و(قد تحمل) على مـا بـالقوة[5] أيضاً، علـى أن الهيـولى بمـا هي جزء للمركب[6]

[ورقة، 205]

هي جوهر بالفعل، وكذلك بقياس نفسها، والـشك الثـاني صـفته هـذه الـصفة: معلوم من مـذاهـب أرسـطو طـالس، إنـه يـرى أن الموجـود، إن كـان اسمـاً مـشتركـاً، فليس هو من الأسماء المتفقة التي هي كيف (ما)[7] اتفق، لـكن من التي هـي بروية.

---

(1) الصحيح: أن الموجودات جميعاً (ج).

(2) سقطت علامة استفهام من (ن).

(3) (ومن) (ف).

(4) الصحيح: فهذه إذن كميات (ج).

(5) وعلى ما هو بالقوة أيضاً ـ ج.

(6) جزء المركب (ج)، جزء المركب (ف) (م/د) (للمقارنة).

(7) كيفما اتفق، (ج).

ومعلوم أن الأسماء المشتركة التي هي بروية تحتها معنى واحد هو نسبة. فينبغي أن يكون تحت اسم الموجود معنى واحد هو نسبة تعمّ سائر الموجودات. وتكون تلك النسبة هي جنس الأجناس. فإن أرسطو طالس؛ يرى أن أجناس الأجناس بأسرها نسب. وحل الشك يجري على هذه الصفة: إن أرسطو طالس ليسَ يرى أن الأجناس هي نسب حسب لكنها نسب تشمل أنواعها شمولاً واحداً، والنسبة التي تحت اسم الموجود. توجد للأجناس العشرة بالزيادة والنقصان، فلا يصلح أن يكون جنساً، فهذا كافٍ في حل هذا الشك. والشك الثالث صفته هذه الصفة: إذا كان في كل مقولة، صورة وعدم الصورة، من شأنها أن تحمل عليها المقولة التي تحتها، فإن الجوهر بحمله[1] على الناطق، والكيفية على البياض افترى العدم في أي مقولة يدخله أرسطو طالس (؟)[2]، وحل الشك يجري على هذه الصفة: العدم يقال على ضروب كثيرة، أحدها بمعنى السلب، بمنزلة ما نقول أن الخط لا يبصر[3]، والبياض

[ورقة، 206]

ليس بعالم، فإن هذه القضايا[4]، أما موضوعاتها ومحمولاتها فتدخل في المقولة التي من شأنها أن تدخل فيها. فأما معنى السلب، فإنه لا يدل على صورة موجودة، فيرام[5] إدخالها في مقولة. لكنه[6] يرفع صورة موجودة. والأجناس العوالي، إنما تُحمل على الأشياء الموجودة، لا على غير الموجودة، والثاني على التهيؤ، والموجود في الشيء على قبول صورة ما بمنزلة التهيؤ الذي في الهيولى الأولى على قبول الصورة. التهيؤ الموجود في الجسم الذي من شأنه أن يقبل الكيفية العرضية، ويفعل وينفعل والقنية والموضوع[7]. فهذه التهيؤات كلها تدخل في المقولة التي من شأنها أن تكون فيها بالفعل. والثالث الصورة الأخس من كل ضدين، أما في الجوهر فغير الناطق،

---

(1) يُحمل.

(2) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(3) الصواب/ لا يبصر.

(4) يقصد قضايا.

(5) يطلب.

(6) أرسطو.

(7) الوضع.

وفي الكم المتصل، وفي الكيف السواد، والسقيم وفي المضاف الشمال والأسفل. وهذه يحمل على كل واحد منها. المقولة التي فيها الطرف الأشرف، والصورة، لأنهما جميعاً تحت مقولة واحدة. فعلى هذا الوجه تداخل الإعدام[1] تحت المقولات. فهذا يكفي في حل هذا الشك. وثمرة هذا التعليم هكذا: المطلب (المطلوب)[2] النظر في الألفاظ البسيطة الدالة على الأجناس العوالي العشرة في الألفاظ حسب نفسها، وفي الأجناس العشرة لأجل الألفاظ الدالة عليها،

[ورقة، 207]

أما أن الألفاظ البسيطة الدالة موجودة فذلك ظاهر.

ولِمَ كانت موجودة (؟) أما الألفاظ الدالة على الأمور الشخصية، فليتم بها التفاوض. والدالة على الأمور الكلية، ليتم فيها العلم. أعني (علم)[3] الحدّ والقياس. وما هي (؟)[4]. إنها ألفاظ بسيطة دالة، وكميتها. أما شخصياتها فلا نهاية (لها)[5]، وأما أنواعها فغير متناهية عندنا، لأن صورتها في (العدد)[6]، صورة الأمور، إذ كانت سمات الأمور، وأجناس أجناسها، منحصرة بحسب انحصار الأمور. والأمور تنحصر في عشرة أجناس عالية وكذلك الألفاظ، فأما كيفيتها، فإنها ما دامت مفردات[7] فإنها تدل ولا تصدق ولا تكذب. والعلة في ذلك أن الغرض فيها التفاوض. وغرض المفاوضة الدلالة[8] من بعض* إلى البعض، فأما إذا أُلِفت؛[9] صدقت وكذبت.

---

(1) من العدم ـ أي السلب أو النفي.

(2) المطلوب (ن).

(3) الصواب/أعني علم الحدّ والقياس، سقطت (علم) من /ن.

(4) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(5) سقطت (لها) من (ن).

(6) الأصح في العدد لا كما رسمت من قبل الناسخ في العدد.

(7) أي وجود فردي.

(8) الصواب الدلالة، وردت في (ن) الدالة.

* الصحيح: من بعضها إلى بعض (ج).

(9) تحولت إلى جمل خبرية.

تصدق إذا انطبقت على الأمور، وتكذب إذا لم تنطبق فأما الأجناس العالية، فكونها موجودة ظاهر(ة)[1]، ولِمَ كانت (؟) لكيما يحصر العقل، الموجودات بأسرها فيها، فيكون العلم في المحصور المتناهي. وما هي (؟) فإنها: صور كلية هي غاية العلو[2]. هي نسبة[3] عامة للموجودات بأسرها. وإنما اعتاض أرسطو طالس عن الذوات بالنسب. لأن الذوات طباعها مختلفة ولا تشترك في طبيعة واحدة. وتشترك في نسبة. فجَمَعها فيما تشترك فيه. فأما عددها فعشرة.[4]

[ورقة، 208]

ووضوح ذلك، يبيّن من الشخص الواحد، فإنك تجد في كل شخص ثمانية معان: جوهر وكمية وكيفية ووضع[5] ومكان وزمان وفعل وانفعال، وعدد ذلك ثمانية معانٍ. فإذا قسّمت الشخص إليها[6] حتى تعتاض عن الذوات بالنسب، يكون قياسه إليها على ضربين، عموماً وخصوصاً. أما عموماً فإليها بأسرها وهي في الشيء وفي غيره. وبهذا أحدثت[7] مقولة مضاف. أو هي في الشيء حسب. وبهذا تحدث مقولة القنية. وخصوصاً: كل واحد منها، فتحدث ثمانية أجناس. جنس الجوهر والكم والكيف والمكان والزمان، والوضع، ويفعل وينفعل. فيصير عدد النسب الحاصلة من قياس الشيء إلى المعاني الموجودة فيه عشرة، يجعلها أرسطو[8] أجناساً عالية تعم كل واحد من الموجودات. فالجوهر: هو نسبة استقلال الشيء بنفسه. وتعم كل[9] الجواهر والكم[10]، نسبة السؤال بكيف ووقوع الجواب

---

(1) الصواب (ظاهرة) سقطت التاء من الناسخ.

(2) التجريد.

(3) الصواب/نسب (ن/م).

(4) هكذا وردت في (ن).

(5) نادراً ما يستعمل ابن الطيب هذا المصطلح.

(6) الصحيح: قسمت الشخص عليها (ج).

(7) الصواب (حدثت).

(8) نادراً ما يرد ذكر أرسطو هكذا.

(9) الصحيح: تعم الجواهر كلها (ج).

(10) سقطت عن (ن) الكم، وانتقل مباشرة إلى الكيفية (د).

بالكيفية. وتعم كل كيفية[1]. والمضاف نسبة بين الشيء وبين كل شيء فيه وفي غيره بالموافقة والمخالفة. والأين نسبة بين الشيء وبين مكانه؛ تعم كل الموجودات[2]، من حيث (هو)[3] في مكان، ومتى نسبة بين الشيء وبين زمانه، تعم كل الموجودات[4] من حيث هي في زمان. والموضوع[5]؛ نسبة بين شيء وبين وضعه،

[ورقة، 209]

أعني أشكاله، تعم كل[6] ذوات الأشكال والأوضاع...

والقنية نسبة بين الشيء وبين جميع ما فيه، تعم سائر الأمور، من حيث هي مقتناة. ويفعل: نسبة بين الشيء وبين فعله، تعم سائر الأمور من حيث تفعل. وينفعل نسبة بين الشيء وبين انفعاله تعم كل الأمور[7] من حيث تنفعل، وكل شخص وكل موجود يدخل تحت هذه العشرة أجناس. بواحد من هذه الوجوه، من جهة جوهره في الجوهر، ومن جهة كميته في الكم، والبواقي. وسميت النسب بأسماء الذوات التي اعتيض[8] بها عنها، ليعلم[9] أنها قائمة مقامها. فسميت نسبة الجوهر جوهر، ونسبة الكم، كم؛ والبواقي، وكل الأجناس[10] تحمل على ما تحتها من أنواعها وأشخاصها «حمل على» على أن ذاتها ذاتها سوى الجنس العالمي، فإنه يحمل على ما تحته «حمل عل» لا على أن[11] ذاته ذاته، لكن على أن ذاته نسبة قامت مقام الذات. لا هي الذات. وهاهنا تنقطع جملة هذا التعليم*].

---

(1) الصحيح: وتعم الكيفية كلها (ج).

(2) الصحيح: تعم الموجودات كلها (ج).

(3) سقطت (هو) من (ن).

(4) الصواب: تعم الموجودات كلها (ج).

(5) والوضع: (ج).

(6) الصحيح: الذوات كلها: (ج).

(7) الصحيح: الأمور كلها (ج).

(8) استعاض.

(9) أرسطو.

(10) الصحيح: والأجناس كلها (ج).

(11) الصواب لا على ذاته ذاته.

* مازال التعليم التاسع مستمراً (ج).

قال أرسطو طالس..[1]

«كل واحدة[2] من التي تقال بغير تأليف أصلاً»

((يريد كل واحدة من الألفاظ التي تقال* على مفردات

[ولا يكون][3] لها معنى التأليف. لا بالقوة ولا بالفعل، وإلى هذا أشار[4] بقوله

«ولا يوجد لها تأليف أصلاً»

[ورقة، 210]

«فقد يدل إما على جوهر، وإما على كم، وأما على كيف، وأما على إضافة، وإما على أين، وإما على متى، وإما على موضوع،[5] وإما على ما يكون له[6]، وإما على أن يفعل، وإما على أن ينفعل»[7].

((يريد: فقد تدل كل واحدة من هذه الألفاظ على صورة في النفس عالية، هي جوهراً[8] وكما أو غيرها مما عدد)).

قال المفسر:

[من ها هنا يبتدئ[9] بالكلام في المقولات العشر. وفي الأمور التي تدل عليها بحسبها. أولاً يعددها ويعدد[10] الأمور بحسب ما يستدل عليه منها. فأما استثناؤه

---

(1) عاد ابن الطيب يفسر، ويشرح المقولات من بدايتها (6/1 اسحق).

(2) (واحد) في اسحق 6/1

* تحذف (على) زائدة.

(3) الصواب (تقال مفردات ولا يكون).

(4) أرسطو.

(5) وضع.

(6) قنية.

(7) سقطت (إن) عن اسحق 6/1 فورد (ينفعل) هكذا بلا (إن).

(8) الصواب/(جوهر) لا جوهراً.

(9) أرسطو.

(10) الصواب (يعدد).

بلفظة أصلاً، فمن قبل أن اللفظة قد يكون ظاهرها ظاهر البساطة. وفيها قوة التأليف.[1] بمنزلة قولنا: يمطر. فقال أصلاً، ليدلنا على أن تعديده إنما هو الألفاظ البسيطة، التي ليس فيها معنى التأليف أصلاً، لا بالفعل ولا بالقوة].

قال أرسطو طالس:

«فالجوهر على طريق المثال: كقولك* إنسان، فرس، والكم: كقولك: ذو ذراعين، وذو ثلاثة أذرع. والكيف كقولك**: أبيض، كاتب.. والإضافة، كقولك: ضعف، نصف، وأين، كقولك*** في لوقيون[2]، في السوق. ومتى كقولك: أمس، عام[3]، أول، وموضوع[4] كقولك: متكئ

[ورقة، 211]

جالس.[5] وأن يكون له، كقولك[6]: منتعل، مسلح، ويفعل كقولك: يقطع، يحرق. وينفعل، كقولك: ينقطع، يحترق».

((يريد: والمثال على الجوهر، الذي هو جنس عال، شخص من أشخاصه، وهو هذا الإنسان، وهذا الفرس، والمثال: على الكم، ذو ذراعين. وبالجملة فأورد المثال على كل واحدة من المقولات؛ بشخص من أشخاصها، ويأخذ أشخاص الأعراض في الجوهر، لأنها لا تقوم بنفوسها)).

قال المفسر:

[لما عدد أرسطو طالس، الألفاظ البسيطة الدالة على الأمور الكلية، والأجناس العوالي، أخذ أولاً يوضحها بالمثال ثم ثانياً يتكلم فيها كلاماً مطنباً[7] بأن يقسمها. ويوفي خواصها].

---

(1) الاستعداد لقبول الصور وتكوين القضايا.

* الصحيح: مثل قولك (في المواضع الثلاثة): (ج).

** الصحيح: مثل قولك (في المواضع الثلاثة): (ج).

*** الصحيح: مثل قولك (في المواضع الثلاثة): (ج).

(2) (اللقيون): الصواب ليقارن (باسحق 6/1).

(3) وردت في اسحق (عاماً) 6/1.

(4) وضع والصحيح: مثل قولك، بدلاً من كقولك. (ج).

(5) (جالساً) عند اسحق 6/1.

(6) الصحيح: مثل قولك (في المواضع الثلاثة من النص) ـ ج.

(7) من الإطناب/الإطالة.

قال أرسطو طالس:

«وكل واحدة[1] من هذه التي ذكرت...»

((يريد: وكل واحدة من هذه الألفاظ البسيطة التي عددت، يعني العشرة، وما تحتها من الألفاظ البسائط الدالة على الأمور الكلية، التي هي متوسطات وأنواع الأنواع. وكل واحد من الأجناس)).

«إذا قيل[2] مفرداً على حياله فلم يقل بإيجاب ولا سلب أصلاً».

((يريد: إذا نطق به مفرداً على حياله من غير أن يركب مع

[ورقة، 212]*

آخر فليس يكون، إيجاباً وسلباً، أصلاً، لا بالقوة ولا بالفعل)).

«لكن بتأليف بعض هذه إلى بعض، تحدث الموجبة والسالبة» [3]

((يريد: لكن إذا ألفت بعض الألفاظ إلى بعض، يحدث الإيجاب والسلب))

«فإن كل موجبة أو سالبة يظن أنها إما صادقة وإما كاذبة».[4]

((يريد: فإن الإيجاب والسلب، يتحقق من أمرهما: أن الصدق والكذب يخصهما)).

«والتي تقال** بغير تأليف أصلاً، فليس منها شيء، لا صادقة[5] ولا كاذبة. ومثال ذلك: إنسان، أبيض، يحضر، يظفر...».

((يريد: الألفاظ، المفردات، ليس يقال فيها إنها صادقة ولا كاذبة، بل دالة حسب. إذ كان الصدق والكذب إنما يكون مع التأليف)).

---

(1) هذه من نص أرسطو في اسحق 6/1 حيث وردت عنده (واحد) بدلاً من (واحدة).

(2) نص أرسطو دستور اسحق 6/1 وردت مكررة (إذا قيل <قيل> مفرداً).

* وردت بعد 211 بسبب سهو من الناسخ.

(3) نص أرسطو اسحق (6/1).

(4) أيضاً.

** الصواب: التي تقال (خ ل).

(5) وردت في اسحق (فليس منها شيء صادقاً ولا كاذباً) 6/1.

قال المفسر:

[غرضه[1] في هذا الفصل[2]؛ أن يفيدنا خواص الألفاظ البسيطة، أعني القاطيغورياس العشرة[3]، فهو يقول: إن خاصتها، أنها ليست موجبات ولا سوالب، وذلك لأنها ليست صادقة ولا كاذبة، لكنها دالة حسب، والتأليف الذي يريده[4] هاهنا: هو التأليف الذي يكون معه إيجاب أو سلب، فإنه قد بان أن ليس كل قول مؤلف هو قول جازم، والتأليف قد يكون إما من مقولة واحدة، وإما من مقولتين. واعتبار

[ورقة، 213]

هذا يجري على هذا الوجه نعتبر[5] المجهولات فإن كانت ذاتية، كان التأليف من مقولة واحدة وإن كانت عرضية، كانت من مقولتين، وعند هذا فلنقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم].

---

(1) أرسطو.

(2) أي الفصل الخاص بالمقولات.

(3) العشر هي الصواب.

(4) أرسطو.

(5) الصواب/ تعتبر.

القول في الجوهر[1]

التعليم العاشر[2]

قال أرسطو طالس:

((فأما الجوهر الموصوف..))[3]

قال المفسر:[4]

[لما استوفى أرسطو طالس النظر في المقولات العشر والأجناس العوالي التي تدل عليها المقولات العشر بحسب الضربين الأولين، أعني بأن عددها وأورد[5] عليها الأمثلة. أخذ أن ينظر فيها بحسب الضرب الثالث، وهذا بأن يضع واحدة واحدة منها، أعني من القاطيغورياس.[6] والجنس الذي تدل عليه. ويستوفي الكلام فيه. وفي إعطاء خواصه بحسب الألفاظ الدالة عليها. أي مقدار ما يحتاج إليه في اللفظ الدال عليه. لا بمقدار ما يستحقه في نفسه، فإن الجوهر «العلم الطبيعي»[7] بأسره يستوفيه،

والإلهي،[8] والكم، فالنظر فيه التعاليمي،[9] وهو يقدم الكلام في مقولة الجوهر على الكلام في سائرها،

[ورقة، 214]

---

(1) وردت في اسحق (في الجوهر) 7/1

(2) كان يفترض وضع (القول في الجوهر) ـ العنوان ـ بعد ـ التعليم العاشر (هـ/ن).

(3) هذا أول مقولة الجوهر وهي تقابل 7/1 من دستور اسحق وسيعود في ورقة 232.

(4) ابن الطيب الشارح والمنظر (المنطقي والفيلسوف).

(5) أرسطو.

(6) المقولات.

(7) أي في مبحث العلم الطبيعي.

(8) وكذلك في العلم الإلهي.

(9) والعلم الرياضي.

يعني التسع المقولات البواقي فأما نحن.[1] فقد تقودنا الضرورة، قبل النظر في كلام الفيلسوف.[2] إلى النظر في عدة (أمور)[3] الأول منها: هو أنه، لما كانت أنحاء التعاليم أربعة؛ فأي نحو منها يسلك في تلخيص ما يلخصه من المقولات العشر، والأجناس العوالي، التي تدل عليها، التي أحدها الجوهر. (؟)[4] فنقول إنه يسلك في إيضاح ما يوضحه منها، طريقتي القسمة والرسم. إذ كان غير ممكن في الأجناس العوالي. وهي في غاية البساطة، أن يحدد ولا يحلل ولا يبرهن، لأن هذه الطرق الثلاثة إنما تتم في المبادئ والأجناس العوالي العشرة [لا مبادئ][5] لها. والثاني: هو أن ننظر في السبب الذي من أجله قدم الكلام في الجوهر على الكلام في سائر المقولات فنقول: إن ذلك يتبين بأربع حجج: الأولى: منهن، صفتها هذه الصفة: المتقدم بالطبع والمرتبة والشرف،[6] يتقدم على المتأخر بالطبع والمرتبة والشرف.

والجوهر يتقدم على الأجناس العوالي الباقية. كلها بالطبع والمرتبة والشرف. فالكلام فيه يجب أن يتقدم عليها بأسرها. فأما إنه يتقدم بالطبع فلأنه متى وجد لم يلزم وجودها. ومتى وجدت لزم وجوده. لأن الكم والكيف لا توجد في الوجود، بنفوسها، وإن كان العقل يفهمها مفردة.

[ورقة، 215]

وبالشرف لأنه القائم على الوجود، ولأن الجواهر الإلهية داخلة تحته.[7] وبالمرتبة، لأنه يرتب أولاً ثم توجد هي فيه، في الوجود. وبالجملة، فالجواهر أقدم من الأعراض، طبعاً، لأنه لا يلزم من وجوده، أن تكون موجودة، ويلزم في وجودها، وجوده، أو شرفاً لأنه بسبب نفسه، وهي لأجله، ورتبة،[8] لأن المرتب أولاً وهي فيه،

---

(1) ابن الطيب يتفلسف هنا أيضاً.

(2) أرسطو.

(3) سقطت من (ن).

(4) سقطت من (ن).

(5) وردت هكذا موزعة على سطرين (ن).

(6) هذا واحد من مباحث اللواحق/راجعة في الأوراق 591 وما تلاها.

(7) للإلهيات مقولاتها ولاسيما الجوهر.

(8) (لأجله رتبة) بلا واو.

فأما أن الجوهر متقدم بالطبع فقد أوضحنا ذلك في التعليم المتقدم[1]. والحجة الثانية بهذه الصفة: الجوهر؛ جنس واحد، والإعراض أجناس كثيرة. وكما أن الواحد يتقدم على الكثير، كذلك الجوهر يتقدم على باقي المقولات. فالكلام فيه ينبغي أن يتقدم على الكلام في سائر المقولات. والحجة الثالثة: هكذا؛ الجوهر موضوع، والإعراض موجودة فيه، فهو مستغن عنها في وجوده. وهي مفتقرة إليه في وجودها، والمستغني له شرط التقدم فالجوهر له شرط التقدم على سائر المقولات. فالكلام فيه، يتقدم الكلام في سائر المقولات العشر.

والحجة الرابعة: هي هذه: لما كانت الأمور السرمدية،[2] أشرف من غير السرمدية، فما منه تكون السرمدية، أشرف مما لا تكون منه. ووجودها متعلق بالجوهر لا بالعرض فالجوهر إذاً* أشرف من العرض،

[ورقة، 216]

الكلام فيه ينبغي أن يتقدم على الكلام في العرض، وبالجملة، فالعلم يجيب (يجب)[3] أن يكون متبعاً للوجود، وفي الوجود الجوهر، أولاً ولا أعراض[4] فيه.

والمطلوب الثالث: النظر في أي الجواهر، ينظر هذا الكتاب (؟)[5] فنقول: إن نظره ها هنا[6] في الصور الكلية التي في أجناس عوال. وفيما تحمل هذه عليه، أعني المتوسطات، وأنواع الأنواع. وهذه الجواهر الشخصية المحسوسة. ولكيما نبين أن الأمر على ما قلنا،[7] ينبغي أن نرقى فنقسم الجواهر على الإطلاق يتحصل لنا من القسمة، أن[8] هذا القسم من أقسامه يريد (الجوهر)[9] فنقول: إن الجوهر ليس

---

(1) التاسع.

(2) التي هي من الإلهيات وما وراء الطبيعة والإفلاك.

* الصحيح: إذن - ن -.

(3) يجب.

(4) الصواب/ (والإعراض). (ن).

(5) سقطت من (ن).

(6) أي أرسطو.

(7) على ما قلناه - أي قول ابن الطيب وليس أرسطو أو غيره.

(8) لعله يريد (أي أن) - (ن).

(9) سقطت من (ن).

يخلو، أن يكون، أما بسيطاً أو مركباً. والبسيط، يقسم[1] إلى ما هو أشرف من المركب (و)[2] إلى ما هو دون المركب. أما الجوهر المركب، فهو هذا المحسوس الجسماني الذي تشاهده حواسنا كأشخاص* النبات والحيوان. وأما البسيط الأشرف بمنزلة الجوهر الإلهي.[3] وأما البسيط الأدون، فبمنزلة المادة والصورة، وإنما صار هذا أدون من المركب. وأقل في معنى الجوهرية من قبل أنهما لا يمكن أن يحصلا على انفرادهما في الوجود. دون أن يأتلفا** ويتركبا، وإنما يقال فيهما إنهما جواهر من قبل أنهما جزء للجوهر المركب. أما الجوهر البسيط[4] الإلهي الشريف فالنظر فيه لعلم أعلى

[ورقة، 217]

مما نحن بسبيله، أعني علم ما بعد الطبيعة.

وأما الجوهر البسيط الذي هو أدون،[5] فالنظر فيه (موضوع)[6] العلم الطبيعي. فهذا يستوفي الكلام في الهيولى والصورة وأما الجواهر الشخصية المحسوسة وأجناسها وأنواعها، فهي التي تصلح المنطق،[7] ولا تفهم ذلك لأن غرض المنطقي إياها على القصد الأول، لكن غرضه على القصد الأول، إنما هو النظر في الألفاظ البسيطة الدالة، ولأن دلالة هذه الأمور الكلية فادته (قادته)[8] الضرورة، إلى النظر في الأمور الكلية، ولما كانت الأمور الكلية، صوراً في النفس، ومثل هذه إنما

---

(1) الصواب ينقسم على (ن).

(2) سقطت من (ن).

* كذلك الصحيح: مثل الأشخاص بدلاً كالأشخاص (ج).

(3) ابن الطيب يقول الجواهر الهية (ما ورائية).

** الصحيح: من دون أن يأتلفا (ج).

(4) الصواب: البسيط الإلهي الشريف من (العلم الإلهي) ورقة 217.

(5) أدون من الإلهي.

(6) سقطت من (ن).

(7) للمنطق - قارن - (ن).

(8) أي قادته ولعله الاستعمال الأصلي في (هـ).

يتحقق وجودها. بأن يحكم بها على الأشياء الشخصية فنظره[1] (إذن)، إنما هو في الأمور الشخصية المحسوسة، إذ كانت[2] هذه هي الظاهرة، ومنها استخرجت الأجناس والأنواع. وبها يتحقق وجودها لا بالجوهر الإلهي. إذا كان بعيداً عن الحس والأشياء الخفية لا يتوصل بها إلى الوقوف على الأشياء الخفية، ولا بالمادة والصورة، إذا كان هذان غير قائمين بنفوسهما. وبالجملة فالكلام. ها هنا في الجنس العالي الشامل لكل جوهر ولا يخرج عنه جوهر، وإنما يأخذ من أصنافه في هذا الكتاب، ما ينتفع به في الحمل أو في استخراج الرسوم وهذه الكليات المركبة، والشخصيات[3] المركبة لا مباديها أعني

[ورقة، 218]

موادها وصورها، ولا المبدأ الأول، فليس إنما[4] ذكر هذين القسمين، حسب لأن الجوهر الذي هو الجنس، لا يشمل إلا لهما، لكن لا ينتفع في حمله واستخراج رسومه إلا بهما، فما الغرض من قسمته على الإطلاق لكن قسمته ينتفع فيها بذين (بهذين)[5]. والمطلوب الرابع: هو النظر في قسمة الجوهر إلى الكلي والشخصي على أي وجه هي (؟)[6] فنقول: إن ما فعله ها هنا ليس هو قسمة، لكنه تعديد للجوهر الذي كلامه فيه، وترتيبه مبتدءاً من الظاهر منه ووقف عند الخفي[7]. وأنت تعلم صحة ذلك من قبل اعتبارك الأشياء التي تنقسم فأنا قد قلنا إنما ينقسم على ثمانية أضرب، وليس يصلح أن يكون انقسام الجوهر إلى الأول والثاني على واحد منها سوى الاسم المشترك، فإنه ليس ينقسم انقسام كل إلى متشابه الأجزاء، من قبل: أن معنى الجوهر الشخصي غير معنى الجوهر الكلي. ولا انقسام كل إلى[8] غير

---

(1) أرسطو وردت (إذا) في ن/د.

(2) إذ كانت مطموسة في (ن).

(3) الجزئية.

(4) (أينما) ـ ترجيح ـ ج.

(5) (بهذين)/ (ن)، ج.

(6) سقطت من (ن).

(7) أخذه على صعيد الظاهر المكشوف والخفي المستور.

(8) الصحيح: ولا انقسام كل على. (ج).

متشابه الأجزاء، من قبل أن اسم الجوهر يعمهما. ولا انقسام جنس إلى[1] أنواع، ولا نوع إلى أشخاص، إذا كان الجوهر الشخصي أقدم بالطبع من الكلي في الجوهرية. وأيضاً: فإن الأنواع المنقسمة من جنس واحد. شكل انقسامها عرضاً، أي الواحد بإزاء الآخر، وهذه شكل انقسامها عمقاً أي الواحد فوق الآخر،

[ورقة، 219]

وأيضاً فإن الأنواع التي تنقسم من جنس واحد لا يحصر أحدهما الآخر، وهذان الواحد منهما يحصر الآخر. ولانقسامه[2] انقسام جوهر إلى أعراض، ولا عرض إلى جواهر، ولا عرض إلى أعراض غريبة، فبقي أن يكون انقسامه إليها انقسام اسم مشترك إلى معاني <معان>[3] مختلفة، فإن معنى الجوهر في الجوهر الأول[4] يخالف معناه في الجوهر الثاني[5]، بالزيادة والنقصان والجنس لا يوجد في أنواعه بالزيادة والنقصان ولا النوع[6] في أشخاصه، فبقي أن يكون اسماً مشتركاً يعمهما.[7] وهذا هو تعديد للجوهر، وترتيب لأقسمة، بمنزلة ما يعد الإنسان أصناف الهيولى فيرتقي إلى البعيدة، كما يرتقي من الجسم إلى الأخلاط[8] ومن الأخلاط إلى الاسطقسات[9] ومن الاسطقسات إلى الهيولى، والصورة، والعلة في أنه لم يستعمل القسمة الحقيقية، لأنها كانت توقفه عند أنواع الأنواع، وهي غير متناهية عندنا[10] وأيضاً فلأن القسمة ها هنا احتيج إليها ليستنبط للجنس العالي خواص من تلك الأقسام، وهو يستخرج للجنس العالي الذي هو الجوهر خواص، من الأول والثاني،

---

(1) الصحيح: على أنواع.

(2) ولا انقسامه ـ الصواب ـ (ن/د)، كذلك الصواب: على أعراض بدلاً من إلى أعراض.

(3) الصواب (معان) (ن) وكذلك الصحيح: انقسامه عليها بدلاً من إليها (ج).

(4) أي الجوهر الشخصي الجزئي الحسي.

(5) صورة الجوهر في الذهن (النفس).

(6) وردت هكذا مجزأة بين سطرين.

(7) يعمهما أي يشملهما ـ من عموم.

(8) الأربعة المؤلفة من النار والهواء، والماء والتراب، والصواب: مثلما يرتقي، بدلاً من كما يرتقي (ج).

(9) أي العناصر الأربعة أو المبادئ الأولى.

(10) أنواع الأنواع غير متناهية كما هي الأشخاص والأمور والوقائع.

أو منهما، فلهذا قسمه إلى هذين،[1] ولأن القسمة بالكلى والشخصي لائقة بهذا الكتاب. والمطلوب الخامس: هو النظر في السبب الذي

[ورقة، 220]

له صار الجوهر الأول أقدم في الجوهرية من الجواهر الثواني (؟)[2] فنقول: إن ذلك يتبين بثلاث حجج؛ الحجة الأولى: تجري على هذه الصيغة (الصفة)[3]: الجوهر الأول مستغن في كونه جوهر وقائم* بنفسه عن الصورة الحاصلة في النفس، وتلك مفتقرة إليه في هذا المعنى. فإن تلك يحكم عليها بأنها جواهر من قبل حملها على هذه.

وحكمنا عليها بأن ذاتها ذاتها، والمستغني أقدم من غير المستغني، فالجوهر الشخصي إذن** أقدم في معنى الجوهرية وأحق من الثواني. والحجة الثانية: ما هو قائم بنفسه في الوجود هو أقدم من المثال والخيال الحاصل في النفس الذي به يحكم عليه بأنه قائم بنفسه لأنه ينطبق على هذا. والشخص هو ا لحاصل على الوجود، قائماً بنفسه. والكلي هو المثال الحاصل في النفس فالشخص إذا أقدم في الجوهرية من الكلي[4]. والحجة الثالثة: تجري على هذه الصفة: ما قصدته الطبيعة[5] هو أقدم مما تبع قصدها. والذي قصدت الطبيعة أن جعلته قائماً بنفسه هو الشخص، فأما الصورة الكلية فإنما العقل من بعد <استنباطها>[6] استنبطها من الأمور وحصل لها هذا المعنى، فالشخص إذاً *** أقدم من الصور الكلية الجوهرية[8] ويجب أن تعلم أن، ...

[ورقة، 221]

---

(1) القسمين (جوهر أول وجوهر ثان) والصحيح أيضاً القول: فلهذا قسمه على بدلاً من إلى.

(2) سقطت من (ن).

(3) لعلها الصفة، وأخطأ الناسخ في إدراكها حين نقلها من (هـ).

* الصحيح: في كونه جوهراً وقائماً بنفسه (ج).

** الصحيح: إذاً حيثما وردت.

(4) الجزئي أقدم من الكلي، لا أنه الأساس في المعرفة عنده.

(5) ما قصدته الطبيعة (الفطرة).

(6) الصواب استنباطها.

*** لم يرد في (ن) و(د) و(م).

(8) يلاحظ الأساس الحسي/التجريبي للمقولات ولاسيما الجواهر.

(الكتاب الثاني عشر)* ك 12

الجوهر الأول، ينظر فيه بالقياس إلى الجواهر الثواني على ضربين: من حيث هما موجودين فإن نظر في الجواهر الأول، بالقياس إلى الثواني من حيث الوجود[1] كان الجوهر الثاني أقدم منه بالطبع، بما هو ذات والشخص متأخر بالطبع، وإن نظرت فيهما بما هما جواهر، كان الأول أقدم في الجوهرية من الثواني إذا كانت الثواني إنما حصلت جواهر بسبب الحكم بها على الجوهر الأول بأن ذاتها ذاته لا لأنها قائمة بنفوسها. فأما السبب الذي من أجله دعي الشخص جوهراً أولاً، والصور الكلية جواهر ثوان فهو أن الشخص لما كان أول ما يلقى حواسنا، فأول شيء يدركه من الأمور إنما هو شخص. فلهذا صار له رتبة الأولية.[2] فأما الصور التي تتناولها النفس منه فإنما تدركها. ثانياً عندما يفعل العقل في الأمور فعله ويفصل الأشياء التي ليست مفصلة في الوجود. ويتناول المتشابهات الموجودة فيها ويقرن إليها معنى العموم. والجواهر الثواني هي بمنزلة الحيوان الكلي. والإنسان الكلي والناطق الكلي. وقد قلنا أفهم كون هذه في العقل ككون الصور[3] في المرايا، فإن العقل ينتزع صور[4] الأمور ويحصلها عنده، وتنطبع بها. واجعل قانونك[5] أن تحكم على الصورة بحسب ما انتزعتها منه،

[ورقة، 222]

---

* لم يرد في (ن) و(د) و(م).

(1) أي يقدم ابن الطيب الأول من حيث الوجود الطبيعي، ثم يقدم الثواني من حيث ثبات المعرفة وديمومتها وانطباعها في الوعي (النفس).

(2) السبق.

(3) الصحيح: مثل كون الصور (ج).

(4) الصحيح: مثل كون الصور (ج).

(5) هذه لغة الخطاب عند ابن الطيب مع تلاميذه.

فإن انتزعها من الجوهر قلت جوهراً أي مثال جوهر، أو كم، قلت كمية، وبالجملة فبحسب الذات التي في الوجود تكون التي في النفس لا فرق بينهما في الطبيعة، لكن في الخصوص والعموم أعني التي في الوجود خاصة، ولا تحمل، والتي[1] في النفس عامة تحمل على ما منه انتزعت، وعلى جميع ما[2] يشبهه لتحقيق وجودها. والمطلوب السادس هو: أن ينظر في تقدم الجوهر الشخصي على الثواني، على أي وجه هو (؟)[3] فنقول: إن طائفة رئيسها فرفوريوس[4] ادعت أن الجوهر الشخصي هو متقدم عندنا لا بالطبع وبنيت دعواها على هذا السبيل، قالت: إن كلامه[5] في هذا الكتاب إنما هو على جهة المدخل والتطريق للمتعلمين والأشياء التي يقصد بها المتعلمين لا العالمين سبيلها أن تكون من الأشياء الظاهرة والمتقدمة عند خواصهم، فلا محالة: إن الجوهر الأول الذي قيل فيه أنه متقدم عندنا لا عند الطبيعة.

وهذا التأويل غلط[6] لأن نظر أرسطو طالس ها هنا في الجوهر الأول والثاني ليس هو بحسب الوجود[7] لكن بحسب الجوهرية فإن أرسطو طالس لم يقل أن الجوهر الأول أقدم من (معنى)[8] الوجود من الثاني، لكن أقدم في الجوهرية من الثاني فنظر فرفوريوس في التقدم بحسب الوجود غير الصحيح،

[ورقة، 223]

وطائفة أخرى رئيسها الاسكندر والينوس[9]، ادعت أن تقدمها بالطبيعة، وبينت ذلك بحجة صفتها هذه الصفة، قالت: (معلوم أنه، إن وجد الجوهر الكلي

---

(1) الصحيح: التي (ج) بلا واو.

(2) الصحيح: وعلى ما يشبهه جميعها لتحقيق وجودها (ج).

(3) سقطت من (ن).

(4) الصوري.

(5) كلام أرسطو في المقولات.

(6) يلاحظ تخطئة ابن الطيب لآراء فرفوريوس الصوري.

(7) يميز بين وجود الشيء وجوهريته (ماهيته).

(8) وردَ ـ المعنى الوجود (ن).

(9) الإسكندر والينوس وأحياناً (اللينوس) راجع عنه كتاب الطبيعة لأرسطو ص 560 هامش بدوي القائل أن الجوهر الشخصي (الموجود بالطبع ـ والفطرة).

والجوهر الشخصي موجود لا محالة، إذ كان الكلي منه استنبط، فأما متى وجد الشخصي، فليس لا محالة يوجد الكلي، فالجوهر الشخصي إذن أقدم بالطبع. وأوضحوا قولهم أن الشخصي[1] لا يلزم من وجوده، وجود الكلي بالشمس والأرض والعالم. وسائر الأشياء التي هي في الوجود شخصاً شخصاً حسب فقالوا هذه شخصية. ولأنها واحدة بالعدد. والكلي يحتاج أن يحمل على أكثر من واحد، فلا كلي لها) ونحن نقول[2]: إن الجوهر الشخصي متى وجد، فالكلي من حيث هو ذات موجود. هو مبدأ للشخص، وليس متى وجد الكلي من حيث هو ذات يلزم وجود الشخصي، لأن المبادئ لا يلزم من وجودها وجود المركب.[3] فإن لم يكن في الوجود، هكذا فالنفس تعقله: هكذا، فأما أن آخذ الكلى من حيث هو عام. فالأمر بالضد فإن الشخص[4] متى وجد لم يلزم وجود العام.

والعام متى وجد لزم وجود الشخص، فإن العام عام الكثرة، والكثرة مجتمع[5] آحاد، فالواحد أقدم من الكثرة، التي العموم نسبتها. فالقول بأنَ من وجود الشخص لا يوجد الكلي محال لعمري أنه

[ورقة، 224]

لا يوجد من حيث هو عام، فأما من حيث هو ذات فلم لا يوجد (؟)[6] فأنا نحن قد ننتزع صورة الإنسان والحيوان من سقراط حسب، وكونها عامة تحتاج إلى أن تشمل كثرة على أن أرسطو طالس ليس نظره ها هنا في الجوهر الأول، وأنه أقدم من الثاني، من جهة الوجود، لكن من جهة الجوهرية، والرأي الحق، أن أرسطو طالس، قاس بين الجواهر الأول والثواني في الجوهرية لا في الوجود، فقال أنه أقدم منا بالطبع في الجوهرية، وأقدم وأحق.

---

(1) الشخصي؛ أي الأول. ونفت وجود الكلي (الثاني).

(2) رد ابن الطيب على طائفة والينوس.

(3) هذا هو شأن المبادئ مثل الجواهر الثواني والكليات.

(4) يقصد الخاص، الذي لم يلزم وجود العام بوجوده بخلاف العام الذي يوجد بوجوده الخاص.

(5) الصواب [العام عام لكثرة والكثرة مجتمع آحاد].

(6) سقطت من (ن).

أما أنها أقدم لأنه متى حكمنا على الجوهر الأول، بأنه جوهر لم يحتج في ذلك إلى الثاني، ومتى قلنا في الثاني، إنه جوهر، دعتنا الضرورة في ذلك إلى الأول. لأن يحمله عليه، والحكم بأن ذاته، ذاته يصح أنه جوهر. فمتى وجد الأول جوهراً لم يلزم ذاك فيه من وجود الثاني هكذا فإما متى وجد الثاني جوهراً (؟)[1] فكونه هكذا من جهة الأول. فإذاً* الجوهر الأول، أقدم في باب الجوهرية من الثاني وأحق لأنه الحاصر على الوجود،[2] جوهراً وذاك خياله[3] وافضل. لأن الثاني بسبب الأول صار جوهراً، لا بسبب نفسه. والأول بسبب نفسه[4] صار كذلك. فقد أتينا على شرح المطالب التي يجب النظر فيها قبل كلام أرسطو طاس. فلنأخذ[5] الآن في النظر في كلام أرسطو طالس،[6]

[ورقة، 225]

فنقول إن أول ما عمله عند نظره في مقولة الجوهر. شرع في أن عدد الجوهر الذي كلامه فيه، وأفادنا خواص كل واحد من أقسامه، وليس هذه من خواص المقولة، لكن خواص لهذه الأقسام بقياس بعضها إلى بعض، فقال إن الجوهر الذي يليق الكلام فيه بحسب القاطيغورياس[7] هو هذا الجوهر الشخصي المحسوس بمنزلة هذا الإنسان. وهذا الفرس.

والجواهر الثواني، أعني الصور التي استنبطتها النفس من الأمور.[8] وهذه هي الأجناس والأنواع بمنزلة الحيوان والإنسان. ونحن فقد كنا قلنا[9] لم صار كلامه

---

(1) سقطت من (ن).

* وردت إذن في ن/د.

(2) أي المهيمن والمستحوذ عليه.

(3) بمعنى: ظله.

(4) ذاتية الجوهر الأول هي التي منحته الأولوية وأخرت الثاني.

(5) استمرار الدرس المقولي لابن الطيب في الشرح والتفسير والرد.

(6) ابن الطيب يعرض لمنهجية أرسطو طالس في الجوهر تفصيلاً.

(7) أي المقولات.

(8) هذا هو تعريف الجواهر الثواني: الصور التي استنبطتها النفس من الأمور.

(9) قد قلنا (ج).

في هذه دون غيرها[1]، وقلنا إن غرضه المحقق هو النظر في الألفاظ البسيطة الدالة لأنها موضوع الصناعة المنطقية. وفي الأمور الكلية بنسبها، وفي الأمور الشخصية لأن منها تحقق الكلية[2] فأما خاصة الجوهر الأول فإنه أحق وأفضل في الجوهرية من الثواني. وأما خاصة الجواهر الثواني فهي إنها يحكم بها على الجواهر الأول.[3] ومن بعد تعديد أرسطو طالس للجوهر الذي كلامه فيه يأخذ في تصحيح الدعوى التي ادعاها في الجواهر الغير[4] منقسمة، وأعني الأشخاص، وهي أقدم بالطبع وأحق وأفضل في الجوهرية من الثواني التي هي أجناسها وأنواعها. ويقدم لذلك أصلين أحدهما أن الجواهر

[ورقة، 226]

محتاجة في تحقيق وجودها، لا في وجودها إلى الجواهر الأول. فإن ذاتها هي ذات الجوهر الأول وتحتاج إلى تحقيق الوجود. لأنها صور في النفس. ولهذا ما يحكم بها عليها ليرى بانطباقها عليها، وأن ذاتها ذاتها، أن لها وجوداً، والأصل الثاني: هو أن الإعراض مفتقرة في الوجود إلى الجواهر الأول، إذا أخذت جزئية، وذلك أنه لا طريق إلى وجود أشخاصها إلا فيها. وفي[5] (الحمل) لتحمل عليها إذا أخذت كلية فإن كلياتها تحمل على هذه الأشخاص لتحقيق وجودها من الأعراض الموجودة فيها. وأنت فافهم[6] أن كل واحد من أجناس الإعراض وما تحتها تحمل على ضربين من جهة إعراضها، ومن حيث هي ذوات إن حملت على أنواعها وأشخاصها، كان حملها «حمل على»[7]،

واشبهت حمل الجوهر. وإن حملت على أشخاص الجوهر. حملت «حمل في»[8] لأن أشخاصها فيه، ومن حيث هي إعراض تحمل «حمل في» [9] لأنها تحمل على

---

(1) الصحيح: في هذه من دون غيرها (ج).

(2) وجودة الكلية.

(3) خاصية متبادلة.

(4) غير المنقسمة.

(5) وفي الحمل في الأصل الجمل والصحيح (وفي الحمل).

(6) خطاب ابن الطيب لتلاميذه.

(7) عند حملها على الجواهر الثواني (الأنواع أو الأجناس).

(8) عند حملها على الأشخاص، (الجواهر الأول).

(9) من حيث هي إعراض تحمل على أشخاصها.

أشخاص الجوهر الأول، لا على أن ذاتها موجودة فيه، وحمله فالإعراض تحتاج إلى الجواهر، لتوجد فيها، أما الشخصية منها فإلى الشخصية؛ والإعراض الكلية تفتقر إلى أن توجد بما هي إعراض إلى الجواهر الكلية، فإن العرض هو الموجود في كل شيء. وتحتاج إلى الجواهر

[ورقة، 227]

الشخصية إلى حمل، وإلى تحقيق وجودها، ويعمل بعد ذلك قياساً صفته هذه الصفة. يقول: الأمور التي كلامنا فيها ثلاثة: *الجواهر الشخصية، والجواهر الكلية، والإعراض*. فإذا كانت الجواهر الكلية والإعراض كلاهما مفتقران إلى الجوهر الأول، أما تلك، أعني الجواهر الكلية فإن منها يحقق وجودها وأما الأعراض فلأن توجد شخصياتها فيه وكلياتها يحقق وجودها منه فإذا كان الأمر على هذا، فإن ما سوى الجوهر الأول، محتاج إليه. ومفتقر، إما في الوجود أو في تحقيق[1] الوجود، أعني كلياتها، وإذا جرت الحال على هذا، كان الجوهر الشخصي، إذا قيس إلى الجواهر الثواني أقدم وأحق وأفضل في الجوهرية من الجواهر الثواني[2] أما أنه أقدم في الجوهرية، فمن قبل، أنه متى وجد من حيث هو جوهر لم يلزم وجود الكلي[3]، من حيث هو جوهر. ومتى ارتفع من الشخص أن يكون جوهر، ارتفع من الكلي أن يكون جوهراً لأن هذا يحكم عليه، بأنه جوهر من قبل، حمله على الجواهر الأول، ومتى وجد الكلي من حيث هو جوهر لزم وجوده. لأن يحملهِ عليه[4]. يصح أن يكون جوهراً ومتى ارتفع من أن يكون جوهراً لم يلزم ارتفاع كون الشخص جوهراً. وإما أنه أفضل، فمن قبل أنه

[ورقة، 228]

مستغن عن الكلي من باب الجوهرية. والكلي مفتقر إليه فيها، لأن يحمل عليه، يصح أن يكون جوهراً، وإما أنه أحق، فمن قبل؛ إنه موضوع، وقائم على

---

(1) تحقق (ن).

(2) أي الجواهر الأول.

(3) وهو ذات الرأي السالف في الأقدمية التي تنطلق من الجزئيات.

(4) لأنه يحمله عليه/ن.

الوجود والكلي بسببه، يكون جوهراً. وإذا قد استوفينا الكلام في معاني[1] هذا التعليم لنأخذ[2] الآن في إيراد الشكوك، ونحلها بحسب الطاقة،[3] فأول *شك يطرأ* علينا، صورته هذه الصورة، كيف استجاز أرسطو أن يرسم هذه الصورة الشخصية المحسوسة بأنها لا في موضوع، ولا على موضوع، مع أن هذا الرسم منطبق على الجوهر الإلهي[4] (؟) وحل الشك يجري على هذه الصفة: هما[5] وإن كانا يتفقان في الرسم من قبل ما هما أشخاص، فقد يقع بينهما فيه اختلاف من وجوه أخر، أعني، من قبل: أن هذا المحسوس متحرك ومتغير، وذاك غير متغير ولا متحرك، أعني الإله[6] تعالى، ومن قبل، إن ذاك سبب وهذه مسببات. ويطرأ *شك ثان صفته هذه* الصفة. كيف يزعم أرسطو طالس، أن هذا الجوهر الشخصي المحسوس أقدم، وأفضل، وأحق بالجوهرية، مع علمه بأن الجوهر الإلهي، وجوهر العقل، والصور[7] التي يقول بها فلاطن. إن كان لها وجود - ينبغي أن يكون أحق

[ورقة، 229]

وأفضل في الجوهرية منه <؟>[8] وحل الشك يجري على هذه الصفة: نظره[9] في صناعة المنطق لا تعلق له بهذه الجواهر.

وتعلقه إنما هو بهذه الأشخاص المحسوسة، والصور التي انتزعها العقل منها، فهو إنما حكم على الجوهر الشخصي المحسوس بذلك من، قبل مقايسته إلى الجواهر التي في النفس، أعني الصور الكلية التي هي أجناس وأنواع له. وعلى أن

---

(1) وردَ معان ـ (ن).

(2) فلنأخذ الصواب.

(3) رد الشبهات والنقد الموجه لأرسطو.

(4) سقطت من (ن).

(5) أي الجوهر الجزئي المحسوس والجوهر الإلهي الماورائي.

(6) الله سبحانه وتعالى.

(7) المثل.

(8) سقطت من (ن).

(9) أرسطو

هذه ليست أفضل منه في الجوهرية، إذ كانت كلها قائمة بنفوسها.[1] وإنما تفضل عليه من وجوه أخر. ويطرأ *شك ثالث صفته* هذه الصفة: كيف يحد أرسطو طالس الجوهر الشخصي بأنه لا في موضوع ولا على موضوع، مع تعليمه في كتاب البرهان[2]: إن الشخص لا حد له ولا برهان عليه، لأنه متغير (؟).[3]

وحل الشك يجري على هذه الصفة: إن الأشياء التي توضح، وتنبئ عن الشيء. ليست [لا محالة][4] حداً، لأنه قد يوضح عن الأمور بالرسوم. وهذا الذي أوضح عن الشخص. إنما هو رسم اقتضته[5] له من قبل مقايسته إلى الكلي وإلى الأعراض. على أن المتغير هو هذا الشخص، لا الشخص على الإطلاق. ويطرأ علينا *شك رابع* يجري على هذه الصفة: كيف قالوا إن الجوهر الشخصي أقدم بالطبع لأنه متى ارتفع ارتفع الكلي، ومتى[6] وجد لم يلزم وجود الكلي.

[ورقة، 230]

(؟)[7] وها نحن نرى أن الأمر بالضد من ذلك،[8] إنه متى ارتفع الإنسان، ارتفع سقراط، ومتى وجد يلزم وجود سقراط، ومتى ارتفع سقراط، لم يرتفع الإنسان، ومتى وجد لزم وجود الإنسان (؟)[9] وحل الشك يجري على هذه الصفة، إن أرسطو طالس لم يقل أن سقراط أقدم بالطبع لكن الشخص على الإطلاق أقدم بالطبع، ومعلوم أنه متى ارتفع الشخص على الإطلاق، ارتفع الكلي،[10] من حيث هو ذات. ومن حيث هو عام. لأن الكلي هو صورة انتزعها العقل من الأشخاص. وهو عام لها،

---

(1) القائم بنفسه يحتفظ بجوهريته مهما كانت عائديته حساً أم إلهاً.

(2) ويعني التحليلات الثانية.

(3) سقطت من (ن).

(4) توزعت على سطرين.

(5) اقتضته /ف، اقتضته/ج، اقتبضه/س في الأصل اقصته.

(6) ومتى وجد لم يلزم (ن/د).

(7) سقطت من (ن).

(8) الصواب: من ذلك، وذلك أنه. (ن).

(9) سقطت من (ن).

(10) من حيث هو (ن).

ومتى وجد لم يلزم وجود الكلي من حيث هو عام، وهذا إن قدر بقاء شخص واحد بمنزلة ما يحكى أنه جرى في الألغاز[1] وفي أزمان الطوفان،[2] فإن الشخص يكون باقياً، والكلي من حيث هو ذات والعام مرتفعاً، ومتى وجد الكلي من حيث ذات أو عام لزم وجود الشخص، لأن منه انتزع[3] وعليه يحمل، ومتى ارتفع *من* حيث هو عام *لم يلزم ارتفاعه*، على أن أرسطو طالس[4] لم يقل ها هنا إن الجوهر الشخص[5] أقدم بما هو موجود من الكلي لكن أقدم في الجوهرية. ويطرأ *شك خامس* صفته هذه الصفة: كيف استجاز أرسطو طالس، مع ذكائه، وفطنته،

[ورقة، 231]

أن يناقض نفسه، فإنه في كتابه البرهان زعم أن الشخص متأخر بالطبع، وهاهنا زعم أنه متقدم بالطبع (؟)[6] وحل الشك يجري على هذه الصفة: في كتابه البرهان؛ نظر في الأمور الكلية، من حيث هي ذوات موجودة.

ولهذا صار الشخص بالقياس إليها متأخراً بالطبع،[7] إذ كانت من حيث هي ذوات مبادئه. وأما في هذا الكتاب، فنظره فيها من حيث هي جواهر. وبما هي جواهر هي أقدم في معنى الجوهرية من الثواني، لأن هذه صارت جواهر يحملها عليها. وبالحملة[8] فالجواهر الأول والثواني ينظر فيها بقياس بعضها إلى بعض، بما هي موجودة وبما هي جواهر. إما بما هي موجودة، فإن نظر في الكليات من حيث هي عامة، كانت متأخرة بالطبع عن الشخص، وأن نظر إليها بما هي ذوات، كانت متقدمة عليه بالطبع.

---

(1) نلاحظ ثقافة ابن الطيب.

(2) عصور ما قبل التاريخ.

(3) أي الخاص.

(4) ابن الطيب يدافع عن أرسطو بما يكشف عن مقدار استيعابه لفلسفته.

(5) الشخصي.

(6) سقطت من (ن).

(7) السبب هو اختلاف موضوع الكتابين البرهان عن المقولات في الأولى مبادئ وفي الثانية جواهر.

(8) الصواب، وبالجملة (ن/د).

وإن نظر فيها، بما هي جواهر كان الشخص أقدم من الكلى في الجوهرية.
ويطرأ *شك سادس* صفته هذه الصفة: كيف يزعم أرسطو طالس إن وجود العرض ينبغي أن يكون في الجوهر، والإعراض منها كلية ومنها شخصية، فإن كانا جميعاً فيه، لزم أن يوجد الكلي في الشخص. وهذا محال (؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الإعراض الشخصية وجودها

[ورقة 232]

في الجوهر الشخصي، فإما الكلية فصورة في النفس تحقق وجودها من الإعراض التي في أشخاص الجواهر وهي موجودة في النفس، أما من حيث هي ذوات وأما من حيث هي أعراض. فبأن[2] يتصورها العقل في الجواهر الكلية، فيكون كما أن شخص العرض في شخص المعروض، هكذا: كلي العرض في كلي المعروض، لأن النفس تتصور الأمور على ما هي عليه، فهذا كاف في حل هذا الشك. وعند هذا فلنقطع الكلام في جملة التعليم].*

قال أرسطو طالس:

«فأما الجوهر الموصوف بأنه أولى[3] بالتحقيق والتقديم والتفضيل، فهذا[4] الذي لا يقال [على][5] موضوع ما، ولا هو في موضوع ما»[6]

((يريد: والجوهر الذي يستحق أن يوصف بأنه أحق الجواهر بالجوهرية، وأقدمها في هذا المعنى وأفضلها فيه: فهو الجوهر الشخصي، وهو الذي لا يقال على موضوع، ولا في موضوع)).

«ومثال ذلك: إنسان ما وفرس ما..»[7]

---

(1) سقطت من (ن).

(2) وردت في (ن) (فبان) والصواب (فبأن).

* ما زلنا في التعليم العاشر الذي بدأ مع ورقة 205

(3) وردت عند اسحق (أول) 7/1.

(4) وردت عند اسحق (فهو) 7/1.

(5) ربما سها الناسخ فكررها ـ قارنها باسحق 7/1.

(6) يقارن مع اسحق 7/1 وسبق وبدأ ابن الطيب في ورقة 213 بالجوهر.

(7) كذلك 7/1.

((يريد: والمثال على الجوهر الذي بهذه الصفة إنسان ما، وفرس ما.))

قال المفسر[1]

[ينبغي أن تعلم أن لفظة، فأما من*، من شأنها أن تميز

[ورقة، 233]

شيئاً قد تقدم ذكره في الكلام، يتسق ليكون للفظه فإما موقع على هذا الوجه، الجوهر الذي كلامنا فيه من كتاب قاطيغورياس، هو هذا الشخص المحسوس. والصور التي انتزعتها النفس منه، وقد قلنا أن هذا هو تعديد لا قسمة وارتقاء من الأظهر إلى الأخفى.[2] فأما الجوهر الشخصي المحسوس فهو الذي يوصف بهذه الصفات الثلاث، وينبغي أن تعلم أن هذه الصفات تتحصل له بقياسه إلى أجناسه وأنواعه حسب، لا إلى أي جوهر كان إذ كانت الجواهر الإلهية[3] صفاتها هذه الصفات، ولكن لا نظر لأرسطو طالس في قاطيغورياس،[4] في تلك الجواهر، ولا في المادة والصورة، ومن المثال الذي أورده أرسطو طالس؛ يعلم أن كلامه في الجوهر الشخصي المحسوس، لا في الجواهر الإلهية[5] ولا في المادة ولا في الصورة.[6]]

قال أرسطو طالس:

«فأما الجواهر[7] الموصوفة بأنها جواهر ثوان فهي الأنواع التي توجد[8] فيها الجواهر الموصوفة بأنها أول»[9]

---

(1) أي ابن الطيب الذي تحدث عن الملابسات في الأوراق 213 ـ 231 من الشرح الكبير هذا.

* مكررة في الأصل (ج).

(2) على الطريقة الاستقرائية.

(3) العالية.

(4) أي المقولات.

(5) التي هي موضوع كتاب ما بعد الطبيعة.

(6) التي هي محور كتابه السماع الطبيعي (الطبيعة).

(7) سقطت من اسحق 7/1.

(8) في اسحق (فيها توجد) 7/1.

(9) تقارن مع اسحق 7/1.

((يريد: فأما الجواهر الثواني، وهي الصور الحاصلة في النفس من الجواهر الأول)).

«ومع هذه أجناس، [1] هذه الأنواع أيضاً»[2]،

[ورقة، 234]

((يريد: ومع هذه الأنواع، الأجناس الحاوية لها)).

«ومثال ذلك إنسان[3] ما هو في نوع، أي في الإنسان، وجنس هذا النوع، الحي»[4]

((يريد: ومثال الجواهر الثواني، الإنسان المطلق الذي هو صورة في النفس. فإن هذا يحوي إنساناً ما وجنس هذا النوع الحي)).

«فهذه الجواهر توصف بأنها ثوان، كإنسان[5] والحي» [6]

((يريد: فهذه الجواهر الحاصلة في النفس توصف بأنها ثوان. لأن العقل، [7] حصلها ثانياً، من بعد إدراك الحس للجوهر الأول)).

قال المفسر:

[هذا هو القسم الثاني، كأنه قال: إما الجواهر[8] الأول فصفته كذا: فأما الجواهر الثواني، فهي التي تكون الأول موجودة فيها، ومعنى قوله: موجودة فيها هو أنها موضوعة لها، ليحكم بها عليها، ويحقق وجودها منها، وما أحسن استثناؤه وقوله «التي توجد فيها الجواهر الأول» فلو لم يستثن بهذا الاستثناء، حتى يطلق القول: بأن «الأجناس والأنواع جواهر ثوان» وكانت الأجناس والأنواع بعضها

---

(1) وردت في اسحق (الأجناس) 7/1.

(2) يقارن مع اسحق 7/1.

(3) وردت في اسحق (أن إنسانا) 7/1.

(4) تقارن مع اسحق (7/1).

(5) وردت في اسحق (كإنسان) 7/1 والصحيح: مثل إنسان (ج).

(6) وردت في اسحق (الحي) 7/1.

(7) سميت جواهر ثواني (لأن العقل حصلها ثانياً من بعد إدراك الحس للجوهر الأول).

(8) الصواب/الجوهر الأول.

جواهر، وبعضها أعراض، لكان يظن بأجناس وأنواع الأعراض، إنها جواهر ثوان وقد كنا قلنا أن السبب

[ورقة، 235]

في تسمية الصور التي في النفس، جواهر ثوان هو أن العقل حصلها ثانياً، بعد إدراك الحس للأشخاص. فالجواهر الثواني يرسم[1]: بأنها مشابها تناولها العقل، من الأمور الطبيعية.[2] وبالجملة، الأمور الموجودة،[3] وفعل فيها فعله، هو أنه حصل لها معنى العموم، وهذه تنقسم (أقسام)[4] منها قريبة ومنها بعيدة ومنها متوسطة. فالقريبة بمنزلة نوع الأنواع وهذه يجب أن تدعى جوهراً ثانياً والمتوسطة بمنزلة المتوسطات، وهذه يجب أن تدعى جواهر ثوالث[5] والبعيدة بمنزلة جنس الأجناس، وهذه يجب أن تدعى جوهراً رابعاً،[6] وجنس الجنس هو أبعد صورة توجد في النفس وأبسطها، وأنت فاعلم أن الجواهر الثواني هي مثل الجواهر الأول، ومنزلتها فيها منزلة صورة المرايا من الأشخاص الكائنة عنها].

قال أرسطو طالس:

«وظاهر مما قيل: أن التي تقال على موضوع» [7]

((يريد: فظاهر مما قلناه في أمر المحمولات الجوهرية أن المحمولات التي تحمل (حمل على) وحملاً جوهرياً فقد يجب أن تحمل على موضوعها باسمها وحدها لأن طبيعة المحمول والموضوع، طبيعة واحدة)).

---

(1) ترسم ـ ج ـ ف.

(2) رسم الجواهر الثواني عند ابن الطيب ((بأنها مشابهات تناولها العقل من الأمور الطبيعية)).

(3) حتى يستقيم المعنى لابد من القول: ((الموجودة في الطبيعة وفعل فيها العقل فعله)).

(4) الصواب: أقسام (ج) والعبارة الصحيحة هي: وهذه تنقسم على أقسام (ج).

(5) يلاحظ المستوى الثالث الذي لم يفصل أرسطو القول فيه ولا ابن رشد لاحقاً (تلخيص المقولات ص 79 وما تلاها من طبعة القاهرة).

(6) هذا المستوى إضافة حصلت في زمن ابن الطيب عنده، وعند ابن سينا للثالث فقط. قارنه بمقولات منطق الشفاء 91 ـ 104 [القاهرة 1959] (ج/1) من المنطق.

(7) قارنه باسحق 7/1.

«فقد يجب ضرورة أن يحمل اسمها وقولها

يقال في ذلك الموضوع» [1]

[ورقة 236]

((يريد: لأن طبيعة المحمول والموضوع طبيعة واحدة)).

«ومثال ذلك: إن الإنسان، يقال على موضوع، أي على إنسان ما» [2]

((يريد: ومثال ما يحمل حملاً جوهرياً، الإنسان[3] فإنه يحمل على شخص من أشخاصه، باسمه وحده)).

«فاسمه يحمل عليه، فإنك تحمل الإنسان على إنسان ما»[4]

((يريد: فإنك تسمى إنسان ما باسم الإنسان المطلق)).

«وقول الإنسان[5] أيضاً يحمل على إنسان ما» [6]

«فإن إنساناً ما هو إنسان وهو حي» [7]

((يريد: فإن إنساناً ما يسمى باسم الإنسان المطلق وهو نوعه، وباسم الحيوان، وهو جنسه، ويحد بحديهما)) [8]

«فيكون الاسم والقول يحملان على الموضوع» [9]

((يريد: فيكون الاسم والحد يحملان على الموضوع))

قال المفسر:

[قد كان أرسطو طالس ادعى[10] للجوهر الشخصي صفات ثلاثاً، فهو يأخذ في تبيين صحة ما ادعاه، وقيل <قبل>[11] ذلك يوطئ أصلين، أحدهما هو هذا: وهو أن الجواهر الثواني مفتقرة إلى الجواهر الأول. لا في الجوهر لكن في حملها عليها،

---

(1) قارنه باسحق 7/1

(2) أيضاً.

(3) لعله يقصد (على الإنسان) (ج).

(4) اسحق 7/1

(5) غير موجودة (أيضاً) في اسحق 7/1

(6) يقارن مع اسحق 7/1

(7) أيضاً.

(8) (ويحد بحديهما) (ج).

(9) يقارن باسحق 7/1

(10) لاحظ وصف أرسطو.

(11) الصواب/ (قبل) ـ (ج).

وتحقيق وجودها منها، ويعمل القياس هكذا: الجواهر الثواني، تحمل على الجواهر

[ورقة، 237]

الأول باسمها وحدها: وكل ما حمل على الشيء على هذا السبيل، فإنما يحمل لتحقيق وجوده، فالجواهر الثواني إنما تحمل على الجواهر الأول، لكيما يحقق وجودها، وأرسطو طالس يلغي صغرى القياس والنتيجة، ويورد الكبرى، ويستقريها].

قال أرسطو طالس:

«فأما التي في موضوع»

((يريد: فأما المحمولات التي تحمل (حمل في) وحملاً عرضياً موضوعها، لا يسمى باسمها، ولا يحد بحدها، لأن طبائعها تباين طبيعة موضوعها))

«ففي أكثرها لا يحمل على الموضوع، لا اسمها ولا حدها»[1]

((يريد: بقوله في الأكثر لأن في بعض الأوقات قد يسمى الموضوع للمحمول العرضي، باسم محموله فأما حده، فلا يجوز أن يحد به)).

«وفي بعضها ليس يمنع[2] مانع، أن يحمل اسمها على الموضوع، فأما قولها فلا يمكن»

((يريد: فلما حد المحمولات العرضية، لا يمكن أن يحد به موضوعاً))

«مثال ذلك: أن الأبيض هو في موضوع أي في الجسم، وقد[3] يحمل على الموضوع»

((يريد: أن اللون الأبيض هو في الجسم، ويحمل الأبيض الكلي على الجسم الذي هو موضوعه)).

[ورقة، 238]

---

(1) كذلك.

(2) وردت عند اسحق (مانع يمنع من أن) يلاحظ 7/1.

(3) وردت في اسحق (وهو) 7/1.

«وذلك أن الجسم قد يوصف بأنه أبيض فأما قول أبيض،[1] فليس يحمل في حال من الأحوال على الجسم»[2]

((يريد: ويسمى الجسم باسم الأبيض، فلا يجوز أن يحد به الجسم في وقت من الأوقات)).

قال المفسر:

[هذا هو الأصل الثاني هو[3] الذي يقرر: أن الإعراض الجزئية محتاجة في وجودها إلى الجواهر الأول لا في تحقيق وجودها،[4] ويعمل القياس هكذا: الذي في موضوع، بمنزلة سائر الإعراض الجزئية، لا يحمل على الموضوع، حدها، بل اسمها في بعض الأوقات وكل ما هذه صفته، فذاته غير ذات الشيء الموجود فيه، فجميع الإعراض إذاً،[5] ذاتها غير ذات ما هي فيه، وإذا كانت هكذا؛ فهي محتاجة في وجودها - من حيث هي جزئية، وتحقيق وجودها من حيث هي كلية - إليه، فهي تحمل عليه، وتوجد فيه، وينبغي أن[6] تعلم أن الحامل للإعراض، يسمى منها على ثلاثة اضرب. <1>[7] على طريق المشتقة، كما يسمى[8] الكاتب من الكتابة <2>[9] وعلى طريق المتفقة، كما يسمى الأبيض من[10] اللون الأبيض <3>[11] وعلى طريق المتباينة، كما يسمى اليونانيون الحريص، من الفضيلة، فأما على طريق المتواطئة فلا يمكن،

[ورقة، 239]

لأن طبيعة العرض غير طبيعة الشيء الذي هو فيه]

---

(1) وردت في اسحق (الأبيض) 1/ 7.

(2) يقارن مع دستور اسحق 7/1.

(3) الصواب: (وهو).

(4) الصواب: (وجودها). وردت مشوهة في (ل).

(5) وردَ إذن (ن).

(6) الصواب: (إن) مطموسة في ن.

(7) سقطت من (ن).

(8) الصحيح: مثلما يسمى (في المواضع الثلاثة).

(9) سقطت من (ن).

(10) الصواب: (من).

(11) سقطت من (ن).

قال أرسطو طالس:

«وكل ما سواها»[1]

((يريد: وجميع ما سوى الجواهر الأول. ويشير إلى الجواهر الثواني والأعراض)).

«فأما أن تكون[2] على موضوعات»[3]

((يريد: فأما أن تحمل على الجواهر الأول، وبهذا يشير إلى الجواهر الثواني، إذ كانت هذه إنما تفتقر إلى الجواهر الأول، في تحقيق الوجود حسب)).

«وأما أن تكون[4] على موضوعات» [5]

((يريد: فأما أن تحمل على الجواهر الأول، وبهذا يشير إلى الجواهر الثواني، إذ كانت هذه إنما تفتقر إلى الجواهر الأول، في تحقيق الوجود حسب)).

«وأما أن تكون[6] في موضوعات»[7]

((يريد: وأما توجد في موضوعات، وبهذا يشير إلى الأعراض إذ كانت هذه تفتقر في نفس وجودها إلى الجواهر الأول)).

«وذلك ظاهر من قبل التصفح للجزئيات»[8]

((يريد: وحقيقة ما قيل نتبين من تصفح الجواهر الثواني والأعراض))

«ومثال[9] ذلك: أن الحي يحمل على الإنسان فهو أيضاً يحمل على إنسان ما» [10]

---

(1) تقارن مع اسحق 8/1

(2) وردت في اسحق (أن يكون) 8/1.

(3) يقارن مع اسحق 8/1 (أي يقال على الجوهر الأول) سقطت من هنا أيضاً.

(4) وردت في اسحق (يكون) 8/1.

(5) يقارن مع اسحق 8/1 (أي يقال على الجوهر الأول) سقطت من هنا أيضاً.

(6) وردت في اسحق (يكون) 8/1.

(7) يقارن اسحق (8/1) (أي يقال فيها) سقطت من هنا أيضاً.

(8) يقارن اسحق (8/1) لاكتشاف الاختلاف بين النصين.

(9) الصواب (مثال) ن/د.

(10) يقارن مع اسحق 8/1.

((يريد: ومثال ذلك: أن الحي؛ وهو جنس يحمل على الإنسان، وهو نوعه، ولأن الإنسان يحمل على أشخاصه، (حمل على) فضرورة يحمل الحيوان على كل واحد منها (حمل على).))

[ورقة، 240]

«فإنه إن لم يكن محمولاً لا على واحد من أشخاص الناس، فليس هو (يحمل) على الإنسان[1] أصلاً»[2] ((يريد: فإن الحيوان، إن لم يحمل على أشخاص الإنسان فولا (قولاً)[3] على الإنسان، يحمل إذ كان الإنسان في الوجود ليس هو هوَ الذي من أشخاصه)).

«وأيضاً في[4] اللون في الجسم، فهو أيضاً في جسم ما» [5]

((يريد: وأيضاً فإن اللون وهو عرض، يوجد في جسم ما، فإن الجسم المطلق في الوجود ليس هو أكثر من أشخاصه فيه)).

«فإنه إن لم يكن ولا في[6] واحد من الجزئيات فليس هو ولا في الجسم أصلا[7]»

((يريد: فإن اللون إن لم يوجد في واحد من جزئيات الجسم، فإنه، ولا في الجسم، إذ كان الجسم في الوجود ليس هو بأكثر من أشخاصه)).

«فيجب أن يكون كل ما سواها، إما أن تكون[8] على موضوعات، [9] وأما أن تكون[10] في موضوعات»[11]

---

(1) وردت في اسحق (إنسان أصلاً) 8/1.

(2) يقارن مع اسحق 8/1.

(3) الصواب (قولاً) ـ ج ـ .

(4) وردت في اسحق (أن) 8/1.

(5) يقارن مع اسحق 8/1.

(6) وردت في اسحق (في واحد من الجزئية) 1/ 8.

(7) يقارب مع اسحق 1/ 8.

(8) وردت في اسحق (أن يكون) 8/1.

(9) وردت في اسحق بعد موضوعات عبارة (أي يقال على الجوهر الأول): 8/1.

(10) وردت في اسحق (وأما أن يكون).

(11) اختفت عبارة (أي يقال فيها) من ابن الطيب لكنها وردت في اسحق 8/1.

((يريد: فيجب أن تكون جميع الموجودات سوى الجواهر الأول، أما أن يحكم به عليها، أو يوجد فيها)).

«فيجب إذاً* إن لم تكن[1] الجواهر الأول إن لا[2] يكون سبيل إلى أن يوجد شيء من تلك الأخر»[3]

((يريد: فيجب إن لم توجد الجواهر الأول إن لا توجد،

[ورقة، 241]

* الصحيح: إذن (ج).

(1) في اسحق (لم يكن) 8/1.

(2) جاءت في اسحق مدمجة هكذا (إلا يكون) 8/1.

(3) يقارن مع اسحق 8/1.

(الكتاب الثالث عشر)* (ك 13)

لا الثواني ولا الأعراض، لأن جميع ما سوى الجواهر الأول ـ مفتقر إليها، إمّا في الحمل[1] وإما في الوجود)).

«وذلك إن كل ما سواها، فإما أن يكون على موضوعات[2]، وأما في موضوعات»[3]

((يريد: إذا كان ما سوى الجوهر الأول محتاجاً إلى الجوهر الأول، وإذا قسته إلى الجواهر الثواني، يكون أحق بالجوهرية منها. وأفضل وأقدم في الطبع في الجوهرية، لأنه لا يحتاج في كونه جوهراً، إلى الثواني. وهو محتاج[4] إليه، في كونها جواهر، فإنا نحكم بأنها جواهر لأنا نحملها عليه)).

قال المفسر:

[من بعد توطئة الأصلين، يبين[5] ما كان، ادعاه[6] من صفات الجوهر الأول، على هذه الصفة، فقول[7] الجوهر الأول، جميع ما عداه من الأمور، مفتقر إليه، أما في تحقيق وجوده، كالجواهر الثواني، أو في وجوده كالأعراض.[8] وإذا كانت

---

* سقط من (ن ود).

(1) الصحيح: إما في الحمل وإما في الوجود.

(2) جاء في دستور اسحق (أي يقال عليها) 8/1 ونظنهما لمفسر لم ينتبه عليه بدوي، فأدخل في نص أرسطو ما ليس منه، ونسخة ابن الطيب شاهدة على ذلك.

(3) كذلك جاء بعدها في اسحق (أي فيها) 8/1 مما لم نجده عند ابن الطيب.

(4) الصواب (وهي تحتاج إليه) (ن).

(5) أرسطو.

(6) من الادعاء ـ يلاحظ الوصف ـ أو الدعوى.

(7) الصواب ـ (فقول) ـ / ن.

(8) الصحيح: مثل الجواهر الثواني ومثل الأعراض (ج).

الجواهر الأول، عند الثواني بهذه الصفة، فهي أحق بالجوهرية منها وأفضل وأقدم بالطبع في الجوهرية. فأما أرسطو طالس فإنه يورد صغرى القياس،[1] وما يلزم من النتيجة. ويلغي الكبرى والنتيجة، فهذا كاف. في تفصيل هذا التعليم[2]]،

(1) وهذا جانب الوهن من نصه.

(2) انتهاء التعليم العاشر.

التعليم الحادي عشر

قال أرسطو طالس

[ورقة، 242]

«والنوع من الجوهر الثواني،[1]

أولى بأن يوصف بجوهر[2]، من الجنس»

قال المفسر[3]

[قد علمتم أن أرسطو طالس، أول ما بدأ بالكلام في الجوهر، عده[4] الجوهر الذي كلامه فيه، وزعم[5] أنه الشخص المحسوس، والصور الكلية التي في النفس المنتزعة منه، التي هي أجناسه وأنواعه ومن بعد تعديده يأخذ[6] في المقايسة بين الجواهر، التي كلامه،[7] وهي الأول والثواني، ولما كانت المقايسة بينها تكون على ضربين عمقاً: وهو أن يأخذ الواحد مع ما هو أعلى منه. وعرضاً وهو أن يأخذ الواحد مع واحد مساو له في الرتبة.

فبدأ، بمقايسة العمق منها، فقايس بين الجواهر الأول وبين الثواني[8]. وحكم بأن الجواهر الأول، أحق وأقدم وأفضل في الجوهرية، من الجواهر الثواني، وبين صحة ما ادعاه في ذلك. وبقي عليه أن يقايس بين الجواهر الثواني، بعضها مع

---

(1) ورد في دستور اسحق (من الجواهر الثانية) 8/1.

(2) ورد في دستور اسحق (جوهراً) 8/1.

(3) للمرة الأولى ينتقل ابن الطيب إلى الشرح من نص أرسطو بدلاً من التفسير.

(4) الصواب (عدد) /ن وليس (عده).

(5) يلاحظ الوصف النقدي.

(6) الصواب/يأخذ) /ن مطموسة في /م.

(7) الصواب/ (كلامه فيها)/ ن.

(8) الصحيح: بين الجواهر الأول والثواني. (ج).

بعض، أعني النوع منها بالجنس، فهو في هذا التعليم يشرع في ذلك ويدعي[1] أن النوع أحق في الجوهرية من الجنس، ويبين ذلك بقياس، أحدهما جزمي، والآخر شرطي، أما *القياس الجزمي*، فصورته هذه الصورة: النوع أقرب إلى الشخص الذي هو أحق بالوجود والجوهرية، أعني القيام بالنفس،

[ورقة، 243]

من الجنس، وكل ما كانت صفته هذه الصفة: فهو أحق بالجوهرية من الجنس، وهو يظهر، المقدمة الصغرى *بالاستقراء* على هذا الوجه يقول: متى التمسنا الوقوف على الجوهر الأول، كان وقوفنا عليه من النوع، أكثر من قبل[2]، أن النوع أقرب إلى الشخص من الجنس، إذ كان أول صورة منتزعة منه، وفيه من معانيه أكثر. فإن وقوفنا على زيد من نوعه وأنه حي ناطق مائت، أكثر من وقوفنا على طبيعته من جنسه، وهو أنه حيوان. ووقوفنا على هذه الشجرة[3] من نوعها. أكثر من وقوفنا عليها من جنسها وإذا كان الأمر على هذا أو كان الجوهر الأول أحق بالجوهرية من الثواني[4]، فما كان أقرب من الثواني فهو أحق مما بعد، فإن النوع والجنس، وإن كان يحكم عليهما بالجوهرية، لأنهما يحملان على الجوهر الأول وذاتهما ذاته، إلا أن تحقق النوع به أكثر، فيجب أن يكون مشاركاً له في معنى الجوهرية أكثر، فهذا هو *القياس الجزمي*[5]، فأما *القياس الشرطي* فصورته هذه الصورة: إن كان الشخص، صار أحق بالجوهرية من النوع والجنس، من قبل[6]:

---

(1) يلاحظ لغة ابن الطيب في وصفه لطريقة أرسطو ومغزاها النقدي.

(2) الصحيح: من حيث أن (خ ل).

(3) يبدو أن ابن الطيب في بستان بيت الحكمة ـ يؤشر إلى الأشجار تارة، أو في داخل حجرة من حجراته، يتمثل بالنار التي أمامه شتاء، وأخرى يشير إلى لون لباسه الأبيض، وتلك طريقته في الحوار والدرس الفلسفي.

(4) يقصد الجواهر الثواني/ج.

(5) كلام ابن الطيب جميعه في الورقتين 242 و243 كان عن القياس الجزمي ـ الذي عرفنا به في مكان آخر من هذا الكتاب (ورقة 245) ويقارن مع ما ورد في ابن سينا: القياس من منطق الشفاء تحقيق سعيد زايد القاهرة 1964 ص 59 ـ 67 و429 و529 و558.

(6) الصحيح: من حيث أنه (ج).

أنه موطأ لغيره، أعني للجواهر الثواني لتحمل عليه، والإعراض لتوجد فيه، فما كانت صفته هذه الصفة. بالقياس إلى شيء ما، فهو أحق

[ورقة 244]

بالجوهرية من ذلك الشيء.

ونسبة النوع عند الجنس، والإعراض في أنه موضوع لهما هذه النسبة. أما الجنس، فلأن يحمل عليه، لأن الجنس من النوع يحقق وجوده، وأما الإعراض فلأن توجد فيه بتوسط الشخص. فإنه كما أن *الأعراض الشخصية* توجد في *الجواهر الشخصية*، هكذا *الأعراض الكلية* توجد في *الجواهر الكلية*، لأن العرض لا يوجد بنفسه، ولا يفهم بنفسه من دون موضوع يكون فيه، فهو إذاً[1] أحق بالجوهرية من الجنس. فهو: هو *القياس الشرطي وأرسطو طالس* من بعد أن قاس بين الجواهر الأول والثواني، *المقايسة العميقة*[2]، أخذ أن يقايس بينهما المقايسة التي *بالعرض*[3]، *وهي التي يستعمل فيها الجوهر مع جوهر من طبقته، أعني شخصاً مع شخص، ونوعاً مع نوع* (و)[4] متوسطاً مع متوسط. وهو يدعي أن بحسب هذه المقايسة ليست يوجد فيها ما هو أولى بالجوهرية وأحق من الآخر، ويظهر ذلك بالاستقراء[5] ويقول: إن هذا الإنسان إذا قيس بشخص آخر، من نوعه، أو من غير نوعه، لم يكن أحدهما أحق بالجوهرية من الآخر، فإنه ليس هذا الشخص، في معنى قيامه بنفس، بأولى من شخص آخر بهذا المعنى ولا هو موطأ بأن يحكم بنوعه عليه ويحقق.

[ورقة، 245]

وجوده منه أو توجد فيه الأعراض أولى من شخص آخر، فإذا كانا بهذه الصفة لم يكن لأحدهما مزية على الآخر في باب الجوهرية لا ولا أنواع الأنواع أيضاً إذا

---

(1) وهو الصحيح (ج).

(2) العمودية.

(3) الأفقية.

(4) (واو) سقطت من (ن).

(5) أي بالانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام أو من المحسوس إلى المعقول.

أخذ الواحد منهما مع آخر من طبقته، فأنه ليس نوع الإنسان بأن يحمل على شخصه حملاً جوهرياً، أعني بأن يحكم ذاته بأن ذاته أولى من نوع الحمار على شخصه، وكذلك يجري الأمر في المتوسطات[1].

وها هنا يقطع أرسطو طالس الكلام في *المقايسة* بين الجواهر الأول والثواني، إلا أنه لما كان قد تبين أن النوع من الجواهر الثواني أحق بالجوهرية من الجنس وكان من شأن من يبين أن أحد شيئين أفضل من الآخر في معنى من المعاني يحتاج أولاً أن يبين أن ذلك موجود لهما من قبل. ثم يفضل أحدهما على الآخر فيه، فهو يعود (إليه) لئلا يلزمه مثل هذه الشناعة،[2] فيبين أن الجواهر الثواني التي هي أجناس، وأنواع الجواهر، جواهر، وهو يبين ذلك بقياسين، أحدهما جزمي[3] *والآخر شرطي*.[4]

أما *الجزمي* فصورته هذه الصورة. أجناس وأنواع الجواهر الأول. تحمل عليها. (حمل على). أي يحكم عليها بأن ذاتها ذاتها، وكل ما كان بهذه الصفة. فذاته ذات الجواهر الأول. فذات الجواهر الثواني ذات الجواهر الأول،

[ورقة، 246]

والجواهر الأول جواهر، فالجواهر إذا الثواني[5] هي جواهر، وهو يوضح من القياس المقدمة القائلة أن الجواهر الثواني تحمل على الجواهر الأول، (حمل على) بالاستقراء. ويقول أن الحيوان هو جنس وهو جوهر ثان، والإنسان هو نوع وهو جوهر ثان وهذان يحملان على أشخاصهما (حمل على) باسمهما وحدهما، أعني بأنه

---

(1) الصواب المتوسطات بدلاً من (في) المتوسطات (في زائدة).

(2) وصف ينطوي على نقد مبطن.

(3) القياس الجزمي: هو نوع من القياس الاضطراري الذي لا تخرج فيه النتيجة عن مقدماتها ولاسيما الحد الأوسط فيها، وهو قياس لزومي: ينظر: ابن سينا كتاب القياس منطق الشفاء. تحقيق سعيد زايد. القاهرة 1964 ص 59 ـ 67 و429.

(4) القياس الشرطي: القياس المقترن بأداة الشرط (إذا... و... فأن) مما تقترن فيه النتائج بالمقدمات أو نقائضها. وقد يكون هذا القياس استثنائياً.. راجع الجرجاني عن جميع ذلك: التعريفات طبعة القاهرة 1938 ص 159 ـ 160، يقارن مع ابن سينا: كتاب القياس ص 56 ـ 67 و429 و529.

(5) الصحيح: فالجواهر الثواني إذاً (ج).

يحكم بهما عليه، بأن ذاتهما ذاته، وأنت فافهم[1] ها هنا معنى دقيق، وهو أن *الأمور الكلية* التي هي جواهر يحكم بها على الجواهر الأول بأن ذاتها ذاته من الوجه الذي تشارك به الشخصية[2] الكلية فأنا إذا حكمنا على زيد بأنه حيوان[3] وقلنا أن ذات الحيوان هي ذات زيد لسنا نريد إنها ذاته من حيث هو زيد لكن من حيث هو حيوان كذلك إذا حكمنا بالإنسان *فالجواهر الثواني* يحكم بها على الأول بأن ذاتها ذاتها لا بما هي أشخاص ولا بما هي أول، من الوجه الذي يقع بينهما مشاركة، أعني من حيث الأول حيوان أو إنسان أو سقراط أو غير ذلك لا بما هو سقراط. وقد قلت دفعات[4] إنه يجب أن نتصور الأمور الكلية كالمثل[5] والخيالات والصور الموجودة في المرايا، والأمور هي هذه الموجودة فتلك[6] الصور والأشياء التي هي صور لها واحدة،

[ورقة، 247]

لا في العدد ولكن في الحد، فأنك تجد الذي في النفس بأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة أي[7] لحمال جسم بهذه الصفة، وبأنه حيوان ناطق مائت أي[8] لخيال حيوان بهذه الصفة، فالجواهر الثواني على هذا الوجه، يقال أن ذاتها وذات الجواهر الأول واحد.

فأما الأعراض فليس ذاتها ذات الجواهر الأول لكنها تحمل عليها، على أن ذاتها موجودة فيها، أي فيها ذوات يحقق وجود الأعراض الكلية منها وتحمل عليها لا على أنها[9] ذاتها ذاتها، فإنني إذا أردت تحقيق وجود البياض الكلي الموجود في

---

(1) خطاب مباشر من ابن الطيب إلى طلبته في بيت الحكمة.

(2) أي الجواهر الأول - ج -.

(3) حيوان - ن - مطموسة.

(4) يقصد (مرات) - ج -.

(5) الأفلاطونية والصواب القول مثل المثل (خ ل).

(6) (فلتلك) - الصواب - ج.

(7) أي لحيال الجسم (ج)، لحمل الجسم (ف. س).

(8) لحيال(ج)، كخيال الجسم (س).

(9) لا على أن ذاتها ذاتها (ج).

نفسي، أحققه من البياض الموجود في زيد لا من طبيعة زيد نفسها. *فالمحمولات الجوهرية* تحمل على أن ذاتها وذات الموضوع واحدة في الحد لا في العدد، *والمحمولات العرضية* تحمل على ذاتها وذات ما في الموضوع، لا الموضوع، واحد في الحد لا في العدد ولهذا تسمى محمولات على. وهذه محمولات في، فإن زيداً يسمى باسم الحيوان ويحد بحده، ويسمى باسم الإنسان ويحد بحده. وأما *القياس الشرطي*، فصفته هذه الصفة: إن كانت الجواهر الأول يحكم عليها بأنها جواهر من قبل[1] أنها مع استقلالها بنفسها موضوعة لغيرها،[2] أما الثواني فإن يحكم بها عليها.

وأما *الأعراض*[3] فإن توجد فيها،

[ورقة، 248]

فما كان مشبهاً لها فصفته هذه الصفة، والجواهر الثواني فهي موضوعة لحمل سائر *الأعراض الكلية* فهي إذاً[4] جواهر،ـ وأما أنها موضوعة لحمل سائر الأعراض الكلية فذلك ظاهر من قبل أنا نحكم على زيد بأنه أبيض ما وكاتب ما، ومعلوم أن زيداً هو إنسان وهو حيوان، والكتابة والبياض على الإطلاق موجودان أيضاً للإنسان والحيوان، فإن العرض هو الموجود في الشيء، فإن كان شخصياً ففي جوهر *شخصي*، وإن كان كلياً ففي جوهر *كلي*، لكنهما لزيد على القصد الأول، وفي الحقيقة ولنوعه وجنسه على القصد الثاني، هو[5] يقول أن[6] العلة في ذلك أن زيداً وإعراضه هما على الوجود[7] في الجوهر الثاني يحصل ثانياً من الجوهر الأول وأغراضه توجد له ثانياً من قبل نقلها من الجوهر الأول.

---

(1) الصحيح: من حيث (ج).

(2) الصواب ـ لغيرها (ن) مطموسة في/ ن.

(3) الصواب ـ الإعراض (ج).

(4) الصحيح: إذن.

(5) هو ـ ن مطموسة.

(6) أن ـ ن ـ مطموسة.

(7) الوجود ـ ن ـ مطموسة.

وقد يطرأ علينا شك صفته هذه الصفة: كيف تزعم يا *أرسطو طالس* أن النوع[1] أحق بالجوهرية من الجنس وأنت تحكم بأن البسيط أقدم بالطبع من *المركب، والجنس بسيط والنوع* مركب (؟) وحل الشك يجري على هذه الصفة: ليس معنى كون الشيء أقدم بالطبع في الوجود من شيء هو مع كونه أحق بالجوهرية منه، فإن الجنس[2].

(لعمري)[3] من حيث هو

[ورقة، 249]

ذات هو أقدم[4] الجواهر (.....)

فلا وذلك أن (.....)

قائماً بنفسه فيها (.....)

الصفة فهو أحق (.....)

ومعلوم أن القائم[5] (.....)

كان النوع أقرب (.....)

أولاً وفيه من (.....)

هذا المعنى أكثر (..... الأول)

ويطرأ شك ثان (صفته هذه الصفة[6] .....)

أرسطو طالس: أن (.....)

في باب الجوهرية[7] (.....)

لا يوجد فيه الأكثر (..... الأشياء)

---

(1) أحق - ن - مطموسة.

(2) بعد الجنس فراغ - في - ن - وبعده فراغ أيضاً.

(3) قسم لابن الطيب.

(4) س: (قدم).

(5) (ف).

(6) (ج).

(7) الجوهر - (س).

على هذه الصفة التي (..... فإما)

بينه وبين ما هو على (.....)

ما هو من طبقته (.....)

طبيعته لم يكن (.....)

الجوهرية وإن[1] (..... فاعل منه)

كان ما هو أعلى (.....)

في الوجود وأرسطو طالس (.....)

الحقيقة[2] ويحسبها (.....)

ومن بعد يستعمل (لما فيه)[3]

العرضية،

[ورقة، 250]

وبجسمها لا يكون جوهراً أحق من جوهر في باب الجوهرية، وشك ثالث على هذه الصورة: كيف يزعم أن الجوهر إذا أخذته مع جوهر آخر من طبقته، أعني شخصاً مع شخص يكونان غير مختلفين، ومعلوم في فطر[4] العقول، إنا نحكم بالتفضيل لشخص الإنسان على شخص الحمار(؟)[5] وحل الشك يجري على هذه الصفة؛ شخص الإنسان ليس يفضل على شخص الحمار في باب الجوهرية فإنه ليس أحدهما في معنى القيام بنفسه، أولى من الآخر، وإنما اختلافهما في الشرف من قبل[6]: إن صورة الإنسان أشرف من صورة الحمار، ولم يكن نظر أرسطو طالس[7] في أنهما أشرف في الذات، بل فيهما من حيث هما جوهران، فهذا كاف في حل

---

(1) وإننا - (ف).

(2) العبقرية (ف)، العميقة (س).

(3) الورقة مشوهة في (م) استعنا بـ(د) لقراءة بعض كلماتها (مح).

(4) بالبديهة - ج -.

(5) سقطت علامة الاستفهام من الأصل - ن، د.

(6) الصحيح: من حيث أن صورة (ج).

(7) عند ابن الطيب - أرسطو طالس - من غير ياء.

هذا الشك. وشك رابع صفته هذه الصفة، إذا كان ما عدا الجوهر الأول الذي هو قائم بنفسه في الحقيقة مفتقراً إلى الجواهر الأول، فلم قسمت الأشياء المحتاجة إليه(؟) وحكم بأن بعضها جواهر وبعضها أعراض(؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الأشياء المفتقرة إلى الجوهر الأول، أما أن تفتقر إليه في الحكم، وفي تحقيق وجودها منه حسب، وهذه تدعى جواهر ثوان، لأن ذاتها ذاته،

وأما إن

[ورقة 251]

تفتقر إليه في الوجود وهذه هي محتاجة[2] إليه (....) في أن توجد فيه لا في أن تحقق[3] وجودها حسب، فيه[4] وطبيعته غير طبيعته، وهذا الصنف يسمى عرضاً ( )

إلى الجواهر الأول، والجواهر الثاني (.....) والأعراض وشك خامس صفته هذه الصفة[5] يقول فيه يا أرسطو طاليس ( )

يحمل[6] على الجواهر ( )

تكون ذاتها (..... تحمل على)

حمل على وليس (حمل في)[7] ( )

هي ذات الحيوان[8] ( ) هو ذات

الفرس وهذا محال[9] ( )

---

(1) سقطت من (ن).

(2) س/ (تحليجة).

(3) ف/ ((يتحقق) ـ س، (يحقق).

(4) ف/ (منه)، س (منه).

(5) ج.

(6) ف/ س (تحمل/

(7) ج كذلك.

(8) ج كذلك.

(9) ج كذلك.

الصفة وليس ذلك (   )

إذا حملها على الجواهر والأعراض (   )

إن حد الأول وحد الثاني لا يتوسطهما (   )

هـي طبيعـة الثـاني (........) الأول، لكنـه يقـول بـأن المحمـول الجـوهري طبيعتـه طبيعة موضوع، موضوع من الوجه الذي يشارك تلك وهو (لنوع) محمول وحدّه لأنـه[1] يقول إن الحيوان والإنسان[2] واحد في الطبيعة من الوجه الذي به الإنسان، فمن هـذه الوجه

[ورقة، 252]

يتفقان في الاسم، ويشتركان في الحد، لا بما الإنسان إنسان. وإذا كـان الأمـر علـى هـذا لم يلـزم لأن الإنـسان حيـوان، والكلـب حيـوان، أن يكـون الكلـب هـو الإنسان إلا بما هو حيوان، وهذا ليس بمستحيل. وشك سادس صفته هـذه الصفة؛ كيف زعم أرسطو طاليس إن ذات الجواهر الثواني هـي ذات الجواهر الأول، فإنه قد يلزمه بحسب ذلك أن يكون الجنس شخصاً والشخص جنساً، وهذا محـال(؟)[3] وحل الشك يجري على هذا الوجه، ليس معنى الجنسية في الحيوان ذاتية له ولا معنى الأولية في زيد ذاتية لـه، لكنهمـا أعـراض لهمـا، ونسب زائدة علـى ذواتهمـا، ولـيس يلـزم مـن قبـل[4]: إن الجـواهر الثـواني والجـواهر الأول في الطبيعـة واحـد[5]، أن يشتركان[6] في العرض واللوازم والنسب أيضاً فهذا كاف في حل هـذا الشك. وعند هذا فلنقطع الكلام في جملة هذا التعليم[7] ونأخذ في تفصيله.

---

(1) س كذلك.

(2) تم إصلاح بعض أسطر هذه الورقة اعتماداً على نسخة (د   ) والفراغـــات جميعهـــا المتبقية ناجمة عن صعوبات قراءة الورقة بسبب تلف نسخة (م).

(3) سقطت من (ن).

(4) الصواب: من حيث. (ج).

(5) واحدة ـ (ج).

(6) الصواب (أن يشتركا) وردت في (ن) (أن يشتركان).

(7) أي الدرس المتعلق بالجواهر الأول والثواني وليس بمجمل التعليم الحادي عشر.

قال أرسطو طاليس

«والنوع من الجواهر الثواني[1] أولى

بأن يوصف جوهراً[2] من الجنس»[3]

((يريد: والنوع من الجواهر الثواني إذا قيس بالجنس كان أحق بالجوهرية منه)).

[ورقة، 253]

«لأنه أقرب من الجواهر الأول»[4]

((يريد: والعلة في أنه أحق بالجوهرية منه أنه أقرب إلى الجوهر الأول، لأنه أول صورة استنبطت منه؛ والجنس بعيد عنه، لأنه من النوع استنبط))

«وذلك أن موفياً أن وفى في[5] الجوهر الأول

ما هو كان اعطاؤه النوع[6] واعطاؤه الجنس ملائماً في ذلك»[7]

((يريد وذلك أن مجيباً إن أجاب عن الجوهر الأول إذا سئل عنه: ما هو بالنوع، كانت توفيته لطبيعته، أولى من توفيته إذا أجاب بالجنس)).

«إلا أن اعطاءه النوع أشد ملائمة وأبين في الدلالة عليه من إعطائه الجنس»[8]

((يريد لأن في النوع من معاني الشخص أكثر مما في الجنس)).

«مثال ذلك: أنه إن وفى موفياً[9] في إنسان ما، ما هو: كان إعطاؤه: إنه إنسان أبين في الدلالة عليه من إعطائه أنه حي»[10].

---

(1) النص عرض له ابن الطيب في ورقة 242، وبالصيغة نفسها مع اختلاف عن نص دستور اسحق الذي ورد فيه (الجواهر الثانية) 8/1.

(2) هنا اتفق مع اسحق، بخلاف قراءة ابن الطيب في ورقة 242 حين قال (بجوهر).

(3) يقارن مع دستور اسحق 8/1.

(4) النصوص الأرسطية في ص (8) من منطق المقولات تحقيق بدوي، لدستور اسحق مختلفة.

(5) سقطت (في) من اسحق 8/1.

(6) ورد في اسحق (أشد ملاءمة وأبين في الدلالة عليه من إعطائه الجنس) 8/1.

(7) يلاحظ اختلاف الترجمة وسقط من اسحق (ملائماً في ذلك)) 8/1.

(8) يلاحظ التقديم والتأخير والاختلاف عن دستور اسحق 8/1.

(9) وردت في اسحق (إنساناً ما) 8/1 بدلاً من (موفياً في إنسان ما).

(10) يقارن مع نص دستور اسحق لأغراض بيان الاختلاف في الترجمة 8/1.

((يريد: لأن الإنسان يتضمن من معانيه الحي والناطق والمائت، والحي لا يتضمن ذلك، فهو أبلغ في الدلالة عليه)).

«فإن ذلك أخص بإنسان ما»[1].

[ورقة، 254]

((يريد: فإن النوع أخص بإنسان ما لأن فيه من معانيه أكثر))

«وهذا أعم»[2].

((يريد والجنس أكثر عموماً، وفيه من معانيه أقل)).

«وإن وفى في[3] شجرة ما ما هي؟ كان اعطاؤه: إنها شجرة، أبين في الدلالة عليها، من إعطائه: إنها نبت»[4].

((يريد: كان توفيته بحد النوع، وهو حد الشجرة أولى من توفيته بحد الجنس، الذي هو النبات، لأن في الشجرة، من معنى شجرة ما - أكثر مما في النبت)).

قال المفسر

[لما عدد الجواهر الذي كلامه فيه، وزعم[5] أنه الشخص والصور الحاصلة في النفس منه، وقسم هذه إلى[6] الأنواع والأجناس، وهو يدعي: أن النوع أحق في الجوهرية من الجنس، وتبين ذلك في هذا الباب، بقياس جزمي[7] صورته هذه الصورة: النوع أدل على طبيعة الجوهر الأول، وأقرب إليه من الجنس، لأنه يتضمن من معانيه أكثر. لكان بهذه الصفة، فهو أحق من الجنس، فالنوع[8] إذاً أحق،

[ورقة، 255]

---

(1) يقارن مع اسحق 8/1.

(2) اسحق 8/1.

(3) سقطت من اسحق 8/1.

(4) يقارن مع اسحق 8/1.

(5) لاحظ وصف ابن الطيب لأرسطو.

(6) الصحيح: هذه على (ج).

(7) عمودي: راجع الأوراق 243 و245.

(8) الصحيح: فالنوع إذن (ج).

من الجنس بالجوهرية، وأرسطو طالس يستقرئ المقدمة القائلة: إن النوع أدل على ذات الشخص بالإنسان والشجرة. ويزعم[1] أن الإنسان أكثر في الدلالة على أشخاصه من الحيوان الذي هو جنسها، والشجرة أكثر في الدلالة على أشخاصها من المنبت[2] الذي هو جنسها].

قال أرسطو طاليس:

«وأيضاً»[3]

((يريد وبيان آخر يستدل به على أن النوع من الجواهر الثواني، أحق بالجوهرية من الجنس)).

«فإن الجواهر الأول، لما كانت موضوعة»[4]

((يريد: فإن الجواهر الأول، إنما صارت أحق بمعنى الجوهرية، لأنها موضوعة لسائر ما سواها من الجواهر الثواني والأعراض، ونسبة النوع إلى الجنس هذه النسبة، وذاك: أنه موضوع له ليحكم به عليه فهو مفتقر إليه، فيكون أحق بالجوهرية منه)).

«لسائر الأمور كلها»[5]

((يريد الجواهر الثواني والأعراض))

«وسائر الأمور كلها محمولة عليها أو موجودة فيها»[6]

((يريد: وسائر ما سواها مفتقر إليها، أما في الحمل كالجواهر[7] الثواني، أو في الوجود، بمنزلة الأعراض)).

[ورقة ، 256]

---

(1) أرسطو يزعم: يدّعي، ينطوي على معنى نقدي.

(2) الصواب - النبت - (ن).

(3) يقارن مع اسحق 8/1.

(4) يقارن مع اسحق 8/1 نهاية الصفحة.

(5) لاحظ نص اسحق مع بداية صفحة 9 من (ج1) من الاورغانون.

(6) يقارن مع اسحق 9/1.

(7) الصحيح: مثل الجواهر (ج).

«فلذلك صارت[1] أحق وأولى بأن توصف جواهر»[2]

((يريد: لذلك صارت أحق بمعنى الجوهرية من الجواهر الثواني))

«وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور[3] كلها هو قياس النوع عند الجنس»

((يريد: وكمثل * قياس الجواهر الأول إلى الثواني، فالأعراض[4] يكون قياس النوع عند الجنس، إذا كان النوع موطأ لحمل الجواهر الثواني، ووجود الأعراض، وبهذا استحق أن يكون أقدم في الجوهرية)).

«إذا كان النوع هو[5] موضوعاً للجنس، لأن الأجناس تحمل على الأنواع، وليس تنعكس الأنواع فتحمل[6] على الأجناس»[7]

((يريد: وليس ينعكس الأمر. حتى تحمل الأنواع على الأجناس، لأن الأخص لا يحمل على الأعم)).

«فيجب من ذلك[8]: أن يكون[9] النوع أولى وأحق بأن يوصف جوهراً من الجنس»[10]

((يريد مما قلنا وأوضحنا))

قال المفسر:

[لما بين بقياس جزمي: أن النوع أحق بالجوهرية من الجنس، أخذ أن يبيّن ذلك بقياس شرطي صورته هذه الصورة: إذا كان الجوهر الأول صار أحق في الجوهرية، لأنه موضوع لغيره، فما كان بهذه الصفة، فصورته هذه الصورة، والنوع،

[ورقة، 257]

---

(1) وردت في اسحق مقلوبة (أولى وأحق) 9/1.

(2) يقارن مع اسحق 9/1.

(3) تقارن مع اسحق 9/1.

* الصواب: ومثل قياس (ج).

(4) في الأعراض (ف)، فلأعراض (س).

(5) سقطت (هو) من اسحق 9/1.

(6) غير موجودة في نص اسحق 9/1.

(7) يقارن مع نص اسحق 9/1.

(8) ورد في اسحق (ذلك أيضاً) 9/1.

(9) سقطت (يكون) من اسحق 9/1.

(10) يقارن مع اسحق 9/1.

صورته عند الجنس هذه الصورة، فهو أحق بالجوهرية منه]

قال أرسطو طاليس:

«وأما ما كان من الأنواع...»[1]

((يريد: والأنواع التي ليست متوسطات ولا بعضها تحت بعض، لكنها أنواع إذا قيس بعضها ببعض، لم يكن الواحد منها أحق بالجوهرية من الآخر))

«ليس هو جنساً...»[2]

((يريد: ليس هو من المتوسطات التي يحكم عليها بأنها أجناس وأنواع)).

«فليس الواحد منها، أولى من الآخر بأن يوصف جوهراً»[3]

((يريد: فليس الواحد منها أحق بالجوهرية من الآخر)).

«إذا كان ليس توفيتك في إنسان ما إنه إنسان أشد ملاءمة[4] من توفيتك في فرس ما: إنه فرس»[5]

((يريد: إذا كان حمل الإنسان هو نوع نوع، على أشخاصه مثل حمل الفرس، وهو نوع نوع، على أشخاصه)).

«وكذلك ليس الواحد من الجواهر الأول، أولى من الآخر بأن يوصف جوهراً إذا كان[6] ليس إنسان ما أولى بأن يوصف جوهراً من فرس»[7].

((يريد: وكذلك الجواهر الأول إذا قيس بعضها ببعض، فليس الواحد منها أحق بالجوهرية من،

[ورقة، 258]

---

(1) يقارن مع اسحق 9/1.

(2) أيضاً.

(3) كذلك.

(4) وردت في اسحق هكذا (ملائمة) 9/1.

(5) يقارن مع نص اسحق 9/1.

(6) ورد في اسحق (إذا كان) 9/1.

(7) يقارن مع اسحق 9/1.

الآخر، إذا كانت كلها موضوعة لأجناسها وأنواعها على وتيرة واحدة، وللأعراض)).

قال المفسر:

[لما استتم أرسطو طاليس المقايسة التي بين الجواهر بالعمق: أخذ أن يقايس بينها بالعرض، فيقاس بين كل واحد منها، وآخر من طبقته، بين شخص وشخص، ونوع ونوع، ومتوسط ومتوسط؛ ويقول: أما الصور الكلية، إذا أخذتها على هذا الترتيب ليس يكون أحدها أولى من الآخر في معنى الجوهرية، لأنه ليس أحدها بأن يحكم به على ما تحته؛ ويحقق وجوده منه، بأن يحمل عليه ـ حمل على ـ أولى من الآخر، فأما الأشخاص فليس أحدهما في معنى الاستقلال بنفسه، أولى من الآخر، ولا هو أيضاً أولى من نفسه إذ قيس[1] بينه وبين نفسه، في أزمنة مختلفة، فأما تقديمه المقايسة بين الجواهر الثواني بالعرض على الأول، فمن قبل أنها بالقرب منها].

قال أرسطو طاليس[2]:

«وبالواجب صارت الأنواع والأجناس

وحدها[3] دون غيرها تقال بعد

الجواهر الأول[4] جواهر ثواني»[5]

[ورقة 259]

((يريد: وبالواجب صارت أنواع وأجناس الجواهر الأول. جواهر من قبل: أنها تحمل عليها ـ حمل على ـ))

«لأن[6] وحدها تدل على الجواهر الأول من بين ما يحمل[7] عليه».

((يريد: لأنها وحدها من بين ما يحمل على الجواهر الأول، يحمل عليها بأن

(1) الصواب/ (قيس) ـ ج ـ مطموسة في ن.

(2) الصواب/ (أرسطو طالس) ـ من غير ياء ـ ج..

(3) الصحيح: وحدها من دون.

(4) وردت عند اسحق (الجوهر الأول) 9/1.

(5) يقارن مع اسحق 9/1.

(6) وردت في اسحق (لانها) 9/1.

(7) وردت في اسحق (تحمل) 9/1.

ذاتها ذاته، فإن الأعراض وإن كانت تحمل عليه أو توجد فيه، إلا أن طبيعتها مباينة لطبيعته)).

«فإن موفياً إن وفى إنساناً ما ما هو»[1].

((يريد: فإن مجيباً أو محدداً إن أجاب عن شخص ما ما هو بجنسه ونوعه، كان جوابه سديداً لأن هذين يحملان على أشخاصهما[2] ـ حمل على ـ وذاتهما[3] ذاته)).

«وفاه بنوعه أو بجنسه، كانت توفيته له ملائمة»[4]

((يريد: لأن طبيعتها[5] وطبيعة أشخاصهما واحدة))

«وإذا وفاه: بأنه إنسان. كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته[6] بأنه حي»[7]

((يريد: وإذا أجاب عنه بنوعه، كان الجواب أشد ملاءمة، لأن في النوع من معاني الشخص، أكثر مما في الجنس، لأن النوع يفضل على الجنس بالفصل)).

«فإن[8] وفاه بشي مما سوى ذلك، أي شيء كان، كانت توفيته له غريبة مستنكرة، كما إذا وفى: بأنه أبيض أو أنه يحضر أو بشيء من أشباه ذلك، أي شيء كان»[9].

[ورقة، 260]

((يريد: وإن أجاب عنه، عند السؤال بما هو شيء[10] سوى هذين بمنزلة ما يجيب بشيء من إعراضه؛ كان جوابه غير لائق، لأن طبيعة العرض[11] غير طبيعة المعروض)).

---

(1) يقارن مع اسحق 9/1.
(2) الصواب أشخاصها ـ (ن) ـ.
(3) الصواب (ذاتها) ـ (ن) ـ .
(4) يقارن مع اسحق 9/1.
(5) الصواب (طبيعتها) ـ (ن) ـ.
(6) وردت في اسحق (توقيته له) 9/1.
(7) يقارن مع اسحق 9/1.
(8) وردت في اسحق (وان) 9/1.
(9) يقارن مع اسحق 9/1.
(10) الصواب: (بشيء) ـ ن ـ.
(11) الصواب: العرض غير طبيعة المروض) ـ ن ـ.

«فبالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهر»[1].

((يريد: فبالواجب صارت أنواع وأجناس الجواهر الأول من دون غيرها، يعني الأعراض، جواهر إذا كانت تحمل على ما تحتها - حمل على - وذاتها ذاته)).

قال المفسر:

[لما بين[2] أن الجواهر الأول أحق واقدم في باب الجوهرية، من الجواهر الثواني، وأن النوع أحق في باب الجوهرية من الجنس. أحس بقائل يقول[3] له: هبنا سلمنا له: أن الشخص جوهر لأنه قائم في الوجود، أجناسه وأنواعه، من أين حكمت بأنها جواهر (؟)[4] فهو[5] يبين ذلك بقياس، أحدهما جزمي والآخر شرطي. أما الجزمي فصورته هذه الصورة: أجناس وأنواع الجواهر، حكم بها على ذات الجوهر الأول، فأجناس وأنواع الجواهر الأول ذاتها، ذات الجواهر الأول، وذات هذه. إنها جواهر فذات تلك أنها جواهر؛ وهو يصحح المقدمة القائلة: بأن ذات الجواهر..

[ورقة 261]

---

(1) قارن مع اسحق 9/1 والصحيح القول: هذه من دون غيرها (ج).

(2) أرسطو.

(3) يلاحظ أسلوب المراجعة الذاتية والحوار الداخلي.

(4) سقطت من (ن).

(5) أرسطو .

(الكتاب الرابع عشر)[1] ك14

الثواني يحكم بها على الجواهر الأول: بأنها هي هي بالاستقراء

قال أرسطو طاليس[2]:

«وأيضاً لأن الجواهر الأول...»[3]

((يريد: وكما أن الجواهر الأول استحقت معنى الجوهرية لأنها[4] موطأة لقبول الأعراض، هكذا الجواهر الثواني تستحق هذا المعنى من قبل إنها موطأة للأعراض إلا أن وجود الأعراض فيها على القصد الأول أي وذاك لأن وجودها متوهم، وحصل في النفس ثانياً هكذا الأعراض فيها متوهماً وعلى القصد الثاني، وذلك[5] إنني أحكم على الإنسان بأنه أبيض، أن زيداً بهذه الصفة)).

«موضوعه لسائر الأمور كلها»[6]

((يريد: لسائر الأعراض وأجناسها وأنواعها))

«وسائر الأمور كلها محمولة عليها»[7]

((يشير[8] إلى الجواهر الثواني))

«أو موجودة فيها»[9]

---

(1) هذا الكتاب الرابع عشر من الشرح الكبير للمقولات.

(2) الصواب: أرسطو طالس ـ من غير ياء ـ.

(3) يقارن مع اسحق 9/1.

(4) موطأة ـ ج/ ف/ س/ ن.

(5) الصواب (وذاك) ـ ن ـ

(6) تقارن مع اسحق 9/1.

(7) أيضاً.

(8) وردت هكذا على غير المعتاد الذي يبدأ بكلمة (يريد).

(9) يقارن مع اسحق 9/1- 10.

((ويشير[1] بهذا إلى الأعراض))

«لذلك صارت أولى وأحق بأن توصف جواهر»[2]

((يريد: والثواني إذا كانت هذه يحكم عليها بأنها جواهر لأن ذاتها ذاتها))

«وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور»[3]

((يريد: عند الأعراض الموجودة فيها)).

[ورقة، 262]

((هو قياس أنواع الجواهر الأول وأجناسها عند سائر الأمور الآخر كلها))[4]

((يريد: عند سائر الأعراض الموجودة فيها)).

«وذلك إن سائر الأمور كلها على هذه تحمل فإنك تقول في إنسان ما أنه نحوي، فأنت إذاً* تقول: نحويا على الإنسان والحي[5] »[6].

((يريد: وذلك أن سائر الأعراض موجودة فيها ولكن على القصد الثاني، وذلك لأنها في الجواهر الأول والجواهر الثاني، مستنبطة من الجواهر الأول ما ينقل أعراضها إليها، ويحكم بها عليها)).

«وكذلك يجري[7] الأمر في سائر ما أشبهه»[8]

((يريد: وكذلك يجري الأمر في سائر الأعراض)).

قال المفسر:

[تبيّن بقياس شرطي: أن الجواهر الثواني هي جواهر ويقول: إن كانت الجواهر الأول يحكم عليها بأنها جواهر من قبل إنها موضوعة لغيرها، فما كان

---

(1) هو استعمال غير مألوف عند ابن الطيب (ج).

(2) يقارن مع اسحق 10/1.

(3) أيضاً.

(4) يقارن مع اسحق 10/1.

* وردت (ن) إذن (ج).

(5) وردت في اسحق (وعلى الحي) 10/1.

(6) يقارن مع اسحق 10/1.

(7) ورد في اسحق هكذا (وكذلك تجري الأمور) 10/1.

(8) يقارن مع اسحق 10/1.

أيضاً، مشبهاً لها[1] ينبغي أن يحكم عليه أنه جوهر. فالجواهر الثواني، هي موضوعة لأن توجد فيها سائر الأعراض، لكن على القصد الثاني، فهي إذاً* جواهر، وها هنا فلنقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم[2]].

[ورقة 263]

(1) المرجح (لما ينبغي) - ج -.

* الصحيح: إذن (ج).

(2) أي انتهاء التعليم الحادي عشر من الكتاب الرابع عشر للشرح الكبير.

التعليم الثاني عشر

قال أرسطو طاليس:

((فقد[1] يعمَّ كلّ جوهر[2]))

قال المفسّر[3]:

[قد علمتم[4] أن غرضه[5] في هذا الكتاب إنما هو النظر في الألفاظ البسيطة الدالة، والأجناس العوالي التي الألفاظ دالة عليها، ولما كانت الأجناس العوالي لا مبدأ لها، لم يجد طريقاً إلى اتفاقنا عليها.

لا بالبرهان ولا بالتحليل، من قبل: إن هذه الطرق الثلاثة إنما تتم من المبادئ، ولم يبق طريق يوقفنا بتوسطها على الأجناس العوالي، سوى القسمة[6] والرسم، فابتدأ أولاً فقسّمَ، بل عدد الجوهر الذي كلامه فيه، وأخذ من بعد تعديده له أن يرسمه وهو يفيدنا له خواص ست الأخيرة منها هي الخاصة الحقيقية لأنها للجوهر وحده، والسبب الذي من أجله قدم قسمته على استيفاء الكلام في خواصه، فمن قبل: إنه عازم على أن يفيدنا خواصه من أقسامه التي هي متوسطات، وأنواع أنواع، وأشخاص، فإن الرسوم التي يفيدنا هنا هي منتزعة مما يخص واحداً واحداً من هذه، فهذا هو السبب الذي من أجله، قدّم القسمة على الخواص والخاصة.

[ورقة 264]

---

(1) وردت في اسحق (وقد) 1:10.

(2) يقارن مع دستور اسحق 10/1.

(3) للمرة الثانية ينتقل ابن الطيب في درسه من نص أرسطو إلى الشرح ورقة 213.

(4) خطاب ابن الطيب مع طلبته.

(5) أرسطو .

(6) حديث عن منهجية أرسطو (القسمة والرسم) لا البرهان والتحليل.

الأولى التي يفيدنا بها للجوهر هي: إنه ((لا في موضوع))[1] أي مستقل بنفسه، ومنه الخاصة[2] للجوهر وحده لكن للفصول أيضاً، والمادة والصورة والجواهر الإلهية[3]، ولما كان الجوهر الذي كلامه[4] فيه ينقسم* إلى الجوهر الأول الذي هو الشخص، والصور الكلية أعني الجواهر الثواني[5]، التي هي أجناس وأنواع الجواهر الأول، أخذ (بتطبيق) هذه الخاصة، على كل واحد من القسمين[6] ويقول:

أما شخص الجوهر فظاهر من أمره أنه لا في موضوع، إذا كان مستقلاً في الوجود قائماً بنفسه[7]، فأما الجواهر الثواني، فيتبيّن أنها لا في موضوع بست حجج: الحجة الأولى صفتها هذه الصفة: الجواهر الثواني تحمل على الجواهر الأول ـ حمل على ـ وكل ما يحمل على الشيء على هذه الصفة، فذاته ذاته، فذات الجواهر الثواني لا في موضوع، فإما أن الجواهر الثواني تحمل على الجواهر الأول ـ حمل على ـ فذلك ظاهر:

فإن الحيوان والإنسان كلاهما يُحملان على زيد باسمهما وحدهما، وكل ما حُمل باسمه وحده، فذات المحمول والموضوع واحدة بعينها بالحدّ. والحجة الثانية تجري على هذه الصفة: الأعراض لا يحمل على موضوعاتها

[ورقة، 265]

اسمها وحدّها معاً، فالجواهر الثواني ليست أعراضاً وما ليس بعرض، وهو موجود فهو لا في موضوع، فالجواهر الثواني لا في موضوع. وهاتان الحجتان هما لأرسطو طاليس[8].

---

(1) من خصائص الجوهر (لا في موضوع).

(2) الصواب (ليست) ـ ن ـ.

(3) أي يصلح لمباحث الطبيعة وما بعد الطبيعة.

(4) أرسطو.

* الصحيح: ينقسم على (ج).

(5) أي الوجود الجزئي وصورته في العقل (المعرفة).

(6) من حيث القسمة والرسم على الجوهر الأول والجوهر الثاني.

(7) وهذا هو تعريف الجوهر عند الفلاسفة على العموم.

(8) ينسب ابن الطيب الحجّتين الأولى والثانية إلى ارسطو.

والحجة الثالثة تجري على هذه الصفة: الجواهر الثواني ليسَ يخلو حملها على ما تحمل عليه إما أن يكون حمل في أو حمل على، وأن حُملت حمل في فليس يخلو حملها أن يكون على جوهر أول أو على عرض، ومن الظاهر أنها لا تحمل على الجواهر الأول حمل في. إذ كانت طبيعتها طبيعتها[1]، فقد بقيّ أن تحمل على الأعراض ـ حمل في ـ إلا أن هذا القول يلزمه أن تكون الجواهر الموجودة في الأعراض والوجود ضد ذلك، فقد بقيّ أن يكون حملها ـ حمل على ـ ومحال أن يكون حملها على الأعراض حمل على لئلا تكون طبيعة الجوهر، والعرض واحدة، فبقيّ أن يكون حملها الجواهر الأول حمل الشيء على، والشيء الذي يحمل على يجب أن يكون المحمول فيه والموضوع من طبيعة واحدة، فيجب أن تكون طبيعتها وطبيعة الجواهر الأول واحدة، وافهم[2] كما بينت دفعات من الوجه الذي تشاركها الجواهر الأول، وهذه هي لا في موضوع فالجواهر الثواني لا في موضوع، فهذه الحجة الثالثة[3].

والحجة الرابعة تجري على هذه الصفة؟ الجواهر الثواني هي،

[ورقة 266]

أجناس وأنواع الجواهر الأول، وجنس الشيء ونوعه من حيث هو ذات موافق له في الطبيعة فطبيعتاهما إذا[4] واحدة والجواهر الأول لا في موضوع، فجنسها ونوعها ـ لا في موضوع ـ والحجة الخامسة تجري على هذه الصفة: إن كانت الجواهر الثواني تحمل ـ حمل في ـ فقد ناقض الفيلسوف[5] نفسه، وذلك أنه يلزمه أن تكون الجواهر الأول التي مدحها وشرفها وزعم[6] أنها لا في موضوع، في موضوع، وذلك أن الجواهر الثواني طبيعتها، وطبيعة الجواهر الأول واحدة، فإن كانت الجواهر

---

(1) هكذا وردت في (ن) طبيعتها (مكررة) إلا إذا كان القصد طبيعتها طبيعته، أي طبيعة (المحمول والموضوع).

(2) خطاب ابن الطيب لتلاميذه.

(3) لم يخبرنا ابن الطيب عائدية هذه الحجة بعد أن نسب الأوليتين لأرسطو. لعلها، له.

(4) الصحيح: وهو (ج).

(5) أي أرسطو.

(6) أي أرسطو؛ لاحظ صيغة التعبير عن النقد ـ عند ابن الطيب.

الثواني في موضوع، والجوا[هر][1] الأول كانت، وليس يشهد الوجود بهذا، فقد بقيّ أن تحمل على الجواهر الأول ـ حمل على ـ وإذا كان ذلك كذلك فذاتاهما واحدة، والجواهر الأول لا في موضوع، فالجواهر الثواني لا في موضوع.

والحجة السادسة تجري على هذه الصفة: الأشياء الموجودة في موضوع على ضربين، أما أن ترتفع في الوجود والوهم جميعاً، أو ترتفع في الوهم حسب، وذات الشيء باقية[2]، وأجناس وأنواع الجواهر الأول[3] متى توهم ارتفاعها من حيث هي ذوات بطلب ذات الشيء فليست إذاً* في موضوع[4]، فهي تحمل (على)[5].

[ورقة 267]

الجواهر الأول ـ حمل على ـ فذاتها ذاتها. والجواهر الأول لا في موضوع، فهي إذاً** لا في موضوع[6].

وها هنا يفهمك علماً شريفاً[7] وهو أن هذه الصور الموجودة في النفس هي خيالات[8] وأمثلة، الموجودة من خارج[9] فمهما فهمته منها من حيث يقع بينهما مشاركة فهو منطبق على تلك الأول التي من خارج، فإذا ما قلت إن في النفس ذات

---

(1) الصواب ـ (الجواهر) ـ (ن).

(2) الصواب ـ (باقية) مطموسة في (ن).

(3) الصحيح: وأجناس الجواهر الأول وأنواعه (ج).

* وهو الصحيح (ج).

(4) لم يخبرنا ابن الطيب عن مرجعية الحجج المتبقية (من الثالثة حتى السادسة) مما يعني أنها من إنتاجه.

(5) سقطت ـ تضاف على الأصل ـ ج ـ .

** الصحيح: وليس إذن (ج).

(6) نعم انتهى ابن الطيب من إيراد الحجج من غير إحالة إلى مرجعية خارج درسه المنطقي.

(7) درس مضاف لابن الطيب فيما ينفع التلاميذ في مبحث المعرفة المتقدمة.

(8) طبيعة المعرفة وتكونها حسب رأي ابن الطيب، والعلاقة بين الحس والعقل، أو الجزئيات الموجودة في العالم الخارجي، وصورها في الوعي.

(9) أي الظواهر الحسية الموضوعية خارج النفس.

إنسان وذات حيوان فافهم إنك تريد خيال ومثال، ذات إنسان، لا ذات[1] الإنسان في الحقيقة. وإذا قلت أنهما واحداً في الطبيعة فافهم إنك تريد أن طبيعة الخيال هي مثلت[2] طبيعة المتخيل، وكذلك إذا حددت صورة الإنسان التي في النفس، بأنها حيوان ناطق مائت، فافهم أنك تريد خيال ومثال وصورة حيوان ناطق مائت. والذي في النفس لا يحس ولا يُروى[3]، وإنما هو مثال حسّاس مروي (مرئي).

وأرسطو طاليس[4] يزعم أن هذه الخاصة ليست للجوهر حسب، لكنها للفصول أيضاً، فافهم لفصول الجواهر الثواني التي هي فصول الأنواع لا أي فصول كانت، فإن الفصول أيضاً لا في موضوع.

ويبيّن هذه الدعوة بحجتين: الأولى منها تجري على هذه الصفة: الفصول الموجودة للجواهر الثواني تحمل على الأنواع التي في جواهر.

[ورقة، 268]

والأشخاص التي هي جواهر - حمل على - وما هذه صفته فذاته ذات الموضوع، وذات الجوهر الأول، إنها لا في موضوع، فذات الفصول: أما إنها لا في موضوع، فإما* إنها تُحمل حمل على، فظاهر وذاك أن الناطق يحمل على الإنسان باسمه وحده، وكل ما حمل بهذه الصفة فذاته ذات الموضوع - في الحدّ، وافهم من الوجه الذي يشارك الموضوع المحمول، وهذا شيء لا ينبغي أن يغفله[5] أبداً، وإلا لزمك الشك الماضي[6]، وهو أن تكون ذات الكلب ذات الإنسان لأنهما حيوان.

والحجة الثانية تجري على هذه الصفة: العرض لا يعطي ا هو فيه اسمه وحدّه معاً، والفصول تعطي أنواعها وأشخاصها أسماءها وحدودها، فليست إذاً[7]

---

(1) ما نعرفه عن الإنسان فكرة - وليس الإنسان بالذات (الجوهر).

(2) الصواب (هي التي مثلت) (ج).

(3) لعله يقصد (ولا يرى): من الرؤية، لا من الروية (ج).

(4) الصواب أرسطو طالس ثم لاحظ وصف قول أرسطو بالزعم ومغزاه.

* الأصوب (وإما أنها).

(5) الصواب (أ، تفعله أبداً) (ن).

(6) يقصد السابق - (ج).

(7) إذاً (ج)/ إذن (ف) الصحيح: فليست إذن...

أعراضاً، وهي موجودة، فهي إذاً[1] جواهر، والجواهر لا في موضوع فالفصول لا في موضوع، وأرسطو طاليس[2] من بعد إيراده للخاصة[3] الأولى من خواص الجوهر يثير عليها شكا صفته هذه الصفة: القول بأن الأجناس والفصول التي هي أجزاء للجواهر هي جواهر، شنع[4] من قبل[5]؛

إن كان ما هو في شيء هو عرض والأجناس والفصول هي في الأنواع فهي إذاً[6] أعراض، فيلزم[7] إذا في أجزاء الجواهر أنها جواهر

[ورقة 269]

وإعراض وهذا محال[8].

وحل الشك يجري على هذه الصفة: ليس كل ما هو في شيء هو عرض[9] إذ كنا قد عددنا فيما سلف: إن وجود الشيء في الشيء على أنه عرض، إنما هو أن لا يكون جزءاً منه، ولا قائماً بنفسه، والجنس والفصل هما أجزاء للشيء الذي هما فيه، وقائمان بنفوسهما لأنهما أجزاء القائم بنفسه، فليس هما إذاً[10] أعراضاً.

وقد يطرأ شك ثان صفته هذه الصفة: كيف استجاز أرسطو طاليس[11] أن يقول وقد يعم كل جوهر وهو غرضه أن يفيدنا خاصة الجواهر، والخاصة هي

---

(1) أيضاً: الصحيح: فهي إذاً (ج).

(2) الصواب أرسطو طالس.

(3) الخاصية الأولى (ج).

(4) أي يثير نقداً في خطأ لا يمكن السكوت عليه - اليوم.

(5) الصحيح: من حيث أن: (ج).

(6) الصحيح: فيلزم إذاً (ج).

(7) الصحيح: فيلزم إذاً (ج).

(8) هذا النقد مثار من خصوم أرسطو، لذلك راح ابن الطيب يعالج الشك.

(9) الصواب (إذ) وليس (إذا) (ن).

(10) الصحيح: هما إذن أعراضاً (ج).

(11) الصواب (أرسطو طالس) (ج - ن).

تخص ولا تعم(؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: لم يقل أرسطو طاليس، إن هذه الخاصة تعم سائر الموجودات، لكنه قال تعم كل جوهر، فيتحصل تقدير الكلام على هذا، هذه الخاصة تخص الجوهر وحده، ومع أنها تخصه وحده من سائر الأمور، تعم أقاسمه. وقد يطرأ شك ثالث صفته هذه الصفة: كيف يزعم أرسطو طاليس[2] أن الفصل جوهر، وهو يقول: إن هذه الخاصة ليست للجوهر وحده، لكنها للفصل أيضاً(؟)[3] وحل الشك يجري على هذه الصفة: تقدير

[ورقة، 270]

كلام أرسطو طاليس يجري على هذه الصفة: هذه الخاصة ليست الجوهر الذي كلامنا فيه في قاطيغورياس[4] حسب، وهو الأشخاص والجواهر الثواني التي هي أجناس وأنواع الجواهر الأول لكن للفصول أيضاً التي لا مدخل لها في هذا الكتاب[5] لأنه قد بان أن غرضه في هذا الكتاب إنما هو النظر في الأمور الشخصية وأنواعها وأجناسها لا في الفصول ولا في المادة والصورة[6]، ولا في الجواهر الإلهية[7].

وقد يطرأ شك رابع صورته هذه الصورة: ما السبب الذي من أجله أرى[8] أرسطو طاليس[9] أن هذه الخاصة ليست للجوهر وحده بأن أورد المثال من الفصول ولم يورده من المادة والصورة ولا من الجواهر الإلهية(؟)[10].

وحل الشك يجري على هذه الصفة: لما كان نظره في الأجناس والأنواع في هذا الكتاب وكانت الفصول تناسبها، أورد المثل من الشيء المناسب[11] لا من غير

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(2) الصواب (أرسطو طالس) (ج - ن).

(3) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(4) المقولات - الكتاب الذي غرضه النظر في الأمور الشخصية وأنواعها وأجناسها.

(5) أي من غير كتاب المقولات.

(6) أي مباحث الطبيعة.

(7) في مباحث ما بعد الطبيعة.

(8) يرى - ج -.

(9) أرسطو طالس/ بلا ياء هو الصواب.

(10) سقطت علامة الاستفهام من/ ن.

(11) أي ما يصدق عند أرسطو في المقولات قد لا يصدق على غيرها من مباحث الطبيعة أو ما بعد الطبيعة.

المناسب، إذ المادة والصورة الكلام فيهما للطبيعي[1] والجواهر الإلهية للإلهي[2] والفصل

يليق بالمنطقي[3].

وقد يطرأ شك خامس صفته هذه الصفة: كيف استجاز أرسطو طالس أن يقول أن الفصول تحمل على الأنواع والأشخاص،

[ورقة 271]

فإنها ليس يخلو أن تحمل هي بلا مادة أو مع مادة، فإن حملت بلا مادة لزم من ذلك أن تحمل الحال على ذي الحال وهذا محال، وإن أخذت معها المادة ، ليصح حملها صارت نوعاً، فيكون الحمل للنوع لا للفصل(؟)[4] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الفصول عند الحمل تقرن[5] إليها المادة ولا تكون نوعاً وذلك أن النوع تركيبه[6] من الجنس والفصل بالذات، لأن طبيعته مؤتلفة من هاتين[7]، فإما الفصل فالجنس فيه مستعار، ليصح حمله، وليس هو بالذات من حيث هو فصل فشتان بين وجود الجنس مع الفصل ووجوده مع النوع إذا[8] كان ذاتياً للنوع ومستعاراً مع الفصل ليصح حمله، ومتى اسقط بقي الفصل فصلاً. ومتى اسقط من النوع لم يبق النوع نوعاً.

وقد يطرأ شك سادس صفته هذه الصفة: كيف يزعم أرسطو طاليس[9] أن الفصول جواهر، ومعلوم أن الفصول وجودها في الأجناس لا على أنها مقومة لها،

---

(1) أي العلم الطبيعي.

(2) أي الإلهيات ـ بلغة ابن الطيب وبلغة فلاسفة الإسلام ومدرسة بغداد.

(3) بمعنى أن للمقولات منطقها الخاص.

(4) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(5) الصواب / (تقرن عليها) / (ن).

(6) الأصول القول/ (_إن تركيب النوع) ـ ج ـ

(7) أي الجنس والفصل بالذات.

(8) الصواب (إن كان) ـ ن ـ

(9) الأصوب (أرسطو طالس).

لكن على أنها دخيلة عليها، وما هو بهذه الصفة فظاهر أنه عرض لا جوهر(؟)[1]
وحل الشك يجري على هذه الصفة: فصول الجواهر هي جواهر وأعراض. عرض بالقياس إلى الجنس إذ كانت دخيلة عليه،

[ورقة 272]

وجوهر بالقياس إلى النوع. إذ كان منها تقوم.

وشك سابع صفته هذه الصفة: كيف يستجيز أرسطو طاليس أن يقول أن الأعراض لا تحمل بأسمائها وحدودها. ونحن نحمل الضاحك على الإنسان باسمه وحده(؟) وحل الشك يجري على هذه الصفة: العرض في الحقيقة لا ينطبق حده عل المعروض لكن نهاية ما يكون منه أن يسمي منه الشيء الذي هو فيه من قبل أن طبيعته مباينة لطبيعة الشيء لكن إذا أخذ مع المادة، جعل كالرسم وحمل باسمه وحده على المعروض، لا من حيث ذاته معروضة فإنا نجد الإنسان بحد الضحك لا من حيث هو إنسان، لكن من حيث هو إنسان ضاحك، وجميع الأشياء، الجوهرية للشيء تحمل عليه. على أن ذاتها ذاته، فأما الضاحك فيحمل عليه ويسمى باسمه من حيث هو بالضحك معروض لا من حيث ذاته، ومن جهة ذاته أنه يسمى بالضاحك ولا يحد بحده وبالجملة كل فصل وصورة تحمل على موضوع، إن حملت عليه بما له ذلك الفصل، حملت عليه ـ حمل علي ـ بالاسم والحد، وإن حملت عليه لا بما له ذلك الفصل حملت حمل الأعراض بالاسم حسب وهكذا الضاحك بقياس الإنسان عرضاً وبقياس الإنسان.

[ورقة 273]

الضاحك فصلاً جوهريا.

وافهم أن كل ذات من الذوات شأن الصور أن تحلها ينظر فيها العقل على ثلاثة اضرب، الأول: منها أن نأخذها مجردة من غير صورة حالة فيها. والثاني أن يأخذ الصورة دخيلة عليها، وبهذا الوجه تكون عرضا فيها وتحمل عليها بالاسم: والثالث: أن يجمع العقل الصورة والهيولى فيركب منهما المركب ويسمى بالصورة ويحد بحدها، فهذا كاف، وعنده فنقطع الكلام في هذه الخاصة.

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

والخاصة الثانية هي أن الجوهر تخصه[1] أن يحمل ـ حمل على ـ وهذه الخاصة ليست للجوهر كله[2]، لكنها للثواني منه، فإن الشخص لا يحمل إذا[3] كان هو الحاصل على الوجود. وليست له وحده، فإن الفصول تحمل أيضاً ـ حمل على ـ فافهم فصول الجواهر، وتحمل على الجواهر التي هي فصول لها، بأن ذاتها ذاتها، كالناطق[4] على الإنسان والأعراض تحمل أيضاً على أنواعها وأشخاصها، هذا الضرب من الحمل، فإن الكم يحمل على أنواعه وأشخاصه هذا الضرب من الحمل، وكذلك الكيف، فالحيوان هو جنس يحمل على زيد ـ حمل على ـ وكذلك الناطق أعني بأن ذاتهما ذاته، وكذلك الإنسان يحمل على أشخاصه باسمه وحده.

وهذه الخاصة للجوهر بقياسه إلى العرض،

[ورقة، 274]

فإن العرض يحمل على الجوهر باسمه لا بحده. وبالجملة فثواني[5] التسع مقولات تحمل على ضربين ـ حمل على ـ وحمل في ـ الحمل الأول على أشخاصها. والثاني على أشخاص الجوهر.

فهذه الخاصة للجواهر، أعني حمل التوالي والمطلق تميزه من ثواني جميع المقولات سواه، إذ كانت تحمل الحملين جميعاً وهو فلا يحمل إلا حملاً واحداً، أعني ـ حمل على ـ وقد يطرأ عل هذه الخاصة شك صفته هذه الصفة: إذا كانت الجواهر والأعراض ـ تحمل على ـ وكل الموجودات[6] هي إما جواهر أو أعراض؛ فلا يبقى شيء يحمل ـ حمل في ـ فإنه إذا كان الجوهر يحمل على ما تحته ـ حمل على ـ وكذلك الكم والكيف وباقي مقولات الأعراض، فلا يبقى شيء يحمل حمل في ـ

---

(1) يخصه ـ ج ـ .

(2) أي الأول والثاني... الخ ـ ج ـ.

(3) الصواب (إذ كان) ـ ن ـ.

(4) يقال على ـ ج ـ الصحيح: مثل الناطق على.

(5) فأوالي= س، فثوالي= ف، التوالي ـ ج.

(6) الصواب: الموجودات كلها (ج).

(؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الأعراض تحمل على ضربين، إما على أشخاصها وأنواعها، وإما على الجواهر، فإن حملت على أشخاصها وأنواعها، حملت، حمل على ـ لأن ذاتها ذاتها ـ وإن حملت على الجواهر حملت ـ حمل في ـ لأن ذاتها فيه لا ذاتها ذاته، فهذا كاف في حل هذا الشك، وعند هذا فلنقطع[2] الكلام في جملة هذا التعليم].

قال أرسطو طاليس[3]:

«وقد يعم كل جوهر أنه ليس في موضوع»[4]،

[ورقة، 275]

((يريد: وكل جوهر أولا، كان أو ثانياً أو غيرهما يخصه أنه قائم بنفسه، وغير مفتقر إلى أن يوجد في غيره)).

«فإن الجوهر الأول ليس يقال على موضوع، ولا هو في موضوع»[5]

((يريد: فإما الجواهر الأول بمنزلة سائر الأشخاص المحسوسة فظاهر من أمرها، إنها قائمة بنفوسها، ولذلك تحمل على غيرها، ولا توجد في غيرها)).

«والجواهر الثواني قد يظهر بهذا الوجه أنه ليس شيء منها في موضوع»[6].

((يريد: والجواهر الثواني ليس ظهور أمرها مثل ظهور أمر الجواهر الأول، إذا كانت صوراً في النفس وتظهر بالوجه الذي نذكره أنها لا في موضوع))

«فإن الإنسان يقال على موضوع أي على إنسان ما»[7]

((يريد: فإن الإنسان وهو جوهر كلي يحمل على إنسان ما ـ حمل على ـ فذاته ذاته وهذه لا في موضوع، فهو لا في موضوع))

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من ـ ن ـ.

(2) قطع ابن الطيب الكلام في الدرس ـ ولم يقطعه في التعليم الثالث عشر.

(3) الصواب (أرسطو طالس).

(4) سبق ووقف عند هذا النص في ورقة 263 قارنه مع اسحق في 10/1.

(5) يقارن مع اسحق 10/1.

(6) أيضاً.

(7) أيضاً.

«وليس هو في موضوع»[1]

((يريد: وليس يوجد في إنسان ما كما يوجد شيء في شيء))

«وذلك أن الإنسان ليس هو في إنسان ما»[2]

((يريد: على مثل وجود العرض في المعروض لكن على أن ذاته ذاته))

«وكذلك أيضاً الحي يقال على موضوع أي على إنسان ما»[3]

[ورقة، 276]

((ويريد[4]: والحي يحمل على إنسان ما على أنه ذاته هو[5] لا في موضوع فالحي لا في موضوع)).

«وليس الحي في إنسان ما»[6]

((يريد: وليس هو موجوداً فيه)).

قال المفسر:

[من هنا يأخذ[7] في إفادتنا خواص الجواهر التي الأخيرة منها هي الحقيقة، فأما هذه فليست حقيقة أنها للجوهر كله، وليست[8] به وحده، ولكن للفصول أيضاً، والمادة[9] والصورة والجواهر[10] الإلهية، وهذه الخاصة الأولى هي أنه لا في موضوع، ولما كان الجوهر منه أول ومنه ثان، أما الأول فذلك ظاهر فيه. وأما

---

(1) يقارن مع اسحق 10/1 ويلاحظ فيه زيادة (أي فيه) بعد كلمة (موضوع).

(2) يقارن النص مع اسحق 10/1.

(3) يقارن مع اسحق 10/1.

(4) الصواب: (يريد) ـ (ن)..

(5) الصواب: (وهو) ـ ن ـ

(6) يقارن مع اسحق 10/1.

(7) أرسطو.

(8) القول الملائم: (وليست خاصة به وحده) ـ ج ـ.

(9) للطبيعة.

(10) لما بعد الطبيعة.

الثاني: فأرسطو طاليس[1] يبين أنه لا في موضوع ببيانين؛ الأول منهما؛ على هذه الصفة: الجواهر الثواني يحكم بها على الجواهر الأول، حكم على، وكل ما حمل على هذه الصفة، فذاته ذات الجوهر الأول.

والجوهر الأول لا في موضوع، فالجواهر الثواني لا في موضوع، وأرسطو طالس[2] يستقرئ الصغرى بالحيوان والإنسان إذا[3] كانا يحملان على زيد باسمهما وحدهما فذاته ذاته].

قال أرسطو طاليس[4]:

«وأيضاً...»[5].

[ورقة، 277]

((يريد وبيان آخر يبين أن الجواهر الثواني لا في موضوع))

«التي في موضوع فليس مانع يمنع[6] أن يكون اسمها في حال من الأحوال، يحمل على الموضوع»[7].

((يريد: أن الأشياء التي توجد في الموضوع كالأعراض[8] في بعض الأوقات يسمى الموضوع منها كما يسمى الموضوع الذي فيه اللون الأبيض أيضاً، فأما ما حد في الموضوع فغير حد الموضوع؛ إذ كان حد البياض حد القابل للبياض))

«فأما[9] قولها فلا سبيل إلى أن يحمل عليه»[10]

(1) الأصوب من غير ياء (أرسطو طالس).

(2) أيضاً.

(3) الأصوب: (إذ كان) ـ ن ـ .

(4) الصواب: (أرسطو طالس).

(5) يقارن مع اسحق 10/1.

(6) سقطت من عن نص اسحق 10/1.

(7) وردت في اسحق (موضوع) 10/1.

(8) الصحيح: مثل الأعراض (ج).

(9) وردت في اسحق: (واما) يقارن مع اسحق 10/1.

(10) يقارن مع اسحق (قولها) بدلا من (حدها) 10/1.

((يريد: فأما حد ما في الموضوع فلا سبيل إلى أن يحمل على الموضوع)

«فأما الجواهر الثواني فإنه يحمل على الموضوع حدها واسمها»[1]

((يريد: والجواهر الثواني يحمل على الموضوع لها باسمها وحدها فليست إذا في[2] الموضوع))

«فأنك تحمل على إنسان ما قول الإنسان وقول الحي، فيجب من ذلك أن يكون[3] الجوهر الثاني[4] ليس هو مما في موضوع»[5]

((يريد: فإنك تحمل على الشخص الواحد من أشخاص الناس نوعه وجنسه باسمهما وحدهما)).

قال المفسر:

[يبين[6] ببيان آخر: أن الجواهر الثواني ليست في موضوع بقياس من الضرب الأول من الشكل الثاني يجري على[7] هذه الصفة: الأعراض لا يحمل على موضوعها اسمها،

[ورقة، 278]

وحدها، والجواهر الثواني ليست أعراضاً، وما ليس بعرض، وهو موجود فهو لا في موضوع، لأن العرض هو الذي في موضوع، فالجواهر الثواني لا في موضوع].

قال أرسطو طاليس[8]:

«إلا أن هذه[9] ليست[10] بخاصة للجوهر[11]»

---

(1) يقارن مع اسحق 10/1.

(2) الصحيح إذن في (ج).

(3) سقطت من اسحق 10/1.

(4) سقطت مع اسحق 10/1.

(5) يقارن مع نص اسحق 10/1.

(6) أرسطو.

(7) الصواب (فيجري على) ـ ن ـ.

(8) الصواب (ارسطو طالس) ـ ن ـ.

(9) وردت في اسحق (هذا) 10/1.

(10) وردت مع اسحق (لس) 10/1.

(11) يقارن مع اسحق 10/1.

((يريد: سوى أن هذه الخاصة المذكورة للجوهر وهي أنه لا في موضوع، ليست للجوهر الذي كلامنا في قاطيغورياس[1] فيه حسب، بل وللفصول الجوهرية أيضاً، للمادة والصورة والجواهر[2] الإلهية))

«لكن الفصل أيضاً هو مما ليس هو في[3] موضوع»[4].

((يريد: أن الفصول الجوهرية أيضاً مع الجواهر الأول والثاني هي لا في موضوع)).

«فإن الماشي وذا الرجلين يقالان على موضوع أي على إنسان[5]

وليس[6] في موضوع، وذلك أن ذا الرجلين ليس هو في الإنسان ولا الماشي»[7].

((يريد: فإن فصل الماشي وذا الرجلين، وهما فصلان جوهريان، يحمل على موضوعهما، وهو الإنسان حملاً جوهرياً، وليسا موجودين فيه، لكن ذاتهما ذاته)).

«وقول الفصل أيضاً محمول على الذي يقال عليه الفصل»[8]

((يريد وهذه الفصول تحمل بأسمائها وحدودها وما في موضوع، لا يحمل باسمه وحده، ولكنه باسمه في بعض الأوقات))،

[ورقة، 279]

«مثال ذلك أن المشاء إن كان يقال على الإنسان فإن قول المشاء محمول على الإنسان، وذلك أن الإنسان مشاء»[9]

((يريد: والمثال على أن الفصول الجوهرية تحمل بأسمائها وحدودها، (أمّا) المشاء فإنه يحمل على الإنسان باسمه وحده وما في الموضوع ليس كذلك)).

---

(1) أي كتاب المقولات.
(2) يشمل مباحث الطبيعة وما وراء الطبيعة.
(3) ورد في اسحق (مما ليس في) فسقطت (هو) 10/1.
(4) يقارن مع اسحق 10/1.
(5) وردت (الإنسان) في اسحق 10/1.
(6) وردت (وليسا) في اسحق 10/1.
(7) يقارن مع اسحق 10/1.
(8) أيضاً.
(9) يقارن مع اسحق 10/1- 11.

قال المفسر:

[لما بين[1] أن هذه الخاصة هي لسائر الجواهر أعني الأول والثواني، أخذ أن يبين: أن هذه الخاصة ليست له وحده، لكنها لجوهر آخر غيره، وبين ذلك في الفصول لأنها لا في موضوع بقياس صورته هذه الصورة: الفصول تحمل على الجواهر الأول ـ حمل على ـ وكل ما كان بهذه الصفة فذاته ذات الجوهر الأول، وهذه لا في موضوع، فالفصول لا في موضوع، وأيضاً فإن الفصل يحمل باسمه وحده، والعرض يحمل باسمه فقط فليس الفصل عرضاً، وهو موجود، فهو إذاً[2] جوهر].

قال أرسطو طاليس[3]:

«ولا تغلطنا أجزاء الجواهر فتوهمنا أنها موجودة في موضوعات أي[4] كلياتها[5]».

((هذا مثل شك[6] يقول فيه أن أجزاء الجواهر كالجنس[7] والفصل وقد قلنا فيهما أنهما جواهر لا ينبغي أن تغلطنا لأنا نجدها في الجواهر المركبة منها، حتى نظن أنها أعراض)).

[ورقة، 280]

«حتى يضطرنا الأمر إلى أن نقول إنها ليست جواهر»[8].

((يريد لأنها في شيء))

«لأنه لم يكن»

---

(1) أرسطو.

(2) وهو الصحيح: لا إذن (ن) (ج).

(3) الصواب أرسطو طالس ـ ن ـ

(4) وردت في اسحق (أي في كلياتها) 11/1.

(5) يقارن مع اسحق 11/1.

(6) للمرة الأولى يجري الشرح، من غير تفسير، وبلا إشارة إلى المفسر وبلا كلمة (يريد).

(7) الصحيح: مثل الجنس (ج).

(8) يقارن مع اسحق 11/1.

((هذا الحل[1] يقول أنه ليس العرض هو الموجود في شيء حسب، لكن الموجود في شيء لا كجزء منه وهذه موجودة فيما هي فيه على أنها جزء منه)).

«قول ما يقال في موضوع على هذا الطريق على أنه في شيء كجزء منه»[2].

قال المفسر:

[اتصال هذا الشك فيما نحن بسبيله[3] يجري على هذا الوجه. لما خبر[4] بأن هذه الخاصة للجواهر الجزئية والكلية وبين أنها ليست للجوهر حسب لكنها للفصول أيضاً وكانت الفصول هي أجزاء للجواهر ما نشأ الشك في أجزاء الجواهر؛ قال: الأجناس والفصول التي هي أجزاء للجوهر، وهي جواهر. يلزم أن تكون أعراضاً لأنها لا في شيء، أي كذاتها، وكل ما هو في شيء فهو عرض فهي إذاً[5] جواهر وأعراض. وأرسطو طاليس[6] يرد كبرى القياس، ويقول ليس كل ما هو في شيء هو عرض لكن ما هو في شيء لا كجزء منه هو عرض فأما أجزاء،

[ورقة، 281]

الجواهر كالمادة* والصورة فهي جواهر لأنها موجودة في الجوهر كجزء منه وجزء الجوهر على ما بان في السماع[7] وهي أيضاً قائمة بنفوسها، لأنها جزء للقائم بنفسه، فأما لفظة فتوهمنا أن شكلها[8] بنقطة التاء رددتها إلى الأجزاء، وأن شكلتها بنقطة الياء رددتها إلى قياسنا].

---

(1) مرة أخرى دخل ابن الطيب إلى الشرح مباشرة.

(2) يقارن مع اسحق 11/1.

(3) الصحيح: في سبيله (ج).

(4) أرسطو.

(5) وهو الصحيح: وليس إذن (ج).

(6) الصواب: أرسطو طالس.

* الصحيح: مثل المادة (ج).

(7) السماع الطبيعي لأرسطو.

(8) شكلها - ج - أو شكلتها - ف.

قال أرسطو طاليس[1]:

«ومما يوجد للجواهر والفصول[2] أن جميع ما يحمل منها إنما[3] يقال[4] على طريق المتواطئة أسماؤها»[5].

((يريد: مما يخص الجواهر الثواني والفصول، أنها تحمل حمل على، أعني بأسمائها وحدودها ولهذا ما يكون حملها على طريق المتواطئة أسماؤها))

«فإن كل ما يحمل منها فهو إما أن يحمل على الأشخاص وإما على الأنواع»[6].

((يريد: فإن جميع ما يحمل ليس يخلو أن، يحمل إما على الشخص، إن كان نوعاً أو على النوع إن كان جنساً)).

«فإنه[7] ليس من الجواهر الأول، حملاً أصلاً إذاً[8] كان ليس تقال على موضوع ما البتة»[9].

((يريد: فإما الجواهر الأول فلا تحمل أصلاً، إذا كانت هي[10] الحاصلة على الموجود، ولا شيء بعدها فتحمل عليه».

«فإما[11] الجواهر الثواني فالنوع يحمل على الشخص ،

[ورقة، 282]

والجنس على النوع وعلى الشخص وكذلك الفصول تحمل على الأنواع وعلى الأشخاص»[12].

---

(1) الصواب: (أرسطو طالس) ـ ن ـ.

(2) ورد في اسحق (وللفصول) 11/1.

(3) وردت في اسحق (يقال منهما) 11/1.

(4) الصواب (إنما يقال منهما) ـ ن ـ والصحيح القول: إن ما يحمل منهما جميعه إنما (ج).

(5) وردت في اسحق (فن كل حمل يكون منهما) 11/1.

(6) يقارن مع اسحق 11/1.

(7) الصواب فإنه ـ ن ـ.

(8) الصواب (إذ كان) ـ (وليس يقال) راجع اسحق 11/1.

(9) يقارن مع اسحق 11/1.

(10) الصواب (إذ كانت) ـ ن ـ.

(11) وردت في اسحق (في الجواهر الثواني) 11/1 (الغي) بإضافة من ـ بدوي ـ.

(12) يقارن مع اسحق 11/1.

((يريد: فتكون هذه الخاصة الجواهر[1] الثواني والفصول الجوهرية)).

قال المفسر:

[هذه خاصة ثانية للجوهر وهي له ولغيره وليس له كله. لكنها للثواني حسب، وهي أنها تحمل على طريق المتواطئة أسماؤها].

قال أرسطو طاليس[2]:

«والجواهر الأول تقبل قول أجناسها[3] وأنواعها»[4].

((يريد: والجواهر الأول تحد بحدود أنواعها وأجناسها))

«والنوع يقبل قول جنسه إذا[5] كان كل ما قيل على المحمول، فإنه يقال أيضاً على الموضوع»[6].

((يريد: فالنوع يقبل حد جنسه ويصدق عليه من قبل أن جميع ما يحمل ـ حمل على ـ فما يحمل عليه، يحمل على ما تحته)) [7]

«وكذلك تقبل الأنواع والأشخاص قول فصولها أيضاً».

((يريد: والأنواع والأشخاص إذا حملت فصولها عليها قبلت حدودها وصدقت عليها...)).

« وقد كانت المتواطئة أسماؤها هي التي الاسم عام لها، والقول واحد بعينه أيضاً»[8].

((يريد: وقد كانت المتواطئة أسماؤها حدت بأنها التي الاسم والحد عام لها))،

[ورقة، 283]

---

(1) الصواب (للجواهر) ـ ن ـ.

(2) الصواب (أرسطو طالس).

(3) وردت في اسحق (أنواعها وأجناسها) 11/1.

(4) يقارن مع اسحق 11/1.

(5) الصواب (إذ كان) ـ ن ـ.

(6) يقارن مع اسحق 11/1.

(7) أيضاً والأصح القول: إن ما يحمل ـ حمل على ـ جميعه، فما يحمل عليه (ج).

(8) يقارن مع اسحق 11/1.

«فيجب أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول، فإنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها»[1].

((يريد: فيجب أن يكون كل ما يحمل من الجواهر وهي الثواني والفصول الجوهرية، يكون حملها على طريق المتواطئة أسماؤها)).

قال المفسر:

[لما حكم[2]، بأن الأنواع والأجناس والفصول تحمل على طريق المتواطئة، أخذ في تأكيد ذلك بأن أرى[3] أن أشخاصها تقبل اسمها وحدها، ليتأكد له بذلك أنها تحمل على طريق التواطؤ، وذلك أنه ليس يكفي في المتواطئة أسماؤها: أن تحمل باسمها وحدها دون* أن يقبل المحمول عليه ذلك، وعند هذا فلنقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم][4].

---

(1) يقارن مع اسحق 11/1.

(2) أرسطو.

(3) بأن يرى - ج، ق.

* الصحيح: من دون أن يقبل (ج).

(4) يقصد التعليم الثاني عشر.

التعليم الثالث عشر

قال ارسطو طاليس[1]:

«وقد يظن بكل جوهر أنه يدل على مقصود إليه بالإشارة»

قال المفسر[2]:

[قد قلنا فيما تقدم: إن عدد الخواص التي يفيدنا[3] ها أرسطو طاليس[4]، للجوهر ست[5] وقد استوفينا الكلام في اثنتين منها في التعليم المتقدم، ونحن في هذا التعليم بمشيئة الله[6] نستوفي الكلام في الأربع البواقي، ولنبدأ،

[ورقة 284]

بالثالثة منها، وهي: أن كل جوهر يظن به أنه مقصود إليه بالإشارة، أي مومأ إليه بالإصبع، ولما كانت الجواهر التي كلامه[7] فيها شخصية وكلية. أما الشخصية فلا ريب أنها بهذه الصفة، وذلك أن ما يشار إليه يحتاج أن يكون مخصصاً منظوراً[8] في الوجود واحداً بالعدد محسوس، بمنزلة زيد، وهو الأبيض، فأما الثواني فهذه الخاصة لا تليق بها إذ كانت صوراً في النفس والإشارة (لا) تقع

---

(1) يقارن مع اسحق 11/1 والصواب أرسطو طالس.

(2) دخل ابن الطبيب الشارح في الموضوع مباشرة من غير تفسير وتمهيد.

(3) يفيدنا بها ـ ج، يفيد بأنها ـ ف.

(4) الصواب ـ ارسطو طالس ـ ن.

(5) خصائص ـ ج، ف.

(6) لغة الفلاسفة العرب والمسلمين.

(7) أرسطو.

(8) أي محسوساً ومجرياً ـ ج ـ متفرزا ـ ف، متغرزاً ـ س ـ.

عليها[1] بالإصبع، ولا تدرك بالحس، ووجودها من خارج في كثيرين. والكثيرون لا يمكن أن تقع الإشارة إليهم، بالإصبع، ولهذا ما قال أرسطو طاليس[2] أنه قد يظن بكل جوهر من قبل أن ليس هذا الحكم بالحقيقة بكل جوهر، لكنه للأول، فأما الثاني، فقد يشتبه هذا الأمر فيه وذلك أنه بسبب أن مخرج اسمه مثل مخرج اسم الجوهر الأول.

لأن كلاهما معنى التوحد في اسمهما ويظن بالثاني أنه مقصود إليه بالإشارة، بسبب أن اسمه واحد كما ظن بالأول، وليس الأمر على هذا، من قبل أن الجوهر الثاني بمنزلة الجنس= والنوع والصورة موجودة في النفس تخصها، إنها مكيفة بكيفية جوهرية؛ وجودها إنما هو في كثيرين مختلفين بالنوع. أو بالشخص، والفرق بين الكيفية الجوهرية، وبين العرضية، أن الكيفية الجوهرية، لا تتعدى ما هي فيه، فإن معنى الناطق،

[ورقة، 285]

لا يوجد إلا للناطقين، وبالجملة، الفصول الجوهرية الأنواع لا توجد إلا لأنواعها حسب، وبهذا التمييز صار للثواني إشارة عقلية بفصولها الجوهرية وبالعرضية تسقط منها الإشارة العقلية[3] لأنها في كثرة، ولم يصلح أن يكون التمييز الأول خاصة للجوهر من ثوانيه، لأنه للمقولات بأسرها من ثوانيها. والخاصة ما خصت ولزمت شيئاً واحداً فأما الكيفية العرضية، فإنها توجد لأكثر من نوع واحد، لأنها ليست مقومة؛ بل دخيلة، فإن البياض موجود للإنسان والحمار وغيرهما، وهذه الخاصة ليست للجوهر كله، لأنها للأول حسب، ويجب أن تعلم أن أرسطو طاليس[4] وفلاطن[5] لا يتفقان في ذلك، أعني في أن الجواهر *الأول* هي المحدودة المحصورة المشار إليها، وأن الجواهر الثواني هي الغير محصورة[6]، فإن

---

(1) إليها ـ ف.

(2) الصواب (أرسطو طالس).

(3) تفرد ابن الطيب بالمصطلح يؤكد هذا الاستعمال.

(4) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن ـ.

(5) هكذا يسمي أفلاطون في جل الشرح.

(6) الصواب (غير المحصورة) ـ ج ـ.

أفلاطن يعتقد بالقلب[1] من ذلك وذاك، أنه يعتقد أن الجواهر الثواني أعني الصور التي يظن وجودها[2] هي الثانية الكلية المشار إليها، فأما هذا الشخص فإنه غير ثابت وغير مشار إليه ونحن فقد يمكنا[3] أن نخرج التضاد[4] الظاهر بينهما فنقول: إن معنى المشار إليه هو المحدود والذي لا يشار إليه هو الغير محدود[5]، وأرسطو طاليس[6] كان يعتقد أن الشخص هو الشي،

[ورقة، 286]

المحدود والواحد بالعدد لأنه متفرد[7] على الوجود بنفسه، فأما الصور التي في النفس فليست محدودة لكن وجودها معلق بالكثرة، وفلاطن كان يعتقد أن الأشخاص غير محدودة فمن قبل استحالتها وتغيرها، وكان يعتقد في الصور أنها محدودة لأنها ثابتة[8] فهذه في الخاصة الثالثة، والخاصة الرابعة: هي أن الجوهر لا يوجد فيه التضاد، وذلك أنه ليس يوجد شخصان من أشخاصه كسقراط وفلاطن[9] ولا نوعان من أنواعه كالإنسان[10] والحمار و لا متوسطات[11] كالحيوان* والنبات يضاد أحدهما الآخر، *فإن المتضادين هما اللذان الموضوع لهما واحد ولا يجتمعان معاً فيه*، والجوهر ليس في موضوع، فليس له إذاً** ضد.

---

(1) أي عكس القضية - ج -.

(2) وجودها في النفس - ج -.

(3) يمكننا - ف - يمكنا - ج -.

(4) التضاد.

(5) الصواب (غير المحدود) - ج -.

(6) الصواب (أرسطو طالس) - ن -.

(7) منفرض - ف.

(8) الثبات عند افلاطون يكون في عالم المثل.

(9) الصحيح: مثل سقراط وافلاطن (ج).

(10) الصحيح: مثل الإنسان (ج).

(11) ولا متوسطان - ف -.

* الصحيح: مثل الحيوان.

** الصحيح له إذاً ضد (ج).

وقد يطرأ شك[1] على هذه الخاصة: شك صفته هذه الصفة: كيف تقول يا أرسطو طاليس[2]: أن الجوهر لا ضد له وأنت عن قليل في كتابك في السماع[3] الكياني تبين أن الصورة ضدها العدم، والصورة على رأيك هي جوهر، فكيف تزعم[4] أن الجوهر لا ضد له(؟)[5] وحل الشك يجري على هذه الصفة: قد قلنا فيما تقدم أنه ليس ينظر أرسطو طاليس[6] في هذا الكتاب[7] في المادة والصورة ولا الجواهر الإلهية، لكن نظره في الأشخاص المحسوسة وأنواعها ومتوسطاتها التي هي جواهر مركبة،

[ورقة، 287]

فأرسطو طاليس[8] إنما يحكم بأن الجواهر المركبة لا ضد لها لا البسيطة[9]. ويطرأ شك ثان صفته هذه الصفة: زعم بلوطينس[10] ((*أن الضدين هما المتنافران في الغاية واللذان العداوة[11] بينهما لا تزول، وزعم: أن الجواهر تنافسها ومحاربتها على الأمكنة التي من شأنها أن تكون فيها عظيمة جداً وكذلك في الآراء والمعاملات*)).

وإذا كان الأمر على هذا في كونها متنافرة في الغاية فهي متضادة، فكيف يزعم أرسطو طاليس[12] أن الجوهر لا تضاد فيه(؟)[13].

---

(1) الصواب (وقد يطرأ على هذه الخاصة شك) ـ ن.

(2) الصواب (أرسطوطالس).

(3) للسماع الطبيعي.

(4) لغة الخطاب عند ابن الطيب مع أرسطو ذات مضمون نقدي.

(5) سقطت علامة الاستفهام من ـ ن ـ.

(6) الصواب (أرسطو طاليس).

(7) يقصد (القاطيغورياس).

(8) الصواب (أرسطو طالس).

(9) لعله يقصد (كالبسيطة) ـ ف ـ ج.

(10) بلوطينس: لعله افلوطين، لم نجد له ذكراً في أعلام مختار الحكم، ص365- 370.

(11) العداوات ـ ج ـ.

(12) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن ـ.

(13) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

وحل الشك يجري على هذه الصفة: ليس الضدان هما المتنافران في الغاية حسب لكن واللذين موضوعهما واحد، والجواهر لا في موضوع فليس لها إذا ضد[1]، وأيضاً: فإن الأضداد من شأن بعضها أن تفسد بعضاً، ولا يواد بعضها بعضاً والمتنافران من أشخاص الناس قد يجوز أن يصطلحا ويقع بينهما السلم، فـ هي الخاصة الرابع[2].

على[3] أن الشك وقع في التصرفات، والتصرفات تتضاد ولا تجتمع؛ واصل الخاصة أفيدت في الجوهر لا في تصرفاته... ويطرأ شك ثالث على هذه الصفة: كيف يزعم أرسطو طاليس[4] أن الجوهر لا تضاد فيه، ومعلوم أن النار وهي جوهر ضدها الماء وهو جوهر وكذلك نسبة الأرض عند الهواء بحسب ما زعم في كتاب الكون والفساد[5] (؟)[6].

[ورقة 288]

وحل الشك أنه ليس يعتقد أرسطو طاليس[7] أن النار. بجملتها تضاد الماء بجملته، لكن التضاد بينهما من قبل كيفياتهما التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، وقد بينا دفعات[8] أن كلامه في هذا الكتاب، إنما هو في الجواهر المركبة والصورة التي انتزعتها النفس منها، لا الذي على طريق المادة والصورة، وهذه الخاصة ليست للجوهر وحده لكنها للكم أيضاً ولبعض الكيف فإن الشكل من الكيفية لا ضد له، والمتوسطات منها بمنزلة الأدكن والفاتر لا ضد لهما، لكن التضاد يوجد في الأشياء المتباعدة في الغاية، والكم أيضاً لا تضاد

(1) الصحيح: لها إذن ضد (ج).

(2) الصواب الخاصة الرابعة (ج).

(3) بداية فقرة جديدة.

(4) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن ـ.

(5) كتاب أرسطو.

(6) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(7) الصواب: أرسطو طاليس ـ ن ـ.

(8) فيما تقدم من دروس.

فيه، ولما كان الكم منه ما هو منفصل محدود، بمنزلة الذارعين والثلاثة ومنه ما هو مضاف، أما الصنف الأول فلا شبهة فيه أنه لا ضد له، وذلك أنه إن كان للذراعين ضد فليكن، أما الثلاثة الأذرع، أو غيرها، وعلى هذا يلزم أن يكون الضد موجوداً في ضده، وهذا محال.

وسنشرح هذا عند الكلام في الكم[1]، وأما الصنف الآخر فنحن نستوفي الكلام فيه أيضاً عند الكلام في الكمية ونبين أن ليس تتقابل تقابل التضاد لكن،

[ورقة، 289]

تقابله إنما هو علة طريق المضاد[2]. والخاصة الخامسة: هي أن الجوهر لا يقبل الأقل والأكثر فافهم الجوهر إذا أخذ مع جوهر آخر من طبقته أعني شخصاً مع شخص ونوعاً من نوع، فإنا قد قلنا فيما سلف[3]: أن الجوهر الشخصي أحق بالجوهرية من الجواهر الثواني، وذلك أن ليس هذا الشخص أحق بالجوهرية، أعني بمعنى القيام بالنفس من شخص آخر، ولا أحق من نفسه، اذا قيس بينه وبين نفسه في أزمنة مختلفة، فتكون هذه الخاصة للجواهر إذا قيس الواحد منها بآخر من طبقته. وينبغي أن تعلم أن الأقل والأكثر هي خاصة للشيء من قبل إضافة بعضه إلى بعض، وهذه الخاصة لا توجد في المتباينة في الغاية كالجوهر[4] والكم إذ كانت هذه لا تشترك في شيء واحد يوجد لها بسببه الأكثر والأقل ولا في المتفقة في الغاية كشخص[5] من أشخاص الجواهر بما هي جواهر، بل في الأشياء التي يكون بينهما مشاركة في معنى ما، ومباينة بالزيادة والنقصان، وهذه خاصة تحدث بالإضافة لا في نفس ذوات الأشياء وهذه الخاصة تتبع تارة وجود الأضداد. وتارة لا فالمقولة التي فيها تضاد فالأكثر فيها والأقل يتبع الأضداد كالكيفية[6] فإن هذه فيها تضاد ولكن،

[ورقة، 290]

---

(1) يحيل ابن طيب لإكمال موضوعات البحث، إلى دروس لاحقة بحسب جدولتها.

(2) الأصول - المضاف - ن -.

(3) في الدروس السابقة.

(4) الصحيح: مثل الجوهر (ج).

(5) الصحيح: مثل شخص (ج).

(6) الصحيح: مثل الكيفية (ج).

للأطراف وفيها أكثر وأقل. ولكن في المتوسطات فإن الطرف إذا استحال إلى طرف وجدت بينهما المتوسطات فكان منها الأكثر والأقل، فإن بياضاً متوسطاً أكثر من بياض متوسط، ودكنه أكثر من دكنة، فأما ما لا تضاد فيه، فالأكثر والأقل فيه إنما يكون من قبل إضافة بعضه إلى بعض حسب[1] في معنى يقع به الاشتراك بينهما بمنزلة الجوهر فأن الأول منه إذا أضيف إلى الثاني، قيل أنه أكثر جوهرية لأنهما يشتركان في الجوهر فتكون هذه الخاصة للجوهر من قياس الأول بالثاني والكم بقياس بعضه إلى بعض لا في نفسه، وبما هو كم فتكون خاصة الأكثر والأقل توجد في عدة أجناس إلا أنها تكون خاصة لكل واحد منها على وجه ما فإن الأكثر والأقل يكون خاصة للكيف بقياس المتوسطات إلى الأطراف، فإن الأطراف لا أكثر فيها ولا أقل. والأكثر والأقل يوجد في المتوسطات فإما بالقياس إلى الجوهر فلا. ولا إلى الكم وتكون هذه خاصة للكم عند إضافة بعضه إلى بعض لا في نفسه، وللجوهر بقياس الأول منه إلى الثاني لا بالقياس إلى مقولة أخرى، وبالجملة فتكون هذه الخاصة تأتي من قبل مقايسة الأمور المشتركة،

[ورقة، 291]

في معنى ما، وتتفاضل فيه بقياس بعضها إلى بعض وتتبع الأضداد في المقولات التي فيها أضداد كالكيفية[2] ويفعل وينفعل، وما لا ضد فيه فتحدث من قبل مقايسة أمور بينهما[3] شركة في معنى ما بالزيادة والنقصان، ويجب أن تعلم، أن الأكثر والأقل، يوجد في الشخصين أو النوعين، أو المتوسطين إذا أخذتهما من مقولة واحدة، كسقراط[4] وأفلاطن، والإنسان والحمار فإن هذين قد يوجد فيهما الأكثر والأقل، لا في الأشياء الجوهرية لها، أعني جنسها وفصلوها، لكن أفعالها وأعراضها فإن حماراً يكون أبيض من حمار وانهق من حمار، فأما في شخصي مقولتين أو نوعيّ مقولتين. فلا يوجد الأكثر والأقل لأنهما لا يشتركان في الجوهرية، ولا في الأفعال، ولا في الأعراض، اللهم إلا أن يكون في الإضافية، فإن

---

(1) حسب ـ ن ـ مطموسة.

(2) الصحيح: مثل الكيفية (ج).

(3) بينها ـ ن ـ.

(4) الصحيح: مثل سقراط وفلاطن (ج).

الجنسية والنوعية والفضيلة[1] فيها كلها، فقد نقول في متوسط من متوسطات الجوهر أنه أحق بالجنسية من متوسط من متوسطات الكيف، إذا كان الأول أعلى كالجسم[2] والآخر أسفل بمنزلة اللون فذاك يحصر الأنواع أكثر لأنه أعلى والآخر يحصر أقل، على أن هذه بما هي مضافة في مقولة واحدة، وهي المضاف فلا يكون وصف الشيئين بالأكثر والأقل إذا جمعتهما مقولة،

[ورقة 292]

واحدة، فإن كانا من طبقة واحدة منها سقط الأكثر، والأقل، في الطبع، وبقي في الأفعال والأعراض، وإن لم يكونا، كان ذلك في الجميع، وإذا ما قلنا أن خصب البدن أثر من الصحة، فاعلم أن هذه استعارة. ويراد بالأكثر الأثر، أي أن خصب البدن أثر من الصحة، ويجب أن تعلم أن الفائدة في إعطاء الخواص للمقولات لتقام لها مقام الرسوم فتفصح عن طبيعتها، فهذا هو غرضها الأول، فيكون من خاصة الجوهر، هو أنه يقبل الأكثر والأقل ولا يقبله يقبله بقياس، الأول إلى الثاني، ولا يقبله بقياس الأول إلى الأول، وإنما لم يورد أرسطو طالس هذه الخاصة، وإن كانت لازمة، أعني وجود الأكثر والأقل، لأنها في اللفظ، تقابل الأولى مقابلة تصريح، فقبيح أن يورد في الخواص لفظ الإيجاب والسلب مصرحاً، فتركه ليفهم من ضمنه، وعند القسمة ومقايسة الجواهر بعضها إلى بعض عرضاً وعمقاً قد ذكر ذلك مصرحاً، وكذلك الكم يخصه أنه يقبل الأكثر والأقل، ولا يقبله، لا يقبله بما هو كم، ويقبله عند إضافة بعضه إلى بعض، وكذلك الكيف يخصانه جميعاً، الأكثر والأقل، بقياس المتوسطات من الأطراف ولا يقبله بقياس الأطراف بعضها إلى بعض، وهذه،

[ورقة، 293]

الرسوم بها تنفصل المقولات بعضها من بعض سوى أن الذي تنفصل به كل واحدة من المقولات من الجميع هو خاصتها الحقيقية الأخيرة، فأما باقي الخواص، فيجوز أن يشارك بها الجنس جنس آخر، وينفصل بها من بعض الأجناس، ولا يخرجها هذا الاشتراك من أن يكون رسماً ومن أن تكون خاصة؛ إذ ليست

---

(1) الاعتدال أو يقصد بها الفضيلة من الفضل - ج.

(2) الصحيح: مثل الجسم (ج).

الحقيقية، فإن هذا شيء يخص الحقيقة حسب، وأنت فافهم أن الصور الموجودة في الشيء ينظر فيها على ضربين، بقياس الشيء إلى نفسه، وبقياسه إلى غيره، بقياسه إلى نفسه إن كانت جوهرية قومته وتآلف منها حده، فإن كانت دخيلة كانت موجودة فيه، وقومت رسمه، فالشيء يفهم على طريق الحد والرسم من الصور الموجودة فيه، فإن نظر فيها بقياس الشيء إلى غيره، كانت مميزة أما صورة الشيء الجوهرية، فمتميزة[1] من جهة الحد من جميع الأمور سواه، والصور العرضية تميزه إن كانت خاصية به في الحقيقة من جميع الأمور[2] على جهة الرسم، وأما إن كانت غير حقيقية فتميزه من بعض الأشياء، فإن سواد الغراب يميزه من بعض الأمور، وكذلك بياض القفنس إذ كانت هذه ليست خاصية به وحده، فبالنظر الأول يفقه،

[ورقة، 294]

بها الشيء ويعلم، أما علماً جدياً أو رسمهما وبالثاني يميز بينه وبين غيره.

وقد يطرأ على هذه الخاصة شك صفته هذه الصفة: كيف يقول أرسطو طاليس[3]: أن الجواهر لا تقبل الأكثر والأقل ونحن نرى أن الهواء إذا استحال إلى النار تصير النار أكثر، والهواء أقل (؟)[4] وحل الشك يجري على هذه الصفة: ليس غرض أرسطو طالس في هذا الموضع، الأكثر والأقل الذي هو في العظم، لكن الذي هو في الجوهر، فإنا نحن نعلم أن النار إذا استحال إليها قطعة من الهواء[5] صارت أكثر مما كانت وصار الهواء أقل. ولكن أرسطو طالس[6] في هذا الموضع إنما يريد الأكثر والأقل في الجوهرية، وتقدير الكلام: إن الجواهر لا يوجد فيها أقل وأكثر في الجوهرية، وفي معيني[7] قيامها بنفوسها على أن الهواء إذا استحال

---

(1) فتميزه - ج.

(2) الصحيح: من الأمور جميعها (ج).

(3) الصواب: أرسطو طالس - ن .

(4) سقطت علامة الاستفهام - ن.

(5) يقصد الأوكسجين - ج.

(6) الصواب/ أرسطو طالس - ن .

(7) في معنى قيامها - ج.

إليه الماء يقال فيه أنه أعظم، وفي الماء أنه أصغر. لا أكثر وأقل[1]. فهذا كاف في حل هذا الشك. وهذه الخاصة ليست للجوهر وحده لكنها للكم أيضاً والكيفيات التي هي بمنزلة الأطراف، مثل السواد والبياض.

ومن بعد فراغ أرسطو طاليس[2] من النظر في الخواص الخمس التي ليست بحقيقية للجوهر من قبل أن بعضها ليس له وحده، وبعضها ليس لكله، أخذ في إفادتنا الخاصة الحقيقية التي هي السادسة[3]، والسبب الذي،

[ورقة، 295]

من أجل جعلها أخيرة.

هو: أنكم[4] قد علمتم أخر صورة يقطع عندها الفاعل فعله هي أشرف سائر الصور التي تقدمتها في المراتب[5]، وأيضاً فإنه لو قدم الخاصة الحقيقية أولاً لكان الناظر يقنع بها وتعاف نفسه النظر في البواقي. وهو يزعم أن الخاصة الحقيقية هي للجوهر الذي نظره في قاطيغورياس[6] فيه وهو الجنس العالي وما تحته من المتوسطات وأنواع الأنواع والأشخاص من دون الفصول، والمادة والصورة والجواهر الإلهية[7]، فأنت فيجب أن تعلم: إن خاصة الجوهر الحقيقية إذا أخذته على الإطلاق كانت ـ لا في موضوع ـ أو[8] كانت سائر أقسام الجوهر لها هذه الخاصة، الأول والثواني والفصول والصور[9] والمواد، فإن الصورة والمادة يقال فيها ذلك أنها جزء للذي ـ لا في موضوع ـ وقد بان في السماع[10]: إن جزء الجوهر جوهر، والثواني

---

(1) تلاحظ تصويبات ابن الطيب اللغوية بين الأصغر والأعظم والأكثر والأقل.

(2) الصواب/ أرسطو طالس ـ ن .

(3) أي أن خاصة واحدة ـ من بين الخواص الست يصدق عليها الوصف.

(4) يقصد تلاميذ بيت الحكمة وطلاب العلم الذين يحضرون درسه الفلسفي.

(5) فكرة كمال الفعل.

(6) كتاب المقولات ـ ج ـ .

(7) يقصد مباحث الطبيعة وما بعد الطبيعة.

(8) الصواب (إذ كانت) ـ ن ..

(9) وقضايا المعرفة.

(10) يقصد السماع الطبيعي وأحياناً الكياني، ـ ج ـ، أو كتاب الطبيعة.

تحمل ـ حمل على ـ فذاتها ذات الأول وهي ـ لا في موضوع ـ كالثواني[1] لا في موضوع، سوى أن أرسطو طالس[2] لم يقيده[3] لخاصة حقيقية للجوهر الذي كلامه فيه في قاطيغورياس[4] لأنها تفضل عليها[5] بالفصول والمادة والصورة، وأفاد الخاصة الحقيقية للجوهر الذي كلامه[6]، وهي أن الواحد منه بالعدد يقبل الأضداد بتغيره،

[ورقة، 296]

في نفسه ولا تفهم ذلك، معاً ولكن الواحد منها بعد الآخر، وسوف[7] إذ أمعن في الكلام قليلاً يتمم[8] هذه الخاصة ويقول: إن أخص الخواص بالجوهر هو أن الشخص الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات بتغيره في نفسه، وبيان ذلك يتضح من تصفحك لسائر المقولات، فإنك لا تجد شخصاً من أشخاص المقولات موضوعاً بعينه في الوجود بقبول الأضداد المتغيرة في نفسه.

فإن اللون ليس يلتبس قائماً[9] مفرداً في الوجود حتى يقبل صورة البياض، ويخلعها ويلبس صورة السواد لكن اللون الأسود تأثيره[10] غير الأبيض، ولا الفعل الواحد يثبت حتى يكون هو بعينه محموداً ثم يخلع هذه الصورة، ويصير مذموماً، لكن الفعل المحمود ينصرف[11] ويأتي بعده الفعل المذموم، فإنه شخص الجوهر، فإنه يثبت واحداً بالعدد. كسقراط[12] فيلبس صورة الأضداد واحدة بعد الأخرى وهو واحد غير متغير في نفسه، أعني في جوهره والسبب الذي من أجله جعل أرسطو

---

(1) الصحيح: مثل الثواني (ج).

(2) الصواب/ أرسطو طالس ـ ن .

(3) الصحيح: لم يقده (ج).

(4) كتاب المقولات الذي بين أيدينا شرحه الكبير.

(5) الصواب (عليه) في ـ ن..

(6) يستساغ القول (الذي كلامه فيها) ـ ج .س

(7) هذه الورقة متضررة بحسب (م) فاستعنا عليها بـ(د) الورقة رقم 296، لقراءة معظم كلماتها، مع ذلك بقي بعضها مشوشاً وناقصاً.

(8) يتمم بـ(د) 296، و (م).

(9) قائماً مفرداً في [د و م و ن].

(10) تأثيره (غير تأثير الأبيض) (د) و(م) و(ن) لكي يكتمل المعنى.

(11) يصرف/ ف، يتصرف/ س.

(12) الصحيح: مثل سقراط (ج).

طالس[1] الاستقراء من مقولة الكيفية ومقولة يفعل من قبل: أن هاتين المقولتين يلزمهما معنى التضاد فربما ظن بهما أن التضاد يحلّ الموضوع الواحد منهما وهو ثابت بعينه كما كان في الجوهر فأما نحن[2] فإنا نوضح هذه الخاصة ونقول أن الجوهر،

[ورقة، 297]

الذي[3] كلامنا في قاطيغورياس[4] فيه يخصه: أن الشخص الواحد منه بالعدد يقبل الأضداد العرضية واحد بعد الآخر بالفعل، بتغيره في نفسه، وقلنا بالفعل لأنهما جميعاً فيه بالقوة، معا وإن أرسطو طالس[5] بعد إيراده لهذه الخاصة، يأخذ في إثارة شك عليها، صورته هذه الصورة: كيف تكون هذه الخاصة للجوهر وحده، ونحن نرى الكمية والكيفية يشركانه فيها، فإن القول الواحد بالعدد، وهو من الكم يتعاقب عليه الصدق والكذب وهذان ضدان، فإن الحكم بان زيداً جالس إذا كان زيد بهذه الصفة، حكم صادق فإذا قام صار كاذباً والصدق والكذب ضدان، فيتعاقب على القول[6] الواحد بالعدد الأضداد، والظن وهو كيفية في النفس قد يكون صادقاً، ويصير كاذباً، إذا تغير المظنون عن حاله* فإذا ليست هذه الخاصة للجوهر وحده ولكن للكمية والكيفية أيضاً <؟>[7] وأرسطو طالس[8] يحل هذا الشك على ضربين: الضرب الأول يسمى طريق المسامحة[9]؛

---

(1) الصواب/ أرسطو طالس ـ ن .

(2) يلاحظ أثر ابن الطيب في التفلسف، وتقديم وجهة نظره في القضايا التي يعد النص الأرسطي قد توقف في حلها، ليدلي بدلوه ناقداً وشارحاً ومبدداً الشكوك، ومصوباً الحلول، وهذا فعل يتعدى مهمة (الشارح) وحسب! والمفسر الذي يحوم في حدود النص...

(3) الصواب (الذي) كلامنا ـ ج ـ بعد أن سقطت من ن.

(4) أي كتاب (المقولات) ـ هذا ..

(5) الصواب/ أرسطو طالس ـ ن .

(6) المقول الواحد ـ س ..

* الصحيح: عن حاله فإن (ج).

(7) سقطت علامة الاستفهام من ـ م ..

(8) الصواب: أرسطو طالس ـ ن .

(9) طريقة المسامحة ـ أن يسلم الإنسان لخصمه ما قاله إلا أنه يريه لا يلزم منه ما ألزمه، وكأنه يذكرنا (بالتهكم والتوليد) لسقراط القريب منه.

والثاني طريق المعاندة[1]. وطريق المسامحة: هي أن يسلّم الإنسان لخصمه ما قاله، إلا أنه يريه لا يلزم منه ما الزمه، والمعاندة: هي أن يريه أن ما قاله هو كذب، والحل الذي على طريق المسامحة يجري على هذه الصفة: هبنا سلمنا أن القول،

[ورقة، 298]

الواحد والظن الواحد يتعاقب عليهما التضاد واحداً بعد الآخر، إلا أن جهة التضاد فيهما غير جهة التضاد في الجوهر، فإن الجوهر يقبل الأضداد بتغيره في نفسه بأن يكون هو صحيحاً[2] فيصير مريضاً فأما هذه فقبولها للتضاد من قبل تغير الأمر المدلول عليه بالقول والمظنون فإنه عندما يكون زيد قاعداً يصدق الحكم عليه بأنه قاعد. فالصدق إنما حصل للقول من قبل الأمر، لا إنه صورة موجودة (...)[3] وكذلك الكذب من قبل لا مطابقة الأمر (...)[4] لأن زيداً قام، وعلى هذا يجري الأمر في الظن (...)[5] فالقول لم يزل على حاله ولا تغير، وإنما الأمر (...)[6] الذي دل عليه تغير[7] فحصل لأجل هذا صادقاً وكاذباً لا لتغيره في نفسه. والحل الذي على طريق المعاندة: يجري على هذه الصفة، تبين ما زعمتم[8] أنهما يقبلان التضاد، فإن، القائل بالتضاد يحتاج أن يكون واحداً بالعدد، يقبل صورة التضاد في نفسه بأن ينتقل من الواحد إلى الآخر، وليس القول والظن بهذه الصفة، فإن القول الواحد الدال على الشيء لا يلبث حتى يكون صادقاً وينصرف الصدق الواحد الدال على الشيء لا يلبث حتى يكون صادقاً وينصرف الصدق عنه ويحله الكذب بل حين يلفظ به اللافظ[9] ينصرف، وكذلك الظن فليس يحلهما إذا[10].

[ورقة 299]

---

(1) طريق المعاندة: هو: أن يري الإنسان خصمه، أن ما قاله هو كذب.

(2) أي صحيح البدن ـ ج ـ.

(3) الورقة مشوهة (م) ولم يفلح الفريق بقراءتها إلا اعتماداً على (د) ورقة 298، مع ذلك بقيت بعض الكلمات بلا حل فجاءت هكذا ناقصة.

(4) كذلك.

(5) كذلك.

(6) كذلك.

(7) الصواب (التغير).

(8) يلاحظ خطاب ابن الطيب الموجه إلى خصوم أرسطو.

(9) تلفظ ـ ن ـ.

(10) وهو الصواب لا(إذن) كما ورد في ـ ن ـ.

التضاد وهكذا تقول[1] الألفاظ (   ) يحتاج أن يكون منها[2] بلا أحدها[3] (   ) الآخر والقول إنها (   ) وكذلك الظن الواحد فإنه لا يصلح أن يكون[4] (   ) هذان ثابتان = بقبول الأضداد (.........) ويطرأ شك ثان صفته هذه الصفة يقول (أرسطو طالس) (   ) هذه الخاصة هما الخواص[5] (   ) لا يكون الجوهر (   ) ونحن نعلم أن الإشارة (   ) هي للجوهر (   ) لأنه ليس بشيء[6] من أشخاص المقولات ويكون قائماً بنفسه مفرداً مثال الأشخاص لا يمنع البتة، وذلك أشير إليه كما يشار إلى الأبيض وإنما ذلك يتميز[7] الجوهر فلم تكن تلك هي (إحدى الخواص) وحل الشك يجري بهذه الصفة (أن الأول) كان على هذا (فقبول الإشارة هي في أصلها) من خارج (وقبول الأضداد في نفسه والشيء) الذي في ذات (الشيء) إنما هو له من خارج *ويطرأ شك* ثالث صورته هذه الصورة (تكون) يقول أرسطو طالس (   ) وهذه[8] ونحن (   ) فحل الشك (   ) تساوي[9] أو لا تساوي (الشيء   ولا تساوي) وهذه أضداد (تجري)[10].

[ورقة، 300]

ليس هذه أضداداً، لأن الأضداد صورة وهذه نسب، فهذه تتقابل تقابل[11] المضاف لا تقابل التضاد، وهذه تجتمع، والأضداد لا تجتمع، ويطرأ شك رابع صفته

(1) س. ف.

(2) ف.ج.

(3) ف. س.

(4) ف.س.

(5) ف.س.

(6) ف.س.

(7) س.ج.

(8) س= وحدة.

(9) ج.

(10) الورقة في (م) تالفة، واستعنا عليها بـ(د) ورقة 299 في قراءة السطور وبقيت فجوات تعذر علينا فك رموزها لشدة الضرر الحاصل في التصوير.

(11) يلاحظ مفهوم التضاد والتقابل عند ابن الطيب، وهو من مباحث اللواحق في الأوراق 591- 676.

هذه الصفة: كيف يزعم أرسطو طالس[1] أن هذه الخاصة هي أخص الخواص بالجوهر وأحق الخواص يجب أن تكون لكل الشيء. وقد علمنا أن كلامه[2] في هذا الكتاب، إنما هو في الأشخاص الموجودة والصور الحاصلة في النفس منها، أعني أجناسها وأنواعها تلك لا تتغير وتتقلب عليها الأضداد بأن تكون صحيحة فتصير سقيمة أو سودا فتصير بيضا(؟)[3] وحل الشك أنه إذا تأمل كلام أرسطو طالس[4]، علم أن الخاصة التي أفادها هي لجميع الجوهر الذي كلامه فيه في قاطيغورياس[5] فإنه قال: إن الجوهر الذي كلامي في قاطيغورياس فيه هو الذي الواحد منه بالعدد يقبل الأضداد بتغيره في نفسه، وهذا منه أول ومنه ثان، والجوهر الثاني جنساً كان أو نوعاً: هو الذي الواحد منه بالعدد.

أعني أي شيء أخذت من أشخاصه يقبل الأضداد بتغيره في نفسه، فتكون هذه الخاصة لجميع الجوهر[6] الذي كلامه في قاطيغورياس فيه الأول والثاني والغرض هو إفادة خاصة للجنس العالي وهذا هو الذي الواحد[7] منه بالعدد يقبل الأضداد بتغيره في نفسه،

[ورقة، 301]

(1) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن.

(2) أي أرسطو.

(3) سقطت علامة الاستفهام من ـ ن ـ.

(4) الصواب (أرسطو طالس).

(5) كتاب (المقولات).

(6) الصحيح: للجوهر جميعه (ج).

(7) قال فيه أرسطو طالس (أن الواحد منه بالعدد....الخ) ـ ج ـ.

(الكتاب السادس عشر)* ك16

فهذه الخاصة هي لجميع هذا[1] الجنس وما تحته باقي أنواع الأنواع ولكله[2] وإنما وقد قلنا أن خاصة الجوهر على الإطلاق هي أنه لا في موضع (...) هذه لكل جوهر وله وحده يرى أنه ما كان في هذا الكتاب ليس كلاماً خاص بجوهر شيء (....) تنطبق عليه وحده حقيقة الأول (وهي...) أنه لا في موضوع له وحده (.....) كلامه فيه في هذا الكتاب (...) والعلة الأولى[3] تقدست (......لكل) هو هو وهي أنه لا في موضوع (......) يفرضها جنساً عالياً (تستقبل الأنواع... والجواهر) الثواني هي فمثل الأول (   ) فيها أيضاً على جهة المثل الشكل (واللون ينتقل من) البياض إلى السواد وهكذا نظر الإنسان الذي في نفسه يتطور ما يعقل متنقلاً عن (ذلك)[4] شخصه. ويطرأ شك خامس صفته هذه الصفة: ليس يجب أن يقال أن الجوهر يقبل الأضداد وذلك أن جميع المتوسطات (التي بينها الكيفية بمنزلة الأول) والفاتر يحكم عليها بالطرفين جميعاً وهما أضداد وليس هما جواهر وحل الشك يجري على هذه الصفة التي في الكيفية تستعمل على ضربين، على أنها صورة تكون الأطراف،

[ورقة، 302]

متضادة ولا تجتمع معاً في الشيء الواحد أو على أنها نسب فتقابل[5] مع الأطراف تقابل المضاف، فأنا نقول في المتوسط أنه أسود بالقياس بالطرف الذي هو

---

* سقطت عن (م) و(ن) و(د).

(1) س/ هذه.

(2) س/ لكل، ف/ فلكله، ج/ ولكله.

(3) يقصد الله سبحانه وتعالى - ج.

(4) جميع ما في هذه الورقة تعرض للتلف في (نسخة في (نسخة م) واستعنا على قراءة السطور فيها على نسخة (د) ورقة 301.

(5) فتتقابل/ ج.

الأبيض، وبهذا الوجه لا يكون (اسوداً) في الحقيقة لكن في الإضافة فتكون مقابلته له مقابلة المضاف والمتوسطات توجد لها الأطراف على أنها نسب لا على أنها ذوات إذ كانت توصف بصفة الطرفين بالقياس إلى كل واحد منهما وتقابل كل واحد من الطرفين مقابلة مضافة فليس تقبل إذاً* الأضداد بل إنما توجد لها نسب إضافة، ويجب أن تعلم أن المتوسطات لها في نفوسها طبائع تخصها، وبحسبها يسمى هذا أدكن وهذا أصغر إلا أنا إذا قسناها إلى الطرفين قلنا فيهما أنهما الطرفان جميعاً بالقياس إلى كل واحد منها فيكون الطرفان لها لا[1] على وجه نسبة لا على وجه طبيعة من طريق الإضافة، ومع هذا فالكيفيات إذا وصفت بالتضاد وصح ذلك فيها تكون في نفوسها أضداداً لا قابلة[2] للأضداد.

والجوهر يوصف بالتضاد على أنه يقابل الأضداد لا هو في نفسه مضاد. ويطرأ شك سادس[3] صفته هذه الصفة: كيف يزعم أرسطو طالس[4] أن الجوهر الواحد بالعدد تتقلب عليه الأضداد، ونحن نرى جواهر كثيرة،

[ورقة، 303]

لا تقبل إلا طرفاً واحداً من الأضداد بمنزلة النار فإن الحرارة أبداً موجودة لها ولا تطرأ عليها البرودة[5]، وكذلك السواد الموجود في الغراب والبياض الموجود في القفنس[6] (؟)[7] وحل الشك جري على هذه الصفة: الأضداد إما أن تكون طبيعية أو عرضية، والطبيعية لا يمكن زوالها، وذات الشيء باقية، فإذا[8] لا يمكن أن

* هو الصحيح: وليسَ إذن (ج).

(1) لا زائدة تحذف ـ ن ـ ليكون (لها على وجه نسبة لا على وجه).

(2) غير قابلة/ ج

(3) (شك سادس صفته هذه الصفة) ـ ن ـ مشوشة.

(4) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن ..

(5) أي طبيعة النار (الإحراق) ـ (والحرارة).

(6) حيوان أبيض اللون معروف في بلاد اليونان ويتمثل به أرسطو دائماً.

(7) علامة الاستفهام سقطت من/ ن.

(8) الصحيح: فإذن (ج).

تنصرف[1] ويحدث بعدها ضدها، وذوات الأمر باقية فإما العرضية فإنها دخيلة يجوز ذلك فيها، والحرارة في النار جوهرية، والسواد في القار والبياض في الققنس، خاصيتان[2]، فليست لهذه علقة[3] بهذه الخاصة لكن هذه الخاصة تتعلق بالكيفيات العرضية فإن الشخص الواحد بالعدد يقبل الكيفيات العرضية بتغيره في نفسه لا الجوهرية إذ كانت هذه لا تزول.

ويطرأ شك سابع صفته هذه الصفة كيف يقول أرسطو طالس أن الجوهر يخصه أن الواحد منه بالعدد يقبل الأضداد بتغيره في نفسه، ونحن نعلم أن الأجرام السماوية لا تقبل الأضداد (؟)[4]، وحل الشك يجري على هذه الصفة إنما زعم[5] أرسطو طالس: أن الواحد بالعدد يقبل التضاد في الأشياء التي يمكن ذلك فيها، فأما التي لا يدخلها التضاد أصلاً. فكيف يمكن أن يتوهم ذلك فيها فتكون خاصة الجوهر الحقيقية (؟)[6] هي أن أي واحد أخذته،

[ورقة، 304]

بالعدد منه يقبل الأضداد بتغيره في نفسه إذا كان ذلك ممكناً فيه، فالقبول يحتاج أن يتقدمه إمكان الهيولى على أنه قد زعم قوم أن الأجرام السماوية ليست داخلة في علم هذا الكتاب من أشخاص الجواهر، ما تحقق منه وجود أجناسها وأنواعها وهذه المحسوسة بالذات[7] أحق بهذا المعنى من المحسوسة بطريق العرض، وجملة الكلام في جنس الجوهر بحسب ما يقتضيه كتاب القاطيغورياس[8]، يجري على هذا الوجه، تضع الجوهر الذي هو جنس الجنس مطلوباً، وهذا هو صورة في النفس بسيطة، وانظر فيه على عادتك في المطالب كلها أولاً في وجوده، ووجوده

---

(1) تنصرف/ ج، أي تذهب/ ن.

(2) خاصيتان طبيعيتان ـ ج.

(3) صلة، أو تعلق أو علاقة ـ ج.

(4) سقطت علامة الاستفهام (ن).

(5) تلاحظ لغة ابن الطيب التي تنطوي على مضمون نقدي.

(6) علامة استفهام سقطت من (ن).

(7) (بالذات) ـ ن ـ مشوشة.

(8) أي الكتاب الأول من أورغانون أرسطو الذي تناوله ابن الطيب بالشرح.

ظاهر وانظر فيه على عادتك في المطالب كلها أولاً في وجوده، ووجوده ظاهر من وجود الحيوان والنبات، والسماء[1] وغير ذلك، ولم كان الجوهر موجوداً حتى لا يلزم المضي إلى ما لا نهاية، فإنه لو كان كل موجود يفتقر في وجوده إلى حامل يحمله أو فاعل يفعله لامتدّ هذا من الطرفين من القابل والفاعل إلى ما لا نهاية، وطبيعة غير المتناهي عزيز وجودها فإما ما هو فلأنه لا مبادئ له ولا لوازم مبادئ إذا[2] كان في غاية البساطة تقوده الضرورة إلى النظر في لوازمه ليستخرج رسمه منها، ولوازمه: كميته وكيفيته. وكميته اثنان. أول: وهو الذي على الوجود. وثان وهو الذي في النفس[3]. ولهذا قسمه أرسطو طالس[4] بهذه القسمة،

[ورقة، 305]

ولم يقسمه بجسم وغير جسم لأن تلك القسمة تخص كل الجواهر. وهذه تمر في الثواني والقسمة القانونية إذا بلغت نوع الأنواع، كفّت[5]، فيسقط ذكر الأول، وأخص خواص الجوهر من الأول تستخرج ومن هذين[6] القسمين يستخرج أرسطو طالس[7] ستة رسوم. إنه لا في موضوع، وإنه يحمل بالتواطؤ وإنه يشار إليه بالإصبع وأنه لا تضاد فيه، وإنه لا يوجد فيه الأكثر والأقل وإن الواحد منه بالعدد (وإنه) قابل للمتضادات بتغيره في نفسه[8].

والعلة في كونها ستة: إن رسم الجوهر لا يخلو أن يؤخذ من القسمين جميعاً أو من أحدهما؛ ومن القسمين، إما بإضافة البعض إلى البعض[9] أو بغير إضافة.

---

(1) موضوعات (الجزئيات) التي تنطلق منها شبكة المقولات العشر.

(2) الصواب (إذ كان) ـ ن.

(3) أي هو على مستويين تجريبي مادي جزئي وعقلي معرفي كلي.

(4) الصواب (أرسطو طالس).

(5) كفت ـ ن ـ بمعنى منعت.

(6) وسها الناسخ عن ضبطها فجاءت ذين أو ذينيك القسمين (ن).

(7) الصواب (أرسطو طالس) ـن.

(8) هذه الرسوم كما يجملها أرسطو عن الجوهر يوجزها ابن الطيب.

(9) الصحيح: إما بإضافة بعض إلى بعض أو بغير (ج).

أما الذي يؤخذ من القسمين جميعاً من طباعهما فهي الخاصة الأولى: وهي إن الجوهر لا في موضوع، وبقياس البعض إلى البعض، أما بقياس ما اتفق إلى ما اتفق ثان، إلى ثان وأول، إلى أول وثان، إلى أول وأول، إلى ثان، أو بقياس الواحد إلى شيء ما في طبقته، فالمقايسة الأولى تستخرج خاصية عدم وجود التضاد والثانية عدم وجود الأكثر والأقل، والانفراد من كل واحد منهما إما من الثواني فخاصة الحمل بالتواطؤ ومن الأول، أما منا أو من الأمر ومنا بالإشارة ومن الأمر أن الواحد بالعدد يقبل التضاد بتغيره في،

[ورقة، 306]

نفسه، وأما ترتيبها فعلته، أما الأخيرة فبالواجب كانت أخيرة، لأنها تجري مجرى الغاية إذ كانت هي الخاصة الحقيقية، والخمس البواقي، بالواجب تقدمت فأخرت خاصة التضاد، والأكثر والأقل منها، لأنهما تولدا *بالمقايسة والإضافة* لا من الأمر نفسه، والثلاثة تقدمت خاصة لا في موضوع، منها لأنها أخص خواص الجوهر بالجوهر، ولأنها لأمرين تقدمت خاصة التواطؤ على الإشارة، لأن الإشارة منّا حسب والحمل يقتضيه طبع الأمر لتحقيق وجوده، ومن الواجب إن كانت الخاصة الحقيقية تكون أنها لا في موضوع.

ولكن لما كان هذا الكتاب نظره ليس هو في جميع الجواهر لكن فيما يخص قاطيغورياس، وهو الثاني. والأول لا في المواد والصور ولا في الفصول ولا في المبدأ الأول فضلت هذه الخاصة على جوهر قاطيغورياس، فصارت غير حقيقية لا بالقياس إلى الجوهر في نفسه، لكن بالقياس إلى ما ينظر فيه في قاطيغورياس منه، وصارت خاصة التضاد والأكثر والأقل غير حقيقيتين. لأنهما يوافقان مقولات آخر، كالكم والتواطؤ أيضاً غير حقيقي. لأنه يوافق جميع المقولات. والإشارة وإن كان تختص بالجوهر فقبول التضاد أحق منها. لأن الإشارة منا وقبول التضاد،

[ورقة، 307]

من الأمر نفسه[1]، وأيضاً قد تكون الإشارة إلى الأعراض بما هي في الجواهر والأعراض لا تقبل التضاد بتغيرها في نفسها، فإما الكيفية فتنقسم إلى* الأمر

---

(1) نفسه لانفسنه كما في (ن)

* الصحيح: فتنقسم على (ج).

وكيفية بيانه. وكيفية البيان أنها تكون بالقسمة والرسم، وكيفية الأمر أن الأول منه أحق بالجوهرية طبعاً[1] وشرفاً وزماناً ومرتبة، وأما العلة في تقديم الجواهر على البواقي فلأن الجوهر وجوده وفعله بسبب نفسه، والبواقي وجودها وفعلها بسببه، والعلة في أنه لم يستعمل في[2] هذا الكتاب من الجواهر إلا الأول والثاني لا المادة والصورة ولا الجواهر الإلهية[3] ولا الفصول، لأن غرضه الألفاظ البسيطة الدالة على الأجناس العوالي، وفي الأجناس العوالي[4] بسببها، وفيما تحت الأجناس العوالي بسبب الأجناس العوالي، ليحقق منها وجودها، وتحقيق وجودها مما تحمل عليه، وهي تحمل على المتوسطات والأنواع والأشخاص. والحمل حقاً إنما هو على الشخص. ولا يقع الحمل الذي يراد به تحقيق الوجود على المادة والصورة والفصول لأنها ليست مفردة قائمة بنفسها، وإن كان الحمل يصح عليها، إلا أنه لا يفيد في تحقيق الوجود كبير فائدة، لأن التحقيق يكون من الشيء الظاهر استقلالاً له بنفسه.

فهذه جملة تغني[5] في الكلام في الجوهر، وبالجملة فالخاصة الأولى مأخوذة للجوهر من الأول منه ومن الثاني،

[ورقة، 308]

والخاصة الثانية مأخوذة من الثواني حسب، والثالثة من الأول حسب ،الرابعة من الأول والثاني، والخامسة من الأول والثاني، والسادسة من الأول، حسب[6]، ويجوز أن تؤخذ من الأول والثواني، فقولنا: أنه لا في موضوع الأول والثاني، وإنه يحمل بالتواطؤ للثاني حسب، وإنه يشار فيه بالإصبع للأول حسب وأنه لا يوجد فيه التضاد للأول والثاني، وأنه لا يوجد فيه الأكثر والأقل، للأول والثاني، إذا أخذا عرضاً، وأنه موضوع لقبول الأضداد، بتغيره في نفسه للأول حسب، وقد ينقل إلى الثاني، والعلة[7] من كون هذه الخواص ستاً من قبل أن الجوهر تنتزع له الخواص من أقسامه لأنه بسيط، فأما أن تؤخذ له الخواص من أقسامه نفوسها أو بالمقايسة،

---

(1) أي بالطبع والشرف والزمان والرتبة وهو موضوع اللواحق ورقة 591- 676 من هذا الشرح.

(2) أي مباحث الطبيعة.

(3) مباحث علم ما بعد الطبيعة.

(4) الكليات التي في المعرفة والوعي والنفس - ج -.

(5) نغني - ن -.

(6) يحدد ابن الطيب مرجعية الخواص الست.

(7) كما يقف عند سبب سداسية الخاصيات هذه.

وبالمقايسة، أما بمقايسة بعضها إلى بعض، أو بمقايسة إلى غريب، وهذا إما أن توجد هي فيه أو يوجد هو فيها، ومن نفوسها ينتزع له ثلاث خواص من كل منهما، أعني الأول والثاني منفرداً أو منهما مجموعين، وبمقايسة بعضها إلى بعض إما عمقاً أو عرضاً، والعمق[1] ما قلناه وبالمقايسة إلى غيره، إما بما توجد فيه فالأضداد وهو فلا يوجد فيها إلا لاضد له إذا كان لا في موضوع. وعلة أخرى في أن خواص الجوهر ست، لا زائدة ولا ناقصة من قبل[2]،

[ورقة، 309]

إن خواص الجوهر تستنبط له من أقسامه، وأقسامه الثواني والأول.

فأما أن تستنبط له من الثواني والأول جميعاً، أو من كل واحد منهما مفرداً، فإن استنبطت منهما، فإما أن تستنبط منهما بقياس لوجود فتتحصل خاصة لا في موضوع، أو بقياس بعضها إلى بعض، أما ما اتفق إلى ما تفق فعدم التضاد، أو الواحد إلى واحد معين من طبقته، فعدم وجود الأكثر والأقل، أو من الثواني حسب.

أما منا فقبول الإشارة، ومنها قبول الأضداد، والعلة في أن خواص الجوهر وسائر المقولات الجارية لها مجرى الرسوم، تؤخذ من إضافتها إلى متوسطاتها وأشخاصها. من قبل: أن الأجناس العوالي لا حد لها، لأنه لا مبادئ لها، فبقي أن تفهم من رسومها، ورسوم الشيء إنما تؤخذ من خواصه وأعراضه، وقبيح أن توجد للأجناس العالية خواص من نفوسها هي ذوات لأن الذوات لا توجد للنسبة، فبقي أن توجد بإضافتها إلى شيء، ومحال أن يضاف الجنس، لتستنبط له خاصة إلى جنس غيره، لأن طبيعة غيره مباينة لطبيعته، فكيف تستنبط له الخاصة منه (؟)[3] فبقي أن يكون استنباطها مما يتعلق به، وهذه هي متوسطاته وأنواعه وأشخاصه. فرسومه إذاً[4] تؤخذ من إضافته[5] إلى متوسطاته وأنواعه وأشخاصه، وليس نسبة تستمر في المقولات كلها سوى،

[ورقة، 310]

---

(1) ولعمق - ن -.
(2) تم ضبط هذه الورقة المشوهة في نسخة (م) بالاستعانة بنسخة (د).
(3) سقطت علامة الاستفهام عن / ن.
(4) وهو الصحيح: فرسومه إذاً (ج).
(5) أضافيته (ف، س).

نسبة الإضافة فمنها إذاً* تستنبط الرسوم للمقولات كلها وتنقضي الجملة[1].

قال أرسطو طاليس[2]:

«وقد يظن بكل جوهر أنه يدل على مقصود إليه بالإشارة»[3].

((يريد: ويتخيل من اسم الجوهر أنه يدل على كل ما يدل عليه بأنه مقصود إليه بالإشارة وموما إليه بالإصبع وليس الأمر على هذا. وإنما هذا شيء يخص الجوهر الأول، لأنه واحد متحيز منفرد))..

«فأما الجوهر[4] الأول فالحق[5] الذي لا مريه فيه، أنه[6] يدل على مقصود إليه بالإشارة لأن ما يستدل عليه فيها[7] شخص وواحد بالعدد»[8].

((يريد: فأما الجواهر الأول فأسمائها لا خلاف فيها أنها تدل على مقصود إليه بالإشارة. لأنها تدل على شخص واحد منفرد ومتحيز)).

«وأما الجواهر الثواني فقد يوهم اشتباه شكل القلب[9] منها أنها تدل على مقصود إليه بالإشارة كقولنا[10] الأنسان الحيوان...»[11].

((يريد: والجواهر الثواني يظن بها ذلك ظناً، والعلة في هذه مشابهة أسمائها

---

* وهو الصحيح: (ج)

(1) القول (تنقضي الجملة) يعني نهاية المبحث أو التعليم ولا نظن أن له صلة بسياق الحديث عن رسوم الجوهر والمقولات والمباحث الممتدة من الورقة 283 إلى 310.

(2) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن ـ.

(3) تقارن مع اسحق 11/1.

(4) ورد في اسحق (الجواهر) 11/1.

(5) ورد في اسحق (فبالحق) 11/1.

(6) ورد في اسحق (أنها تدل) 11/1.

(7) ورد في اسحق (منها).

(8) تقارن مع اسحق 11/1.

(9) وردت عند اسحق (اللقب) 12/1.

(10) وردت عند اسحق (كقولك) 12/1، والصحيح: مثل قولنا (ج).

(11) الصواب (الحيوان) ـ ن ـ مشوشة.

لأسماء الجواهر الأول وذلك أنه[1] يدل على الجوهر الثاني باسم واحد، كما يدل على الجوهر الأول باسم واحد فيظن كما،

[ورقة، 311]

إن هذا يدل بالاشتراك ( )[*]).

«فليس[2] ذلك حقاً».

((يريد: وليس هذا الشيء (الحق)

البواقي، تدل على (مضمون)).

«بل الأولى < أنها تدل على أي شيء >[3]».

((يريد: ذاتها[4] تدل على (في)

مكيفة بكيفية جوهرية (يقال على كثيرين..)

بالنوع أو بالعدد و( )).

«لأن الموضوع ليس <بواحد كالجوهر الأول>[5]».

((يريد: لأن الموضوع (الجواهر)

الثواني، ليس هو واحد ( )

منحازاً منفرداً و( ))).

«لكن الإنسان يقال على <كثير، وكذلك الحيوان>[6]».

((يريد: الأنسان والحيوان (تقالان على كثيرين.....)

كثرة، والكثرة لا يقصد (بها كثرة....)).

---

(1) الصواب (إنه) ـ ن ـ مشوشة.

* نسخة (م) مشوهة استعنا بـ(د).

(2) وردت (وليس) في اسحق 12/1.

(3) يقارن مع اسحق 12/1.

(4) ذاتها /ج/ أنها /س، ف.

(5) النص من اسحق 12/1 والصحيح مثل الجوهر.

(6) أيضاً.

« إلا أنها ليست تدل على أي شيء <على الإطلاق بمنزلة الأبيض>[1]».

((يريد: إلا أنها: يعني أسماء الجوهر (تدل على)

بأي كيفية جوهرية كانت[2])).

«فإن الأبيض ليس يدل على <شيء غير أي شيء، فما النوع> والجنس، فإنهما يقرران أي شيء في الجوهر»[3].

((يريد: فإن الإسم، الأبيض يدل على جوهرية، ....)

[ورقة، 312]

عرضية)).

«وذلك أنهما يدلان[4] على جوهر ثان ما»[5].

((يريد: فأما اسم النوع والجنس، كالإنسان* والحيوان فإنهما يدلان على جواهر مكيفة، ولكن بكيفيات جوهرية)).

«إلا أن الإقرار بالجنس يكون أكثر من[6] حصر الإقرار بالنوع».

((يريد: إلا أن اسم الجنس يدل على جوهر مكيف بكيفية جوهرية يحمل على أكثر مما يحمل عليه النوع إذا كان الحيوان يشمل الإنسان وغيره، والإنسان إنما يشمل أشخاص الناس حسب)).

«فإن القائل حيوان[7]، قد جمع بقوله أكثر ما يجمع القائل إنسان...»[8].

((يريد: وذلك أنهما يدلان على جوهر مكيف بكيفية جوهرية)).

---

(1) أيضاً.

(2) ج/ كانت، س،ف/ كالنطق.

(3) النص من اسحق 12/1 لانطماس (م).

(4) وردت في اسحق (وإنما يدلان) 12/1.

(5) يقارن مع اسحق 12/1.

* الصحيح: مثل الانسان والحيوان (ج).

(6) وردت في اسحق هكذا (يكون أكثر حصراً من)) 12/1.

(7) وضعها بدوي في دستور اسحق بين أقواس 12/1.

(8) تقارن مع اسحق 12/1.

قال المفسر:

[هذه الخاصة الثالثة للجوهر، وهي أن اسمه يدل على مقصود إليه بالإشارة، أي مومأ بالإصبع نحوه، ولما كانت الجواهر شخصية وعامية؛ فهذه الخاصة هي للشخصية منها، فأما العامية فقد يوهم اسمها (لمشابهته)[1] لاسم الجوهر الأول، أنها يشار إليها، وليس الأمر على هذا، بل أسماء الجواهر الثواني تدل على صورة في النفس مكيفة بكيفيات جوهرية من شأنها أن تحمل على أكثر من واحد، إلا أن الجنس منها أعم من النوع،

[ورقة، 313]

والفرق بين الكيفية الجوهرية، وبين العرضية: أن الجوهرية تخص نوعاً واحداً والعرضية توجد في أكثر من نوع واحد، فأما لفظة يظن، يريد بها التخيل لا التحقيق، لأن لفظة يظن تقال على ضربين بمعنى التحقيق وبمعنى التخيل، فبمعنى التحقيق إذا كان صادقاً وبمعنى التخيل إذا كان مشكوكاً فيه].

قال أرسطو طاليس[2]:

«ومما للجواهر أيضاً أنه لا مضاد لها...[3]».

((يريد: مما يخص الجوهر الذي كلامنا فيه في هذا الكتاب، أنه لا ضد له، وذلك أنه لا يوجد فيه شخصان ولا نوعان ولا متوسطان يضاد أحدهما الآخر)).

«وإلا[4] فماذا يضاد الجوهر الأول كإنسان ما فإنه لا مضاد له، ولا الإنسان[5] أيضاً. ولا الحيوان[6] يضاد»[7].

---

(1) وردَ لمشابهته ـ ن..

(2) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن..

(3) يقارن مع اسحق 12/1.

(4) سقطت من اسحق 12/1.

(5) وردت في اسحق (للإنسان) 12/1، والصواب: مثل إنسان بدلاً من كإنسان (ج).

(6) وردت في اسحق (ولا للحيوان مضاد) 12/1

(7) يقارن مع اسحق 12/1.

((يريد: وإ لا فماذا يضاد زيداً مثلاً وهو لا في موضوع، والأضداد في موضوع(؟)[1])).

«إلا أن ذلك ليس خاصياً[2] بالجوهر، لكنه[3] أيضاً في أشياء كثيرة غيره[4]، ومثال ذلك في الكم/ فإنه ليس لذي الذراعين مضاد ولا للعشرة، ولا لشيء مما يجري هذا المجرى»[5].

((يريد إلا أن هذه الخاصة ليست للجوهر[6] وحده ولكنها،

[ورقة، 314]

توجد لأشياء كثيرة كالكمية*)).

«إلا أن يقول قائل: أن القليل ضد[7] (الكثير) والكبير[8] ضد الصغير»[9].

((يريد: اللهم إلا أن يدعي مدع ويقول: إن في الكم تضاداً، فإن الكثير يضاد القليل، وسوف يتبين أن هذه تتقابل تقابل المضاف لا تقابل المضاد)).

«لكن الكم المنفصل لا مضاد له...»[10].

((يريد: سوى أن الكم المنفرد الذي ليس بمضاف لا خلاف في أمره أنه لا تضاد فيه)).

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(2) وردت في اسحق (خاصاً) 12/1

(3) وردت في اسحق هكذا (في أشياء أيضاً كثيرة) 12/1

(4) وردت في اسحق (مثال ذلك) 12/1

(5) يقارن مع اسحق 12/1.

(6) يحتمل (الجوهر).

* الصحيح: مثل الكمية (ج).

(7) يحتمل (الكثير) وسها الناسخ في نقلها – ج – في الأصل الكبير وتكرر ذكر كلمة (كثير) عند اسحق 12/1.

(8) وردت في اسحق (أو الكبير) 12/1.

(9) يقارن مع اسحق 12/1.

(10) كذلك.

قال المفسر:

[هذه الخاصة الرابعة للجوهر، وهو أنه لا يوجد فيه شخصان متضادان ولا نوعان ولا متوسطان إلا أن هذه الخاصة ليست للجوهر وحده، لكنها للكم أما المنفصل منه، أعني الذي تفهمه النفس مفرداً بمنزلة[1] الذراعين والثلاث، فلا شك فيه، وأما المضاف منه فسيبين أرسطو طالس[2] أنه لا تضاد فيه].

قال أرسطو طالس[3]:

«وقد يظن بالجوهر أنه لا يقبل الأكثر والأقل[4]».

((يريد: وقد يتحقق من أمر الجوهر أنه لا يقبل الأكثر والأقل، وذلك أنه لا يوجد جوهر آخر من طبقته في باب ما هو جوهر وقائم بنفسه)).

[ورقة 315]

«لست أقول أنه ليس جوهراً[5] بأكثر من جوهر في أنه جوهر...»[6].

((يريد: وليس أعني أنه لا يوجد أكثر من جوهر آخر في باب ما هو جوهر، فإن الشخص أكثر في باب الجوهرية من النوع، والنوع أكثر في باب الجوهرية من الجنس)).

«فإن ذلك شيء قد قلنا به لكني أقول إن ما هو في جوهر، جوهر، ليس يقال أنه[7] أكثر ولا أقل...»[8].

((يريد: أن هذا الحكم هو باب[9] الجواهر التي من طبيعة واحدة، وذلك أنه لا يوجد جوهر أول أحق في باب الجوهرية من الجواهر الأول.)).

---

(1) الصواب بمنزلة/ ن مشوشة.

(2) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن ـ.

(3) أيضاً.

(4) يقارن مع اسحق 12/1.

(5) وردت في اسحق (جوهر) 12/1.

(6) يقارن مع اسحق 12/1.

(7) سقطت (إنه) من اسحق 12/1.

(8) يقارن مع اسحق 12/1.

(9) الصواب (في باب) ـ ن ـ.

«مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنساناً فليس يكون إنساناً بالأكثر[1] والأقل...»[2].

((يريد: مثال ذلك: أن هذا الشخص من أشخاص الناس. لا يكون أحق في باب الجوهرية من هذا الشخص)).

«لا[3] قيس بنفسه ولا إذا قيس بغيره»[4].

((يريد: لا إذا قيس بنفسه في أزمنة مختلفة بمنزلة الصبا والشيخوخة ولا إذا قيس بغيره فإنه ليس يكون شخص من أشخاص الناس قائماً بنفسه بأكثر[5] من غيره)).

[ورقة، 316]

«فإنه ليس أحد من الناس إنساناً بأكثر[6] من إنسان غيره، كما أن الأبيض، أبيض، أكثر[7] مما غيره أبيض، والخير خير بأكثر مما غيره خيراً وكما أن الشيء إذا قيس بنفسه أيضاً، قيل أنه أكثر وأقل، مثال ذلك أن الجسم إذا كان (أبيضا) قد[8] يقال أنه في هذا الوقت أبيض، بأكثر مما كان قبل، وإذا كان حاراً، فقد يقال أنه حار بأكثر مما كان أو أقل»[9].

((يريد: فإنه ليس واحد[10] من الناس أكثر في باب الجوهرية من إنسان آخر أو في الإنسانية كما أن[11] الأبيض ليس[12] بأكثر من غيره، والخير خير بأكثر من

---

(1) وردت في اسحق (أكثر) 12/1.

(2) وردت في اسحق (ولا أقل) 13/1.

(3) وردت في اسحق (ولا أقل) 13/1.

(4) يقارن مع اسحق 13/1.

(5) الصواب (بأكثر) ـ ن ـ مشوشة.

(6) الصواب (بأكثر) ن.ق.

(7) وردت في اسحق (بأكثر) 13/1.

(8) وردت في اسحق (فقد يقال) 13/1.

(9) يقارن باسحق (13/1) علماً أن هذه الورقة من (م) مشوهة واستعنا عليها بنسخة (د): ورقة 316.

(10) الصواب (واحداً) ـ ن.

(11) الصواب (كما أن) ـ مطموسة.

(12) الصواب (الأبيض ليس بأكثر من غيره) ـ ن مطموسة.

غيره خيراً، والأعراض توجد فيها الزيادة والنقصان. إذ قيس الشيء إلى نفسه في أوقات مختلفة. أو أي شخص[1] آخر في الوقت الواحد)).

«فأما الجوهر، فليس يقال أكثر ولا أقل فإنه ليس يقال في الإنسان، أنه في هذا الوقت إنسان بأكثر مما كان فيما تقدم ولا في غيره من سائر الجواهر»[2].

((يريد: إذا قيس بواحد من طبقته ولا بنفسه في أزمنة مختلفة)).

«فتكون[3] الجواهر لا تقبل الأكثر والأقل».

((يريد: إذا قيس بواحد من طبقته))،

[ورقة، 317]

قال المفسر:

هذه الخاصة الخامسة، وهي أن الجوهر إذا قيس بنفسه أو بآخر من طبقته أعني شخصاً مع شخص ونوعاً مع نوع لا يكون أحدهما أكثر في باب الجوهرية من الآخر].

قال أرسطو طالس[4]:

«وقد يظن أن أولى الخواص بالجواهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادات»[5].

((يريد: وقد يتحقق بأن أخص الخواص بالجوهر أنك إذا أخذت شخصاً من أشخاصه، وجدته يقبل المتضادات بتغيره في نفسه)).

«والدليل على ذلك أنه ليس[6] يقدر أحد أن يأتي بشيء[7] مما ليس هو جوهراً أن[8] الواحد منه[9] يقبل المتضادات».

---

(1) الصواب (أي شخص آخر) ـ ن مطموسة.

(2) يقارن مع اسحق 13/1.

(3) وردت في اسحق (فيكون الجوهر لا يقبل) 13/1.

(4) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن.

(5) يقارن مع اسحق 13/1.

(6) انقلبت ليس عند اسحق إلى (لن) 13/1.

(7) الأوفق القول (الشيء) حسب (ن) ووردت عند اسحق (بشيء) 13/1.

(8) سقطت (ان) ن اسحق 13/1.

(9) اختلف النص عند اسحق وأصبح هكذا (منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادات) 13/1.

((يريد: والدليل على أن هذه الخاصة هي أخص الخواص أنه لا يقدر أحد أن يأتي بشخص من أشخاص مقولة أخرى غير الجوهر يكون قابلاً للمتضادات بتغيره في نفسه)).

«مثال ذلك أن اللون الواحد بالعدد وهو[1] بعينه أن[2] يكون أبيض وأسود، ولا الفعل[3] الواحد بالعدد هو بعينه يكون محموداً[4] أو مذموماً»[5].

((يريد: مثال ذلك اللون الواحد، وهو من الكيفية لا[6]،

[ورقة، 318]

يمكنه[7] أن يثبت واحد بالعدد فيكون تارة أبيض وتارة أسود، ولا الفعل الواحد، وهو من مقولة يفعل يثبت واحداً بالعدد وينقلب عليه الحمد والذم)).

«وكذلك يجري[8] الأمر في سائر الأشياء مما ليس بجوهر»[9].

((يريد: وكذلك يجري الأمر في سائر أشخاص المقولات سوى مقولة الجوهر)).

«[10]وأما الجوهر فإن الواحد منه بالعدد وبعينه قابل، للمتضادات، مثال ذلك إنسان ما فإن هذا الواحد[11] بعينه يكون أبيض حيناً وأسود حيناً وحاراً وبارداً وصالحاً[12] وطالحاً».

---

(1) وردت (هو) عند اسحق 13/1.

(2) انقلبت (ان) إلى (لن) عند اسحق 13/1.

(3) وردت في اسحق (والفعل الواحد) من غير (ولا) 13/1.

(4) وردت في اسحق هكذا (يكون مذموماً أو محموداً) 13/1.

(5) يقارن مع اسحق 13/1.

(6) تكملة الكلمة في الورقة 318 (لا يمكنه) - ن.

(7) تكملة هذه الكلمة في الورقة السابقة (لا يمكنه) - ن.

(8) وردت في اسحق (نحو الأمر) 13/1.

(9) يقارن مع اسحق 13/1.

(10) وردت في اسحق (فأما) 13/1.

(11) وردت في اسحق (الواحد هو) 13/1.

(12) وردت في اسحق (وطالحا وصالحا) 13/1.

((يريد: فأما مقولة الجوهر فإن الواحد منها بالعدد شأنه أن يقبل المتضادات وهو ثابت، تغيره في نفسه فإن الشخص الواحد من أشخاص الناس يكون أسود ثم يصير أبيض، ويكون صالحاً ثم يصير طالحاً))

«ولن يوجد ما يجري هذا المجرى في شيء مما سوى الجوهر أصلاً»[1].

((يريد: ولن يوجد شخص من أشخاص مقولة أخرى يثبت[2] في الوجود واحد بالعدد ويقبل الأضداد بتغيره في نفسه)).

قال المفسر:

هذه الخاصة السادسة، وهي الحقيقية من قبل أنها جوهر[3] وحده، وهي أن الواحد منه، بالعدد يقبل المتضادات،

[ورقة، 319]

بتغيره في نفسه وهو يمتنع إذاك[4] من استقرائها في المقولات ويجعل <ألا تقال في المقولات أنها... >*

تضاد فإن في مثلها <تدل على شبيهة >

التحقيق.........]

قال أرسطو طالس:

«اللهم إلا أن يرد <ذلك راد >[5]»

((يريد: اللهم إلا أن يعرض معها شخص في هذه الخاصة

ويقول إنها قد توجد <لاشخاص[6] مقولات أمر كالقول> وهو من الكمية والظن وهو من الكيفية...))

---

(1) تقارن مع اسحق 13/1.

(2) الصواب (يثبت في الوجود واحداً بالعدد) ـ ن، د.

(3) الصواب (للجوهر وحده) ـ ن، د.

(4) ذاك ج، ذلك س.ف.

* الورقة مشوهة في (م) استعنا بنسخة (د).

(5) النص من اسحق 13/1- 14 لتشوه الورقة من (م).

(6) الصواب (الأشخاص) مقولات... أمر// (د).

«بأن يقول أن القول <والظن مما يجري هذا المجرى>[1]

لأن القول بعينه مظنون <صدقاً وكذباً>[2]»

((يريد: وهو أن الواحد منها <...> يقبل المتضادات بتغيره في نفسه))

«مثال ذلك أن القول <إن صدق في جلوس جالس> فإنه بعينه يكذب إذا قام، وكذلك القول <في الظن>»[3].

((يريد: مثال قبول القول (إن الإضافة إذا القول في)[4]

الجالس إذا كان جالساً (.....) يكون صادقاً فإذا)

قام يكون القول بأنه جالس كذباً...))

«فإن الظن إن صدق <من جلوس جالس كذب إذا قام> متى كان ظنه به ذلك الظن بعينه»[5]

((يريد: أنه جالس....))

[ورقة، 320]

قال المفسر:

[صورة هذا القول صورة شك يطرأ على الخاصة الحقيقية، صفته هذه الصفة: كيف يزعم[6] أن هذه الخاصة للجوهر، والقول وهو من الكمية والظن وهو من الكيفية، يدخلهما الصدق والكذب وهما ضدان](؟).

قال أرسطو طالس:

«فنقول[7] إن الإنسان وإن اعترف بذلك[8]»

---

(1) استكملنا النص المطموس في (ن) من اسحق < >14/1.

(2) كذلك تقارن مع 14/1.

(3) يقارن مع اسحق لغرض ضبط النص 14/1.

(4) استكمال نواقص (م) من (د) بين الأقواس < >.

(5) يقارن نص أرسطو من اسحق (14/1) ونسخة (د).

(6) أرسطو.

(7) الصواب يقول (ن، د).

(8) يقارن مع اسحق 14/1.

((يريد: فنقول إن الإنسان وإن اعترف أن القول والظن يدخلهما الأضداد))

«فإن بين الجهتين اختلافاً»[1]

((يريد: فإن بين جهة دخول الأضداد في الجوهر وبين القول والظن؛ خلاف))

«وذلك أن الأشياء في الجواهر إنما هي قابلة لمتضادات، بأن تتغير أنفسها لأن الشيء إذا كان حاراً وصار[2] بارداً فقد تغير، وإذا كان أبيض فصار أسود، وإذا كان مذموماً فصار محموداً»[3].

((يريد: وذلك أن الجوهر يقبل المتضادات بأن يتغير في نفسه وذلك أن يكون أسود فيزول السواد عنه ويصير أبيض)).

«وكذلك في سائر الأشياء، كل واحد منها قابل للمتضادات بأن يقبل هو نفسه التغير[4]»،

[ورقة، 321]

---

(1) يقارن مع اسحق 14/1.

(2) وردت في اسحق (فصار) 14/1.

(3) يقارن النص مع اسحق 14/1.

(4) انقلبت (هو نفسه) عند اسحق إلى (بنفسه) 1/ 14.

(الكتاب السابع عشر)* ك17

((يريد: وكذلك في سائر (أشخاص الجوهر فإن)

وجه قبولها للمتضادات، التي تتغير من نفوسها))

«فأما القول والظن فأنهما <ثابتان غير زائلين> لا بنحو من <الأنحاء، ولا بوجه من الوجوه>[1] وإنما تحدث** المضادة <فيهما بزوال الآخر>»[2].

((يريد: فأما القول والظن (فإنهما ثابتان غير زائلين) ولا متغيرين (عند قلب الأضداد، إلا المتغير هو) الأمر نفسه الذي يدل (على القول، وظن الظان).)).

«فلأن القول في <جلوس جالس، ثابت لا محالة>[3] وإنما يصير <صادقاً حيناً وكاذباً حيناً> آخر[4] بزوال <الأمر وكذلك القول في الظن أيضاً>».

((يريد: واحد (فإن هو)

كان الإنسان (مثلاً كذلك فيكون) التغير إنما ورد (من قبول الأبيض[5]).)).

«فتكون[6] الخاصة <فلتكن الجهة التي تخص الجوهر> أنه قابل للمتضادات <بتغيره في نفسه>[7]».

((يريد: فيكون (الوجه من الجوهر) لغير الوجه الذي (يقبل الحركة والظن، وهو أن))

الجوهر يقبل المتضادات (لتغير).))

---

* سقط من (ن).

(1) النص بين < > من أرسطو، اسحق 14/1.

** في اسحق (يحدث المضاد) 14/1.

(2) تلف (م) استعنا بـ (د) قارن اسحق 14/1.

(3) عند اسحق وردت (بحالة) 14/1.

(4) أيضاً (حيناً آخر) 14/1.

(5) س/ الأنسان.

(6) وردت في اسحق (فلتكن) 14/1.

(7) من اسحق 14/1.

قال المفسر:

[هذا هو الحل الذي على طريق المسامحة[1] وصورته،

[ورقة، 322]

هذه الصورة، هنا سلمنا أن القول والظن فيهما تضاد، إلا أن جهة كونه فيهما غير جهة كونه في الجوهر، لأن الجوهر يقبل الأضداد في نفسه، وهذه من قبل نسبتها إلى المدلول عليه بالقول والمظنون].

قال أرسطو طالس[2]:

«هذا إن اعترف الإنسان بذلك أعني أن القول[3] والظن قابلان للمتضادات[4]»

((يريد: هذا إن اعترف الإنسان بأن القول الواحد يقبل المتضادات، ويثبت حتى يكون صادقاً أو كاذباً، وكذلك الظن)).

«إلا أن ذلك ليس بحق[5]».

((يريد: إلا أن هذا ليس له حقيقة، وكأن القول والظن ينقضيان ولا يثبتان حتى يقبلا الصدق والكذب)).

«لأن القول والظن ليس إنما يقال فيهما أنهما قابلان للأضداد من طريق أنهما في أنفسهما يقبلان شيئاً»[6].

((يريد: لأن القول والظن ليس يقال فيهما أنهما يقبلان الأضداد، لأنهما في أنفسهما يثبتان[7] ويقبلانه، بل الشيء الذي يدلان عليه هو الذي يتغير ولا يثبت القول الأول حتى يكون صادقاً،

[ورقة، 323]

---

(1) ف، ج، س (المشاركة).

(2) أرسطو طالس - ن.

(3) وردت في اسحق مقلوبة (أن الظن والقول) 14/1.

(4) يقارن مع اسحق 14/1.

(5) يقارن مع اسحق 14/1.

(6) أيضاً.

(7) يثبتانه - ف - ج.

وكاذباً، بل يقتضي، مع التلفظ به (   )[*].))

«بل[1] من طريق: إن حادثاً يحدث <في شيء غيرهما>[2]»

((يريد: وهو الذي.... يدلان (عليهما وهذا........   )[3].))

«وذلك أن القول <إنما يقال فيه أنه صادق أو أنه> كاذب عن طريق[4]: <أن الأمر الموجود أو غير> موجود، لا من قبل[5]، إنه في نفسه قابل <للأضداد>[6]».

((يريد: لا لأنه يثبت حتى يتغير هذا (   ).))

«فإن القول؛ بالجملة لا يقبل الزوال من <شيء أصلاً ولا الظن[7]>.».

((يريد: فأن القول لا يثبت حتى لا يقال[8] (المتغير...   ).))

«فيجب، أن[9] لا يكونا قابلين للأضداد»[10].

((يريد: فيجب أن لا يكون القول والظن (قابلان للاضداد   ).))

«إذا[11] كان ليس يحدث <فيهما ضد أصلاً>[12]».

((يريد: إذا كانت الأضداد (لا تقال[13]........).))

---

* بسبب تلف (م) استعنا بـ(د).

(1) وردت في اسحق (لكن) مضافة من بدوي، بدلاً من (بل) 14/1.

(2) استعنا بـ اسحق < > 14/1.

(3) الذي بين الأقواس ( ) من _ (د).

(4) وردت في اسحق (من طريق) 14/1.

(5) وردت في اسحق (طريق أنه نفسه) 14/1.

(6) استكملنا النقص من اسحق 14/1- 15.

(7) بين الأقواس < > من اسحق 15/1.

(8) س، ف، ج، ونسخة (د).

(9) وردت في اسحق (إلا) 15/1.

(10) تقارن مع اسحق 15/1.

(11) وردت في اسحق (إذ كان) 15/1.

(12) استكملنا بين < > من اسحق 15/1.

(13) نسخة (د).

«فأما الجوهر، فيقال[1]: أنه

قابلاً للمتضادات[2] من طريق أنه نفسه قابلاً[3] للأضداد[4]».

((يريد: فأما الجوهر، فأنه يقبل الأضداد (....)

في نفسه، وذاك بأن يكون (موجوداً....)[5]

«وذاك[6] أنه يقبل المرض والصحة والبياض والسواد، وإنما يقال فيه، أنه قابل للضدين[7] <من[8]> طريق بأنه[9] نفسه يقبل كل واحد من هذه، ومن تلك[10]»،

[ورقة، 324]

((يريد: وهو ثابت واحد بالعدد))

«فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أن الواحد منه بالعدد بعينه قابل للمتضادات، بتغيره في نفسه»[11].

((يريد: وهو ثابت واحد بالعدد))[12]

«فهذا فليكن مبلغ ما نقوله في الجوهر، وقد ينبغي[13] أن نتبع[14] ذاك[15] بالقول في الكم»[16].

---

(1) في اسحق (فيقال فيه) 15/1.

(2) في اسحق (الأضداد) 15/1.

(3) في اسحق (قابل) 15/1.

(4) يقارن مع اسحق 15/1.

(5) من نسخة (د).

(6) في اسحق (وذلك) 15/1.

(7) اسحق (للأضداد) 15/1.

(8) من اسحق 15/1.

(9) اسحق (أنه هو) 15/1.

(10) اسحق (وما يجري مجراها).

(11) يقارن مع اسحق 15/1.

(12) كرر ابن الطيب التفسير الذي سجله على النص في الورقة 323 والوارد في 15/1 من دستور اسحق، ولا نظنه سهو من الناسخ في (ن).

(13) وردت في اسحق (ينبغي الآن أن) 15/1.

(14) وردت في اسحق (نتبع) 15/1.

(15) وردت في اسحق (ذلك) 15/1.

(16) يقارن مع اسحق 15/1.

((يريد: فهذا مبلغ ما يقال في الجوهر ويتكلم فيه ومن بعده لما نذكره من الأسباب للاتصال[1] ليتكلم في الكم)).

قال المفسر:

[هذا هو الرد الذي على طريق العناد يقول بئس ما قلتم: إن القول والظن يقبلان الأضداد لأنهما لا يثبتان حتى يقبلا، بل ينقضيان، والجوهر يكون في نفسه بحال ثم يخلعها ويقبل ضدها، وها هنا فلنقطع كما قطع أرسطو طاليس[2] الكلام في الجوهر[3]. ونقطع مع ذلك الكلام في هذا التعليم].

---

(1) لعله الانتقال ـ ج.

(2) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن ..

(3) تناول ابن الطيب (الجوهر) في الأوراق من 213- 324 يقابل من اسحق 7/1- 15.

القول في الكم

التعليم الرابع عشر

قال أرسطو طالس:

((وأما الكم فمنه منفصل ومنه متصل....))[1]

[ورقة، 325]

قال المفسر:

[لما استوفى أرسطو طاليس[2] النظر في مقولة الجوهر ولخصها بحسب اللفظة الدالة عليها، أخذ الآن على الولاء[3] في النظر في مقولة الكم، ونحن فيجب علينا[4] قبل أن ننظر في كلام أرسطو طاليس[5]، أن نبحث عن خمس[6] مباحث: الأول: منها في السبب الذي من أجله[7] جعل الكلام في الكم تالياً للكلام في الجوهر.

والثاني: أن (نحصي) عدد أنواع الكمية ونُعطي السبب الذي من أجلهِ صارت بهذا العدد، ونحدد كل واحد منها. والثالث: أن ننظر في العلة التي من أجلها قدم المنفصل والمتصل على ما له وضع وعلى ما لا وضع له. ثم نتصفح كل واحد من هذين القسمين وننظر لِمَا قدم القسم الأول المنفصل على المتصل. وفي القسم الثاني: ما له وضع على ما لا وضع له(؟)[8] وبالجملة نستوفي الكلام في مراتبها. والرابع: أن

---

(1) قارن مع اسحق 15/1 ـ وسيعود ابن الطيب للنص في ورقة 348 من شرحه.

(2) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن.

(3) المتابعة (مختار الصحاح، ص736) طبعة بيروت 1981.

(4) هكذا يستعرض ابن الطيب قبل كل مبحث فلسفته ومنهجه وأجوبته على الشكوك في الأوراق من 324- 348 ليعود بعدها إلى نص أرسطو.

(5) الصواب (أرسطو طالس).

(6) الصحيح: خمسة مباحث (ج).

(7) أي أرسطو.

(8) سقطت علامة الاستفهام من ـ ن ـ.

ننظر في العلة التي من أجلها قسم هذه المقولة على وجهين مختلفين، وإلى[1] قسمين مختلفين، ولم يفعل ذلك لا في الجوهر. ولا في الكيف، فإنها يقسمها تارة إلى المنفصل[2] والمتصل، وتارة إلى ما له[3] وضع وإلى ما لا وضع له. والخامس: أن ننظر في السبب الذي من أجله قسّم هذه المقولة، واستعمل فيها طريق القسمة القانونية ولم يفعل ذلك في الجوهر،

[ورقة، 326]

فإنه في الجوهر، عدد الجوهر حسب: فقال منه أول ومنه ثان، ولم يقسمه قسمة قانونية. فأما الكم كأنه يقسمه: ويقول: إن منه منفصل ومنه متصل، ويقسم هذين إلى أنواع أنواعها[4]. فلنبدأ بالمطلوب الأول: وهو إعطاء السبب الذي من أجله رتب هذه المقولة، بعد الجوهر، فنقول: إن ذلك يتضح بسبع حجج: الحجة الأولى: صورتها هذه الصورة، ترتيب الأمور المعقولة، هو كترتيب* الأمور الموجودة، وساعة توجد الهيولى الأولى، يلزمها أن تقبل الكمية أولاً فتكون ذات، وحينئذ تقبل الكيفيات العرضية[5]، فإن الهيولى إنما تنتقش أولاً بالأبعاد الثلاثة[6]، ومن بعدها تقبل الكيفيات العرضية، أعني الحار والبارد والرطب واليابس فهذه هي الحجة الأولى. والحجة الثانية: وهي من قبل ملازمة الكم للجوهر[7] ولا ملازمة الكيف العرضي، وتجري على هذه الصفة: قد يمكن العقل أن يفهم الهيولى خالية من سائر الكيفيات، فإن العقل يستطيع إذا حلل الموجودات أن يفرّق بين الصورة وموضوعها، وإذا كان ذلك في اقتداره، فلا محالة أنه سوف يقف عند الموضوع الأخير الذي هو الهيولى الأولى[8] وهذا،

[ورقة، 327]

---

(1) الصحيح: على قسمين (ج).

(2) الصحيح: وعلى المنفصل (ج).

(3) الصحيح: على ما له وضع وعلى ما لا وضع له (ج).

(4) الصواب (أنواعهما) ـ ن ـ.

* الصحيح: هو مثل ترتيب الأمور ـ ج.

(5) يقصد بها ـ الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ـ ج.

(6) يعني أبعاد الجسم الطبيعي بالطول والعرض والعمق ـ ج.

(7) أي مصاحبته وترك الحالة العرضية.

(8) الاستعداد لقبول الصور.

لا كيفية له في نفسه، لا جوهرية ولا عرضية، فأما خالية من الكم فلا يمكنه فهمها من قبل: أن الهيولى التي تبقى لا يخلو أن تكون إما واحدة أوكثيرة، والواحد والكثير من الكم. فهذه هي الحجة الثانية، والحجة الثالثة تجري على هذه الصفة: قيل[1] كلامنا في سائر المقولات، يجب أن نتصفح، أيها ينبغي أن نضع أولاً وأيها ثانياً(؟)[2] والأول والثاني من الكم المنفصل، فإذا الكم يلزم سائر المقولات، فالأحسن[3] بنا أن نقدمه قبل الكلام في جميع المقولات، إذا كان لازماً لسائرها. وكلها، مفتقرة إليه سوى أن تقديم الجوهر عليها واجب من قبل أن جميع الموجودات سواه، إنما وجودها فيه، فيجب على هذا أن نجعل الكم تالياً للجوهر، والحجة الرابعة: صورتها هذه الصورة: الشيء الذي يعمّ سائر الموجودات، والكمية المتصلة تعمّ سائر الموجودات، والكيفية العرضية ليست كذلك، فالكمية أوجب بأن تقدم في النظر من الكيفية، فأما إن الكيفية تعم سائر الموجودات فهو ظاهر غير مرتاب فيه وذلك أن كل موجود يلزمه أن يكون إما واحداً أو كثيراً أو الجميع بوجهين اثنين، فأما الكيفية العرضية فقد يخلو منها كثير من الموجودات بمنزلة أسماء[4] والأجسام التعاليمية[5]. والحجة الخامسة تجري على هذه الصفة. قد،

[ورقة، 328]

علمتم بحسب ما معنى أن الأمر استقر بنا على أن كلامه[6] في هذا الكتاب إنما هو في الجوهر الجسماني المحسوس والصور التي انتزعتها النفس منه، ومعلوم أن مع وجود هذا الجوهر، أعني المحسوس الجسماني قد يلزمه كلا نوعي الكم، أعني المنفصل والمتصل. أما المنفصل فمن قبل أن الواحد والكثير يلزمانه أما المتصل فمن قبل: أن الطول والعرض والعمق يلزمه، فهذا ما جعلت[7] هذه المقولة تالية لمقولة

---

(1) الصواب ـ قبل/ ن.

(2) سقطت من (ن).

(3) والأحسن، ف، فالأحسن ـ ج.

(4) الصواب (السماء) ـ ن.

(5) أي الهندسة والرياضيات والفلك والموسيقى (المعادلات والنسب والحجوم والأطوال والمقاييس).

(6) أرسطو.

(7) ما جعل ـ ج/ف.

الجوهر. والحجة السادسة تجري على هذا الوجه: لما كان كثيراً قد ذكر الكم في الكلام في الجوهر وذاك لما أفادنا الخاصيتين، الرابعة والخامسة للجوهر فإنه قال: الجوهر لا تضاد فيه، وكذلك الكم. ولا أكثر فيه ولا أقل، وكذلك الكم قليلاً يبقى غير مفهوم، تلاه بالنظر في الكم. والحجة السابعة تجري على هذه الصفة: الأشياء التي تشترك أولى أن يربط بعضها ببعض من الأشياء التي تتنافر، والجوهر يشارك الكم من قبل: أنها[1] لا تضاد فيهما ولا يقبلان الأكثر والأقل، فأما الكيف والمضاف، فيعاندانه، وذلك أن فيهما معنى التضاد، والأكثر والأقل، فالكلام في الكم يجب أن يُجعل[2] بعد الجوهر، فهذا يكفي في المطلوب الأول. وأما المطلوب الثاني وهو النظر،

[ورقة، 329]

في عدد أنواع الكمية، وتحديد كل واحد منها؛ فنقول إن الكم جنس عالٍ، وهو نسبة وقوع التقدير شامل لأنواعه بالسواء على ما مضى، وهو ينقسم[3] إلى نوعين قريبين: وهما المنفصل والمتصل، وعلى وجه آخر إلى ما له وضع؛ وإلى ما لا وضع له، فالمنفصل ينقسم إلى العدد والقول والمتصل ينقسم إلى الخط والسطح والجسم والزمان والمكان، فيتحصل: أن أنواع أنواع* الكم سبعة لا زائدة ولا ناقصة، وبيان ذلك يتضح بحجتين. الحجة الأولى، لارسطوطالس:

وزعم[4] أن الدليل على ذلك؛ هو أنك أي شيء ظننت به، بعد هذه أنه كم، وحددته، وجدته: إنما صار كما بسبب تعلقه بواحد من هذه: أما لأنها موجودة له، أو لأنه موجود لها، فكان معنى الكمية له بطريق العرض لا بالذات، أنها غير مأخوذة في حده، فأما هذه، فمعنى الكمية لها بالذات، إذ كانت مأخوذة في حدّها وإذا كان الأمر على هذا كانت هذه وحدها أنواع. أنواع الكم لا غيرها.

---

(1) الصواب - (أنهما) - ن.

(2) يوضع - ج.

(3) الصحيح: ينقسم على نوعين وينقسم على العدد، وينقسم على الخط (ج).

* هكذا وردت في الأصل وهي صواب.

(4) الصواب (زعم) / ن.

والحجة الثانية تجري على هذه الصفة، معلوم أن الكم لا يخلو أن يكون إما متصلاً، أو منفصلاً، وكل واحد من هذين إما أن يكون موجوداً في الأمور أو خارجة[1] عنها منطبعاً بها[2]، أما المتصلة الموجودة في الأمور: فهي ثلاثة: الخط،

[ورقة، 330]

والسطح والجسم، لأنه قد بان في عدة مواضع: أن الأبعاد ثلاثة لا زائدة ولا ناقصة، والكم المتصل إنما هو، معلق من الأمور بأبعادها، إذا[3] كانت هذه هي التي يمكن وقوع التقدير عليها، وأما الأبعاد الخارجة، فهي الخط والسطح فقط، لأن أرسطو طاليس[4] قد بيّن في الرابعة من السماع[5]، أنه ليس عمق خارج عن الأمور. لأنه بإبطاله الخلاء، أبطل أن يكون عنها خارجاً عن الأجسام الطبيعية، فالخط الخارج هو الزمان، وأشبه الخط، أنه يقدر في جهة واحدة.

والسطح الخارج هو المكان، فقد بان: أن أنواع المتصل خمسة، فأما المنفصل، فإما أن يكون في الأمور أو خارجاً عنها، وإن كان في الأمور، سمي عدداً؛ إذ كان العدد هو صورة في النفس، وبالجملة هو إحصاء ما في الشيء، وإن كان خارجاً عنها سمي قولاً، إذ كان هو ما يصدر عن الشيء، وإذ قد خبرنا بكميتها، فننتقل إلى تحديد واحد واحد منها، فنقول: إن المنفصل هو كمّ متقوم من أجزاء منفصلة متفرقة ليسَ بينها حدّ واحد مشترك يربط بين بعضها وبعض، يكون نهاية لأحدهما وممهداً للآخر، وقولنا كم يجري مجرى الجنس، والبواقي فصول تفصله من المتصل، والمتصل فهو كمّ متقوم من أجزاء،

[ورقة، 331]

عقلية لا وجودية، متحد بعضها ببعض، كائن عنها شيء واحد هو نهايات بالفعل، يمكن أن يتوهم بين كل جزءين متتالين، منه حدّ[6] واحد مشترك يكون

---

(1) خارجاً / ن.

(2) مطبعاً بها: ف، مطيعاً لها: ج ـ مطبقاً لها: س.

(3) الصواب (إذ كانت) ـ ن.

(4) الصواب (أرسطو طالس) ـ ن.

(5) يقصد (السماع الطبيعي) ـ كتاب الطبيعة.

(6) [حدّ، فاصل/ ج].

نهاية لأحدهما، ومبدأ للآخر، والكم يجري مجرى الجنس والبواقي في فصول تفصله من المنفصل ولا ينبغي أن يستهان بلفظة يتوهم إذ لو كان الحدّ في المتصل، بالفعل، لما أمكن أن يكون واحداً ولا المتصل متصلاً، بل منفصلاً، والعلة في أن أجزاء المنفصل لا تتصل لأنها غير منقسمة، وغير المنقسم أن اتصل، انقسم، وأجزاء المتصل تتصل لأنها تنقسم فأما العدد فهو كم منفصل مؤلف من وحدات ومن شأنه أن يقدر بالوحدة بالذات، فقولنا فيه كم يجري مجرى الجنس، ومنفصل ليفصل بينه وبين المتصل، ومؤلف من وحدات، ومقدر بالوحدة، المنفصل بينه وبين القول الذي هو مؤلف من مقاطع، ومن شأنه أن يقدّر بالمقطع بالذات. والفرق بين الواحد، الوحدة؛ إن الوحدة مبدأ العدد. ومنها، ومن أمثالها يأتلف. والواحد مبدأ[1] المعدود.

وقولنا في العدد أنه يقدّر بالوحدة بالذات، وفي القول: إنه يقدّر بالمقطع بالذات للفرق بينهما وبين ما يقدر بطريق العرض فإن[2] المعدودات،

[ورقة، 332]

تقدر بالعدد بطريق العرض، فالهواء المقروع[3] مثلاً يقدر بالقطع بطريق العرض لأن القروع التي تألفت منها المقاطع تقدر بالمقطع بطريق العرض.

وهكذا يجري الأمر في المتصلة، فأن الخط يقدر بالذراع بالذات، والشقة بطريق العرض لأن الخط موجود لها والسطح يقدر بالذراع طولاً وعرضاً بالذات، والأرض المسطحة بطريق العرض، والجسم يقدر بالذات بالطول والعرض والعمق. والنحاس بطريق العرض، وبالجملة، الكمية (تقوم) في الجوهر، ولا تقوم بنفسها، فمتى قدرتها في نفسها، وإن كانت في جوهر في الوجود والنفس، كان التقدير لها في نفسها، بجزء منها، ومتى قدرت موضوعها بها وهو الجوهر أو ما فيه من الكيفيات، كان التقدير بالعرض لهذه، والقول هو : كم منفصل مؤلف من مقاطع يقدر بالقطع[4] الطويل أو القصير؛ فقولنا كم: يجري مجرى الجنس ومنفصل لنفصله من المتصل، ومؤلف من مقاطع، والباقي لنفصله من العدد

---

(1) تعريف الوحدة لتمييز المصطلح عن الواحد/ ج.

(2) الصواب، فأن / ن، واحتمال، كان / ج.

(3) المضروب - ج -.

(4) الصواب (بالمقطع) - ن -.

والخط، وهو كم متصل، يقدر بالذراع طولاً، فقولنا: فيه كم يجري مجرى الجنس، ومتصل لنفصله من المنفصل، ويقدر بالذارع[1]؛

[ورقة، 333]

لنفصله من الزمان الذي يقدر بالساعة واليوم، وطولاً لنفصله من السطح والجسم والمكان، المقدّرة في أكثر من بعد واحد، والسطح هو كم متصل يقدر بالذارع طولاً وعرضاً، فقولنا: فيه كم يجري مجرى الجنس، وقولنا فيه متصل، لنفصله من المنفصل ويقدر طولاً وعرضاً؛ لنفصله من الخط والجسم، فأما الجسم إنه كم يتصل يقدّر بالذراع طولاً وعرضاً وعميقاً، والمكان كمّ متصل يقدر بالذراع طولاً وعرضاً وهو خارج من الشيء، وبهذا ينفصل من السطح. والزمان فهو كم متصل يقدر بالساعة واليوم والشهر، وبهذا ينفصل من جميع أنواع الكم المتصل[2]. وبالجملة: فالكم[3]: *هو نسبة وقوع التقدير على الشيء والتقدير يكون، لما له أجزاء وما له أجزاء لا يخلو، أن يرتبط بحدّ مشترك أو لا يرتبط، فإن لم يرتبط سمّي منفصلاً، وإنما لا ترتبط أجزاؤه لأنها غير منقسمة، ولو ارتبطت انقسمت، وإن ارتبطت سميّ متصلاً. والمتصل إن كان داخل الشيء سميّ عظماً، وهذا هو الخط، والسطح والجسم، لأن الأبعاد ثلاثة، طول وعرض وعميق؛ وإن كان خارج الشيء سميّ مكاناً وزماناً*[4] والمنفصل إن كان إحصاءً للأمر سمّي عدداً، وإن كان إحصاءً سمّي قولاً، فتكون،

[ورقة، 334]

هذه هي الكم بالذات.

فأما التسع المقولات الأخر - ، لأن الكم مواصل لها، - فتوصف بصفته، إلا أن ذلك لها لا من نفسها، لكن بالعرض من قبلْ ما واصلها، كالجواهر والكيفيات التي نصفها بالعدد والعظم، لا من قبل نفسها، لكن من قبل الكمّ المتصل، والمنفصل المقدّر لها، فهذا هو المطلوب الثاني. والمطلوب الثالث: هو النظر في

---

(1) الذراع - ن - .

(2) الصحيح: وبهذا ينفصل من أنواع الكم المتصل جميعه (ج).

(3) تعريف الكم.

(4) تعريف أبعاد الجسم على وفق رباعية الطول والعرض والعمق والزمكان.

ترتيبها، فنقول: إنه قدم[1] المتصل والمنفصل على ما له وضع، وعلى ما لا وضع له، ووجوب ذلك يتبين بحجتين: الأولى: منها[2] تجري على هذه الصفة: المتصل والمنفصل، إذ قايست بينهما وبين ما له وضع وما لا وضع له، وجدت لهما معنى البساطة من قبل، إن ذينك القسمين هما للكم بحسب نسبته إلى الشيء الذي هو فيه. والمتصل والمنفصل لا بحسب نسبته إلى الشيء، لأن البسيط أقدم من المركب، وما يجب أن يقدم القسمة الأولى على الثانية، *والحجة الثانية:* تجري على هذه الصفة: القسمة الأولى بالذات لأنها قسمة أنواع عن جنس، والثانية، بالعرض، لأنها قسمة أنواع عن جنس بحسب نسبتها إلى ما هي فيه، وما من جنس ينقسم على هذه الصفة. ولأن ما بالذات أقدم مما بالعرض، ما،

[ورقة، 335]

وجب أن تتقدم القسمة الأولى على الثانية، فأما تقديم المنفصل على المتصل فيتضح بحجتين: الأولى: الظاهر منها[3] يتقدم على الخفي، وإذا كان الأمر على هذا، وكان المنفصل أظهر من المتصل من قبل: إنه هو المركوز في عقول الناس، وذلك أن الذي يعرف الناس من الكم هو العدد فبالواجب، قُدم المنفصل على المتصل. والحجة الثانية تجري على هذه الصفة: المنفصل إنما هو متقوم من أجزاء لا رباط فيها، والمتصل من أجزاء مربوطة، فالمنفصل أبسط والمتصل له معنى التركيب، لأنه من الأجزاء، ومعنى الرباط، إذا كان البسيط أقدم من المركب، فبالواجب قُدّم المنفصل على المتصل. فأما تقدمته ما له وضع على ما لا وضع له، فيتبيّن بحجة واحدة (مفادها إن)، صفات ما له وضع تجري على طريق الإيجاب، وذلك أنه هو الذي أجزاؤه ثابتة، ويقبل كل واحد منها الإشارة، ويمكن ربطها بحدّ مشترك. فأما الذي لا وضع له فصفاته على طريق السلب، ولأن الإيجاب أقدم من السلب، على ما بينته في كتاب العبارة[4]، ما يجب أن يتقدم له وضع، على ما لا وضع له. فأما تقديمه بالعدد على القول فيتبيّن،

[ورقة، 336]

---

(1) ارسطو.

(2) الصواب منهما ـ ج.

(3) الصواب منهما ـ ن ..

(4) يشير إلى تفسير كتاب العباره الثاني من اورغانون أرسطو.

بحجتين: *الأولى* منها[1] تجري على هذه الصفة، العدد أظهر في معنى الكم من القول، وذلك أنه هو المشهور عند الناس، أنه كمٌ، وإذا كان بهذه الصفة، وجب تقديمه على القول.

والحجة *الثانية*: أن الألفاظ الخارجة بالصوت هي عبارة للنفس عمّا تحصل فيها من المعاني، وإذا كان الأمر على هذا، فالصور الحاصلة أقدم من الألفاظ المعبّرة عنها، فمرتبتها أن تكون قبلها، والعدد هو من الصور الحاصلة في النفس، وبالجملة إحصاء ما في الشيء والقول من الأشياء الخارجة بالصوت، فيجب إذاً[2] أن يكون العدد أقدم من القول. فإما تقديمه[3] الخط على السطح، والجسم، فيتبين بثلاث حجج، الأولى: قد علمتم أن البسيط أقدم من المركب. والخط، لأن له بعداً* واحداً، فله معنى البساطة، فأما السطح والجسم فإن لهما أكثر من بعد واحد، وبهذا يتحصل لها معنى التركيب. فهذه هي الحجة الأولى، والثانية الخط هو أحد المبادئ التي منها تقوّم حدّ السطح، والجسم، ومبادئ الشيء أقدم منه، فالخط أقدم من السطح، والجسم، فأما أن الخط مبدأ لحدّيتها فظاهر، وذلك أن السطح هو ما له طول وعرض، والجسم هو ما له طول وعرض وعمق. وإنما استثنيت بأنه مأخوذ في حدّيهما من قبل، أن السطح لا يأتلف من الخطوط ولا الجسم من السطوح، وإنما الخط موجود لهما من قبل أنه نهاية لهما وذلك أن نهاية السطح خط ونهاية الجسم أيضاً سطح والسطح فنهايته خط، فهذه هي الحجة الثانية

[ورقة، 337]

ويجب أن تعلم أن النهايات كلها بما هي نهايات لا تنقسم، فالنقطة بما هي نهاية الخط لا تنقسم لا في نفسها، ولا بما هي نهاية، والخط لا ينقسم لما هو نهاية سطح، لأنه لا عرض له. بل بما هو خط لأنه ذو طول، والسطح لا ينقسم بما هو نهاية جسم لأنه لا عمق له، لكن بما هو سطح لأن له عرض، والجسم فينقسم من جميع الوجوه، أعني في جميع الأبعاد[4] إذ كان ليس بنهاية لغيره، لأنه أكمل

---

(1) الصواب (منهما) - ن -.

(2) الصحيح: فيجب إذاً وليس إذن (ج).

(3) يقصد أرسطو.

* وردت في الأصل بعد واحد (خ ل)

(4) الصحيح: أعني في الأبعاد جميعها (ج).

الأعظام كلها، والخط والسطح والجسم حدودها في نفوسها هي أن تأخذ هيولاها وتضيف إليها الصورة، فيتم الحدّ، فنقول أن الخط هو الذي له طول، والسطح هو الذي له طول وعرض، والجسم هو الذي له طول وعرض وعمق، فإما إذا حددتها[1] بالقياس إلى نهاياتها، فلا يكون ذلك حداً بل رسم فنقول أن الخط هو الذي نهايته نقطة والسطح هو الذي نهايته خط؛ والجسم هو الذي نهايته سطح، ولا واحد من هذه مؤلف مما هو نهاية له إذ كان ما ينقسم لا يأتلف مما لا ينقسم، ومبادئ وجود هذه الهيولى والصورة، فإما النهايات فمبادئ أعظامها،

[ورقة، 338]

لا مبادئ وجودها، وإنما صارت النهايات بما هي نهايات لا تنقسم لأنها لو انقسمت لكان لها نهاية وللنهاية نهاية، وتمضي على هذا[2] أبداً. والحجة الثالثة: متى وجد الخط لم يلزم وجود السطح، والجسم، ومتى وجد السطح والجسم، ومتى وجد الزم وجوده، فهو أقدم منها[3] بالطبع، فأما أنه متى وجد الخط لم يلزم وجود السطح والجسم، فأن ذلك يتم بأن تتصور في ذهنك نقطة قد جرت في الهيولى، فلا محالة أنه يحدث عن جريانها، خط، ولا يلزم من وجوده وجود سطح ولا جسم. فأما تقديمه السطح على الجسم فلهذه الأسباب بعينها، وذلك أنه أبسط منه ومأخوذ في حدّه ومتقدم له بالطبع. فأما تقديمه الخط والسطح والجسم على الزمان والمكان، فيتبيّن بثلاث حجج، الأولى تجري على هذه الصفة: الزمان والمكان صارا كما من قبل مشابهتهما للخط والسطح، أما الزمان فللخط. وأما المكان فللسطح، والشيء المشبه به أولى بالتقديم من الشيء المشبه لأنه مجرى الأصل، والمشبه يجري مجرّى الفرع فالواجب[4] قُدّم الخط والسطح والجسم. على الزمان والمكان. والحجة الثانية: الأشياء الموجودة في ذات الشيء، أحق بالتقديم من الأشياء اللازمة له من خارج - والخط والسطح والجسم موجودة،

[ورقة، 339]

في ذوات الأمور.

---

(1) الحدّ، رسم للكمية.

(2) إلى ما لا نهاية - ج -.

(3) الصواب (منهما) - ن -.

(4) الصواب (فبالواجب) - ن أ.

والزمان والمكان من خارج، فلهذا قدمت تلك على هذين. والحجة الثالثة: قد بان في السماع[1] الكياني، أن الزمان إنما صار متصلاً وكما من قبل العظم الذي جرى عليه والمكان صار متصلاً من قبل احتوائه على الجسم. فالعظم هو السبب في كون هذين كما. وهذان يجريان في هذا المعنى مجرى السبب[2] فالعظم إذا[3] أوجب بالتقديم من المكان والزمان. فأما تقديمه الزمان على المكان فيتبيّن بثلاث حجج. *الأولى منهن*، الزمان يشبه الخط لأنه يقدر في بعد واحد، والمكان يشبه السطح، ولأن الخط يتقدم على السطح كما وجب أن يتقدم الزمان على المكان. *والحجة الثانية:* نوع الزمان: لا ارتياب فيه أنه ذو بعد واحد، (وإما نوع) المكان ففيه مماراة، هل هو بعدان أو ثلاثة(؟)[4] والشيء الذي لامرية فيه أولى بالتقدم، من الشيء الذي فيه شبهة. *والحجة الثالثة:* الزمان تعلقه بالأمور الإلهية، وذلك أنه إحصاء لحركتها فأما المكان فلا علقة[5] له بها، إذ كانت[6] السماء ليست في مكان، وما يتعلق بالأشياء الإلهية، فهو أولى بالتقديم فالزمان أولى بالتقديم من المكان. والمطلوب الرابع: هو النظر في السبب الذي من أجله قسم هذه المقولة إلى[7] قسمين مختلفين بحسب جهتين مختلفتين وإن كان من،

[ورقة، 340]

شأنها أن تتقسم إلى[8] ذلك، فنقول، فإن الذي دعاه إلى ذلك نوع الزمان، وذلك أنه لما كان الزمان من حيث له امتداد مع الحركة يدخل في عدد المتصل ومن حيث هو إحصاء للحركة وعدد لها يدخل في عداد المنفصل، لأن الزمان عدد هو الساعات وبينه الآنات، وليس الآنات جزءاً للزمان، فإن أخذت الساعات، والآن،

---

(1) السماع الطبيعي ـ كتاب الطبيعة لأرسطو تحقيق بدوي وشرح أبو الفرج ابن الطيب وجماعة (ج/2) منه طبعة القاهرة 1965 (ص680- 937).

(2) الصحيح: المسبب (ن).

(3) وهو الصحيح: وليس إذن.

(4) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(5) علاقة / صلة (ن . ج).

(6) أي ما بعد الطبيعة ـ ج..

(7) الصحيح: على قسمين مختلفين (ن).

(8) الصحيح: تتقسم على (ج).

يريطها، أخذت الزمان متصلاً. وإن أسقطت الآنات وبقيت الساعات كان الزمان منفصلاً. ويجب أن تعلم أن كل شيء تفرضه كمّاً. منفصلاً. إنما يكون غير العدد بأن تجده مركباً من أجزاء تخصه، كالقول[1] من المقاطع وتقدره بالمقطع والزمان، من الساعات وتقدره بالساعة، ويلزم هذين أن يكونا كمّاً بالعرض من قبل أن نوع العدد يعرض لهما وبالجملة فنوع العدد هو كمّ بالذات من المنفصل، يفرض لجميع الأمور. سواه، فهي كمّ بالعرض من جهته لأنه عارض لها، وقد تكون في نفوسها كمّا بالذات كالقول[2] والزمان: وقد لا تكون كمّا بالذات كالصور[3] والكيفيات فمتى قلنا في القول أنه من خمسة مقاطع كان بهذا كمّاً بالذات؛ ومتى قلنا أنه من خمسة أعداد كان كماً بالعرض، وهكذا في الزمان، إن قلنا أنه من خمس،

[ورقة، 341]

---

(1) الصحيح: مثل القول - ج . ت.

(2) الصحيح: مثل القول (ج).

(3) الصحيح: مثل الصور (ج).

(الكتاب الثامن عشر)* ك18

ساعات كان كمّا بالذات، وإن قلنا له خمسة أعداد كان كمّا بالعرض، وبالجملة، الأجناس التسعة إذا وصفت بصفات الكم كانت كماً بالعرض، فأما مقولة الكم وأنواعها، فهي كم بالذات اللهم، إلا أن يوصف بعضها ببعض، كما نصفها كلها بالعدد فتكون كماً بالذات، من جهة نفوسها وبالعرض من جهة العدد، وكان من القبيح[1] الشنيع[2] أن يكون الزمان بحسب قسمة واحدة داخلاً في جنس المنفصل[3] فلهذا ما[4] قسمّ الكم بقسمين، ففي القسم الأول الذي قسمها[5] فيه إلى المتصل والمنفصل، أدخله في جنس المتصل، ولهذا صارت أنواع المتصل خمسة، وفي القسم الثاني أدخله فيما لا وضع له، وهو المنفصل، ولهذا جعل أنواع ما لا وضع له ثلاثة، وقد كانت في القسمة الأولى اثنين بأن زاد فيها الزمان، وجعل أنواع ما له وضع الذي هو المتصل، بعد إسقاط الزمان؛ أربعة، ولو كان الزمان باقياً لما جاز أن يقال أن المتصل هو الذي له وضع، لأن الزمان لا يكون قط له وضع وقد كانت في القسمة الأولى خمسة فهذا مقدار ما يحتاج إليه في المطلوب الرابع.

فلنأخذ الآن في النظر في المطلوب الخامس، وهو النظر في العلة الأولى التي من أجلها استعمل في هذه المقولة طريق القسمة،

[ورقة، 342]

---

* سقط من (ن و د).

(1) يلاحظ انزعاج ابن الطيب من سوء الفهم.

(2) الشنيع - ج - مشوشة في ن.

(3) الصواب (المنفصل والمتصل) - ن -.

(4) الصواب (قسّم) - ن -.

(5) أرسطو.

في القانون الذي حسبها[1] ولم يستعمل ذلك في الجوهر. ونقول[2] أن النسيب[3] في ذلك يتبين بحجتين، الأولى منهما هي هذه الأشياء التي يوجد فيها ظاهر وخاف ليس ينبغي أن يعدل فيها عن التسلق[4] من الأظهر إلى الأخفى، لكن ينبغي أن يفعل ذلك فيها ولما كان الجوهر الذي كلامه في قاطيغورياس[5] فيه منه ظاهر، أعني من شأن الحواس أن تدركه، ومنه خافٍ عدل عن طريق القسمة فيه وإن كانت بممكنة[6] إلى الترقي من الظاهر منه إلى الأخفى خالفه[7] الكم فليس كذلك، وذلك أنه ليس فيه أشخاص قائمة بنفوسها ظاهرة بحواس تترقى منها إلى الصور الحاصلة في النفس كما فعل في الجوهر إذا كانت أشخاصه موجودة في الجوهر، ولما عدم فيه ذلك وكانت أنواع أنواعه، منحصرة؛ عاد إلى الطريقة القانونية في القسمة، فهذه هي الحجة الأولى.

والحجة الثانية تجري على هذه الصفة: قد علمتم أن فائدة طريقة القسمة هي أن يُعلم بها الشيء قد قسم أرسطو *طاليس*[8] الجوهر على الطريق القانونية لكان ينبغي أن يبدأ من جنس الجنس، ويقسمه بالفصول[9] على طريق التقابل؛ ولا يكف إلا عند أنوع الأنواع. إلا أن هذا لا فائدة منه، إذ كانت أنواع،

[ورقة، 343]

أنواع الجواهر، لا نهاية لها عندنا، ومع هذا فكانت الخواص المأخوذة من الجوهر الأول تعوزه[10]. فأما الكم فلما كانت شروط القسمة موجودة فيه وذلك

---

(1) الصواب (بحسبها) ـ ن..

(2) يرجح (فنقول) ـ ف.

(3) السبب/ ف، لتسبب/ ج التسبب/ س.

(4) أي الانتقال.

(5) الكتاب.

(6) ممكنة/ ف.

(7) في (ف . س).

(8) الصواب (أرسطو طالس).

(9) احتمال بالفصول ـ ج ـ لانطماسه في ن.

(10) تنقصهُ.

أنه يبدأ فيه من جنس الجنس ويقسم بالفصول المتقابلة ويمر بالمتوسطات، ويكف عند أنواع الأنواع وتكون معلومة لأنها متناهية، في نفوسها، وعندنا[1] لهذا ما قسمه أرسطو *طاليس*[2] بقسمة قانونية، والخواص المفادة من الأُول مثلها من الثواني، فهذا مقنع في مطلوبنا.

وقد ينبغي أن نعدل الآن إلى كلام أرسطو *طاليس*[3] فنقول أول ما بدأ أرسطو *طاليس*[4] قسّم الكم بحسب قسمين مختلفين إلى[5] أقسام مختلفة فقسمه بحسب أنواعه، إلى[6] المنفصل والمتصل وبحسب أنواعه، إذ نوسب بينها وبين الشيء الذي هي فيه إلى ما له وضع وإلى ما لا وضع له، وليس يشنع أن يقسم شيء واحد إلى[7] أقسام مختلفة بحسب معانٍ فيه مختلفة، فإن الحيوان قد يقسم بحسب صوره إلى[8] الناطق وغير الناطق، وبحسب أماكنه إلى ساكن البحر وساكن البر، وغير ذلك فهذا مقدار ما ينظر أرسطو طالس[9] في هذا التعليم.

فلنأخذ الآن في إثارة الشكوك ونحلها: وأول شك يطرأ علينا صفته هذه الصفة: كيف عبّر أرسطو *طاليس*[10] عن،

[ورقة، 344]

نوعي الكم بألفاظ لا تجري على طريق التناقض وهو يزعم[11] أن الأنواع القريبة من الجنس ينبغي أن تكون قسمتها على طريق التناقض وكذلك العبارة

---

(1) ومن وجهة نظرنا ـ الكلام لابن الطيب.

(2) الصواب (ارسطو طالس) ـ ن.

(3) الصواب بلا ياء (أرسطو طالس) ـ (ن).

(4) الصواب بلا ياء (أرسطو طالس) ـ (ن).

(5) الصحيح: على أقسام (ج).

(6) الصحيح: على المنفصل والمتصل (ج).

(7) الصحيح: على أقسام مختلفة (ج).

(8) الصحيح: على الناطق.

(9) الصواب بلا ياء (أرسطو طالس).

(10) أرسطو طالس.

(11) أرسطو.

عنها بمنزلة جسم وغير جسم(؟)[1] فنقول: أن أرسطو طالس لم يخالف عادته، وذلك أن هذه المقولة يجب أن تقسم هكذا: الكم منه منفصل ومنه غير منفصل، إلا أنه لما كان الغير[2] المنفصل لائق بمعناه تخلى أرسطو طالس عن عبارة النقيض، وعبر به عنه (بغير المنفصل) ليفهم منه معناه، ومع هذا فإن المنفصل وإن كان ليس بنقيض المتصل فهو ضد له، وكأنه لم يبعد البعد الشديد، لكنه انتقل من متنافرين إلى متنافرين، إلا أنه وإن كان ضداً له فهما من الأضداد التي لا وسط بينهما، ولهذا (عبّر)[3] عنهما بعبارة الضد على أن الجنس حقيقة حالة إذا قسم[4] إلى نوعين، ففصلاهما متضادان لأنهما صورتان* وإنما يعبّر عن الواحدة منهما بسلب الأخرى ليعلم أن ليس بينهما متوسط فتثق النفس إلى أن جميع المقسوم[5] داخل تحت القسمين وما شذ شيء عنهما، وسنبيّن في غير هذا الموضع: أن النوعين، المنقسمين عن الجنس العالي هما مختلفان لا ضدان[6]. *وشك ثان صفته هذه الصفة*، زعم،

[ورقة، 345]

أرسطو طالس[7] (   )

من قبل:

[ورقة، 346]

إنه كان يلزم من هذا أن تكون مقولة الكيف مشاركة للكم إذ كان معنى الواحد يلزمهما وليس بمحال أن يعرض أمر واحد لجميع المقولات[8] فليس

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(2) (الغير المنفصل) - ن - أو (غير المنفصل) - ج.

(3) وردت أعبّر - ن -.

(4) الصحيح: قسم على نوعين (ج).

* وردت في الأصل: صورتين (ن د).

(5) الصحيح: أن المقسوم جميعه (ج).

(6) يقصد ابن الطيب: أن المختلف ليسَ بالضرورة يكون ضداً.

(7) مطموسة بالكلية يصعب فك حروفها وكلماتها، بالاستناد إلى (م) و(د)، بعد أن صورت الورقة 345 على الورقة 342، مما أدى إلى ذهابها كلياً.

(8) الصحيح: للمقولات جميعها (ج).

الكم المتصل مفتقر في الأشياء الذاتية له إلى الكم المنفصل، وبالجملة فنوع العدد من الكم المنفصل لازم لجميع الموجودات[1] سوى نفسه، وكذلك المضاف، لكن لا من قبل ذواتها، لكن من قبل لوازمها. *وشك رابع.* صفته هذه الصفة: كيف قسم أرسطو طالس الكم إلى[2] نوعين حسب، وفلاطن[3] يقسمه إلى[4] ثلاثة، فإنه يقسمه إلى المنفصل[5] والمتصل، والميل الذي هو الثقل والخفة.

وقد حل قوم[6] هذا الشك حلاً ليس بمرض وقالوا ليس أنواع الكم ثلاثة، لكنها اثنان على ما قال أرسطو طالس، المنفصل والمتصل، وذلك أن الميل، والمتصل واحد، من قبل أن الخفة والثقل هي في المتصل، فيلزم أن تكون متصلة. إلا أنا نحن[7] نعارض هذا الحل على هذه الصفة: لو كان الميل والمتصل واحداً لوجب حيث وجدنا المتصل، نجد الميل، وحيث وجدنا المتصل، أكثر، وجدنا الميل أكثر، وحيث وجدناه أقل وجدناه أقل، إلا أن الأمر ليس هو على هذا؛ فإن القصبة الطويلة أعظم من القطعة،

[ورقة، 347]

الصغيرة من الرصاص إلا أن ثقل تلك دون ثقل[8] هذه، وأيضاً، فإن موضوع بعض العلوم التعاليمية[9] هو المتصل إلا أنه لا ميل له، من قبل أنه صورة في النفس، والأجسام السماوية متصلة ولا ميل لها من قبل: إن الميل تفتقر إليه الأجسام الطبيعة التي تحت فلك القمر، المتحركة على استقامة لتتحرك به إذا كانت خارجة عن مواضعها الطبيعية إليها، *والسماء لا تزول عن موضعها لأنها لا تتحرك على استقامة لكن حركتها إنما هي على الاستدارة بأجزائها لا بكلياتها وأما الحل* المرضي فيجري على هذه الصفة: *الميول كيفيات وقوى تتحرك بها الأجسام الطبيعية،*

---

(1) الصحيح: لازم الموجودات جميعها (ج).

(2) الصحيح: على نوعين (ج).

(3) يقصد أفلاطون، والتي كتبت أفلاطن في مخطوطات هذه المرحلة ـ (ج).

(4) الصحيح: على ثلاثة (ج).

(5) الصحيح: على المنفصل (ج).

(6) جماعة لم يصرح بها.

(7) هذا رأي ابن الطيب ـ ج.

(8) الصحيح: تلك من دون ثقل هذه (ج).

(9) الرياضيات.

والكم فليس هو كيفية، ولا قوة تتحرك بها الأمور إلا أنه إن لم يكن فما بالنا نطلق على الميل أنه أكثر وأقل وأكبر وأصغر، وهذه من صفات الكم.

والجواب هو إنما[1] نطلق عليه ذلك من قبل موضوعه الذي هو فيه، فتكون هذه الصفات للموضوع أولاً وللميل بالقصد الثاني، وبطريق العرض، وبالجملة كل ما فاصل أحداً[2] أنواع الكم (السبعة) التي هي كم بالذات، فصفه* بالكم بالعرض، فيكون الجوهر والكيف أيضاً كميات بالعرض، والميول توصف بالكم من جهة موضوعها، وزمان فعلها؛ والميل: اسم مشترك،

[ورقة، 348]

يقع على القوة التي في الاسطقسات[3] على الحركة في المكان، ويقع على الحركة في الزمان، والشك إنما هو فيها بما هي قوة؛ فهذا يكفي في حل هذا الشك. وشك خامس: ((كيف زعم أرسطو طالس أن الكمية تتقدم الكيفية والأمر يجب أن يكون بالضد، وذلك أن أول ما تنتقش الهيولى إنما تنتقش بالكيفيات أعني بالأبعاد الثلاثة، فإن الأبعاد الثلاثة هي كيفيات، وإنما يتحصل كل واحد منها كم (هو) بعد وقوع التقدير عليه، والتقدير يقع عليها من بعد وجودها وإذا كان الأمر على هذا فلا محالة أن الكم هو التابع للكيف، لا الكيف للكم(؟)[4])) وحل الشك يجري على هذا: الكيف اسم مشترك يقع على معنيين على الكيفية الجوهرية، وعلى الكيفية العرضية، والكم فأرسطو طالس يزعم أنه يتقدم على الكيفية العرضية لا الجوهرية، والأبعاد هي من الكيفيات الجوهرية لا العرضية فإذا تقدم الكم على الكيفيات، واجب من الاضطرار فهذا يكفي في حل هذا الشك، وعنده فنقطع الكلام في جمله هذا التعليم[5]].

---

(1) ترجيح (انا إنما نطلق) ـ ج ـ.

(2) الصواب (أحد أنواع) ـ ن ـ.

* يحتمل: فوصفه بالكم (ج).

(3) العناصر الأربعة.

(4) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(5) لم يقطع الكلام في جملة التعليم، فللدرس صلة يوضحها نص أرسطو اللاحق.

قال ارسطو طالس[1]:

«وأما الكم فمنه منفصل ومنه متصل[2]»

قال المفسر:

[ورقة 349]

[أدخل الواو أولاً ليجعل هذه المقولة منعطفة على التي قبلها، فكأنه قال: أما الجوهر فقد تكلمنا فيه، وأما الكم فمن حاله كذا وكذا، وأول ما فعل هو أنه قسم هذه المقولة إلى[3] نوعيها القريبين وقد حددنا فيما تقدم هذين النوعين، واستقصينا الكلام في ترتيبهما].

قال أرسطو طالس

«وأيضاً منه ما هو قائم من أجزاء فيه لها وضع، بعضها عند بعض،ومنه من أجزاء ليس لها وضع»[4].

((يريد: وقد يقسم[5] الكم بقسمة أخرى فيقال إن منه ما هو مؤلف من أجزاء لها وضع، ومنه ما هو مؤلف من أجزاء، لا وضع لها)).

قال المفسر:

[كأنه يقول: ولنقسم الكم قسمة أخرى. وينبغي أن تعلم أن هذه القسمة ليست أكثر من قسمة الكم إلى[6] المنفصل والمتصل، إلا أنه أولاً قسمه[7] إلى

---

(1) الصواب (أرسطو طالس).

(2) يقارن مع اسحق 15/1.

(3) الصحيح: المقولة على نوعيها (ج).

(4) يقارن مع نص اسحق 15/1.

(5) أرسطو.

(6) الصحيح: الكم على (ج)..

(7) الصحيح: قسمه على (ج).

المنفصل والمتصل لا بحسب نسبته إلى الشيء، الذي هو فيه، ولم يعبر عنه، بالعبارة الأولى لئلا يقع فيه اشتباه، (فقد سماه)* بأسماء أخر ملائمة له بحسب نسبته إلى الشيء الذي هو فيه. وقد كنا فيما تقدم قلنا: لم قسمه بقسمين[1] مختلفين، وحددنا كل واحد من،

[ورقة، 350]

هذه الأقسام.

وعند هذا فلنقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم. فأما معنى قوله: إن لها وضع بعضها عند بعض، أي إذا ناسبت بين بعضها وبعض وجدت لها شروطاً ثلاثة هي: أنها كلها ثابتة، وكل واحد من أجزائها، مشار إليه، ويمكن أن يتوهم فيها أجزاء، بين كل جزءين متتالين[2] منها حد مشترك يكون نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر].

---

* وردَ فقسماه (ج س).

(1) الصحيح: لم قسمه على قسمين؟ (ج).

(2) الصواب (متتاليين) ـ ن ـ.

التعليم الخامس عشر

قال أرسطو طالس:

((والمنفصل[1] هو العدد والقول))

وقال المفسر[2]:

[قد علمتم أن كل تعليم نشرع[3] في الكلام فيه ينبغي أن نقدم أمامه النظر في غرضه[4] واتصاله بما تقدمه، ليكون مفهوماً، وغرض أرسطو طالس في هذا التعليم أن يعدّد أنواع الكم المنفصل والكم المتصل التي هي أنواع أنواع. ويستوفي الكلام في كل واحد منها، ويبيّن ما يدعيه فيه، أنه كم، وأنه منفصل أو متصل، فأما نحن في التعليم[5] الذي قبل هذا فقد تكلمنا في ترتيبها، وفي طبيعة كل واحد منها، فأما اتصال التعليم بما تقدمه فيجري على هذا؛ الوجه: لما قسم أرسطو طالس الكم إلى[6] نوعيه،

[ورقة، 351]

القريبين اللذين هما المنفصل والمتصل، انتقل إلى قسمة كل واحد منهما إلى[7] الأنواع التي ينقسم إليها فهذا غرض[8] تعليمنا واتصاله؛ وأرسطو طالس يذكر أن أنواع أنواع الكم سبعة، اثنان منفصلان وخمسة متصلة، ونحن فقد أوضحنا حقيقة

---

(1) وردت في اسحق هكذا (فالمنفصل مثلاً هو) 15/1.

(2) انتقاله إلى الشرح مباشرة من غير المرور على التفسير المعتاد عند ابن الطيب.

(3) في دراسته هنا.

(4) الغاية والهدف.

(5) الرابع عشر.

(6) الصحيح: الكم على نوعيه (ج).

(7) الصحيح: واحد منهما على الأنواع (ج).

(8) غرض (ج، ف، س) بمعنى الغاية والهدف.

هذه الدعوى في التعليم الذي قبل هذا، ومن بعد ذكْرهُ لها يشرع[1] في أن يبيّن في كل واحد منها أنه كمّ، وأنه منفصل أو متصل، ويقدم المنفصل على المتصل، ومن جملة نوعي المنفصل يقدم العدد على القول: فأما أن العدد كم فيتبين على هذا الوجه: العدد يقدر بالوحدة بالذات، وعلى القصد الأول، وكل ما يقع عليه التقدير بالوحدة بالذات وعلى القصد الأول، فهو كم، فالعدد كم، فإما أن العدد يقع عليه، التقدير بالوحدة، فمن قبل أن أيّ عدد فرضته، إنما يكون بحسب ما فرضته بأن يعتبره[2] العقل بتكرار الوحدة، وفائدة استثنائنا بالذات وعلى القصد الأول من قبل؛ ما يقدّر بطريق العرض وذاك أن الجوهر والكيفية، وغيرهما يقع عليهم التقدير، لكن وقوعه بالعرض لا بالذات، وسبب مواصلتهما، العدد ووجود معنى العدد لهما. فأما العدد فيقدر بالوحدة بالذات، لأنه من وحدات،

[ورقة، 352]

مؤلفة ، وبالجملة كون الشيء المقدر مقدراً بالذات هو أن يكون طبع المقدور والمقدّر واحداً، وإن اختلفا كان المقدر، مقدراً بالعرض، كتقدير[3] الجوهر والكيفية، بالعدد والذراع، فعلى هذا يتبيّن، في العدد أنه كمّ، فإما أنه منفصل فيتبيّن على هذا الوجه، والعدد لا يوجد بين كل جزءين متتاليين منه حد مشترك يكون نهاية لأحدهما، ومبدأ للآخر ولا يرتبط بعض أجزائه ببعض، لكنها أبداً متفرقة، وكل ما كانت هذه صفته، فهو من المنفصلة، فالعدد إذاً[4] من المنفصلة، فأما أرسطو طالس، فإنه يورد صغرى هذا القياس، ونتيجته، ويلغي الكبرى على عادته في الاختصار[5] وصغرى هذا القياس تتضح *بثلاث حجج: الأولى* منهن تجري على هذه الصفة: يفرض عدد العشرة ويفصلها إلى الخمسة والخمسة، أو الثلاثة والسبعة، ومن الظاهر أن الخمسة لا تتصل بالخمسة، ولا الثلاثة بالسبعة، إذ كانت ذواتها وطبائعها، أن تكون متفرقة بعضها عن بعض، ولا يجوز فيها الاتصال.

---

(1) يأخذ.

(2) الصحيح: بان يعدّه العقل (ج).

(3) الصحيح: مثل تقدير (ج).

(4) الصواب: إذن.

(5) منهج أرسطو حسب رأي ابن الطيب يميل إلى الاختصار والإيجاز (ج).

لأن ما يتصل يحتاج أن يكون منقسماً حتى يتصل بغيره. والوحدة لا تنقسم فتتصل بوحدة أخرى غيرها، والحجة الثانية: أن فرض بين جُزئيَ العشرة، أو أي عدد فرض حدّ مشترك فيه بطلت،

[ورقة، 353]

ذات العشرة أو أي عدد كان سواها، وذاك أنا إذا أخذنا آخر عدد الخمسة الأولى، هو بعينه أول عدد الخمسة الثانية، سقط من عدد العشرة واحد فيبقى تسعة، وإن ارتبط آخر الخمسة الأولى بأول الخمسة الثانية، بآخر يدخل بينهما، صارت العشرة أحد عشر، وهذا يتبعه بطلان ذاتها، أعني ذات العشرة، ومع هذا فتبقى منفصلة.

والحجة الثالثة، إن كان العدد يتصل بحدّ مشترك، فالمعدودات أيضاً سبيلها هذه السبيل، لأن العدد الذي في النفس، ينطبق على معدود من خارج، وليس المعدودات بهذه الصفة، فليس العدد بهذه الصفة. والمعدودات بمنزلة الخمسة الأفراس، والخمسة الجوزات؛ *وهاهنا نختم الكلام في العدد*. وننتقل من بعده إلى *الكلام في القول*. فأما أن القول كمّ فيجري على هذه الصفة: القول: يقدّر بالمقطع الممدود أو المقصور بالذات وكل ما يقع عليه التقدير على هذه الصفة، فهو كم فالقول إذاً كم. والقضية الصغرى تتبين هكذا: كل مقدار، إنما يقدّر بما يناسبه، ولأن القول مؤلف من مقاطع ما ينبغي أن يقع التقدير له بالمقطع فإما أنه من المنفصلة، فيتضح على هذا الوجه: القول [لا يوجد][1] بين أجزائه حدّ مشترك يتصل به جزآن متتاليان،

[ورقة، 354]

منه فيكون نهاية لأحدهما، ومبدأ للآخر، وكل ما صفته هذه الصفة، فهو من المنفصلة، فالقول من المنفصلة. وصغرى القياس تتبيّن، بحجتين؛ *الأولى* منها تجري على هذا الوجه؛ إن وجد بين المقاطع حدّ مشترك كحرف[2] من الحروف، بطلت ذات ذلك القول، والشيء الذي يؤدي إلى بطلان ذوات الأمور، فرضه محال،

---

(1) توزعت الكلمة (لا توجد) على سطرين - ن -.

(2) الصحيح: مثل حرف من الحروف (ج).

فنضع اسم سقراط، ولنفصله إلى مقطعين، هما [سو[1]/قرط]. فإن جعلنا بينهما حرف النون مثلاً، ليصل أحدهما بالآخر، زال اسم سقراط عن حاله، ومع هذا فالقول يكون بَعْدَ من المنفصلة. فهذه هي الحجة الأولى.

والحجة الثانية تجري على هذا الوجه: قد نجد النحويين عند نظرهم في القول، يلتمسون الحروف الأول منه والأواخر والمتوسطة، وما يمكن أن يحصل مبدؤه ومنتهاه عند قسمته، لا يصلح أن يكون من الكم المتصل، لأن الكم المتصل انقسامه في كلي طرفيه، يجري إلى ما لا نهاية، فهذه الحجة الثانية. ومع هذا فلأن المقاطع غير منقسمة، أن تصل بعضها ببعض، انقسمت، وعند هذا ينقطع الكلام في القول، وفي أنواع المنفصل، فلنأخذ الآن من بعد ذلك في النظر في أنواع المتصل، ولنبدأ بالخط: فأما أن الخط كمّ فيتضح على،

[ورقة، 355]

هذا الوجه: الخط يقدّر بالذات بالذراع طولاً وكل ما وقع التقدير بهذه الصفة فهو كمّ فالخط إذاً[2] كمّ. فأنا أنه متصل فيتبيّن على هذا الوجه: الخط يمكن أن يتوهّم فيه أجزاء بين كل جزءين متتالين منهما بالقوة نقطة بالقوة هي نهاية لأحدهما، ومبدأ للآخر، وكل ما هو بهذه الصفة فهو متصل، فالخط إذاً متصل. وصغرى هذا القياس تتبين على هذا الوجه: الخط على ما بان في السادسة[3] من السماع الطبيعي[4] ينقسم إلى[5] خطوط، وما صفته هذه الصفة فأجزاؤه متشابهة، وللعقل أن يفرقهما، فإن لم تكن مفرقة في الوجود، ويتوهم بين كل جزءين متتالين منهما نقطة هي نهاية لأحدهما، ومبدأ للآخر، والنقطة تكون بهذه الصفة: ما دامت بالقوة فمتى حصلت بالفعل صارت نهاية أحدهما غير مبدأ الآخر، وذلك أنهما إن كانا أعني النهاية والمبدأ، نقطة واحدة، لزم أن تنقسم بينهما جميعاً، فيحصل بعضها في هذا بعضها في هذا فينقسم ما لا ينقسم، وهذا محال، فهذا

---

(1) تجزئة اسم سقراط لا يعني شيئاً سوى ضياع الحقيقة.

(2) الصحيح: إذن.

(3) يقصد المقالة السادسة من كتاب الطبيعة 604/2- 732.

(4) كتاب أرسطو بتعريب اسحق، وشرح أربعة من الشراح العرب، كان ابن الطيب رابعهم (ج) وتحقيق بدوي (القاهرة 1965) ص685. 937.

(5) الصحيح: ينقسم على.

مقدار كافٍ في الكلام في الخط. وقبل أن ننتقل إلى الكلام في السطح فلننفد[1] السبب في استثنائنا عند قولنا جزءين وقولنا نقطة، بقولنا بالقوة، ونحن نوضح،

[ورقة، 356]

ذلك بحجة صورتها هذه الصورة: جزء العظم إنما يكون جزءاً ما دامَ مقارناً للكلي، فأما إذا فارق الكل بالفعل خرج من أن يكون جزءاً، وصارا كلاً لنفسه. فجزء الخط إنما يكون جزءاً ما دام مقارناً للخط وهو منفصل عندنا بالقوة.

فلنأخذ الآن في الكلام في السطح: فأما أن السطح كمٌ فيجري على هذه الصفة: السطح يقدر بالذراع طولاً وعرضاً، وتقديره، هكذا بالذات، وعلى القصد الأول، وكل ما يقع عليه التقدير أولاً فهو كمّ، والسطح كمّ؛ فأما أن يتصل فيتبيّن على هذه الصفة: السطح يمكن أن يتوهم فيه أجزاء أعني سطوحاً بين كل جزءين متتالين بينهما حدّ مشترك: أعني خطاً، يكون نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر وكل ما صفته هذه الصفة فهو من المتصل، والجسم أيضاً كم من قبل، أن التقدير يقع عليه بالذات في الأبعاد الثلاثة[2]، وهو متصل من قبل أنا نتمكن أن نتوهم فيه أجزاء من كل جزءين متتالين بينهما حدّ مشترك، هو نهاية لأحدهم ومبدأ للآخر، أعني سطحاً، *فلنقطع الكلام في الجسم*، ومن بعده نأخذ في الكلام *في الزمان والمكان*، الزمان كم فمن قبل أن التقدير يقع عليه، بالساعة واليوم، وأما إنه متصل، فمن قبل أنا نتمكن[3] أن نتوهم فيه أجزاء،

[ورقة، 357]

من كل جزءين متتالين منهما حدّ مشترك هو أن يكون نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر، فإن لم يكن بهذه الصفة، أعني الآن، حتى يكون نهاية الماضي غير مبدأ المستقبل، لزم لأنهما آنان[4] أن يكون بينهما زمان على ما بان في السادسة[5] من السماع. فهذا الزمان، لأنه قبل المستقبل، لا يكون مستقبلاً ولأنه بعد الماضي، لا

---

(1) أي نذكر السبب (ج).

(2) أي الطول والعرض والعمق.

(3) تمت قراءة هذه الورقة بالاستعانة بنسخة (د).

(4) أي أكثر من آن، أصغر وحدة لقياس الزمن.

(5) شرح أبي الفرج لكتاب الطبيعة (مصدر سابق) ص685- 937.

يكون بَعدُ ماضياً، معلوم من ذلك أن يكون زمان واحد بعينه لا ماضياً ولا مستقبلاً، وهذا محال، والآن يقال على ضربين على: الغير منقسم[1]، الذي هو مبدأ ونهاية الزمان وهو نقطة وجزء لا ينقسم يصل بين أطراف الزمان بعضها ببعض، وعلى الزمان القريب، من هذا الآن: ماضياً كان، أو مستقبلاً، كما نقول الآن أقوم والآن قمت. وإذا قد فرغنا من الكلام في الزمان *فلنأخذ في الكلام في المكان*. أما أن المكان كمٌّ، فمن قبل أنه يقدَّر بالذراع طولاً وعرضاً؛ ولما[2] أنه متصل *فيتبيّن بحجتين*: الأولى منهما المكان يحتوي على الجسم وسائر أجزائه والجسم وأجزاؤه من المتصل. فالمكان من المتصل، فأما أن المكان يحتوي على الجسم، فيتبين على هذا: إن لم يكن كل واحد من الأماكن محتوياً على،

[ورقة، 358]

الجسم الذي هو مكان له باسمه فلننزل[3] أن جزءاً من جسم، أي جسم، كان لا مكان له، فمعلوم إنَّ ذلك الجزء من ذلك الجسم لا يحيط به جسم، فيكون خارجاً خلاء. *والحجة الثانية*: حد المتصل ينطبق على المكان، وذلك أنه الذي يمكن أن يتوهم فيه، فيه أجزاء بين كل جزءين متتالين منهما حد مشترك هو نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر. والأشياء المتفقة حدودها، طبائعه متفقة، فالمكان إذاً[4] من المتصل، فهذه هي الحجة الثانية. وعندها ينقطع الكلام فيما نحن بسبيله. ولنجر[5] على عادتنا في إيراد الشكوك وحلها، ونقطع بالفراغ منهما تعليمنا، وأنا أرى لأني قد ذكرت الوحدة والمقطع والنقطة والآن، أن أرسم[6] كل واحد منهما واشرح رسمه والعام لها: أنها غير منقسمة، فهذا يجري مجرى الجنس لها: .

فالوحدة: هي شيء غير منقسم أصلاً، لا بالقوة ولا بالفعل، وهي مبدأ لنوع العدد من الكم المنفصل، فقولنا فيها: غير منقسمة يجري مجرى الجنس، لأن

---

(1) غير المنقسم (ج).

(2) الصواب (وأما) ـ ن ـ.

(3) فلننقص ج ـ

(4) الصحيح: فالمكان إذن.

(5) لنبدأ.

(6) الرسم وليس الحد ورد في (ن) رسم.

المقطع والآن والنقطة بهذه الصورة، وقولنا فيها لا بالفعل ولا بالقوة للفرق بينها وبين النقطة، والآن اللذان* هما منقسمان بالقوة لا بالفعل، وقولنا فيها أنها مبدأ للعدد للفرق بينهما وبين المقطع،

[ورقة، 359]

إذا كان** المقطع هذا القول، فينبغي أن تعلمها[1] أن (.........) الوحدة من جهة أنها (........) وتدبرها يتولد نوع العدد فهو المقطع من جهة (.....) شيء ما فينقسم لا بالفعل ولا بالقوة، على أنه مبدأ لنوع العدد، ولا الكم المتصل وهو أقل ما يمكن أن نتصور به، ومن جريانه وتكثره يتولد القول، وأنت[2] تتمكن أن تقسم هذا الرسم إلى*** الشيء الذي منه يجري مجرى الجنس، يكون على مجرى (....) الفصول، ونقف على النوع فيه، واحداً عما يتفصل (....) به المقطع، من غيره (....) والنقطة هي التي (....) بالفعل، لكن ما هو (؟)[3] وعلى أنها مبدأ بعض نوع (....) أعني الخط والسطح والجسم وغير ذلك. إنما هو في ذهنك نقطة وآخر (...) منها (يجري) على المستطاع بعداً واحداً، إذ الطول حسب بعديهما (....) النقطتان، إذا ما عرضا، لا على خلافهما، وهذا السطح فيصير للسطح مثلاً المربع (طولاً وعرضاً)[4] وعمقاً وعلى خلاف (....) وضعهما، والذي يجري جريانها، سوى هذه الثلاثة، وهذا قبل أن (يتعينا)[5] أما من جهة صورتها، وهي غير مرتسمة وذلك (....) حدوثها عن جريان النقطة، وهي غير منقسمة (....) من قبل مادتها، فهي منقسمة في ذاك، إن (....) المادة وقد تبدو[6] ذلك هو في شيء منه،

[ورقة، 360]

---

* الصواب: اللذان هما منقسمين (خ ل).

** الصواب (إذ كان) م و د).

(1) ف/ تعلم.

(2) س/ وأنت.

*** الصحيح: هنا الرسم على (ج).

(3) د، س، ف.

(4) ج، س، يقيسا.

(5) ف/ تقبلها الأشياء.

(6) ج/ قد يبدو.

(....) إن التكثر جاء من قبل المادة، لما فيها من العدد والتهيؤ، فإنها ليست متهيئة نحو هذا، دون[1] هذا فإذا جاءت الصورة أحدث، وخصصت، مثال ذلك: أن هذه الخشبة ليست بأن يكون منها كرسي أولى من أن يكون منها سفينة، ولا الإنسان بأن يكون زيداً أولى من أن يكون عمراً، ولا الحيوان بأن يكون إنساناً أولى من أن يكون حماراً، فإذا خصصت الهيولى بصورة أو الجنس بفصل أو النوع بفصول شخص تخصصت وزال عنها معنى التكثر. والآن[2] هو شيء ما لا ينقسم بالفعل، وبالقوة ينقسم، على أنه مبدأ ونهاية لبعض أنوع المتصل، أعني نوع الزمان والسبب الذي من أجله قلنا أنه مبدأ وغاية، ولم يقل النقطة، ولا السبب الذي من أجله قلنا أنه مبدأ وغاية، ولم يقل[3] ذلك لا في النقطة، ولا في الوحدة، ولا في المقطع، هو أنه لما كان الزمان سرمداً لم نجد آنا هو أول حسب، ولا أنه غاية حسب، بل أي آنٍ أخذناه كان غاية للماضي، ومبدأ للمستقبل ووصلة بينهما. فأما الخط والقول والعدد فكلها لها مبادئ هي مبادئ حسب، لا مبادئ وغايات، بمنزلة أول هذا الخط، وأول هذا القول *وهذا هو قانون: إذا أخذت النقطة في الخط، بالفعل فإن على هذا الوجه يكون المبدأ غير الغاية، فإما إذا أخذتها بالقوة فإنها تكون واحدة بعينها،*

[ورقة، 361]

(1) الصحيح: من دون هذا (ج).

(2) هو شيء ما.

(3) أرسطو.

(الكتاب التاسع عشر)* ك19

... مبدأ لما بعدها وغاية لما قبلها، وهكذا الخط في السطح، والسطح في الجسم، وهذه المبادئ كلها هي بقوة ما يكون عنها، فإن كان عنها متصل، كانت منه له بالقوة، ولهذا تكون منقسمة بالقوة، وإن كان عنها منفصل، فهي منفصلة بالقوة، وغير منقسمة أصلاً *فإن مبادئ الأمور هي الأمور بالقوة بمنزلة الهيولى والعدم،* فكل هذه المبادئ المفروضة بالقوة كمية، ومتصلة، أو منفصلة، وأنت فافهم: أن النقطة والوحدة والآن المقطع، هي إعدام الكمية، أعني إمكانها، وعنها تحدث الكمية المتصلة، والمنفصلة، بتكرار الوحدة والمقطع وجريان النقطة والآن، ووجه حدوث الكمية عنها، بهذه الصفة، تصور الهيولى[1] في ذهنك، وفيها تهيؤ على قبول البعد، وهكذا صورة البعد، ولأن البعد منقسم بالفعل ما تكون هي منقسمة بالقوة، فالنقطة هي التهيؤ على صورة البعد، وهذه إذا انتقلت في الهيولى حدث الطول منه، ومن الهيولى يكون الخط، وإذا جرت نقطتا الخط بالفعل حدث العرض، ومنه ومن الخط يحدث السطح، وإذا جرت أربع نقط التي بالفعل حدث الجسم، بانضياف العمق إليه، فهذه الثلاثة الأنواع، هي أنواع المتصل الأول، أما الخط فهو الطول مع الهيولى، والسطح، هو الطول والعرض، مع الهيولى،

[ورقة، 362]

والجسم هو الطول والعرض والعمق، مع الهيولى، وبهذا الوجه، أعني بأحد الأبعاد مع الهيولى يكون كما، وإلا فمردّه يكون صورة الكم، وذاك أن الكم[2] أما المتصل فهو الذي فيه تهيؤ على الانقسام، والمنفصل فيه تهيؤ على التكرار والتهيؤ يكون في الهيولى لا في الصورة.

---

* سقط من (ن ود).

(1) أي المادة قبل أن تتشكل جسماً في أبعاد ثلاثة.

(2) لعله يريد القول: (وذاك أن الكم المتصل) أو (أما الكم المتصل).

فمبدأ الكم المتصل كله هو الهيولى الأولى مع التهيؤ على البعد، وإذا انقلبت حدث الكم المتصل، والزمان هو خط مبدأ الآن والمكان سطح من خارج، فأما المنفصل فمبدأه الوحدة والمقطع، وبتكرار الوحدة يحدث العدد، وبتكرار المقطع يحدث القول، فالوحدة والمقطع والنقطة والآن، كلها توجد في هيولى حتى يتم فيها الكم، لأن مع كل كمية، تهيؤاً على الانقسام إن كانت متصلة أو على التزيد[1] إن كانت منفصلة ورسوم هذه هكذا: الوحدة يخصها عدم الانقسام أصلاً بالقوة والفعل وتم بها إحصاء الأمور غير المنقسمة على الإطلاق، وبتكرارها يحدث العدد والمقطع يخصه عدم الانقسام أصلاً بالقوة والفعل ويتم به إحصاء القول: وعن تكراره يحدث القول والنقطة، يخصها عدم الانقسام بالفعل من دون القوة وعن انتقالها في الهيولى من وضع واحد يحدث الخط، وعن وضعين يحدث السطح وعن،

[ورقة، 363]

أربعة يحدث الجسم، والآن، يخصه عدم الانقسام بالفعل، دون القوة[2]، وعن جريانه يحدث الزمان. ولما كان انقسام المتصل بلا نهاية، صارت أعدامه التي هي النقطة بلا نهاية، فلهذا صار تزيد العدد بإزاء انقسام العظم، والنقطة والوحدة والمقطع والآن، كلها يخصها، إنها غير منقسمة، لأنها إعدام[3] الإنقسام، إلا أن النقطة والآن يخصها عدم الانقسام بالفعل من دون القوة، والوحدة والمقطع والآن يخصها إعدام الانقسام أصلاً بالقوة والفعل، لهذا صار ما يأتلف من هذه وغيرها ذوات الأجزاء كالعدد[4] والقول، لأنه لو اتصل لانقسمت، وصار ما يأتلف مما يكون النقطة يتصل، ولأنه منقسم بالفعل، حدث عن منقسم بالقوة فهذه كلها إعدام على صور الكم، وهي في الهيولى والصور التي تحدث[5] عنها، لا تحدث مفردة بل في هيولى وهي الأولى، فتكون الكمية أبداً مع الهيولى، وسنشرح ذلك الخص[6] في المواضع اللائقة به، فهذا كاف فيما نحن بسبيله، ومن بعده، فلنأخذ

---

(1) أي الزيادة.

(2) الصحيح: من دون القوة (ج).

(3) أي نفي الانقسام.

(4) الصحيح: مثل العدد والطول (ج).

(5) ارسطو.

(6) الخاصة/ المبحث/ الموضوع.

في إيراد الشكوك وأول شك يثور علينا صورته هذه الصورة: كيف استجاز أرسطو طالس أن يقول: إن العدد والقول من الكم وهو يزعم أنهما مؤلفان من الوحدة والمقطع والوحدة والمقطع، عنده ليسا بكم لأنه لا يعتقد كماً إلا/

[ورقة، 364]

ما وقع عليه التقدير، والمؤلف مما ليس بكم لا يكون كما. فالقول والعدد ليسا بكم (؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الكم يقال على ما هو كم بالقوة وعلى ما هو كم بالفعل، والمقطع والوحدة، وإن لم يكونا بالفعل، فهما بالقوة، وإذا كانا بالقوة حدث عنهما الكم بالفعل، لأن جميع ما يحدث بالفعل إنما يحدث عما هو ذلك الشيء بالقوة، سوى أن لمعترض أن يعترض، ويقول: ليس الأمر على ذلك، وذاك أن الشيء الذي يكون بالقوة، ثم يصير بالفعل، يحتاج أن يتغير عن حاله، بمنزلة الهيولى التي لما صارت جسماً بالفعل، تغيرت وانقلبت في نفسها من العدم[2] إلى الصورة، وليس هكذا الوحدة والمقطع وذلك أنهما لا يتغيران، عن حالهما في أنهما غير منقسمين، وحلّ الاعتراض يجري على هذا الوجه: بئس[3] ما قلت أن الوحدة والمقطع لا يتغيران من القوة إلى الفعل، فإن تكرارهما هو انتقالهما من العدم إلى الصورة، أعني من القوة على الكم، إلى صورة الكم، فإنه عند تكرار الوحدة والمقطع، تحدث صورة العدد وصورة القول بالفعل، والهيولى إذا انتقلت من العدم إلى الصورة[4]، لا تبطل ذاتها، لأن ذاتها جزء للمركب لكن الباطل منها هو العدم حسب، فالوحدة والمقطع،

[ورقة، 365]

لا تبطل ذاتيهما عند حضور العدد والقول، لكن الذي يبطل منهما هو القوة، والقوة التي فيما[5] إنما هي قوة على التكرار.

فإذا حصل التكرار بالفعل، بطل ما بالقوة، فهذا كاف في حل هذا الشك. وقد يثار[6] شك ثان صفته هذه الصفة: المقطع والوحدة غير منقسمين ومنهما يأتلف

---

(1) سقطت من نسخة (ن).

(2) الاستعداد عنده عدم صورة (وجود بالقوة) انعدامه يعني وجوده بالفعل.

(3) حوار داخلي يكشف عن طريقة حلهِ للمشكلات التي يعرضها ابن الطيب.

(4) إلى الوجود.

(5) الصواب فيها (ن).

(6) الصواب (يثار علينا شك) ن/ د.

العـدد والقـول. والمؤلـف مـن غير المنقـسم هـو غـير منقـسم، فالعـدد والقـول ليـسا بمنقـسمين، إلا أن القـول يمكـن أن يفـصل إلى المقـاطع والعـدد إلى الآحـاد، وحـل الـشك يجـري علـى هـذه الـصفة: الوحـدة والمقطـع وإن كـان معنـى الانقـسام بـالقوة والفعـل لا يوجـد لهمـا إذ كـان يخـصهما عـدم الانقـسام أصـلاً، ففيهمـا قـوة علـى الاجتمـاع إذ كـان مـا يحـدث عنهمـا لـه الاجتمـاع بالفعـل، وهـو القـول والعـدد، وإذا كـان لهما معنى الاجتماع بالفعل، فلهما معنى الافتراق، بالفعل، فليس تفـرق أجزاء العـدد والقول تفـرق قسمه، لكـن تفـرق اجتماعهمـا إذاً* متفـرقين غـير منقـسمين، فهذا مقدار كـاف ينحل به هذا الشك. وقد يطرأ *شك ثالث* صفته هذه الـصفة: أنت يا أرسطو زعمت[1] أن الموجودات بأسرها تدخل تحت المقـولات العشـر، ونحـن نريك أن النقطـة الواحـدة[2] والمقطـع، والآن بخـلاف مـا زعمـت، وذلـك لأنهـا ليـست قائمـة بنفوسها، فلا تكون جوهراً، ولأنها لا تقدر ليست،

[ورقة، 366]

كما، ولأنها لا تقع في الجواب عند السؤال بكيـف لا تكـون كيفـاً، ولا هـي نسبة فتدخل في مقولات النسب، فبهذا ينخـرم قانونـك: *إن الموجـودات كلهـا تـدخل تحت الأجنـاس العـوالي* (؟)[3] وقـد حـل قـوم هـذا الـشك بـأن قـالوا: الوحـدة والمقطـع والنقطة والآن، ليست أشياء موجودة، وإنما هي إعدام[4]. وذلـك أن الوحـدة هـي عـدم العدد، والنقطة هي عدم الخط، والمقطع عدم القول، وأرسـطو طـالس: إنمـا قـال أن الأجنـاس العـوالي تحمـل علـى الأشـياء الموجـودة. وبئـس[5] مـا ظـن هـؤلاء في النقطـة والوحدة والمقطع في كونها[6] إعداماً بمعنى السلب وليست بموجودة أصلاً، من قبل: أن ليس بموجود أصـلاً، لا يكـون عنـه شـيء موجـود، وعـن جريـان النقطـة، يحـدث الخط، وعن جريان الوحدة والمقطع والآن، وتكرارها يحدث العدد والقـول والزمـانّ

---

* وردَ إذن (ن).

(1) تلاحظ طريقة الحوار والخطاب، وكأن أرسطو حاضراً في بيت الحكمة البغدادي.

(2) الصواب (النقطة، والوحدة، والمقطع) ـ ن.

(3) سقطت علامة الاستفهام من / ن.

(4) سلبيات.

(5) ابن الطيب يرد على القوم! بلغة ساخرة.

(6) (ن) الصواب (في كونها إعداماً).

والحل المرضي[1] يجري على هذه الصفة. هذه كميات بالقوة، عنها تكون الكمية بالفعل، والمقولات تحمل على ما بالقوة وما بالفعل، جميعاً، فهذا كاف في حل هذا الشك[2] *يطرأ شك رابع* صفته هذه الصورة[3]: المقاطع ممدودة *ومقصورة* وللمقصور إلى الممدود نسبة، أما نسبة المثل، وإما نسبة المثل والنصف وما هو بهذه الصفة، هو منقسم، والمنقسم متصل، فالمقاطع،

[ورقة، 367]

متصلة، والمؤلف من المتصل متصل، فالقول إذن* متصل، فكيف زعم[4] أرسطو طالس أنه من المنفصلة (؟)[5] وقد حل قوم هذا الشك على هذه الصفة: قالوا: ليس كل ما هو مؤلف من المتصل، متصل، فإن انبار[6] الحنطة هو منفصل وأجزاؤه متصلة. وقد رد هذا الحل بحجتين: *الأولى* منهما تجري على هذه الصفة: المقابل لا يفعل *مقابلة* بل يفسده بمنزلة السواد عند البياض، إذا كانت الصورة هكذا: لم يفعل المتصل المنفصل. *والحجة الثانية:* هكذا: انبار الحنطة هو معدود، لا عدد، وإذا جردت معنى العدد والوجودات[7] منه كانت غير منقسمة وإنما توهم فيها معنى الانقسام لمقارنتها مادة وكونها مع شيء متصل.

والحل المرضي صورته هذه الصورة: المقاطع اتصالها بطريق العرض لا بالذات، وذاك أنها في نفوسها غير منقسمة، ولأن التصويت بها يقع في زمان، والزمان متصل ومنقسم، ما يقال فيها أنها متصلة ومنقسمة، والمقطع الممدود هو الذي يقع التصويت به في زمان قصير، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن القول: وهي من

---

(1) ابن الطيب يقترح الحل المرضي.

(2) (ن)، الصواب (وقد يطرأ شك رابع).

(3) المألوف عنده القول (صفته هذه الصفة) أو (صورته هذه الصورة).

* الصحيح: إذاً (ج).

(4) (ن): الصواب (زعم أرسطو طالس).

(5) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(6) يرجح /الصوامع/ أو المجامع/ لمحصول الحنطة.

(7) لعله يقصد الموجودات - ج -.

المنفصلة مؤلف من المتصلة بالذات. وقد يتشكك[1] شك خامس: زعم أرسطو طالس أن المقدر يجب تقديره بأصغر شيء فيه كالزمان[2] باليوم والخط بالذراع، والقول لأنه مقدر كان ينبغي أن يقدر،

[ورقة، 368]

بأصغر شيء فيه وهو المقطع المقصور، لأن المقطع الممدود، يقدر بالمقصور، فقول أرسطو طالس أنه يقدر بمقطع ممدود و[3]مقصور، فضل لا يحتاج إليه وهو بمنزلة إنسان يقول: إن الخط يقدر بالذارع أو بالذراعين، وحل الشك يجري على هذه الصفة: قول المتشكك: إن الشيء يقدر بأصغر ما فيه قول صحيح، وقوله أن أصغر ما في القول، المقطع المقصور، وإن الممدود مركب من مقصورين كذب: فإن كنتم ذاكرين *لحد المقطع*[4]: وهو: *أنه أقل شيء يمكن التصويت به،* فليس مقطع أعظم من مقطع، بما هو مقطع لكن العظم والصغر، يأتي المقطع من قبل الزمان، وذلك لأن بعضها يصوت به في زمان أطول وبعضها في زمان أقصر، ولا ينبغي أن يلتفت إلى قول القائل أن حد المقطع أنه الغير منقسم[5]، غلط، وذلك أنه ينقسم إلى[6] الحروف، فإن أرسطو طالس لم يقل أن المقطع لا ينقسم أصلاً، وإنما قال: أنه لا ينقسم إلى[7] مقاطع وإلى ما يصوت به. والحروف لا يقطع التصويت بها اللهم إلا أن تكسب[8] أسماء مؤلفة من مقاطع فيعبر بها عنها، والحروف هي مادة للمقاطع، فلا شيء يلزم أرسطو طالس في قوله: أن القول يقدر بمقطع ممدود أو مقصور، وكأن القول يجري على هذه الصفة: القول يقدر بالمقطع والمقطع.

[ورقة 369]

يعرض له أن يكون ممدوداً أو مقصوراً من قبل الزمان فعلى هذا فليجر حل الشك. وقد يطرأ شك سادس صفته هذه الصفة: القول في نفسه ليس كما وإنما

---

(1) يرجع - بتشكل - ج -.

(2) الصحيح: مثل الزمان (ج).

(3) (ن): الصواب ممدود أو مقصور.

(4) حد المقطع (أقل شيء يمكن التصويت به) - ن -.

(5) أنه غير منقسم هو الصواب (ج).

(6) الصحيح: ينقسم على الحروف (ج).

(7) الصحيح: لا ينقسم على مقاطع (ج).

(8) تكسب (ف) تكتب (ج).

صار كذلك لأنه يعد بالمقاطع، وما هذه صفته يكون كما بطريق العرض، لأن معنى الكم إنما صار له من قبل: نوع العدد، بمنزلة جزئي القول أعني المقطع الممدود والمقصور اللذين، صارا كما كم قبل الزمان فبئس ما صنعه أرسطو طالس في تعديده القول في أنواع الكم بالذات.

وحل الشك يجري على هذه الصفة: لم يصر القول كما من قبل أنه عدد ولا من قبل. أنه يقدر بالوحدة. وإنما صار كما من قبل أنه مؤلف من المقاطع ومقدر بالمقطع، والشيء الذي بهذه الصفة كم بذاته، لا بالعرض، وإن قدر بالعدد كان كما بطريق العرض: فقد قلنا أن العدد والمضاف يمران في جميع الأشياء[1]، ولا يخلو شيء منهما، وقد *يثار شك سابع* صورته هذه الصورة: كيف زعم أرسطو طالس: أن الثلاثة جزء العشرة، والجزء هو ما قدر الشيء وأفناه (؟)[2] وحل الشك يجري على هذه الصفة: ليس رسم الجزء: أنه يقدر الشيء ويفنيه لكن الجزء هو الذي منه، ومن أجزاء غيره يأتلف الكل، سواء كانت تلك الأجزاء أجزاء للحد بمنزلة،

[ورقة، 370]

الجنس والفصول، وأجزاء العظم بمنزلة اليد، أو أجزاء الجوهر بمنزلة المادة والصورة[3]، فأما أنه يقدر الشيء، فهذا شيء يخص جزء العظم، وقد يجوز في جزء العظم أن يقدر كل العظم ويفنيه، أو يبقى منه بقية، وبالجملة فالجزء سواء كان للعدد أو للعظم إن كان جزءاً بالطبع كالواحد قدر الشيء وأفناه، فإن كان جزءاً بالعرض كالثلاثة في العدد والذراع في الخط جاز أن يفنى أو لا يفنى فهذا كاف في حل هذا الشك.

وقد يؤتى شك ثامن صفته هذه الصفة: العدد والقول هما اللذان طبائعهما أن أجزاءهما مفترق بعضها من بعض، بالفعل وإذا كان الأمر على هذا كيف يقول[4]: أن العدد ينقسم حتى تنتهي القسمة فيه، إلى الوحدة، والقول إلى المقطع، فإن

---

(1) الصحيح: في الأشياء جميعها (ج).

(2) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(3) مباحث الطبيعة.

(4) أرسطو.

الشيء الذي يقسم يحتاج أن يكون قبل قسمته غير منقسم (؟)[1] وحل الشك يجري على هذا: ليس انقسام العدد من قبل: ما هو عدد، فإن العدد أجزاء متفرقة، لكن القسامه[2] من قبل معنى الاجتماع الحاصل للوحدات التي بها صارت عشراً، فقسمة العدد هي تفريق لاجتماعه حتى تنتهي التفرقة إلى مبدئها، الذي لا ينقسم، وهو الواحد وكذلك القول: وقد ينبغي أن نعدل عما نحن بسبيله قليلاً، ونورد سؤالاً[3] وجوابه، ونعود على رسلنا إلى،

[ورقة، 371]

تمام الشكوك: والسؤال يجري على هذه الصفة لم قسم أرسطو طالس المتصل[4] إلى قسمين أحدهما الخط والسطح والجسم، ولآخر الزمان والمكان ولم يعددها، كلها من غير قسمة، لِمَ قدم القسم الأول على الثاني (؟)[5] والجواب صورته هذه الصورة: السبب الذي من أجله قسمها إلى قسمين[6] وجعلها صنفين: أنه لما كانت أنواع المتصل بعضها مشبه به وبعضها مشبه، وبعضها في ذات الشيء، وبعضها خارجه فلذلك أورد كل واحد منهما على حياله، أما الخط والسطح والجسم فلأنها مشبه بها وهي في ذات الشيء، وتقديمه القسم الأول على الثاني يتضح *بثلاث حجج: الحجة الأولى* من قبل: أن الثلاثة مشبه بها، والاثنان مشبهان، فتلك تجري مجرى الأصول، وهذه تجري مجرى الفروع.

والحجة الثانية: أن الخط والسطح والجسم في ذات الشيء، والزمان والمكان يلزمان من خارج، فتلك بالتقدم أحق، *والحجة الثالثة:* قد بان في السماع[7] الكياني أن اتصال الزمان من قبل اتصال البعد، واتصال المكان من قبل احتوائه على

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(2) (ن): الصواب انقسامه.

(3) الحديث لابن الطيب يسأل ويجيب.

(4) الصحيح: على قسمين (ج).

(5) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(6) الصحيح: على قسمين (ج).

(7) يقصد به السماع الطبيعي المنشور تحت عنوان (الطبيعة) والمنوه به في الصفحات الفائتة، (ج).

الجسم، فالبعد هو السبب في كون هذين كما. والسبب له رتبة التقدم. فالخط،

[ورقة، 372]

والسطح والجسم أحق بمعنى التقدم، فلنعد إلى سننا ونورد تمام الشكوك. وقد يطرأ *شك تاسع* صفته هذه الصفة: كيف زعم أرسطو طالس أن الخط هو الذي يتوهم فيه أجزاء بين كل جزءين متتالين، منهما حد مشترك يكون نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر، وكذلك في السطح خطاً، وفي الجسم سطحاً: فلنسأله: هل نحن متسلطون على توهم ذلك في الخط والسطح والجسم بأسرع أو في مواضع معينة بطل القول بأن الخط والسطح والجسم من المتشابهة الأجزاء. وإن كان فيها بأسرها لزم أن يكون الخط مؤلفاً من نقط، والزمان من الآن، والسطح من الخطوط، والجسم من السطوح فيكون ما ينقسم مؤلفاً مما لا ينقسم وهذا قول قد بان محاله (؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة، ليس يلزم وإن كان الخط وغيره مما عدد من المتشابهة الأجزاء والانقسام في أي موضع إلى القاسم أن يقسمه أن يكون عليه بأسره نقط إذ كان ما لا ينقسم لا يتصل بما لا ينقسم على ما بان في السماع الكياني[2]، لكن يتوهم المتوهم نقطة في ذهنه، وخطاً وسطحاً، حيث شاء من الخط وضعها وقسمه عليها، ومع هذا ففرض الخطوط على السطوح ولو أنها ما كانت عدداً لا تستوعبه ولا تأتي على شيء،

[ورقة، 373]

من عرضه لأنه لا عرض لها ولا يجوز في سطح أن يتركب من خطوط، لأن الخطوط لا عرض لها وما لا عرض له كيف يصير منه ما له عرض، وهو باقي على طبعه وهكذا يجري الأمر، في النقط على الخط والسطوح في الجسم، فألوف السطوح[3] لا تؤثر في عمق الجسم ولا ألوف النقط تؤثر في طول الخط، ومع هذا فلو فرضت على الخط ما فرضته من النقط لم تستوعبه لأنه منقسم بلا نهاية، وكذلك السطح والجسم، فهذا كاف في حل هذا الشك.

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(2) كتاب أرسطو الآنف.

(3) (ن).

وقد يؤتى *بشك عاشر* صفته هذه الصفة: زعم أرسطو طالس أن: الحد الذي يتوهم في الخط، يجب أن يكون مبدأ ونهاية، وكذلك الحد الذي في السطح، ونحن نقول هبنا سلمنا لك أن الحد الذي في الخط لأنه لا ينقسم، من قبل أنه نقطة ينبغي أن يكون مبدأ وغاية وهو واحد بالعدد، الحد الذي في السطح، وفي الجسم فرضك إياه واحداً، وهو منقسم لا معنى له.

وحل الشك يجري على هذه الصفة: الخط أو السطح ينقسمان لا شك فيه، لأن انقسامهما أقل من مقدار الكل، إلا أن السطحين اللذين يتوهمان ويتوهم الخط نهاية ومبدأ لهما متساويين ونهاية المقدار، لا يمكن أن يكون أقل منه بل مثله، فإن

[ورقة، 374]

قسمنا الخط والسطح اللذين توهمهما حدوداً (....) لزم أن تكون نهاية الشيء أقل منه، وهذا محل[1]، وجملة أخذ[2] الخط في السطح لا يخلو أن يكون بما هو خط أو بما هو نهاية، فأن أخذ بما هو خط انقسم، لأن كل متصل ينقسم، وأن أخذ بما هو نهاية، لم يقسم، لأنه نهاية الشيء هي آخر التحصيل[3]، فيجب أن تكون بما هي نهاية، هي هي المبدأ بينهما، فيكون الخط القاسم للسطح هو النهاية (....) والمبدأ في الموضوع وفي الحد يختلفان، ومع هذا فالخط هو نهاية السطح، قسمته بما هو نهاية لا تصح لأنه إن تقسم لما هو نهاية حتى يجعل النهاية نهايتين، وجب أن يكون له عرض، وللنهاية نهاية، وهذا لا يقف[4] وقسمته قسم بها هو خط في أوله[5]، بأن يقسم بنصفين، والنصف بنصفين أبداً، وهكذا في السطح بقياس الجسم وقد يؤتى *بشك حادي عشر* صورته هذه الصورة: كيف زعم أرسطو طالس أن الخط والسطح والجسم؛ أنواع للمتصل والأنواع (....)[6] إلى طبيعة جنسها، وهو نفسه يقدم الخط على السطح، والسطح على الجسم، وإن زيدنا الشناعة هنا، أنه يقدم بعضها على بعض بالطبع (؟)[7].

---

(1) يرجح (محال) ـ ج.
(2) يرجح (اخذاك) ـ ج.
(3) يرجح (التحليل) ـ ج.
(4) يرجح (لا يتفق) ـ ج.
(5) يرجح (في طوله) ـ ج.
(6) مشوشة في (م) و ن و د ربما (تعود).
(7) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

وحل الشك يجري على هذه الصفة، للأنواع مقايستان بين بعضها وبعض، أو بينها وبين جنسها، أما بالمقايسة بين بعضها وبعض يجوز فيها التقدم والتأخر،

[ورقة، 375]

والتقدم (   )[1] وهـذه بأسـرها (تقـع منهـا إلى الكـم والخـط لأنهـا تجري) على وتيرة واحدة، وذلك (أنها استقامت على[2] ......) وتيرة واحدة (فهي) ..... (أما جهتا المتصل، فهو كم واحد، فهذا) كاف في حل هذا الشك، *وقد يطرأ شك ثاني عشر* صفته هذه الصفة: أنت يا أرسطو طالس: كيف زعمت أن حد الخط والسطح والجسم والكم والمكان، أنها (التي تتوهم فيها آحاد من كل جزءين) متتالين، منها حد متصل واحد؟ وكيف قلت[3]، إن العدد والقول هما (....)[4] لأنه جزء أجزائها، فإنك إن كنت ذاكراً ما علمتنا في علومك في غير هذا الكتاب (....) شاهدت بعينيك ما يخالف قولك، وذلك أنك حددت الخط الحاوي بعد واحد، والسطح الحاوي بعدين، والجسم في ثلاثة أبعاد، والمكان بأنه نهاية الجسم الحاوي، والزمان بأنه عدد حركة الشيء، والعدد بأنه كيفية موجودة في النفس، والقول: فإنه كيفية منوط بها. (؟)[5]، فهذا هو الشك، وحله يجري على هذه الصفة: جميع أنواع الكمية (الخط) فيها على جزءين، حيث (....) ذواتها، وبهذا الوجه لا تكون كما، لكن جوهر وكيفية فإن الأبعاد الثلاثة، جوهر جسم إذ كانت صورة هنا والمكان يحيط به (أو كان نهاية خارجة بها التقدير)[6].

يقع عليها وبهذا الوجه يكون كما والشيء المقدر له أجزاء فما أحسن ما رسمها أرسطو طالس بما هي كم أنها التي لها[7] أجزاء، وينبغي أن تعلم أن الشيء الذي يكون كما بالذات هو الذي من شأن التقدير أن يقع عليه في نفسه، والذراع

---

(1) مطموسة في م و د.

(2) لعله (المتصل معه) ت ج.

(3) يقصد أرسطو.

(4) مطموسة في (م).

(5) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(6) لعله يريد القول (أو كان نهاية خارجة بها التقدير) ـ ج.

(7) ن.

الواحد يسمى عظم، وخط ومقدار، وبعد أما عظم فمن قبل امتداده، وأما بعد فمن قبل ما هو جوهر في هيولى، وذلك أن الأبعاد هي جواهر، وأما مقدار فمن حيث هو كم، وشأن التقديران يقع عليه، وأما خط فمن قبل ما هو صورة في النفس مجردة من الهيولى وتعليمية وبالجملة بما هو نوع العظم فهذا كاف في حل هذا الشك وقد *يطرأ شك ثالث عشر* صفته هذه الصفة: كيف زعم أرسطو طالس أن *أنواع الكم سبعة* وما بالهُ يخرج الحركة من أنواع الكم وهو في السماع الكياني[1] يوجب لها معنى الاتصال قبل الزمان وكيف يدخل الزمان في الكم ويخرجها (؟)[2] وحل الشك يجري على هذه الصفة: أرسطو طالس لا يخرجها من أن تكون كمياً كما[3] متصلاً بما هي متصلة لكنه يلغيها لأنها والخط واحد.

وذاك لأنهما جميعاً بما هما كم لا من حيث ذاتهما يحدان بأنهما كم يقدر بالذراع طولاً وهما في ذات الشيء فلو حتى تكرر ذكرها بما،

[ورقة، 377]

هي كم لكان قد كم وذكر نوع واحد دفعتين فأما[4] الزمان والمكان فإنهما، وإن كانا يشبهان الخط والسطح إلا أنهما خارج الشيء فكونهما كما بالعرض من قبل ما هي بحركة ولأنهما في زمان والزمان يوجب لها معنى الطول والقصر فتكون لأجله داخلة في الكم بسبب نفسها، فهذا كاف في حل هذا الشك، والحركة كم بالعرض من قبل ما هي حركة وأما بما[5] هي مقدرة فهي كم بالذات، وهاهنا فلنقطع[6] الكلام في جملة هذا التعليم، فلنأخذ الآن في تفصيله].

---

(1) أي كتاب الطبيعة الذي شرح ابن الطيب جزءه الأخير (ص 680 – 937).

(2) سقطت من (ن).

(3) (ن): الصواب كما متصلا.

(4) (ن) ـ الصواب: فاما.

(5) (ن) ـ الصواب: كما.

(6) ورد سهواً من الناسخ (مقطع الكلام) ـ ن ـ.

قال أرسطو طالس:

«فالمنفصل[1] هو العدد والقول والمتصل هو[2]، الخط والسطح[3] والجسم أيضاً مما يطيف[4] بهذه الزمان والمكان[5]»

قال المفسر:

[لما قسم[6] الكم إلى المتوسطات كان[7] أن يقسم المتوسطات إلى أنواع[8] الأنواع وزعم[9] أن أنواع المنفصل نوعان العدد والقول وأنواع المتصل هي الخمسة الباقية وأنت فينبغي أن تعلم أن هذه السبعة كما من قبل طبائعها فليست كميات وأما من قبل أن التقدير يقع عليها، هي كميات، فأما أفراده الزمان والمكان من باقي أنواع المتصل فلأن تلك موجودة في الجسم وذينك،

[ورقة، 378]

خارج منه، وأيضاً لأن الخط والسطح والجسم، هي موضوعة للمهندس والزمان والمكان للمنجم فإن المنجم يراعي أنه إذا كان الزمان الفلاني كان المشتري في الثور وإذا كان المشتري في الثور كان الزمان الفلاني ومعنى قوله[10] يطيف بها أي بالخط والسطح أي يشابهها لأن الزمان يشبه الخط والمكان يشبه السطح أو يكون يريد بقوله يطيف بها أي يحتوي عليها إذ كان المكان والزمان يحيطان بالجسم وفيه سائر أنواع المنفصل والمتصل].

---

(1) ورد في اسحق (فالمنفصل مثلاً) ت 15/1.

(2) سقط من اسحق 15/1.

(3) ورد في اسحق (والبسيط) 15/1.

(4) (ن) يقارن مع اسحق 15/1.

(5) (ن) يقارن مع اسحق 15/1.

(6) أرسطو، والصحيح القول: لما قسم أرسطو الكم على (ج).

(7) يرجح (كاد) ـ م، د.

(8) الصحيح: على أنواع (ج).

(9) وزعم (د) أرسطو.

(10) قول أرسطو.

قال أرسطو طالس

«فإن أجزاء العدد لا يوجد لها حد مشترك أصلاً يلتئم عنده بعض أجزائه ببعض[1]»

((يريد: وأجزاء العدد لا يوجد بين كل جزءين متتالين منهما حد مشترك يربط أحدهما بالآخر)).

«مثال ذلك الخمسة إذ هي جزء من العشرة[2] فليس يصل[3] بحد مشترك الخمسة منها بالخمسة[4]»

((يريد: أن الخمسة والخمسة جزءان للعشرة وليس يتصلان بحد مشترك يربط أحدهما بالآخر))

«لكنها: منفصلة»[5]

((يريد: لكنها منفصلة متفرقة الأجزاء))

«والثلاثة والسبعة أيضاً ليس يتصلان بحد مشترك[6]»

((يريد: لكن بعضها مفرق من بعض))

[ورقة، 379]

«وبالجملة[7] <ليست تقدير الأعداد[8]> على أخذ حد مشترك بين أجزائها، لكنها دائماً منفصلة، فيكون العدد من المنفصلة[9]»

---

(1) يقارن مع اسحق 15/1.

(2) وردت في اسحق (العشر) 15/1.

(3) وردت في اسحق (تتصل) 16/1.

(4) يقارن مع اسحق (15/1 –16).

(5) يقارن مع اسحق 16/1.

(6) يقارن مع اسحق 16/1.

(7) الورقة مطموسة في (م) حاولنا إصلاحها اعتماداً على (د) ونص (اسحق 16/1).

(8) الاعداد بلا واو، وردت في اسحق هكذا (في الأعداد) 16/1.

(9) تقارن مع اسحق 16/1.

((يريد: وبالجملة، ويمكن في العدد الواحد (   ) وجـــزء أن يـــرتبط. أحدهما بالآخر بحد مشترك))

قال المفسر:

[مـن هاهنـا يـشرع أرسـطو طـالس في أن (يـبين.....) واحـد مـن أنـواع الكـم (..... وأنه من) المنفصلة والمتصلة، ويبيّن[1] بالعدد، (.....) (وكم) يجري على هـذه الصفة؟ العدد من الكم المنفصل[2] (....) ذلك أن أجزاءه، لا يوحدها حد مشترك، وأرسطو طـالس يـورد صـغرى القيـاس ويـستقرئها[3] (....) والنتيجـة (ويلغـي)..... أمـا الكبرى، فأما استثناؤه في الخمسة، وقوله: إذ هـي جزء مـن العشرة، فلأنها قد يجوز[4]

أن تكون جزءاً من العشرين[5].

وأما قوله: أن العشرة إذا[6] كم؟ فهي متصلة؛... وهي (....) منفصلة[7]، من قبل أن السلب (هو أكبر مما يحد) بالإيجاب، فليس كل ما هو غير متصل[8] يجب أن[9] يكون منفصلاً(!).

فأن البياض غير منفصل[10]. (   ) بـأن يكـون ... (متـصلة)[11] وهاهنـا أراد راد أن يوجب لها مقابل المتصل الأول، ويسلب المتصل منهـا، وأورد (بينها) مثال واحد، لأن الاستقراء يحتاج أن يكون جميع الجزئيات[12]، فأما أن،

[ورقة، 380]

---

(1) ويبدأ /ف.

(2) في أحدهما / ف، س.

(3) ويقسم / ف، س.

(4) قد تحوز / ف.

(5) العشرين/ ف، س مطموسة في ن.

(6) إذن المتحدة هي/ ف، ص.

(7) منفصلاً /س، ف.

(8) غير منفصل / ص، ف.

(9) وجب أن / ف.

(10) غير متصل / ف.

(11) منفصلة / س.

(12) الجزءين / ف. والصحيح: الجزئيات جميعها (ج).

العدد كم فلأن التقدير يقع عليه، ولظهور الكمية فيه، ما ألغى[1] أرسطو طالس أن يبيّن فيه أنه كم، فأما أنه منفصل، فمن قبل أن أجزاءه لا تلتئم عند حد مشترك]

قال أرسطو طالس:

«وكذلك أيضاً القول في المنفصلة...[2]»

((يريد: وكما أن العدد من المنفصلة، كذلك القول في المنفصلة))

«فأما أن القول كم فظاهر لأنه يقدر بمقطع ممدود أو مقصور»

((يريد: يبين أنه كم من قبل، أنه يقدر بمقطع ممدود أو مقصور، وكل مقدر كم)).

«وإنما أعني بذلك[3] القول الذي يخرج بالصوت»[4]

((يريد: وأعني بالقول الذي هو كم الخارج بالصوت لا المركوز في النفس ولا غيره، من أصناف القول المعدودة في أول هذا الكتاب)).

«وأجزاؤه ليست تتصل بحد مشترك وذلك أنه لن[5] يوجد حد مشترك تتصل به المقاطع لكن كل مقطع منفصل على حياله»[6]

((يريد: وأجزاء القول لا تتصل بحد مشترك وذاك أن المقاطع لا تتصل بحد مشترك يتصل به بعضها مع بعض)).

قال المفسر:

[أما أن القول كم فلأنه يقدر بالمقطع وأما أنه منفصل فمن قبل أن أجزاءه لا ترتبط بحد مشترك،

[ورقة، 381]

---

(1) (ن): الصواب (ما ألفى أرسطو).

(2) ـ ن ـ ورد في اسحق (هو من) 16/1 والصواب (القول من المنفصلة).

(3) ـ ن ـ (وفي اسحق (ذلك) 16/1 والصواب (بذلك).

(4) يقارن مع اسحق 16/1.

(5) وردت في اسحق (لا) 16/1.

(6) يقارن مع اسحق 16/1.

(الكتاب العشرون)* ك20

ولفظتهُ أيضاً تربط الكلام في القول بالكلام في العدد وأرسطو طالس يورد صغرى القياس ويستقرئها ويلغي الكبرى والنتيجة فأما تخصيصها: لقول[1] الذي يخرج بالصوت لأن القول اسم مشترك يقع على عدة معان (لا يقدر)[2] واحد منها ولا هو كم إلا الخارج بالصوت].

قال أرسطو طالس:

«وأما[3] الخط فمتصل لأنه[4] يتهيأ أن يوجد[5] حد مشترك تتصل به أجزاءه كالنقطة** في البسيط[6] الخط، فإن أجزاء السطح قد تتصل بحد مشترك»[7].

((يريد: يبين أن الخط من المتصل من قبل أنه يمكن أن يتوهم فيه أجزاء بين كل جزئين متتالين منهما حد مشترك هو نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر، والنهاية هي النقطة، وكذلك السطح من المتصل، وذاك أنه يمكن أن يتوهم فيه أجزاء بين كل جزئين، متتالين منهما حد مشترك هو نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر، والحد الخط)).

«وكذلك أيضاً في الجسم قد يقدر أن تأخذ حداً مشتركاً وهو الخط أو البسيط تتصل به أجزاء الجسم»[8]

((يريد: وكذلك أيضاً الجسم من المتصل وذاك أنه يمكن أن يتوهم فيه أجزاء بين كل جزئين متتالين حد مشترك هو نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر))

---

* سقطت من ن.

(1) (ن): الصواب (القول).

(2) وردت (لا يقدر) مجزأة على سطرين (ن. د).

(3) وردت في اسحق (فأما) 16/1.

(4) وردت في اسحق (قد يتهيأ) 16/1.

(5) وردت في اسحق (أن يؤخذ) 16/1.

** الصحيح مثل النقطة (ج).

(6) الصواب هو (وفي البسيط) 16/1.

(7) وردت في اسحق (بحد ما مشترك) 16/1.

(8) يقارن مع اسحق 16/1 ورد فيه (قد تقدر).

قال المفسر:

[ورقة، 382]

[يأخذ في النظر في أنواع المتصل ويفرد الخط والسطح والجسم ويمر فيها أنها كم من قبل أنها تقدر وأنها متصلة، من قبل أنه يمكن أن يتوهم فيها أجزاء بين كل جزئين متتالين منهما حد مشترك هو نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر، وأرسطو طالس يورد صغرى القياس ويستقرئها، ويلغي الكبرى والنتيجة وقوله يتوهم في الجسم خط على سبيل المجاز وإلا فنهاية الجسم سطح، وقال يتهيأ من قبل أن ذلك بالوهم لا في الوجود].

قال أرسطو طالس:

«ومما يجري هذا المجرى أيضاً الزمان والمكان[1]»

((يريد: ومما يجري مجرى الخط والسطح والجسم))

«فإن الآن[2] من الزمان يصل بين[3] الماضي وبين المستأنف»

((يريد: فإن الزمان من المتصل، وذاك أنه يمكن أن يتوهم فيه أجزاء بين كل جزءين متتالين منهما حد مشترك هو الآن يربطهما ويكون نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر)).

«والمكان أيضاً من المتصلة لأن أجزاء الجسم تشغل مكاناً، وهي تتصل بحد ما مشترك، فتكون أجزاء المكان أيضاً التي يشغلها واحد واحد من أجزاء الجسم، تتصل بالحد بعينه الذي تتصل[4] به، أجزاء الجسم، فيجب أن يكون المكان أيضاً متصلاً إذ كانت أجزاؤه قد تتصل[5] بحد مشترك[6]»،

[ورقة، 383].

(1) يقارن مع اسحق 16/1.

(2) وردت في اسحق (العرض من الزمان) 16/1.

(3) وردت في اسحق (ما بين الماضي منه) 16/1.

(4) وردت في اسحق (به تتصل) 16/1.

(5) ـ ن.، وردت في اسحق (تتصل بحد واحد مشترك) 16/1.

(6) تقارن مع اسحق 16/1.

((يريد: والمكان أيضاً من المتصلة وذاك أن أجزاء المكان تساوي أجزاء الجسم وأجزاء الجسم تتصل بحد مشترك فهكذا أجزاء المكان تتصل بالحد الذي تتصل به أجزاء الجسم))

قال المفسر:

[يبين[1] في النوعين الباقيين من المتصل، أنهما كم وأنهما متصلان، أما كم فلأن التقدير يقع عليها، أما الزمان بالساعة واليوم، وأما المكان، فبالذراع وأما أنهما متصلان فمن قبل: أنه يمكن أن يتوهم فيهما أجزاء بين كل جزءين متتالين منهما حد مشترك، أما في الزمان فالان، وأما في المكان، فالخط وأرسطو طالس يلغي كبرى القياس والنتيجة ويورد الصغرى ويستقرئها وقوله: مما يجري هذا المجرى يعني بمجرى الثلاثة الأنواع المتصلة، والآن، هاهنا يريد به الآن المحقق لا العريض، وهاهنا[2] ينقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم].

---

(1) أرسطو.

(2) ـ ن ـ.

التعليم السادس عشر

قال ارسطو طالس

«وايضاً منه ما هو قائم من اجزاء[1] فيه لها وضع، بعضها عند بعض»

قال المفسر،

[ورقة، 384]

[قد كنا فيما سلف أدينا العلة التي من أجلها قسم أرسطو طالس الكم بقسمين[2] مختلفين، قلنا أن نوع الزمان اضطره إلى ذلك، من قبل دخوله بوجه من المتصل، وبوجه في المنفصل، ولهذا إما[3] يشبه بالحيوان الساكن في مكانين، براً وبحراً وعند فراغ أرسطو طالس، من الكلام في القسمة الأولى التي قسم بها الكم إلى[4] المنفصل والمتصل انتقل إلى النظر في السمة الثانية، وهي التي يقسم بها الكم إلى ما له وضع، وإلى ما لا وضع له، وهو يجري على العادة في قسمة كل واحد من هذين القسمين إلى الأنواع التي ينقسم إليها ويبين في كل واحد منها، إما (بذي) وضع[5] أو ليس بذي وضع فأنواع ما له وضع هي الخط والسطح والجسم والمكان وما (ليس) له وضع؛ وهو: المتصل، وانظر كيف حذف منه الزمان لأنه يريد أن يدخله في المنفصل، وأنواع ما لا وضع له: هي العدد والقول والزمان، وما لا وضع له، هو المنفصل، وانظر كيف زاد فيه نوعاً وهو الزمان، ومن قبل أن يبيّن في كل

(1) يقارن مع اسحق 17/1.

(2) الصحيح: على قسمين.

(3) ـ ن ـ الصواب: ما.

(4) الصواب: على المنفصل.

(5) ـ ن ـ الصواب: إذا وضع.

واحد منهما أنه بهذه الصفة ينبغي لنا أن نعدد الشروط التي بها يكون للشيء وضعاً*، وهذه الشروط عددها ثلاثة: الأول منها أن تكون أجزاؤه ثابتة،

[ورقة، 385]

مستقرة في الشيء الذي هي فيه، *والثاني* أن تكون الإشارة إلى كل واحد منها ممكنة في الشيء الذي هي فيه، *والثالث*، أن يتوهم يه أجزاء بين كل كل[1] جزءين متتاليين منها حد مشترك يكون نهاية لأحدهما، ومبدأ للآخر، والتي[2] لا وضع لها فهي العادمة لهذه الشروط، أما كلها أو بعضها، فأما أن الخط والسطح والجسم والمكان، لها وضع، فمن قبل إن أجزاءها ثابتة، أما أجزاء الخط ففي السطح، وأجزاء السطح، في الجسم وأجزاء الجسم في كلية الجسم أو في مكان الجسم، ويمكن الإشارة إلى كل واحد منها في الشيء الذي هي فيه، وأن يتوهم فيها أجزاء بين كل جزءين متتاليين منها حد مشترك هو نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر، وهذا الأخير لأنها متصلة والأولان مما لها وضع، وأما أن العدد، والقول والزمان هي مما لا وضع له، فمن قبل أن أجزاءها غير ثابتة سوى العدد فإن أجزاءه ثابتة في النفس إلاّ أنها لا ترتبط ولا يشار إليها بالأصبع لأنها ليست في الوجود بل في النفس وذلك أن الزمان والقول وجودهما في التكوين وحتى ما يوافي الجزء الثاني قد تقضي الأول، ولهذا ما لا يمكن الإشارة إلى كل واحد منها لأنها تتصرف،

[ورقة، 386]

ولا يمكن أن يتوهم فيها أجزاء بين كل جزءين حد مشترك إذ كانت ذواتها منفصلة غير مرتبطة،وافهم أن الزمان إذا أخذ متصلاً، فإنما يمكن ذلك فيه بالان الجامع بين جزءيه، فليس الآن جزءاً من الزمان لكنه حد له كالنقطة[3] في الخط، وإذا أخذ منفصلاً أسقط منه الآن، ولهذا لا ترتبط أجزاؤه، وأنت فينبغي، أن تعلم أن الكم الذي له وضع هو المتصل ولكن ينظر[4] فيه بما هو موجود في شيء فتجد

---

* الصواب: وضع (خ ل).

(1) وردت (لكل) مكررة راجع (ن).

(2) الصواب: التي لا وضع لها (بلا واو) - ج.

(3) الصواب: مثل النقطة (ج).

(4) ينظر فيه بما هو موجود / ن مشوشة.

أجزاءه ثابتة ويشار إليها، وما لا وضع له، هو المنفصل، وينظر فيه بما هو موجود في شيء غير ثابت في ذلك الشيء ولا يمكن الإشارة إليه منه. وعند فراغ أرسطو طالس من الكلام في أقسامه الكمية الثانية وتحصيله: أن أنواع أنواع الكم سبعة، أخذ في البيان على أن هذه السبعة سبعة لا زائدة ولا ناقصة، ويقول الكم بالذات، ولا يحمل إلا على هذه وذاك أنه أي واحد حددته منها، أخذت في حده أنه كم، فيكون الكم له بالذات، لأنه داخل في حده، فأما ما عداها مما قال فيه أنه كم فإنما يقال ذلك عليه بطريق العرض، لأنه لا يكون له بما هو ذلك الشيء بل لأنه موجود لبعض أنواع الكم وبعض أنواع الكم موجود له بمنزلة،

[ورقة، 387]

ما نقول في الحركة، إنها طويلة نحن نشير بالطول إلى السطح الذي مضت عليه، ونقول في العمل أنه طويل ونحن نشير إلى أن زمانه طويل، والشيء الموجود للشيء بالعرض هو غير موجود له في الحقيقة لكنه له. بتوسط شيء آخر هو لذلك الشيء أولاً ولهذا من أجله أما للمحمول بتوسط الموضوع كما يقال في الأبيض، أنه متحرك، فإن الحركة في الحقيقة هي للجسم الذي البياض فيه، فنسبها إلى الأبيض لأنه موجود في الجسم المتحرك، أو تكون موجودة للموضوع بتوسط المحمول كما يقال في زيد أنه يشبه عمرو، أو الشبيه[1] ولا شبيه إنما يحمل أولا على الكيفية، ولأن الكيفية في جسمه، ما نقول ذلك في الجسم.

وبالجملة فها هنا خمسة أشياء يحتاج أن ينظر فيها، وهي، ما بالذات، وما بالعرض؛ وما بطريق العرض، وما على القصد الأول، وما على القصد الثاني، فالشيء الموجود للشيء بالذات، هو الداخل في حد الشيء وهذا هو مبادئه التي انبنت منها[2] ذاته أو الشيء[3] داخل في حده، وهذا بمنزلة سائر الأعراض الذاتية[4] المأخوذة، موضوعاتها في حدودها وهذه الأعراض لا يمكن أن تتخطى موضوعاتها، ولا تفهم من دون موضوعاتها، ومثال الأول كالحيوان[5] للانسان،

[ورقة، 388]

---

(1) ـ ن ـ (والشبيه).

(2) ـ ن ـ الصواب (ذاته) مطموسة.

(3) ـ ن ـ الصواب (أو الشيء) مطموسة.

(4) ـ ن ـ الصواب (الأعراض الذاتية) مطموسة.

(5) الصواب: مثل الفرد والزوج (ج).

والثاني كالفرد[1] والزوج للعدد، فإن هذين لا يتخطيان طبيعة العدد ولا يفهمان من دون طي العدد في حديهما، وما بالعرض هو الشيء الموجود للشيء في الحقيقة إلا أنه دخيل عليه كالبياض[2] للجسم والحركة، وما بطريق العرض هو الذي ليس بموجود للشيء، إلا أنه ينسب وجوده إليه بتوسط شيء آخر موجود للشيء ذلك الأمر موجود له، كما نقول في الأبيض أنه متحرك لأن الأبيض في زيد، والحركة في زيد، فتنسب الحركة إلى الأبيض، بسبب أن الأبيض موجود في زيد.

وما على القصد الأول هو الموجود للشيء (بلا توسط)[3] وهذا قد يكون بالذات، وبالعرض فيكون كل ما هو بالذات على القصد الأول، وليس كل ما هو على القصد الأول بالذات. وما على القصد الثاني هو الموجود للشيء بمتوسط، والفرق بين ما بالعرض وما على القصد الثاني، أن الذي على القصد الثاني، غير مقصود من الفاعل أولاً وما بالعرض مقصود وإن لم يكن من أجل نفسه، وها هنا ينقطع الكلام في قسمة الكمية، وقد يطرأ شك صفته هذه الصفة: إن كان الشيء الذي له وضع هو الذي أجزاؤه ثابتة مستقرة في مكان وكان،

[ورقة، 389]

المكان من الأشياء التي لها وضع، فإنه يلزم أن يكون المكان في مكان وعلى هذا تجري القصة إلى ما لا نهاية له، وحل الشك يجري على هذه الصفة، لم يقل أرسطو طالس أن الأشياء التي لها وضع هي التي أجزاؤها ثابتة في المكان بل إنما يقال[4] أنها ثابتة حسب في الشيء الذي هي فيه وليس لا محالة هذا مكان فعلى هذا الوجه يحل الشك.

وقد يطرأ شك ثان صفته هذه الصفة: كيف استجاز أرسطو طالس أن يقدم في القسمة ، ما له وضع على ما لا وضع له، وأنواع ما له وضع، هي المتصل وما لا وضع له هي المنفصل، وفيما سلف قدم المنفصل على المتصل (؟)[5] وحل الشك يجري

---

(1) الصحيح: مثل البياض (ج).

(2) الصحيح: مثل البياض (ج).

(3) هكذا وردت الكلمة (بلا توسط) موزعة على سطرين (ن).

(4) ـ ن ـ الصواب (قال).

(5) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

على هذه الصفة: إنما قدم أولاً المنفصل على المتصل، لأنه أبسط، وها هنا قدمَ ما له وضع، لأن صفاته بالإيجاب. وصفات ما لا وضع له على طريق السلب، والإيجاب يتقدم السلب، فهذا كاف في حل هذا الشك. وعند فراغ أرسطو طالس من النظر في قسمة الكم، ينتقل إلى تعليمنا خواص الكم إذ كان لا طريق إلى تحديده لأنه جنس عال، ولا مبدأ له فيعتاض في افهامنا عنه بالرسوم، والخواص، وهو يفيدنا له ثلاث خواص. الخاصة الأولى هي أنه (لا يقبل)[1] التضاد، ومعنى هذا هو أنه لا يوجد فيه شخصان متضادان، أي يضاد أحدهما الآخر بمنزلة،

[ورقة، 390]

هذين الذراعين، وهذين الذراعين لا نوعين، متضادين، أي يضاد أحدهما الآخر بمنزلة نوع العدد ونوع الخط، فأما نحن فإنا نبين ذلك بحجتين: *الحجة الأولى* تجري على هذه الصفة: إن وجد الكم مضاداً أعني إن وجد لشخص من أشخاص الكم شخص يضاده، أو لنوع من أنواعه، نوع يضاده لزم أن يكون للشيء الواحد أضداد كثيرة وهذا محال لأن الواحد ضده واحد. وذاك أن الثلاثة مثلاً ليس الأربعة تضادها أولى من الخمسة أو الستة فيصير للعدد الواحد أعداد بلا نهاية تضاده في المكان الواحد والزمان الواحد؛ فأما أن الواحد ينبغي أن يكون ضده الواحد، فيتبين بحجتين، الأولى منهما، صورتها هذه الصورة: إن وجد للشيء الواحد ضدان فليس يخلو الثاني منهما إن يضاده بالمعنى الذي ضاده به الأول؛ أو بمعنى آخر فإن ضاده بالمعنى الأول كان الضدان في هذا المعنى واحداً وإن ضاده بمعنى آخر لزم أن يكون للضد الواحد ضد واحد، وذاك أنه يكون في الأول معنيان بهما يضاد الشيئين اللذين ضاداه، والحجة الثانية تجري على هذه الصفة: لو كان للشيء الواحد ضدان لكانت الطبيعة ظالمة[2] لأن الواحد لا يفي بمقاومة،

[ورقة 391]

الاثنين، فيكون الغالب يقهر أبداً على الهيولى ويمنع الآخر ويبطل وجوده وليس ينبغي لمعترض أن يعترض بافعال النفس، ويقول أن الإفراط والتقصير يضادان

---

(1) وردت (لا يقبل) مجزأة على سطرين (ن).

(2) يتحدث ابن الطيب عن الطبيعة.(العاقلة) التي تعدل في كل شيء، وهو مفهوم سيتحدث عنه لاحقاً، كانت في كتابه (نقد العقل المحض): أو الخالص، ص981 وما تلاها.

الاعتدال، وهما اثنان، فإن هذين إنما يضادانه بما هما شر وعلى هذه الجهة يجريان مجرى الشيء الواحد.

والحجة الثانية تجري على هذه الصفة: إن وجد في الكم تضاد، أعني أن يكون شخصان من أشخاصه يضاد أحدهما الآخر، أو نوعان من أنواعه، لزم أن يكون الضد موجود[1] في ضده، وذلك أن الثلاثة وهي شخص من أشخاص العدد إذا أخذتها هذه الثلاثة أو نوعاً إذا أخذتها على الإطلاق ليس يخلو أن يضادها عدد هو أعلى منها أو مساو لها أو دونها، وهي موجودة، فما هو أعلى منها وما دونها فيها، والضد لا يكون في ضده، وقبيح أن تضاد ما يساويها وإلا ضادت نفسها، فهذه هي الحجة الثانية.

وهذه الخاصة لجميع الكم[2]، إلا أنها ليست له وحده من قبل، أن الجوهر بهذه الصفة وذلك أنه لا يوجد فيه شخصان أو نوعان يضاد أحدهما الآخر. وقد يطرأ شك عليها صفته هذه الصفة: كيف يقول أرسطو طالس أن الكم لا تضاد فيه، والكبير يضاد الصغير، والكثير يضاد القليل، وهذه من الكم،

[ورقة، 392]

وأرسطو طالس يحل هذا الشك على ضربين، على طريق المعاندة، وعلى طريق المسامحة ـ وحل العناد هو أن يدفع كون ذلك الشيء على ما ادعي. وحل المسامحة هو أن أقر الشيء على ما ادعى منه لم يلزم المحال، وأنت[3] فينبغي أن تعلم أن الكثير من جهة مادته فهو من الكم، وأما من جهة صورته، فهو من المضاف، فإن الكثير[4] والصغير إنما هما نسبة تحصل للشيء عند قياسه إلى غيره. والحل الذي على طريق المعاندة يكون على هذه الصفة: بئس ما زعمتم أن الكثير والقليل والكبير والصغير من الكم، وذلك أن الكثير والقليل والكبير والصغير، تقال بالقياس إلى غيرها وذاتها وطبيعتها، ومعناها، بما هي كذلك، إنما تنسب إلى

---

(1) ـ ن ـ الصواب (موجوداً).

(2) الصواب: للكم جميعه (ج).

(3) الخطاب لتلاميذ ابن الطيب.

(4) ن: الصواب (الكبير).

غيرها، وكل ما كان بهذه الصفة فهو من المضاف لا من الكم، فهذه إذا[1] من المضاف وأرسطو يبين صغرى القياس، وهي القائلة: إن هذه تقال بالقياس إلى غيرها، بحجتين، من اللفظ والمعنى: أما من المعنى فعلى هذه الصفة: لو كان الكبير والصغير والكثير والقليل، معاني في ذوات الأمور لا من قبل قياسها إلى غيرها، لما ساغ أن قال في الجبل أنه صغير، وفي السمسمة أنها كبيرة، وفي الناس الذين في الملعب أنهم كثيرون، والذين في المدينة أنهم،

[ورقة، 393]

قليلون، لكن كان الكبر بالجبل أحق، والكثرة بأهل المدينة أوجب، لكن كل واحد من هذه يوصف بذلك، بقياسه إلى شيء من جنسه، بمنزلة الجبل إلى جبل آخر أكبر منه، والسمسمة إلى سمسمة أخرى أصغر منها، فيكون معنى كون هذه كبيرة وصغيرة، وكثيرة وقليلة، غير معنى ذواتها، وإنما يفهم بالقياس إلى غيرها، والتي[2] في اللفظ تجري على هذه الصفة: أسماء الكم تدل على أشياء محدودة، محصلة مفهومة بنفوسها، لأن الكم إنما يدل من الشيء على ما يقع عليه التقدير، فيفهم منه أنه اثنان أو ثلاثة أو أربعة محصلة محدودة[3]، والكبير والصغير ليس تدل أسماؤها على أشياء محدودة، محصلة مفهومة بانفرادها لكن على أمور مضافة إلى غيرها، وتفهم بالقياس إليها، والكبير والصغير ليسا من الكم لكن من المضاف.

والحل الذي على طريق المسامحة يجري على هذه الصفة: إن وقعت المسامحة بأن الكبير والصغير والقليل والكثير من الكم، فليس تتقابل تقابل الأضداد، لكن تقابل المضاف، فلا يكون في الكم تضاد، وبيان ذلك يتضح *بأربع حجج: الأولى* منهن تجري على هذه الصفة: الأضداد يفهم كل واحد منها بالقياس إلى ضده، لا على أنه مأخوذ في حده،

[ورقة، 394]

---

(1) وهو الصحيح: وليسَ إذن (ج).

(2) الصحيح: التي من اللفظ (ج).

(3) وردت (معدودة) في نسخة أخرى عند الناسخ بدار الكتب حسب حاشيته على هذه الورقة في (ن) التي يقول فيها (ورد في الأصل في نسخة أخرى: محصلة معدودة) م.ج.

(سولا[1] أن به) يتم وجوده، ولكن حتى يعلم أنه مباين له، والمضافات يفهم كل واحد منها بالقياس إلى الآخر ليتم وجوده به ويدخل في حده، فإن الحار يفهم ضد البارد، إذا قسته إلى البارد، فوجدت مبدأ فعله، غير مبدأ فعل البارد، وغايته، فإن مبدأ فعل الحار أن يفرق وآخره أن يجمع المتجانسة، وابتداء فعل البارد الجمع، وآخره جمع المتجانسة وغير المتجانسة، فلا يتم وجود أحدهما بالآخر ولا يدخل في حده، وأما المضافات فبكل واحد منها يتم وجود أحدهما بالآخر ولا يدخل في حده، وأما المضافات فبكل واحد منها يتم وجود الآخر ويدخل في حده كالأب والابن وبالجملة فالمضافان والضدان يكونان هكذا بقياس أحدهما إلى الآخر، فالضد يكون ضدا بقياسه إلى ضده، وهكذا المضاف والفرق أن الضدين لا يجتمعان البتة في موضوع، والمضافان يجتمعان، ولكن بالقياس إلى شيئين، *والحجة الثانية* تجري على هذه الصفة؛ إن كانت هذه، أعني الكبير والصغير، تتقابل تقابل تضاد لزم أن يوجد في الشيء الواحد ضدان معاً في وقت واحد، وهذا محال؛ وذاك أن الجوهر وقد استقر فيما تقدم، أن الأضداد وتحله[2] لا يمكن أن يجتمعا فيه معاً بمنزلة الصحة والسقم، فأما كيف يلزم ذلك ممن قبل أن المقدار الواحد يجتمع فيه معنى الكبير والصغير.

[ورقة 395]

وهذان ضدان على رأي من اعتقدهما[3] فالضدان إذا[4] مجتمعان في شيء واحد معا، (وهذا محال) *والحجة الثالثة* تجري على هذه الصفة: إن كان الكبير والصغير والكثير والقليل، أضداد لزم أن يضاد الشيء نفسه والطبيعة لا تقدم على إيجاد ما هذه صورته، فإن الشيء الذي يضاد نفسه يكون هو السبب في هلاك ذاته، فإما كيف يلزم ذلك فعلى هذا الوجه: إن كان المقدار الواحد يجتمع فيه أن يكون كبيراً وصغيراً وهذان ضدان وقد اجتمعا فيه، لزم أن يضاد الشيء نفسه.

---

(1) لعله سوى أن به - ن - .

(2) تنحل فيه /ف، أو تحله/ ح، كعله/ س.

(3) أي اعتقد بهما - ج - .

(4) وردت في ن إذن (ج).

والحجة الرابعة تجري على هذه الصفة: إن كان الصغير يضاد الكبير، والصغير جزء للكبير وحد الجزء يضاد الكل، فكل منهما يفسد الآخر ولا يتم به وجوده. إلا أن إثبات الجزء بالكل والكل قوامه بالأجزاء فهذا محال.

وقد يطرأ شك ثان صفته هذه الصفة: المكان من الكم، والمكان فيه تضاد، والكم فيه تضاد وذلك أن المكان منه فوق ومنه أسفل، وهذان أحدهما يضاد الآخر، ونحن نرد مقدمتي القياس كما رددنا (الصغرى) القائلة: المكان من الكم فمن قبل أن المكان بما هو مكان ليس هو من الكم لكن بما التقدير واقع عليه، فإن المكان نهاية والنهاية نهاية للمتناهي، وهذه حال له وإنما يتحصل

[ورقة، 396]

كما بما التقدير واقع عليه وإذا كان الأمر على هذا ومعنى الفوق والأسفل ليس هو له بما هو كم لم يكن في الكم تضاد، وإما ردنا الكبرى القائلة إن المكان فيه تضاد، لأن الفوق يضاد الأسفل فمن قبل أن المكان من حيث هو مكان إنما هو نهاية الحاوي، أعني سطحه المماس[1] للمحوي وليس يلزمه في نفس طبيعته معنى الفوق والأسفل، لكن هذان حالان له يتخصص بهما من قبل الشيء الذي يكون نهاية له فإنه إن كان نهاية مقعر القمر سميناه فوقا، وإن كان نهاية كرة الماء، سميناه أسفل فيكون التضاد أن كان في المكان إنما يكون في أحواله لا في ذاته، فتكون حالتاه، وهما الفوقية والسفلية متضادتين، وهاتان كيفيتان تأتيه من قبل نسبته إلى الشيء الذي هو نهاية له فيكون التضاد في الكيفية لا في المكان، والفوق والأسفل، يقال على ضربين أما في الحقيقة وبالطبع أو على طريق الإضافة والفوق في الحقيقة هو مقعر فلك القمر أعني نهاية كرة القمر، وهذا لا يصلح أن يكون إلا فوقاً حسب لأنه لا يتغير ولا توجد نهاية قبله يصلح أن تتحرك إليها الأجسام الحقيقية[2] بالطبع والأسفل في الحقيقة هو نهاية كرة الماء المحتوى على الأرض،

[ورقة، 397]

---

(1) هذا تعريف المكان عند أرسطو.

(2) ـ ن ـ : الصواب (الخفيفة).

وهذا لا يصلح أن يكون إلا أسفل فقط لأنه لا يتغير ولا يصلح أن يتحرك إليه إلا الأجسام الثقيلة بالطبع، والفوق والأسفل اللذان بالإضافة بمنزلة السقف المسامت لرؤوسنا فإن هذا بالقياس إلى من تحت فوق، وبالقياس إلى من فوق أسفل. والمتشكك إنما أراد المعنى الأول فإما المفيوذوروس[1] فإنه يقول: إن مكاني الفوق والأسفل صار فيهما تضاد[2]من قبل أن الأجسام التي فيها تضاد بمنزلة الماء والنار ولأجل هذا صار البعد بينهما في الغاية لأن هاتين النهايتين هما أطراف العالم ويجمعهما جنس واحد وهو المكان، وأنت فلا تفهم أن من قبل أن البعد بينهما في الغاية حسب صارا ضدين، فإن السماء والأرض، والجوهر والعرض، البعد بينهما في الغاية وليست أضدادا، ولكن من قبل أن البعد بينهما في الغاية، ويجمعهما جنس واحد، وهو المكان وليس ينبغي أن تلتفت إلى من يقول أن الفوق نصف نهاية كرة القمر، الذي هو فوق رؤوسنا[3] والأسفل والنصف الآخر، حتى تكون هذه الكوة تنقسم بقسمين[4] نصفها فوق ونصفها أسفل، فعلى رأي هذا يلزم أن يكون الفوق بالطبع أسفل، لأن نصف الكرة من القمر التي تحت،

[ورقة، 398]

يصير فوقا في كل يوم، والذي فوقا[5] يصير تحت ويتضاعف الفوق والأسفل لأن كل واحد من النصفين يكون فوق وأسفل، وبالجملة فمن فرض نصف سطح الكرة فوق ونصفها أسفل، وجعل علامة الفوق ما يسامت الرأس لا يخلو أن يفرض ذين[6] هكذا بالطبع أو بالقياس فإن فرضهما بالقياس كان المكان الفوق والأسفل هو منا[7] وبإضافتنا وليس له في حقيقة الأمر وجود إلا أن المكان الفوق والأسفل

---

(1) المفيوذوروس: من الإسكندرانيين الذين خالفهم ابن الطيب في الرأي ورد ذكره في الأوراق 400 و 483 و 523 و 528 و 552 و 559 و 563 و 598.

(2) الصواب: صار فيهما تضادا (ج).

(3) ـ ن ـ: والصواب، رؤوسنا.

(4) الصحيح: تنقسم على قسمين (ج).

(5) الصواب: فوق (خ ل)

(6) يرجح (هذين) أو (ذلك) ـ ن ـ .

(7) ـ ن ـ الصواب: منا مشوشة.

موجودين* وأن فرضهما بالطبع يلزم *ثلاث شناعات*[1] *الأولى*: انقسام الكرة واختلاف طبيعتها وهي متشابهة وغير منقسمة، والثانية أن يكون الفوق المفروض بالطبع فوق يصير أسفل، إذا ما تحركت الكرة وتقلب نصفاها، كل واحد مكان الآخر، *والثالثة أنه إن فرضت الكرة ثابتة حتى نتصور نحن أنفسنا تارة على هذا الجانب من سطح الأرض وتارة على الجانب المقابل. لزم أن الفوق علامته سمت رؤوسنا*[2] *أن يصير الفوق بالطبع أسفل، بالطبع هذا محال.*

وقد يطرأ شك ثالث صفته هذه الصفة: أنت يا أرسطو طالس كيف زعمت أن الأضداد لا تجتمع معاً في الموضوع الواحد. وأنت علمتنا أن الفاتر يقال فيه أنه حار وبارد معاً، واللون الأدكن يحكم عليه، بأنه أبيض وأسود معاً. وحل الشك،

[ورقة 399]

يجري على هذه الصفة: الأضداد تقال على ضربين أما على أنها صور وذوات، أو على أنها نسب وتفهم[3] بالقياس إلى غيرها. وإذا كانت معنى النسب ساغ اجتماعها في شيء واحد بالقياس إلى شيئين، لأن النسب ليست ذواتاً، في الأمور لكن العقل يفعلها[4] ويحدثها، إذا قاس الأمور بعضها ببعض، ولو كانت معاني في الوجود لاجتمع المتقابلان بالفعل معاً في الوجود في الشيء الواحد. وإذا لم يكن نسب لم يمنع اجتماعهما، لأن الذوات المتقابلة الموجودة [لا تجتمع][5] معاً في موضوعها، والحار والبارد يحكم بهما على الفاتر، على أنهما نسب، فإن طبيعة الفاتر أنه فاتر، ويقال فيه هذين بقياس العقل إياه إلى الطرفين أعني الحار، والبارد، ولهذا لم يلزم المحال. فإما الكبير والصغير على[6] رأي المتشكك، هما

---

* الصواب: موجودان (خ ل).

(1) أي ثلاثة أخطاء جسيمة ـ ج ـ.

(2) ـ ج ـ الصواب: رؤوسنا يلاحظ تنويه ابن الطيب بكروية الأرض قبل غاليلو بخمسة قرون.

(3) ـ ن ـ الصواب: (وتفهم) مطموسة.

(4) يرجح (يعقلها) ـ ج ـ.

(5) وردت (لا تجتمع) هكذا مجزاة على سطرين/ ن.

(6) لعله يقصد (ابن سينا) يلاحظ مقولات الشفاء: تحقيق الأب جورج قنواتي، ومحمود محمد الخضري، وأحمد فؤاد الأهواني، وسعيد زايد القاهرة 1959، ص 82 و 112 ـ 143 و 189.

صور وذوات وأضداد، وبهذا الوجه لزمهما المحال، أعني من قبل كونهما ذاتين مجتمعتين في الوجود معاً، وهما متضادتان، فهذا كاف في حل هذا الشك.

ويطرأ شك رابع صورته هذه الصورة: كيف يقول أرسطو طالس أن الأضداد ليس تقابلهما تقابل المضاف، وكل واحد منهما لا يفهم مفرداً على حياله بل بالقياس إلى ضده، وفهمه إنما يتم نسبته إليه

[ورقة 400]

وحل الشك يجري على هذه الصفة: الضدان أما من حيث هما أضداد، فكل واحد منهما يفهم بالقياس إلى ضده، على جهة[1]، ليس هي جهة المضاف فإن المضافات ذات كل واحد منهما لا تفهم إلا بالقياس إلى الآخر، ولا يتم وجودها من حيث هي مضافة إلا بالآخر وكل واحد منهما داخل في حد صاحبه، فإما المتضادان فكل واحد منهما يفهم بالقياس إلى الآخر ليبين أنه مباين له، لا أنه مأخوذ في حده، كما تقدمنا فقلنا اللهم[2]، إلا أن يؤخذ الضدان من حيث هما مضافان فيكون كل واحد منهما لا يفهم إلا بالقياس إلى الآخر وكلام أرسطو طالس فيهما من حيث هما أضداد لا من حيث هما مضافين، وسوف يتبين[3] فيما بعد أن المتقابلة على طريق التضاد غير المتقابلة على طريق المضاف، فإن ذات كل واحد من المتقابلين على طريق المضاف تؤخذ في حد الآخر، والمتضادان ليس كذلك، فإن الضد لا يؤخذ في حد ضده وأن كان يفهم بالقياس إليه أنه ضد.

ويطرأ شك خامس صفته هذه الصفة: كيف استجاز أرسطو طالس أن يقدم هذه الخاصة على الخاصة القائلة إن الكم هو الذي (شأنه)[4] أن يقع عليه التقدير، وهذا المعنى أخص بالكم إذا كان الكم بما هو كذلك هو الذي،

[ورقة، 401]

شأن التقدير أن يقع عليه. وحل الشك يجري على هذا الوجه: لما بين أرسطو طالس في كل واحد من أنواع الكم، إنه بهذه الصفة بينه بهذا المعنى أعني بأن

---

(1) ـ د الصواب: على جهة مطموسة.

(2) استعمال إسلامي يؤكد تفاعل الفكر في بغداد وبين مفكري الأديان الموحدة.

(3) يتعين ـ ج ـ.

(4) وردت في ن يتأتى ـ ج.

التقدير يقع عليه، فكأنه قد أفاده هذه الخاصة فيما تقدم، وتكرارها الآن عناد[1] على أن هذا هو طبيعة الكم، والخاصة توجد للطبيعة. ويعرض شك سادس صفته هذه الصفة: الخط يلزمه الاستقامة والانحناء، وهذان ضدان فالكم فيه تضاد، وحل هذا الشك هكذا: هذان لعمري ضدان إلا أنهما كيفيتان عارضتان للخط، فيكون التضاد في الكيفية لا في الكمية، ونحن نريد أن نبين أنه لا يوجد شخصان من أشخاص الكم ولا نوعان يضاد أحدهما صاحبه، فهذا كاف في حل هذا الشك. وإنما قدم هذه الخاصة من قبل ذكره لها في الجوهر، والمفيوذوروس[2] يعتقد أن الصغير والكبير إذا أخذا كذلك في الغاية، أعني كبير[3] لأكبر منه، وصغيراً لأصغر منه، كانا ضدان وإذا حكم بهما على المتوسط بين ذينك كانا من المضاف لأن هذا هو الذي يستحق أن يجتمع الأمران فيه وهذا الرأي ليس بحق، بل هذه كيف تصرفت الحال هي من المضاف فإن الكبير في الغاية ليس طبيعته أنه كبير،

[ورقة، 402]

وإنما حكم بذلك عليه من قبل: أنه نسب إلى جميع ما في العالم من المقادير، فوجد أكبر منها، فهذا يكون من المضاف، على أنه وإن لم يوجد في الوجود ما هو أعظم منه، فالوهم يقدر على تصور ذلك وهكذا يجري الأمر في الصغير. وهاهنا *ينقطع الكلام في الخاصة الأولى* التي ليست للكم وحده، لكن للجوهر معه، *والخاصة الثانية* هي أن الكم لا يقبل الأكثر والأقل، وذاك أنه لا يوجد نوع من أنواعه، ولا شخص من أشخاصه بما هو كم يقبل الأكثر والأقل، فإن الثلاثة ليست أكثر من الخمسة. بما هي كم ولا قول أكثر من قول بما هو كم، ولا خط أكثر من خط ولا سطح أكثر من سطح، فإنه ليس في هذه ما وقع التقدير عليه أحق من وقوعه على غيره، وهذا هو معنى الكم؛ وهذه الخاصة ليست للكم وحده لكن للجوهر أيضاً.

---

(1) عناء - ج.

(2) الفيوذوروس: سبق ذكره، وابن الطيب ينتقده هنا.

(3) كبيرا لا أكبر منه - ج.

ويطرأ شك[1] صفته هذه الصفة: كيف يقال أن الأكثر والأقل يتبعان أبداً الأضداد والجوهر يوجد فيه الأكثر والأقل، فإن الشخص أكثر في معنى الجوهرية من النوع، ولا تضاد فيه والكم (لا) يوجد فيه الأكثر والأقل إذ كان للكم فيه معنى التساوي ولا تساوي ولا تضاد فيه(؟)[2]

[ورقة، 403]

وحل الشك يجري على هذه الصفة (وتساوي)[3] أكثر وأقل فرض يكون معاً للأضداد، لكن الأكثر والأقل في الكيفية حسب، فإن متوسطات هذه يكون فيها الأكثر والأقل وهي غير أضداد[4] وأما الجوهر والكم فليس هذا بواجب[5] فيهما إذا كان التضاد فيهما. فبهذا ينحل هذا الشك، *وخاصة الثالثة* وهي أخص الخواص بالكم، والخاصة الحقيقية لأنها [كم[6] لا توجد] السواء[7]: هي أن الكم يقال فيه مساو[8] ولا مساو، ومعنى هذا هو أنك إذا عمدت في[9] (شيء) شخص أخذته من الخاصة، وجدت له نسبة المساواة بالقياس إلى شيء وغير مساواة بالقياس إلى شيء آخر بمنزلة الذراعين فإنها بالقياس إلى ذراعين مثلها لها معنى المساواة والقياس في الثلاثة الأذرع يكون لها (   )[10] بالقياس إلى هذا المكان مساو (وإلى مكان آخر غير) مساو وهكذا هذا الزمان وهذا المكان وهذا السطح. *وقد يطرأ شك* على هذه الخاصة، صفته هذه الصفة: فأنت يا أرسطو

(1) لعله يقصد الشك السابع.

(2) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(3) من نسخة (د) لتلف هذه الورقة في نسخة (م).

(4) ـ د ـ الصواب: (غير الاضداد).

(5) ـ د ـ الصواب: (بواجب فيها).

(6) لأنها كم (د)، ولعلها (لم توجد لسواه). ج.

(7) ـ د ـ الصواب: (لسواه).

(8) ـ د ـ الصواب (مساو ولا مساو) مطموسة في ن.

(9) مطموسة صعبة الوضوح.

(10) يصعب فك رموزها في (م و د).

طالس (قد بنا)[1] مما[2] تقدم في الخاصة (الثانية)[3] من خواص الكم أنه (لا) يقبل الأقل والأكثر، وهاهنا تزعم أنه يقبل التساوي ولا تساوي، وغير المساواة إذا قست أكبرهما ويكون،

[ورقة 404]

للشيء معنى الأكثر والأقل: وحل الشك يجري على هذه الصفة: أنواع الكم وأشخاصه ينظر فيها على ضربين أما في نفوسها وبما هي كم، أو بقياسها إلى غيرها؛ وبما هي مضافة، وبحسب المعنى الأول لا يلزمها معنى الأكثر والأقل، فإنها بأسرها في معنى الكمية وفي معنى وقوع التقدير على وتيرة واحدة فإنه ليس الخمسة بأن تقدر بالواحد أكثر من المئة وأما بحسب المعنى الثاني، وبما هي مضافة بعضها إلى بعض يلزمها الأكثر والأقل، وبهذا ينحل هذا الشك.

ويطرأ *شك ثان صفته* هذه الصفة كيف يزعم أرسطو طالس[4] أن هذه الخاصة، أعني خاصة التساوي، ولا تساوي هي للكم وحده والكيفيات قد تشركه فيها، فإنا نقول في هذه الحمى أنها مساوية لهذه الحمى، وفي هذا العلم أنه مساو لهذا العلم(؟)[5] وحل الشك يجري على هذا الوجه؛ العلم والحمى كيفيات؛ وخاصة الكيفية أنه يقال فيها شبيه [ولا شبيه] فمن الواجب أن يقال أن هذه الحمى تشبه هذه الحمى لأن حدوثها عن اخلاط مثل الاخلاط التي حدثت عنها تلك، وأعراضها، مثل أعراضها فإما أن قيل فيها مساو ولا مساو فأنما ذلك بطريق العرض، ومن قبل الزمان الذي وجدت فيه فأنا،

[ورقة، 405]

إذا قلنا أن هذه الحمى مساوية لهذه الحمى فإنما نريد أن زمانيهما متساويان، فهذا يكفي في حل هذا الشك.

---

(1) يرجح (قد بينت) ـ ج ـ.

(2) ـ د ـ الصواب: (فيما).

(3) ـ د ـ الصواب (الثانية) مطموسة.

(4) أرسطو طالس/ د.

(5) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

وقد يعرض *شك ثالث* على هذه الصفة: كيف استجاز أرسطو طالس أن يقول: أن خواص الكم ثلاثة، وخلى عن إفادتنا أحق الخواص بالكم وهو معنى الانقسام إذ كان للكم وحده(؟)[1] وحل الشك يجري على هذه الصفة: لعمري أن هذا مما يخص الكم أعني الانقسام بلا نهاية، ولكن المنطقي لا يحسن به إفادته، ذلك خاصة للكمية بحسب نظره في المنطق وذاك أن التكثر والانقسام بلا نهاية إنما يكونان للكمية من قبل الهيولى والمنطقي إنما ينظر في قاطيغورياس[2] في صور متعددة من الهيولى أعني أنه يجرد الأمور التي في النفس، وهذه الموجودة، ويحصل منها صوراً عنده ويتناول الكمية من دون موضوعها ويفهمها طبيعة مفردة ويأخذ منها كما يفعل الطبيعي من مادة، بل يجعل الكمية جنساً مفرداً عن الجوهر فلا يُحسن به إفادة الخاصة بما هو منطقي بل هي بالطبيعي اليق لأنه يأخذ الكم مع الهيولى، وهي سبب التكثر ولهذا ما أفادناها[3] أرسطو طالس للكم في المقالة السادسة من كتابه السماع[4] الكياني، لأن نظره في الطبيعيات في الأبعاد مع الهيولى لا بأن يفردها منها ولهذا.

[ورقة 406]

حيث أفاد[5] في هذا الكتاب حد المتصل لائق بالصورة ليتمكن أو يتوهم فيه أجزاء بين كل جزءين متتاليين حد مشترك وهو نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر فأفاد الحدين، الجمع به كما[6] يليق بالصورة لا بالتكثر كما يليق من الهيولى. وبالجملة فهذا الكتاب نظر فيه في الأمور بما جمعها في أجناس عشرة[7] فالخواص الفادة[8] يجب أن تليق بالجمع لا بالتكثير والانقسام تكثير، ويستعمله الطبيعي لأن الطبيعة

---

(1) سقطت من (ن).

(2) كتاب المقولات ـ ج ـ .

(3) يقصد ما استفدناه من أرسطو.

(4) أرسطو طالس: كتاب الطبيعة ـ المقالة السادسة ص 605 ـ 737 ولا سيما شرح ابن الطيب في ص 680 ـ 733.

(5) يصعب قراءة الورقة من نسخة (م) و (د) بسبب الانطماس والصواب (حيث أفاد).

(6) ـ د ـ الصواب (كما).

(7) يقصد كتاب المقولات.

(8) ـ د ـ الصواب: المفادة.

أبداً في تكثير[1] فالإيجاد[2] وأيضاً فالخواص المفادة يجب أن تكون شافية لقسمي الكم، والانقسام يختص بالمتصل ومع هذا فالانقسام هو طباع الكمية المتصلة وخاصة الشيء غير طبيعية[3]، *وشك رابع* صورته هذه الصورة، الميل، يلزمه معنى التساوي، ولا تساوي، فأنا نقول أن ثقلاً يساوي ثقلاً آخر، وخفة تساوي خفة [ولا يساوي] خفة أخرى، وهذه خاصة للكم فالميل من الكم. وحل الشك يجري على هذه الصفة: الميول صور وكيفيات موجودة في الأمور التي شأنها أن توجد فيها متحرك بها، ولأن الأمور التي هي فيها أعني موضوعاتها يلزمها هذا المعنى بالذات أعني التساوي، ولا تساوي ما يلزمها هي ذلك طريق العرض، وهي وإن كانت بهذا الوجه توهم[4] أن،

[ورقة، 407]

التساوي ولا التساوي (   ) التضاد يلزمها وتخرج على أن تكون كمثل* ذلك على الميل المحرك إلى فوق هو (الأول) ذلك الميل المحرك إلى أسفل، وهو الثاني. (ويطرأ شك خامس) على هذه الصفة: أن[5] كانت (أمور لأنها كيفيات موجودة) والأمور[6] لا تكون كما، فالطول والعرض والعمق بهما كيفيات الهيولى[7] وبها (الجسم   )[8] فيجب أن تكون كما وإنما الفرق بينهما أن هذه في الهيولى الأولى وتلك في الثانية، وحل الشك يجري على هذا؛ الطول والعرض والعمق وإن كانت كذلك جوهرية. بوجه، فالتقدير يقع عليها، بالذات، وفي نفوسها بما هي في هيولى، ومن أجلها يقع التقدير. فإنما هي فيه، وبهذا الوجه تكون كما، والميول قد تشترك بالذات، في الطول والعرض، وذلك أن تقديرها

---

(1) ـ د ـ الصواب: في التكثير.

(2) ـ د ـ الصواب: والإيجاد.

(3) يرجع (غير الطبيعي) ـ د ـ .

(4) ـ د ـ الصواب: (توهم أن) مطموسة في ن.

* الصحيح: تكون مثل (ج).

(5) د/ الصواب (إن كانت) مطموسة في ن.

(6) د/ الصواب (والأمور). والنواقص استلتْ من (د) لانطماس ن.

(7) الصواب (للهيولى)/ د.

(8) الصواب (الجسم)/ د مطموس في ن.

يكون يشبه ما هي فيه، وتلك تقدر ما فيه بسببهما، وأن للجسم[1] لو ارتفعت أبعاد[2] (من غيرها)، سقط تقديره، ولو قدرت تعاد الميول معه. *ويطرأ شك سادس* على هذه الصورة: إن[3] كانت الميول ليست كميات فما بال التعاليمي[4] وموضوعه الكم يستعملها.؟! وحل الشك يجري على هذا الوجه: العلوم التعاليمية[5] وإن كان موضوعها مجردا من المادة، أعني الأعداد والأعظام المجردة سوى أن بعضها مجرداً من المادة، يستعمله[6] مقروناً[7] مع المادة القريبة،

[ورقة 408]

لأنه يخصص الموضوع بمنزلة المنجم والعلم الذي بهذه الصفة يستعمل الميل بطريق العرض كما يفعل في الهيولى فهذا هو الفرق بين المنجم والطبيعي، فإن كانا يستعملان الجسم الطبيعي فإن المنجم يستعمله بما هو هذا الجسم من غير أن يراعي هيولاه، وهل هي وهيولى الكائنات واحدة أم لا(؟)[8] فإن الهيولى مستعارة عنه، وغرضه علم مقداره ومقدار حركته. والطبيعي بما هو هذا الجسم الطبيعي، *وقد ينبغي*[9] *شك سابع صفته* هذه الصفة: كيف يقول أرسطو طالس: أن خاصة التساوي ولا تساوي هي للكم وحده، والوحدة ليست كما تساوي وحدة غيرها(؟)[10] وحل الشك: أن الوحدة وإن لم تكن كما بالفعل فهي بالقوة، وإذا كانت هكذا لزمها معنى التساوي، ولا تساوي بالقوة، فإما بالفعل فلا يجوز لأن ليس لها مقدار، فتقاس به إلى غيرها ولا عدد، وهاهنا ينقطع الكلام في جملة هذا التعليم[11]].

---

(1) الصواب (وإن الجسم)/ د.
(2) الصواب (الأبعاد منه/ د.
(3) الصواب (أن كانت الميول) / د مطموسة في ن.
(4) يقصد (الرياضي)/ د.
(5) أي (الرياضيات)/ د.
(6) الصواب (يستعملها) / د.
(7) الصواب (مقرونة) / د.
(8) سقطت علامة الاستفهام من ـ ن ـ.
(9) أي قد يطرأ شك سابع (ج).
(10) سقطت من (ن).
(11) أي المبحث وليس التعليم لأنه سيواصل الحديث.

قال ارسطو طالس:

«وأيضاً منه ما هو قائم من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، ومنه من أجزاء ليس لها وضع»[1]

((يريد: وأيضاً فالكم منه، مؤلف من أجزاء لها وضع بعضها عند بعض، وهي أن تكون ثابتة ومشار،

[ورقة، 409]

إليها* ومتصلة، ومنه (مؤلف لأجزائه) وضع وهذا بأن تعدم هذه (الأجزاء جميعها)[2] أو بعضها)).

«مثال ذلك: أن لأجزاء، الخط لها وضع[3] بعضها عند بعض»[4]

((يريد: والمثال على الكم، الذي له وضع الخط، فأن هذا له، وضع، لأن أجزاءه ثابتة، ويمكنك[5] أن تشير إلى كل واحد منها وهي متصلة)).

«لأن كل واحد منهما موضوع بحيث هو...»[6]

((يريد: أي ثابت)).

«وقد يمكنك أن تدل وترشد أين كل واحد منها موضوع في السطح».[7]

((يريد: ويمكنك أن تشير إلى كل واحد من الأجزاء))

«وبأي جزء من سائر الأجزاء يتصل»[8]

((يريد: وإن كل جزءين متتاليين لهما حد مشترك هو نهاية لأحدهما ومبدأ للآخر)).

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 17.

* مطموسة في (م) استعنا بـ (د)

(2) الأجزاء جميعها/ ج، (الشروط بأسرها) ـ ف.

(3) وردت في اسحق (أن أجزاء الخط) 1/ 17.

(4) تقارن/ اسحق 1/ 17.

(5) الصواب (يمكنك)/ د مطموسة/ ن.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 17.

(7) النص أخذ كاملا عن اسحق 1/ 17 يقارن /د.

(8) يقارن مع اسحق 1/ 17.

«وكذلك أيضاً، أجزاء السطح لها وضع ما وذلك أنه قد يمكن على هذا المثال في كل واحد منها أن يدل[1] عليه أين هو موضوع، وأي الأجزاء يصل ما بينها(؟)»[2]

((يريد: وصورة أجزاء السطح في أنها ثابتة ومرتبطة صورة أجزاء الخط))

«وكذلك أجزاء المصمت[3] وأجزاء المكان».

[ورقة 410]

((يريد: وكذلك أجزاء الجسم وأجزاء المكان تكون ثابتة، ويشار إلى كل واحد منها، ويتصل بحد مشترك)) «فأما[4] العدد فلن يقدر أحد أن يرى فيه أن أجزاءه لها وضع ما، بعضها عند بعض ولا أنها موضوعة بحيث ما، ولا أن أجزاء ما من أجزائه يصل[5] بعضها ببعض، ولا أجزاء الزمان، فإنه لإثبات لشيء من أجزاء الزمان وما لم يكن ثابتاً فلا سبيل إلى أن يكون له وضع ما»[6]

((يريد: فإما العدد والزمان فلا وضع لهما لأن الزمان على التقصي[7]، ولا يثبت[8] أجزاؤه، والعدد فلا يمكن الإشارة إليه)).

«بل الأولى أن يقال أن لها ترتيبا ما لأن بعض الزمان متقدم وبعضه متأخر، وكذلك العدد لأن الواحد في العدد[9] قبل الاثنين، والاثنين قبل الثلاثة، فيكون[10] لها بذلك ترتيب ما»[11]

((يريد: لأنه ليس يمكن أن يشار إلى أجزائه ولا ترتبط بحد مشترك)).

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من اسحق 1/ 17.

(2) وردت في اسحق بينها بدلاً من بينهما اسحق 1/ 17.

(3) تقارن مع اسحق 1/ 17.

(4) وردت في اسحق (واما) 1/ 17.

(5) وردت في اسحق (يتصل) 1/ 17.

(6) تقارن مع اسحق 1/ 17.

(7) ـ ن ـ الصواب (على التقضي).

(8) ـ ن ـ الصواب (ولا يثبت) مطموسة في م.

(9) وردت في اسحق (في العد) 1/ 17.

(10) سقطت (لها) من اسحق 1/ 17.

(11) يقارن مع اسحق 1/ 17.

«والقول أيضاً كذلك لأنه لاثبْاتْ؛

[ورقة 411]

لشيء من أجزائه، فإنه إذا نطق به مضى فلم يكن إلى أخذه فيما بعد سبيل فيجب ألا يكون لأجزائه وضع إذ كان أن لاثبْاتْ لشيء[1] منها»

((يريد: وما كان بهذه الصفة فلا وضع له)).

«فمنه إذا[2] ما يقوم من أجزاء لها وضع ومنه ما يقوم[3] من أجزاء ليس لها وضع[4]»

((يريد: من الكم))

قال المفسر:

[يقسم الكم إلى [5] ماله وضع وإلى مالا وضع له ويعدد كل واحد من هذين، ويزعم[6] أن أنواع ماله وضع أربعة، الخط، والسطح، والجسم، والمكان. وما لا وضع له ثلاثة: العدد والقول، والزمان. ويبين في كل واحد من هذه التي عددها أن له وضعا بانطباق شروط ماله وضع عليه أو لا وضع له بإخلال تلك الشروط أو بعضها وقوله: وأيضاً يريد، وعلى وجه آخر يقسم الكم وأجزاء الخط، لا تفهمها بالفعل، لكن بالقوة، وقوله لأن كل واحد منها موضوع بحيث هو يريد في البسيط وقوله بأي جزء من سائر الأجزاء يتصل، يريد أن كل جزءين متتالين منها تتصل بحد مشترك،

[ورقة، 412]

وقوله في أجزاء السطح أن لها وضعا ما يريد في الجسم، لا في البسيط، وقوله: على هذا المثال: يريد على مثال الخط، والمصمت، يريد به الجسم ومتى بن يونس[7]

---

(1) الصواب (لإثبات لشيء منها) عند ابن الطيب واسحق، يقارن مع اسحق 1/ 17).

(2) وردت في اسحق (إذن) 1/ 17 والصحيح (إذاً).

(3) سقطت (ما يقوم) من اسحق 1/ 17.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 17.

(5) الصحيح: يقسم الكم على ماله وضع.. وعلى ما لا وضع له (ج).

(6) يقصد، أرسطو.

(7) متى بن يونس: واحد من شراح كتاب الطبيعة لأرسطو بتحقيق عبد الرحمن بدوي، القاهرة 1984 (ج/ 1) ص 22/ 23.

يقرن إلى الجسم شريطة، وهي أن يكون ثابتاً وصارت أجزاء الزمان غير ثابتة، لأنها في التكون].

قال أرسطو طالس:

«فهذه فقط التي ذكرت يقال لها بالتحقيق كم»[1]

((يريد: هذه الأنواع السبعة)).

«[2] فأما كل ما سواها فبالعرض يقال ذلك فيها»[3]

((يريد: فهو كم بالعرض))

«فأنا إنما نقول فيما سوى ذلك [4] أنها كم ونحن نقصد قصد هذه»[5]

((يريد: فأنا نقول فيما سوى هذه، أنه كم لأن هذه موجودة له، أو هو موجود لها))

«مثال ذلك أنا نقول في البياض أنه ماد كبير[6]وإنما نشير إلى أن البسيط كبير»[7]

((يريد: فأنا نقول في البياض وهو كيفية أنه ماد طويل، والإشارة بذلك إلى بسيطه أعني سطح الجسم الذي هو فيه)).

«ونقول[8] في العمل أنه طويل وإنما نشير[9] إلى أن زمانه طويل»[10]

((يريد: فيكون الكم عائد[11]إلى الزمان لا إليه))،

[ورقة، 413]

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 18.

(2) وردت في اسحق (وأما) 1/ 18.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 18.

(4) وردت في اسحق (هذه) 1/ 18.

(5) يقارن مع اسحق 1/ 18.

(6) وردت في اسحق (كثير) 1/ 18.

(7) وردت في اسحق (كثير) 1/ 18.

(8) ـ ن ـ: (تقول).

(9) وردت في اسحق (تشير) 1/ 18.

(10) تقارن مع اسحق 1/ 18.

(11) الصحيح: عائدا (ج).

«ونقول أيضاً في الحركة إنها كثيرة»[1]

((يريد: ونحن نشير إلى الزمان))

«[2] فكل واحد من هذه ليس يقال له كم بذاته»[3]

((يريد: لا يقال فيه أنه كم، لأن حد الكم ليس بمأخوذ في حده)).

«والمثال في ذلك أن موفيا أن وفى: كم[4] هذا العمل، فإنما يحده بالزمان، فيقول عمل سنة، وما[5] أشبه ذلك»[6]

((يريد: فليدخله في الكم من قبل الزمان))

«وإن وفى: كم هذا الأبيض فإنما يحده بما البسيط فإنه إنما يقول في مبلغ البياض بمبلغ البسيط»[7]

((يريد: بمقدار السطح الذي هو موجود فيه))

«فتكون هذه فقط التي ذكرت يقال لها بالتحقيق، وبذاتها كم»[8]

((يريد: السبعة)).

«فأما ما سواها فليس منها شيء هو بذاته، كم، بل إن كان ولابد فبالعرض»[9].

((يريد: فأما ما سوى هذه الأنواع السبعة فليس هو كمية بنفسه، لكن بطريق العرض، أعني لأنه منسوب إلى واحد من هذه الأنواع السبعة))

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 18.

(2) وردت في اسحق (فإن كل) 1/ 18.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 18.

(4) وردت في اسحق (لم هذا العمل) 1/ 18.

(5) وردت في اسحق (أو ما أشبه ذلك) 1/ 18.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 18.

(7) سقطت (بما) من اسحق 1/ 18 وبقيت (بالبسيط).

(8) يقارن مع اسحق 1/ 18.

(9) يقارن مع اسحق 1/ 18.

قال المفسر:

[يتبين[1] أن السبعة الأنواع التي عددها كم هي بالذات،

[ورقة، 414]

حسب، فأما ما سواها مما يظن به أنه كم، فأنه كم بالعرض، لأنه موجود لواحد منها أو واحد منها موجود له، وقد شرحنا ذلك في صدر التعليم، وقوله وهذه:[2] إشارة إلى الأنواع السبعة، وقوله: ونحن نقصد قصة هذه إشارة إلى الأنواع السبعة، وقوله: ونقول أيضاً في الحركة أنها كثيرة. يحتاج إلى تمام وهو ونحن نشير إلى زمانها].

قال أرسطو طالس:

«والكم أيضاً لا مضاد[3] له أصلاً»[4]

((يريد: والكم مع الجوهر لا يوجد فيه تضاد أصلاً))

«فأما في المنفصلة فظاهر أنه ليس له مضاد أصلاً، كأنك قلت لذي ذراعين[5] أو لذي ثلاثة[6] اذرع، أو للسطح»[7]

((يريد: فأما الكمية التي يفهمها الذهن منفردة على حيالها ولا يحتاج في فهمها إلى التعلق بشيء آخر، فلا ضد فيها، كالذراعين[8] وما يجري مجراها))

«أو شيء[9] مما أشبه ذلك فإنه ليس لها ضد أصلا»

((يريد: أو شيء مما يشبه هذه الكميات التي فهمها، الذهن منفردة[10] وعلى حيالها)).

---

(1) تبين ـ ج ـ.
(2) ـ د ـ الصواب: (وقوله هذه).
(3) ـ ن ـ الصواب: (لا مضاد) مشوشة.
(4) يقارن مع اسحق 1/ 18.
(5) وردت في اسحق (لذي الذراعين) 1/ 18.
(6) وردت في اسحق (الثلاث الأذرع) 1/ 18.
(7) يقارن مع اسحق 1/ 18.
(8) الصحيح: مثل الذراعين (ج).
(9) وردت في اسحق (أو لشيء).
(10) اسحق 1/ 18 الصواب (منفردة على حيالها).

قال المفسر:

[ورقة، 415]

[هذه هي الخاصة الأولى، وهي أنه لا يوجد في الكم تضاد أعني أنه لا يوجد فيه نوعان متضادان، ولا شخصان متضادان، بمنزلة الذراعين أو غيرهما من أشخاص الكم ولفظةُ أيضاً عطف للكم على الجوهر، ولفظة أصلا نائبة مناب السلب الكلي، ويعني بقوله منفصلة الكميات، المفهومة بنفوسها، ولا يتعلق وجودها بغيرها بمنزلة هذا الخط، وهذا السطح، وإنما استثني بقول: إن هذه الخاصة في المنفصلة ليس من قبل أن من الكم ما يقبل التضاد، لكن من قبل أن الكثير والقليل، والكبير والصغير يظن بها أنها كميات وأنها أضداد].

قال أرسطو طالس:

«إلا أن يقول قائل أن الكثير مضاد للقيل أو الكبير للصغير...»[1]

((يريد: ألا أن يدعي مدع*، ويقول أن الكمية فيها تضاد لأن فيها الكثير والقليل والكبير والصغير، وهذه فيها تضاد)).

«وليس شيء من هذه البتة كما لكنها من المضاف، وذاك[2] إنه ليس يقال في شيء من الأشياء البتة بنفسه، أنه كبير، أو صغير»[3]

((يريد: وهذه ليست كميات لكنها من المضاف إذا كانت لا تفهم بنفوسها لكن بالقياس إلى غيرها))،

[ورقة، 416]

«بل بقياسه** إلى غيره»[4]

((يريد: أن هذه ليست توصف بهذه الصفة بنفوسها، لكن عند مقايسة بعضها إلى بعض)).

---

(1) يقارن النص مع اسحق 1/ 18.

* وردت في الأصل مدعي (خ ل)

(2) ورد في اسحق (وذلك) 1/ 18.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 18.

**الورقة وردت خطأ تحت تسلسل (415) مكررة.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 18.

«مثال ذلك: إن الجبل قد يوصف صغيرا والسمسمة[1] كبيرة فإن[2] هذه أكبر مما هو في[3] جنسها»

((يريد: السمسمة))

«وذلك[4] أصغر مما هو في[5] جنسه»

((يريد: الجبل))

«فيكون القياس إنما هو إلى شيء غيره[6]»

((يريد: فتكون هذه إنما وصفت بهذه الصفات عند قياسها إلى غيرها))

«فإنه لو وصف شيئاً[7] صغيرا أو كبيرا بنفسه لما وصف الجبل[8] في حال من الأحوال صغيرا و[9] السمسمة كبيرة»

((يريد: فإن هذه لو وصفت بهذه الصفات بنفوسها لكان وصف الجبل بالكبر احق والسمسمة بالصغر احق))

«وأيضاً قد نقول: أن في القرية أناساً كثيراً وفي مدينة أثينة أناساً قليلاً على أنهم أضعاف أولئك[10]»

[ورقة 417]

((يريد: على أنهم أضعاف الذين في القرية))

---

(1) وردت في اسحق (أو السمسمة) 1/ 18.

(2) وردت في اسحق (بأن) 1/ 18.

(3) وردت في اسحق (أكبر مما هو من جنسها) 1/ 18.

(4) وردت في اسحق (وذاك) 1/ 19.

(5) وردت في اسحق (من جنسه) 1/ 19.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 19.

(7) وردت في اسحق (شيء) 1/ 19.

(8) سقط (الجبل) من نص اسحق 1/ 19.

(9) وردت في اسحق (أو) 1/ 19.

(10) وردت في اسحق (هؤلئك) 1/ 19.

«ويقول[1] أن في البيت أناساً كثيراً وفي الملعب أناساً قليلاً على أنهم أكثر منهم كثيرا»[2]

((يريد: وهذه الصفات ليس يوصف بها في نفوسهم لكن بالقياس))

قال المفسر

[هذا الشك الأول الطارئ على الخاصة الأولى وصورته هذه الصورة: الكثير والقليل والكبير والصغير في الكم وهذه اضداد فالكم فيه تقابل وحل الشك على ضربين، وعلى طريق المعاندة وعلى طريق المسامحة، وأما طريق المعاندة فعلى هذه الصفة بئس ما ظننت أن هذه من الكم وذلك[3] ابدا يقال بالقياس إلى غيرها، وما هو بهذه الصفة ليس من الكم، بل من المضاف فهذه، الحجة ليست من الكم بل من المضاف. وأرسطو طالس يرى (   ) المضاف الصغير والكبير الجبل[4] الصغير، والسمسمة الكبيرة، ومن الكثير والقليل بأناس البيت وامتلاء الملعب]

قال أرسطو طالس

«وأيضاً ذو الذراعين وذو الثلاثة[5] أذرع وكل واحد[6] منها مما < اشبههما يدل على كم >[7]».

((يريد: واسم كل ما يدل على (.......) واسم يدل على الكمية المقدرة والمفهومة بنسبتها))

«[8] وأما الصغير والكبير فلا يكون على الكم[9] بل على مضاف <فإن الكبير والصغير >[10]

---

(1) وردت في اسحق (فنقول) 1/ 19.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 19.

(3) ـ د ـ الصواب (وذاك).

(4) ـ د ـ الصواب (بالجبل).

(5) وردت (الثلاثة الأذرع) عند اسحق 1/ 19.

(6) سقطت كلمة (منهما) من اسحق 1/ 19.

(7) استكملناها من (نسخة اسحق) 1/ 19.

(8) وردت في اسحق هكذا (فإما الكبير والصغير) 1/ 19.

(9) وردت في اسحق هكذا (فليس يدلان على كم) 1/ 19.

(10) أخذناها من اسحق لانطماسها في (م و د) 1/ 19.

إنما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر[1]»

[ورقة 418]

((يريد: والصغير والكبير لا تدل على أشياء محدودة مفهومة بنفوسها، بل تدل على أشياء تفهم بالقياس إلى غيرها، وما هو بهذه الصفة فهو من المضاف))[2]

«فيكون من البين أن هذين من المضاف»

((يريد: لأنها تدل على أشياء تقال بالقياس إلى غيرها))

قال المفسر:

[لما بين من معنى المضاف: أن الكبير والصغير والكثير والقليل ليست من الكم، وإنها من المضاف، أخذ أن يبين ذلك من أسمائها؛ يقول أن هذه الأسماء لا تدل على شيء محصل مفهوم بنفسه وأسماء الكم تدل على شيء منفرد محدود إذ كان الكم هو ما يقع عليه التقدير ويحصل، فليست إذا[3] كما، ولأن أسمائها تدل على شيء يقال بالقياس إلى غيره، يكون من المضاف]

قال أرسطو طالس:

«وأيضاً أن وضعت أنها[4] كم أو وضعت[5] أنها ليست بكم، فليس لها[6] مضاد البتة».

((يريد: وأن شاء إنسان أن يدعي فيها أنها كم أو أنها ليست بكم، فالأمر إليه فتقابلها ليس تقابل التضاد، لكن تقابل المضاف))

«وذلك أن الشيء الذي لا يمكن أخذه بنفسه،

[ورقة، 419]

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 19.

(2) كذلك.

(3) الصحيح: إذن / ن (ج).

(4) وردت في اسحق (أنهما كم) 1/ 19.

(5) وردت في اسحق (لهما مضاد) 1/ 19.

(6) وردت في اسحق (لهما مضاد) 1/ 19.

وإنما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره كيف يمكن أن يكون لهذا مضاد[1]»

((يريد: وذلك أن الذي لا يفهم بنفسه وإنما يفهم بقياسه إلى غيره، لا طريق إلى أن يكون له ضد لأن الأضداد هي صورة مفهومة بنفوسها))

«وأيضاً إن كان[2] الكبير والصغير متضادين وجد الشيء بعينه قابلاً للمتضادات معاً[3]»

((يريد: وأن كان الكبير يضاد الصغير، وكان الموضوع الواحد يوصف بهما جميعاً بغير اجتماع الضدين معاً في شيء واحد)).

«وأن يكون[4] كل واحد منها مضاد[5] بذاته لأن الشيء بعينه، قد يوجد كبيراً وصغيرا[6] معاً»

((يريد: أن يكون الكبير يضاد نفسه لأنه هو الصغير وكذلك الصغير)).

«إذ[7] كان عند هذا صغير[8] وهو بعينه عند غيره كبيرا[9]»

((يريد: إذا كان يقال بالقياس إلى شيء صغير وإلى آخر كبير، إلا أن هاتين الصورتين هما حجة على ما يعتقد متضادتان))

«فيكون قد يوجد الشيء بعينه كبيرا وصغيرا في زمان واحد[10] بعينه حتى[11] يكون قد يقبل الضدين معا إلا أنه[12] من المتفق عليه أنه،

[ورقة 420]

---

(1) ن، د، واسحق 1/ 19.

(2) وردت في اسحق (أن يكن) 1/ 19.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 19.

(4) سقطت (يكون) من نص اسحق 1/ 19.

(5) وردت في اسحق (منهما أيضاً مضاد لذاته) 1/ 19.

(6) وردت في اسحق (كبيرا وصغيرا حتى معا) 1/ 19.

(7) ن، د، م، اسحق 1/ 19 الصواب (إذا كان).

(8) وردت في اسحق (صغيرا) 1/ 19.

(9) وردت في اسحق (كبير) 1/ 19.

(10) سقطت (واحد) من اسحق 1/ 19.

(11) سقطت (حتى) من اسحق ووضع (وإذا يكون) 1/ 19.

(12) وردت في اسحق (لأنه) بدلاً من (إلا أنه) 1/ 19.

ليس شيء[1] واحد يقبل الضدين معاً، مثال ذلك في الجوهر، فإن الجوهر من المتفق عليه، أنه قابل للمتضادات[2] إلا أنه لن يصح ويسقم[3] ولا يكون أسود وأبيض معاً[4]»

((يريد: وهذه على مذاهبهم أضداد فتجتمع الأضداد معا في شيء واحد))

«ولا شيء من سائر الأشياء[5] يقبل الضدين معاً»

((يريد: ولا شيء من سائر الأشياء التي شأنها أن تقبل الأضداد، ويقبلها معا))

«ويوجد أيضاً[6] كل واحد منهما مضادا لذاته، وذلك أنه أن كان الكبير مضادا للصغير، وكان الشيء الواحد بعينه كبيرا[7] أو صغيرا معاً»

((يريد: كل واحد من الكبر والصغر يضاد ذاته))

«فالشيء يكون[8] مضادا لذاته»

((يريد: لأن الكبير هو الصغير، فهو إذا يضاد نفسه)).

«إلا أنه من المحال أن يكون شيء واحد بعينه مضاد لذاته[9] فليس الكبير إذا* مضادا للصغير، ولا الكثير للقليل»[10]

((يريد: لأنه إن كان بهذه الصفة كان العلة في بطلان ذاته، والطبيعة لا توجد ما هذه صفته))

«فتكون هذه، [11] فإن قال الإنسان أنها ليست،

---

(1) وردت في اسحق (يمكن أن يقبل شيء واحد الضدين معاً) 1/ 19.
(2) وردت في اسحق (المتضادات) 1/ 19.
(3) وردت في اسحق (ويسقم معا) 1/ 19 ـ 20.
(4) وردت في اسحق (أبيض واسود معا) 1/ ن.
(5) وردت في اسحق (الأشياء البتة) 1/ 20.
(6) وردت في اسحق (أيضاً حينئذ كل واحد) 1/ 20.
(7) ـ ن ـ الصواب: وصغيرا.
(8) ـ ن ـ وكذلك اسحق 1/ 20.
(9) سقطت من اسحق العبارة (إلا أنه من المحال أن يكون شيء واحد بعينه مضادا لذاته).
* وهو الصحيح: وليسَ كما ورد في ن: إذن.
(10) تقارن مع اسحق 1/ 20.
(11) وردت في اسحق (وان) 1/ 20.

(الكتاب الثاني والعشرون)*

[ورقة 421]

من المضاف بل من الكم ليس فيها تضاد[1]»

((يريد: بل يكون تقابلها تقابل المضاف)).

قال المفسر:

[هذا هو الرد على طريق المسامحة وهو يجري على هذه الصفة: يفرض الكبير والصغير والكثير والقليل، من الكم سوى أن هذه لا تكون متضادة ويبين ذلك بثلاث حجج: *الأولى*، منهن تجري على هذه الأضداد، يفهم كل واحد منها بنفسه، وهذه ليست بهذه الصفة، *والحجة الثانية:* إن كانت هذه أضداداً لزم أن يكون الضدان في شيء واحد بالفعل، وهذا محال: وذلك أن الجوهر الذي قد صح أنه يقبل الضدين لا يمكن أن يقبلها معاً، فإما كيف يلزم ذلك فمن قبل: أن المقدار الواحد يكون كبيراً وصغيراً، *والحجة الثالثة:* تجري على هذا الوجه، إن كان الصغير ضد الكبير، أفسد الشيء ذاته، والطبيعة لا توجد ما هذه سبيله وذلك أن الكبير والصغير يجتمعان في موضوع واحد وأحدهما ضد الآخر، فهو يفسده لا محالة]

قال أرسطو طالس:

«وأكثر ما ظنت المضادة في الكم موجودة في المكان لأن المكان الأعلى يظنون أنه[2] مضاد للمكان الأسفل»،

[ورقة، 422]

((يريد: والوجه القوي الذي به ظن في الكم المضادة المكان، لأن فيه معنى الفوق والأسفل بالطبع))

---

* سقط من (ن و د).

(1) وردت في اسحق ومضا د 1/ 20.

(2) يرجع (يضعونه) ـ ج.

«ويعنون[1] بالمكان الأسفل، المكان الذي يلقي[2] الوسط»

((يريد: ويعنون بالمكان الأسفل الذي عند المركز وبالفوق مقعر القمر، فإن هذين هما المتعاندان لا اللذان بالقياس)).

«وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن البعد بين الوسط وبين أطراف العالم أبعد البعد»[3]

((يريد: بالوسط المركز، وبأطراف العالم مقعر فلك القمر))

«فيشبه[4] أن يكونوا إنما اجتلبوا الحد لسائر المتضادات من هذه، لأنهم إنما يحدون المتضادات بأنها التي بعدها بعضها من بعض، غاية البعد، ويجمعها جنس واحد»[5]

((يريد: فتكون هذه الأمكنة كأنها الأصل في استخراج حدود المتباينات والقول بأنها المتباينة في الغاية والموضوع لها واحد))

قال المفسر:

[هذا شك ثان على الخاصة الأولى، وصورته هذه الصورة: المكان فيه تضاد، لأنه ينقسم إلى[6] الفوق،

[ورقة، 423]

والأسفل، والمكان من الكم، فالكم فيه تضاد، وصغرى القياس تكذب، من قبل أنه ليس المكان بما هو مكان من الكم، بل بما التقدير واقع عليه، وتكذب أيضاً كبراه، من قبل أن المكان من حيث هو مكان لا يلزمه تضاد لكن، من حيث فيه صورتا الفوق والأسفل، وهاتان حالتان للمكان وكيفيات لا كميات والمكان الفوق بالطبع، هو مقعر كرة القمر، والأسفل بالطبع هو مقعر كرة الماء، وطرف العالم يريد به مقعر كرة القمر وحد الأضداد على التمام هو أن

---

(1) وردت في اسحق (ويعبرون) 1/ 20.

(2) يرجح (يلي الوسط) - ج.

(3) وردت في اسحق (ويعبرون) 1/ 20.

(4) وردت في اسحق (ويشبه) 1/ 20.

(5) تقارن مع اسحق 1/ 20.

(6) الصحيح: على.

البعد بينهما في الغاية، ولا يجتمعان معاً، ويفسد أحدهما الآخر، ويكون الموضوع لهما واحد[1]]

قال أرسطو طالس:

«وليس بمظنون بالكم إنه قابل للأكثر[2] والأقل»[3]

((يريد: والكم لا يوصف بالأكثر والأقل))

«مثال ذلك ذو الذراعين، فإنه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا»[4]

((يريد: مثال ذلك ذو الذراعين فإنه ليس هو بمعنى الكم أحق وأولى من ذي الخمسة الأذرع، ولا الخمسة أكثر من العشرة في معنى الكم)).

«وكذلك في العدد مثال ذلك الثلاثة والخمسة فأنه ليس يقال أن هذه خمسة بأكثر مما هذه،

[ورقة، 424]

ثلاثة، فإن هذه الثلاثة[5] أكثر مما هذه ثلاثة[6]»

((يريد: في معنى الكمية وفي معنى وقوع التقدير عليها))

«ولا[7] يقال أيضاً في زمان[8] أنه بأكثر من غيره»

((يريد: ولا يقال في اليوم بأنه أكثر من الشهر أو من السنة في معنى الكمية))

«ولا يقال بالجملة في شيء مما ذكر الأكثر والأقل[9]»

((يريد: ولا يقال في شيء من سائر الكميات أنها أكثر وأقل، في معنى الكمية)).

---

(1) أورد ابن الطيب هنا حد الأضداد.
(2) وردت في اسحق (الأكثر والأقل) - 1/ 20.
(3) يقارن مع اسحق / 1/ 20.
(4) كذلك.
(5) وردت في اسحق (أو أن هذه الثلاثة بأكثر) 1/ 20.
(6) تقارن مع اسحق 1/ 20.
(7) يقارن مع اسحق 1/ 20.
(8) وردت في اسحق (أنه زمان بأكثر) 1/ 20.
(9) وردت في اسحق (الأكثر ولا الأقل) 1/ 20.

«فيكون إذا الكم غير قابل للأكثر[1] والأقل بما هو كم»[2]

قال المفسر:

[هذه هي الخاصة الثانية للكم، وهو أنه لا يوجد فيه شخصان أو نوعان* أحدها أكثر من الآخر في معنى الكم، أي بما التقدير واقع عليهما فإنه ليس المئة تقدر بالواحد، بأكثر من الثلاثة في هذا المعنى].

قال أرسطو طالس:

«وأخص الخواص بالكم[3] أنه يقال مساو[4] وغير مساو»

((يريد: والخاصة الحقيقية بالكم هي أن كل واحد من أشخاصه يقال فيه مساو وغير مساو[5]))

«ومثال ذلك الخشبة[6] يقال مساوية وغير مساوية»

((يريد: إذا قيست إلى ما هو مثلها قيل فيها أنها،

[ورقة، 425]

مساوية وأن ما هو أكبر أو أصغر منها قيل فيها أنها غير متساوية

«وكل واحد من سائر ما ذلك على هذا[7] المثال يقال، مساو وغير مساو»

((يريد: وكل واحد من أشخاص الكم هذا حكمه))

---

(1) وردت في اسحق (الأكثر والأقل) 1/ 20 .

(2) تقارن مع اسحق 1/ 20.

* وردت في الأصل (شخصين أو نوعين) ـ خ ل ـ

(3) وردت في اسحق (وأخص خواص الكم) 1/ 21.

(4) وردت في اسحق (مساوياً وغير مساوٍ) 1/ 21.

(5) هذا تفسير ابن الطيب.

(6) وردت في اسحق (الجثه) 1/ 21 وهي قراءة بائسة.

(7) يقارن مع اسحق لصعوبة قراءة النسخة (م).

«فإما[1] سائر ما < لم يكن[2] كما فلا[3] يكاد[4] أن يظن به أنه يقال مساوياً وغير مساو[5]»

((يريد: فإما أشخاص المقولات الأخر فلا توصف بهذه الصفة، لكن بغيرها، اللهم بطريق العرض ولهذا قال ليس يكاد))

«ومثال[6] ذلك الحال ليس يكاد أن تقال مساوية، أو[7] غير مساوية»

((يريد: والمثال على ذلك الكيفية[8] جامعاً لا توصف بهذه الصفة إلا من طريق حالها[9]))

«بل الأحرى أن يقال[10] شبيهة»

((يريد: أن الحالات تقال فيها شبيهة ولا شبيهة))

«والأبيض ليس يكاد أن يقال مساوياً وغير مساو بل شبيه[11]»

((يريد: لأنه كيفية فيوصف بالشبيه ولا شبيه، ولا يوصف بالمساوي وغير المساوي)).

«فيكون أخص خواص الكم أنه يقال[12] مساوٍ وغير مساو»

((يريد: أن يقال في كل واحد من أشخاصه أنه مساوٍ وغير مساوٍ))،

[ورقة، 426]

(1) وردت في اسحق (واما).
(2) أخذت من اسحق 1/ 21.
(3) وردت في اسحق (فليس يكاد) 1/ 21.
(4) وردت في اسحق (يظن) من غير (أن) 1/ 21.
(5) يقارن مع اسحق 1/ 21.
(6) وردت في اسحق (مثال) 1/ 21.
(7) وردت في اسحق (ولا غير مساوية) 1/ 21.
(8) يرجح الكمية - ج -.
(9) الصواب: حالها - د - مطموسة ن/م.
(10) وردت في اسحق (أن تقال) 1/ 21.
(11) النص من اسحق لانطماس نسخة (م).
(12) وردت في اسحق (مساوياً) 1/ 21.

قال المفسر:

[هذه هي خاصة ثالثة للكم وهي الأخيرة، وحقيقية وهي أن كل واحد من أشخاصه يقابل فيه مساوٍ وغير مساوٍ بالقياس إلى شيئين مختلفين، وقوله ليس يكاد، ولم يقع من قبل أن الحالات يقال فيها ذلك بطريق العرض كالحمى وغيرها وقال في الحال أن الذي حريٌّ أن يقال فيها شبيهة ولا شبيهة من قبل أن هذا لم يتبين بعد، وعند الكلام في الكيفية يذكره ولأنه يوصف بصفة الكم بالعرض وهاهنا ينقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم، وبانقطاعه ينقطع الكلام في الكم]

القول في المضاف

التعليم السابع عشر

قال أرسطو طالس:

«يقال في الأشياء أنها من المضاف متى كانت ماهيّتها، إنما تقال بالقياس إلى غيرها»[1]

قال المفسر

[من بعد فراغ أرسطو طالس من الكلام في الكم انتقل إلى النظر في مقولة المضاف. وقبل أن نشرع في النظر في ألفاظه ينبغي هنا أن نبحث عن عدة مطالب الأول منها النظر في ترتيب هذه المقولة والسبب،

[ورقة، 427]

الذي من أجلهِ جعل الكلام فيها تالياً للكلام في الكم، ونحن نبين ذلك بخمس حجج، *والحجة الأولى* هي على هذه الصفة، وكما كان قد أفادنا عند نظره في الأولى خاصته الحقيقية وهي بمعنى المتساوي ولا متساوي وكانا هذا للكم، من قبل المضاف لا بما هو كم، وجب عند فراغه من الكم أن يتكلم عن المضاف، *والحجة الثانية:* صورتها هذه الصورة، وكثير ما ذكر المضاف في الكم وذلك أنه قال: أن الكبير والصغير والقليل والكثير، تتقابل تقابل المضاف، وهو ما كان قد استعمله في الجوهر فلم يصرح باسمه، فهذه هي الحجة الثانية. *والحجة الثالثة:* لما كان المضاف يلزم المقولات بأسرها، قليلاً يقع اشتباه فظن أن طبيعتها طبيعة المضاف، كما ظن بالكبير والصغير، أنهما من الكم، وهما من المضاف، ويظن بما هو أكثر حرارة وأكثر برودة أن طبيعته، بما هو حار وبارد من المضاف [لا من] الكيف. لهذا لما تكلم في مقولة مضاف قبل سائر المقولات سوى مقولتي

---

(1) النص من اسحق 1/ 21 لانطماس نسخة (م).

الجوهر والكم، أخبرنا أن معنى الإضافة[1] زائد على ذات الشيء، وذات الشيء غيرها، وأن الشيء الواحد كعلم يكون بوجه واحد من المضاف، وبوجه آخر مقولة أخرى. *والحجة الرابعة:* لما كان قد يظن بعض الناس بالكيفية أنها من،

[ورقة، 428]

المضاف وليست ذات في نفسها وجود بمنزلة كيفية العسل، التي هيولاها أنها حلوة ومرة، حلوة بالقياس إلى الإصحاء، ومرة بالقياس إلى المرضى، وخاصة من غلب على أبدانهم اليرقان، وبمنزلة كيفية النار وأنها بالقياس إلى (الجبل) حارة وبالقياس إلى ميلا منذرا[2] غير حارة إذا كان تقطعها ولا تحرقها فلهذا قدم الكلام في المضاف على الكلام في الكيفية ليرى أن طبيعة المضاف غير طبيعة الكيفية، وأن ليس إضافة الشيء تجعل له كيفية، لكن الكيفية معنى الوجود فيه والإضافة نسبته إلى غيره. *والحجة الخامسة* وقبل نظرنا في المقولات يقتضي نظرنا في ترتيبها فأيها تجعل أولاً، وأيها ثانياً، والترتيب من المضاف، فمقولة المضاف على هذا الوجه ينبغي أن تتقدمها كلها مقولة الكم مع ترجيحها[3] للمقولات بأسرها لأن كل موجود [لا يخلو] أن يكون إما واحداً أو كثيراً، تدخل في مقولة المضاف، وليس من الموجودات ما يخرج بوجه من الوجوه من أن يكون مضافاً، فهذه الحجج كافية في توفية السبب الذي من أجله صارت مقولة المضاف بعد مقولة الكم.

والثاني: النظر في قسمة هذه المقولة، فنقول أن أرسطو[4] يقسم هذه المقولة على وجهين اثنين: الأول بحسب وجود حرف الوصل وعدمه، والثاني بحسب،

[ورقة، 429]

معناها من الأسماء الدالة عليها. والقسمة التي بحسب حرف الوصل هي التي بها انقسم المضاف إلى[5] المضافات التي لا حرف وصل معها ولكن ذات كل واحد

---

(1) الإضافة (ج.ف.س)

(2) ميلا منذرا: منطقة يبدو أنها في بلاد اليونان.

(3) ترخيها ـ ج فرجيها ـ ف، ازجيها، س.

(4) نادراً ما يريد ذكر أرسطو هكذا من غير (طالس) عند ابن الطيب.

(5) الصحيح: على.

منها يقابل بالقياس إلى غيره بمنزلة الأكبر والأصغر، فإن الأكبر يقال فيه أنه أكبر، مما هو أصغر منه، ولا يدخل شيء لا[1] لام ولا باء، وإلى المضافات التي فيها جرى وصل فيه ويقسم المضافات التي بحرف وصل إلى[2] المضافات التي يثبت فيها عند التعاكس حرف الوصل بمنزلة قولك: الأب أب للابن، والابن ابن للأب، وإلى التي لا يرجع فيها حرف الوصل ويكون واحداً عند التعاكس بمنزلة قولنا، الملكة ملكة بالمالك والمالك مالك بالملكة، فأما أنواع المضاف فلا تنحصر لأن المقولات كلها تدخل في المضاف، وأنواعها بالوجه الذي تكون به مضافة والقسمة التي بحسب اللفظ هي التي يقسم بها المضاف إلى[3] المضافات المتفقة أسماؤها بمنزلة قولنا الشبيه لشبيه الشبيه، وإلى[4] المتباينة أسماؤها بمنزلة قولنا: الكبير كبير بالقياس إلى الصغير، والصغير صغير بالقياس إلى الكبير[5]. وبهذا انبأ أن نسب المضاف نسبتان، موافقة ومخالفة، وبالجملة فالمضاف وهو نسبة الوفاق والخلاف ينقسم بحسب الأمور المضافة وكل الأمور مضافات وبحسب الألفاظ وبحسب وصلة الإضافة،

[ورقة، 430]

أما بحسب الأمور فأنك تقسم المضاف إلى[6] المضافات التي هي جواهر حسب، وإلى[7] التي هي أعراض حسب، وإلى[8] التي هي جواهر وأعراض بحسب الألفاظ: وإلى[9] المتفقة أسماؤها، وإلى المتباينة أسماؤها، وبحسب الوصلة إلى التي بينها حرف وصل، أو ليس بينها. والتي بينها، أما يثبت، أو لا يثبت، وإنما قدم القسمة من حرف الوصل على التي من الأسماء، لأنها أخص بالإضافة فهذا كاف في المطلوب الثاني.

---

(1) لعله يقصد لا أم ولا أب(ج).
(2) الصحيح، وصل على.
(3) الصحيح: على المضافات (ج).
(4) الصحيح: وعلى المتباينة أسماؤها (ج).
(5) أي المسألة نسبية قياسية.
(6) الصحيح: المضاف على (ج).
(7) الصحيح: وعلى التي هي أعراض (ج).
(8) الصحيح: والتي هي جواهر (ج).
(9) الصحيح: والمتفقة أسماؤها (ج).

والمطلوب الثالث يتضمن النظر في النسب التي إذا وجدت للأمور كانت بها من المضاف، فنقول إن عدد هذه النسب عشر: الأولى منهن نسبة الصداقة والمودة التي بها نقول إن الصديق صديق لصديقه. والثانية: نسبة عدم التساوي التي بها يقال في الضعف، أنه ضعف النصف، والثالثة نسبة الوضع: كما نقول إن اليمين يمين بالقياس إلى الشمال؛ والرابعة نسبة الإدراك، كما تقول إن (العلم) علم بالمعلوم والحس حسٌ بالمحسوس، والخامسة النسبة الطبيعية، بمنزلة الأب والابن، والسادسة النسبة القهرية كنسبة العبد والمولى[1] والسابعة نسبة الانفعال كنسبة المنفعل إلى الفاعل، والثامنة نسبة الأخذ والعطاء كنسبة[2] الآخذ إلى المعطي، والتاسعة: نسبة الاعتدال كنسبة[3] البصر إلى المبصر، إذا كان على ما ينبغي، والعاشرة،

[ورقة، 431]

نسبة الجنس بمنزلة نسبة النوع إلى النمو إلى العلم وبالجملة نسبة المضاف ( )[4] عددناها تخريجاً (*فوجدنا*) المضافات داخلة (*في نسبه*) إلا أن هذه هي نسب المضاف على الأكثر (و) الحاصرة للمضاف ثلاثة، نسبة جوهر إلى جوهر وعرض إلى عرض، وجوهر إلى عرض وفيها تجتمع في نسبة الوفاق والخلاف.

والمطلوب الرابع: النظر في طبيعة الإضافة: هل لها وجود طبيعي كالسواد والبياض* أو إنما هي وهم، ووجود عقلي حسب مقولاتها(؟)[5] لو أن لها وجودا طبيعيا**، يقال هو أصح هذا أن[6] يتبع الموجودات هي من المضاف بمنزلة ( ) الذي أن يقول أن سائر الموجردات هي بحسب ما يرى وحسب ما

---

(1) أي مثال النسب الاضطرارية (ن / د).

(2) الصحيح: مثل نسبة (ج).

(3) الصحيح: مثل نسبة البصر إلى المبصر (ج).

(4) وردت الورقة في (م) مشوهة تماماً، استعنا بـ (د) على فك بعض غوامضها وبقيت الفراغات بين الأقواس هكذا.

* الصحيح: مثل السواد والبياض (ج).

(5) سقطت علامة الاستفهام من الأصل (ن/ م / د).

** وردت في الأصل (وجود طبيعي) - خ ل ..

(6) ترجيحاً قارن (م - د).

يظنه الإنسان فيها، وذاك أن الإنسان وهو(ينظر) لجميع الأمور* وبحسب (إدراكه هذه) الأمور (وطبيعتها) حتى أنه إن أدركها حلوة، كانت كذلك في نفسها وإن أدركها مرة، كانت كذلك في نفسها (حين يكون)لها في نفسها وجود (كيفيات) ولا كيفيات بتة[1] وإنما (في) إدراك المدرك له ( ) بأنه حلو وأبيض وأنه ( )[2] قوم قالوا،

[ورقة، 432]

فيه أنه أسود** ومر، وقوم قالوا أن جميع الأمور[3] من المضاف، لأن الإضافة تلزم سائر القاطيغورياس[4].

وطائفة أخرى زعمت أن للمضاف وجوداً طبيعياً واحتجت بوجود الأعضاء اليمنى واليسرى من بدن الحيوان وقالت أن اليمين واليسار من المضاف، فالمضاف موجود. وطائفة كذبت هذه الطوائف وهي المحقة، وزعمت أن أطراف الإضافات من حيث هي ذوات لها وجود، فأما الإضافة نفسها، فإنها نسبة حسب يفعلها العقل[5] وليست موجودة كالجوهر[6]والكمية والكيفية وجنس المضاف، نسب حسب وسائر أنواعه وأشخاصه هي ذوات نسب يفعلها[7] العقل ولا وجود لها بما هي مضافة إلا مع التسمية، وهذا يتبين بعدة حجج: *الحجة الأولى* منهن: لو كانت الإضافة أعني النسبة الموجودة بين المتضايفين معنى موجود كالكمية[8] والكيفية، لوجب أن تكون قائمة بنفسها، وهي عرض لأنها ليست في واحد من

---

* الصحيح: للأمور جميعها (ج).

(1) بمعنى (مطلقا) ـ د ـ حسب (ف / ج).

(2) هكذا انتهت الورقة بـ (قوم قالوا فيه) (م / د).

** وردت في الأصل (أسودا ومرا) ـ خ ل ـ.

(3) الصحيح: أن الأمور جميعها.

(4) أي كتاب المقولات.

(5) لعله (يعقلها العقل) ن/ د، ف/ ج.

(6) الصواب مثل الجوهر (ج).

(7) يعقلها العقل.

(8) الصحيح: مثل الكمية.

المضافين، لكنها بينهما، *والحجة الثانية:* لو كانت الإضافة طبيعي[1] موجودة لوجب أن تكون أما هيولى أو صورة لما هي له.

والإضافة ليست الهيولى فبقي أن تكون صورة. وهذه إما جوهرية أو عرضية، فإن كانت جوهرية فيجب أن تحدث بطريق الكون، وانقلاب ذات الشيء، وإن كانت عرضية وجب أن يتغير مزاج الشيء لتحدث كما يجري الأمر في سائر الأحوال العرضية التي هي،

[ورقة، 433]

ذوات، *والحجة الثالثة*، لو كانت الإضافة صورة طبيعية، لوجب أن (لا) يفعل بنسبة الإضافة ( ) إنما يتم بتغير المزاج (الحجة الرابعة)[2] موجودة في الطبيعة التي.......

لم يجب أن يكون عيوبها[3] وبذلك أنها[4] ( ) لأن الطبيعة تأخذ من مبدأ وتعطي أي (إنها بلا)[5] غاية، *والحجة الخامسة:* لو كانت الإضافة تعني موجودا* ما جاز أن تكون الأشياء التعاليمية، أعني الأبعاد التي في النفس لأن هذه مجردة من كل مادة، ويشبه طبيعته والعقل يمكنه أن يفرض هذه من المضاف بقياس بعضها إلى بعض *والحجة السادسة،* لو كانت الإضافة معنى موجوداً ولم يكن نسبة يفعلها العقل لما جاز أن توجد للمقولات بأسرها.. من المحال أن يكون شيء واحد ينبغي[6] وجوده الكم بل[7] ربما يتبع الكيف وهما يتباينان في الغاية،

---

(1) ربما قصد القول (أمر طبيعي) ج، أو (طبيعة) ف / س وأخطأ الناسخ في رسمها في (ن) و (د).

(2) ترجيحا (ج - س).

(3) ج - يرجح س (عيونها).

(4) ترجيح (س.ج).

(5) ترجيح (س).

* وردت في الأصل موجود - خ ل -.

(6) س/ يتبع.

(7) بل / ج.

ولا نظر السبب[1] التي قلت إنها في العقل من دون الوجود الذي يجري مجرى عنزايل، إذ كان عنزايل، إنما هو وهم باطل على الإطلاق وهذه العقل يتناولها[2] صورا قد تكسب انفعالات النفس بعضها ببعض يفعل، ويقال[3] غيرها من ( ) التعلق فيحصل للواحد منها نسبة إلى الآخر ( ) وهذه النسبة هي الحاسة[4] (الموجودة في) الموجودات وجملة (القول) من إلى ( ) هي

[ورقة، 434]

ذات موجودة في الجوهر على أنها كالبياض[5] والسواد وإذا حققت الأمر وجدتها نسبة لا ذاتا فلهذا ما يقول أنها ليست موجودة وموجودة، موجودة نسبة وغير موجودة ذات، وبالجملة هي نسبة موافقة ومخالفة لا ذات وجودية، وينظر فيها بما هي موجودة فيرفع عنها وجود الذات، ويبقى لها وجود النسبة، وبما هي معلومة والعقل يتولى علمها على هذه الجهة بأن يعلمها بما هي نسبة لا بما هي ذات.

والمطلوب الخامس هو النظر في مقولة الإضافة فنقول: *إن الإضافة هي نسبة توجد بين شيئين محصلة وذات، كل واحد منهما من حيث كذلك تقال بالقياس إلى الآخر*، والمضاف هو الذي له صورة الإضافة وأن كان من بعض المقولات بمنزلة الكبير، فإن موضوعه من الكم وصورته نسبة الإضافة وهي الكبر، وذاك أن مقولة المضاف[6] إنما هي نسبة حدوثها بين شيئين، وتحدث في جميع[7] المقولات، والمقولة هي النسبة حسب لا النسبة مع الطرفين إذ كان الطرفان هما من بعض المقولات، بل الطرفان يجريان لها مجرى النهايتين كالنقطتين[8] للخط، فإن الخط ليس هو جملة البعد مع النقط لكن الخط هو البعد حسب والنقطتان نهايتاه،

---

(1) بسبب/ س.

(2) س / يتناول.

(3) ح/ وهما من.

(4) س/ الجنس / ف ـ الخاصة.

(5) الصحيح: مثل البياض (ج).

(6) يريد أن يقول أن (المضاف) بمقدار ما هي مقولة لكنها نسبة تنطبق على المقولات جميعها الأخرى، وبهذا تميزت من هذه المقولات ج.

(7) الصحيح: في المقولات جميعها(ج).

(8) الصحيح: مثل النقطتين (ج).

والمطلوب السادس: هو النظر في السبب الذي من أجله ترجم هذه المقولة من أطرافها وقال،

[ورقة، 435]

النظر في مقولة مضاف، ورسمها أيضاً من أطرافها، *وقال أن المضاف: هو الذي من صفته كذا، فنقول: أن هذه المقولة لما كانت على غاية الخفاء*[1] إذ كانت نسبة لا ذات على مثال المقولات، وفهمها يتم من فهم أطرافها الظاهرة، وهي الذوات التي بنسبة ترجمها[2] من أطرافها ورسمها منها، لتفهم وتتحصل للعقل، وهكذا أيضاً فعل[3] في كل المقولات[4]، فإنه رسمها من أقسامها، ومما يتعلق بها [لا من] نفسها إذ كانت بسيطة، وبالجملة فالفرق بين المضافات والإضافة، *أن المضافات هي الأمور، كلها بنسبة الوفاق والخلاف التي فيها بعضها عند بعض، والإضافة مقايسة العقل للأمرين لإظهارها*، فهذه المقولة هي مقولة مضاف، ويدل المضاف الذي هو الجنس على نسبة الوفاق، والخلاف، لأن الأمور المتفقة والمختلفة لم يتمكن من حصرها بما هي ذوات، والإضافة هي المقايسة نفسها فالمضاف هو اسم يدل على النسبة الجنسية، وعلى الأمور نفوسها المضافة. *والمطلوب السابع:* هو النظر في العلة التي من أجلها رسم مقولة المضاف قبل قسمته لها وليس هكذا فعل في مقولتي الجوهر والكم لكنه[5] ابتدأ بالقسمة، وأردف القسمة بإعطاء الخواص. فنقول أن السبب في ذلك هو أن الإضافة لما كانت نسبة بين شيئين وهي خفية عن الحس ولم تجر مجرى الجوهر،

[ورقة، 436]

والكم في الظهور احتاج أولاً أن يعرفنا ذاتها واسمها على ماذا يدل، ثم حينئذ

---

(1) إشارة إلى صعوبة مقولة المضاف لتعلق باقي المقولات لها، والصحيح القول: لما كانت في غاية الخفاء (ج).

(2) (ف. ج)، ترجحها.

(3) أرسطو.

(4) الصحيح، في المقولات كلها (ج).

(5) ـ ف؛ لكنه مشوشة في ن/ م.

يقسمها ويفيد خواصها إن كانت القسمة، وإفادة الخواص إنما يكونان، لذات قد استقر وجودها وعرفت ذاتها. وتشخص ذاتها، في العقل يكون من رسمها، وأيضاً[1] (   ) بتميز هذه المقولة من بين سائر المقولات، إذ كانت هذه وحدها تكون من مقايسة الشيء إلى غيره، وأرسطو طالس يرسمها أولاً رسم* [لا يرتضيه[2]]، كان فلاطن يرسمها به[3]، وبحسبه تدخل الملكات كلها بما هي ملكات في المضاف، والرسم الذي يورده أولاً هو (إنه يقسّم) المضافات إلى ذات، كل واحد منها موجود للآخر، وبحسب هذا تكون سائر الملكات الموجودة للأمور من المضاف، وكل ما هو موجود للشيء هو من المضاف إليه، بما هو موجود له. ويثير على هذا الرسم شكاً تلزم منه شناعة صعبة تلزم بحسب هذا الرسم، وهي أن يكون جوهراً من الجواهر بما هو جوهر من المضاف، فإن أجزاء الجواهر موجودة لكلاتها[4] فتكون من المضاف لأنها موجودة لكلاتها، فيكون جوهرا من الجواهر من المضاف بما هو جوهر، وبالجملة فأجزاء الجوهر بما هي أجزاء جوهر موجودة لكلاتها، وربما هي أجزاء جوهر هي جوهر، فإن كان الموجود للشيء بما هو موجود للشيء مضاف، فأجزاء الجوهر بما هي جوهر تكون مضافاً**،

[ورقة، 437]

وهذا عرض، وبرسمها المضاف رسماً ثانياً تزول معه جميع الشكوك، *والمطلوب[5] الثاني* يتضمن النظر في العلة التي من أجلها رسم المضاف بالكثرة وقال المضافات، ولم يرسمه بالوحدة، ويقول المضاف لكن قال المضافات، فنقول أن العلة التي قادته إلى ذلك وإن كانت مقولة مضاف[6] واحدة، أعني النسبة حادثة من مقايسة الأمور بعضها بعض هي غموض هذه المقولة وظهور طرفيها اللذين هما هنا

---

(1) فراغ في الأصل/ ن.

* الصحيح: يرسمها أولا رسما (ج).

(2) وزع الناسخ (لا يرتضيه) على سطرين (ج.ف).

(3) أرسطو يرفض رسم أفلاطون في ذلك.

(4) أي لكلاتها/ ج.

** وردت في الأصل (مضاف) ـ خ ل ـ

(5) المطلوب الثامن ـ د ـ.

(6) الصواب: المضاف.

كالخصمين[1] وهي ناشئة بينهما، فلما رسمها من أطرافها النهائية للإيضاح وقالَ أطرافها اثنان عبر عنها بالكثرة وأيضاً يجري على العادة في رسم الجنس العالي من أقسامه إذا كان بسيطاً.

وهاهنا ينقطع النظر في المطالب التي دعت الضرورة إلى النظر فيها قبل كلام أرسطو طالس، ونشرع في ذلك من النظر في كلامه، وأول ما يعمد أرسطو طالس عند الكلام في المضاف، يرسمه للسبب الذي قدمنا ذكره، والرسم الذي يأتي به أولاً هو لفلاطن ويلزمه شك عظيم: ومن بعد إيراد الشك يرسمه بالرسم الصحيح الدال على ذات المضاف بحال منع الشكوك والرسم هو هذا: *الأشياء التي من المضاف هي التي ذات كل واحد منها*[2] *يقال فيه أنه موجود بغيره وحسب هذا الرسم تدخل المضافات بمنزلة النار والطبيعة التي،*

[ورقة، 438]

هي موجودة لغيرها بما هي موجودة لغيرها في المضاف وبالجملة كل ما هو موجود للشيء بما هو موجود للشيء.

ومن بعد رسمه للمضاف (يأخذ بتقسيمه). (فيقسّمهُ) أولا بحسب حرف الوصل إلى[3] المضافات التي ذاتها وطبيعتها تقال بالقياس إلى غيرها، من غير حرف وصل يكون بينها بمنزلة الأصغر والأكبر وإلى[4] المضافات التي هي بحرف وصل، فهذه تنقسم إلى[5] التي حرف الوصل فيها عند التعاكس يرجع ويثبت، بمنزلة الضعف والنصف وإلى[6] التي لا يثبت حرف الوصل عند التعاكس فيها لكن يتغير ويتبدل بمنزلة الملكة والملك[7] والعلم والمعلوم. والوضع والموضوع، والحس والمحسوس،

---

(1) الصحيح: مثل الخصمين (ج).

(2) وهو ((الأشياء التي من المضاف هي التي ذات كل واحد منها يقال فيه أنه موجود في غيره)).

(3) الصحيح: على المضافات (ج).

(4) الصحيح، على المضافات (ج).

(5) الصحيح: على التي (ج).

(6) الصحيح: على التي (ج).

(7) ف/ المالك.

ويقسمها ثانياً بحسب معناها إلى[1] المضافات التي تتفق في الاسم بمنزلة قولنا الشبيه شبه الشبيه[2] والصديق صديق لصديقه، وإلى[3] المتباينة أسماؤها بمنزلة الأشياء المقدم ذكرها في القسمة الأولى، واستغنى عن ذكر القسمة من الأمور التي تضمن الرسم لها. وقد يطرأ شك صفته هذه الصفة: لما كان الرسم الأول ليس بصحيح والشكوك تلزمه، ما فائدة إيراد أرسطو طالس له(؟)[4] وحل الشك يجري على هذه الصفة: إيراده إياه لعلتين، أحدهما لئلا يكون قد أخرج رسما أورده فلاطن وألغاه فيبقى ويتمسك به، ويظن أنه صحيح؛ والثاني ليخرج،

[ورقة، 439]

العقل بإيراده وإلزامه ما يلزمه من الشكوك.

وقد يطرأ شك ثان صفته هذه الصفة: ما السبب الذي من أجله عندما شرع أرسطو طالس في تعديد المقولات والأجناس العوالي، جعل الكيفية متقدمة للمضاف. وهاهنا، علم عن المضاف من قبلها(؟)[5] وحل الشك يجري على هذه الصفة: الكيفية تتقدم على المضاف، لأنها ذات موجودة في الشيء، والإضافة تحدث من مقايسة بين شيئين، فرتبها قبل المضاف مع الجوهر والكم. والمضاف يتقدم عليها بحسب اتصال التعليم، لأن الضرورة قادت عند الكلام في الكم الذي هو متقدم للكيفية أن يذكر فيه المضاف، ولهذا ما وجب أن يجعل الكلام فيه بعد الكلام في الكم لئلا يكون قد ذكر فيه ما هو غير مفهوم فخلى عن إيضاحه. *وشك ثالث صورته هذه الصورة:* الأشياء التي هي أعلى تحمل ما تحت، وبحسب هذا يحمل المضاف على العلم، لأنه أورده في أمثلة المضاف، والعلم يحمل على النحو، فالنحو إذا[6] من المضاف وهو من الكيفية، فيكون شيء واحد بعينه من الكيفية والمضاف وهذا محال.

---

(1) الصحيح: على المضافات (ج).

(2) الصواب لشبيههُ.

(3) الصحيح: وعلى المتباينة.

(4) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(5) سقطت من نسخة (ن).

(6) وهو الصحيح: وليس كما وردت في (ن) إذن.

وحل الشك ليس بمنكر أن يكون شيء واحد بعينه عن الكيفية والمضاف بوجهين اثنين، أما من حيث يسأل عنه بكيف، ويقع الجواب به يكون من الكيفية وأما من حيث يقال بالقياس إلى غيره يكون من المضاف،

[ورقة، 440]

وبهذا ينحل هذا الشك.

ويطرأ شك رابع صفته هذه الصفة: طبيعة المضاف هي ناشئة بين المقولات كلها، وكأنها غصن ينبع بين شيئين شيئين منها. فكيف استجاز أرسطو طالس أن يجعلها جنساً مفرداً ويفردها من المقولات(؟)[1]. وحل الشك يجري على هذه الصفة: الإضافة وإن كانت تنشأ على هذا الوجه فلها طبيعة مفردة غير طبيعة المقولات، ولها أشخاص وأنواع ومتوسطات وجنس عال هي كلها مضافات وما هو بهذه الصفة جميل[2] أرسطو طالس أن جعله أحد المقولات[3]، فإنه ليس يلزم فيما ينشأ بين شيئين أن تكون طبيعته وطبيعة الشيئين شيء واحد، فهذا كاف في حل هذا الشك. وهاهنا ينقطع الكلام في جملة[4] هذا التعليم فلنشرع الآن في تفصيله على الرسم]

قال أرسطو طالس:

«يقال في الأشياء أنها من المضاف متى كانت ماهيتها[5] إنما تقال بالقياس إلى غيرها»[6]

((يريد: الأشياء توصف بأنها من المضاف إذا كانت ذواتها تقال بالقياس إلى غيرها بغير حرف وصل ولا تفهم من دون ذلك)).

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن)

(2) (د. ن): (جميل بارسطو طاليس).

(3) (ن.د): (أخذ المقولات).

(4) يقصد في التمهيد لمقولة المضاف، وليس مجمل التعليم.

(5) وردت في اسحق (ماهياتها) 1/ 21.

(6) تقارن باسحق 1/ 21.

«أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أي نحو كان»[1]

((يريد: أو بحرف وصل، إما أن يرجع عند التعاكس،

[ورقة، 441]

(الكتاب الثالث والعشرون)* <ك 23>

أو لا يرجع وهذا (   ).))

«مثال ذلك < أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس[2] >إلى غيره وذلك < أنه إنما يقال أكبر من > شيء والكم < والضعف ماهيته بالقياس > إلى غيره وذلك < أنه إنما يقال ضعفاً >[3] لشيء وكذلك < كل ما يجري هذا المجرى>»

((يريد: والمثال على المضافات (   ) تقـــال بالقيـــاس (..........) الصحف يقال فيه (.........)   ))

قال أرسطو: « <ومن المضاف أيضاً هذه الأشياء ومثال ذلك > الملكة < والحال والحس والعلم والوضع>[4] »

((يريد: التي يذكر (   )))

«فإن جميع ما ذكر من < ذلك فماهيته > إنما تقال بالقياس إلى غيره < لا غير[5] >»

((يريد: فهذا وطبيعته (   ).))

«< وذلك أن الملكة إنما تقال ملكة لشيء >[6]»

((يريد: إلى ذلك (   ).

<... وانظر   >.))

---

(1) تقارن باسحق 1/ 21.

* هذا هو الكتاب الـ (23) من التفسير الكبير، العنوان ـ من (م و ن).

(2) بين <   > مطموس استعنا باسحق ص 1/ 21 ود.

(3) أيضاً، وردت من غير (والكم) عند اسحق 1/ 21.

(4) من اسحق ص 1/ 21.

(5) من اسحق ص 1/ 21 الصحيح: فإن ما ذكر من ذلك جميعه إما تقال ماهيته بالقياس.

(6) من اسحق ص 1/ 22.

(بالمعلوم   ).))

يريد: «والعلم علم بشيء»[1]

((يريد: للموضوع (...   )[2]،

[ورقة، 442]

«والحس حس بشيء»[3]

((يريد: بالمحسوس))

«وسائر [4] ما يجري هذا المجرى»[5]

((يريد: من المضافات صورته هذه الصورة))

قال المفسر:

[يرسم المضاف ويقسمه، وقد قلنا أن هذا الرسم ليس هو له، وإنما هو لفلاطن، وسوف يلزمه شكاً عظيماً، ويورد من بعده الرسم الصحيح وبه ينحل الشك: أما رسمه فيجري على هذه الصفة: *الأمور يقال فيها أنها من المضاف إذا كانت ذواتها موجودة لغيرها*، وبهذا تدخل الأملاك في المضاف بما هي أملاك، وقنايا[6] فتكون القنية هي المضاف، وأما قسمته فتجري على هذا الوجه: المضاف ينقسم إلى[7] المضافات التي لا حرف وصل فيها، ومثالها الأكبر والأصغر، وإلى المضافات[8] التي فيها حرف وصل، وهذه تنقسم إلى [9] التي يثبت فيها حرف الوصل

---

(1) من اسحق ص 1/ 22.

(2) الفراغات جميعها مطموسة في الأصل في (م.د).

(3) يقارن اسحق / 22.

(4) وردت في اسحق (وسائر ما ذكرنا يجري) 1/ 22.

(5) يقارن مع اسحق 1/ 22.

(6) جمع (قنية). استعمال متميز لابن الطب ـ ج ـ.

(7) الصحيح: ينقسم على.

(8) الصواب: وعلى المضافات.

(9) الصحيح: وعلى التي.

عند التعاكس بمنزلة الضعف، والنصف، وإلى[1] التي لا يثبت فيها ولكن يتبدل، بمنزلة الملكة والحس، والعلم والوضع فإن الحس حس بالمحسوس، والمحسوس محسوس للحس.

وافهم قوله أي نحو كان لا على أن الإضافة تحدث من أي نسبة كانت، لكن بعد أن تحفظ الشرط،

[ورقة، 443]

الأول وهو أن ذات كل واحد منها معلقة بذات الآخر ويكون قوله أي نحو كان، أما بحرف وصل أو بغير حرف وصل، والأول أما أن يرجع عند التعاكس أو لا يرجع، فأما اسحق[2] فنقل هذا الفصل على سهو، والسرياني[3] شرط صحة ما نقول والأمر أيضاً في نفسه ونقله له كان على هذا الوجه (الأشياء التي من المضاف هي التي ماهيتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها)[4] وهذا الرسم هو الرسم الصحيح الذي يورده أرسطو طالس.

أخيراً وبحسبه لا تدخل الأملاك في المضاف. والوضع هو اسم يدل على الجلوس والقعود وغيرهما من الأحوال التي تحدث عند تغير نسبة الأعضاء وتسمى به من حيث هي أطراف إضافة لا إنه اسم دال على ذواتها]

قال أرسطو طالس

«فالأشياء[5] إذا التي من المضاف هي كل ما كانت ماهيتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أي نحو كان[6]»

---

(1) الصحيح: وعلى التي.

(2) اسحق بن حنين: أخطأ في نقل هذا الفصل.

(3) ابن الطيب يكشف عن هفوات اسحق في اللغة السريانية.

(4) نص اسحق: لم يذكر مرجعيته.

(5) وردت في اسحق (و الأشياء) 1/ 22 .

(6) وردت في اسحق (أي نحو كان لا غير) 1/ 22.

((افهم[1]: أن هذا إعادة لرسم المضاف لتفهمه ثانياً، ويقول أن المضافات هي التي ذواتها بعضها تنسب إلى بعض أما بغير حرف وصل أو بحرف وصل، وهذا عند التعاكس إما أن يرجع أولا يرجع))

[ورقة، 444]

«مثال ذلك الجبل يقال كبير[2]

بالقياس إلى غيره»[3]

((يريد: والمثال على المضافات المتباينة اسماؤها الكبير والصغير))

«فإنما[4] يقال جبل كبير بإضافته[5] إلى شيء»

((يريد: وهو الصغير))

«والشبيه إنما يقال شبيه بشيء»

((يريد: والشبيه يقال شبيه لشبيهه، والصديق صديق لصديقه))

«وسائر ما يجري هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة[6]»

((يريد: وسائر المضافات المتفقة أسماؤها)).

قال المفسر:

[لما قسم[7] مقولة المضاف إلى[8] أنواعها بحسب وجود حرف الوصل وعدمه، أخذ أن يقسمها بحسب المعنى من الأسماء الدالة عليها، فهو يقول أن المضافات تنقسم إلى[9] المتفقة أسماؤها وإلى المتباينة أسماؤها والمتفقة أسماؤها بمنزلة الشبيه

---

(1) خرج ابن الطيب عن عادته في التفسير بكلمة (يريد) ولعله الناسخ.

(2) وردت في اسحق (كبيرا) 1/ 22.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 22.

(4) وردت في اسحق (فانه إنما) 1/ 22.

(5) وردت في اسحق (بالإضافة إلى شيء) 1/ 22.

(6) يقارن باسحق 1/ 22.

(7) أرسطو.

(8) الصحيح: على أنواعها (ج).

(9) الصحيح: تنقسم على المتفقة أسماؤها وعلى المتباينة أسماؤها (ج).

والصديق، فإن الشبيه يقال أنه شبيه لشبيهه، والصديق صديق لصديقه والمتباينة أسماؤها هي التي أورد المثال عليها بالجبل الكبير والصغير]

قال أرسطو طالس:

«والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع[1]»

((يريد: والاضطجاع والقيام والجلوس وهي كيفيات،

[ورقة، 445]

تتحصل للجسم عند تقلبه وتقلب أعضائه تسمى وضعا*))

«والوضع من المضاف»[2]

((يريد: وهذا الاسم يتحصل لها من قبل ما هي مضافة أيضاً))

«فإما أن[3] يضطجع ويقوم أو يجلس، فليست من الوضع[4]»

((يريد: فإما القول بأنه يضطجع ويقوم فليست من الوضع إذا[5] كان الوضع حال وهذه ذو حال بل من مقولة موضوع وذاك أنها حال تحدث بين الجسم وبين هذه الأحوال[6] الحاصلة له عند تقلب أعضائه فيشتق له الاسم منها))

«بل من الأشياء المشتق لها الاسم من الوضع الذي ذكر»[7]

((يريد: بل هي نسبة شيء حدث بين الجسم وبين هذه الأحوال[8] اشتق اسما من الوضع القابل لها وهو الموضوع))

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 22.

* ردت في الأصل (وضع). خ ل.

(2) يقارن مع اسحق 1/ 22.

(3) سقطت (أن) من اسحق 1/ 22.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 22.

(5) ن ـ الصواب (إذ كان).

(6) الصحيح القول: بين الجسم وهذه الأحوال (ج).

(7) يقارن مع اسحق 1/ 22.

(8) الصحيح: شيء حدث بين الجسم وهذه الأحوال (ج).

قال المفسر:

[لما ذكر أرسطو طالس في الأمثلة التي أوردها ليستقرئ بها أحد أنواع المضاف، الوضع، وكان هذا الاسم لا يفهم إلى ماذا يشار به، أخذ يكشف عن المعاني التي يدل عليها، فقال هي الاضطجاع، والجلوس والقيام.

وهذه الأسماء تدل على ذوات هذه الأحوال، وهذه تسمى أيضاً كيفيات وأعراض ومضافات واسمها من حيث هي طرف إضافة هو الوضع، وعند حصول هذه الأحوال، الحادثة، عند تقلب الأعضاء للجسم تحصل له حال يدعى بها موضوع ويشتق له الاسم من اسم الوضع،

[ورقة، 446]

والفرق بينها وبين الوضع هو أن الوضع هو حال وكيفية موجودة للجسم أعني القعود والاتكاء والقيام. والموضوع هو ذو الوضع، ويكون الشيء موضوعاً عند حصول الوضع له واسم الحال الاضطجاع، واسم ذي حال وهو الموضوع يضطجع.

ومقولة موضوع[1]: *وهي النسبة الحادثة للشيء من وضعه ينظر فيها على ثلاثة* اضرب من حيث ذاتها ومعناها، وهي أنها نسبة تحدث عند حصول الوضع للجسم وهي نسبة بينه وبين أحواله التي تحدث عند تقلب أعضائه. وبالجملة بينه وبين أشكاله ومن حيث يشتق لها اسما من الوضع إذ كانت لا اسم لها فيسميها موضوعاً اشتقاقاً من الوضع ومن حيث تقال بالقياس إلى الوضع وتضاف إليه وهذا[2] الوجه تكون من المضاف، وهاهنا ينقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم]

---

(1) هنا يورد ابن الطيب تعريف مقولة الوضع.

(2) (ن ـ د): الصواب (وبهذا الوجه).

التعليم الثامن عشر

قال أرسطو طالس:

«وقد توجد أيضاً المضادة في المضاف[1]»

قال المفسر[2]:

[إن كنتم ذاكرين[3] لما قلنا فيما تقدم من أن الأجناس العوالي، لا طريق إلى الإفصاح عنها ولا إلى فهمها لا بالحد،

[ورقة، 447]

ولا بالبرهان ولا بالتحليل، وأنه لا طريق إلى فهمها إلا بطريق القسمة والاعتياض عن الحدود بالرسوم والخواص. وبالجملة الجنس العالي لا يصح تحديده لأنه لا مبادئ له ولا رسمه من معنى فيه إذ كان بسيطاً ولا معنى فيه، فبقي أن تستخرج له الرسوم من مقايسه[4] ومن مقايسته إلى غيره من المقولات بالإيجاب والسلب لا يصح لأن ذاك المعنى يوجد لباقي المقولات بالقياس إلى ذلك الشيء، فبقي أن يتم استخراج رسومه بمقايسته إلى ما يتعلق به، وهذه أقسامه، والخاصة المشتركة أن شاركه فيها جنس آخر تكون الخاصة غير حقيقية وإن لم يشاركه كانت خاصة حقيقية، وكنا قد قسمنا المضاف إلى[5] أنواعه التي انقسم إليها، فواجب أن نشرع في إفادة خواصه ومبلغها سبع، الأولى منهن كاذبة وهي التي أوردها عن أفلاطن[6] وهي: أن المضافات هي التي ذات بعضها موجود لبعض،

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 22.

(2) نادراً ما ينتقل ابن الطيب إلى الشرح مباشرة إلا في مداخل الموضوعات التي تتطلب شرحاً وتنظيرا.

(3) الخطاب مع تلاميذه في بيت الحكمة.

(4) (ج. ن) ، من مقايسته.

(5) الصحيح: على أنواعه.

(6) معظم ما ينسب لأفلاطون محل شك. من ابن الطيب.

والبواقي صوادق إلا أن الحقيقية منها هي الأخيرة، حسب، وأنت فينبغي أن تعلم أن هذه الخواص ليست للإضافة لكنها لأطرافها لأن أطراف الإضافة هي الظاهرة والإضافة خفية وكلما تفحصت[1] أطرافها تفحصت هي وبانت.

والخاصة الأولى هي وجود التضاد في المضاف أعني أن المضافات يوجد بعضها ضد بعض، وأنت فلا تفهم أن التضاد لطبيعة الإضافة،

[ورقة، 448]

إذ كانت الإضافة على ما قلنا فيما تقدم هي نسبة موجودة بين طرفين محصلين، طبيعة كل واحد منها[2] لا تفهم إلا بالقياس إلى الآخر، لا ولا هذه الخاصة لطرفي مضاف واحد إذا كان أحدهما حالا والآخر ذا حال كالفضيلة[3] والفاضل، لأن الأمر لو كان على هذا لكان الضد من حيث هو ضد يفهم بالقياس إلى ضده ويوجد فيه، ولا يتم حده إلا به، لكن التضاد إنما يكون في طرفي مضافين اثنين كالفضيلة[4] التي هي أحد طرفين هما الفضيلة والفاضل، والخسيسة التي هي أحد طرفين[5] هي الخسيسة والخسيس، ولما كانت الإضافة هي ناشئة من المقولات وكان من المقولات ما يوجد به التضاد كالكيفية[6] ومقولة يفعل ومنها ما لا يوجد فيه كمقولة[7] الكم والجوهر وغيرهما، صارت هذه الخاصة هي المضاف وليست لكله، لأن المقولات التي ليست فيها تضاد ليس في مضافاتها تضاد ولا له وحدة إذ كانت للكيفية فإن الحار يضاد البارد ومقولة يفعل فإن يسخن مضاد ليبرد فهذه هي الخاصة الأولى.

والخاصة الثانية هي قبول الأكثر والأقل بمنزلة الشبيه وغير المساوي فإن الشبيه هو من المضاف وذلك أن الشبيه هو شبيه لشبيهه، ويوجد فيه الأكثر والأقل

---

(1) لعله يقصد (تصفحت) ـ ج ـ .

(2) ـ ن ـ الصواب (منهما).

(3) الصحيح: مثل الفضيلة والفاضل (ج) ووردت في الأصل ذو حال (د/ ن).

(4) الصحيح: مثل الفضيلة.

(5) الصحيح: هما (ن).

(6) الصحيح: مثل الكيفية (ج).

(7) الصحيح: مثل مقولة (ج).

بمنزلة هذا البياض، فإنه يقال فيه أنه يشبه بياضاً آخر أكثر مما،

[ورقة، 449]

يشبه غيره وغير المساوي بمنزلة السبعة وهي أقل في غيرية المساواة للعشرة لا من الاثنين عندها والصورة في هذه الخاصة، كالصورة[1] في الأولى فإن المقولات التي يدخلها الأكثر والأقل يلزم هذا المعنى في المضافات التي فيها وما لا يدخل فيها الأكثر والأقل فلا يلزم هذا المعنى في المضافات التي فيها، فلأن الكم يدخله الأكثر والأقل إذا كانت خاصته أنه يقال فيه مساو ولا مساو (ولا مساوي)[2] يقال أكثر وأقل ما يقال في مضافاته الأكثر والأقل، وكذلك الكيف لأن الشبيه ولا شبيه فيه والشبيه إما أن يكون شبها أو أقل شبها فتكون هذه الخاصة هي المضاف. وليست له كله فهذه هي الخاصة الثانية.

والخاصة الثالثة هي انعكاس المضافات بالقول بعضها على بعض بالتكافؤ أعني، أن يقلب الموضوع فيها فيجعلهُ محمولاً والمحمول موضوعا، ولا يزيد أحدهما على الآخر بمنزلة المولى والعبد، والضعف والنصف، وأنت فينبغي لك أن تعلم أن ما ينعكس بعضه على بعض أعم مما ينعكس على جهة المضاف وذلك أن العكس يكون إما في الحدود أو في المضاف أو في الخواص أو في المقدمات بمنزلة القول بأنه إذا كانت أولا (أ)على شخص ب و ب ولا (ب) على شيء من أ وكانعكاس الحد على المحدود والخاصة على المخصوص من حيث هي ذوات، والفرق بين عكس المضاف،

[ورقة، 450]

وعكس هذه الأشياء التي ذكرت يتضح بحجتين: الأولى: منها تجري على هذه الصفة[3]: المضافات ذات كل واحد منها يقال بالقياس إلى الآخر، ولا يفهم إلا بالآخر والحدّ والمحدود والخاصة والمخصوص كل واحد منهما يفهم بنفسه اللهم إلا أن يؤخذا من حيث هما متضايفين. والحجة *الثانية*: المضافات عند العكس لا يسلم

---

(1) الصحيح: مثل صورة (ج).

(2) لعل التكرار لغرض استمرارية الحديث عن الأخير. في كونه (أكثر وأقل) والسياق سليم.

(3) لعله سهو الناسخ فكتب (الضفة) ـ ف.

العكس بأسره الذي كان محمولا فيها، فيصير موضوعا ولا الذي كان موضوعاً بأسره فيصير محمولاً، والحد والمحدود، والخاصة والمخصوص، ليس هكذا يجري الأمر فيها عند عكسها، لكن الموضوع فيها بأسره يصير محمولاً، والمحمول بأسره يصير موضوعاً وأرسطو طالس يشعر[1] بسهو يتعلق بهذه الخاصة وهو أن يكون أحد طريِّ الإضافة أما لا اسم له أو له اسم إلا أنه غير معروف فيضل المضيف فيضيف الشيء إلى ما هو أعم منه أو أخص، فلا تنعكس الإضافة كإضافة* الجناح إلى ذي الريش والسكان إلى الزورق فلا تنعكس الإضافة لأن الزورق أعم من السكان[2]. إذ كنا[3] نجد زوارق كثيرة لا سكان لها، بمنزلة التي مدار أمرها على المجاذيف، وذو الريش أخص من الجناح، إذا[4] كانت أشياء كثيرة لها جناح ولا ريش[5] لها بمنزلة الجراد والزنابير وغيرها، ويقول[6] أن هذا السهو ينصلح، بأن يخترع لطرف الإضافة الذي لا اسم له أو الذي له اسم إلا أنه غير،

[ورقة، 451]

معروف عند اسم من اسم الطرف الآخر حتى نضيف السكان إلى ذي السكان، والجناح إلى ذي الجناح فينعكس حينئذ بعضها على بعض، وتتعدل الإضافة ولا يفضل أحد طرفيها على الآخر، وهو يفيد قانونا أو معيارا نعيّر به[7] الشيء الذي إليه وقعت الإضافة وهو طرفها الآخر، ويقول ((إن الشيء الذي تقع إليه الإضافة هو الذي إذا رفعت سائر الأشياء، وأثبته بقيت طبيعة الإضافة، وإن بقيت سائر الأشياء ورفعته بطلت الإضافة[8])). بمنزلة المولى الذي هو إنسان وأبيض، ومسيقار.

---

(1) جملة صريحة يكشف فيها ابن الطيب خطأ أرسطو.

* الصحيح: مثل إضافة (ج).

(2) المقود.

(3) (ن - د) الصواب (إذ كنا).

(4) (ن - د) الصواب (إذ كانت).

(5) (ن - د) الصواب (ولا ريش).

(6) أرسطو.

(7) (ن.د) الصواب (به) أو أقل: نعد به.

(8) هذا قانون منطقي رياضي، يضعه ابن الطيب لكي يحدد مفهوم الإضافة.

فإن هذا إن رفعت منه هذه المعاني وبقيته مولى، بقيت ذات الإضافة، وأن بقيت هذه ورفعت منه أنه مولى، ارتفعت ذات الإضافة، لأن إضافة العبد من جملة هذه المعاني، إنما هي إلى المولى، سوى أن لمعترض أن يعترض، ويقول: أنت يا أرسطو طالس: كيف تقول إن الشيء الذي إليه وقعت الإضافة هو الذي إذا ارتفعت سائر الأشياء، وبقي، بقيت الإضافة، وهانحن متى رفعنا جميع لوازم المولى، ارتفع هو أيضاً، فإنا إذا رفعنا منه أنه إنسان ارتفع هو أيضاً، فأرسطو[1] يقول: إنه وإن كان الأمر على هذا، وهو: أن عند ارتفاع اللوازم يرتفع المضاف. فإن الإضافة لا تكون إليه من دون تلك، والدليل على ذلك، أنك إن أثبتها، أو أي شيء كان منها،

[ورقة، 452]

ورفعته، بطلت الإضافة على أنه قد يمكن، وإن كان الذي إليه الإضافة في شيء، وارتفع ذلك الشيء في الوجود أن يبقى الذي إليه الإضافة، في الوهم مفرداً على حياله فإنا نتمكن أن نتوهم عبدا من دون فهم إنسان.

وبالجملة فالإضافة حقا هي إلى المولى، والمولى هو ذو حال، أعني الإنسان بمعنى المولييية[2]، فهذا هو الذي لا يمكن أن يرفع[3] وجودا ولا وهما فهو جزء مما منه تقومت الإضافة، ويجري مجرى أحد مبادئ الإضافة، فإما أجزاء المولى التي هي الحال مفردة[4]، أو الموضوع مفرداً، فلا تصح إضافة إليهما، لأن المولى مجتمعهما اللهم إلا أن تضيف الحال إلى الحال، أعني العبدية[5] إلى المولييه فتصح، وكل أمر يضاف على ضربين، خصوصاً وعموماً، فالعموم (يشير) إلى كل شيء بالموافقة والمخالفة، في مثل ذلك لا يحتاج إلى (أن)[6] تطلب الطرف الذي إليه (تنتمي)[7]خصوصاً لأنه كل شيء وبالخصوص إلى شيء مخصوص، وفي مثل هذا

---

(1) نادراً ما يرد ذكر (أرسطو) هكذا.

(2) المولييية: نسبة إلى المولى، ولم يقل المولوية أو الولاية.

(3) (ن) الصواب (أن يرفع) مشوشة.

(4) (ن، د) الصواب (المفردة).

(5) العبدية نسبة إلى العبد، ولم يقل العبودية.

(6) حتى يستقيم المعنى - ج -.

(7) من عندنا جاءت الإضافة (تنتمي) حتى يستقيم المعنى (ج).

يتطلب الطرف الآخر، وفيه أفاد القانون، والأمور قد تكون لها أسماء مضاف مع أسماء ذواتها. وقد لا يكون لها؛ فتستعمل أسماء الذوات أسماء المضاف[1]، وفي مثل هذه للتمييز، ينبغي أن يذكر الموافقة والمخالفة ليعلم أنه استعملت أسماء الإضافة فهذه هي الخاصة الثالثة.

والخاصة الرابعة هي أن كون المضافين معاً بالطبع، أعني: أنه متى وجد أحدهما،

[ورقة، 453]

وجد الآخر، ومتى ارتفع أحدهما ارتفع الآخر فهذا هو معنى قولنا في الأشياء أنها معاً بالطبع، وهو أنه متى وجد أحدهما وجد الآخر، ومتى ارتفع أحدهما ارتفع الآخر[2]، وهذه الخاصة ليست للمضاف وحده ولكن وللخاصة والمخصوص* والحد والمحدود، فهذه كلها معاً بالطبع. وهاهنا ينقطع الكلام في هذه الخاصة، ونحن نجري على العادة[3] في إيراد الشكوك.

وأول شك يطرأ علينا صورته هذه الصورة: كيف استجاز أرسطو طالس أن يقول أن الشيء الذي إليه الإضافة. إذا لم يكن له اسم** يخترع له اسم من الشيء الذي منه وقعت الإضافة وهو في كتابه المعروف بطوبيقا[4] يأمرنا بأن نستعمل الأسماء التي جرت بها العادة، ونتجنب الغريب منها(؟)[5] وحل الشك يجري على هذه الصفة: تعديل الإضافة دعته إلى اختراع الاسم للشيء، الذي إليه وقعت الإضافة، والشيء الذي تقود إليه الضرورة في تقويم معنى من المعاني، استعماله، واجب على أن الاختراع ليس هو من اسم غريب، لكن من اسم معروف[6] وهو طرف الإضافة الآخر فبهذا ينحل الشك.

---

(1) قانون عن طبيعة علاقة أسماء المضاف بأسماء الذوات.

(2) قانون المعية المنطقي عند ابن الطيب، وسنوضحه في الملاحق / الأوراق (663 ـ 667)

* الصحيح: ولكن للخاصة والمخصوص (ج).

(3) ـ ج ـ أي المنهج.

** وردت في الأصل (إذا لم يكن له اسما) خ ل.

(4) ـ الكتاب الخامس من (الاورغانون).

(5) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(6) (ن) (معروف) مطموسة.

وشك ثان صفته هذه الصفة: زعم أرسطو أن المضاف يلزم جميع[1] المقولات، ومن جملة المقولات، مقولة الجوهر فهو إذن يلزمها فيكون الجوهر من المضاف، والمضاف عرض، فيصير،

[ورقة، 454]

الجوهر عرض، وهذا محال. وحل الشك يجري على هذا، المضاف وإن كان يلزم الجوهر وهو عرض فإنه لا يجعل الجوهر عرضاً بل يجعله جوهراً معروضاً من قبل مادته، ويدخل في مقولة الجوهر، ومن قبل صورته يدخل في مقولة المضاف. وهاهنا ينقطع الكلام في جملة هذا التعليم[2]، فلنأخذ الآن في تفصيله].

قال أرسطو طالس:

«وقد توجد أيضاً المضادة في المضاف»[3]

((يريد: وخاصة التضاد، توجد في المضاف كما توجد في الكيفية))

«مثال ذلك الفضيلة والخسيسة، كل واحدة منها مضادة لقرينتها[4] وهما من المضاف[5]، والعلم والجهل[6]»

((يريد: وذاك أن هذه تضاد هذه، وهما من المضاف))

«إلا أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف فإنه ليس للضعفين ضد ولا للثلاثة الأضعاف[7]»

((يريد: إنه ليس جميع المضافات[8] يوجد فيها التضاد بل التضاد إنما يوجد في المضافات التي تكون فيها مقولة فيها التضاد))

---

(1) الصحيح: يلزم المقولات جميعها (ج).

(2) انقطع الكلام في مبحث المضاف، وليس في التعليم لاستمرارية الدرس.

(3) عاد ابن الطيب إلى ما بدأه في ورقة 446 قارن اسحق 1/ 22.

(4) وردت في اسحق (كل واحد مضاد لصاحبه) 1/ 22.

(5) وردت في اسحق (وهو من المضاف) 1/ 22.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 22.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 22.

(8) الصحيح: ليس المضافات جميعها (ج).

«ولا لشيء مما كان مثله»[1]

((يريد: إنما هو داخل في مقولة الكم لأن الكم لا تضاد فيه))

قال المفسر:

[ورقة، 455]

هذه الخاصة هي للمضاف، وليست له وحده إذ كانت للكيفية ويفعل وينفعل[2]، دلالة كله، ولأن المضاف[3] مار في المقولات كلها بأسرها، فالمقولة التي لا تضاد فيها كالكم* ليس في مضافاتها تضاد، و[4] أنت فلا تفهم أن المضاف يضاد ما هو مضاف إليه، لكن طرف: مضاف[5] كالفضيلة يضاد طرف مضاف آخر كالرذيلة، ولفظة أيضاً أوردها من قبل: أن هذه الخاصة هي للكيفية أيضاً]

قال أرسطو طالس:

«وقد يظن بالمضاف أنه[6] يقبل الأكثر والأقل»

((يريد: والمضافات يخصها: إنها تقبل الأكثر والأقل))

«لأن الشبيه يقال[7] فيه أكثر شبها وأقل[8]»

((يريد: لأن هذا البياض يقال فيه أنه أكثر شبها ببياض آخر من بياض آخر به أو أقل شبها))

«وغير المساوي يقال أكثر وأقل»[9]

---

(1) يقارن مع اسحق (1/ 22).

(2) أي لمقولات الكيف، ويفعل وينفعل)

(3) استعمل ابن الطيب كلمة (مار) ولم يستعمل (صار) للتعميم.

* الصحيح، مثل الكم (ج).

(4) ربما كان ابن الطيب يخاطب (ابن سينا) من غير أن يصرح بالاسم.

(5) ورد في اسحق (مضاف) 1/ 22 والصحيح القول: مثل الفضيلة، ومثل الرذيلة.

(6) ورد في اسحق (أنه أيضاً يقبل) 1/ 22.

(7) ورد في اسحق (يقال أكثر) وسقطت (فيه) 1/ 22.

(8) ورد في اسحق (وأقل شبها) 1/ 22.

(9) يقارن مع اسحق 1/ 22.

((يريد: وكذلك غير المساوي يقال أنه أكثر في غيرية المساواة، فإن الاثنين أكثر في غيرية المساواة للعشرة، من السبعة))

«وكل واحد منها[1] من المضاف»

((يريد: من الشبيه وغير المساوي))،

[ورقة، 456]

«فإن الشبيه إنما يقال شبيه[2] بشيء وغير المساوي، غير مساو لشيء»

((يريد: فلأنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما يكونان من المضاف))

«ولكن ليس كله يقبل الأكثر والأقل[3]»

((يريد: وليس جميع المضافات* تقبل الأكثر والأقل))

«فإن الضعف ليس يقال ضعف[4] أكثر ولا أقل، ولا[5] شيئاً مما كان مثله» [6]

((يريد: فإنه ليس بالمئة[7] في أنها نصف للمئتين بأولى من الواحد للاثنين))

قال المفسر:

[هذه الخاصة ليست للمضاف وحده ولا له كله وأنت فينبغي أن تفهم أن هذه الخاصة والتي قبلها ليست لنفس ذات الإضافة، لكن لأطرافها ولا لأطرافها[8] من حيث هي أطراف إضافة إلى[9] ما هي مضافة إليه لكن بإضافتها بعضها إلى بعض،

---

(1) (ن) ويقارن اسحق 1/ 22.

(2) وردت في اسحق (شبيها) 1/ 22.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 22.

* الصحيح: وليس المضافات جميعها.

(4) وردت في اسحق (ضعفا) 1/ 22.

(5) (ن) (ولا) مطموسة.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 22.

(7) ورد في الأصل (بالمئة - وللمائتين) خ ل.

(8) هكذا وردت في (ن - د).

(9) يرجح (لا إلى) حتى يستقيم المعنى، فسها الناسخ عن تثبيتها.

بمنزلة الفضيلة والرذيلة لا الفضيلة والفاضل. والظن استعمله هاهنا بمعنى التحقيق والكثرة والقلة في غير التساوي بمنزلة الاثنين، والسبعة بالقياس إلى العشرة. والكثرة والقلة في الشبيه بمنزلة نسبة بياض إلى بياضين، أحدهما يقاربه والآخر يبعد منه))]

قال أرسطو طالس

«والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضها على بعض في القول»[1]،

[ورقة، 457]

((يريد: والمضافات[2] كلها ينعكس بعضها على بعض بالتساوي من غير أن يزيد الواحد على الآخر في اللفظ، بل كما أن الأب مثلاً يساوي في الإضافة للابن، ولا يضاف إلى سواه، كذلك الابن بالقياس إليه))

«مثال ذلك العبد يقال عبد للمولى والمولى يقال مولى للعبد[3]»

((يريد: وينعكس كل واحد منها[4] على الآخر ويساويه))

«والضعف ضعف للنصف والنصف نصف للضعف، والأكبر أكبر من الأصغر، والأصغر أصغر من الأكبر»

((يريد فإن كل واحد من هذه، يساوي صاحبه وينعكس عليه))

«وكذلك أيضاً في سائرها»[5]

((يريد: في سائر المضافات كل واحد منها ينعكس على رفيقه ويساويه، ولا يفضل عليه ولا يقصر عنه))

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 23.

(2) والمضافات (ن.د).

(3) يقارن مع اسحق 1/ 23.

(4) ـ ن ـ الصواب (منهما).

(5) يقارن مع اسحق 1/ 23.

قال المفسر:

[هذه الخاصة للمضافات بأسرها وليست لها وحدها إذا كانت الحدود[1] والمحدودات والخواص والمخصوصات هذه صفتها، والمقدمة وعكسها والفرق بين رجوع المضاف، ورجوع هذه، هو أن هذه عند العكس، يصير المحمول فيها بأسره موضوعاً والموضوع بأسره محمولاً، وليس هكذا في المضاف، ومعنى قولنا ترجع بالتكافؤ، أي ترجع بالمساواة فتجعل أيهما شئت محمولا، وأيهما شئت موضوعاً ولا يفضل أحدهما،

[ورقة، 458]

على الآخر، وجعل السبار[2] والاعتبار من جهة العبارة والقول، لأن المضافين، وإن كانا في الأمور ذات كل واحد منهما تتعلق بذات الآخر سوى أنهما لما لم يكونا من الأشياء التي للحس فيها مجال لم يوقف عليهما من الأمور، فجعل سبارهما من القول لأنهما فيه أظهر، فإذا تعاكست الألفاظ الدالة عليها، وتكافت[3]، على أنها هي بهذه الصورة]

قال أرسطو طالس:

«ما خلا أنهما في مخرج اللفظ ربما اختلف تصريفهما[4]»

((يريد: ما سوى أن المضافين إذا عكس أحدهما على الآخر، ربما اختلف حرف الوصل الذي بينهما يكون باء فيكون لاما))

«مثال ذلك العلم يقال علم لمعلوم والمعلوم معلوم العلم[5]، والحس حس بالمحسوس[6] والمحسوس محسوس الحس[7]»

---

(1) (ن.د) (الحدود).

(2) الريازة والمعالجة، (مختار الصحاح ص 283). بعد أن ربطه الجرجاني بالعلية (التعريفات ط1938 ص 102 ـ 103).

(3) أي تعادلت، من التكافؤ أو التكافي.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 23.

(5) وردت في اسحق (معلوم للعلم) 1/ 23.

(6) وردت في اسحق (حسّ بمحسوس) 1/ 23.

(7) يقارن مع اسحق (1/ 23).

((يريد: فإن حرف الوصل في هذه يختلف عند التصريف وتقليب[1] أحد المضافين على الآخر))

قال المفسر:

[فائدة هذا الاستثناء، هو أنه لما حكم بأن كل مضافين ينعكس أحدهما على الآخر بالسوية، وكانت المضافات التي بينها حرف وصل، إنما اختلف تصريفهما أعني حرف الوصل عند قلب أحدهما على الآخر،

[ورقة، 449]

أحس بقائل له يقول: كيف تقول أنهما عند التعاكس بالسواء[2]، وهما هما يختلفان باختلاف تصريفهما فهو يقول: إني إنما حكمت بالمساواة في الرجوع للمضافين حسب فإما تصريفهما فقد يجوز أن يتغير، والمضاف مثلا بمنزلة علم معلوم، فإما الجرف[3] (الحرف) فقد يجوز أن يتغير بأن يكون تارة ب وتارة ل ولهذا خلا أن يورد أمثال هذه في المثال من أجل الشك الذي يطرأ عليها]

قال أرسطو طالس:

«لكن ربما ظنا غير متكافئين[4]»

((يريد: لكن ربما قدر في المضافين أنهما غير متعاكسين لغلط يدخل على الإنسان في أمرهما))

«[5] من لم يضف إلى الشيء الذي إليه يضاف إضافة معادلة»

((يريد: ما لم تقع الإضافة من شيء إلى شيء شأنه أن يضاف إليه حتى تتعدل الإضافة وتتساوى المضافات))

«بل فرط المضيف»[6]

((يريد: بل فرط المضيف، بأن أضاف الشيء إلى ما ليس من شأنه أن يضيفه إليه، ويكون إما أزيد منه أو أنقص منه))

---

(1) لعله (تغليب) وسها الناسخ في رسمها ـ ج ـ.
(2) وردت في (ن)، (بالمواء) (لسهو من الناسخ).
(3) وردت في (ن)، الجرف، والصواب [الحرف] ـ ج ـ.
(4) تقارن مع اسحق 1/ 23.
(5) انقلبت في اسحق إلى (متى) 1/ 23.
(6) تقارن مع اسحق 1/ 23.

«مثال ذلك الجناح أن أضيف إلى ذي الريش لم يرجع بالتكافؤ ذو الريش على الجناح»[1]،

[ورقة، 460]

((يريد: حتى يقال إن الجناح، جناح لذي الريش لم تنعكس الإضافة، لأنه لا يصلح أن يقال أن ذا الريش ذو ريش الجناح[2] إذا كانت أشياء كثيرة لها أجنحة ولا ريش لها))

«لأن الأول لم تكن إضافته معادلة، أعني الجناح إلى ذي الريش[3]»

((يريد: لأن الأول الذي هو الجناح لم تكن إضافته إلى ذي الريش على استقامة لأن ذا الجناح أعم من ذي الريش))

«وذلك أنه ليس من طريق أن ذا الريش ذو الريش[4]، أضيف إليه في القول الجناح لكن من طريق أنه ذو جناح.... »[5]

((يريد: وذلك أنه ليس من قبل[6] أن ذا الريش ذو ريش أضيف إليه الجناح، لكن من قبل[7] أنه ذو جناح))[8]

«إذا [9] كان كثيرا غيره من ذوي الأجنحة لا ريش* له»

((يريد: فيكون ذو الريش أخص من ذي الجناح فلا تتعدل الإضافة))

قال المفسر:

[لما كان اعتبار[10] هذه الخاصة، هو من قبل اللفظ الدال على المضافات، فمن تعاكسها تعاكس المضاف وكان الذي تكون إليه الإضافة ربما كان من،

[ورقة، 461]

---

(1) يقارن اسحق 1/ 23.

(2) (ن ـ د) الصواب (بالجناح).

(3) أيضاً.

(4) وردت في اسحق (ذو الريش) 1/ 23.

(5) تقارن مع اسحق 1/ 23.

(6) الصحيح: من حيث أن (ج).

(7) الصحيح: من حيث أنه (ج).

(8) تقارن مع اسحق 1/ 23.

(9) وردت في اسحق (كثير غيره) 23/1.

* (ن . د) وقارنه باسحق 1/ 23: الصواب (له).

(10) الصحيح: لما كان عد هذا (ج).

(الكتاب الرابع والعشرون[1]) ك24

الأشياء العادمة لاسم يدل عليه، فلأن المضيف لا يجد له اسما يدل عليه أو يكون له وهو لا يعرفه. يعرض له الخطأ بأن يضيفه إلى ما هو عام وأخص من لوازم المضاف إليه، فلا تنعكس الإضافة ولا تتكسر[2] الخاصة، يقفنا[3] أرسطو طالس، على أن الخطأ في ذلك لم يرد من قبل[4] الإضافة، لكن من قبل المضيف ويعلمنا الطريق التي نسلكها حتى نعدل الإضافة، ويقول: إنه يجب أن نخترع له، أعني الذي إليه الإضافة اسما من الأول، لتصح الإضافة، ونضيف الجناح، إلى ذي الجناح لا إلى ذي الريش، فإن ما له ريش أخص مما له جناح، إذ كانت أشياء لها أجنحة، ولا ريش لها. كالخفاش[5] والجراد]

قال أرسطو طالس:

«فإن[6] حلت الإضافة معادلة رجع أيضاً بالتكافؤ، مثال ذلك: الجناح جناح لذي الجناح، وذو الجناح بالجناح هو ذو جناح[7]»

((يريد: فإن عدلت الإضافة، وأضيف الشي إلى ما من شأنه أن يضاف إليه، انعكس أحدهما على الآخر حتى يقال الجناح جناح لذي الجناح، وذو الجناح ذو جناح بالجناح))

---

(1) من هنا يبدأ الكتاب الرابع والعشرون من شرح المقولات لابن الطيب.

(2) لعله يقصد (تتكثر) ف. ج أو (تتكسر) ـ س.

(3) الصحيح: ويجعلنا أرسطو طالس نقف على أن الخطأ.

(4) الصحيح: لم يرد من لدن الإضافة لكن من لدن المضيف (ج).

(5) الصحيح: مثل الخفاش (ج).

(6) الصحيح: جعلت (اسحق 1/ 23) وترجيح (خلت).

(7) يقارن مع اسحق 1/ 23.

«وخليق أن يكون ربما يضطر[1] إلى اختراع الاسم متى لم ،

[ورقة، 462]

نجد اسما موضوعا إليه تقع الإضافة معادلة[2]»

((يريد: فإن دعت الضرورة إلى اختراع رسما[3] للذي إليه تكون الإضافة، لأنه لا اسم له، أو له [ولا نعرفه] فنخترع له من الشيء الذي منه الإضافة حتى يتعدل))

«مثال ذلك أن السكان أن أضيف إلى الزورق لم تكن إضافته معادلة»[4]

((يريد: لأن الزورق أعم من السكان، والسكان أخص منه. إذ كانت زواريق[5] كثيرة لها مجاذيف ولا سكان لها))

«لأنه ليس من طريق أن الزورق زورق أضيف إليه في القول «السكان» إذا كان قد توجد[6] زواريق لا سكان لها»

((يريد: لأنه ليس إضافة السكان إلى الزورق من قبل ما هو زورق، لكن من قبل ما هو ذو سكان))

«ولذلك لا يرجع إلى التكافؤ[7]»

((يريد: ولذلك لا يرجع أحد المضافين على الآخر بالتكافؤ لأن أحدهما انقص من الآخر وهو الذي منه وقعت الإضافة))

«لأنه ليس يقال أن الزورق زورق بالسكان لكن خليق أن تكون الإضافة أعدل إن قبلت[8]،

[ورقة 463]

---

(1) وردت في اسحق تطير 1/ 23.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 23.

(3) (ن. د): الصواب (اسم).

(4) يقارن مع اسحق 1/ 23.

(5) جمع/ زورق هكذا يستعملها ابن الطيب.

(6) وردت في اسحق (يوجد) 1/ 23.

(7) وردت في اسحق (بالتكافؤ) 1/ 23.

(8) (قيلت) كما وردت في اسحق 1/ 23.

على هذا النحو: السكان سكان لذي السكان[1]»

((يريد: فيرجع أحد المضايفين[2] على الآخر عند اختراع الاسم))

«أو على نحو ذلك»[3]

((يريد: بما يشبه هذا الاختراع بعد أن تقع الإضافة معادلة))

«إذ ليس يوجد اسم موضوع فيرجع حينئذ متكافئا إذ[4] كانت الإضافة معادلة فإن ذا السكان إنما هو ذو السكان بالسكان[5]»

((يريد: إذ ليس يوجد اسم الموضوع الذي إليه تقع الإضافة؛ فتتعدل به الإضافة))

«وكذلك أيضاً في سائرها»[6]

((يريد: وكذلك يجب أن يجري الأمر في سائر المضافات التي أحدها أزيد والآخر انقص))

«مثال ذلك أن الرأس تكون إضافته إلى ذي الرأس أعدل من إضافته إلى الحي فإنه ليس الحي من طريق ما هو حي له رأس إذ كان كثير من الحيوان لا رأس له»[7]

((يريد: لأن الحي أعم من الرأس))

«وهكذا[8] اسهل، بالعلة يتهيأ لك به أخذ الأسماء فيما لم يكن لها أسماء موضوعة، أن تضع الأسماء من الأول التي[9] عليها ترجع بالتكافؤ على مثال ما فعل في،

[ورقة، 464]

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 24.

(2) (ن - د)، الصواب (المتضايفين).

(3) تقارن مع اسحق 1/ 24.

(4) وردت في اسحق (إذا كانت) 1/ 24.

(5) يقارن مع اسحق 1/ 24.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 24.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 24.

(8) وردت في اسحق (وكذلك) 1/ 24.

(9) وردت في اسحق (التي) 1/ 24.

الذي ذكرت آنفا من الجناح وذي[1] الجناح، ومن السكان وذي السكان[2]»

((يريد: وأسهل طريق تتعدل به الإضافة هو هذا وهو الذي يخترع به للمضاف اسما من المضاف منه إذا عدم الاسم))

«فكل المضافات[3] إذا أضيفت على المعادلة قيل أنها ترجع[4] بعضها على بعض بالتكافؤ»

((يريد: فالمضافات كلها إذا لم يقع فيها تحريف[5] ولا تخليط ولا سهو تعدلت وساوى الواحد منها الآخر))

قال المفسر:

[هذا هو إصلاح الغلط، وهو أن يخترع للشيء الذي إليه الإضافة، إذا كان لا اسم له، أوله اسم ولا نعرفه، اسما من الأول الذي منه وقعت الإضافة حتى تتعدل وترجع بالتساوي، والزواريق[6] التي لا سكان لها هي التي مبني أمرها على المجاذيف، وقال أسهل لأنه ربما يجد الإنسان طريقا غير هذه، ولكن هذه المذكورة[7] أبين]

قال أرسطو طالس:

«فإن الإضافة إن وقعت جزافاً[8]»

((يريد: فإن المضافين، وإن كان لهما اسمان معروفان أضاف المضيف أحدهما إلى آخر كيف اتفق لا إلى الذي شأنه أن يضاف إليه، فإن الإضافة تتعدل))،

[ورقة، 465]

«ولم تقع إلى الشيء الذي إليه تقال النسبة... لم ترجع بالتكافؤ»[9]

---

(1) وردت في اسحق (ذو الجناح) 1/ 24.

(2) وردت في اسحق (ذو السكان) 1/ 24.

(3) وردت في اسحق (الإضافات) 1/ 24 والصحيح: إذا أضيفت إلى المعادلة.

(4) وردت في اسحق (يرجع) 1/ 24.

(5) ربما / تحريف - ج، أو تجديف/ ن - س.

(6) تكرر بمعنى جمع زورق - ج.

(7) (ن. د) (المذكورة).

(8) وردت في اسحق (جزءاً) 1/ 24.

(9) تقارن مع اسحق 1/ 24.

((يريد: لم يرجع المضافين أحدهما على الآخر بالتعاكس))

«أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيء البتة من المتفق فيها أنها مما يقال أنها[1] ترجع بالتكافؤ ولها أسماء موضوعة فضلاً عن غيرها»[2]

((يريد: فضلاً عن أن يكون لأحدهما اسم والآخر لا اسم له، فإنه إذا كان الاشتباه يقع وللطرفين اسمان فكم أولى أن يقع واحد الطرفين لا اسم له))

«متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبة في القول[3]»

((يريد: متى وقعت إضافة الذي منه إلى شيء من لوازم الذي إليه لها أخص منه أو أعم، ولم تقع إليه في الحقيقة))

«مثال ذلك: أن العبد إن لم يضف إلى[4] المولى، لكن إلى الإنسان أو إلى ذي الرجلين»

((يريد: إلى الإنسان الذي هو لازم للمولى[5] فإن نسبة المولية يجب أن تكون في إنسان إلا أن الإنسان أعم منها))

«أو إلى شيء مما أشبه[6] ذلك»

((يريد: مما هو لازم للمولى أما أخص منه أو أَعَمْ))

«لم يرجع بالتكافؤ»[7]،

[ورقة، 466]

((يريد: لم يرجع المتضايفين بالتكافؤ ولم يعاكس أحدهما الآخر))

«لأن الإضافة لم تكن معادلة»[8]

---

(1) وردت في اسحق (أنه يرجع) 1/ 24.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 24.

(3) أيضاً.

(4) (إلى) مكررة (ن ـ د) واسحق 1/ 24 واحدة.

(5) للهيولى (ن ـ د).

(6) وردت في اسحق (يشبه) 1/ 24.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 24.

(8) يقارن مع اسحق 1/ 24.

((يريد: لأن أحد طرفيها وقع إلى ما هو أخص منه أو أعم))

قال المفسر:

[صورة هذا الكلام صورة جواب قائل: له[1]: ما الفائدة في تعديل الإضافة حتى يتحرز فيه هذا التحرز فهو يقول: إنه إن أغفل ذلك خرج المضافان اللذان هما على التحقيق، مضافان، وهما اللذان لهما اسمان من أن يكونا مضافين، فضلا عن غيرهما، أعني اللذين لا[2] يعرف أحدهما، وقد يجوز أن يكون هذا برهان خلف[3] يبين به أن ما ادعاه[4] من تعديل الإضافة واجب]

قال أرسطو طالس:

«وأيضاً متى أضيف شيء إلى شيء الذي ينسب[5] بالقول، إضافة معادلة»[6]

((يريد: ومتى أضيف مضاف إلى مضاف آخر هو في الحقيقة، مضاف إليه، وكان هذا الثاني يلزمه لوازم كثيرة، فإنه متى تصور العقل ارتفاعها بأسرها والمضاف إليه باق، فالإضافة باقية))

«فإنه إن ارتفع سائر الأشياء كلها»[7]

((يريد: فإنه متى ارتفعت سائر الأمور العارضة لذلك،

[ورقة، 467]

الشيء الذي إليه وقعت الإضافة وكان هذا باقياً فإن الإضافة تكون باقية، لبقاء الشيء الذي هي مضافة إليه))

«العارضة لذلك بعد أن يبقي ذلك الشيء وحده، الذي إليه الإضافة»[8]

((يريد: لذلك الذي وقعت إليه الإضافة))

---

(1) (ن ـ د).. الصواب (قائل قال له).

(2) وردت (لا) مكررة، (ن ـ د).

(3) برهان خلف (متناقض).

(4) أرسطو.

(5) ورد في اسحق (الذي إليه ينسب) 1/ 24 والصحيح: شيء إلى الشيء الذي.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 24.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 24.

(8) تقارن مع اسحق 1/ 24.

«فإنه ينسب إليه بالقول أبدا نسبة معادلة[1]»

((يريد: فإن المضافين يضاف أحدهما إلى الآخر إضافة صحيحة، وينعكس أحدهما على الآخر))

«مثال ذلك العبد إنما يقال بالإضافة إلى المولى، وأن[2] ارتفعت سائر الأشياء العارضة[3] للمولى مثال ذلك: إنه ذو رجلين: وأنه[4] قبول للعلم وأنه[5] إنسان وبقي أنه مولى فقط»)

((يريد: وبقي في العقل معنى المولى حسب إذ كان في الوجود لا يجوز أن ترتفع هذه، والمولى باق))

«قيل[6] أبدا العبد بالإضافة إليه»

((يريد: أضاف العقل كل واحد منهما إلى الآخر إضافة معادلة، فيكون العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد))

«فإنه يقال أن العبد عبد للمولى[7]»

((يريد: لأن إضافته إنما هي إليه))

قال المفسر:

[ورقة، 468]

[هذا هو القانون الذي يعتبر* به الشيء الذي إليه تقع الإضافة، يقول: *(أن الشيء الذي إذا ارتفعت سائر الأشياء، في الوجود، وفي الذهن، وبقيت ببقائه الإضافة، فذلك الشيء هو الذي إليه تقع الإضافة)*[8]

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 24 ـ 25.

(2) وردت في اسحق (فأن) 1/ 25.

(3) وردت في اسحق (اللاحقة) 1/ 25.

(4) وردت في اسحق (أنه) 1/ 25.

(5) وردت في اسحق (أنه) 1/ 25.

(6) وردت في اسحق (وقيل) 1/ 25.

(7) وردت في اسحق (عبد المولى) 1/ 25.

* الصحيح: يعد به الشيء (ج).

(8) قانون مرجعية الإضافة كما يراه ابن الطيب متأثراً بأرسطو.

وهذا إن كان معروفاً فقد زال المرء[1] وإن لم يكن اسم معروف فلنخترع له الاسم من الذي منه كانت الإضافة، يعارضه للمولى أراد بها الأشياء اللازمة بله[2]]

قال أرسطو طالس:

«ومتى أضيف شيء»[3]

((يريد: ومتى أضيف شيء إلى شيء على غير تعادل ولا تعاكس ولا إلى ما من شأنه أن يضاف إليه ورفعت سائر الأمور في الوهم سواه وبقي وحده لم تكن الإضافة موجودة بل تفقد لأنها وقعت إلى ما ليس من شأنه أن تقع عليه[4]))

«إلى الشيء الذي تنسب[5] إليه بالقول»

((يريد: إلى الشيء الذي تضاف إليه

«على غير معادلة»[6]

((يريد: بأن لا تكون إضافته وقعت إلى ما من شأنه أن يضاف إليه))

«ثم ارتفع سائر الأشياء وبقي ذلك الشيء وحده الذي إليه وقعت الإضافة[7]»،

[ورقة، 469]

((يريد: الذي وقعت إليه الإضافة بغير اعتدال))

«لم ينسب إليه بالقول»[8]

((يريد: لم يضف الأول إلى الثاني))

---

(1) لعله يقصد / الشك لتعذر استيضاح ذلك في مصادر اللغة (لعله المراء) - ج -

(2) بَلْهُ: بمعنى (سوى) (مختار الصحاح ص 65).

(3) تقارن مع اسحق 1/ 25.

(4) (ن - د) الصواب (إليه) وليس (عليه).

(5) وردت في اسحق (ينسب) 1/ 25.

(6) تقارن مع اسحق 1/ 25.

(7) أيضاً.

(8) يقارن مع اسحق 1/ 25.

«فلننزل[1] أن العبد أضيف إلى الإنسان، والجناح إلى ذي الريش، ولنرفع[2] من الإنسان أنه مولى فإنه ليس يقال حينئذ العبد بالقياس إلى الإنسان»

((يريد: لأنه قد يوجد أناس كثيرون ليس لهم عبيد))

«وذلك أنه إذا لم يكن المولى، لم يكن، ولا العبد[3]»

((يريد: لأن إضافة العبد إليه، فإذا لم يكن المولى لم يكن العبد))

«وكذلك فلنرفع[4] من ذي الريش أنه ذو جناح فإنه لا يكون حينئذ الجناح من المضاف»

((يريد: لأن الجناح جناح لذي الجناح لا لذي الريش))

«وذلك أنه إذا لم يكن ذو الجناح لم يكن الجناح لشيء[5]»

((يريد: أنه إن لم يوجد في ذي الريش أنه ذو جناح ارتفعت إضافة الجناح إليه))

«فقد يجب أن تكون الإضافة إلى الشيء الذي إليه تقال[6] معادلة... »

((يريد: فقد يجب أن تكون الإضافة إلى الشيء الذي شأنه أن يضاف إليه، وتكون إضافته إليه معادلة وينعكس أحدهما على الآخر))

«وإن كان يجد اسم موضوع[7] فإن الإضافة تكون سهلة»،

[ورقة، 470]

((يريد: إن كان الذي عليه تقع الإضافة اسم فإن الإضافة تسهل لأن الذي منه تكون الإضافة يضاف إلى شيء إضافته إليه ظاهرة))

---

(1) يحتمل /فلتترك ـ ج، فالتنزل ـ ف، فالنقول/ س أما عند اسحق فجاءت هكذا (فلينزل) 1/ 25.

(2) وردت عند اسحق (وليرفع) 1/ 25.

(3) وردت عند اسحق بإضافة (ولا) إلى العبد من عند المحقق بدوي 1/ 25.

(4) وردت عند اسحق (فليرفع أيضاً عن) 1/ 25.

(5) يقارن مع اسحق 1/ 25.

(6) وردت في اسحق (يقال) 1/ 25.

(7) وردت في اسحق (اسم موضوعا) 1/ 25.

«[1]وإذا لم يوجد فخاصته[2] أن يكون ينظر[3] إلى اختراع الاسم[4]»

((يريد: وإن لم يوجد ا سم الذي إليه تقع الإضافة فيجب أن يخترع له اسم من الذي منه وقعت))

«وإذا وقعت الإضافة على هذا النحو فمن البين أن المضافات كلها ترجع[5] بعضها على بعض في القول بالتكافؤ»

((يريد: وهو أن يضاف الشيء إلى ما من شأنه أن يضاف إليه، وإن لم يكن اسم أُخترع له من الذي منه))

قال المفسر:

[صورة هذا القول صورة شك يطرأ على القانون والشك صفته هذه الصفة: كيف[6] تقول يا أرسطو طالس إن الذي إليه الإضافة، هو الذي إذا ارتفعت سائر الأشياء، وبقي بقيت الإضافة ببقائه، وهانحن متى رفعنا سائر لوازمه، ارتفع هو ولا يبقى وأرسطو طالس يقول إنه وإن كان الأمر على هذا فإن مع إثباتك الموازين فحسب ([7]) فإن كون الإضافة تسقط الإضافة، وقد يمكن أيضاً أن الشيء الذي إليه الإضافة في شيء وأن ارتفع في الوجود، بارتفاعه أن يبقى في،

[ورقة، 471]

الوهم وتصح الإضافة]

قال أرسطو طالس:

«وقد يظن < أن > كل مضافين فهما معاً في الطبع[8] <   >»

---

(1) وردت في اسحق (وإن لم) 1/ 25.

(2) وردت في اسحق (فخليق) 1/ 25.

(3) وردت في اسحق (يضطر) 1/ 25.

(4) وردت في اسحق (اسم) 1/ 25.

(5) وردت في اسحق (يرجع) 1/ 25.

(6) وردت في (ن) (كيف)، وفي (د) (فكيف).

(7) فراغ في الأصل (ن. د).

(8) مطموسة والإضافة بين <....> من اسحق ص 25 و < أن > من المحقق.

((يريد: وأكثر (   )

لوقوعه (   ))

« < وذلك حق في أكثرها   »[1]

((يريد: وكل مضافين (من) (......   )

أعني أنه متى وجد أحدهما وجد الآخر، أو ارتفع أحدهما ارتفع الآخر.))

«فإن الضعف موجود < والنصف معا وأن > كان < النصف موجوداً. فالضعف موجود > وإن كان العبد موجوداً <فالمولى موجود >»

((يريد: فتكون هذه موجودة بوجوده))

«وكذلك يجري الأمر[2] < في سائرها >»

((يريد: وكذلك يجري الأمر في (سائر المضافات)* (متى) وجد أحدهما وجد الآخر (ومتى ارتفع أحدهما ارتفع الآخر).))

«وقد يفقد < كل واحد منهما الآخر مع فقده، وذلك > إذا لم يوجد الضعف لم يوجد النصف وإذا لم < يوجد النصف لم يوجد الضعف>[3]»

((يريد: والمضاف[4] (   ) يجدها بوجود الآخر فبارتفاع أحدهما يرتفع الآخر))

[ورقة، 472]

«وعلى هذا المثال يجري الأمر فيما اشبهها[5]»

((يريد: في سائر المضافات التي لا شبهة فيها أنها معاً بالطبع))

---

(1) أيضاً النص من اسحق لانطماس (ن و د)، 1/ 25.

(2) في اسحق (تجري الأمور) 1/ 25، والنقص استكملناه منه.

* الصواب حسب (د) (سائر المضافات ومتى).

(3) بين < > من اسحق لأنطماس الأصل في (م) و (د).

(4) (م ـ د) الصواب (والمضاف .. يجدها يوجد الآخر).

(5) يقارن مع اسحق 1/ 26.

قال المفسر:

[هذه هي *الخاصة الرابعة للمضاف*، وليست له وحده إذ كانت الأنواع المنقسمة عن جنس وللخواص والمخصوصات ومعنى قولنا معاً بالطبع: هو أنه متى وجد أحدهما وجد الآخر، ومتى فقد فقد الآخر، وقوله في أكثرها يعني به المضافات التي لا أشكال فيها، إنها بهذه الصفة ولم يقل هذا من قبل، أن هذه الخاصة ليست لجميع* المضافات لكن من قبل أن في بعضها شكا يأخذ في حله، وإذا حله حصلت هذه الخاصة لجميع المضاف]

قال أرسطو طالس:

«وقد يظن أنه ليس يصح في كل مضافين أنهما معا في الطبع[1]»

((يريد: وقد يتخيل الإنسان في بعض المضافات أنها ليست معا في الطبع))

«وذلك أن المعلوم مظنون بأنه أقدم من العلم[2]»

((يريد: أن المعلوم يقدر أنه أسبق من العلم به لأنه يحتاج أن يكون موجوداً ثم يعلمه العالم))

«لأن أكثر تناول[3] العلم الأشياء[4] من بعد وجودها»

((يريد: فيحتاج أن يتقدم العلم بها))

«وأقل ذلك[5] أو لا شيء البتة يوجد من العلم والمعلوم جاريين[6] معا»،

[ورقة، 473]

((يريد: وجود أحدهما بوجود الآخر))

«وأيضاً المعلوم أن < فقد فقد معه العلم به >[7]»

---

* الصحيح: ليس للمضافات جميعها (ج).

(1) يقارن مع اسحق 1/ 26.

(2) أيضاً.

(3) وردت في اسحق (تناولنا) 1/ 26.

(4) وردت في اسحق (بالأشياء) 1/ 26.

(5) وردت في اسحق (ذاك) 1/ 26.

(6) وردت في اسحق (جار بين معا) 1/ 26.

(7) النص مشوش في (ن) وم استكملناه من اسحق 1/ 26.

((يريد: لأن العلم (   ).))

«فأما العلم فليس يفقد معه المعلوم»

((يريد[1]: فإما العلم متى فقد (   )

لأنه قد يجوز ألا يعلم العالم أن الاسطقسات أربعة وتكون هذه موجودة))

«وذلك أن المعلوم إن لم يوجد، لم يوجد العلم لأنه لا يكون علما[2] بشيء البتة، فإما إن لم يوجد العلم، فلا شيء يمنع[3] أن يكون المعلوم»

((يريد: لأن كثيراً < / > من المعلومات، تتقدم عليها))

«مثال ذلك تربيع الدائرة، أن يكون معلوما فعلمه لم يوجد بعد، فإما هذا المعلوم نفسه < فانيته قائمة >[4]»

((يريد: إن كان شأنه أن يعلم فسوف يعلم أن العلم به لم يقع بعد، وهو موجود فإن المعلوم موجود والعلم ليس هو))

«وأيضاً الحي، إذا فقد الحياة فقد[5] العلم»

((يريد لأن ما ليس بحي لا يعلم))

«فأما المعلوم فقد يكاد[6] أن يكون كثيراً منه موجوداً»

((يريد: بمنزلة الاسطقسات))

«وكذلك < يجري الأمر في باب الحس أيضاً >[7]»،

[ورقة، 474]

((يريد: في أن المحسوس أقدم منه))

---

(1) سقطت (يريد) من الناسخ وثبتناها بالعودة إلى اسحق 1/ 26.

(2) اسحق: (لا يكون حينئذ علم بشيء) 1/ 26.

(3) فلا شيء مانع من: اسحق 1/ 26.

(4) الإضافة من اسحق 1/ 26 لعدم وضوحها في (ن و م و د) أصل المخطوط.

(5) وردت في اسحق (إذا فقد لم يوجد العلم) 1/ 26 فسقطت كلمة (الحياة).

(6) وردت في اسحق (يمكن أن يكون كثير) 1/ 26.

(7) التكملة بين الأقواس من اسحق 1/ 26.

«وذلك أنه قد يظن أن المحسوس أقدم من الحس[1]»

((يريد: فإن زيدا موجود قبل أن يدركه عمرو))

«لأن المحسوس إذا فقد فقد معه الحس به»

((يريد: لأن الحس وجوده في الجسم المحسوس))

«فأما الحس فليس يفقد معه المحسوس»

((يريد: أي فلا يفقد بفقده المحسوس))

«وذلك أن الحواس إنما وجودها بالجسم»

((يريد الجسم الطبيعي المركب))

«وفي الجسم»

((يريد: الطبيعي المركب))

«وإذا فقد المحسوس فقد أيضاً الجسم[2]»

((يريد: فقد الجسم الطبيعي على الإطلاق))

«إذا كان الجسم شيئاً من المحسوسات»

((يريد: إذا كان الجسم الطبيعي محسوسا))

«وإذا لم يوجد الجسم»

((يريد: *الطبيعي))

«فقد الحس أيضاً»

((يريد: لأنه فيه))

«فيكون المحسوس يفقد معه الحس، وأما[3] الحس فليس يفقد معه المحسوس، فإن الحي إذا فقد فقد معه الحس[4]»،

[ورقة، 475]

---

(1) وردت في اسحق (الحس به) ص 26.

(2) وردت في اسحق (الجسم أيضاً) ص 26.

* (ب . د) الصواب (يريد: الطبيعي).

(3) وردت في اسحق (فأما) ص 26.

(4) وردت في اسحق (فقد الحس) فقط ص 26.

((يريد: إذا كان الحس لا يوجد إلا في الجسم الحي))

«وكان المحسوس موجودا»

((يريد: بعد فقد الحس كالجسم الطبيعي البسيط[1] مثل الماء والهواء والحار والحلو))

«مثل الجسم، والحار والحلو والمر وسائر المحسوسات الأخر كلها، وأيضا فإن الحس إنما يكون مع الحساس[2]»

((يريد: أن الحس إنما يوجد بوجود الحاس والحساس لا يكون إلا مع الحس))

«وذلك أن معا يكون الحي والحس[3]»

((يريد: أن وجود الحس إنما يكون في الحي))

«[4] فإما المحسوس فموجود من قبل وجود الحي والحس، فإن النار والماء وما يجري مجراهما مما منه قوام، الحيوان موجودة من قبل أن يوجد الحيوان بالجملة، أو الحس[5]»

((يريد: فإن الاسطقسات وهي محسوسة موجودة قبل وجود الحي، الذي شأنه أن يحسها)).

«فلذلك قد يظن أن المحسوس أقدم وجودا من الحس[6]»

((يريد: إذا كانت الأشياء التي منها تركب الحيوان الذي الحس موجود فيه أقدم من الحيوان))

قال المفسر:

[هذا هو الشك على هذه الخاصة وبحله تصير الخاصة

[ورقة، 476]

---

(1) (ن ـ د)، الصواب (للبسيط) وكذلك: مثل الجسم الطبيعي (ج).

(2) وردت في اسحق (الحاس) 1/ 27.

(3) يقارن اسحق 1/ 27.

(4) وردت في اسحق (واما) 1/ 27.

(5) يقارن مع اسحق 1/ 27.

(6) وردت في اسحق (اقدم وجودا من الحي).

لجميع المضاف[1] والشك صورته هذه الصورة: المعلوم والمحسوس من المضاف وهما أقدم من العلم والحس إذا كان الأمر على هذا لم تكن المضافات بأسرها معاً بالطبع، فإما أن المعلوم والمحسوس هما أقدم من العلم والحس، فيتضحان بخمس حجج، *ثلاث تخص المعلوم واثنتين بالمحسوس. الحجة الأولى تجري على هذه الصفة:* الأشياء التي تعلم، تحتاج أن تكون أولاً موجودة، ثم تدركها القوة العالمة بأن تحصل صورتها وتتطبع بها وإذا كان الأمر على هذا بان: *أن المعلوم أقدم من العلم. والحجة الثانية* تجري على هذا الوجه: *متى فقد المعلوم فقد العلم إذ كان العلم إنما هو علم بمعلوم فأما متى فقد العلم لم يفقد المعلوم بمنزلة تربيع الدائرة وهو من المعلومات فإنه موجود فإما علمه لم يوجد بعد.* واستثنى أرسطو طالس بهذه اللفظة أن لفظة بعد من قبل: *أن ارشميدش*[2] استخرج ذلك بالتقريب.

وزعم أن محيط الدائرة ثلاثة أميال وسبع مثل القطر من المربع[3]، فقال فيما هذه سبيله أنه موجود ولكنه يحتاج إلى تحقق. *والحجة الثالثة:* تجري على هذه الصفة: العلم متعلق بالحيوان، ومن جملة الحيوان بالحيوان الإنساني، فمتى بطل الإنسان بطل العلم، فأما،

[ورقة، 477]

باقي الأمور المعلومة فتكون موجودة في الوجود كالحيوان[4] والاسطقسات وغير ذلك، والحجة الرابعة تجري على هذا: الحس وجوده في الجسم المحسوس، فمتى فقد المحسوس بطل الحس. فأما بطل الحس لم يبطل المحسوس وذاك الحس، إنما يتعلق بالأجسام الحيوانية ويكون موجوداً فيها، وهذه متى بطلت بقيت الأجسام التي ليست بحية، بمنزلة الاسطقسات وغيرها وهذه محسوسة، فيكون المحسوس باقياً والحس قد بطل لبطلان الشيء الذي هو فيه. *والحجة الخامسة* صورتها هذه الصورة الحس موجود في الحي، والحي مركب من الاسطقسات فهي

---

(1) الصحيح: للمضاف جميعه (ج).

(2) ارشميدش، أرخميدس الرياضي الشهير، والفيزياوي اليوناني (287 ـ 212 ق.م) مكتشف مبدأ الثقل النوعي (المورد 90 ص 8).

(3) أي النسبة الثابتة (22/ 7).

(4) الصحيح: مثل الحيوان (ج).

أقدم منه، وهي بعض محسوساته فالمحسوس إذاً* أقدم من الحسّ، وأرسطو طالس يلغي[1] حل هذا الشك يفوض أمره إلينا[2]، أما لكيما نرتاض بذلك وأما للاستهانة به. فأما نحن فنحله بأن نظهر مغالطة المغالط، التي بها تمّ له ما تمّ، أعني البيان بأن المحسوس أقدم من الحسّ، والمعلوم أقدم من العلم، وهي أخذه الشيء الذي من شأنه أن يكون معلوماً ومحسوساً من حيث هو موجود ومن قبل ذاته بهذه الصفة، وليس الأمر على هذا ولكن كون هذه أقدم هو من حيث هي موجودة فأما من حيث هي محسوسة ومعلومة فإنما صارت كذلك،

[ورقة، 478]

بإدراك القوة الحاسة لها والقوة العالمة وعلى هذا الوجه لا يكون المحسوس والمعلوم بما هما كذلك متقدمين للحس والعلم، بل مضافان إليهما غير مقدّمين عليهما، ولا متأخرين عنهما، وإنما التقدم بما هي موجودة وهاهنا ينقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم].

---

* وهو الصحيح.

(1) لعله (يؤجل)، اعتذاراً لسهو أرسطو.

(2) ابن الطيب يكمل ما سها عنهُ أرسطو. وتلك واحدة من خصال هذا المفكر البغدادي.

التعليم التاسع عشر

قال أرسطو طالس:

«ومما فيه موضع شك: هل الجواهر ليس جواهر[1] منها يقال من باب المضاف على حسب ما يظن < ؟ >[2]»

قال المفسر:

[لما أراد أرسطو طالس أن ينتقل من الضد إلى الضد من رسم فلاطن[3] السقيم إلى رسمه الصحيح قبح به[4] أن يفعل ذلك بلا متوسط يكشف عوار الأول ولأجله ما وقع الانتقال إلى الثاني فجعل في الوسط شكاً صعباً به ينتقل من الرسم الغلط لتزييفه إياه إلى الرسم الصحيح بأحماده[5] إياه وهو في أجزاء الجواهر فقط، فالشك أبداً أن يؤخذ من الموضع الذي يستتب أخذه، ولا يلزم لأن الشيء يلزمه الشك من جهة ما، أن يلزمه من كل الجهات[6] فرسم فلاطن للمضاف يلزمه الشك من جهة الجواهر وأجزائها، وربما لم يلزم من غير الجواهر وأجزائها،

[ورقة، 479]

إلا أن الأحكام المطلقة يفسدها الواحد المناقض لها أو المضاد ولا يجب لأن شيئاً عائدها أن يكون كل شيء يعاندها فليس جميع الأشياء[7] موجودة بعضها في بعض، حتى يقع العناد بها كما وقع العناد في الأجزاء والكل، والشك صورته هذه

---

(1) (ن ـ د)، كذلك اسحق 1/ 27: الصواب (جوهر).

(2) سقطت علامة الاستفهام من اسحق 1/ 27.

(3) ابن الطيب ينتقد أفلاطون.

(4) وكذلك ينتقد أرسطو.

(5) أي مدحه واختياره ـ ج.

(6) الصحيح: أن يلزم من الجهات كلها(ج).

(7) الصحيح: الأشياء جميعها (ج).

الصورة: الرسم الأول القائل: أن المضافات هي التي ذات بعضها موجود لبعض يوجب أن يكون جوهر من الجواهر بما هو جوهر من المضاف.

والمضاف عرض فيكون جوهراً من الجواهر، بما هو جوهر عرض؛ وهذا شنيع، واستثنينا بما هو جوهر لأنه ليسَ من المحال أن يكون الشيء الواحد جوهر أو عرضاً[1]. فإما كيف يلزم ذلك فعلى هذا الوجه، الجوهر الجسماني *منه محسوس* وهو هذا القائم في الوجود كجسم[2] سقراط وما جرى مجراه، *ومنه معقول: وهو الصورة الحاصلة في النفس منه*، والمحسوس فيلزمه معنى الكل ومعنى الجزء، أما الكل فجلته[3]، وأما الجزء فكبده ورجله وكذلك المعقول، لأنه مثال المحسوس. والكل بمنزلة جملة الجسم الكلي، أعني كلي جسم الإنسان مثلاً أو هذا الجسم المشار إليه، أعني جسم هذا الإنسان والجزء بمنزلة الرأس، أما الكلي، فللجسم الكلي، وهذا المشار إليه، أعني هذا الرأس، أما الشخص فكله وجزءه،

[ورقة، 480]

كل منهما مفرد منحاز بنفسه عند الحسّ ولا يلزم فيهما أن يكونا موجودين لشيء وأما الجسم الكلي فجملته مفردة منحازة في العقل غير موجودة لشيء.

فأما جزءه بمنزلة الرأس الكلي فهو موجود له وكل ما هو موجود لشيء بحسب الرسم الأول فهو من المضاف لأنه إذا كانت كل المضافات هي التي ذات بعضها موجود لبعض، والرسم ينعكس على المرسوم، فيجب أن يكون كل ما هو موجود للجوهر من المضاف، لأنه موجود لشيء بحسب الرسم الأول القائل: *أن المضافات هي التي بعضها موجود لبعض*، والمضاف عرض، فيكون الجوهر من الجواهر بما هو جوهر عرض، وبالجملة أجزاء الجوهر بما هي موجودة للجوهر الذي هو كلها تكون جوهر[4] إذ كانت أجزاء جوهر وبما هي موجودة له، وبحسب رسم المضاف تكون مضافة فتكون من جهة وجودها للجواهر جواهر

---

(1) (ن ـ د): الصواب (جوهراً وعرضاً) (ج).

(2) الصحيح: مثل جسم سقراط (ج).

(3) الصواب فجملته (ن ـ د).

(4) الصحيح: تكون جوهراً (ج).

ومضاف والمضاف عرض، فتكون بما هي جوهر عرض، وهذا محال: فهذا هو الشك الصعب اللازم للرسم الأول[1] وصورة القياس فيه هذه الصورة: أجزاء الجواهر بما هي أجزاء للجواهر وبهذا تكون جواهر موجودة لشيء، وكل موجود لشيء فهو من،

[ورقة، 481]

المضاف بحسب الرسم الأول، فتكون أجزاء الجواهر بما هي أجزاء جواهر، وبهذا تكون جواهر مضافة والمضاف بما هو مضاف عرض، فتكون بما هي جوهر عرض[2]، وتفصيح هذا الكلام: إذا كانت المضافات هي التي بعضها موجود لبعض فيكون معنى كون الشيء مضافاً هو معنى وجوده في آخر أو الآخر[3] وهذا رسم للمضاف والرسم ينقلب على المرسوم فيكون كل شيئين اثنين أحدهما في الآخر والآخر[4] من المضاف فتكون أصناف وجود الشيء في الشيء أو للشيء كلها من المضاف، والمضاف عرض إلا أن أرسطو طالس اعتمد على أن جعل الشك في أجزاء الأعظام والهيولات القريبة من دون كل موجود في شيء وإن كان الشك لازماً في الكل من قبل أن ما سوى هذه يمكن أن يوجد الموجود في الشيء بوجه جوهر أو بوجه عرض، فلا يتصفى الشك ويكون مهذبا، وأجزاء الأعظام والهيولات القريبة موجودة في كلاتها على أنها جواهر حسب، ولا تصلح أن تكون عرضا، فيها بل أن أخذت في حيز الأعراض إنما تؤخذ في الأعراض المنسوبة إلى الشيء لا الموجودة فيه، لأن أجزاء الجواهر جوهر، وأما أنها لا تكون عرض[5] لأن الهيولى لا تكون في شيء، فإذا كانت هذه،

[ورقة، 482]

من جهة وجودها في كلاتها جواهر ولا تصلح أن تكون عرضا. وقال قائل أنها مضاف والمضاف عرض لزم فيها أن تكون من جهة وجودها في كلاتها، ولا يصلح

---

(1) يرى ابن الطيب: أن هذا هو الشك الصعب اللازم للرسم الأول، والناقد لمفهوم أفلاطون، والموافق لمنهج أرسطو.

(2) وهذا محال حسب منطق ابن الطيب المقولي.

(3) (ن ـ د): الصواب (في آخر، أو لآخر).

(4) (ن ـ د): الصواب (في الآخر، أو لآخر).

(5) الصواب: عرضا (ج).

أن تكون قط بهذا الوجه إلا جوهر عرض فيلزم شناعتان[1]، أحدهما أن يوصف بالعرض ما لا يصلح البتة وصفه بالعرض، على أنه موجود في شيء بل على أنه منسوب وأن يكون من الجهة التي بها كان جوهراً عرضاً[2] على أنه موجود في شيء وأن تكون الجملة[3] لأنها مركبة من العرض، عرض وهي جوهر لا محالة، فإما باقي الموجودات في شيء كالصور[4] وغيرها فإنها وإن كان هذا الشك يستتب فيها إلا أنها من جهة أخذها تارة جوهر وتارة عرض موجود في شيء يضمحل الشك، ويضعف بسبب تشتت الأنظار فيها، وبالجملة كل موجود في شيء لا يخلو وجوده أن يكون في مركب، وهذا هي[5] أجزاء المركبات أعني هيولى وصورتها أو في بسيط، والبسيط أما هيولى في صورة، وهذا لا يجوز، أو صورة في هيولى، وأجزاء المركب جوهرية فيه لا محالة لأن أجزاء الجوهر جوهر وما منه تقوم الشيء جوهري له، فيكون بحسب هذا الهيولى والصورة جوهرا فإما أخذ الصورة في الهيولى، وبالجملة كل موجود في شيء كالموضوع[6] له، فهو من جهة جوهر،

[ورقة، 483]

ومن جهة عرض، فيه فيصير للصور ولكل موجود في هيولى بوجه نسبة الجوهرية، وبوجه نسبة العرضية، فخلى أرسطو طالس عن استعمال الشك في الصورة لهذه العلة واستعمله في الهيولى، واستعمل من أصناف الهيولى القريبة المركبة لتكون أوضح، فهذه من جميع الوجوه[7] وجودها في الشيء جوهر فاري[8] فيها ولا يصلح أن تكون إلا جوهرا أنها بحسب رسم فلاطن يلزمها أن تكون عرضا، فالرسم باطل والأسباب الموجبة لهذا الشك سببان، أحدهما كالمادة[9] وهو

---

(1) يلاحظ طريقة ابن الطيب النقدية.

(2) يحتمل (كان جوهرا وعرضا) - ج.

(3) (ن - د).

(4) الصحيح: مثل الصور (ج).

(5) الأصوب (وهذه هي) - (ج).

(6) مثل الموضوع له (ج).

(7) الصحيح: من الوجوه جميعها (ج).

(8) فرأي فيها (ن - س)، وفارى (ج).

(9) الصحيح: مثل المادة (ج).

الجوهر والآخر كالفاعل[1] وهو الرسم الأول على ما يزعم المفيوذورس[2]، وأرسطو طالس ينتقل إلى إفادتنا للمضاف رسماً صحيحاً ينحل معه هذا الشك ويقول: أن المضافات هي التي ذات كل واحد منها تقال بالقياس إلى غيره، ولا تفهم من دون نسبته إليه وليس معنى المضاف أنه موجود لآخر لكن الذي يقال بالقياس إلى آخر أي ينسب إليه، ولا يفهم من دونه ومن هذا يستخرج رسم الإضافة ويقول إنها نسبة موجودة بين طرفين محصلين ذات كل واحد منهما من حيث هو كذلك يقال بالقياس إلى لآخر ولا يفهم إلا بنسبته إليه، وبهذا الرسم ينحل الشك الذي هو الجوهر، وذاك أن الرأس الكلي وأن كان موجوداً للجسم،

[ورقة، 484]

الكلي فليس طبيعته وذاته تقال بالقياس إليه ولا يفهم إلا به إذ كان قد يفهم على حدية من غير فهم الجسم الكلي، فلا يكون إذا[3] من المضاف وإذا لم يكن من المضاف، لم يلزمه الشك وبطلت الشناعة وبالجملة فأجزاء الجوهر من حيث هي أجزاء لها يجب أن تكون موجودة فيها، وبهذا الوجه تكون جواهر أعني من حيث هما أجزاء موجودة للكل لأنها متى توهم ارتفاعها ارتفع الكل، فلا يجوز من هذه الجهة أن يظن بها أنها مضافة لأن المضافات أعراض فإن كانت أجزاء الجواهر بما هي موجودة لكلاتها هي مضافات للزم بهذا الوجه أن تكون جواهر ومضافات، والمضافات أعراض، غير أنها بما هي أجزاء موجودة للكل تكون جواهر لأن بارتفاعها يرتفع الكل وبما لا يفهم أحدهما إلا بالقياس[4] إلى صاحبه يكون من المضاف فتكون بهذا الوجه أعراضاً وبالوجه الأول جواهر، نعم ولو كان معنى المضاف هو معنى أنه موجود للشيء خرجت أكثر المضافات من أن تكون مضافات، لأن أكثرها متباعدة، بعضها عن بعض، كالمالك[5]وملكه والابن والأب فإنه ليس أحدهما موجود الآخر[6] بل كل واحد منهما لا يفهم إلا بالقياس

---

(1) الصحيح: مثل الفاعل (ج).

(2) المفيوذوروس: المفكر القائل بالرسم الأول الموافق لرأي افلاطون (ج).

(3) الصحيح: وهو (ج).

(4) (د - ن): (إلا بالقياس) مشوشة.

(5) الصحيح: مثل المالك وملكه (ج).

(6) يحتمل (موجودا بوجود الآخر)، ج ، أو: موجودا لآخر (ف).

إلى الآخر ويوجد له بمعنى أنه يوجد في حده وليس معنى،

[ورقة، 485]

الوجود في الحد هو بمعنى الوجود في الذات فإن ذلك يتعلق بالفهم وهذا يتعلق بالوجود فيكون *معنى المضافين هما اللذين أحدهما منسوب إلى الآخر وموجود في حده بما هو مضاف* لا موجود فيه، ولأن المضافات على الإطلاق تكون بين الموافقات والمخالفات ما يجب أن يراعي في الطرف من أيهما هو حتى تمكن إضافته فإن المخالف مضاف إلى المخالف والموافق إلى الموافق، فلهذا زاد في خاصة المضاف أنه من عرف أحد المضافين محصلا عرف الآخر محصلا فإن لم يعرف أن الواحد مخالف من أين يعلم أن الآخر مخالف ولا يحتاج في أطراف باقي المقولات إلى مثل هذا الاستثناء، بل يقال أن من عرف أحد الطرفين عرف الآخر، فإن من عرف القاني[1] عرف قنيته لأنه صار قانيا بالقنية، وكذلك في البواقي، ولا يحتاج أن يقال فيها من عرف أحدهما محصلا فيكون الشك بحسب هذا الرسم لا يلزم، لأن أجزاء الجواهر يصح أن تؤخذ بوجه فتكون من المضاف بما هو جزء وكل، أي بقياس الواحد إلى الآخر، وبوجه تكون جواهر بما هي موجودة في الشيء فلا يلزم أن تكون بما هي جوهر وعرض ولا يكون معنى العرض فيها على أنها موجودة في شيء لكن منسوبة،

[ورقة، 486]

في الهيولى، ولم يلزمها في الصورة، لأن الصورة في الهيولى بوجه جوهر، وبوجه عرض جوهر في المركب وعرض في الهيولى، وإن كان الشك يلزمها من قبل ما هي جواهر أن تكون أعراضاً إلا أنه يضعف لأجل أنها بوجه تكون أعراضا، إلا أنه يضعف لأجل أنها بوجه تكون عرضا[2] فإما الهيولى فلا تكون في غيرها بل هي الموضوعة في المركب، وهي فيه فلا يصلح أن تكون بوجه عرضا، في شيء البتة فإذا كان المضاف أنه الموجود في شيء، وهي في المركب صارت عرضاً وهي تصلح بوجه أن تكون عرضاً في شيء بل عرض منسوب يجوز ولم يكن الرسم الأول من

---

(1) المالك.

(2) قد توحي هذه الجملة بالتكرار، لكنها وردت مرة بالجمع (أعراضا) وأخرى بالمفرد (عرضا). فتأمل - ج.

جهة كون المضاف منسوباً لكن من أجله أنه موجود في شيء لا منسوب إلى شيء، فأخذ الشك في موضع لا يزعزعه شيء، وجعله في الهيولى القريبة ليكون أظهر وهي أجزاء الجسم الكلي والجزئي ولأنها ذات أجزاء وأرسو طالس يستخرج من أثناء هذا الرسم خاصة حقيقة للمضاف، *وهي الخامسة*، ويقول أن المضافين من عرف أحدهما على التحصيل، ومعنى قولنا على التحصيل هو أن يكون قد عرف إلى شيء هو مضاف فيلزم أن يكون عارفاً بالآخر، الذي هو مضاف إليه، وذاك أن ذات كل واحد منهما مأخوذة في حد الآخر، (ولا،

[ورقة، 487]

تفهم)[1] إلا بالقياس إليه، والأشياء التي تؤخذ في (   )

حد شيء تحت آلة، أن تكون حدوده مفهومة، فالمفسر (ون)[2] يعددون للإضافة، شروطاً في هذه؛ الأول منها: أما [لا توجد] إلا في غيره، وذاك أن الإضافة، نسبة في شيئين على الأقل، ولا يجوز أن تكون في شيء واحد.

والثاني أن أطرافه إنما هي أطراف ما صورتها الإضافة، وأن بعض المقولات، (مثل) سقراط وفلاطن جوهران، بمعنى[3] يدخلان إلى[4] المضاف، بما أحدهما منسوب إلى الآخر بنسبة أبوة وبنوة، وهذان يعدان بعض الكم، وهما يدخلان في المضاف من حيث هما متساويان أو غير متساويين. والثالث: أن الإضافة طبيعتها غير طبيعة الموضوعات[5] لها، فإن الإضافة: هي نسبة بين طرفين[6] اثنين[7]، فإن (هما) ذاتان لا نسبة أو ترجيح؛ هو نسبة بين فعل وانفعال وهما (   ) بين (   ) الإضافة تحدث (   ) .... (والرابع)[8] (و) انتقلنا إلى بيان (   ):

---

(1) جاءت هكذا موزعة على ورقتين (486 و 487).

(2) وردت في ن - (المفسر).

(3) س/ وهما - د.

(4) س/ في - د.

(5) س / الموصوفات /د.

(6) س / ضربين / د.

(7) ج/ ترجيحا / د.

(8) ترجيحا لتعذر تحديد موقعه.

(صورة)[1] تحدث عن قطع الحركة (   ) والمحرك (   ) وأنت بعد الحركة[2] ومن (   ) يعلم أنها ليست موجودة في الوجود، لكن في العقل، فلو كانت موجودة بالفعل أو الطبيعة[3] وانفعلت بها الهيولى[4].

وهذا يحتاج إلى زمان. والخامس هو أن يكون مسلما وهذا يعني (   ) أضرابها،

[ورقة، 488]

شخص سقراط تسمى ذاته سقراط، وبما هو مضاف أب.

والسادس: أن تكون بين شيئين لا في شيء كالكم[5] والكيف، أي لا يكون موضوعها واحد لكن أكثر من واحد، وهي بينهما لا فيهما، وهذا الشرائط تطرد[6] في النسب كلها إذا أخذتها بين طرفين سوى أنها في المضاف بين طرفين مباحين وفي البواقي مخصوصين وقد يطرأ شك صفته هذه الصفة، كيف زعم أرسطو طالس أن الرأس الكلي من المضاف لأنه موجود في الجسم الكلي، وأن الرأس الجزئي ليس من المضاف وهو موجود في الجسم الجزئي(؟)[7] وحل الشك يجري هكذا، الرأس الجزئي طرفاه* على وجهين أما هو مفرد منحاز بنفسه عن الجسم الذي هو جزء له وبهذا الوجه لا يلزم أن يكون من المضاف أو وهو موجود في الجسم الجزئي، وبهذا الوجه يكون من المضاف بحسب الرسم الأول القائل أن المضافات هي التي بعضها موجود لبعض.

وأرسطو طالس نظر فيه من حيث هو مفرد بنفسه ولهذا لم يأخذه من المضاف. والرأس الكلّي على هذا الوجه ينظر فيه أعني على الضربين المذكورين سوى أن

---

(1) ترجيحا / د.

(2) س: تغييرات.

(3) ترجيحا حسب/ د.

(4) لعله يريد (بالعقل) والطبيعة لانفعلت بها الهيولى)/ ج.

(5) الصحيح: مثل الكم (ج).

(6) أي تعم النسب جميعها.

(7) سقطت علامة استفهام من (ن).

* وردت في الأصل (طرفيه) ـ خ ل ـ

أرسطو طالس نظر فيه من حيث هو موجود في شيء، ولهذا لما الزمه الشك وإنما فعل أرسطو طالس هذا الفعل ليريك أن بوجه،

[ورقة، 489]

لا يلزم في أجزاء الجوهر الشك أعني إذا أخذت بنفسها أو بوجه[1] يلزمها وهو إذا أخذت موجودة في غيرها، وبالجملة فأجزاء الجوهر ينظر فيها على ثلاثة أضرب، وهي مفردة فتكون كلات وجواهر أخسها وبما هي موجودة وأجزاء لكلاتها فتكون أجزاء جواهر وبما بعضها يفهم بالقياس إلى بعض فتكون بهذا الوجه من المضاف.

ويقال كيف قال أرسطو طالس أن أخص الخواص بالمضاف أن من عرف أحد الطرفين محصلا فقد عرف الطرف الآخر محصلا، فهذه ليست بخاصة للمضاف وحده، لكن لسائر مقولات النسب إذ كان من عرف أحد الطرفين فيها محصلا فقد عرف الآخر، محصلا، فإنه من عرف أن هذا قان* فقد عرف أن هذا مقتني، ومن عرف أن هذا متمكن[2] عرف أن هذا مكان، وهكذا في البواقي، فكيف تكون هذه الخاصة للمضاف وحده(؟)[3] وحل الشك يجري على هذا الوجه: هذه الخاصة هي للمضاف وحده، وذاك أن ولا واحد من باقي أطراف المقولات ينعكس الواحد على الآخر حتى تكون منزلة واحد منها[4] عند الآخر منزلة صاحبه عنده فتكون من عرف منها أحد الطرفين محصلا أنه بحال[5] عند الآخر، رجع فعرف الآخر محصلا أنه بتلك الحال عند الأول، فطرفي المضاف من عرف أحدهما محصلا،

[ورقة، 490]

أنه بحال عرف الآخر محصلا أنه بتلك الحال عند الأول، فكل منهما عند الآخر في أنه مضاف إليه كمنزلة[6] الآخر إليه وليس هكذا باقي أطراف المقولات

---

(1) ن ـ د: الصواب (وبوجه).

* وردت في الأصل (قاني) ـ خ ل ـ

(2) الذي شغل حيزا.

(3) سقطت من (ن).

(4) منها (د ـ ن).

(5) بحال عند الآخر.

(6) الصحيح: مثل منزلة الآخر (ج).

البواقي فإنه ليس إذا عرف أحدهما محصلا بحال عند الآخر عرف الآخر، محصلا بتلك الحال، عنده لكن يعرفان محصلين أحدهما عند الآخر، ولكن بمعنيين مختلفين هذا قان*، وهذا مقتني، وهذا مكان وهذا متمكن وعلى هذا البواقي فمعنى قوله[1]: أن أخص خواص المضاف أنه من عرف أحد الطرفين محصلا عرف الآخر محصلا، أي من عرف أحد الطرفين محصلا أنه بحال ما عند الطرف الآخر عرف الطرف الآخر محصلا أنه بتلك الحال عند الأول فنسبة الإضافة من هذا الطرف إلى هذا الطرف كنسبتها[2] من هذا إلى هذا، وليس هكذا باقي المقولات فإن الطرفين وإن كانا محصلين فحال هذا في النسبة إلى هذا بخلاف حال هذا في النسبة إلى هذا فتكون نسبة الإضافة إلى طبيعتها غير طبيعة النسب البواقي.

وبالجملة، فالمضاف وسائر النسب هي نسبة بين شيئين محصلين سوى أن الإضافة تكون بين شيئين وكيف[3] اتفق مختلفين ومتفقين، وفي باقي النسب تكون بين مخصوصين متفقين، فتكون الأجناس العشرة أن،

[ورقة، 491]

أخذت أنها حدثت بنسبة بين شيئين بأن أخذت شخصاً فقسمت[4] بينه وبين جوهره وكميته وكيفيته والبواقي يكون الفرق بين التسعة الأجناس وبين المضاف[5]؛

إن التسعة حدثت من قياس الشيء إلى أمر مخصوص، أعني جوهره حسب، وكميته[6]، حسب، أو كيفيته، أو مكانه أو زمانه أو فعله أو انفعاله أو وضعه أو قنيته[7]، والمضاف حدث من قياس الشيء إلى هذه بأسرها وهذه بأسرها بعضها إلى بعض بالإباحة أعني بالموافقة والمخالفة.

---

* وردت في الأصل (هذا قاني) ـ خ ل ـ

(1) أرسطو.

(2) الصحيح: مثل نسبتها (ج).

(3) كيفما ا تفق (ج).

(4) (ن ـ د): فقست.

(5) الصحيح: والمضاف.

(6) أو كميته (ن ـ د).

(7) هذه بقية المقولات عنده.

والأول: بقياس متمكن ومكان وقان* وقنية وذي كم، وكم، فيكون هذا هو الفرق بينهما وهو أن الأجناس التسعة حدثت من قياس الشيء إلى نفسه لا إلى غيره، كما قد شرحنا دفعات[1] يكون الفرق بينهما أن المضاف نسبة حدثت من قياس الشيء إلى غيره، والبواقي من قياس الشيء إلى نفسه فيكون بالتأويل الأول نسبة المكان إلى المتمكن بما هو مكان ومتمكن نسبة أين وبما هما متفقان أو مختلفان، نسبة إضافة؛ وهكذا في البواقي فيكون لكل منها مقايسة تختص به، بها كان آنياً، أو غيره، ومقايسة يشركه فيها غيره هي الموافقة والمخالفة، وبها يكون من المضاف فيكون بحسب التأويل الأول اسم النسبة بين شيئين، اسم مشترك يقع على النسبة بين شيئين مباحين أو مخصوصين، وبحسب،

[ورقة، 492]

التأويل الثاني: يقع على معنى واحد، وهو نسبة المضاف، وكل مضافين أن وجدت لهما أسماء من حيث هما مضافان** زائدة على أسماء ذواتهما، استغنت[2] عن ذكر الوفاق والخلاف الذي به صارا مضافين في عبارتهما لأن من أسماء المضاف[3] يظهر الوفاق والخلاف، وإن لم نجد لهما أسماء وأضفتهما بأسماء ذواتهما فرد لعلامة المضاف ذكر الوفاق والخلاف، فقل الخشبة موافقة لهذه الخشبة ومخالفة للأخرى، وهكذا اعتمد قانونا في كل مضافين تعبر عنهما بما هما مضافان بأسماء ذواتهما بأن تردف لفظة خلاف ووفاق، وإن كان لهما أسماء من قبل، ما هما مضافان*** غير أسماء ذواتهما استغنيت عن ذلك، ونفس تسمية المضافين تدلل[4] على النسبة نسبة وفاق ونسبة[5] خلاف، فإن الاسمين إن اختلفا فالنسبة نسبة خلاف! وإن اتفقا فالنسبة نسبة وفاق، وكل شيء فإضافاته على

---

* وردت في الأصل (وقاني) و (ذوكم) ـ خ ل ـ

(1) أي مرات.

** وردت في الأصل (مضافين) ـ خ ل ـ

(2) نسخة (د): استغنت مشوشة.

(3) سها الناسخ فكرر العبارة (لأن وصف أسماء المضاف (ن، د).

*** وردت في الأصل (مضافين) ـ خ ل ـ

(4) تدلك (أي تقودك أو ترشدك). والصواب: بقول: وتسمية المضافين نفسها تدلك (ج).

(5) (ن د): أو نسبة.

ضربين عموماً وخصوصاً، أما بالعموم فإن تقول أنه مضاف وبالخصوص أن تقول إضافته موافقة أو مخالفة، وبالأول،

[ورقة، 493]

يضاف إلى كل شيء (و) بالثاني الموافق إلى الموافق والمخالف إلى المخالف، ثم تخصص من بعد هذا الموافق إلى هذا الموافق، وهذا المخالف إلى هذا المخالف، فلهذا قال أرسطو طالس أن من عرف أحد الطرفين محصلا إلى أي شيء هو مضاف، فقد عرف الطرف الآخر فالمضاف المطلق يعرف طرفه الآخر، وهو المضاف المطلق.

والموافق للموافق والمخالف للمخالف، وموافق ما إلى موافقه، ومخالف ما إلى مخالفه، والخصوص إلى الخصوص، والعموم إلى العموم فلهذا قال من عرف أحد الطرفين محصلا فقد عرف الآخر محصلا. وعند هذا فلنقطع الكلام في جملة هذا التعليم[1]]

قال أرسطو طالس:

«ومما فيه موضع شك هل الجواهر ليس جوهر منها يقال من باب المضاف على حسب ما يظن[2]»

((يريد: ومما قد يشك فيه هل جوهر من الجواهر بما هو جوهر يكون من المضاف أم لا يصح ذلك في صنف من أصناف الجواهر))

«أو ذلك ممكن في جوهر[3] ما من الجواهر الثواني» <؟>[4]

((يريد: أن يكون بما هو جوهر من المضاف))

«فإما ما في الجواهر الأول، فإن ذلك حق وذلك أنه ليس يقال من المضاف لا كلاتها[5] ولا أجزائها»،

[ورقة، 494]

---

(1) يقصد المبحث المتعلق بالمضافات وليس عموم التعليم مثلما يبدو من سياق الدرس.

(2) يقارن مع ما ورد في ورقة 478 وأيضاً مع اسحق 1/ 27.

(3) وردت في اسحق (جواهر).

(4) سقطت من نسخة (ن).

(5) وردت في اسحق (كلياتها)، (ولا أجزاؤها) 1/ 27.

((يريد: فأما ما في الجواهر كهذه الأجسام الأول وأجزائها، لا يصح أن يقال: أنها من المضاف إذا[1] كانت ليست موجودة))

«فإنه ليس يقال في إنسان ما إنه إنسان ما لشيء»[2]

((يريد: فإنه ليس يقال في هذا الشخص من أشخاص الناس، أنه من المضاف، لأنه ليس بموجود لغيره)).

«ولا في ثور ما أنه ثور ما لشيء»[3]

((يريد: لأنه ليس بموجود لغيره، فيقال أنه لشيء))

«وكذلك أجزاؤها أيضاً»[4]

((يريد: كهذه اليد وهذه الرجل إذا أخذت مفردة من أجسامها، فإنها لا تكون موجودة لشيء ولا يقال فيها أنها موجودة لشيء))

«فإنه ليس يقال في يد ما أنها يد ما لإنسان، لكن[5] إنها يد لإنسان»

((يريد: فإنه ليس يقال في هذه اليد إنها يد ما لإنسان أي موجودة لإنسان، حتى تكون من المضاف، لكنها مفردة تسمى يد إنسان لايد لإنسان وكذلك الرأس))

«ولا يقال في رأس ما أنه رأس ما لشيء»[6]

((يريد: ولا يقال في رأس ثور ما أنه موجود لشيء إذا كان الرأس مفرداً حتى يلزم أن يكون من المضاف بل يقال فيه ويسمى أنه رأس شيء))

«بل رأس لشيء»[7]،

[ورقة، 495]*

((يريد: فإنه يعني: رأس شيء إذا كان مفردا...)

---

(1) دن: الصواب (اذ).

(2) يقارن مع اسحق 1/ 27.

(3) كذلك.

(4) أيضاً.

(5) سقطت من اسحق العبارة (لكن انها يد لإنسان) 1/ 27.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 27.

(7) أيضاً.

* الورقة من (م) مطموسة عوّلنا على (د).

«< وكذلك في الجواهر الثانية >[1]»

((يريد: وهو من الإنسان (.......) لأجسام الكلية الموجودة في النفس، لا تقال منها لأنها من المضاف لأنها (.....) موجودة في شيء واحد))

«في < أكثرها >[2]»

((يريد: الكلات منها))

«فإنه < ليس يقال أن الإنسان، إنسان لشيء >[3] ولا الثور < ثور لشيء > ولا <الخشبة خشبة لشيء >[4]»

((يريد: فأنه ليس في شخص جسم الإنسان على الإطلاق، والذي في النفس.. إذا موجود (لا جسم) ولا في شخص جسم الثور على الإطلاق، ولا في شخص الخشبة على الإطلاق..))

«بل يقال: إنها ملك لشيء....[5]»

((يريد: بل توصف أنها ملك لشيء، ولأنها موجودة في شيء.. (ملك) للإنسان، لا موجود (للإنسان) ولا موجود (كلام الكلات) يكون مضافا، لأن الملك حال في مقولة الملكة بما هو... (ملك) (........) بالموافقة والمخالفة))

«< فإما في هذه >[6]»،

[ورقة، 496]

((يريد في الكلات))

«فإن الأمر ظاهر: أنها ليست من المضاف»[7]

((يريد: لأنها ليست بموجودة لشيء))

---

(1) اسحق 1/ 27.

(2) أيضاً 1/ 27.

(3) اسحق 1/ 27.

(4) تبين استعمال اسحق لكلمة (أن الثور) 1/ 27.

(5) اسحق 1/ 27.

(6) أيضاً.

(7) تقارن مع اسحق 1/ 27.

«وأما في بعض الجواهر الثواني فقد يدخل الشك في أمرها[1]»

((يريد: وأما في أجزاء الجواهر الثواني كاليد* الكلية والرأس الكلي لأنها موجودة في أجسامها يقال فيها أنها من المضاف فتكون هذه بما هي جواهر من المضاف))

«مثال ذلك أن الرأس يقال أنه رأس لشيء[2]»

((يريد: أن الرأس الكلي يقال أنه للبدن الكلي وكذلك اليد الكلية، وجميع الأعضاء** التي هي مثل هذه))

«واليد تقال[3] أنها يد لشيء، وكل واحد مما أشبه ذلك[4]»

((يريد :وكل واحد من الأجزاء الكلية الموجودة لشيء))

«فتكون[5] قد يظن أن هذه من المضاف»

((يريد: بحسب الرسم الأول للمضاف لأنها موجودة في شيء))

قال المفسر:

[هذا هو الشك الذي يشيره[6] ويفسد به الرسم الأول وقصد فيه أن يرى: أن جوهرا ما من الجواهر بما هو جوهر هو من المضاف، والشك صورته هذه الصورة. الجوهر منه معقول، ومحسوس، وكلاهما،

[ورقة، 497]

---

(1) وردت في اسحق (فقد يدخل في أمرها الشك) 1/ 27.

* الصحيح: مثل اليد (ج).

(2) يقارن مع اسحق 1/ 27.

** الصحيح: والأعضاء جميعها (ج).

(3) يقال (ن ـ د)، وكذلك اسحق 1/ 27.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 27.

(5) وردت في اسحق (فيكون) 1/ 27.

(6) يقصد أرسطو.

يلزمها معنى الجزء والكل أما الشخص فجزءه وكله لأنهما مفردان عند الحس لا يلزم أن يوجد أحدهما للآخر، وأما المعقول فكله مفرد عند العقل ليس بموجود لغيره، ولهذا لا يلزم أن يكون من المضاف فإما جزءه بمنزلة الرأس الكلي واليد الكلية فلأنها موجودة لغيرها، تكون من المضاف، والمضاف عرض فيكون جوهرا* ما بما هي جوهر عرض، فأما استثناؤه في الجواهر الثواني، أنها ملك لشيء حتى لا يعترضه معترض ويوجب عليه بهذا الوجه أن تكون من المضاف]

قال أرسطو طالس:

«فإن كان تحديد التي من المضاف»[1]

((يريد: فإذا كان حد المتضايفين على ما مضى وهو أن ذات كل واحد منهما موجودة للآخر صعب حل الشك الموجب، لأن يكون جوهرا بما هو جوهر عرض))

«وقد وفي على الكفاية»[2]

((يريد: قد جرى على الوجه الصواب))

«فحل الشك الواقع في أنه ليس جوهر من الجواهر يقال من المضاف: أما مما يصعب جداً، أو[3] أما مما لا يمكن»

((يريد: أنه لا طريق يحسب الحد الأول إلى الخلاص من الشك))،

[ورقة، 498]

«وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشياء التي من المضاف، الوجود لها هو أنها مضافة[4]»

((يريد: وإن لم يكن الحد قد جرى على الصواب لكن كان تحديد المضافات هو أن ذاتها ومعناها تقال بالقياس إلى غيرها، لا أنها موجودة لغيرها))

---

* وردت في الأصل (جوهر) ـ خ ل ـ

(1) يقارن مع اسحق 1/ 27.

(2) أيضاً.

(3) وردت في اسحق (وأما مما) 1/ 27.

(4) تقارن مع اسحق 1/ 28.

«على نحو من الأنحاء»[1]

((يريد: أما بحرف وصل أو بغير حرف وصل))

«فلعله يتهيأ أن يقال شيء في فسخ ذلك»[2]

((يريد: بقوله لعله، أي أن هذا شيء بعدما اتضح))

«فأما التجديد[3] المتقدم فإنه يلحق كل ما كان من المضاف»

((<يريد>* والحد الأول وإن لم يرد حدا صحيحاً فهو لازم من لوازم المضاف، وذلك أنه يلزم في كل واحد من المتضايفين أن يوجد كل واحد منهما في حد الآخر لا للآخر)).

«إلا أنه ليس معنى القول أن الموجود[4] لها هو أنها مضافة، هو معنى القول أن ماهيتها[5] تقال بالقياس إلى غيرها»

((يريد: إلا أنه ليس معنى القول في المضافات أن ذاتها ومعناها تقال بالقياس إلى غيرها هو معنى القول أن كل واحد منها يوجد للآخر،

[ورقة، 499]

والنقل فيه سهو ويجب أن يقال على هذا وذاك أنه ليس معنى أن المضافات ذاتها تقال بالقياس إلى غيرها، هو أنها توجد لغيرها))

قال المفسر:

[هذا هو الرسم الحق، وهو أن المضافات طبيعة[6] كل واحد منها وذاته، تقال

---

(1) أيضاً.

(2) كذلك.

(3) وردت في اسحق (التحديد) 1/ 28.

* سقط من أصل المخطوط ورقة 498 كلمة (يريد) التي يوضح فيها ابن الطيب مقصد أرسطو من النص السابق، فبدأ النص لأرسطو. لكن بالمقارنة مع نص اسحق (ص 28) تبين هذا النقص من لدن الناسخ.

(4) وردت في اسحق (الوجود) 1/ 28.

(5) وردت في اسحق (ماهياتها) 1/ 28.

(6) طبيعة ـ ن، د.

بالقياس إلى الآخر إما بغير حرف وصل أو بحرف وصل، وهذا إما أن يرجع عند التعاكس أو لا يرجع))]

قال أرسطو طالس:

«ويبين[1] من ذلك أنه[2] من عرف أحد المضافين محصلا عرف أيضاً[3] الذي إليه يضاف محصلا»

((يريد: ويستخرج من أثناء هذا الرسم الثاني، للمضاف، أن من عرف أحد المضافين على التحصيل فقد عرف الآخر محصلا))

«وذلك ظاهر من هذا»[4]

((يريد: من الاستقراء الذي يستقرئه))

«فإن الإنسان متى علم أن هذا الشيء من المضاف[5]»

((يريد: أن الإنسان متى علم أن هذا الشيء من المضاف، وكان المضاف طبيعته، وذاته، أنه يقال بالقياس إلى آخر، فقد عرف الآخر الذي إليه يضاف لا محالة)).

«وكان الوجود المضاف[6] هو أنه مضاف على نحو من الأنحاء»،

[ورقة، 500]

((يريد: وكان طبيعة المضاف أنه يقال بالقياس إلى شيء آخر، أما بغير حرف وصل أو بحرف وصل عند التعاكس يرجع أو لا يرجع!))

«فقد علم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال[7]»

---

(1) وردت في اسحق (بين) 1/ 28.

(2) وردت في اسحق (إن) 1/ 28.

(3) وردت في اسحق (أيضاً ذلك) 1/ 28.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 28.

(5) أيضاً.

(6) وردت في اسحق (المضاف هو مضافا) 1/ 28.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 28.

((يريد: فقد علم ذلك الشيء الذي هو مضاف إليه))

«فإنه إن لم يعلم أصلا ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال»[1]

((يريد: فإنه لم يعلم الشيء الذي هذا مضاف إليه لم يعلمه ـ هو لأن علمه شيء بالقياس إلى الذي هو مضاف إليه))

«لم يعلم، ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال»[2]

((يريد: ولا أنه مضاف على أية صنف كان من أصناف المضاف))

«وذلك يبين[3] أيضاً في الجزئيات»

((يريد واستقراء الجزئيات من المضاف))

«مثال ذلك: الضعف، فإن من علم الضعف على التحصيل»[4]

((يريد: بأن يحصل طبيعته ومعنا[5]))

«فإنه على المكان يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا[6] ضعفه محصلا»

((يريد: إذا كان الأول إنما هو مضاف إليه))

«فإن[7] لم يعلمه ضعفاً لشيء واحد محصلا[8] لم يعلمه ضعفا لشيء أصلاً»

((يريد: إذا كان ليس يضعف لكل أمر على الإطلاق،

[ورقة، 501]

---

(1) أيضاً.

(2) كذلك.

(3) د، ن، واسحق 1/ 28: (الصواب (بين).

(4) يقارن مع اسحق 1/ 28.

(5) ن، د الصواب (ومعناه).

(6) وردت في اسحق (هو) 1/ 28.

(7) وردت في اسحق (فإنه إن لم) 1/ 28.

(8) وردت في اسحق (محصل فليس يعلمه ضعفا أصلا) 1/ 28.

(الكتاب السادس والعشرون)[1] ك 26

لكنه ضعف لشي محصل))

«وكذلك أيضاً إن كان يعلم أن هذا المشار إليه أحسن»[2]

((يريد: وكذلك إن علم إن هذا الشخص المشار إليه أحسن فضرورة يعلم الذي هو أحسن منه على التحصيل لأنه إن علمه هكذا منهما قد يتفق إلا يكون شيء هو أحسن منه))

«فقد يجب لذلك[3] ضرورة أن يكون يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه، محصلا، فإنه ليس يجوز أن يكون إنما <يعلم >[4] أن هذا أحسن مما دونه في الحسن»

((يريد: منهما مطلقا لا معينا[5] معلوما))

«فإن ذلك إنما يكون توهما لا علما وذلك أنه ليس يعلم يقينا أنه أحسن مما[6] دونه»

((يريد: أن علم هذا أنه أحسن ولا يعلم أنه له دون في الحسن هو توهم لا علم))

«فإنه ربما اتفق أن[7] لا يكون شيء دونه»

((يريد: في الحسن فيكون وصفه بأنه أحسن كاذب))

---

(1) وصل ابن الطيب هنا إلى الكتاب السادس والعشرين من شرحه.

(2) يقارن مع اسحق 1/ 28.

(3) وردت في اسحق (ذلك) 1/ 28.

(4) وردت في اسحق (يعلم) وهي صواب 1/ 28.

(5) أي إنسان مطلق غير معين - ج - .

(6) وردت في اسحق (مما هي دونه) 1/ 28 والصحيح: أنه له من دونه (ج).

(7) وردت في اسحق مدمجة هكذا (إلا) 1/ 28 أو مدغمة.

«فيكون قد ظهر[1] أنه واجب ضرورة متى علم الإنسان أحد المضافين محصلا أن يكون أيضاً[2] يعلم ذلك الآخر الذي إليه أضيف محصلا))،

[ورقة، 502]

((يريد: أي يفهم طبيعة المضاف الآخر، إن كان فهم طبيعة الأول))

قال المفسر:

[يفيدنا خاصة خامسة للمضاف تحقيقية، وهي منتزعة من الرسم الثاني ويقول[3]: إن المضافات يخصها أن من عرف أحد طرفي المضاف محصلا، أن يكون قد عرف الطرف الآخر محصلا إذا كان كل واحد منهما مأخوذا في حد الآخر. ويبين ذلك بقياس شرطي وبالاستقراء]

قال أرسطو طالس:

«فأما الرأس واليد فكل واحد مما يجري مجراهما مما هي جواهر فإن ماهيتها[4] أنفسها قد تعرف محصلة...»

((يريد: فأما الرأس الكلي واليد الكلية وما جرى مجراها، فقد تعرف من غير حاجة إلى قياسها إلى شيء، بل بنفوسها، فلا تكون إذا[5] بحسب الرسم الثاني من المضاف))

«فأما ما تضاف[6] إليه، فليس واجبا أن يعرف»

((يريد: فأما ما هي موجودة له فليس يجب معرفتها أن يعرف))

«وذلك أنه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس مَنْ هذا ويد من هذه»

---

(1) ورد في اسحق (ظاهرا) 1/ 29.

(2) وردت في اسحق (يعلم أيضاً) 1/ 29.

(3) أرسطو.

(4) وردت في اسحق (ماهياتها) 1/ 29.

(5) وهو الصحيح.

(6) وردت في اسحق (ما يضاف) 1/ 29.

((يريد: وذلك أنه ليس هاهنا ضرورة تدعو في فهم،

[ورقة، 503]

هذه، إلى أن تفهم بالقياس إلى شيء))

«فيجب من ذلك، أن هذه ليست من المضاف»[1]

((يريد: فلا تكون اليد الكلية والرأس الكلي من المضاف لأنها تفهم من دون قياساتها[2] إلى غيرها))

«وإذا[3] لم تكن هذه من المضاف فقد يصح القول أنه ليس جوهر من الجواهر[4] من المضاف»

((يريد: لأن هذا وجب بحسب الرسم الأول فإما بحسب الثاني، فلا يجب))

«إلا أنه خليق أن يكون قد يصعب التقحم على إثبات الحكم على أمثال هذه الأمور»[5]

((يريد: إلا أن الأقدام على القول، بأن هذه ليست من المضاف صعب، لأن الفرق بين الرسمين خفي ولهذا قال هذا القول))

«ما لم يتدبر[6] مرارا كثيرة»

((يريد: فإن الإنسان إذا تدبر ذلك وعرف الفرق بين الرسمين صح عنده ما قيل))

«فأما التشكك[7] فيها فليس مما لا درك فيه»

((يريد: فأما التشكك في مثل ما مضى حتى ظن أن جوهرا بما هو جوهر من المضاف، فليس مما لا درك عليه بل من شأن الناس أن يتشككوه))

---

(1) تقارن باسحق 1/ 29.

(2) ن، د: الصواب (قياسها).

(3) وردت في اسحق (وآن) 1/ 29.

(4) ن، د: (الجواهر).

(5) يقارن مع اسحق 1/ 29.

(6) وردت في اسحق (تتدبر) 1/ 29.

(7) وردت في اسحق (الشك) 1/ 29.

قال المفسر:

[ورقة، 504]

[هذا هو حل الشك بحسب الخاصة الثانية وذلك أن أجزاء الجواهر الثواني، وإن كانت موجودة لكلاتها فليس ذاتها ومعناها أنها تقال بالقياس إليها، ولهذا ما يلزم بحسب الرسم الأول، أن تكون من المضاف، وبحسب الرسم الثاني؛ أن تخرج من المضاف وتزول الشناعة منها، وهاهنا ينقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم].

القول في الكيف والكيفية

التعليم العشرون

قال أرسطو طالس:

(مقولة الكيف)[1]

«واسمي بالكيفية، تلك التي[2] بها يقال في الأشخاص كيف هي؟»

قال المفسر:

[من بعد فراغ أرسطو طالس من النظر في مقولة مضاف ينتقل إلى النظر في مقولة الكيفية، ونحن فقبل أن ننظر[3] في كلام أرسطو طالس يجب علينا أن نبحث عن عدة مطالب: الأول: منها إعطاء السبب الذي من أجله جعل الكلام في هذه المقولة، بعد الكلام في مقولة مضاف. ونحن نوضح ذلك بثلاث حجج: *الحجة الأولى:* الجوهر الجسماني الذي كلامه في هذا الكتاب فيه وفي أنواعه، وأجناس أجناسه، أول ما يلزمه إذا أخذ موجوداً معنى الكم، إذا كان مصورا بالأبعاد الثلاثة ولهذا جعل الكلام في الكم تلو الكلام في الجوهر،

[ورقة، 505]

فإنك إذا تصورت الهيولى موجودة فأول ما تنتقش بالأبعاد الثلاثة، ويكون منها جسم، وتعرض له الكيفيات، العرضية، ولأن الكم[4] يلزمه معنى المضاف، ما جعل الكلام في المضاف، بعد الكلام في الكم، ولما كان الجوهر الجسماني

---

(1) العنوان من المحقق.

(2) وردت في اسحق (التي لها) 1/ 29.

(3) سيأخذ ابن الطيب على عادته في تقديم تحليلاته لهذه المقولة بطريقة نقدية. والصواب القول: قبل أن ننظر، بدلاً من القول ((فقبل أن ننظر)).

(4) يقصد مقولة الكم.

الذي كلامه فيه، لأنه عليه تحمل الأجناس العوالي ويحقق وجودها منه أما الجوهر ((فحمل على))، وأما الأعراض ((فحمل يلزمه بعد الكمية الكيفية، العرضية، جعل الكلام فيها بعد)) الكلام في المضاف. *والحجة الثانية*: صورتها هذه الصورة: *الأشياء التي في الوجود في الشيء: هي الجوهر والكمية والكيفية*، وباقي المقولات نسب يفعلها العقل بين الشيء وما خارج. والجوهر لأنه اس الموجودات كلها سواه[1] إذ كانت كلها، إنما توجد فيه، قدم الكلام فيه، أو لأن الكمية تتقدم على الكيفية، العرضية، إذا كان وجودها إنما هو في جسم بالفعل، ما جعل الكلام في الكم بعد الكلام في الجوهر. وتكلم من بعده في الكيفية العرضية. *والحجة الثالثة* صورتها هذه الصورة: كثيراً ما ذكر الكيفية العرضية في المضاف بمنزلة الملكة والعلم والحس، ولهذا ما جعل النظر فيها بعد النظر في المضاف. والثاني: النظر في العلة التي من أجلها رسم هذه المقولة، بالكيفية ولم يرسم مقولة الكم بالكم والكمية.

وطائفة زعم[2] أن أرسطو طالس لم يرسل هذه المقولات ولا ترجمها[3]، ولكن المفسرون[4] فعلوا،

[ورقة، 506]

وهؤلاء ليس لا محالة معهم دليل يقطع أن أرسطو طالس ما فعل ذلك، فإن كانت الترجمة له على ما يقوله غيرهم، وعلى ما ذكره المفسرون، فما العلّة في ترجمته هذه المقولة بالكيف والكيفية: وذلك أنه يلزمهم، أما أن يقطعوا بدليل، بأنه لم يترجمها أو يتأولوا للترجمة إذ كانت مجوزة على أن النسخ القديمة تكذب قولهم، فما فيها إلا ما هذه الترجمة فيه[5] وطائفة رئيسها فورفوريوس تسلم أن هذه الترجمة صحيحة، وتقول: إنه يعني بالكيف ذوات الكيفية، أعني الأشياء القابلة

---

(1) أي سواء، من المساوة.

(2) لعله يقصد (وطائفة زعمت) - ج -.

(3) ن، د الصواب (ولا ترجمها) مرة واحدة ولعل الزيادة بسبب سهو الناسخ فلا معنى للتكرار.

(4) الصحيح: لكن المفسرين (ج).

(5) يقطع ابن الطيب بعائدية المقولات لأرسطو وهو ما أكده في مدخل هذا التفسير ولا سيما عن الكيف.

للكيفية، إذ كان سوف يتكلم فيها ويبين أنها تسمى من الكيفية، على طريق المشتقة[1]، وأنها تسمى منها على طريق المتفقة[2]، ولو كان الأمر على هذا لقد كان أرسطو طالس يقدم الكيفية على الكيف، ويقول الكلام في الكيفية والكيف، لأن ذوات الكيفية يتكلم فيها بعد الكلام في الكيفية، وطائفة ثالثة[3] محققة زعمت أن الكيف اسم مشترك يقع على الكيفية، وعلى ذوات الكيفية أعني الأشياء القابلة للكيفية، ولما ترجم أرسطو طالس المقولة بالكيف، وكان الكيف اسماً مشتركاً، خصص المعنى الذي يريده من معانيه، وهو الكيفية، وكان الكلام يجري على هذا: الكلام في الكيفية، ومن جملة أقسام الكيف؛ الكيفية وهكذا فعل أرسطو طالس عند ترجمته[4] لكتاب السماء والعالم،

[ورقة، 507]

فإنه لما كان اسم السماء يقع على معان كثيرة، على فلك الكواكب الثابتة، وعلى الأفلاك بأسرها، وعلى العالم بجملته، وكأن المعنى الأخير، يريد من هذه المعاني، في ذلك الكتاب، أعني الكلام في جملة العالم[5]، أردف بقوله: السماء قوله والعالم، حتى يكون تقدير الكلام: كتاب السماء ومن جملة معاني السماء، العالم.

والثالث: النظر في العلة التي من أجلها رسم هذه المقولة أولا، ومن بعد قسمها إلى* أنواعها ولم يفعل ذلك في الجوهر والكم، فإنه بدأ فقسمها إلى* أنواعها ثم رسمها[6]، فنقول: أن السبب في ذلك هو أن الكيفية اسم مشترك يقع على الجوهرية، وهي فصول الأنواع التي تقومت منها، والعرضية، وهي الدخيلة، عليها،

---

(1) أي المشتقة أسماؤها.

(2) أي المتفقة أسماؤها.

(3) أي تتفق مع ما يذهب إليه ابن الطيب من غير تسميتها.

(4) يقصد وضعه لكتاب ما بعد الطبيعة.

(5) أي الوجود بما هو موجود.

* الصواب: قسمها على أنواعها في الموقعين.

(6) ن.د: الصواب (قسمهما على أنواعهما، رسمهما) ن/ د.

فلئلا يقع اشتباه ما خصص القسم الذي كلامه فيه، وقال أنه الكيفية العرضية، أعني الدخيلة على الأنواع لا الجوهرية إذ كانت تلك تدخل في مقولة الجوهر كفصل[1] الناطق والمائت والحساس والمتحرك، بإرادة ورسمها ليفهم من رسمها أنه يريد الكيفية العرضية، ورسمها الذي رسمها به، يجري على هذه الصفة: الكيفية هي الأمور التي إذا سئل عن الواحد، الواحد من الأشخاص الموجودة، بكيف: هو وقع جواب بها[2]، ومعنى ذلك أن الكيفية، العرضية التي الكلام فيها هي التي إذا سألنا عن شخص شخص من أشخاص الجواهر الموجودة، بكيف: هو حسن وقوع الجواب بها[3]: فيقال أنه أبيض أو كاتب،

[ورق، 508]

وجعل السؤال متعلقاً بالشخص لأن أس الأعراض الأشخاص. والجواب باي في الأشخاص، إنما يجب أن يقع بالأعراض، فأما الفصول الجوهرية فإذا سئل باي في الأنواع، وقع الجواب بها. والرابع: النظر في قسمة أنواع الكيفية العرضية، والسبب في تقديم بعضها على بعض.

وأما الكيفية فإنها تتقسم إلى[4] نوعين قريبين، وهما الصورة أعني الحال، والملكة، والقوة على الصورة، وهي التهيؤ[5] أعني القوة، ولا قوة. وبالواجب أن تكون الكيفية تنقسم هذه القسمة، لأن الكيفية إما أن تكون تهيؤا أو صورة، بالفعل، وذاك أن الشيء إما أن يكون بالقوة أو بالفعل وبالقوة، يكون مهيئاً وبالفعل تكون الصورة قد تحصلت له، وكل واحد من هذين[6]: أعني الملكة والحال والقوة ولا قوة.

ينقسم إلى[7] الكيفيات الانفعالية والانفعالات والشكل والخلقة، وذاك أن الصورة العرضية الموجودة في الشيء لا يخلو أن تكون مما يصلح، أن يوجد للنفس

---

(1) الصحيح: مثل فصل الناطق (ج).

(2) هذا هو تعريف مقولة الكيف عند ابن الطيب (ج) و (ن/ د).

(3) وهذا تعريف ابن الطيب، للكيفية العرضية. (ن.د).

(4) الصحيح: تنقسم على.

(5) أي الاستعداد.

(6) يقصد ابن الطيب، مجموعتين (الملكة والحال) و(القوة ولا القوة).

(7) الصحيح: ينقسم على (ج).

والجسم جميعاً، وهذا هو الكيفيات الانفعالية، والانفعالات كالعلوم[1] والفضائل، وهذان يخصان النفس، والبياض والسواد والحلاوة، وهذه تخص الجسم، أو تختص بالجسم حسب، من دون النفس، كالأشكال والخلقة، ولا يوجد ما يختص بالنفس، وحدها من الكيفيات العرضية، من دون الجسم إذ كانت كيفيات النفس العرضية، تحتاج إلى أن ينفعل،

[ورقة، 509]

معها الجسم ضربا من الانفعال، وبالجملة انفعال النفس الناطقة وغير الناطقة، يسخن معها الجسم أو يبرد ويتغير ضربا ما من التغير، فإما تقديمه الملكة والحال على القوة ولا قوة، فلأن تلك يعبر عنها بالإيجاب المحض وهي صورة بالفعل والكمال، وهذه يستعمل[2] (تستعمل) في أثناء العبارة عنها بالسلب[3]، وهي قوة على الصورة وناقصة، وتقديمه الكيفيات الانفعالية على الشكل والخلقة، لأن تلك في الجسم والنفس جميعاً، وهذه في الجسم حسب، فهلموا[4] لنأخذ الآن في فهم كلام أرسطو طالس. وأول ما ابتدأ أرسطو طالس، رسم الكيفية العرضية إذ كان فيها كلامه وقال: أن الكيفية العرضية هي التي إذا سئل عن واحد واحد من الأشخاص الموجودة بكيف هو وقوع الجواب بها ورسمها بقياسها إلى الشخص هو أس الأعراض وهي فيه على ما عنيٌ على القصد الأول. ومن بعد الرسم يقسمها إلى[5] النوعين القريبين، وهما الملكة والحال وقوة ولا قوة، والمثال على الملكة والحال، وهي صورة موجودة في الشيء من الملكات والحالات النفسية العلمية والعملية العلوم والفضائل والصنائع، والعدل والعفة، فإن هذه تسمى ملكات وحالات للنفس، فإنا نقول أن ملكة العالم علمه وملكة النجار صناعة النجارة، وملكة العفيف العفة. والفضائل، هاهنا هي التي تكون بحسب النطق والروية وتقسيطات،

[ورقة، 510]

---

(1) الصحيح: مثل العلوم (ج).

(2) ربما (يشتغل) - ج - .

(3) ن. د: الصواب (السلب).

(4) حوار مع تلاميذه، لاستقبال الدرس.

(5) الصواب على النوعين القريبين (ج).

العقل وإن يكون فاعلها فعلها بإيثاره لا طبعاً وهي اعتدال النفوس الثلاث، أعني العفة والشجاعة والملكة، لا بمنزلة الشجاعة في الأسد، فإنها ليست فضيلة لكن جبلة وخلقه. والمثال على الحالات والملكات الجسمية الحرارة والبرودة والمرض والصحة. والحال هو صورة موجودة في الشيء، نفسا كان أو جسما، قليلة البقاء يسيرة الزمان. والملكة هي صورة موجودة في الشيء جسما كان أو نفسا. كثيرة البقاء متأكدة الوجود طويلة الزمان، والمثال على قوة ولا وقوة، بمنزلة التهيؤ الموجود في النفس لقبول العلم، وفعل الخير، وبمنزلة التهيؤ الموجود في الجسم على المصارعة والصحة والمرض، والقوة هي تهيؤ نحو أمر طبيعي ولا قوة هي تهيؤ نحو < أمن >* غير طبيعي كالمرض[1] وكلاهما تهيؤ سوى أنه قال فيهما قوة ولا قوة، ليفرق بين التهيؤ الطبيعي والخارج عن الطبع.

وهاهنا ينقطع كلام أرسطو طالس: وإن كنتم ذاكرن لما جرت به العادة في إيراد الشكوك في أثر كل تعليم، فانصتوا[2] لما نورده منها: *والشك الأول* صورته هذه الصورة: أنت يا أرسطو طالس كيف زعمت أن النوع الأول من الكيفية حال وملكة النوع إنما هو طبيعة واحدة، والملكة والحال شيئان اثنان؟ وحل الشك يجري على هذه الصفة: الحال والملكة ليستا** طبيعتين، بل طبيعة واحدة وصورة موجودة في الشيء،

[ورقة، 511]

لكنها. إذا قيست، ونوسب بينها وبين[3] (بين) الزمان والوجود إن كان وجودها قصير الزمان، غير متأكد سريع الزوال، سميت حالا - وإن كانت طويلة الزمان وكانت ذات ثبات وعسرة الانقلاع ومتأكدة الوجود، سميت ملكة[4]، وليست صورتها صورة نوعين ولا شخصين، ولا فصلين، إذ كانت الأنواع

---

* لعلها < أمر >.

(1) الصحيح: مثل المرض (ج).

(2) ابن الطيب يخاطب تلاميذه، على سبيل الربط والتفاعل مع الدرس.

**وردت في الأصل (ليسا) - خ ل -

(3) ن. د: يقصد (بين) لأغراض النسبة.

(4) معاني وحدود (الحال) و(الملكة) عند ابن الطيب.

والأشخاص والفصول لا تنتقل فتصير بعضها بعضا فأن سقراط لا يصير فلاطن ولا الناطق غير الناطق، ولا الحمار إنساناً، والحال فقد تنتقل فتصير لها ملكة إذا تأكد وجودها، لكنها بمنزلة شخص واحد منتقل[1] (منتقل) الأحوال، كان صبيا فصار شيخاً متأكد الوجود، فإن الصورة التي تتحصل للمتعلم ما دام في الأخذ تكون حالاً، فإذا تأكدت صارت ملكة، فهذا كاف في حلّ هذا الشك.

ويطرأ شك ثان صفته هذه الصفة: كيف زعم أرسطو طالس أن القوة ولا قوة، نوع واحد، ولا قوة هو عدم القوة[2]، فكيف يكون الشيء وعدمه، طبيعة واحدة(؟)[3] والنوع يحتاج أن يكون طبيعة واحدة، وحل الشك يجري على هذا: ليس لا قوة هو عدم القوة، لكنهما جميعاً تهيؤ موجودة في النفس والجسم، فإن كان التهيؤ نحو أمر طبيعي بمنزلة الصحة سمي قوة، وإن كان نحو أمر خارج عن الطبيعة بمنزلة المرض، سمي لا قوة، لأن الإنسان يكون غير مقتدر على دفع المؤذي، فهذا كاف في حل هذا الشك.

ويطرأ شك ثالث صفته هذه الصفة، إن كانت الملكة هي،

[ورقة، 512]

حال: والحال ليست بملكة، فالملكة ليست ملكة، وهذا شنيع(؟)[4]، وحل الشك يجري على هذه الصفة: الوسط اسم مشترك، وذلك أن الحال تقال على الحال المتأكدة، والحال التي ليست بمتأكدة، وصغرى القياس، محمولها الحال المتأكدة وكبراه موضوعها، حال غير متأكدة، فتقدير القياس الملكة حال متأكدة، والحال الغير[5] (غير) متأكدة (المتأكدة) ليست ملكة فلا يلتئم* من ذلك قياس، فهذا كاف في حل هذا الشك.

---

(1) منتقل / : منفعل / ف س.

(2) ن، د: (عدم القوة) مشوشة.

(3) سقطت من (ن).

(4) سقطت من (ن) علامة الاستفهام.

(5) غير المتأكدة ـ (ج).

* للضبط (فلا يلتئم) (ن / د).

وشك رابع صورته هذه الصورة: إن كانت الكيفية تكسبنا أن يسأل عنا بكيف هو، فينبغي أن يكون هذا المعنى أيضاً موجوداً لها كما أن الشيء الذي يكسبنا حرارة أو برودة هذا المعنى أولاً موجود له (؟) وحل الشك يجري على هذا: ليس كل ما يكسب الشيء أمراً ما ينبغي أن يكون ذلك الشيء موجوداً له، فإن الأجسام السماوية تسخنا والحركة أيضاً تسخنا والغيظ والغضب، وليس الحرارة موجودة لها والحرارة تسخنا وليس للحرارة حرارة، كذلك ليس وإن كانت الكيفية تكسبنا أن يسأل عنا بكيف ينبغي أن يكون هذا المعنى موجودا لها، أعني أن يسأل عنها بكيف هي، واللينس[1] يبين أن أنواع الكيفية صارت أربعة، لأنها ليست تكون مقتناة أو طبيعية، والمقتناة هي الحال والملكة، والطبيعية إما أن تكون مقتناة بالفعل، والتي[2] بالقوة هي النوع الثاني من الكيفية، والتي[3] بالفعل، إما أن تكون في عمق الشيء فتكون،

[ورقة، 513]

كيفيات انفعالية وانفعالات، وهذه هي النوع الثالث، أو في ظاهر الشيء، وهذه هي النوع الرابع، وهذا القول إذا تأمل يبين غلطة، فإن البياض من الكيفيات الانفعالية وليس هو في عمق الشيء، والجمال حال لنا والملكة والبياض للققنس[4]: والسواد للغراب، وليس ذلك بمقتنى بل بالطبع ونحن فقد أتينا على قسمة الكيفية على أوضح الوجوه، وأحسنها[5]، وهاهنا ينقطع الكلام في جملة هذا التعليم[6] ولنأخذ الآن في تفصيله]

---

(1) اللينس: أحد تلاميذ أرسطو. راجعه في ورقة 66، وسيرد في الأوراق 559 و 560.

(2) الصحيح: التي بالقوة.

(3) الصحيح: التي بالفعل (ج).

(4) طائر أبيض معروف في بلاد اليونان تكرر ذكره هنا وفي بقية كتب أرسطو.

(5) ابن الطيب يتباهى بمنهجيته المقولية (المعرفية، المدرسية).

(6) انقطع الكلام في المبحث المتعلق بالكيفية ولم ينقطع التعليم التاسع عشر لاستمرارية الدرس (المقولي - المنطقي).

قال أرسطو طالس:

«واسمي بالكيفية تلك التي[1] بها يقال في الأشخاص كيف هي: < ؟ >[2]»

((يريد: واسمي كيفية عرضية الحال الموجودة للشيء التي إذا سئل عن شخص شخص بكيف هو (؟) وقع الجواب بها))

قال المفسر:

[هذا رسم الكيفية العرضية، وذلك إن الأعراض أسها الشخص، فرسمها بقياسها إليه؛ وفائدة رسمه إياها ليعلمنا أن نظره إنما هو في الكيفية العرضية لا الجوهرية وقوله: واسمي، ليس لأنه لا اسم كان لها، وإنما أقام قوله: اسمي الكيفية، مقام قوله: والكيفية هي التي من حالها كذا]

قال أرسو طالس:

«والكيفية مما تقال[3] على أنحاء شتى»،

[ورقة، 514]

((يريد: واسم الكيفية يقال على أنحاء شتى، على الكيفية الجوهرية، وعلى الكيفية العرضية، والكلام هاهنا في العرضية، وهي التي قال: فلنسم نوعاً واحداً منها ملكة وحالا*))

«فلنسم[4] نوعاً واحداً من الكيفية ملكة وحالا وتخالف[5] الملكة، الحال في أنها أبقى وأطول زمانا»[6]

((يريد: في أن الملكة ثابتة الوجود طويلة الزمان، والحال ليست كذلك))

---

(1) وردت في اسحق (التي لها) 1/ 29.

(2) الأسئلة جميعها التي تبدأ بكيف جاءت خلوا من علامة الاستفهام.

(3) وردت في اسحق (مما يقال) 1/ 29.

* وردت في الأصل (وحال) ـ خ ل ـ

(4) وردت في اسحق (فليسم نوع واحد) 1/ 29.

(5) . د، واسحق 1/ 29: الصواب (وحالا تخالف) ـ خ ل.

(6) تقارن مع اسحق 1/ 29.

قال المفسر:

[كأن سائلا سأله: لم حددت ورسمت الكيفية وهذا شيء لم تفعله في باقي المقولات (؟)[1] فهو يقول فعلت ذلك لأن الكيفية تقال على أنحاء شتى، أي هي اسم مشترك يقع على الجوهرية والعرضية، وهاهنا كلامي في العرضية ونوع واحد منها، أعني من العرضية، الحال والملكة وقد كنا قلنا: إن الحال والملكة، اختلافهما إنما هو بالقياس إلى الزمان. وإن كانا في الموضوع واحدا[2] وذلك أن الملكة تثبت في الشيء زماناً طويلاً، والحال زماناً قصير][3]

قال ارسطو طالس:

«وما جرى[4] هذا المجرى، العلوم والفضائل»

((يريد: ومما يجري مجرى[5] الملكة والمثال عليها))

«فإن العلم مظنون به إنه من الأشياء الباقية التي تعسر حركتها»[6]

[ورقة، 515]

((يريد: وكذلك (   )

«< وإن كان الإنسان - إنما شدا من العلم. ما لم > يحدث عليه تغير فادح، من مرض أو < غيره، مما أشبهه > [7]»

((يريد: لأن الأ (   ).))

«وكذلك < أيضاً الفضيلة... مثل العدل والعفة > وكل واحد < مما أشبه ذلك >[8] قد يظن أنها ليست بسهلة الحركة ولا سهلة التغير. >»[9]

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(2) ن، د: (واحدا) مشوشة.

(3) ن، د: الصواب (قصيرا).

(4) وردت في اسحق (وما يجري هذا المجرى) 1/ 29.

(5) ن ، د: الصواب (ومما يجري).

(6) تقارن مع اسحق 1/ 29.

(7) مطموسة في (م) بين الأقواس من اسحق 1/ 29.

(8) النص من اسحق 1/ 30 ولا سيما بين القوسين < > من بدوي والباقي من ابن الطيب/ د.

(9) يقارن مع اسحق 1/ 30.

((يريد: إن كانت الكيفية (...   ) للإنسان.))

قال المفسر:

[أورد[1] أمثلة على (   )

والعملية (   )

نفسا كان أو جسما (   )

فيه والفضائل (   )

بحسب النطق[2] (   )

كالجبلة[3] بمنزلة الشجاعة عند الأسد (   )

والملكات الجميلة (   )

التلقين والتأويل (   )

لأنهم رأوا غيره (   )

العفة، وأنه واحد (   )

ويفهمها ويقتني بالعمل بها، واستثناؤه ما لم يحدث تغير فادح، لأن كثيرا من العلماء مرضوا أمراضا خرجوا منها، وقد افتتوا أسماؤهم فضلا عن علومهم]

[ورقة 516]

قال أرسطو طالس:

«وأما الحالات فتسمى بها الأشياء السهلة الحركة السريعة التغير[4] مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة»[5]

((يريد: فإما الحالات فهي توجد للشيء ويسهل انصرافها عنه من ا لكيفيات وتغيره منها))

---

(1) يقصد أرسطو.

(2) الفراغات جميعها، بسبب انطماس (م) و(ن).

(3) الصحيح: مثل الجبلة (ج).

(4) سهلة الحركة، سريعة التغير- ج - .

(5) تقارن مع اسحق 1/ 30.

«وسائر ما أشبه ذلك[1]»

((يريد: إذا كانت مدة لبثه[2] مدة قريبة))

«فإن الإنسان قد قبل بهذه حالا على ضرب من الضروب[3]»

((يريد: لأنه قد تغير بها ضربا من التغير، وإذا سئل عنه بكيف وقع الجواب بها))

«إلا أنه قد تغير[4] بسرعة»

((يريد: إلا أنها قد تتغير عنه بسرعة وتتصرف))

«فيصير باردا بعد أن كان حاراً وينتقل[5] من الصحة إلى المرض»

((يريد: وكل ذلك في مدة يسيرة))

«وكذلك الأمر في سائرها[6]»

((يريد: في جميع* الأشياء التي تحدث في الشيء، فإنه يكون بها حال ما إذا كان زمان لبثها فيه سريعاً))

«إلا أن يكون الإنسان»[7]،

[ورقة، 517]

((يريد: اللهم إلا أنه (   )

زوالها، (   )

وكان أو كبيرة[8] و(   ).))

---

(1) أيضاً.

(2) - ج - أي بقاؤه.

(3) تقارن مع اسحق 1/ 30.

(4) وردت في اسحق (قد يتغير) 1/ 30.

(5) وردت في اسحق (وينقل) 1/ 30.

(6) ن، د: الصواب (سائرها).

* الصحيح: في الأشياء جميعها (ج).

(7) يقارن مع اسحق 1/ 30.

(8) س/ نظره.

«قد صارت هذه < الأشياء أيضاً له لطول المدة > حالاً طبيعية لا شفاء < أو عسرت حركتها جداً >»[1]

((يريد: حالا (مفارقا)[2] الذي هي فيه (   )))

«فلعله أن يكون[3] أن يسمى < هذه حينئذ ملكة >[4]»

((يريد: لأجل (   ).))

قال المفسر:

[يورد[5] أمثلة على الحال (   ) والحال ترسم (   ) نفسا كان ذلك الشيء أو جسما (   ) استثناؤه بطول الزمان (   ) ذكر فيما تقدم (   ) الموجود[6] للجسم لأن الموجودة للتنفس وفائدة قوله: (   ) الموجودة للتنفس وفائدة قوله: (   ) فهذه[7] تعرض في الأحايين]

قال أرسطو طالس:

«ومن البين أنه إنما < يقتضي اسم الملكة الأشياء>* التي هي أطول زمانا والأعسر حركة»[8]

[ورقة، 518]

((يريد: وأعسر تغير وزوال من الموضوع التي هي فيه))

«فإنما[9] لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلوم تمسكاً يعتد به، لكنه سريع التنقل، أن له ملكة[10]»

---

(1) النص بين < > من اسحق 1/ 30.
(2) س / مقارنا.
(3) (أن يكون) في اسحق 1/ 30 ومشوشة في ن/ د.
(4) بين < > من اسحق 1/ 30.
(5) يقصد أرسطو.
(6) ن، د: الصواب (الموجودة).
(7) ن، د: الصواب (بهذه).
* بين الأقواس < > من اسحق 1/ 30.
(8) تقارن مع اسحق 1/ 30.
(9) فإنما (ن، د)، وردت في اسحق (فإنهم) 1/ 30.
(10) يقارن مع اسحق 1/ 30.

((يريد: سريع الانتقال والعودة إلى جهلها أن له ملكتها[1]))

«على أن من[2] كان بهذه الصفة حالا ما في العلم.

أما أنه أخس[3]، وأما أفضل»

((يريد: إذا كان قد تأثر ضربا ما من التأثر))

«فيكون الفرق بين الملكة[4] والحال: أن هذه سهلة الحركة، وتلك أطول زماناً وأعسر تحركاً»

((يريد: فيصير الفرق بن الملكة والحال، تأكد الوجود ولا تأكده، وطول الزمان وقصره))

قال المفسر:

[لما رسم[5] الملكة والحال، وأوضح رسميهما من الاستقراء وأن يوضح أن الملكة على ما رسمها، وكذلك الحال من اللغة وآراء الجمهور].

قال أرسطو طالس:

«والملكات هي أيضاً حالات، وليس الحالات ضرورة ملكات[6]»

((يريد: وأن الملكات توصف بأنها حالات لأنها قبل أن تتأكد كانت حالات، ولا يجوز أنْ توصف الحال بالملكة لأن زمان الحال قصير، وزمان الملكة طويل))

«فإن[7] من كانت له ملكة فهو بها[8] بحال ما أيضاً من الأحوال»،

[ورقة، 519]

---

(1) ن، د: مطموسة (ملكتها).

(2) وردت في اسحق (لمن) 1/ 30.

(3) وردت في اسحق (أما أخسّ وأما أفضل) 1/ 30.

(4) وردت في اسحق (بين الملكة وبين الحال) 1/ 30.

(5) أرسطو.

(6) وردت في اسحق (وليس الحالات ضرورة الملكات) 1/ 30.

(7) وردت في اسحق (وكان) 1/ 30.

(8) ن. د: وكذلك اسحق 1/ 30.

((يريد: مع أن له ملكة (   ).))

«فأما[1] من كان < بحال من الأحوال، فليست له لا محالة ملكة>. [2]»

((يريد: لأن الملكة (   ) (الوجود)))

قال المفسر:

[يفرق بين الحال والملكة فالحال (   )

واختلافهما في النسب ذلك (   )

أولا ثم تتأكد (   )

قال أرسطو طالس:

«وجنس آخر من الكيفية»

((يريد: غير الملكة (   ).))

«هو الذي به نقول <: مثلا كزيين أو محاضريين أو مصحاحين أو ممراضين>[3]»

((يريد: وهو الذي به تقول (   ) استعدادا نحو الملاكزة والمحاضرة و(المصاححة أو الممارضة)[4]

«أو بالجملة ما قيل < بقوة الطبيعة أو لا قوة >.))[5]

((يريد: وبالجملة التهيؤ (   )، الذي سماه قوة ونحو ذلك كالصحة وكالمرض* وهو الذي سماه لا قوة))

قال المفسر:

[قوله جنس فهو (   )

---

(1) اسحق/ (وأما) 1/ 30، و(مجال) صواب (ن/ د، واسحق).

(2) النص <> من اسحق 1/ 30.

(3) النص <> من اسحق 1/ 30.

(4) ترجيح والصحة والمرض / ج (المصاححة والممارضة) ف.

(5) يقارن النص باسحق 1/ 30.

* الصحيح: مثل الصحة والمرض.

تهيؤ واستعداد موجود، أما (.... إلى نحو[1] ....)

[ورقة، 520]

من الأمور وصورة من الصور، أما يفعلان بها أو ينفعلان]

قال أرسطو طالس:

«وذلك أنه ليس يقال لكل[2] واحد من أشباه هذه[3] أن له حالا ما»

((يريد: أن كل واحد من الأشياء المعدودة وهي التي يقول فيها أن لها تهيؤ[4]،

«لكن من قبل أن له قوة طبيعية أو لا قوة في أن يفعل شيئاً ما بسهولة أو لا ينفعل شيئاً[5]»

((يريد: لكن من قبل* أن فيه تهيؤا[6] واستعدادا نحو أمر طبيعي أو خارج عن[7] الطبع، وهو الذي به يقال أن فيه قوة ولا قوة، نحو الفعل والانفعال بسهولة))

قال المفسر:

[يفرق[8] في هذا الباب بين النوع الثاني والنوع الأول ويقول: النوع الأول هو صورة بالفعل، وهذا هو تهيؤ ما نحو أمر طبيعي فيسمى قوة أو نحو الصور غير الطبيعية. فيسمى لا قوة، إذ كان ذلك عدم القوة على الأمر الطبيعي]

قال أرسطو طالس:

«مثال ذلك أنه يقال ملاكزيون أو محاضريون ليس من قبل أن لهم حالا ما»[9]

---

(1) يجوز / ج.

(2) وردت في اسحق (كل واحد) 1/ 31.

(3) وردت في اسحق (لأن) 1/ 31.

(4) ن، د: الصواب (تهيؤ ليست بحال).

(5) يقارن مع اسحق 1/ 31.

* الصحيح: من حيث.

(6) ن، د.

(7) ن ، د.

(8) أي أرسطو.

(9) تقارن مع اسحق 1/ 31.

((يريد: أن فيهم على الملاكزة أو المحاضرة لا لأن،

[ورقة، 521]

(الكتاب السابع والعشرون) < ك 17>

فيهم هذه الأحوال لكن عسى أن يفهم[1] هذه القوة (تهيؤا)[2]))

«لكن من قبل < أن لهم قوة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة[3]»

((يريد: على أن يسارعوا في ( )))

«ويقال مصحاحون* من قبل أن < لهم قوة طبيعية على > ألا ينفعلوا شيئاً بسهولة < من الآفات العارضة >[4]»

((يريد: من قبل أن فيهم تهيؤا ( ).))

«ويقال ممراضيون < من قبل أنه لا قوة لهم > طبيعية على أن لا < ينفعلوا شيئاً بسهولة >»[5]

((يريد: من قبل أنه ليس متحركا (عنده بصورة)[6] (.....) من قبول المرض بل يقبل (الصحة)[7]))....

قال المفسر:

[يورد المثال على القوة ولا قوة ونحن (فقط....) لا ينبغي أن يفهم لا قوة كالملكة[8] ولكن على (....) نحو الأمر غير الطبيعي]

قال أرسطو طالس:

«وكذلك الأمر[9] أيضاً في < الصلب وفي اللين >[10]»

---

(1) / فهم.
(2) س، ترجيح.
(3) النص من اسحق 1/ 31.
* لعله (مصحجون) س.
(4) بين الأقواس من اسحق 1/ 31.
(5) وردت في اسحق (ممراضون) ـ والا 1/ 31.
(6) ترجيح، س / ج.
(7) ترجيحا / ج.
(8) ترجيح م/ د. والصحيح: مثل الملكة.
(9) قلبها اسحق (أيضاً الأمر) 1/ 31.
(10) بين الأقواس من اسحق.

((يريد: وكمثل[1] القول في < أن الصلب > واللين فإن في الضرب قوة هي لأنفعال قوله... على أن يصير صلبا، وفي اللين قوة على الانفعال (لشيء)[2]

«فإنه يقال صلب من قبل أنه له[3] قوة،

[ورقة، 522]

على[4] أن لا ينقطع بسهولة»

((يريد: أن فيه قوة على ألا ينفعل بها بسهولة))

«ويقال لين من قبل[5] أن لا قوة له على هذا المعنى بعينه[6]»

((يريد: بل انقطاعه وتفرقه بسهولة))

قال المفسر:

[صورة هذا صورة شك بهذه الصفة، الصلابة واللين أحوال بالفعل، والصلب واللين هما اللذان لهما قوة على المدافعة ولا مدافعة، فبعض الأحوال قوة، وحل الشك يجري على هذا[7] الشكل الصلب واللين، الصلابة واللين، فيهما بالفعل والتهيؤ ليس هو نحو هذين لكن نحو الانفعال وعدم الانفعال، ولهذا أفردَ الكلام فيهما للشك الطارئ عليهما لأنهما بالفعل، ويظن بهما أنهما بالقوة، والقوة والتهيؤ فيهما ليس هي على (صلابة) اللين، لكن على الانفعال وعدم الانفعال، فإن الخشبة لصلابتها يصعب قطعها، والثوب للينه يسهل تخريقه. وهاهنا ينقطع الكلام في هذا التعليم.]

---

(1) الصحيح: مثل.

(2) ترجيحا (قوة على الانفعال (س/ ج).

(3) وردت في اسحق (أن) 1/ 31.

(4) وردت في اسحق (الا) 1/ 31.

(5) وردت في اسحق (أنه) 1/ 31.

(6) وردت في اسحق (نفسه) 1/ 31.

(7) (الشكل) لتستقيم العبارة (ج ف س)

التعليم الحادي والعشرون [1]

قال أرسطو طالس:

«وجنس ثالث من الكيفية: كيفيات انفعالية وانفعالات[2] »

قال[3] المفسر:

[لما استوفى أرسطو طالس الكلام في النوعين الأولين من،

[ورقة، 523]

أنواع الكيفية وهما الملكة والحال، انتقل بعد ذلك[4] إلى الكلام في النوعين الآخرين وهما (الكيفيات الانفعالية)

والانفعالات والشكل في خلقته[5] و( )

على الشكل والخلقة لأن (والجسم معا جميعاً في الشكل ( )

وأما على رأس المفيوذوريوس[6] ( )

الكيفيات الانفعالية كيفية ( )

عمق الجسم والشكل والخلقة ( )

سطوح الأجسام ( ) والاستقصات[7] ( )

---

(1) الدخول في التعليم الجديد مع استمرار الحديث عن الكيفية.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 31.

(3) على عادة ابن الطيب في شرح غوامض البحث، يبدأ من نص لأرسطو، ثم يأخذ بإيضاح المقدمات الضرورية:

(4) ترجيح س/ ج.

(5) س/ الكيفية.

(6) ترجيح اسم فيلسوف / ج سبق وذكره ابن الطيب في دروسه السابقة.

(7) س، ترجيح.

على الكيفيات الانفعالية (   )

الجسم لم يقدما على (   )

في الكيفيات الانفعالية والانفعالات مثل (   )

الحلاوة والمرارة (   )

أن نحدد هذا النوع (الكيفيات   )

الانفعالية والانفعالات (   )

هي صورة موجودة في شيء (   )

أما لأن، الشيء الذي هو فيه يفعل (   ) ويحوزها (   )

فيه، ولأن المدرك لها ينفعل بها، وهما (   ) يكون (   )

عن الشيء بكيف هي وقع الجواب بها (   )

إلى ما من شأنه أن يدرك الانفعال ولا يحدث شيء (   )[1]

يكون فيه بانفعال منه، ومنها ما يحدث في الشيء الذي،

[ورقة 524]

هي موجودة فيه، بانفعال منه، ولا تدرك بانفعال أعني أن المدرك لها لا يدركها، بأن ينفعل، ومنها ما يحدث في الشيء الذي هو وجود بانفعال، ويدركه المدرك لهُ[2] بانفعال، أما القسم الأول: فالمثال عليه سائر الكيفيات الملموسة والمشمومة وللمذوقة[3] والمصورة مما هو موجود في الشيء، متداول أمره، وعند جبلّته، والذي لم يوجد إلا وذلك له بمنزلة الحلاوة في العسل، فإن الحلاوة لم تحدث في العسل بعد وجوده والفراغ من كونه، لكنها فيه منذُ أول امره، وخاصة له لازمة لم يتم وجوده إلا بها، لكنها تدرك بانفعاله وذلك أن حاسة الذوق، إنما تدركها بأن تنفعل بها هي وآلتها التي تدركها بتوسطها، أعني اللسان، أما هي فتنفعل انفعالاً روحانياً[4]، بأن تدرك معنى الحلاوة وصورتها، أما آلتها، فانفعال

(1) جاءت قراءة هذه الورقة المطموسة فـ ي (م) اعتماداً على (د).

(2) ن. د: (المدرك له).

(3) ن. د: الصواب (المذوقة).

(4) أي باطنياً، مزاجياً، يسميه (روحانياً)، ن وهو الصواب.

هيولانياً[1] بأن تصير حلوة، وبمنزلة بياض الثلج والققنس، فإن البياض موجود للثلج والققنس من غير انفعال، أعني من غير أن يكمل وجودهما ثم انفعلا حتى حصلا بهذه الصفة لأنه فيهما منذُ أول أمرهما، لكنه يدرك بانفعال فإن حسّ البصر يدركه بأن ينفعل، وانفعال (له)[2] انفعال روحاني لا هيولاني، وهذا بأن ينطبع بصورته، ولهذا ما يقال في هذه الكيفية أنها لا تدرك بانفعال لأن الشيء الذي،

[ورقة، 525]

هي موجودة فيه، لا يتغيّر فيها كما يتغيّر من الحرارة العرضية الطارئة عليه إلى البرودة العرضية الطارئة عليهن ولكنها له من أول وجوده، ولازمة له ولا المدرك لها يتغيّر عند إدراكه لها تغيراً هيولانياً، لكن روحانيا[3] والحق هو أنها تدرك بانفعال روحاني أعني بأن يتحصل مثلها في المدرك، ولا تدرك بانفعال هيولاني بأن يتحصل[4] في المدرك لها كيفية طبيعية مثلها، والقسم الثاني، أعني الذي يتولد بانفعال [ولا يدرك][5] بانفعال، بمنزلة سائر الكيفيات اللازمة للنفس كالحقد* وتيه العقل والعشق، وهذه تتولد بتغيّر ما للمزاج، فإن عند الغضب يتغير مزاج القلب بالحرارة وكذلك عند الحقد، وعند اللذة، يبرد يسيراً[6] جسم القلب لانتشار الحرارة في البدن بأسره، وبالجملة لابد أن يكون الجسم عند حدوث هذه الكيفية النفسانية تغيّر، والعقل يدرك هذه لا الحس، لأن الحس يدرك الكيفيات المحسوسة، فأما هذه فليست بمحسوسة أعني نفس طبيعة الغضب والحقد والتيه والعشق واللذة فالعقل إذن** يدركها والعقل لا ينفعل أعني لا يدرك ما يدركه بأن

---

(1) ن. د: الصواب (هيولاني بأن تصير حلوة) خ ل.

(2) لكي يستقيم المعنى قلنا و(وانفعاله): انفعال روحاني/ ج.

(3) يتحدث ابن الطيب عن نوعين من الانفعالات (هيولاني: فيزيقي) و(روحاني) بمعنى (سايكولوجي) ـ ج.

(4) تكرار (بأن يتحصل) من قبل الناسخ (ن ـ د).

(5) وردت هكذا مجزأة على سطرين ـ ج ـ .

* الصحيح: مثل الحقد.

(6) قليلاً.

** وردت في الأصل (إذاً) وهو الصواب ـ خ ل .

ينفعل إذا كانت مدركاته تتحصل له لا في زمان وانفعال[1] هو في زمان لكنه يفهم معنى الشيء فهما، ويحصل صورته تحصيلاً روحانياً ولهذا،

[ورقة، 526]

ما يدرك الضدين معاً، واعلم أن العقل لا ينفعل انفعالاً هيولانيا، بأن توجد فيه صورة الغضب الطبيعية فأما روحانياً، فينفعل لأنه ينطبع فيه مثال صورة الغضب وكذلك الحس ينفعل انفعالاً روحانياً من محسوساته سوى أن العقل يعلم مدركه والحس لا يعلم مدركه فيقول أرسطو طالس: أن الكيفيات التي في القسم الأول تدرك بانفعال[2] يريد بانفعال الروحانية إذ كان الحس يدرك محسوسه بأن ينفعل انفعالاً روحانياً. وفي هذا القسم قال؛ إن العقل يدرك بغير انفعال، يريد: بغير انفعال طبيعي وهيولاني وإلا فهما جميعا في أنهما يدركان إدراكاً روحانياً، ولا يدركان إدراكاً طبيعياً واحد[3]. والقسم الثالث: بمنزلة سائر الكيفيات المذوقة والمشمومة. (المسموعة[4]) والملموسة والمدركة بالبصر الموجودة للشيء، لا في أول أمره بمنزلة ملوحة ماء البحر فإنه يحدث بانفعال جسم البحر انفعالاً هيولانيا، وذلك أنه يحدث بسبب مخالطة البخار الدخاني له وهو جسم أرضي محترق، وانفعاله به، ويدرك بانفعال، وذلك أن حس الذوق ينفعل منه، ولكن انفعالا روحانيا، وهكذا صورة سائر الكيفيات المشمومة إذا لم يكن الشيء من أول أمره كالأشياء[5] المطيبة بالمسك والمبصرة والأشياء المبيضة والملموسة،

[ورقة، 527]

كالأشياء[6] التي تجعل خشنة أو (ملساء)[7] فأن هذه تنفعل بهذه الكيفيات انفعالاً جسمانياً، ويدركها المدرك على جهة روحانية، فإما الفرق بين الكيفيات

---

(1) والانفعال - وهو الصواب.

(2) وهو ما سوف يتحدث عنه أرسطو في ص 31 - 32 في المقولات لاسحق.

(3) واحد. (الصواب).

(4) يحتمل سهو الناسخ لحاسة أخرى من الحواس و(المسموعة) الخمس (الذوق والشم والسمع واللمس والبصر) - ج.

(5) الصحيح: مثل الأشياء المطيبة (ج).

(6) الصحيح: مثل الأشياء (ج).

(7) لعله يريد (ملساء) أو خشنة الملمس.

الانفعالية، والانفعالات فليس هو من قبيل[1] اختلاف طبيعتهما، أعني من قبل أن طبيعة الانفعالات غير طبيعية الكيفيات الانفعالية، وكيف يكون نوع واحد مؤلف من طبيعتين مختلفتين، وهما صورة واحدة ولكن هذه الصورة إذا نوسب بينها وبين (الزمان)[2] وجدت يسيرة اللبث بمقدار ما لا يمكن أن تقع في الجواب عند السؤال عن الشيء بكيف سميت انفعالات كحمرة الوجه عند الخجل وصفرته عند الفزع، فإن هذا التغيّر لا يلبث وأن كان لبثها في أزمان طويلة سميت كيفية انفعالية، لأن الشيء يُسأل عنه بكيف، ويقع الجواب بها فإنا[3] (فإن) تقول كيف هو فيقال أحمر وطيب الرائحة وخشن، وتائه العقل، ونسبة الكيفية الانفعالية إلى الانفعالات كنسبة[4] الملكة إلى الحال، وذلك: أن الزمان بطوله وقصره يفعل الفروق بين هذه، وهي في الموضوع واحد، وفي الطبيعة يختلف تحديدهما من قبل الزمان، فهذا كافٍ في النظر في النوع الثالث.

والنوع الرابع هو الشكل والخلقة، والشكل هو صورة موجودة،

[ورقة، 528]

في الشيء، بها يقال فيه أنه مربع أو مستدير أو مثلث أو غير ذلك، وبالجملة فالشكل هو صورة التثليث والتربيع وغيرهما ما يشبهها[5]، ويوجد في الأجسام المتنفسة كالحيوان* والنبات وغير المتنفسة كالمنحوتة والمصورة، والمفيذوروس[6] يحدده: بأنه الذي يحيط به حدّ أو حدود.

أما المستدير فيحيط به حدّ واحد، أعني خطاً واحداً** والمستقيم[7] أكثر من حدّ واحد، والخلقة هي صورة موجودة للشيء بها يقال فيه أنه متناسب الأعضاء، أو غير متناسب أو أنه قبيح الصورة أو حسنها، وبالجملة هي صورة تناسب أعضائه،

---

(1) ن ـ د: الصواب (من قبل).
(2) كأن الناسخ أراد أن يكتب (الزمان) ـ ج ـ .
(3) يرجح ((فأنت تقول) أو (فأن تقول) (ج/ ف/ س).
(4) الصحيح: مثل نسبة (ج).
(5) الصواب (وغيرهما مما يشبههما) ن. د.
* الصحيح: مثل الحيوان.
(6) المفيذوروس: تحدث عن المتفقة ومقابلاتها.
** وردت في الأصل خط واحد (خ ل).
(7) ن. د، (والمستقيم).

ويوجد في المتنفسة حسب وبالجملة فيما له أعضاء آلية مؤلف بعضها إلى بعض، والمفسرون[1] يقولون أنها بالحيوان أحق من النبات، وبالجملة: كل ما كان الشيء أكثر تركيباً كان هذا المعنى فيه أحق لأجل تناسب أعضاء التركيب والدقة، في تركيبها، والشكل يقال على الخلقة، والخلقة لا تقال على الشكل، كما تقال[2] الحال على الملكة، ولا ينعكس الأمر حتى تقال الملكة عليها، لأن الملكة والحال طبيعة واحدة وموضوع واحد يختلفان بتأكد الوجود وطول الزمان، فأما هذه فطبائعها تختلف، وأيضاً،

[ورقة، 529]

فالشكل يستعمله المهندس، والطبيعي، فإن الطبيعي يبيّن[3] أن شكل السماء كري ويبيّن أن الأشكال الكرية أعسر انفعالا من الأشكال المستقيمة الخطوط، والمهندس يبيّن لوازم الأشكال وخواصها، والخلقة إنما يستعملها الرجل الطبيعي حسب لأنها لا تكون إلاّ في الأجسام الطبيعية حسب، وفيما[4] هو مؤلف من الآلات، وهذا[5] النوع وإن كان رابعاً فهو متقدم عند الفلاسفة، إذ كان فلاطن يجعل أشكال الأجسام التي منها تركب العالم خمسة وسيتضح ذلك في كتاب السماء[6] والعالم.

وأرسطو طالس في السابعة[7] من السماع الطبيعي، يزعم أن التغيّر في الشكل ليس باستحالة لكن كونا، أو تابعا للكون، ولا ينزله منازل الأعراض، إذ كان الشيء الواحد لا ينتقل من التربيع إلى التثليث، ولا من الاستقامة إلى الانحناء، وهو

---

(1) لم يصرح بأسمائهم.

(2) الصحيح: مثلما تقال (ج).

(3) ن. د: (يَبين).

(4) ن. د: (وفيما هو).

(5) ـ ج ـ: (وهذا).

(6) يقصد (ما بعد الطبيعة).

(7) يصد (المقالة السابعة) من كتاب الطبيعة (2/ 733 ـ 937) وعليها شروح ابن الطيب أبي الفرج.

باقٍ على مجرى طبيعته، كما ينتقل[1] من السواد إلى البياض، وصناعة الحيل[2] شديدة الانتفاع به فإنها تجعل الأشياء السريعة الحركة كرية، وصناعة الخطابة والشعر تجعل للقول شكلاً ولا تخرجه ساذجاً وبالجملة فالكيفية تنقسم[3] إلى الصورة التي بالفعل، وهي التي يسميها ملكة.

وإلى التهيؤ وهي التي يسميها قوة ولا قوة، والصورة يقسمها[4] إلى الموجودة في النفس، وهي جميع الكيفيات[5] الموجودة لها العلمية كالعلوم وما جرى مجراها، والأخلاقية كالفضائل[6] والرذائل وتسمى،

[ورقة، 530]

كيفيات انفعالية، وانفعالات وإلى الموجودة في الجسم وهذه تنقسم إلى[7] الكيفيات المشبهة بكيفيات النفس أعني أنها انفعالية وانفعالات كالحرارة[8] والبرودة والحلاوة[9] وبالجملة: الملموسات والمذوقات وغيرها؛ وإلى* الكيفيات التي لا تشبه كيفيات النفس، وإنما تختص بالجسم حسب وتسمى شكلاً وخلقة ولم تخرج هذه من الكيفيات الانفعالية لأن الشيء لا ينفعل بها ولا تدرك بانفعال، لكن سميناها من الأخص، ولهذا ما تنقبض هذه الثلاثة الأقسام إلى قسمين، إلى الكيفيات الانفعالية، والانفعالات، وإلى الشكل والخلقة، فتكون أنواع الصورة النوعين، وكذلك القوة، والكيفيات الانفعالية، والانفعالات سواء كانت للنفس

---

(1) الصحيح: مثلما ينتقل.

(2) يقصد الميكانيكا.

(3) الصواب: تنقسم على (ج).

(4) الصحيح: يقسمها على.

(5) الصحيح: وهي الكيفيات جميعها (ج).

(6) الصحيح: مثل الفضائل (ج).

(7) الصحيح: تنقسم على.

(8) الصحيح: مثل الحرارة والبرودة.

(9) المرجع: والحلاوة ن/ د.

* الصحيح: على.

كالفضائل[1] والعلوم والأخلاق، كتيه العقل والغضب، أو للجسم كالكيفيات[2] الجسمية لا تخلو أن تكون للشيء من أول أمره، فلا يقال فيها أنها تتولد عن انفعال، لكن تدرك بانفعال، وافهم[3] روحاني سواء كان المدرك العقل، أو الحس، وقد يجوز أن يقال فيها أنها لا تدرك بانفعال يعني طبيعيا، فإن العقل لا تتحصل فيه صورة الغضب الطبيعية، ولا الحسّ اللون الطبيعي أو لا تكون للشيء من أول أمر فتتولد بانفعال النفسانية منها والجسمانية، فإن عند حدوث الغضب، وعلم العقل لما يعلمه، يتغيّر الجسم ضربا من التغيّر وكذلك عندما،

[ورقة، 531]

يسخن ويبرد، والمدرك لها يدركها بانفعال روحاني لا هيولي، وأرسطو طالس يجعل هذين القسمين ثلاثة أقسام، ويقول أن من الكيفيات الانفعالية ما لا يتولد بانفعال، ويدرك بانفعال، ويعني روحانياً، ومنها ما يتولد بانفعال، ويدرك بغير انفعال، يعني طبيعيا كتيه العقل والغضب، فإن العقل يدركه لا بأن تتحصل فيه صورته الطبيعية، ومنها ما تتولد بانفعال وتدرك بانفعال كسائر* كيفيات الأشياء المركبة أما بالاتفاق أو بالصناعات[4] كملوحة** ماء البحر، وما يحدث عند صناعة الطبيخ وما يجري ذلك المجرى، وبالجملة فالكيفيات العرضية النفسية والجسمية[5]، أما أن تكون للشيء منذُ أول أمره فلا تتولد بانفعال طبيعي، وتدرك بانفعال روحاني، فإن الحس والعقل يدركها إدراكاً روحانياً، أو تكون له بعد وجوده وهذه إما أن تثبت أو لا تثبت، فإن لم تثبت سميت انفعالات حسب، ويكون تولدها بانفعال طبيعي وإدراكها روحاني أو تثبت فتسمى كيفية روحانية، انفعالية وتحدث بانفعال طبيعي، وتدرك بانفعال روحاني، وقد يمكن في هذا كلها أن يقال فيها أنها لا تدرك بانفعال ويعني به طبيعة، وبالجملة، فالكيفيات كلها النفسية

---

(1) الصحيح: مثل الفضائل.

(2) الصحيح: مثل الكيفيات.

(3) لعله يريد القول (ويفهم) - ن. د.

* الصحيح: مثل سائر.

(4) (بالصناعات) و ن/ د.

** الصحيح: مثل ملوحة.

(5) أي الأشياء وما نعرفه عنها في وعينا.

والجسمية لا تخلو أن ينظر فيها بحسب القابل أو المدرك، والقابل يقبلها قبولاً طبيعياً، والمدرك روحانيا[1] فإن كانت في

[ورقة، 532]

القابل من أول أمرها قيل فيها أنها لم تتولد بانفعال وإن كانت من بعد قيل أنها تولدت بانفعال جسماني، وإن أخذت في المدرك سواء كان المدرك حساً أو عقلاً فكلها تدرك بانفعال ولا تدرك بانفعال، تدرك بانفعال روحاني ولا تدرك بانفعال طبيعي، وإذا زاوجت بين هذه حدثت بينها أربع مزاوجات فالكيفية الجسمية والنفسية، أما أن تتولد بانفعال وتدرك بانفعال، أو لا تتولد بانفعال ولا تدرك بانفعال وهذا قسم باطل، وتتولد بانفعالا ولا تدرك بانفعال، وأفهم لا تدرك بانفعال طبيعي، أو لا تتولد بانفعال، وتدرك بانفعال، وهذه هي الموجودة للشيء من أول أمره وتحقيق الكلام في الكيفية يجري على هذه الكيفية، هي نسبة الحال الدخيلة وإنما عدل أرسطو طالس إلى تعبيرها هي نسبة السؤال بكيف والجواب به لأن هذه النسبة اظهر في الكيف وتلك حق لأن الثانية من سؤال السائل، وتلك من نفسها وهو يقسمها إلى[2] القوة والصورة والعلية[3]؛ التي من أجلها لم يقسم باقي المقولات، هكذا وإن كان واجباً، لأن الجنس يحمل على ما بالقوة والفعل لأنه وجد فيها بالفعل من تلك طبيعتين مختلفتين، فقسم ما بالفعل وخلى عن قسمة ما بالقوة لظهورها، وهاهنا دعته،

[ورقة، 533]

الحاجة إلى ذلك، لأنه لم يجد فيما بالفعل مقابلا فقسمه بحسب القوة، والصورة، والصورة سماها ملكة وحالا، ملكة بقياس طول الزمان وتأكد الوجود وحالا بقياس قصر الزمان وانحلال الوجود، وسمي التهيؤ قوة ولا قوة، وإن كان الجميع تهيؤا بالقياس إلى ما هو تهيؤ عليه، فسمي تهيؤ نحو الأمر الطبيعي قوة ونحو الخارج عن الطبع لا قوة وقسم الملكة والحال إلى الكيفيات الانفعالية، والانفعالات وإلى الشكل والخلقة، لأن الكيفية العرضية أما أن توجد للنفس

---

(1) أي عقلي.

(2) الصحيح: على القوة.

(3) لعله يقصد والعلة التي من أجلها لم يقسم... الخ) وليس العلية حتى يستقيم المعنى - ج.

والجسم جميعاً أو للجسم حسب، فإن كانت للنفس والجسم جميعاً سميت كيفية انفعالية وأن كانت للجسم حسب، سميت شكلاً وخلقة، والكيفية لا تنفعل وإنما سميت بهذا الاسم من قبل القابل لها والمدرك، فالقابل يقبلها بانفعال ولكن طبيعي[1] والمدرك يدركها بانفعال، ولكن روحاني، لا طبيعي، فلذا سميت كيفية انفعالية، ويجب أن تعلم أن كل الكيفيات العرضية توجد بانفعال القابل، وتدرك بانفعال المدرك وأفهم القابل الهيولي البعيدة والمدرك الحس والعقل وافهم الهيولى البعيدة في هذه ما فيه تهيؤ، والقريبة ما قد قبلت فكلها على هذا الوجه تحدث بانفعال طبيعي بقياس هيولاها التي فيها التهيؤ ولا تحدث،

[ورقة، 534]

بانفعال طبيعي بقياس ما هي فيه بالفعل وبهذا قسمها أرسطو طالس إلى[2] التي تحدث بانفعال ولا تحدث بانفعال، وتدرك بانفعال ولا تدرك بانفعال وكلها يلزمها هذا بنسب مختلفة، وإنما أورده فيها مبعّضاً[3] ليريك أن الأقسام تمرّ فيها كلها وإنما أفرد الشكل والخلقة، وإن كانت أيضاً كيفية انفعالية لأنها تختص بالجسم وتجعل له وضعاً والبواقي ليس كذلك ولأنها مركبة من البعد والحال وتمثلت موضوعه بالبعد والكيفية فيه التثليث[4] وبالتثليث يدخل في الكيفيات الانفعالية وبالتركيب يختص فيكون نوعا منفرداً والفرق بين الشكل والخلقة أن الخلقة هي مجتمع أشكال كثيرة والشكل شيء بسيط مفرد، فالخلقة هي اجتماع أشكال أعضاء آلية نفسية، يحدث لها بحسبها يحكم عليها بالقبح وتخص والعلة في أنه لم يقسم هذه المقولة إلى[5] أنواع أنواع ولا الجوهر كما فعل في الكم لأن كل مقولة فتبلغ ما فيها تحجب عن مزاج فأنواع أنواع لا تخص، فلهذا لماذا بلغ فيها ما كف عن التعديد وما تكون[6] عن الضد، لا عن مزاج تخص[7] أنواع أنواعها وهذه

(1) (ولكن طبيعي) ن/ د.

(2) الصحيح: على التي.

(3) مجزأ.

(4) يقصد التثليث - ن . د.

(5) الصحيح: على أنواع. (ج).

(6) ن. د. والصواب (تكون).

(7) يرجح (تنحصر) ف. س.

الكمية فأنواع أنواعها تتحصر في مقولتي الجوهر والكيف ويفعل وينفعل، والمضاف أنواع أنواعها لا تتحصر. فأما الكم والزمان والمكان والقنية فأنواع أنواعها،

[ورقة، 535]

تتحصر (.....)

صورته (.....)

الأمزجة (.....)

وإن كان (......)

لأن الشيء (.......)

فراح أرسطو طالس (......)

يعرض (....)

أنها أحق (......)

وجدت (.....)

دال على (....)

بعيد وضع (....)

أجزاؤه (..... (الأملس))

والخشن (....)

والأملس (يصير خشناً)[1] (...)

الوضع (.....)

أحق في (......)

بمقولة (.......)

وذاك أن (.....)

هو قائل (......) من (....)

بأنه خشن وأملس ويميزه (....)

---

(1) ترجيح/ س (يصير خشناً).

كيفيات وصور موجودة في شيء (بريء)[1] (...   )[2]،

[ورقة، 536]

يدخلها في الموضوع ويجعلها أطرافاً لهذه المقولة للسبب الذي ذكرنا، وبالجملة الخشونة والملامسة[3] والتخلخل والتكاثف بالكيفية أحق من الموضوع وهذه كيفيات شكلية، والخشن والأملس والتخلخلُ والتكاثف بالموضوع أحق لأن الشيء بها على نصبة[4] وأرسطو طالس يعلم بعد الفراغ من الكيفية، عن ذوات الكيفية، أعني الأشياء القابلة للكيفية لسببين، أحدهما من قبل أنه ترجم هذه المقولة بالكيف والكيفية[5]، وكان الكيف اسماً مشتركاً يقع على الكيفية وذوات الكيفية، فلما علم عن الكيفية يعلم الآن عن ذي الكيفية.

والثاني من قبل[6] أن الكيفية موجودة في شيء أعني في جسم موضوع لها، والشيء الذي توجد فيه، يسمى منها على ضروب كثيرة مختلفة فواجب أن يعلمنا كيف يسمى القابل للكيفية من الكيفية ويجب أن تعلم أن القابل للكيفية هو الجوهر والكيفية عرض، وشتان بين طبيعتيهما سوى أنه لما اشتركا في أن أحدهما قابل والآخر مقبول اتفقا بسبب ذلك في الاسم حسب فهو يقول أن ذوات الكيفية أعني الأجسام القابلة للكيفية العرضية تسمى من الكيفية العرضية على ثلاثة ضروب على طريق المشتقة أسماؤها كالكاتب[7] من الكتابة والشجاع من الشجاعة، وهذا هو الأكثر وما سواه،

[ورقة، 537]

---

(1) ترجيح/ س (بريء).

(2) يصعب قراءة الورقة في (م) لانطماسها كلياً، واستعنا بنسخة (د) لقراءة بدايات السطور فيها قدر الإمكان (مح).

(3) ن. د: (الملامسة).

(4) أي الوضع.

(5) كأن كلمة (تكلم) سقطت من الناسخ فيكون الصواب (بعد الفراغ من الكيفية (تكلم) عن ذوات الكيفية).

(6) الصحيح: من حيث أن (ج).

(7) الصحيح: مثل الكاتب. ج.

شاذ ونادر و(المتفقة أسماؤها في منزلة   )

الشي الذي لو (   )

فيتفقان في (   )

كالحريص[1] من (الحرص   )

فإنهم لا يسمون (   )

وهذا اصطلاح (والكلام   )

وعلى العادة (نحن) والشكوك (وأول   )

شك يطرأ صفته هذه الصفة كيف (   )

أن الكيفيات الانفعالية (   )

بمنزلة الحلاوة في (العسل) كيفيات (   ) تفهم (   )

جوهر العسل إذا كان الانفعالات (   )

حلواً (؟)[2] وحل الشك يجري هذا المجرى: الحلاوة في (   )

العسل ليست (طارئة)[3] .... أن الكيفيات (   )

لا تكون صورة (   ) هذا (   )

له بل صورة (   )

الملموسة والعلة في ذلك (   ) الاسطقسات (   )

الأربعة وهذه صور (   )

فإذا فعل بعضها في بعض يكون (   ) بمنزلة (   )

صوراتها ووقفت (   )

هي صورة للشيء (   )

والمشمومة وغيرها (   )

[ورقة، 538]

---

(1) الصحيح: مثل الحريص (ج).

(2) سقطت علامة الاستفهام من (ن. د).

(3) ـ ج، ترجيح.

والملموسة هي الجوهرية فتكون صورة العسل الحرارة الموجودة له، فإما الحلاوة فخاصة تابعة له إلا أنها متى توهم ارتفاعها ارتفع العسل لا لأجلها لكن لارتفاع المزاج الذي وجبت عنه، أعني الحار فيكون ارتفاع الشيء لأجل ارتفاع صورته الجوهرية وهكذا افهم في سائر الخواص التي بحسب صورة الشيء.

أنها متى توهم ارتفاعها ارتفع الشيء الذي هي فيه، فلم يكن ارتفاعه لارتفاعها، ولكن لارتفاع الصورة التي هي خاصة به، وبهذا الحل تنحل جميع الشكوك[1] في أمثال هذه الكيفية، فهذا كاف في حل هذا الشك.

وقد يطرأ شك ثان صفته هذه الصفة كيف يقول أرسطو طالس أن التخلخل والتكاثف ليسا من الكيفية، لكن من الموضوع. وفي السماع الطبيعي[2] في المقالة الأولى يجعلهما التضاد الأول في الكيفية ويرقي جميع الكيفيات[3] إليهما ويصدرهما وينزلهما في الأعالي (؟)[4] وحل الشك يجري على هذه الصفة: في السماع الطبيعي نظره[5] في هذين بقياسهما إلى الهيولى الأولى وبحسب هذا النظر يكونان كيفيتين، تنتقش بهما الهيولى فتتكثف تارة، وتتخلخل تارة، فإن الهيولى إذا لبست صورة الحرارة فتخلخلت، عملت نارا، وإذا لبس صورة البرودة فتكاثفت عملت أرضا، وفي هذه الصناعة،

[ورقة، 539]

ينظر فيهما الشيء (   )

هذه الأجسام (   )

فبحسب هذه (   )

الأجسام فأنها (بعضها في   )

بعض فتكون الكم (ويفعلا بعضٌ في بعض فتكون   )

---

(1) الصحيح: الشكوك جميعها (ج).

(2) أي كتاب الطبيعة (م1) ح/ 1.

(3) والصحيح: الكيفيات جميعها (ج).

(4) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(5) لعل الناسخ أراد أن يكتب (نظرَ) - ج - .

متكاثفة والشيء الذي (   )

أحق من دخوله في (   )

يدخلهما في الموضوع (   ) والكمية (   )

ادخل الخشن والأملس (   ) والكيفية (   )

لا التخلخل والتكاثف (   ) (وهذا يكفي   )

في حل هذا الشك: (ولينقطع الكلام في   )

هذا التعليم، فلنأخذ في تفصيله]

قال أرسطو طالس:

«وجنس ثالث من الكيفية، كيفيات انفعالية وانفعالات[1]»

((يريد: وجنس ثالث من (الكيفية والانفعالات الكيفية

الانفعالية والانفعالات

تتم بانفعال أما من

«ومثال[2] ذلك هذه < الحلاوة والمرارة وكل > ما كان مجانساً <لهذين >[3]»

((يريد: بكل ما كانت مجانسة (   ).))

«وأيضاً الحرارة والبرودة والبياض والسواد>[4]   »،

[ورقة، 540]

((يريد: هذه بالشيء ما هي من الكيفية[5] الانفعالية))

قال المفسر

[قوله جنس يريد به جنساً متوسطاً؛ والكيفيات الانفعالية والانفعالات واحدة

---

(1) يقارن ع اسحق 1/ 31.

(2) ورد في اسحق (مثالات) 1/ 31.

(3) التكملة من اسحق 1/ 31.

(4) النص بي < > من اسحق 1/ 31 يقارن معه.

(5) د: (الكيفيات الانفعالية).

في الموضوع كثيرة في الحد واختلافهما بحسب نسبتهما[1] إلى الزمان. والكيفيات الانفعالية أما أن تتولد بانفعال ويلزمهما الصفتان جميعا] (أو. لا).

قال أرسطو طالس:

«وظاهر أن هذه كيفيات.[2] »

((يريد: الكيفيات الانفعالية القول بأنها (   )

(لأن منها أربعة.....   ).   ))

«لأن ما قبلها قيل فيه بها: كيف هو < ؟ >[3]»

((يريد: أيضاً.))

«مثال ذلك العسل ويقال[4] حلواً، لا مثل حلاوة[5]»

((يريد: مثال ذلك أن المشتق من شيء كيف هو فيجيب حلواً وأبيض))

«والجسم يقال أبيض من قبل البياض[6]»

((يريد: لأن فيه صورة البياض فإذا سئل عنه بكيف وقع الجواب، بالبياض)

«وكذلك يجري الأمر في سائرها»[7]

((يريد في سائر الكيفيات الانفعالية))

قال المفسر،

[ورقة، 541]

---

(1) س ـ سبقهما.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 31.

(3) سقطت علامة الاستفهام من ن/ د.

(4) وردت في اسحق (يقال حلو) 1/ 31.

(5) وردت في اسحق (لأنه قَبِلَ الحلاوة) 1/ 31.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 31.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 31.

(الكتاب الثامن والعشرون)* ك 28

[يبين أن هذا النوع من أنواع الكيفية على ما ادعى بأن يرى أن رسم الكيفية ينطبق عليه]

قال أرسطو طالس:

«ويقال كيفيات انفعالية ليس من قبل أن تلك الأشياء[1] أنفسها التي قبلت هذه الكيفيات، انفعلت شيئاً»

((يريد: ويقال أن في الشيء كيفيات انفعالية ليس من قبل أن الأشياء القابلة لها انفعلت حتى قبلتها كالعسل** فإنه لم يقبل صورة الحلاوة بأن انفعل وتغير فصار حلوا إذ كانت هذه له في أصل وجوده))

«فإن العسل ليس يقال حلوا[2] من قبل أنه انفعل شيئاً ولا واحد من سائر ما أشبهه»[3]

((يريد: ولا الشيء من الأشياء التي للكيفية الملموسة والمذوقة لها، من أول وجودها))

«وعلى مثال هذا[4] الحرارة والبرودة، يقال[5] كيفيتين انفعاليتين»

---

* سقط من (م).

(1) يقارن اسحق 1/ 31.

** الصحيح: مثل العسل (ج).

(2) في اسحق (حلوا) 1/ 31، والصواب (حلو) ن/ د.

(3) يقارن اسحق 1/ 31.

(4) وردت في اسحق (هذه أيضاً) 1/ 31.

(5) وردت في اسحق (تقالان) 1/ 31.

((يريد: ومثل الحلاوة، الحرارة والبرودة الموجودتان في الشيء من أول أمره))

«ليسَ من قبل أن تلك الأشياء أنفسها التي قبلتها انفعلت شيئاً»[1]

((يريد: لم يقل فيها[2] أنهما كيفيتان انفعاليتان من قبل أن الأشياء القابلة لهما انفعلت شيئاً ما حتى قبلتهما))،

[ورقة، 542]

«بل إنما يقال لكل واحدة[3] من هذه الكيفيات التي ذكرناها كيفيات انفعالية من قبل أنها تحدث انفعالا في الحواس[4]»

((يريد: من قبل أن المدرك لها ينفعل بها عند إدراكها[5] لها بانطباعها فيها))

«لأن[6] الحلاوة <تحدث> انفعالا ما في المذاق، والحرارة في اللمس»

((يريد: بانطباعها فيها)).

«وعلى هذا المثال في[7] سائرها أيضاً»

((يريد: في سائر الكيفيات المذوقة والملموسة التي هي للشيء منذُ أول أمره.))

قال المفسر*:

[هذا القسم الأول من الكيفية الانفعالية وهو الذي يدرك بانفعال ولا يتولد عن انفعال، وهذا بمنزلة سائر الكيفيات المذوقة والملموسة، وغيرها الموجودة للشيء من أول أمره]

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 31.

(2) ن، د (فيهما).

(3) في اسحق 1/ 31 (واحد).

(4) وردت في اسحق (تُحدث في الحواس انفعالاً) 1/ 32.

(5) إدراكه لها - ج.

(6) اسحق (فإن) 1/ 32.

(7) (في) غير موجودة عند اسحق 1/ 32.

* وردت في الأصل: يقول المفسر (ج).

قال أرسطو طالس:

«فإما البياض والسواد وسائر الألوان فليس إنما تقال كيفيات انفعالية بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدم ذكرها[1]»

((يريد: فأما البياض والسواد وسائر الألوان الحادثة،

[ورقة، 543]

في الشيء.))

«<لكن من قبل أنها أنفسها إنما تولدت من انفعال>»[2]

((< يريد >:))

<ومن البيّن أنه قد يحدث عن الانفعال. تغاير كثيرة في الألوان> [3]

((< يريد >[4]

«< ومن ذلك: أن المرء إذا خجل، أحمّر، وإذا فزّع >[5]،

[ورقة، 544]

اصفر وكل واحد مما أشبه ذلك[6]»

((يريد: ويتغير اللون في جميع ما يشبه هذه لسبب من الأسباب، أما لنفوذ[7] الحرارة إلى داخل أو لبروزها إلى خارج)).

«فيجب من ذلك أن كان أيضاً إنسان قد ناله بالطبع بعض هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية[8]»

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 32.

(2) النص < > من اسحق 1/ 32 لانطماس الورقة في (م).

(3) أيضاً.

(4) تقديراً من المحققين.

(5) أيضاً، والنصوص جميعها هنا من اسحق 1/ 31 بسبب انطماس الورقة في (م و د).

(6) تقارن مع اسحق 1/ 32.

(7) ترجيح (نفور) ـ (ف).

(8) يقارن اسحق 1/ 32.

((يريد: قد[1] تغيّر تغيراً في أصل الجبلة من أعراض عرضت بعد وجوده وهو في الرحم، أو لمادته التي كان منها))

«فلزوم[2] أن يكون لونه مثل اللون»

((يريد: فلازم أن يحدث له لون يشبه اللون الحادث من بعد)).

<<وذلك [المركب][3] أن حدث الآن حال ما عند الخجل لشيء[4] مما للبدن فقد يمكن أيضاً أن تحدث تلك الحال بعينها في الجبلة الطبيعية>>[5]

((يريد: وذلك أنه إن حدثت لحال ما عند الخجل بلون يتغير ويصير أصفر أو أحمر وهذا بسبب الحار وهرويه[6] إلى داخل أو بروزه إلى خارج وقد يمكن أن يحدث مثل ذلك الإنسان بعدُ في الرحم)).

«وفي وقت الجبلة أو يكون»

((يريد: في وقت أن المادة التي منها تكوّن تتغيّر هذا التغيّر عند مزجها فيكون اللون الحادث له هذا اللون لا أن الشيء وجد

[ورقة، 545.]

وتغيّر يحدث له (   )

مع وجوده يكون (   ).))

«فيكون اللون <أيضاً بالطبع مثله>[7]».

((يريد: في أصل (   ).))

قال المفسر:

[يبيّن من النظائر إذا الألوان (   )

---

(1) ل. ن: (قد).

(2) وردت في اسحق (فلازم) 1/ 32.

(3) وردت في اسحق (أنه إن حدث) 1/ 32.

(4) وردت في اسحق (عند الخجل حال ما لشيء).

(5) يقارن مع اسحق 1/ 32.

(6) ترجيح (وضروبه) /ف.

(7) بين الأقواس من اسحق 1/ 32.

عن انفعال ولا نفهم (   )

انفعال مادته فأن (   )

ذا لون وقوله بالطبع (   )

والقياس صورته هذه الصورة (   )

أخيراً والكائنة مثلاً (   ) ومدة الحادثة (   )

أخيراً أما مما تحدث عن تغيير الموضوع... والألوان

الأول التي هي من (   )

هذه الصورة (   ).]

قال ارسطو طالس:

«فما كان من هذه <العوارض كان ابتداؤه عن>[1] انفعالات ما[2] عسرة <حركتها> ذات ثبات، <فإنه يقال لها كيفيات>[3]»

((يريد: فما كان من هذه ولا ( )

وحدوثه هو عن سبب ( )

يدعى كيفية، لأن ( )[4]

[ورقة، 546]

عنه بكيف يوقع الجواب به.))

«فإن الصفرة والسواد إذا كان[5] تولدهما[6] في الجبلة الطبيعية فإنها[7] تدعى

---

(1) بين الأقواس من اسحق، ص 32.

(2) في اسحق (ما عسرة> 1/ 32 بينما لا توجد عند ابن الطيب (ما).

(3) من اسحق، ص 1/ 32.

(4) لانطماس (م)، تمت الاستعانة بـ (د) لقراءة ما يمكن قراءته من هذه الورقة.

(5) وردت في اسحق (إن كان) 1/ 32.

(6) وردت في اسحق (تكونه) 1/ 32.

(7) وردت في اسحق (فإنه يدعي) 1/ 32.

كيفية[1] إذ كنا قد يقال فينا به: كيف نحن؟ وإن كانت[2] إنما عرضت الصفرة أو السواد من مرض مزمن أو من إحراق الشمس[3] فلم يسهل[4] عودته إلى الصلاح أو بقي ببقائنا قيلت هذه أيضاً كيفيات وذلك أنه قد يقال فينابها على ذلك المثال كيف نحن <؟>»

((يريد: لأن هذه تثبت فيسأل عنا بها بكيف ويقع الجواب.))

«فأما ما كان حدوثه[5] عما يَسهل انحلاله ووشيك عودته إلى الصلاح قيل انفعالات، وذلك أنه لا يقال به في أحد كيف هو <؟>»

((يريد: فأما الأشياء التي تحدث ويسهل زوالها فإنها تدعى انفعالات لأن ما هي فيه قد انفعل بها [ولا يقال] لا كيفيات لأنها لا تثبت حتى يُسأل عن الشيء بها كيف (؟) ويجاب بها.))

«فإنه ليسَ يقال لمن[6] احمر من الفجل[7] احمري»

((يريد: لأن الحمرة تزول بسرعة ولا تثبت بمقدار، ما يسأل عن الشيء بكيف ويجاب بها وكذلك الصفرة؛ لكن الشيء يكون قد انفعل بذلك ضرباً من الانفعال.

[ورقة، 547]

«ولا لمن اصفر من <الفزع> <مصفرّ> لكن <أنه> انفعل <شيئاً فيجب أن تقال هذه> وما أشبهها <انفعالات ولا تقال>[8] كيفيات»

---

(1) وردت في اسحق (إن كنا) 1/ 32.

(2) وردت في اسحق (أو كان) 1/ 32.

(3) وردت في اسحق (إحراق شمس) 1/ 32.

(4) وردت في اسحق (فلم تسهل) 1/ 32.

(5) الصواب (عما) ن. د، يقارن باسحق 1/ 32.

(6) وردت في اسحق (عن) 1/ 33.

(7) وردت في اسحق (يحمل) 1/ 33 وأخطأ الناسخ فكتب (فجل) بدلاً من (الخجل).

(8) ولا تقال ـ ج .، ولا تكون (س. ف)، جاءت القراءة مُختلفة بين اسحق وابن الطيب، فتحول (الفزع) إلى (القرع) بعد أن بدأ اسحق النص بالقول (ولا من اصفر) 1/ 33.

((يريد: أن هذه لا تزول ( ) فيما يقال لها انفعالات ولأن (.... فإن قلت هذا كحركة[1] يقع الجواب بها لا يقال هذا كيفيات[2]))

قال المفسر:

[يأخذ الآن في ( ) مثلاً ( ) وهو أن الكيفية الانفعالية هي التي ( ) ويطول مكثها ( ) كيف هو... وقع الجواب بها فأما الانفعالات فزوالها سريع ولا تثبت حتى إذا سئل على الشيء بكيف هو وقع الجواب بها وجعل الفرق في هذا القدر من قبول هذا النوع لأن فيه تجتمع الانفعالات والكيفيات الانفعالية لأن لأشياء الثابتة من أول (الجملة المعنى في الزوال)[3] فإن هذه هي كيفيات ابدأ)).

قال أرسطو طالس:

«وعلى هذا المثال[4] تقال في النفس أيضاً كيفيات انفعالية وانفعالات»

((يريد: على مثال ما قال الشيء في الجسد من كيفيات انفعالية وانفعالات، هكذا القول <> والنفس < >))

«فإن ما كان[5] تولده فيها منذُ أول التكوّن[6]،

[ورقة 548]

عند انفعالات ما فأنها[7] يقال لها أيضاً كيفيات، لأنها إذا سئل عنها بكيف أجيب بها»))

((يريد: فإن ما حصوله في النفس في الجبلة ويعسر زواله يقال فيه كيفيات للعلة التي قلنا وهذا المزاج يوجبه (نوع الانفعال) فإن القلب الحار غضوب أبداً، وبالجملة لكل واحد من هذه مزاج يوجبه.))

---

(1) ف: كحركة.
(2) كيفيات (ف)، انفعالات (س).
(3) العبارة احتمالية (د) 1/ 33.
(4) عند اسحق (المَثل) 1/ 33.
(5) عند اسحق (فإن كان) 1/ 33.
(6) عند اسحق (أول التكوين) 1/ 33.
(7) وردت في اسحق (إنها تقال كيفيات) 1/ 33 وسقط عنده. (لأنها إذا سُئل عنها بكيف أجيب بها).

«ومثال ذلك تيه العقل والغضب وما جرى مجراهما[1]»

((يريد: فإن هذه كيفيات نفسية توجد لما هي له من أول وجوده إذا كان مزاجه يوجبه.))

«فإنه[2] يقال فيهم بها: كيف هم <؟> فيقال غضوب وتائه العقل»

((يريد: أن الأشياء التي هي موجودة لها لاستحكام وجودها وثباتها إذا سئل عما هي فيه بكيف (؟) وقع الجواب بها.))

«وكذلك أيضاً سائر أصناف تيه العقل إذا لم تكن طبيعية ولكن كان تولدها عن عوارض ما آخر يعسر التخلص منها أو[3] غير زائلة أصلاً كيفيات[4] وذلك أنه قال[5] فيهم بها كيف هم <؟>»

((يريد: ولكن حدثت بعد الجبلة إلا أنها عسرة الزوال مزاج حدث أوجبها لا تتخلص منها البتة.))

[ورقة، 549]

«وما كان <حدوثه فيها عن أشياء سهلة>[6] وشيكة العودة <إلى الصلاح، فإنها تقال>[7] انفعالات مثل ذلك <الإنسان إن غمّ> فأسرع غضبه <فإنه ليس يقال غضوباً> من أسرع غضبه <بمثل هذا> الانفعال بل أحرى أن يقال أنه انفعل شيئاً»[8]

((يريد: لأنه إلى حين اشتقت منه الاسم من هذه[9] قد بطلت إذا كانت سابقة الوجود ثم بعد[10] فلا يقال بهذه الحال كيفية ولكن[11] انفعالات))

---

(1) وردت في اسحق (وما يجري مجراها) 1/ 33.

(2) ورد في اسحق (فانهم به) 1/ 33.

(3) ورد في اسحق (أو هما غير) 1/ 33.

(4) ورد في اسحق (يقال كيفيات) 1/ 33.

(5) ن، د، ، واسحق 1/ 33: الصواب (يقال).

(6) عن اسحق 1/ 33.

(7) عن اسحق 1/ 33.

(8) عن اسحق 1/ 33.

(9) من عند (س)، من هذه: (ف).

(10) ثم بعد (س)، من بعد (ف).

(11) ن/د، الصواب (لكن الانفعالات).

«فتكون هذه إنما[1] تقال انفعالات لا كيفيات»

((يريد: تسمى انفعالات لا لشيء انفعل بها وتسمى كيفيات لأنها لا تثبت حتى يُسأل عن الشيء بكيف؟))

قال المفسر:

[قوله على هذا المثال (   ) وعلى مثال الكيفية الانفعالية التي في الجسم كذلك في النفس ولا تفهم أن النفس تنفعل بل الكيفية التي تدركها بانفعال ولا تدركه بانفعال أي تتولد عن انفعال الجسم والمزاج. والنقل أن تنطبع صورتها من غير انفعال إذا كانت النفس الناطقة تدرك ما قد تدركه بغير انفعالات لأنها تتذكر[2] لا في زمان وهذا شيء يتبيّن في كتاب النفس[3] والعقل انفعالاً متغيراً بل روحانيا].

[ورقة 550]

قال أرسطو طالس:

«وجنس رابع من الكيفيات[4]: الشكل والخلقة الموجودة في واحد واحد»

((يريد: وجنس متوسط من أجناس الكيفية رابع.))

«ومع هذين أيضاً الاستقامة والانحناء وشيء آخر[5] إن كان يشبه هذه»

((يريد: ومع الشكل والخلقة والاستقامة والانحناء والالتفات والتدبر وغير ذلك فهذه تدخل في الشكل.))

«وبكل[6] واحد من هذه يقال: كيف الشيء <؟>»

((يريد: وفي جميع هذه إذا سئل عن الشيء بكيف هو وقع (؟) الجواب به فتكون بهذا الوجه كيفيات.))

---

(1) (إنما تقال) في اسحق 1/ 33.

(2) س: تذكر، ف: تتذكر.

(3) كتاب لأرسطو معروف.

(4) ورد في اسحق (من الكيفية) 1/ 33.

(5) ورد في اسحق (وأي شيء آخر) 1/ 33 بإصلاح مقصود من بدوي.

(6) ورد في اسحق (وكل واحد) 1/ 33.

«فإنه قد يقال في الشيء بأنه مثلث أو مربع: كيف هو <؟>[1] وبأنه مستقيم أو منحني[2]»

((يريد: فإنه إذا سئل عن الشيء بكيف هو يقع الجواب بأنه مثلث أو مربع.))

«ويقال أيضاً في كل واحد بالخلقة: كيف هو <؟>[3]»

((يريد وذلك أنه إذا سئل عن الشيء بكيف هو أجيب بأنه حسن الخلقة أو قبيحها.))

قال المفسر:

[قوله[4] جنس يريد به جنساً متوسطاً والشكل بمنزلة المربع والمستدير، والخلقة هي تناسب وضع الأعضاء أو غير ما يشبهها ومن لا يتفق[5] لا يتحدا إلا فيما يصلحان آن يدخلا في الكلي مما له ( ) وقوله وما أشبه هذه ( ) فما لتدويره[6].]

[ورقة، 551]

قال أرسطو طالس:

«فإما المتخلخل <والمتكاثف> والخشن والأملس فقد <يظن أنها تدل على كيف ما>[7]»

((يريد: فقد يظن بهذه الأشياء هو... على الكيفية إذ كان الشيء إذا سئل عنه بكيف هو وقع الجواب.))

«إلا أنه قد <يشبه أن> تكون <هذه وما أشبهها> مباينة <للقسمة التي في الكيف>»

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من ن، د، وكذلك اسحق 1/ 33.

(2) ورد في اسحق (منحنٍ) وعند ابن الطيب (منحني).

(3) يقارن مع اسحق 1/ 33.

(4) أرسطو.

(5) لا يتفق: (س)، فمثلاً: (ف).

(6) كالتدوير: (س) فالتدوير: (ف ـ ج).

(7) بين الأقواس مطموس، اسحق ص 33.

((يريد: لأن هذه إذا تصفح أمره يحدث من غير أن تكون داخلة في أنواع الكيف التي عددت))

«وذلك أنه قد ظهر[1] إن <كل واحد منها> جرى[2] بل يكون إنما يقال[3] على وضع[4] للأجزاء[5]»

((يريد: من الخشن والأملس والتكاثف والتخلخل))

«فإنه إنما يقال كثيف: بأن أجزاءه متقارب بعضها من بعض»[6]

((يريد: وظهر من أمرها أنه يعني بها أن تتجزأ في[7] مقولة الموضوع.))

«ويقال متخلخل بأن أجزاءه <متباعدة> بعضها <عن بعض>.»[8]

[ورقة، 552]

((يريد: بأن أجزاء منه ومنها من حيث بعض وغير مفرقة فيها))

«ويقال <أملس> بأن <أجزائه< موضوعة على استقامة <ما>»

((يريد: يفرق[9] بعضها عن بعض بل كلها كأنها في سطح واحد))

«ويقال <خشن> بأن أجزاءه بعضها يفضل[10] وبعضه تقصر»

((يريد: ( ) بعضها عن بعض ولا تكون في سطح واحد))

---

(1) عند اسحق (يظهر) 1/ 33.

(2) عند اسحق (أخرى) 1/ 34.

(3) عند اسحق (يدل) 1/ 34.

(4) ن. د: (وضع ما).

(5) للأجزاء، (ن. د) من غير (في).

(6) يقارن باسحق: 1/ 34.

(7) (تتجزأ في) ن، د.

(8) بين الأقواس < > من اسحق 1/ 33.

(9) يفرق أو لا يفرق (ج ـ ف).

(10) عند اسحق (بأن بعضها يفضل وبعضها تقصر) 1/ 34 (خشن) غير موجودة عند اسحق، وكذلك (أجزاءه).

قال المفسر:

[.....هذه الأربعة إنها من الموضوع لا من الكيف، وقد تدخل في الكيف بوجه قد شرحناه في جملة هذا التعليم، فالمفيوذوروس: يعتقد أن الاستقامة تقال بلا مقولة موضوع بحق].

قال أرسطو طالس

«< ولعله > قد تظهر[1] للكيفية ضرب ما آخر»

((يريد: ولعل قد يظهر الكيفية على الإطلاق صنف آخر إلا إذا ما يحتاج إلى ذكره ها هنا من أصنافها هو ما ذُكر من أقسام الكيفية العرضية.))

«إلا أن ما ذكره[2] خاصة من ضروبها فهذا مبلغهُ»[3]

قال المفسر:

[فكيف ذلك بسبب أن ليس كلامه في كل الكيفيات[4] لكن ( ) والدخيلة فإما في الكيفيات الجوهرية وهي الصورة والفصل وعلى ما يظن العدم فإن التهيؤ،

[ورقة، 553]

على الصورة ويسمى أيضاً صورة فإنه لا يتكلم فيها هاهنا، بل فيما بعد[5] الطبيعة.]

قال أرسطو طالس:

«فالكيفية[6] <هي هذه التي ذُكرت>[7]»

((يريد: فأنواع الكيفية ( )))

---

(1) وردت في اسحق (قد يظهر) 1/ 34.

(2) وردت في اسحق (ما يذكر) 1/ 34 والصواب ما يذكره.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 34.

(4) الصحيح: في الكيفيات كلها ـ ج.

(5) يقصد كتاب ما بعد الطبيعة الذي شرحه ابن الطيب في عشرين عاماً.

(6) وردت عند اسحق هكذا (فالكيفيات) 1/ 34.

(7) بين < > مطموس (في الورقة 553) أُخذ من اسحق 1/ 34.

«....وذوات الكيفية»

((يريد: الأشياء (على) (طريق المشتقة أسماؤها.))).

«هي التي يقال بها <على طريق المشتقة أسماؤها>[1]»

((يريد: في ( ).

«أو على <طريق آخر منها كيف كان»[2]

((يريد: أما على طريق ( ))

«فأما في أكثرها: <أو في جميعها إلا الشاذ>[3] منها <فإنما يقال> على طريق <المشتقة أسماؤها>[4]»

((يريد: وأكثرها ( ) من الكيفيات الموجودة بها على طريق المشتقة <أسماؤها>.))

«مثال ذلك <من البياض - أبيض> <ومن البلاغة - بليغ، ومن العدالة - عدل وكذلك في سائرها[5]»

((يريد: في سائر الكيفيات ( ) شيء يسمى بها على طريق المشتقة.))[6]

«<وأما في الشاذ منها>»،

[ورقة، 554]

((يريد: وأما الشاذ من الكيفيات، وهذه إشارة إلى جنس قوة ولا قوة.))

«فلأنه لم يوضع للكيفيات أسماء»[7]

((يريد: فلأن الكيفيات لا أسماء لها فليس يمكن أن يخترع لما هي فيه أسماء منها، فإن جنس القوة [ولا قوة] ليس لأنواعه وأشخاصه أسماء يسمى بها غير اسم الجنس، بل كلها تسمى تهيؤاً.))

---

(1) كذلك.

(2) أخذت من اسحق 1/ 34.

(3) أخذت من اسحق 1/ 34.

(4) أخذ بين < > من اسحق 1/ 34.

(5) أيضاً.

(6) أخذ النص من اسحق 1/ 34.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 34.

«فليس يمكن أن يقال[1] منها على طريق المشتقة أسماؤها»[2]

((يريد: فليس يمكن أن يسمى منها على طريق المشتقة أسماؤها فإن الذي فيه تهيؤ على المحاضرة وتهيؤ على الملاكزة، ليس لها أسماء تختص بها يشتق منها.))

«مثال ذلك: المحاضري أو[3] الملاكزي الذي يقال بقوة طبيعية، فليس يقال في اللسان اليوناني[4] من كيفية من الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها[5]»

((يريد: أن الذي فيه قوة على المحاضرة أو الملاكزة ليس لهذه التهيؤات فيه أسماء خاصة يشتق للشيء اسم منها بل إنما ينسب إلى ما هو تهيؤ عليه.))

«وذلك أنه لم يوضع للقوى في اللسان اليوناني أسماء[6]، فيقال[7] بها هؤلاء كيف هم <؟>[8]»

((يريد: أنه ليس للقوة ولا قوة أسماء خاصة بها في،

[ورقة، 555]

اللسان اليوناني بل كلي < >

سئل عن الأشياء التي < > (على طريق المشتقة اللهم ويقال أنها)

التهيؤ متهيء إلا أن هذا <الشيء اشتقاق من.... >

القوة الخاصة إذا كان لا يقال < >

إلى الصورة التي هي تهيؤ < >))

«وكما وضع العلوم وهي التي بها يقال، ملاكزي[9] <أو مناضلي>[10]»

---

(1) وردت في اسحق (أن يكون يقال) 1/ 34.

(2) يقارن مع اسحق 1/ 34.

(3) تقارن مع اسحق أيضاً 1/ 34، (أو) ن/ د.

(4) وردت في اسحق (عن) 1/ 34.

(5) يقارن مع اسحق 1/ 34.

(6) وردت في اسحق (اسم) 1/ 34.

(7) (فيقال بها)، ن. د، واسحق 1/ 34.

(8) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(9) وردت (ملاكزون أو مناضلون) عند اسحق 1/ 34.

(10) وردت (ملاكزون أو مناضلون) عند اسحق 1/ 34.

((يريد: كما وضع للعلوم[1] ( ) التي هذه ( ) عليها بمنزلة علم الملاكزة ( ) يشتق لها لما[2] هي فيه اسم منها فقال الملاكزة ( ) الخاصة.))

«من طريق الحال فإنه يقال علم ملاكزي (أي علم الملاكزة)[3] أو علم مناضلي <أي علم> المناضلة»[4]

((يريد: من طريق أنه ( )

فيقال ملاكزي ومناضلي ( ).))

«ويقال في <حالهم من هذه على> طريق[5] المشتقة أسماؤها: <كيف هم>[6]».

((أي وتشتق الأسماء التي هي أحوال فيها أسماء[7]))

((يريد: منها وإذا سئل عنها بكيف أجيب بها.))

«وربما كان لها <اسم موضوع للكيف ولا يقال> المكيف بها على طريق المشتقة أسماؤها»[8]

[ورقة 556]

((يريد: وربما كان للأحوال أسماء موضوعة لا يشتق لكيف أسماء منها؛ لأن العادة لم تجر بذلك))

«ومثال[9] ذلك من الفضيلة مجتهد»

((يريد: مثال ذلك من له فضيلة يقال له مجتهد في اللسان اليوناني، ولا يقال له فاضل.))

---

(1) لعلها (للمعلوم) ـ ج. للعلم ـ ف/ س.

(2) د: الصواب (يشتق لما).

(3) سقط من اسحق (أي علم الملاكزة) أو (علم مناضلي) 1/ 35.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 35.

(5) ورد في اسحق (طريق المشتقة) 1/ 35.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 35.

(7) الصواب (منها أسماء) ن/ د.، وسها الناسخ عن (يريد) التي سقطت من (ن ود) أو هي جملة لأرسطو لم ترد عند اسحق.

(8) تقارن مع اسحق 1/ 35.

(9) (مثال ذلك) ن. د/ واسحق 1/ 35.

«فإن الذي له فضيلة إنما يقال[1] له مجتهد ولا يقال في اللسان اليوناني من الفضيلة على[2] طريق المشتقة أسماؤها كيف[3] هم(؟)»

((يريد: لا يشتق له اسم من اسم الفضيلة ولكن يسمى مجتهداً))

«وليسَ ذلك في الكثير»[4]

((يريد: وليس يجري هذا كثيراً بل يسير وشاذ جرت به العادة.))

«فذوات الكيفية يقال[5] التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة أسماؤها، أو على طريق آخر منها كيف كان»[6]

((يريد: فذوات الكيفية هي التي تسمى من الكيفية الموجودة لها على طريق المشتقة أو على وجه آخر كيف (؟)))

قال المفسر:

[يعلمنا[7] عن ذوات الكيفيات ويقول إنها تتم تسميتها من الكيفيات على ثلاثة اضرب، أما على طريق[8] المشتقة كالفصيح[9] من الفصاحة، وأما على طريق المتفقة كما يسمى،

[ورقة، 557]

ذو اللون الأبيض (   )

الحريص من الفصيح ( ) هي التهيؤات

---

(1) وردت في اسحق (يقال مجتهد) بلا (له) ـ 1/ 35.

(2) على (مكررة).. ن/د.

(3) سقطت (كيف هم) من اسحق 1/ 35.

(4) يقارن اسحق 1/ 35.

(5) وردت في اسحق (تقال) 1/ 35.

(6) تقارن مع اسحق 1/ 35.

(7) أي أرسطو.

(8) ن. د: (على طريق المشتقة).

(9) الصحيح: مثل الفصيح ـ ج ـ.

يشتق لها الأسماء من له (   )

التهيؤ نحوها لا يزال[1] (   )

كلها تسمى باسم ما (فلما اشتق لها   )

هي فيه اسم منها (اشتقاق من[2]   )

الاسم العام (   )

موجود لها هي بالقياس إلى اسم (   )

أسماؤها فالملاكزي وهو (   )

مشتق من الملاكزة لا من (   ) فيكون هذا

الاسم بالقياس إلى (المتفقة أسماؤها)

وها هنا ينقطع الكلام[3] في هذا التعليم].

التعليم الثاني والعشرون

قال أرسطو طالس:

«وقد توجد[4] أيضاً <في الكيف مضادة>[5]»

قال المفسر:

[لما عدد أرسطو طالس من ذوات الكيفية ( ) ذوات الكيفية ( ) كيف اشتق لها الاسم من الكيفية ( ) على رسمه في أفادتنا خواص (الكيفية التي تجري على مجرى الرسوم وهو يزعم أنه ذوات كيفية ،

[ورقة، 588]

الأولى منهن وهي تختص بأطرافها لا بالمتوسطات هي وجود التضاد فيها بمنزلة السواد والبياض والحرارة والبرودة، فإن ليس السواد ضد البياض والحرارة ضد

---

(1) ن، د: (لا يزال).

(2) يقارن اسحق 1/ 35.

(3) لعله (التفاصيل) ن، د.

(4) وردت في اسحق (يوجد) 1/ 35.

(5) استكملنا النص من اسحق 1/ 35.

البرودة، ويجب أن تعلم أن ليسَ وجود التضاد في الكيفية على مثال الجوهر بأن يكون الواحد منها يقبل الأضداد وهو ثابت، لكن هي الأضداد ونفوسها وهذه الخاصة ليست للكيفية وحدها إذ كانت للمضاف فإن أطراف المضاف يوجد فيها التضاد ويفعل وتنفعل أيضاً، يوجد فيهما التضاد، فإن يسخن مضاد ليبرد، وتسخين مضاد يتبرد، ولا لها كلها أعني أن ليس كل كيفية يوجد لها ضد لكن للأطراف منها فإن السواد يضاد[1] البياض فأما المتوسطات فلا تضاد فيها وبالجملة تضاد[2] إنما يكون في أطراف الكيفية كالبياض[3] في الغاية والسواد في الغاية فإن هذين الواحد منهما يضاد الآخر، فأما المتوسطات فلمشاركتها للطرفين جميعاً، لا يكون فيها تضاد[4] للطرفين بما هي متوسطات فإن الأدكن لا يضاد معنى الأسود لما فيه منه ولا للأبيض لما[5] فيه منه، لا ولا للنوع الأخير من الكيفية وهو الشكل والخلقة[6] يوجد فيه تضاد فإن المثلث لا يضاد مثلثاً آخر، ولا المربعَ. وبالجملة أن ضاد شكل شكلاً فأما أن يضاد شكلاً يشبهه فهذا محال،

[ورقة، 559]

أو غيره، وغيره بلا نهاية، فيلزم أن يكون للضد الواحد أضداد بلا نهاية، ويوجد أيضاً الضد في ضده فإن المثلث موجود في المربع وغيره، فأما بمقريطس[7] فيعتقد أن في الشكل تضاداً وذلك أنه يعتقد أن الشكل الكثير الزوايا كالمربع[8]

---

(1) (يضاد البياض) ن. د مطموسة.

(2) (وبالجملة تضاد) ن. د مطموسة.

(3) الصحيح: مثل البياض (ج).

(4) الصواب (تضاد الطرفين) ن. د.

(5) ن. د: (لما فيه) مطموسة.

(6) ن. د: (الخلقة) مشوشة.

(7) بمقريطس: هو صاحب رأي متميز في التضاد على الصعيد الهندسي. حسب ابن الطيب (مختار الحكم: تحقيق بدوي: ص 40).

(8) الصحيح: مثل المربع (ج).

والمثلث مضاد للشكل العديم الزوايا كالمستدير[1] وليس هذا بصحيح فهذه هي الخاصة الأولى للكيفية، والمفيوذوروس[2] واللينوس[3] يعتقد أن[4] (يعتقدان) هذه الخاصية للكيفية وحدها وأن وجدت للمضاف، وتفعل وتنفعل، كأنها توجد لها من أجل الكيفية، وذلك أن الكيفية هي أصل الفعل والانفعال. فالتضاد يأتي بالفعل والانفعال بسببها فإن الاسخان يضاد التبريد، لأن الحرارة تضاد البرودة، والخاصة الثانية: للكيفية، وهي تختص بالأطراف: هي أنه متى وُجد أحد المضافين كيفما[5] لزم أن يكون الآخر كيفا، ولا يجوز أن يكون أحد الطرفين كيفا والآخر لا بمنزلة السواد فإنه إن كان من الكيفية لزم أن يكون البياض من الكيفية أيضاً، وهذه الخاصة تتضح بحجتين: الأولى: تجري على هذه الصفة: متى كان أحد المتضادين كيفا فالآخر يلزم فيه أن يكون أيضاً كيفا والدليل على ذلك: إنك إذا عرضته على المقولات بأسرها ورمت ادخاله فيه لم تجده،

[ورقة، 560]

يدخل إلاّ في مقولة الكيف، فإن السواد الذي هو عديل البياض، ليس بجوهر لأنه ليس بقائم بنفسه. ولا بكم لأنه لا يقدّر ولا غير ذلك من المقولات، فبقي أن يكون كيفية فإنك إذا سألت عن الشيء بكيف وقع الجواب به، وبالواجب كان الطرف الآخر كيفية، لأن الضدين يجمعهما جنس واحد ويقبلهما موضوع واحد، *والحجة الثانية:* إن كانت الأفعال الصادرة عن الكيفيات تدخل تحت مقولة واحدة فإنه يلزم أيضاً في الكيفيات مثل ذلك، والأفعال بهذه الصفة، فإن يسخن ويبرد كلاهما داخلان في مقولة يفعل فالكيفيات أيضاً كذلك، أعني داخلة في مقولة الكيفية وهذه الخاصة ليست للكيفية كلها إذ كانت للأضداد منها حسب التي هي أطراف وليست للمتوسطات واللينوس* يدخلها ضمن الخاصة الأولى ويجعلها

---

(1) الصحيح: مثل المستدير.

(2) المفيوذوروس: مرّ ذكره في ورقة 397 وورقة 401 من الشرح الكبير.

(3) اللينوس: مر ذكره في ورقة 66.

(4) يحتمل (يعتقدان) ـ ج ـ.

(5) كيفاً.

* اللينوس: مر ذكره وهو عادة ما يتفق معه ابن الطيب في متابعته للخلافات والشكوك المثارة من قبل الخصوم.

شيئاً واحداً ، وهذا هو الصحيح، والخاصة الثالثة، هي أن الكيفية تقبل الأكثر والأقل، وهذه الخاصة إنما هي للمتوسطات حسب لا للأطراف فإن المتوسطات لما كانت تكون من اختلاط الطرفين وانحدار أحدهما إلى الآخر جاء فيها الزيادة والنقصان فقد يوجب ادكن أكثر في معنى الدكنة من ادكن آخر،

[ورقة، 561]

(الكتاب التاسع والعشرون)*

وكذلك أصفر، فأما الأطراف لأنها في[1] الغاية لا يوجد زيادة ولا نقصان[2] بالقياس إلى نفسها فإنه لا يوجد أسود في الغاية (...)

ولا للشكل و(...)

أكثر وأقل فإنه[3] (.... مثلث....)

من مثلث آخر (....)

في معنى خلقة أكثر من خلقه (أخرى)

الناس في الصور (....)

لأحد من الناس (لأنه) أكثر مما (لآخر)[4](...)

وإنما يختلفان في الحسن والقبح، لا ( )

وبالجملة الأكثر والأقل >لكنها تكون في أصل)

الطرفين، وإلا (....)

التضاد فلهذا لا يكون (أكثر وأقل...)

لأنها شكل ما (وبالجملة....)

أما أطرافها في الغاية (...)

زيادة ولا نقصاناً (.....)

حدوثها من اختلاف (....)

---

* سقط من (ن/ د).

(1) م. د: (لأنها في الغاية) مشوشة.

(2) د: (ولا نقصان).

(3) د: (فإنه).

(4) د. (الآخر).

لما قلنا وصورة ذلك (...)

للكيفيات في الاختلاف (...)

فإنه إن كان القابل (....)

كان كذلك، وإن كان قبل ماهية زيادة ونقصان كان،

[ورقة، 562]

هو كذلك، فأما أن الشكل والخلقة لا يقبلان الزيادة والنقصان، فظاهر فيها ذلك وذلك أن ليس مثلث بما هو مثلث أكثر من مثلث، ولا بأكثر من مربع وأيضاً فإن المثلثات حدها واحد ينطبق عليها انطباقاً واحداً والمثلث والمربع بما هما كذلك متباينان في الغاية [ولا ينطبق] عليهما حد واحد لا حدّ المثلث ولا حد المربع وما يدخله الأكثر والأقل يحتاج أن يكون متفقاً في[1] معنى ما ومختلفاً[2] فيه بالزيادة والنقصان والأكثر والأقل على سبيل القانون إنما يوجدان في الأشياء التي تقبل حداً واحداً، كبياضين* وسوادين إلا أنه لأحدهما أكثر وللآخر أقل، وبالجملة فالأكثر والأقل يوجد في الأمور التي تتفق في معنى ما بالزيادة والنقصان لا في الأمور التي تتفق في الغاية ولا في التي تختلف في الغاية وليس كذا صورة المثلثين ولا المثلث والمربع كما شرحنا، وهذه الخاصة ليست للكيفية وحدها لكن للمضاف ويفعل وينفعل فإن الاثنين أكثر في غير المساواة للعشرة من السبعة، وهذا التسخين أكثر من هذا التسخين وهذا التسخين[3] أكثر من هذا التسخين أو أقل ولأنها كلها لكن للمتوسطات حسب، فإن هذه الخاصة توجد فيما هو لا في الغاية من الاشتراك والاختلاف. والخاصة الرابعة للكيفية هي وجود الشبيه ولا شبيه ومعنى هذا هو،

[ورقة، 563]

إن أي واحد ( )

ولا شبيه وذلك فإنه (إنك)

---

(1) ن، د: (متفقاً في) مطموسة.

(2) ن، د: (ومختلفاً فيه) مطموسة.

* الصحيح: مثل بياضين.

(3) لعله كرر الجملة، لقصد ما أم هي الطريقة الدائرية في الشرح والإيضاح.

أشخاص الكيفية وجدت له نهايتين (   )

إلى شيئين مختلفين. وأرسطو طالس (   ) الخاصة بالاستقراء

ببياض ما وسواد (   ) وحججها فإن كل واحد من هذه

بالقياس إلى شيء من (   )

له نسبة غير (   )

مثله ولا يشبه (وهذه الحمى)

الغب[1] تشبه حمى أخرى (   )

وهذه هي الخاصة (الحقيقية)[2] الكيفية.

وحدها دون[3] (   )

أن يكون أي واحد واحد حدًّا (   )

فيه شبيه ولا شبيه بل (   )

ذلك مما مضى وهذه الخاصة هي (   )

أشخاص الكيفية (   )

ومتوسطاتها وأنواعها (أشخاص)

بهذه الصفة، والمفيوذوروس[4] يقول (   )

بالكيفية العرضية، وصدق، لأن كلامه (   )

الكيفية العرضية ويتم في الجوهر ومن هنا (   )

يقال فيه إنه شبيه بهذا المنطق (   ) لكنه منطق آخره، وأنت فاعلم

إن الأكثر والأقل يعودان في،

[ورقة، 564]

(1) (د)، الحمى، (ج): التي.

(2) ن، د: (الحقيقة) مطموسة.

(3) الصحيح: من دون (ج).

(4) مرّ ذكره في الأوراق، 397 و401.

الكيفيات الجوهرية، إلى الأفعال[1] لا في[2] الذوات فإن الأمور الجوهرية التي المثبتة[3] بأنها ذوات الأمور لا تزيد ولا تنقص في معنى قولها ذوات وإنما تختلف أفعالها بحسب[4] اختلاف الآلات التي تستعملها والعلة في ذلك أنها مقصودة من الطبيعة وهي تفعل أفعالها على مجرى الطباع لا على مجرى الروية فتزيد وتنقص وأما الكيفيات العرضية فإنها تختلف بالزيادة والنقصان في نفسها إذا[5] كانت تتبع مزاجاً وليست مقصودة من الطبيعة، أولا، وافهم هذا هكذا بالقياس إلى الطبيعة الجزئية، وإلا *فالطبيعة الكلية كل شيء عندها مقدّر تقديراً* والعلة في أن خواص الكيفية ثلاث، والثانية داخلة في الأولى، لأن الكيفيات لها أطراف ومتوسطات فالخاصة إنما توجد من الأطراف وهي الأولى، أو من المتوسطات وهي الثانية[6]، أو منهما جميعاً وهي الثالثة *الحقيقية*. وأرسطو طالس يثير شكاً قوياً بعد إفادته الخواص التي تلزم الكيفية ويحله بحلين أحدهما: لا بحسب رأيه، والأخرى بحسب رأيه وعنده يقطع الكلام في مقولة الكيفية. والشك صفته هذه الصفة: كيف زعمت أن الملكة والحال والعلم والحسّ من الكيفية، وعند كلامك في المضاف عددتها في أنواعه، وهذا يلزم منه أن يكون كل واحد منها،

[ورقة 565]

من المضاف و ( )[7]

المضاف في الكيفية ( )

الأجناس المختلفة (التي)

ولأنها شيء يشبه ( )

المختلفة التي هذه ( )

---

(1) ن. د: (إلى الأفعال) مطموسة.

(2) ن. د: (لا في الذوات) مطموسة.

(3) ن. د: الصواب (للنسبة منها).

(4) ن. د: (بحسب) مطموسة.

(5) ن: د: الصواب (إذا كانت).

(6) ن. د: الصواب (أو منها).

(7) الورقة في (م) مطموسة، واستعنا بـ (د). لقراءة بعض الكلمات فيهما.

الآن أنواعها ومتوسطات (يطرأ شك)

يجري على هذه الصفة (   )

والعلم من المضاف (   )

إلى المالك والعلم (إلى العالم   )

مثال ذلك العلم (   )

إلى المعلوم فإما هذا (   )

والدليل على ذلك (   )

إلى زيد بل (   )

أنه نحوي، وهذا الحدّ (   )

قوماً كانوا يحلون (   )

والجنس طبيعة واحدة إذا كانت (   )

النفس من الأمور (   )

وفصله تحمل عليه (   )

فكيف يكون شخص شيء من (   )

والحل الثاني وهو الذي يجري هذا المجرى (   )

أن يكون شيء واحد[1] لأجل (   )،

[ورقة، 566]

والعلم أما من حيث يقع في الجواب. بكيف يكون من الكيفية، ويرتقي إلى مقولة الكيفية لا إلى المضاف، ومن حيث يقال بالقياس إلى المعلوم يكون من المضاف ويرتقي إلى مقولة المضاف، وقد قلنا دفعات[2]: إن الأمور الموجودة في النفس التي انتزعتها من الأمور الخارجة إذا نظر العقل فيها بنفوسها تسمى ذوات وبحسب ذلك ترتقي إلى صور غير متناهية فإن هذا البياض وهذا البياض يرتقيان إلى البياض

---

(1) الصحيح: أن يكون شيئاً واحداً (ج).

(2) مرات.

الكلي، وكذلك جميع الأمور[1]، وليست توجد لها بقياسها إلى ذاتها، أو إلى غيرها، ترتقي إلى عشرة مبادٍ في نفوسها لا إلى غيرها كنسبة[2] استقلال بعضها بنفسه ووقوع التقدير على بعضها، والجواب عند السؤال بكيف وإضافة بعضها إلى بعض، فإن هذه الذوات كالنار[3] والهواء والنطق والبياض وغير ذلك الموجود في النفس منها ما توجد له نسبة الاستقلال بالنفس فيجمع ما هذه النسبة له ويجعله جنساً واحداً هو الجوهر ومنها ما توجد له نسبة التقدير فيجمع ما هذه سبيله تحت هذه النسبة، وهي الكم ومنها ما توجد له نسبة الجواب عند السؤال بكيف ويرتقي إلى هذه النسبة، وكذلك باقي المقولات[4]، فإذا نظر في هذه الأمور بحسب نسب توجد لها في ذواتها وبقياس،

[ورقة، 567]

بعضها إلى بعض ترتقي إلى عشرٍ[5] وإذا نظر في هذه العشرة بقياس بعضها[6] إلى بعض في العموم والخصوص ترتقي إلى خمس وزيادة إلى اثنين بحسب نسب الاستقلال بالنفس ولا استقلال[7] وهذه القسمة[8] تنقسم الأمور إلى الجوهر والعرض فترقية الأمور إلى <رؤيين> في هذا الكتاب هو بحسب نسب تعود إلى نفوسها وغيرها لا[9] إضافة، وبهذه العلة صارت أجناس الأجناس نسبة كلها[10] لأن ترقية الأمور بحسب اشتراكها في نسبة فتلك للنسبة[11] عالية، تعمّها[12] كلها. وهاهنا ينقضي جملة تعليمنا].

---

(1) الصحيح: الأمور جميعها.

(2) الصحيح: مثل نسبة.

(3) الصحيح: مثل النار (ج).

(4) لوضوح (ن) لم نجد مشقة في فحص هذه الورقة والتي بمثلها. (مح).

(5) ن. د: (إلى عشرة) مطموسة.

(6) ن. د: (بعضها إلى بعض) مطموسة.

(7) ن. د: (ولا استقلال) مطموسة.

(8) ن. د: الصواب (وبهذه القسمة).

(9) ن/ د: (وغيرها لا إضافة) مطموسة.

(10) (نسبة كلها) ن.د.

(11) (فتلك للنسبة عالية) ن. د.

(12) (تعمها كلها) ن. د.

قال أرسطو طالس:

«وقد يوجد أيضاً في الكيف مضادة»[1]

((يريد: والمضادة أيضاً توجد في مقولة الكيف)).

«مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وما أشبه[2] ذلك»

((يريد: أن العدل وهو من الكيفية ضد الجور، وكذلك من أشبه من الأطراف))

«وأيضاً ذوات الكيفية بها»[3]

((يريد: تضاد نسب الكيفيات وذلك أن الأسود يضاد الأبيض بسبب البياض والسواد الموجودين بهما لا بما هما جوهر)).

«مثال ذلك الجائر للعادل والأبيض،

[ورقة، 568]

للأسود إلاّ أن ذلك ليس فيها كلها»[4]

((يريد: ألاّ أن المضادة، ليست في جميع الكيفيات ولا في جميع القابلة لها، لكن في الأطراف، والقابلة لها حسب، فأما الأوساط فلا تضاد فيها ولا في القابلة لها)).

«فإنه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا لما أشبه ذلك من الألوان ضد أصلاً»[5]

((يريد من الألوان المتوسطة والقابلة للألوان المتوسطة))[6]

«وهي ذوات كيفية»[7]

((يريد: وهي قابلة للكيفية)).

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 35.

(2) وردت في اسحق (وسائر ما أشبه ذلك) 1/ 35.

(3) تقارن مع اسحق 1/ 35.

(4) تقارن مع اسحق 1/ 35.

(5) هناك إضافة سجلها الناسخ على الحاشية يستكمل فيها نقصاً هي ((فإن جميع الألوان المتوسطة ليسَ فيها شيء يضاد الآخر إذا كانت مختلطة من الضدين اللذين هما الأبيض والأسود) ـ مع أن الصحيح هو: (فإن الألوان جميعها...) ـ ج.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 35.

(7) مطموسة في ن/ د وردت عند اسحق (كيفية) 1/ 35.

قال المفسر:

[هذه هي الخاصة الأولى للكيفية، وليست لها كلها ولا لها وحدها، إذ كانت للمضاف، وليست للمتوسطات ولا للشكل. وذاك إن هذه الخاصة هي للأطراف حسب، ولفظة أيضاً عطف لهذه الخاصة على المضاف].

قال أرسطو طالس:

«وأيضاً إن كان أحد المتضادين ـ أيهما كان كيفا، فإن الآخر أيضاً يكون كيفا»[1]

((يريد: كما أن الأول أصل في مقولة الكيفية كذلك الثاني))

«وذلك بيّن لمن تصفح سائر النعوت»[2]

((يريد: سائر المقولات، فإنه لا يجد الطرف الآخر يدخل في شيء منها سوى الكيفية)).

[ورقة 569]

«مثال ذلك إن كان العدل ضد الجور وكان العدل كيفا فإن[3] الجور أيضاً كيف فإنه لا يطابق*»

((يريد: أنه لا يدخل ولا في واحدة من المقولات ولا تنطبق واحدة منها عليه سوى الكيفية)).

«لا الكم مثلاً ولا المضاف[4] ولا أين ولا واحد من سائر ما يجري مجراها البتة[5] ما خلا للكيف»

((يريد: ولا غير ذلك من باقي المقولات ما سوى الكيفية))

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 35.

(2) أيضاً.

(3) وردت في اسحق (وأن) 1/ 35.

* سقط من النص جملة موجودة في اسحق ((لا يطابق الجور ولا واحد من سائر النعوت)) ص 35.

(4) وردت في اسحق (مثلاً والمضاف) 1/ 35 وسقطت (ولا).

(5) وردت في اسحق (بتة) 1/ 35.

«وكذلك في سائر المتضادات التي في الكيف»

((يريد: فإنه إذا كان هذا الطرف منها، كيفا فالآخر كيف))

قال المفسر:

[هذه الخاصة الثانية للكيفية، وليست لها كلها لكن للأطراف والليلنس[1] لا يجعل هذه الخاصة مفردة لكنه يصلها بالأولى ويجعلها جزءاً منها].

قال أرسطو طالس:

«وقد يقبل أيضاً الكيف، الأكثر والأقل، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل، وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل»[2]

((يريد: ويخص الكيفية أنه يوجد فيها الأكثر والأقل إلاّ أن هذا أمر يخص المتوسطات لا الأطراف)).

«وهي أنفسها تحتمل الزيادة فإن الشيء الأبيض يمكن[3] أن يزيد بياضه فيصير أشد بياضاً»[4]

[ورقة، 570]

((يريد والكيفية أيضاً نفوسها من دون الأشياء القابلة لها يوجد لها مثل ذلك فإن البياض إذا كان من المتوسطات يكون أكثر وأقل)).

قال المفسر:

[هذه الخاصة الثالثة وليست للكيف وحده لكن للمضاف ويفعل وينفعل ولا له كله لكن للمتوسطات حسب، ولا للشكل والخلقة وبحسب ما يقال في الكيفيات من الزيادة والنقصان كذلك يقال في ذوات الكيفيات]

---

(1) يستعين ابن الطيب بالليلنس في أكثر الأحيان.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 36.

(3) وردت في اسحق (قد يمكن) 1/ 36.

(4) تقارن مع اسحق 1/ 36.

قال أرسطو طالس:

«وليسَ كلها ولكن أكثرها فإنه مما يشك فيه هل تقال[1] عدالة أكثر أو أقل من عدالة (؟)[2]»

((يريد: وليس جميع الكائنات* تقبل الأكثر والأقل لكن أكثرها، ويعني المتوسطات، فإما الأطراف فلا تقبل، الأكثر والأقل)).

«وكذلك في سائر الحالات»[3]

((يريد[4]: هل يقال فيها أكثر وأقل يعني نفوس الكيفيات (؟)))

«فإن قوماً يمارون في أشباه هذه»[5]

((يريد:[6] في الكيفيات نفوسها فيقولون إنها لا تقبل الأكثر والأقل)).

«فيقولون أنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا أقل من عدالة، ولا صحة أكثر ولا أقل من صحة ولكنهم يقولون إن لهذا صحة أقل مما لغيره

[ورقة، 571]

[ولهذا أصالة أقل مما لغيره][7] وعلى هذا المثال لهذا: الكتابة، أقل من كتابة غيره[8]».

((يريد أنهم يقولون أن الأشياء القابلة لها يقال فيها الأقل والأكثر فأما هي نفوسها فلا تقبل الأكثر والأقل))

«وسائر الحالات»[9]

---

(1) وردت في اسحق (هل يقال) 1/ 36.

(2) سقطت علامة الاستفهام من (ن) واسحق 1/ 36.

* الصحيح القول: الكائنات جميعها.

(3) تقارن مع اسحق 1/ 36.

(4) سقطت سهواً كلمة (يريد) من الناسخ/ ن/ د.

(5) يقارن اسحق 1/ 36.

(6) سقطت (يريد) سهواً من الناسخ (ن/ د).

(7) سقط من اسحق (ولهذا عدالة أقل مما لغيره) 1/ 36.

(8) يقارن مع اسحق 1/ 36.

(9) أيضاً.

((يريد: في الأشياء القابلة لها الأكثر، والأقل وأما هي فلا))

«فأما ما يسمى بها، فإنها تقبل الأكثر والأقل بلا شك، فإنه يقال أن هذا أبلغ من غيره، وأعدل وأصح، وكذلك الأمر في سائرها»[1]

((يريد: يقال في القابلة لها الأكثر والأقل وفيها لا)).

قال المفسر:

[الشك مفهوم، وهو أن الحالات لا تقبل زيادة ولا نقصاناً وذوات الحالات هي القابلة للزيادة والنقصان وأرسطو طالس خلى عن هذا الشك لأن حله منطو فيه، وذلك أنه لما كانت ذوات الكيفيات إنما هي ذوات كيفيات بالكيفيات، وكانت بما هي ذوات كيفيات تزيد وتنقص فلا ريب أن الكيفيات قد تلحقها الزيادة والنقصان ولكن لما كانت الكيفيات منها أطراف في الغاية وهذه لا تزيد ولا تنقص، ومنها المتوسطات مختلطة من الأطراف وهذه يلحقها الزيادة والنقصان، كانت الصورة ذوات الكيفيات كصورة[2] الكيفيات الموجودة فيها]،

[ورقة، 572]

قال أرسطو طالس:

«وأما المثلث والمربع فلن يظن أنهما يقبلان الأكثر والأقل، ولا شيء من سائر الأشكال البتة[3]»

((يريد: والمثلث والمربع وسائر الأشكال لا يقال فيه إنها تقبل الأكثر والأقل، فإنه لا يوجد مثلث أكثر من مثلث بما هو مثلث، إذا كان [4] معنى الشك فيها كلها على وتيرة واحدة))

«فإن ما يقبل[5] قول المثلث أو قول الدائرة فكله على مثال واحد، مثلثات ودوائر»

---

(1) كذلك.

(2) الصحيح: مثل صورة (ج).

(3) يقارن مع اسحق 1/ 36.

(4) ن.د: الصواب (إذ كان).

(5) وردت في اسحق (ما قبل) 1/ 36.

((يريد: فإن جميع المثلثات* التي تقبل حدّ المثلث وجميع الدوائر التي تقبل حدّ الدائرة قبولها لذلك على وجه واحد))

«وما لم يقبله[1] فليسَ يقال أن هذا أكثر من غيره فيه»

((يريد: وما لم يقبل حدّ المثلث مثلاً فليس قال إنه أقل أو أكثر من المثلث كالمربع**))

«فإنه ليسَ المربع في أنه دائرة أكثر من المستطيل إذ كان لا يقبل[2] ولا واحد منهما حدّ[3] الدائرة»

((يريد: فإنه لا يقال في المربع بأنه في معنى الدائرة أكثر وأحق من المستطيل لأنهما جميعاً لا يحدان بحدّ الدائرة فيكونان في هذا المعنى بالزيادة والنقصان))

قال المفسر:

[لما ذكر[4] أشياء يماري قوم فيها إنها لا تقبل الأكثر والأقل وكان رأيه بخلاف ذلك أخذ أن يرينا أيّما هي،

[ورقة 573]

الكيفيات في الحقيقة التي لا تقبل الأكثر والأقل فهو يقول: إن جميع الأشكال والخلق، وبالجملة جميع ما يحويه[5] الجنس الرابع من الكيفية ليس فيه أكثر وأقل، فإنك إن أخذت مثلثين ومربعين أو غيرهما لا يصلح أن تقول أن أحدهما أكثر من الآخر في معنى المثلث إذ كان حدّ المثلث ينطبق عليهما بالسواء، وذلك أن كل واحد منهما يحدّ بأنه: شكل يحيط به ثلاثة خطوط مستقيمة ولا إذا

---

* الصحيح: فأن المثلثات جميعها... والدوائر جميعها.

(1) وردت في اسحق (وما قبله فليس يقال) 1/ 36.

** الصحيح مثل المربع - ج -

(2) وردت في اسحق (إذ كان ليسَ يقال) 1/ 36.

(3) وردت في اسحق (قول الدائرة) 1/ 36.

(4) أرسطو.

(5) الصحيح: وبالجملة ما يحويه الجنس الرابع جميعه من الكيفية (ج).

أخذت مربعاً ومخمساً وجدتهما في معنى المثلث أكثر [ولا أقل][1] إذ كانا لا يناسبانه ولا يقبلان حدّه، وأنت ينبغي أن تعلم أن الأطراف أيضاً مع الشكل والخلقة لا تقبل الأكثر والأقل ولا تفهم من هذا أن الأشكال لا يوجد فيها الأكثر والأقل على الإطلاق، لكن لا يوجد فيها ذلك في طباعها وذواتها، فأما في مقاديرها فقد يوجد ذلك، فإن مثلثاً أقل من مثلث آخر، وأكثر منه في مقداره[2]].

قال أرسطو طالس:

«وبالجملة إنما يوجد أحد الشيئين أكثر من الآخر[3]،»

((يريد: ويقال في أحد الشيئين أنه أكثر من الآخر إذا كانت طبيعتهما واحدة، والحدّ المنطبق عليهما حدّاً واحداً، إلاّ أنهما يتفاضلان فيه بالزيادة والنقصان كبياضين[4] أحدهما أشرق من الآخر)).

«إذا كانا جميعاً يقبلان قول الشيء الذي يقصد إليه[5]»،

[ورقة، 574]

((يريد: إذا كان الحدّ المنطبق عليهما حدّاً واحداً))

«فليس[6] إذاً كل الكيف يقبل الأكثر والأقل»

((يريد: فليس جميع الكائنات[7] يقبل الأكثر والأقل فإن الشكل أو الخلقة لا يقبلانه ولا الأطراف)).

«فهذه التي ذكرتْ ليسَ منها شيء هو خاصة للكيفية[8]»

((يريد: حقيقية))

---

(1) وردت مجزأة من سطرين ـ ن ـ د.

(2) لعلها (في مقداره) ن/ د.

(3) تقارن مع اسحق 1/ 36.

(4) الصحيح: مثل بياضين (ج).

(5) وردت في اسحق (له) 1/ 36.

(6) وردت في اسحق (فليس كل الكيف إذاً) 1/ 36 والصحيح: إذن.

(7) الصحيح: فليس الكائنات جميعها (ج).

(8) تقارن مع اسحق 1/ 36.

قال المفسر:

[يفيد القانون في الأشياء التي يقال فيها أنها أكثر وأقل ويقول[1]: إنها التي تقبل حدّاً واحداً بالزيادة والنقصان كسوادين[2] أحدهما أشبع من الآخر، وقوله ليست خواص الكيفية يعني[3] أنها ليست خواصاً حقيقية].

قال أرسطو طالس:

«فأما الشبيه وغير الشبيه فإنما يقالانه في الكيفية[4] وحدها»

((يريد: والشبيه وغير الشبيه هما خاصة حقيقية للكيفية فإن كل واحد من أشخاص الكيف يقال فيه شبيه ولا شبيه))

«فإنه ليس يكون هذا شبيهاً بغيره بشيء غير ما هو به كيف[5]»

((يريد: فإنه لا يجوز أن يقال في هذا الشيء أنه يشبه هذا الشيء إلا بمعنى الكيفية حسب)).

«فتكون خاصة الكيفية أن بها يقال شبيه وغير شبيه[6]».

((يريد: فتكون الخاصة الحقيقية للكيفية أن كل واحد من،

[ورقة، 575]

أشخاصها يقال فيه شبيه ولا شبيه)).

قال المفسر:

[هذه هي الخاصة الحقيقية للكيفية، وهي: أن كل واحد من أشخاصها، يقال فيه شبيه ولا شبيه، وهنا يتضح من الاستقراء، فإنه لا يقال في شيء شبيه ولا شبيه إلاّ في الكيفية حسب].

---

(1) أرسطو.

(2) الصحيح: مثل سوادين.

(3) (يعني به) ـ اسحق 1/ 36.

(4) وردت في اسحق (الكيفيات) 1/ 37.

(5) يقارن مع اسحق 1/ 37.

(6) أيضاً.

قال أرسطو طالس:

«وليسَ ينبغي أن يتداخلك الشك فتقول: أنا قصدنا للكلام في الكيف[1] فعددنا كثيراً من المضاف، إذ الملكات والحالات من المضاف»

((يريد: وليسَ ينبغي أن تظن أنا قد خلطنا الكلام في المضاف بالكلام في الكيفية، لذكرنا الملكات والأحوال وهي مضافات، فعددنا أنواعاً للكيفيات)).

قال المفسر:

[بهذا الشك يختم أرسطو طالس الكلام في الكيفية، والشك صفته هذه الصفة: الملكات والحالات من الكيفيات، فيلزم من هذا أن تكون[2] أنواع واحدة، بأعيانها، من مقولتين مختلفتين، وهذا محال].

قال أرسطو طالس:

«فإنه يكاد[3] أن

تكون أجناس هذه كلها،

[ورقة 576]

وما أشبهها[4]: تقال من المضاف».

((يريد: أن أجناس هذه أعني الملكات والحالات تقال من المضاف))

«فأما[5] الجزئيات فلا شيء منها البتة»

((يريد: فأما أشخاص هذه فمن الكيفية لا من المضاف)).

«فإن العلم وهو جنس ماهيته أنه[6] يقال بالقياس إلى غيره، وذلك أنه[7] يقال علم بشيء»

---

(1) وردت في اسحق (الكيفية) 1/ 37.
(2) الصحيح: أن تكون أنواعاً واحدة (ج).
(3) وردت في اسحق (تكاد) 1/ 37.
(4) وردت في اسحق (إنما) 1/ 37.
(5) وردت في اسحق (وأما) 1/ 37.
(6) وردت في اسحق (إنما) 1/ 37.
(7) وردت في اسحق (إنما يقال) 1/ 37.

((يريد: فإنه العلم وهو جنس العلوم يقال على المضاف أنه علم بمعلوم)).

«فأما الجزئيات فليس شيء منها ماهيته يقال[1] بالقياس إلى غيره»

((يريد: فأما أشخاص العلم فليس شيء منها من المضاف))

«مثال ذلك: النحو ليس يقال نحو شيء[2] والموسيقي، علم بشيء لا موسيقى لشيء[3]»

((يريد مثال ذلك نحو زيد لا يقال بالقياس إليه لكن إذا سُئل عنه بكيف (؟) وقع الجواب به))

«اللهم إلاّ أن تكون هذه أيضاً قد تقال من المضاف من طريق الجنس[4]»

((يريد: أن هذه تقال من المضاف من قبل أن جنسها من المضاف))

«مثال ذلك: النحو يقال علم بشيء لا نحو لشيء[5] والموسيقى، علم بشيء لا موسيقى لشيء[6]»،

[ورقة، 577]

((يريد: أن النحو يقال من المضاف من قبل ما هو علم لا من قبل ما هو نحو وكذلك الموسيقي))

«فيجب أن تكون الجزئيات ليست[7] من المضاف»

((يريد: بل من الكيفية، لأن الشيء إذا سُئل عنه بكيف أجيب بها))

«ويقال لنا[8] ذوي كيفية بالجزئيات»

---

(1) وردت في اسحق (تقال) 1/ 37.

(2) وردت في اسحق (نحواً بشيء) 1/ 37.

(3) وردت في اسحق (موسيقى شيء) 1/ 37.

(4) تقارن مع اسحق 1/ 37.

(5) وردت في اسحق (علماً بشيء لا نحو بشيء) 1/ 37.

(6) وردت في اسحق (لا موسيقى بشيء) 1/ 37.

(7) وردت في اسحق (ليسَ) 1/ 37.

(8) وردت في اسحق (ذوو) 1/ 37.

((يريد: إذا سُئل عنا بكيف أجيب بها فتكون الجزئيات كيفيات، لأنه يجاب بها عند السؤال بكيف)).

«وذلك أنه إنما لنا هذه، فأنا إنما يقال لنا علماً[1] بأن لنا من العلوم الجزئيات[2]»

((يريد: وذلك أنّا إذا سئل عنّا بكيف وأجيب بأنا علماً إنما يتأتى هذا الجواب بما لنا من العلوم الجزئية)).

«فيجيب من ذلك أن تكون[3] هذه أيضاً أعني الجزئيات كيفيات»

((يريد: أن أشخاص هذه كيفيات)).

«وهي التي بها تدعى[4] ذوي كيفية»

((يريد: وهي التي بها تكون ذوات كيفيات))

«وليس هذه من المضاف»[5]

((يريد: أشخاص الكيفية بل أشخاصها))

قال المفسر:

[هذا هو الحل الغير مرضي[6] ولعلهُ، إنما أتى به لأن هكذا كان قوم يحلّونه وإلاّ فطبيعة الشخص والجنس والنوع واحدة، والخلاف بينهم في الخصوص والعموم، وأن الشخص في الوجود والجنس والنوع في النفس وأرسطو طالس يستدل،

[ورقة، 578]

على أن أشخاصها من قبل أنه إذا سئل بكيف هو وقع الجواب بها].

---

(1) وردت في اسحق (يقال لنا علمٌ) 1/ 37.

(2) وردت في اسحق (الجزئية) 1/ 37.

(3) وردت في اسحق (وتكون أيضاً) وسقطت (هذهِ) 1/ 37.

(4) وردت في اسحق (ندعى ذوي) 1/ 37.

(5) تقارن مع اسحق 1/ 37.

(6) استعمال شائع هنا، لكن الأحسن هو (غير المرضي) ن. د.

قال أرسطو طالس

«وأيضاً متى[1] الفي شيء واحد بعينه كيفية[2] ومضافاً فليسَ بمنكر أن يعدّ في الجنس[3] جميعاً»

قال المفسر[4]:

[فهم من قوله[5] واحداً[6] ما واحداً بالعدد أو بالنوع أو بالجنس، وأفهم أنه يوجد في الجنسين بوجهين اثنين فتكون الملكة أما من حيث يُسأل عن الشيء بكيف ويجاب بها من الكيفية وأما من حيث هي مضافة، من المضاف، وهذا هو الحل المرضي، وينقضي التعليم[7]].

---

(1) وردت في اسحق (أن الفي) 1/ 37.(وربما الفيٌ) - ج -

(2) وردت في اسحق (كيفاً) 1/ 37.

(3) وردت في اسحق (في الجنسين) 1/ 37.

(4) نادراً ما وجدنا ابن الطيب في جل هذا الشرح، ينتقل من نص أرسطو إلى الشرح والتنظير، بخلاف ما هو الحال في القسم الأخير من هذا الكتاب.

(5) أرسطو.

(6) ن. د: الصواب (واحداً أما واحداً بالعدد).

(7) بانتهاء التعليم الثاني والعشرين استوفى ابن الطيب مقولات (الجوهر والكم والكيف والإضافة) وسينتقل إلى المقولات الحادثة ومنها (مقولة يفعل وينفعل).

القول في باقي المقولات

التعليم الثالث والعشرون

قال أرسطو طالس:

«وقد يقبل يفعل وينفعل المضادة[1] والأكثر والأقل»

قال المفسر:

[لما فرغ أرسطو من المقولات التي تحدث بقياس الشيء إلى ما فيه: أعني الجوهر والكم والكيف، لأن المضاف تكلم فيه لضرورة دعت، والتي[2] من شأن التغير أن يكون فيها، انتقل إلى الكلام في المقولات الحادثة بين شيئين، أعني بقياس الشيء إلى ما خارج كمكانه[3]،

[ورقة، 579]

وزمانه وفعله (   )[4] فصدق قول الذين قالوا: (أنه ما إن أكمل) الكلام في المقولات البسيطة، انتقل إلى الكلام في المقولات المركبة، فأن المقولات كلها بسائط إذ كانت صورة (بسيطة في) الغاية، ولا تغيير بأطرافها (   ) والأطراف لا صلة لها بالمقولات، لكن المقولة (هي النسبة الخاصة) بين الشيئين وبدأ الكلام في مقولتي يفعل وينفعل[5] وقولهما معاً، من قبل أنهما من حد النوع الثالث من الكيفيات، وهو الكيفيات الفعلية، (كان الفعل عنها يصدر   ) والانفعالات بها تتم (   )

تشترك في خواص واحدة، (تعينهم على قبول الضد   )

---

(1) وردت في اسحق (مضادة) 1/ 38.

(2) الصحيح: التي من شأن.

(3) الصحيح: مثل مكانه (ج).

(4) لانطماس (م) حاولنا الاستعانة بـ (د) لفك رموز بعض الأسطر (مح).

(5) يضع أرسطو هاتين المقولتين في وسط المقولات هنا، مع أن موقعها في النهاية.

ووجود الأكثر والأقل، ومقولة يفعل (صورة) تحدث عند العقل، بين الفاعل وفعله، وهي تشبه الفاعل عند فعله، فأن الذات الفاعلة، جوهر، والفعل كيفية، والنسبة الحادثة غيرها في مقولة يفعل ولا نظن أن المقولة هي (النسبة مع الطرفين)[1] لكن النسبة حسب، التي بين الطرفين الحادثة منهما.

ومقولة يفعل هي النسبة، تحدث بين المنفعل وانفعاله، على الوجه الذي قلنا، وهذه النسبة تحدث عند العقل، وحدوثها على هذه الجهة ( ) العقل، الأمور، ووجد ذاته (وفعلاً صدر عنها)[2]،

[ورقة 580]

هذين ورأى أن ذلك الفعل لتلك الذات [ولا يجوز] أن ينسب إلى غيرها فيحصل عنده من نفس هذا التصفح اختصاص نسبة أحدهما بالآخر، فالوجود ليس فيه معنى يزيد على ذات الفاعل وفعله وإنما النسبة يحصلها العقل عند تصفحه ومقايسته للأمور بعضها ببعض، *فالنسب: هي صور عقلية توجد بين الأمور عند مقايسة العقل بعضها مع بعض،* ولأن هذه النسب أشياء تحدث في العقل وليست (سمتها)[3] اللغة باسمها دعت الضرورة إلى اختراع أسماء لها أو استعارتها فتكون جزآن ليست* لهما الاسم من غريب فأستعير من أحد الطرفين اللذين هي بينهما وأستعير من الطرف الخاص لا العام، وذلك أن أحد الطرفين خاص كالقنية[4] في المقتنى والزمان في الأشياء التي من الزمان، فإن الإنسان الذي يقتني القنية هو الذي يكون في الزمان والمكان فتصير القنية، يسمى بها شيئاً على الطرف وهو الأمر المقتني والنسبة، وهي الموجودة بين المقتنى والقاني، وكذلك حتى يسمى بالزمان والنسبة التي بين الزمان وبين الأمور وأعني التي يسمى به المكان والنسبة الموجودة بينه وبين الأمور. وبالجملة هذه المقولات كلها هي نسب يحصلها العقل بين الأمور التي بعضها موجود لبعض عند مقايسة بعضها ببعض، وتسمى النسبة باسم،

[ورقة، 581]

---

(1) ترجيحاً، لصعوبة قراءة الورقة (د).

(2) ترجيحاً بحسب (د).

(3) مطموسة في (م) ترجيح أن تكون (سَمّتها) ـ مح.

* الصواب جزئين ليسَ (خ ل).

(4) الصحيح: مثل القنية (ج).

(الكتاب الثلاثون)[1] <ك30>

الطرف الأخص من طرفي النسبة وكلا هاتين المقولتين يلزمهما خاصة التضاد وخاصة الأكثر والأقل، وافهم أن هاتين الخاصتين، يلزمان أطرافهما لا لها، فإن النسبة لا يوجد لها الأكثر والأقل ولا التضاد فإن يسخن مضاد ليبرد، ويتسخن[2] (مضاد) ليتبرد، وتسخين العاقر قرحاً أكثر من تسخين العسل، وتسخين الماء أكثر من سخونة الهواء. وأرسطو طالس يستوفي الكلام في الفاعل[3] والمنفعل في كتابه في الكون والفساد لا في النسبة لكن في الفاعل الذي النسبة حادثة بينه وبين فعله. وبعد هاتين المقولتين يتكلم أرسطو طالس في مقولة موضوع، ومقولة موضوع هي نسبة تحدث في الشيء عند حصول الوضع له وذلك أن الوضع الذي هو القعود والقيام له نسبة إلى الموضوع الذي هو فيه، فتلك النسبة في مقولة موضوع.

ومقولة موضوع على الإطلاق: هي النسبة الموجودة بين الجسم وبين أحواله التي يتقلب عليها ويتشكل بأشكال مختلفة في أعضائه[4]. والموضوع ينقسم إلى[5] ما هو موضوع على استقامة أو على تحديب، وينقسم أيضاً إلى[6] المتكئ والجالس والقائم، وإلى[7] غير ذلك مما أشبهه. ومقولة متى: هي نسبة تحدث بين الأمور وبين الزمان، أعني نسبته تحدث بين الشيء وزمانه[8]. ومتى اسم مشترك يقع على،

[ورقة 582[9]]

---

(1) سقط من (ن ود).

(2) ن. د.

(3) استعمال جديد (الفاعل والمنفعل) وليس الفعل والانفعال.

(4) تعريف مقولة (الوضع) ن.د.

(5) الصحيح: ينقسم على (ج).

(6) الصحيح: ينقسم أيضاً على (ج).

(7) الصحيح: وعلى غير (ج).

(8) تعريف مقولة (متى) ن. د.

(9) وردت خطأ من الناسخ تحت تسلسل (581).

هذه النسبة على ما ذكر في هذا الكتاب، وعلى قطعة من الزمان على ما ذكر في السماع الطبيعي[1]، ومتى يقسم إلى[2] الماضي والحاضر والمستأنف[3].

(وأين[4] هي نسبة تحدث بين الأمور وبين المكان، وينقسم إلى[5] الفوق والأسفل واليمين واليسار، والقدام والخلف، وكل جهتين متقابلتين من هذه يجمعها تقابل واحد). ومقولة له (هي نسبة تحدث بين الأشياء المقتنية، والمقتنيات: وهي النسبة الموجودة فيهما[6]، وسوف يعدد أرسطو طالس، أصناف القنية في آخر هذا الكتاب[7] ومما يجب أن تعلمه، أن جميع هذه[8] المقولات، أجناس الأجناس فيها نسب يعلمها العقل، وتنقسم إلى[9] ذوات بتلك النسبة، وليس اختراع العقل لهذه كاختراعه لعنزايل[10] إذ كان لا محصول له أصلاً، ولا يساعد عليه الوجود. وهذه النسب وإن لم تكن بنفوسها موجودة، فالأمور الموجودة ساعدت العقل وأعطته الطريق إلى إيجادها، وأنت لا ينبغي أن تغلط غلط جالينوس[11]: الذي ظن أن النسبة جنس يقع على النسب كلها باسمها وحدها، بل ينبغي أن نعتقدها اسماً مشتركاً يقع على مقولات النسب، كاسم الموجود[12] المتأمل للمقولات العشر فإن حدّ النسبة الموجودة بين الشيء ومكانه، غير حدّ النسبة الموجودة بين الشيء وزمانه، ولو كانت النسبة طبيعية واحدة لوجب أن ينطبق عليها حدّ واحد.

وأسندها مباينة نسبة الإضافة،

[ورقة، 583[13]]

---

(1) أي كتاب الطبيعة الذي شارك ابن الطيب في شرحه للصفحات 681 ـ 937.

(2) الصحيح: ينقسم على (ج).

(3) أي المستقبل.

(4) تعريف مقولة (أين) عند ابن الطيب (ن/ د).

(5) الصحيح: وينقسم على (ج).

(6) تعريف مقولة (الملك) له (القنية) /ن /د.

(7) أي في 1/ 53 = 54 من نسخة اسحق.

(8) الصحيح: أن هذه المقولات جميعها (ج).

(9) الصحيح: وتنقسم على (ج).

(10) حيوان لا وجود له كثير الحضور في أمثلة هذا الكتاب.

(11) ابن الطيب ينتقد المنهج الجالينوسي في هذا المبحث.

(12) الصحيح: مثل اسم الموجود (ج).

(13) صوّب التسلسل ليتوافق مع الأصل بعد سهو الناسخ فجعله برقم (584).

فإن هذه النسبة واحدة بين شيئين مباحين فتكون نسبة كل واحد منهما[1] إلى الآخر كمثل نسبة* الآخر له[2] والبواقي[3] بين شيئين خاصين، ولا تكون نسبة الواحد إلى الآخر كنسبة** (الآخر منه) في ذلك[4] هو أنه لما كانت كل واحدة من المقولات إنما هي بين موضوعين[5]،

وكانت طبيعتها (   )

لهما ولأنَّ موضوعاتها (   )

في الطبيعة والأشياء (   )

طبيعة الأخرى (   )

في أنها نسبة تكون (   )

كل واحد منهما (   )

هي بينهما ولكل (   )

اشتراكها كلها (   )

موجودة بين (   )

وأين نسبته هو (   )

ومكان، وهما متفقة (   )

الآخر، ومتى لسبعة (   )

متفقين هما ما في (   )

بوجود الآخر من (   )

---

(1) ن، د: (منهما) مشوشة.

* الصحيح: مثل نسبة الآخر.

(2) ن، د: (له) مشوشة.

(3) ن، د: (والبواقي) مشوشة.

** الصحيح: مثل نسبة (ج).

(4) ن، د: (في ذلك) مشوشة.

(5) ن، د: (موضوعين) مشوشة.

مضاف أن يكون (   )

لأنه بقياس متفق ومختلف وفي هذه لا يجوز ذلك لأنها،

[ورقة، 584]

مع نسبة جسم وغير جسم والنسبة موجودة بين شيئين مخصوصين (كما في النسبة)[1] ووجود أحدهما من حيث هو كذلك، موجود بوجود الآخر والموضوع نسبة موجودة بين شيئين مخصوصين أحدهما الموضوع والآخر الوضع، ووجود أحدهما يتعلق بوجود الآخر، ومقولة الفعل[2] نسبة موجودة بين شيئين مخصوصين فاعل وفعله ووجود أحدهما من حيث هو كذلك[3] يتعلق بوجود الآخر، ومقولة ينفعل[4] هي نسبة موجودة بين شيئين مخصوصين، هما المنفعل وانفعاله، ووجود أحدهما من حيث هو كذلك يتعلق بوجود الآخر، فقد عرفت من حدودها الفرق بين طبع ا لمضاف وبينهما بأجمعها وهو أن المضافين مباحان، وأطراف هذه مخصوصان.

وعرفت الفرق بين بعضها وبعض بخصوص أطرافها وجميعها كلها خاصة؛ وهي أن من عرف أحد الطرفين منها على التحصيل، عرف الآخر، على التحصيل، سوى[5] أن في المضاف يقول: أن من عرف أحد المضافين على التحصيل عرف الآخر على التحصيل، ويكونان متفقين ومختلفين وبالجملة مباحين، وما سوى هذه نقول فيه أن من عرف أحد الطرفين على التحصيل عرف الآخر على التحصيل، ولكن على جهة ما يختص الطرفان بها من قنية وقان*، وغير ذلك، وتكون الأطراف في هذه متفقة،

[ورقة، 585]

---

(1) بين الأقواس (ترجيحاً) مسبوقاً بكلمة (ومخصوصين). ج.

(2) تعريف مقولة الفعل.

(3) ن. د: الصواب (كذلك).

(4) تعريف مقولة ينفعل.

(5) سوى للاستثناء عنده.

* وردت في الأصل وقاني (خ ل).

أعني وجود إحدى (   )[1]

كما في المضاف (لأحدهما والآخر   )

ويجوز أن يبين (قانون جنسها   )

وهو أن الأجناس (كلها بسائط   )

لا مبادئ لها ولا (حدود ولا أشخاص ولا   لها)

وتؤخذ خواصها (فيما يتعلق بها فإنه منها...   منها)

الأجناس الثلاثة، (الآخر في خواصها وأنواعها   )

وأشخاصها. والأجناس البواقي (في   بهذه   )

تشترك كلها في أنها نسبة[2] (بين شيئين لأنها تكون[3]   )

الحقيقة واحدة وهي أن (الذي[4]   الطرفين   )

محصلاً يعرف الآخر كذلك سوى أن هذا من المضاف   )

مباحاً بين طرفين متسقين، ومختصين في كل واحد من الأجناس الأخر، تكون له الخاصة بين شيئين مخصوصين، أحدهما مكان مثلاً، ومتمكن له فيها أو أنواعاً، أو انفعال (ومنفعل) فتكون هذه من خواصها[5] (   ) ولهذا لم يذكرها أرسطو طالس بكثرة في كل واحدة منها لأنه قد ذكرها في المضاف[6] واكتفى بأن لخصها[7] وعلى جهة أخرى الأجناس كلها[8] نسب يعتاض بها على الذوات، سوى أن النسب نسبة بين الشيء وبين[9] نفسه لا بينه وبين نفسه،

[ورقة 586]

---

(1) الورقة في (م) مطموسة استعنا على فك بعض رموزها بنسخة (د).

(2) ن، د: (في أنها نسبة) مطموسة.

(3) ن، د: (لأنها تكون).

(4) ن، د: (الذي).

(5) ن، د: الصواب (هذه خواصها).

(6) أي في حديثه عن مقولة المضاف.

(7) ن، د: (لخصها) مشوشة.

(8) ن، د: (الأجناس كلها) مشوشة.

(9) الصحيح: نسبة بين الشيء ونفسه (ج).

فتوجد: له نسبة وقوع التقدير، والكيف الجواب عن السؤال بكيف، والقنية إذا نوسب بينها وبين نفسها تحصلت عنها نسبة القنية، والنسبة المكانية فبقياس المكان إلى نفسه، ومتى بقياس الزمان إلى نفسه، وهكذا في الموضوع، ويفعل وينفعل. وقد قلنا لم اعتاض عن الذوات بالنسب (؟)[1] والمضاف وحده يتم بقياس الشيء إلى غيره بالموافقة والمخالفة فبهذا الوجه تكون نسبة المكان إلى المتمكن نسبة مضاف وإلى نفسه، نسبة أين، والجوهر إلى الجوهر نسبة مضاف وهكذا الكم إلى الكم، والكيف إلى الكيف، والفعل إلى الفاعل، وغير ذلك، وبقياسها إلى نفسها تكون النسب التسع[2] وتسمى بأسماء هي نسب له والعشرة[3] نسب يقسّمها إلى[4] الذوات، بالنسبة فالجوهر إلى الجسم وغير جسم، والكم إلى المنفصل والمتصل، والكيف إلى القوة والصورة، والمضاف إلى جوهرين وعرضين وجوهر وعرض، والأين إلى الفوق والأسفل، والزمان إلى الماضي والحاضر والمستقبل، والقنية إلى جوهر وعرض، والفعل إلى الإرادي والطبيعي، وكذلك الانفعال. والموضوع، إلى المستدير والمستقيم والمركب، ويبلغ بالقسمة إلى[5] أنواع الأنواع، هكذا يقول: أن الأجناس العوالي: عشرة؛ الجوهر وهو نسبة الاستقلال،

[ورقة، 587]

بالنفس وينقسم إلى جسم وغير جسم والجسم ينقسم إلى الكائن وغير الكائن سوى الجسم ينقسم إلى الهيولى الصورة والصورة تنقسم إلى صورة مع هيولى وإلى صورة مجردة من هيولى، وغير الكائن كالأزليات[6]. والكائن ينقسم إلى المتنفس وغير المتنفس وغير المتنفس كالأسطقسات[7] والمعدنيات، والمتنفس إلى الحساس المتحرك وإلى الحساس غير المتحرك وهذا هو النبات. والحساس المتحرك ينقسم

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(2) يقصد الأعراض.

(3) كأن ابن الطيب يقدم خلاصة عامة لما مرّ من مباحث المقولات في شرحه الكبير هذا في الأوراق 586 ـ 589.

(4) الصحيح: يقسمها على.

(5) الصحيح: بالقسمة على (ج).

(6) أي مباحث ما بعد الطبيعة: مثل الأزليات (ج)، وصحيح ما ورد هنا ينقسم على لا إلى.

(7) العناصر الأربعة المعروفة، والصحيح القول: مثل الأسطقسات (ج).

إلى* الناطق وغير الناطق، وأنواع الأنواع لا تحص[1]، فلا تعد خاصة[2]هذه المقولة أن الواحد منها بالعدد يقبل الأضداد بتغيّره[3] في نفسه أعني في اعراضه.

والكم هو نسبة وقوع التقدير، وينقسم إلى** المنفصل[4] والمتصل، والمنفصل ينقسم إلى العدد والقول، والمتصل إلى الخط والسطح والجسم والزمان والمكان وخاصة أن الواحد منه بالعدد يقال مساوٍ وغير مساوٍ، والمضاف، وهو نسبة بين شيئين مطلقين بالموافقة والمخالفة وينقسم إلى نسبة بين جوهرين أو عرضين أو جوهر وعرض، ومن قبل الأسماء، ينقسم إلى*** المتفقة أسماؤها وإلى**** المتباينة أسماؤها، وأنواع أنواعه لا تنحصر لأنه يمر[5] في المقولات كلها وأخص خواصه، إن من عرف أحد الطرفين محصلاً بالموافقة والمخالفة عرف الطرف[6] الآخر أيضاً،

[ورقة، 588]

الذي أضافه إليه. والكيفية نسبة السؤال بكيف ووقوع الجواب، وينقسم إلى***** القوة والصورة، والصورة هي الملكة والحال، والقوة هي قوة ولا قوة، وكل واحد من هذين ينقسم إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات والشكل والخلقة، وأخص خواصه أنه يقال في كل واحد من أشخاصه، شبيه ولا شبيه، وأين: هي نسبة مكانية، وتنقسم إلى الحيث والمكان، والمكان ينقسم إلى: الفوق والأسفل والقدام والخلف واليمين والشمال. وخاصته أنه حاوٍ لغيره، ومتى هي نسبة

---

* الصحيح: على.

(1) ن. د: الصواب (لا تحصى) أي لا تعدّ أو تحصر.

(2) ن، د: الصواب (وخاصة).

(3) ن، د: (بتغيره) مشوشة.

** الصحيح: ينقسم على، والمتباينة أسماؤها.

(4) أي ينقسم (ج).

*** الصحيح: ينقسم على، والمتفقة أسماؤها.

**** الصحيح: ينقسم على، والمتباينة أسماؤها.

(5) ن، د: (يمر في) مشوشة.

(6) ن، د: الصواب (الطرف الآخر).

***** الصحيح: على في جميع الموارد التي ذكرت فيه (ينقسم أو تنقسم على) ج.

زمانية، وتنقسم إلى الماضي والحاضر والمستقبل، وخاصته أنه يقدّر وجود كل واحد مما يوجد له، وله نسبة القنية. وينقسم إلى القنية من خارج وإلى القنية من داخل. وأقسام ذين[1] (هذين) يستوفيهما آخر الكتاب[2] وخاصة أنه يوجد لما هو له وحده، والموضوع نسبة وضع الشيء، وينقسم بحسب انقسام أشكال الشيء، وتقلبات أعضائه، بالمستدير والمستقيم، ينقسم إلى المثلث والمربع، والمنحني وغير ذلك.

ويخص هذه المقولة، كون الشيء على نصبته[3] تتم من كم وكيف، وجنس يفعل هي نسبة الفعل، وينقسم إلى الفعل الطبيعي والإرادي[4]، ويخصه معنى تأثير الشيء في غيره.

وينفعل هي نسبة الانفعال، وينقسم إلى[5] الانفعال،

[ورقة، 589]

الطبيعي والانفعال الإرادي، ويخصُ تأثر الشيء من[6] غيره. وهاهنا ينقضي التعليم ولنبدأ في تفصيله].

قال أرسطو طالس:

«وقد يقبل يفعل وينفعل المضادة والأكثر والأقل[7]».

((يريد: ومقولة يفعل وينفعل يوجد فيها تضاد وخاصة الأكثر والأقل)).

---

(1) ت، د: الصواب (هذين).

(2) يقصد في لواحق المقولات من ص 39 ـ 54/ اسحق و 591 ـ 676 الشرح الكبير.

(3) أي وضعه.

(4) قدم ابن الطيب في هاتين الورقتين خلاصة للمقولات جميعها، ما بعدها والعشر منها، ولواحقها هي بمثابة (خارطة) إيضاحه كمشجر سبق وتحدث عنه الفارابي وإخوان الصفا. يراجع (علي حسين الجابري: منطق المقولات عند ابن رشد بين النص الأرسطي والإنجاز العربي) تونس 1998 ص 1 ـ 89.

وهو موجود في الكتاب الممهد لهذا التحقيق، ص (7م ـ 107م).

(5) الصحيح: ينقسم على .... في الموضعين السابقين والحالي (ج).

(6) مكررة ـ سهو من الناسخ.

(7) كما في ورقة 578، كرر هنا اختلافه عن اسحق في ذكر كلمة (مضادة) 1/ 38.

«فإن يسخن مضاد ليبرّد، ويتسخن[1] مضاد ليتّبرد[2] ويلذ مضاد ليتأذى، فيكونان قد يقبلان المضادة»

((يريد: فتكون مقولتا يفعل وينفعل يدخلهما التضاد وأفهم في الأطراف لا في النفس النسبة)).

«وقد يقبلان أيضاً الأكثر والأقل، فإن يسْخن قد يكون أكثر وأقل، ويسخّن أكثر وأقل، ويتأذى أكثر وأقل، فقد يقبل إذاً* يفعل وينفعل. الأكثر والأقل، فهذا مبلغ ما نقوله في هذه»[3]

((يريد: أن هاتين المقولتين يوجد في أطرافها الأكثر والأقل، لا في نفس النسبة)).

قال المفسر:

[هاتان هما خاصتا يفعل وينفعل، وهذه الخاصة ليست لازمة لنفس المقولة لكن لأطرافها التي هي ذوات كيفيات انفعالية].

قال أرسطو طالس:

[ورقة، 590]

«وقد قيل في الموضوع أيضاً في باب المضاف أنه إنما[4] يقال من[5] الوضع، على طريق المشتقة أسماؤها»[6]

((يريد: أن الموضوع قد مضى الكلام فيه في مقولة المضاف[7]، وأنه نسبة تحدث بين الوضع والجسم الذي له الوضع واسمه مستعار من الوضع)).

---

(1) وردت في اسحق (يسخن) 1/ 38.

(2) وردت في اسحق (ليبرد) 1/ 38.

* الصواب وهو (خ ل).

(3) تقارن مع اسحق 1/ 38.

(4) ن. د: (إنما) مشوشة.

(5) ن، د: (من).

(6) تقارن مع اسحق 1/ 38.

(7) الصواب (مضاف) 1/ 38.

«فأما في الباقية أعني في متى وفي[1] أين وفي له:

فإنها إذ كانت واضحة لم يقل[2] فيها شيئاً سوى ما قلناه بدئياً[3] من أنه يدل: أما على لهُ كمنتعل[4]، متسلح، وأما على أين فمثل قولك:

في لوقيون[5] وسائر ما قلناه[6] فيها».

((يريد: عند إيراده الأمثلة عليها، أولاً فإن من الأمثلة عليها، نفهم أنها ليست نسباً* موجودة بين الأمور على ما شرح)).

«فهذا ما يُكتفى[7] به من القول في الأجناس التي إياها قصدنا»

((يريد: في المقولات العشر، وهي الغرض من هذا الكتاب)).

قال المفسر:

[يجمع (أرسطو)[8] ما بقي من المقولات في موضع واحد ويتكلم فيها على طريق الإيجاز، وهي مقولة موضوع ومتى وأين وله.. وأنت فلا ينبغي أن تظن أن مقولة موضوع (قد)[9] اشتق لها اسم من الوضع، لكن اخترع ذاك[10] اختراعاً وها هنا ينقضي تفصيل هذا التعليم].

---

(1) وردت في اسحق (متى وأين) 1/ 38.

(2) وردت في اسحق (لم يفعل) 1/ 38.

(3) وردت في اسحق (بدءاً) 1/ 38.

(4) وردت في اسحق (فمنتعل) 1/ 38.

(5) وردت في اسحق (لوقين) 1/ 38.

(6) وردت في اسحق (ما نقلناه) 1/ 38.

* وردت في الأصل (نسب) (خ ل).

(7) وردت في اسحق (ما تكتفي به) 1/ 38.

(8) أرسطو منا (مح).

(9) أيضاً (قد) منا (مح).

(10) ن. د: (ذاك).

التعليم الرابع والعشرون،

[ورقة 591]

(القسم الثالث: اللواحق أو ما بعد المقولات)[1]

قال أرسطو طالس:

«وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهة من شأنها أن تتقابل»[2]

قال المفسر: (ابن الطيب البغدادي)[3]

[لما فرغ أرسطو طالس من الكلام في الجزءين الأولين من كتاب، القاطيغورياس[4]، وهما المتواطئة[5] التي وطأها قبل الكلام في القاطيغورياس[6]، والكلام في القاطغيورياس العشر، أخذ الآن في النظر في القسم الثالث، وهو في الأشياء، التي أجرى ذكرها في القاطيغورياس، وعند العوام، من معانيها الشيء اليسير، اكتفى به في الاستعمال ولهذا لم يشرح أمرها أولاً وأخرها أخيراً حتى [لا يتركها] على المفهوم الساذج منها، وهذه هي المتقابلات والمتقدم والمتأخر، ومعاً، وأصناف الحركة، وأقسام القنية.

---

(1) العنوان من المحقق لم يرد في نسخة (ن/ د).

(2) يقارن مع اسحق (1/ 38)، وتكرر عند ابن الطيب في ورقة 610.

(3) بين الأقواس (   ) من صنع المحققين.

(4) أي المقولات.

(5) الصواب (المتواطئة أسماؤها) ن ـ د.

(6) يقصد (المقولات العشر) ج.

ومفسرو[1] كتبه اختلفوا، فطائفة يؤمها[2] أندرونيقوس يزعم أن أرسطو طالس لم يتكلم في هذه، وجعل دليله على هذا أن جماعة من المفسرين لما فسروا هذا الكتاب لم يتكلموا فيها. وبئس هذا الدليل، لأنه لا يلزم من أن جماعة لم يفسروها أن لا تكون لأرسطو طالس وليس مثله ممن يجري ذكر أشياء غير مشروحة فيتركها على المفهوم الساذج. منها ولا يشرحها، وطائفة أخرى وهي جمهور المفسرين، فيحققون إنها له ويقولون،

[ورقة، 592]

أنه ليس مثل أرسطو طالس من يذكر أشياء في بياناته، وهي غير مفهومة، على التحقيق فيتركها من غير بيان، وإفهام، وأرسطو طالس، يقدم الكلام في المتقابلات، على الأربعة البواقي لأنها تدخل في المتقابلات، وذاك أن المتقدم متقدم لتأخره[3]، والحركة حركة لمتحرك[4]، والقنية قنية لمقتني فكلها تدخل في أنواع المتقابلات ونحن، فقبل أن ننظر في كلام أرسطو طالس في المتقابلات، ينبغي لنا أن ننظر في عدة مطالب:

الأول منها: في حدّ المتقابلات، فنقول: إن المتقابلين هما الشيئان اللذان الموضوع لهما واحد. ولا يجتمعان جميعاً فيه، والمتقابلان هما حالتان، موجودتان للشيء، لا معاً[5]، وصار بهذه الصفة، بمعنى التقابل الموجود فيهما وهو نسبة لاجتماعهما في موضوع واحد، كالسواد* والبياض والأبوة والبنوة، والعمى والبصر، والإيجاب والسلب فالتقابل، هو *نسبة لا اجتماع[6] حالتين في موضوع واحد وهذه النسبة هي إضافة.*

---

(1) وردت خطأ عند الناسخ (مفسروا) ن/ د.

(2) اندرونيقوس الروديسي (78ق.م ـ 47م) الرئيس الحادي عشر لمدرسة المشائين، وضع مصطلح (الميتافيزيقا) على مباحث ما بعد الطبيعة لأرسطو (ذكرناه في ورقة 15) (ص 30 ـ 31) من هذا الكتاب.

(3) يرجح (ولتأخر غيره) ـ ج، ف، س.

(4) ن. د: الصواب (المتحرك).

(5) هذا حدّ المتقابلات عند ابن الطيب (ن. د).

* الصحيح: مثل السواد (ج).

(6) لعله يريد (لاجتماع حالتين) بدلاً من (لا اجتماع حالتين) ن.د.

والثاني في قسمة المتقابلات فنقول: إن المتقابلات تنقسم إلى أربعة[1] أنواع: إلى المتقابلين على طريق المضاف، كالأب[2] والابن، وعلى طريق التضاد، كالأبيض[3] والأسود، وعلى طريق العدم والملكة، كالأعمى[4] والبصير؛ وعلى طريق الإيجاب،

[ورقة، 593]

والسلب كقولك* يمشي ليس يمشي، والمتقابلان في الحقيقة، هما الصور والمعاني[5] لا الموضوعات، فإن السواد هو الذي يقابل البياض والعمى للبصر والإيجاب للسلب، والأبوة للنبوّة. وأما قوابل[6] هذه وحواملها فتقابل بسببها لا بسبب ذاتها فإن الأسود والأبيض، لهما موضوع واحد يتقابلان عليه ويقابل نفسه بسببهما لا بسبب نفسه واستعملها أرسطو طالس مع الموضوعات ليكون الكلام أظهر.

(أولاً):[7] والمتقابلة على طريق المضاف هي التي الموضوع لها واحد ولا يجتمعان فيه وذات كل واحد منهما تقال بالقياس إلى الآخر، وذاك أنه [لا يجتمع][8] في الموضوع الواحد، أن يكون أباً وابناً بالقياس إلى شيء واحد، لكن بالقياس إلى شيئين فلا يجتمعان معاً، بالقياس إلى شيء واحد، والموضوع والذي يوصف بأنه أب هو الذي يوصف بأنه ابن، (ثانياً)[9] والمتقابلة على طريق التضاد هي التي الموضوع لها واحد، وينتقل الموضوع من أحدهما إلى الآخر، كالسواد[10] والبياض، فموضوعهما

---

(1) يقصد بها ثنائيات التقابل (على طريق المضاف، والتضاد، والعدم والملكة، والإيجاب والسلب) ـ ج. والصحيح فيها: تنقسم على بدلاً من تنقسم إلى (ج).

(2) الصحيح: مثل الأب.

(3) الصحيح: مثل الأبيض.

(4) الصحيح: مثل الأعمى (ج).

* الصحيح: مثل قولك.

(5) التقابل معرفي في الصور والمعاني الداخلة في الوعي.

(6) أي متقابلات.

(7) من المحقق (أولاً).

(8) وردت، مجزأة على سطرين (ن. د).

(9) من المحقق (ثانياً).

(10) الصحيح: مثل السواد.

الجسم، ولا يجتمعان فيه، وينتقل من أحدهما إلى الآخر، إلا أن يكون الواحد طبيعياً، أو لازماً (ثالثاً)[1] والمتقابلة على طريق العدم والملكة هي التي الموضوع لها،

[ورقة، 594]

واحد واحد ولا يجتمعان فيه ولا يمكن أن ينسب.

وهو العدم، إلاّ بعدَ تقدم وجود الملكة أو بلوغ وقت وجودها، فلا توجد كالبصر* والعمى فموضوعهما العين، ولا يجتمعان فيها، ولا يمكن وجود العمى إلا بعد تقدم وجود البصر، أو بلوغ وقت وجوده.

(رابعاً):[2] والمتقابلة على طريق الإيجاب والسلب، هي التي الموضوع، لها واحد، ولا يجتمعان فيه، ويلزمهما معنى الصدق والكذب، كقولنا**: جالس ليس بجالس، فإن الموضوع لهذين الحكمين زيد مثلاً ولا يصدقان عليه معاً. والثالث في ترتيبها[3]: فتقول: إن تقديمه المضاف لعمومه وذاك المضاف يمرّ في المقولات كلها وتقديمه التضاد على العدم والملكة لأن الضدين صورتان والعدم وملكة صورة[4] وعدم، وتقديمه الثلاثة على الإيجاب والسلب لأن المعاني أقدم من الألفاظ، فتقابل تلك أقدم من تقابل هذه، وبوجه قد كان يجب أن يقرن هذا،[5] هذا القسم بالمضاف لأنه عام للأمور كعموم[6] المضاف، إلا أنه أخره للعلة المذكورة - وترتيبها

---

(1) من المحقق (ثالثاً).

* الصحيح مثل البصر، مثل قولنا، (ج).

(2) من المحقق (رابعاً). ن. د.

** الصواب مثل قولنا.

(3) أي ترتيب المتقابلات كمبحث لاحق بالمقولات، الذي عدّه عمانوئيل كانط في (مقولات خمس مضافة على المقولات العشر) عند أرسطو (راجع، نقد العقل المجرد، ترجمة أحمد الشيباني، دار مكتبة الحياة) بيروت، 1965 ص 127 - 164 و 316 - 318 و 983 وكذلك بدوي، عمانوئيل كانط (وكالة المطبوعات) الكويت، 1977، ص 210 - 211، يراجع عن ذلك تفصيلاً، الجابري (علي حسين): بيت الحكمة ومباحث ما بعد المقولات - الأثر والمؤثر - ملف بيت الحكمة العباسي. مج 1 بغداد 2001 ص 492 - 522.

(4) يقصد صورة واحدة - ج.

(5) لعله تكرار - من الناسخ - ن. د.

(6) الصحيح: مثل عموم (ج).

يوجد على ثلاثة اضرب، على جهة تعليمية، وهي التي مضت، وبحسب الأمور، أما بما هي ذوات،

[ورقة 595]

أو بحسب العموم وبما هي ذوات يتقدم التضاد لأنه بين ذاتين، والعدم والملكة لأن أحد أطرافه ذات، والمضاف لأنه أمر والإيجاب والسلب، أخيراً، لأنه لفظ وبحسب العموم يتقدم المضاف، والإيجاب والسلب لأنهما يمران في كل شيء ومن بعد هذه، التضاد والعدم والملكة ويقدم المضاف، على الإيجاب والسلب، لأنه أمر والرابع: في العلة التي لها حصلت أنواع المتقابلات أربعة لا زائدة ولا ناقصة: فنقول إن التقابل ليس يخلو أن يكون أما في الألفاظ، أو في الأمور وتقابل الألفاظ يسمى سلباً وإيجاباً، والتقابل في الأمور لا يخلو أن يكون في جملة الأمور المركبة حتى يقابل أمر مركب كزيد[1] مثلاً لأمر آخر كعمر أو كهذا الأبيض بجملته لهذا الأسود بجملته، وهذا لا يسوّغ لأن المتقابلة توجد في موضوع وهذه لا في موضوع، فبقيّ أن تكون[2] التقابل إما في الهيولى أو الصور، والهيولى واحدة، فيكون إذاً[3] في الصور والصور على ضربين: ذوات ونسب فيكون التقابل إما في صورتين هما ذاتان وهذا تقابل التضاد، أو في صورتين هما نسبتان وهذا تقابل المضاف، أو في صورتين إحداهما[4] ذات،

[ورقة، 596]

والأخرى نسبة، وهذا تقابل العدم والملكة.

ويبيّن[5] ذلك بحجة أخرى هكذا: التقابل أما أن يكون في الألفاظ أو في الأمور فإن كان في الأمور إما أن يكون في الأمور التي يتغير بعضها إلى بعض، أو في الأمور التي لا يتغير بعضها إلى بعض بل يحفظ بعضها بعضاً، والأمور التي يتغيّر بعضها إلى بعض، إما أن يكون كل واحد من الطرفين يتغير إلى الآخر، أو يكون

---

(1) الصحيح: مثل زيد (ج).

(2) أن يكون (ج/ ف).

(3) الصحيح: وهو.

(4) ن ـ د: الصواب (إحداهما). ج.

(5) أرسطو.

أحدهما يتغيّر حسب إلى الآخر، والآخر لا يتغير إليه، والأول هو تقابل الإيجاب والسلب. والثاني، تقابل المضاف، فإن المضافين، ذات كل واحد منهما حافظة لذات الآخر وموجودة، في حدّه، والثالث: تقابل التضاد، فالضدان ينتقل كل واحد منهما إلى الآخر، بعد أن يكون أحدهما طبيعياً، على أنهما إذا كانا بهذه الصفة، كان الموضوع لهما الهيولى الأولى وانتقلت من أحدهما إلى الآخر، والرابع: تقابل العدم والملكة، وهذا التقابل تنتقل فيه الملكة إلى العدم، والعدم لا يرجع إلى الملكة إلا بقوة الهيئة، والمطلب الخامس: النظر في المتقابلات هل هي جنس، يعم الأقسام الأربعة أم اسم مشترك (؟)[1] فطائفة زعمت أنها اسم مشترك،

[ورقة، 597]

وثبتت دعواها بحجتين: الأولى منها تجري على هذه الصفة: يقول أرسطو طالس: أنه ينبغي لنا أن نتكلم في المتقابلات على كم جهة نتقابل علمنا أن التقابل: اسم مشترك، ونحن[2] نقول: أن هذا القول لا دليل فيه، فإن معنى كلام أرسطو طالس هو أن المتقابلات، إلى كم قسمة تنقسم (؟)[3] وليسَ إذا انقسم الشيء إلى أقسام[4] يجب أن يكون الشامل لها اسماً مشتركاً. والحجة الثانية: الجنس يعطي اسمه وحدّه، لأنواعه، والمتقابلة هي التي الموضوع لها واحد، ولا يجتمعان فيه معاً، والمضافان الموضوعان لهما اثنان؛ ونحن نقول[5]: إن هذا القول غلط: فإن المضافين، الموضوع لهما واحد، فإن الموضوع، لأن يوصف، بأنه أب هو الموضوع لأن يوصف بأنه ابن، ولكن بالقياس إلى شيء واحد، لا إلى شيئين، فبهذا الوجه يقع التقابل بينهما، فليس الموضوعان اثنين، لكن الموضوع واحد، ولكن يوجد بالقياس إلى شيئين، وإلى شيء واحد.

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(2) ابن الطيب يقدم وجهة نظره الفلسفية في هذه القضية كخلاصة توضيحية، يخرج باللواحق إلى دائرتها المنطقية، لاسيما في مبحث (التقابل) وبالكيفية التي سار عليها من جاء بعده.

(3) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(4) الصحيح: على أقسام (ج).

(5) يلاحظ في هذه الصيغة: قطعية الأحكام عند ابن الطيب ووثوقيته المعرفية.

وبهذا الوجه يتم التقابل، وأفهم أنهم من حيث راموا أن يبينوا أن التقابل اسم مشترك لا جنس أخرجوا المضاف من أن يكون متقابلاً بقولهم: إن المتقابلة، الموضوع لهما واحد، وإن المضافين،

[ورقة، 598]

الموضوع لهما اثنان، وطائفة زعمت أن التقابل جنس، ومن هذه الطائفة الفيودورس[1] وقالت أن الشيء الذي يعطي لأنواعه التي تحته اسمه وحده هو جنس، وأنواع المتقابلات تسمى متقابلات وتحدّ بأسرها: بأنها التي الموضوع لها واحد ولا تجتمع فيه معاً. وأنا أرى[2]: أن المتقابلات وإن كانت بهذا الوجه، تستتب أن تكون جنساً فإنها بوجه آخر، تكون اسماً مشتركاً ولكن من الأسماء المشتركة التي برويّة، وذاك أن الأنواع المنقسمة عن جنس واحد، لا يصلح أن يكون فيها ما هو أولى، من الآخر، في ذلك الجنس وأحق الأقسام المذكورة، بمعنى التقابل، المتقابلة على سبيل التضاد، لأن هذا القسم[3] هو المشهور في معنى التقابل، فهذه هي التوطئة[4] المنتفع بها قبل الكلام في المتقابلات. فلنأخذ الآن في النظر في كلام أرسطو طالس، فنقول أنه أول ما يبتدئ يعدّد أنواع المتقابلات ويقول أنها أربعة، المتقابلة على طريق المضاف، كالأب[5] والابن، والمتقابلة على طريق التضاد كالحار[6] للبارد. والشر للخير والمتقابلة على طريق العدم والملكة، كالعمى للمبصر[7]،.

والمتقابلة على طريق الإيجاب والسلب، مثل،

[ورقة، 599]

---

(1) الفيودورس: زعيم طائفة حددت المتقابلات على الإطلاق ((بأنها التي الموضوع لها واحد ولا تجتمع فيه معاً)) وهو أمر يناقشه ابن الطيب.

(2) رأي ابن الطيب الخاص به.

(3) لعله (القسم). وسها الناسخ في رسمه - ج -.

(4) أي توطئة ابن الطيب لموضوع اللواحق.

(5) الصحيح: مثل الأب (ج).

(6) الصحيح: مثل الحار (ج).

(7) لعله (للبصر) ن. د، كذلك، الصحيح: مثل العمى (ج).

قولنا جالس ليس بجالس، ولأنها أربعتها تجتمع في معنى التقابل، يأخذ[1] في إيراد الفروق بينها، ليصح ما ادعاه فيها أنها أربعة، والفروق بينها بحسب قانون الازدواج، ستة[2]، ثلاثة بين المضاف وما بعده، واثنان بين الأضداد وما بعدها، وواحد بين العدم والملكة، والسلب والإيجاب سوى أن أرسطو طالس يقبضها إلى أربعة على سبيل الاختصار، وذلك أنه يفرّق بين المضاف وبين الأضداد[3]، وبين الأضداد وبين العدم[4] والملكة وبين المضاف والعدم والملكة، وبين الإيجاب والسلب، وبين ثلاثتها وبجمعه، ذلك سقط اثنان، وهو الفرق بين الإيجاب والسلب وبين الثلاثة تفصيلاً، وصارت واحداً كالجملة[5] وأولاً يفرّق بين المضاف والأضداد ويقول أن المتقابلة على طريق المضاف، هي التي ذات كل واحد منها تقال بالقياس إلى الآخر، ولا تفهم إلاّ بالقياس إليه، أما بحرف وصل، وأما بغير حرف وصل، والمتقابلة على طريق التضاد، هي التي ليس ذات كل واحد منها بالقياس إلى الآخر، لكنها مفهومة على حدتها، كالأبيض[6] والأسود، فإن كل واحد منهما يفهم على انفراده، ولا يحتاج في فهمه إلى فهم،

[ورقة 600]

قرينه من حيث هو ذات، ومن حيث هو ضد يحتاج أن يفهم ضده قبله لا معه، كالمضاف* ومن بعد هذا يأخذ أرسطو طالس في أن يفرّق بين المتقابلة على طريق التضاد، وبين المتقابلة على طريق العدم والملكة، وقبل هذا يورد أقسام المتضادات، ويرسمها، إذا[7] كان بكل واحد من (أقسامها)[8] ... تقابل العدم والملكة بوجه غير

---

(1) أرسطو.

(2) الفروق يراها أرسطو أربعة وابن الطيب يراها ستة.

(3) الصحيح: والأضداد.

(4) ن/ د: والعدم.

(5) الصحيح: مثل الجملة.

(6) الصحيح: مثل الأبيض والأسود.

* الصحيح: مثل المضاف.

(7) ن. د: الصواب (إذ كان).

(8) مطموسة كلياً، رجحنا رسمها.

الوجه الذي يقابل الآخر، وهو يقسم المتضادات إلى المتضادات[1] التي بينها وسط كالصحة* على الإطلاق، وهذه صورة الاعتدال في البدن بأسره والمرض على الإطلاق، وهو صورة الخروج عن الاعتدال على الإطلاق، في البدن بأسره ولا تأخذها هنا الصحة والمرض، الطرفين اللذين في الغاية، لكن من الطرف إلى الوسط، ولهذا يصيران لا وسط فيهما وإلا فلو أخذتهما طرفين لصار بينهما وسط؛ <ومقولية الفرد>[2] والزوج وهذان تقابل لا وسط بينهما، وبالجملة إن كانت الأضداد عقلية فلا وسط (بينهما) الأمور العقلية (مجردة من الهيولى) فلا يتغير، واحد من الضدين إلى الآخر، والأوسط (بينهما)[3] وتكون من تغير أحد الضدين إلى الآخر، والأضداد، الطبيعية لا محالة بينهما[4] متوسطات،

[ورقة 601]

---

(1) الصحيح على المتضادات (ج).

* الصحيح: مثل الصحة (ج).

(2) مطموسة في (م ون ود) رجحناها هكذا بين < >.

(3) ترجيحاً ـ ج.

(4) ن. د.

(الكتاب الواحد والثلاثون)[1] ك 31

اللهم إلاّ (أن تأخذ الطرفين)[2] فيصبح الأوسط (بينهما التي بينهما)
أواسط والتي[3] بها وسط، إما أن تكون منها أوساط ( ) كالأبيض[4]، والأسود،
فبين هذين الأحمر والأدكن (والأبيض) والأخضر، وغير ذلك ويكون بينهم أواسط
( ) واحد، وفيه إما أن يكون له اسم أو لا يكون له اسم فيسمى حسب
( )

الصبي ( )

توصف ( )

بغير روية ( )

لا يخلو الموطئ[5] ( )

من الصور التي ( )

قد يخلق الموضوع ( )

المتوسط ( )

طبيعياً للموضوع ( )

من ذلك ( )

حيث هو ( )

ذلك يرسم ( )

---

(1) هذا هو الكتاب الواحد والثلاثون من الشرح الكبير لابن الطيب البغدادي.

(2) لانطماس نسخة (م) استعنا بـ (د) لفك رموز بعض الأسطر قدر المستطاع.

(3) لعله (المواطئ).

(4) الصحيح: مثل الأبيض (ج).

(5) لعله (المواطئ) أي المساوي. (ج).

يفرق بينهما (   )
ويقول إن العدم (الموضوع   )
فيهما واحد ولا يجتمعان جميعاً فيه وقد يوصف،

[ورقة، 602]

الموضوع، بالعدم، إلا بعدَ أن يتقدم وجود الملكة فيه وبقدر وجودها لجواز وقته لأن العدم هو فقد الصورة ومحال أن يوصف الشيء بأنه فاقد لشيء من غير أن يكون ذلك الشيء قد تقدم وجوده فيه، أو قد كان من سبيله أن يوجد فيه لأن وقته بلغ فأنا لا نقول أن الحيوانات التي تولد بلا سن ولا بصر الأدرد[1] ولا عمى إلا بعد وجود الملكات فيها أو بلوغ وقت وجودها، ولا نقول في الحائط[2] أنه عادم للبصر، لأنه ليس من شأنه قبول ذلك بل نسلب منه الأبصار، وشتان بين السلب والعدم وذاك أن السلب يمرّ مطلقاً في كل شيء والعدم هو يسلب من الموضوع الذي شأنه قبول الصورة حسب، والفرق بين العدم والملكة وبين القابلين لهما هو أن العدم والملكة صور، وإعدام الصور، والقابلات ذوات قابلة لتلك الصور، وتقابل العادم والمالك، كتقابل[3] العدم والملكة. ومن بعد ذلك، يورد الفرق بين المتقابلة على طريق العدم والملكة، وبين المتقابلة على طريق المضاف وهذا الفرق يتضح بحجتين، الأولى: منهما أن المتقابلة على طريق المضاف ذات كل واحد منهما،

[ورقة، 603]

تقال بالقياس إلى الآخر، وليس هكذا العدم والملكة فإن النظر لا يفهم بالقياس إلى العمى ولا يؤخذ العمى في حدّه ولا العمى بالقياس، فالبصر وإن كان يوجد بعد فعل (   ) فقد (   )[4] البصر إلا أن البصر، لم يوجد (   ) قبل (   ) واحد من (   ) الموجودات (   ) والحجة الثانية هي أن (هذه الموجودات بينها على..

---

(1) الصواب (لأدرد ولا عمّى)، /د.

(2) غير مفهومة إذا جاءت بمعنى (الحائط) إلا إذا قصد به المانع الوقتي للرؤية، بخلاف (العمى) وهو المنع الدائم.

(3) الصحيح: مثل تقابل (ج).

(4) الورقة في (م) مطموسة/ استعنا بـ (د) على فك رموز بعض سطورها، أما بين (   ) فهو احتمالات القراءة... الآن ومستقبلاً.

بالتكافؤ في (   )

كذلك الابن (   ) فأما (   )

فلا يرجع <بعضه على بعض... بالتكافؤ فأنه> ليسَ (   )

كما أن العمى عمى للبصر كذلك الأعمى (   )

والفرق بين المتقابل على الإطلاق (العدم والملكة) وبين المتقابلة على طريق المتضادة التي لا وسط بينهما فمن قبل هذه (....... الموضوع) إحداهما

والعدم والملكة (ما لم يحل   )

فهو خالٍ منهما (جميعاً   )

الأضداد التي (بينها وسط   )

من قبل أن (   )

جميعاً في أي (   )

إذاً حان للقابل أن (   ) الموضوع من (   )

أحدهما وأما الشيء بينهما وسط والحد يصير شيء،

[ورقة 604]

للموضوع فمن قبل: أن هذا الواحد دائماً موجود لما هو له، فأما العدم والملكة قبل أن يحين للقابل أن يقبل، لا يوجد فيه أحدهما.

وبعد أن فرَّق بين العدم والملكة وبين الأضداد على طريق التفصيل، يفرق بينهما على طريق الإجمال، ويقول[1]: إن الأضداد يتغيّر كل واحد منهما إلى الآخر، وينقلب موضوعهما من أحدهما إلى الآخر، بعد أن[2] يكون أحدهما طبيعياً أو عقلياً، وأما العدم والملكة: أما الملكة فينتقل إلى العدم، وأما العدم فلا ينتقل إلى الملكة على قانون الطبيعة اللهم إلاّ أن يقهر[3] بقوة الهية، وتغيّر الأضداد بعضها إلى بعض بمنزلة الصحة والمرض، والصلاح والطلاح، فإن الطالح[4] ينتقل فيصير

---

(1) أرسطو.

(2) ن، د: الصواب (بعد أن لا يكون).

(3) ربما (يقرن) خارج قانون السببية.

(4) ن، د: (الطالح) مشوشة.

صالحاً، وهذا بعد مشتقة عظيمة، ورياضات كثيرة، ولقاء العلماء والتخلّق بالأخلاق الجميلة والانصراف عن الميل إلى الشهوات، والصالح ينتقل فيصير طالحاً، وهذا يكون بأهون سعي، لمجاذبات البدن، وقواه، وهي كثيرة للعقل، وهو قوة واحدة وآلامها[1] روحانية، وآلام البدن أرضية هيولانية، قوية الحس. والفرق بين تقابل،

[ورقة، 605]

الموجبة والسالبة (   )[2] الأنواع الأخر يتضح (   ) الحجة الأولى: أن تلك أموراً (عن المتقابلات...)[3] على طريق المضاف وعلى طريق (العدم والملكة... وعلى طريق) بالأضداد وهذه المعاني أعني الموجبة والسالبة...) والحجة الثانية هي أن الألفاظ الدالة (على   ) والملكة والمضافات والإضافة (   ) كافة بين عمى وبصر أو بين الأسود والأبيض (   ) لا تصدق ولا تكذب. والموجبة[4] (لا السالبة...) ألفاظ مركبة كقولك[5] زيد جالس زيد ليس بجالس، وتصدق وتكذب، والحجة الثالثة، التناقض يلزم الموجودات وغير الموجودات (   ) فإن أحد جزئي النقيض يصدق والآخر يكذب (   ) في الموجود وغير الموجود (ويستمر) وجود جزئي النقيض على الموجود وغير الموجود من ذوات أنواع المتقابلات، إنما تكون في (الموجودات) حسب، فإن الأضداد توجد في العدم والملكة والمضافات فيما هو موجود فأما ما ليس بموجود، فلا توجد له الأضداد ولا العدم والملكة، ولا المضاف، وأما أرسطو طالس فيثير[6] ها هنا شكا صورته هذه الصورة: إذا الألفاظ،

[ورقة، 606]

الدالة على الأضداد وعلى العدم والملكة بمجردها، أعني بما هي دالة على الأضداد، وصورة بسيطة إذا كانت ألفاظ مفردة لا تصدق ولا تكذب لما كانت

---

(1) أي نفسية، باطنية، فكرية - مزاجية.

(2) الورقة مطموسة في (م) استعنا بـ (د) لحل بعض رموزها.

(3) ما بين الأقواس (   ) ترجيحات المحققين من (د).

(4) ن. د: (الموجبة) مشوشة.

(5) الصحيح: مثل قولك (ج).

(6) ن. د: فيثير. (ج).

هـذه الأمـور أعـني الأضـداد والعـدم والملكـة معلقـة بموضـوعات لأنهـا موجـودة فيهـا تكون الألفـاظ الدالـة عليهـا معلقـة بالألفـاظ الدالـة علـى موضـوعاتها، وإذا اجتمعت ألفاظها وألفاظ موضوعاتها، تركبت، وإذا تركبت صدقت وكذبت[1].

وحل الشك[2] يجري هكذا: كلامنا في المتقابلات لا في موضوعاتها وهـذه لا يلـزم الألفـاظ الدالـة عليهـا معنـى الصـدق والكـذب، وإن أخـذناها في الموضـوعات لا يلزم أن تقتسم الصدق والكذب دائماً مثل الموجبة والسالبة، لكـن مـا دام الموضـوع موجوداً فإن زيداً إذا كان موجوداً صدق عليه إما أنه اسواد[3] (أسـود) أو أبيض، وإلا فإذا لم يكن موجوداً كذبا جميعاً، فإن ما قد هلك من الحيوان مثلاً، كذب أن يقـال فيـه أنـه أسـود أو أبـيض، فأمـا الإيجـاب، والسلب، فيقتسمان الصدق والكذب، كان الموضوع موجوداً أو لم يكن،

[ورقة، 607]

موجوداً. ولما كان أرسطو طالس قد أمعن[4] في الكلام في المضافات لأنها أحد المقولات العشر وفي العدم والملكة عند كلامه في الكيفية. لأن الملكة أحد أنواع الكيفية وفي الإيجاب والسلب في كتابه العبارة[5] وكان ما تكلم به في الأضداد كلاماً يسيراً، أخذ الآن أن يفيدنا فيها عدة قوانين: الأول منها أن الضد الواحد إنما يضاد الضد[6] الواحد، كالخير[7] للشر والمرض للصحة والجور للعدل، والجبن للشجاعة، ونحن[8] فقد بيّنا هذا وأوضحناه عند كلامنا في الكمية وإعادته لا فائدة فيها.

---

(1) أرسطو يثير الشك.

(2) وابن الطيب يحله.

(3) لعله يقصد (اسوداً) ن. د.

(4) يقصد: قد أسهب.

(5) هو الكتاب الثاني من أورغانون أرسطو بشرح ابن الطيب.

(6) (يضاد الضد الواحد) ن. د.

(7) يفترض القول (كالشر للخير) جرياً على السياق المستعمل هنا والصحيح: مثل الخير، ومثل الشر (ج).

(8) يلاحظ حديث ابن الطيب عن فلسفته هنا.

ويطرأ على أرسطو طالس، على هذا القانون شك صفته هذه الصفة كيف تقول أن الضد الواحد، إنما له ضد واحد (؟)[1] هب هذا تمّ لك في الأمور التي الخير فيها في أحد الطرفين بمنزلة البياض والسواد والعدل والجور. فإن الأضداد، أحد طرفيها، خير وهو الصورة، والآخر شر وهو العدم. فالبياض والعدل خير، وضدهما شر وأحد طرفي كل مضاد يسمى صورة، وهو الذي يكون، أُدخل في باب الفعل، لأن الموجود. وُجد بسبب فعله فما،

[ورقة 608]

كان أكثر فعلاً كان أدخل في باب الوجود وما كان أقل دخولاً في باب الفعل يسمى عدماً. والحرارة، أدخل[2] في باب الفعل لأنها تجمع وتفرّق، والبرودة تجمع حسب وكذلك البياض بالقياس إلى السواد، والعدل بالقياس إلى الجور، لأن ذلك ينظم، وهذا يُبطل النظام وبالجملة فكل ضدين، إذا اعتبرتهما وجدتهما بهذه الصفة، وهذا ماضٍ[3] هكذا في الأمور التي الخير فيها في أحد الطرفين فأما الأمور التي الخير فيها في المتوسط، بمنزلة مزاج الجسم. فإن الخير، فيه في الاعتدال لا في الخروج إلى الطرفين، وأفعال النفس التي الخير فيها، في المتوسط، لا في الطرفين فكل واحد من أطرافها، يضاده المتوسط، ويضاده الطرف الأخير. وإذا كان الأمر على هذا كان للضد الواحد أكثر من ضد واحد. وحل الشك: أنهما أعني الطرفين، وإن ضادّ كل واحد منهما للمتوسط والطرف الأخير، فهما يضادانه، لا بمعنى واحد لكن بمعنيين اثنين، فأن المتوسط يضاد الطرف مضادة، الخير للشر، والطرف يضاد الطرف،

[ورقة 609]

لا مضادة الخير، للشر، لكن مضادة التفريط للتقصير، فيه فيكون الضد الواحد إنما له ضد واحد، فهذا كافٍ في حل هذا الشك. *والقانون الثاني*[4]: *هو أن المتضادات ليس يجب متى كان أحدهما موجوداً في الموضوع القابل أن يكون الآخر*

---

(1) سقطت علامة الاستفهام من (ن).

(2) لعل الناسخ أراد (أدخلت) - ج.

(3) أي جارٍ.

(4) القانون المنطقي الثاني للتمييز بين المتضاد والمتقابل.

فيه *لأن الضدين [لا يجوز] اجتماعهما في الموضوع القابل لهما*، وأرسطو طالس أورد هذا ليؤكد البيان على أن الأضداد غير المضافات، إذ كانت المضافات متى وُجد أحدهما وُجد الآخر [لا محالة]، ولا يُفهم أحدهما إلاّ بالآخر، فأما الأضداد فمتى وجد أحدهما فلا يجوز وجود الآخر، بتة. *والقانون الثالث: هو أن المتضادين هما اللذان الموضوع لهما واحد، ولا يجتمعان جميعاً فيه، وينتقل الموضوع من أحدهما إلى الآخر، وهما في غاية البعد. ويجمعهما جنس واحد.* واستغنى أرسطو طالس عن أن يقول أنهما لا يجتمعان. بقوله: إن الموضوع ينتقل من أحدهما إلى الآخر، وهما في غاية البعد، وها هنا ينقطع الكلام في جملة هذا التعليم فلنأخذ الآن في تفصيله.[1]

[ورقة، 610]

قال أرسطو طالس:

«وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهة من شأنها أن تتقابل (؟)[2]»

((يريد: ومن الواجب بعد فراغنا من الكلام في المقولات العشر، أن نتكلم في أصناف المتقابلات ونعدد ضروبها)).

«فنقول: إن الشيء[3] يقابل غيره على أربعة أوجه: أما على طريق المضاف وأما على طريق المضادة، وأما على طريق العدم والملكة، وأما على طريق الموجبة والسالبة»[4]

((يريد: أن ضروب المتقابلات أربعة)).

---

(1) يعرض ابن الطيب للقوانين الثلاثة التي تحكم شبكة المتقابلات عند أرسطو ولاسيما التضاد والتقابل وهو ما سوف يشكل مرجعية المباحث جميعها التي تدور حول التناقض والتضاد والتقابل المنطقي لا عند الفلاسفة العرب مثل ابن رشد، بل وكذلك ديكارت وكانط وهيجل وماركس، وصولاً إلى الوجوديين المعاصرين (يراجع مقدمه بحثنا ما بعد المقولات في بيت الحكمة) في (المجلد الأول ص 202م ـ 221م). وص 492 ـ 522 من ملف بيت الحكمة بغداد 2001.

(2) سقطت من (ن) تقارن مع اسحق 1/ 38 وكذلك العودة إلى ورقة 591 من هذا الشرح.

(3) وردت في اسحق (أنه يقابل غيره) 1/ 38.

(4) تقارن مع اسحق 1/ 38 ـ 39.

«فيقابل[1] واحد واحد من هذه إذا قيل على طريق الرسم، أما على طريق المضاف فمثل الضعف للنصف، وأما على طريق المضادة فمثل الشرير للخيّر، وأما على طريق العدم والملكة فمثل العمى والبصر»[2]

((يريد: والمثال على كل واحد من هذه الأصناف الأربعة))

«وأما على طريق الموجبة والسالبة فمثل جالس، ليسَ بجالس[3]»،

[ورقة، 611]

((يريد: فمثل قولنا في الإنسان الجالس ليس بجالس)).

قال المفسر:

[يعدد[4] أنواع المتقابلات ويورد الأمثلة عليها..]

قال أرسطو طالس

«فما كان يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته تقال[5] بالقياس إلى الذي إياه يقابل[6]».

((يريد: فالمتقابلة على طريق المضاف هي التي ذات كل واحد منها تقال بالقياس إلى الشيء الذي يضاف إليه)).

«أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إليه»[7]

((يريد: أما بحرف وصل أو بغير حرف وصل، وبحرف وصل، أما عند التعاكس يرجع أو لا يرجع))

---

(1) وردت في اسحق (فتقابل) 1/ 39.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 39.

(3) أيضاً.

(4) يقصد أرسطو؛ والشرح يلفت النظر لإيجازه.

(5) وردت في اسحق (إنما يقال) 1/ 39.

(6) وردت في اسحق (إياها تقابل) 1/ 39.

(7) تقارن مع اسحق 1/ 39.

«مثال ذلك الضعف عند النصف، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره[1]»

((يريد: فإن ماهيته الضعف إنما تقال بالقياس إلى النصف)).

«وذلك أنه إنما هو ضعف لشيء[2]»

((يريد: للنصف)).

«والعلم أيضاً يقابل المعلوم على طريق المضاف، وماهية العلم إنما تقال بالقياس إلى المعلوم، والمعلوم أيضاً،

[ورقة، 612]

فماهيته إنما تقال بالنسبة إلى[3] مقابلة أي إلى العلم فإن المعلوم إنما يقال أنه معلوم عند شيء أي عند العلم[4]»

((يريد: والعلم أيضاً من المضاف إلى المعلوم)).

«فما كان إذاً يقابل على طريق المضاف، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره، أو يقال بعضها عند بعض على نحو آخر[5]»

((يريد: فالمتقابلة على طريق المضاف هي التي ذات كل واحد منها، يقال بالقياس إلى الآخر أما بغير حرف وصل أو بحرف وصل عند التعاكس، يرجع أو لا يرجع.))

«فأما على طريق المضادة فإن ماهيتها لا تقال أصلاً بعضها عند بعض بل إنما يقال إن بعضها مضاد[6] لبعض»

((يريد: فأما المتقابلة على طريق التضاد فهي التي ذات بعضها لا تقال بالقياس إلى البعض بل كل واحد منها يقال فيه إنه مضاد لغيره ولا يجتمع وإياه، في موضوع واحد)).

---

(1) أيضاً.

(2) كذلك.

(3) يحتمل (مقابله) ج، س، ف، وكذلك اسحق 1/ 39.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 39.

(5) أيضاً وهو الصواب.

(6) وردت عند اسحق (مضادة لبعض) 1/ 39.

«فإنه ليس يقال إن الخيّر هو خيّر للشرير[1]»

((يريد: أن طبيعة الخير ليست معلقة بفهم طبيعة الشرير، ولا ذات أحدهما تقال بالقياس إلى الآخر))،

[ورقة، 613]

«بل مضاد له[2]»

((يريد: وهو أنه لا يجتمع وإياه في موضوع واحد)).

«ولا الأبيض أبيض للأسود، بل[3] هو مضاد له»

((يريد: أن ليس طبيعته وذاته تقال بالقياس إلى الأسود))

«فتكون هاتان المقابلتان[4] مختلفتين».

((يريد: أن المضافات ذات بعضها تقال بالقياس إلى بعض والمتقابلة على طريق التضاد ليست بهذه الصفة بل الواحد منها مضاد للآخر ويفهم من دونه)).

قال المفسر:

[يفرق[5] بين المتقابلة على طريق المضاف، وبين المتقابلة على طريق التضاد. ويقول: إن المتقابلة على طريق المضاف، هي التي ذات كل واحد منها تقال بالقياس إلى الآخر، والمتقابلة على طريق التضاد، ففهم كل واحد منهما يتم من دون فهم الآخر، إلاّ أنه لا يجتمع وإياه في موضوع واحد].

قال أرسطو طالس:

«وما كان من المتضادة هذه حالها[6]»

((يريد: أي التي يذكرها)).

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 39.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 39.

(3) وردت في اسحق (بل مضاد له) 1/ 39.

(4) يرجح (المتقابلتان) ج، ف، س.

(5) أرسطو.

(6) تقارن مع اسحق 1/ 39.

«أعني أن الأشياء التي من شأنها[1]»،

[ورقة 614]

((يريد: التي موضوعاتها التي مثانها[2] (من شأنها) أن توجد فيها وتوصف بها واجب ضرورة أن يكون أحد الضدين في الموضوع لا محالة، فذانك[3] الضدان لا وسط بينهما)).

«أن يكون وجودها فيها[4]»

((يريد: وجود الضدين)).

«والأشياء[5] التي تنعت بها يجب ضرورة أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها فليس فيما بينهما متوسط أصلاً».

((يريد: الموضوعات)).

«وما كان ليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً فيها، فتلك فيما بينها[6] متوسط ما لا محالة».

((يريد: وما كان من الأضداد ليس من الاضطرار أن يكون أحدهما موجوداً في الموضوع، فتلك بينها متوسط من الاضطرار وذلك أن لوجوده يجوز أن يخلو الموضوع من الطرفين جميعاً)).

«مثال ذلك الصحة والمرض من شأنهما أن يكونا في بدن الحيوان[7]».

((يريد: أن الموضوع لهما بدن الحيوان)).

«ويجب ضرورة أن يكون أحدهما أيهما كان، موجوداً في بدن الحيوان، أما المرض وأما الصحة[8]»،

[ورقة، 615]

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 40.
(2) شأنها (ج، ف، س).
(3) لعله يقصد (فذلك) أو (فذينك) ف/ ج.
(4) يقارن مع اسحق 1/ 40.
(5) وردت في اسحق (أو الأشياء) 1/ 40.
(6) وردت في اسحق (بينهما) 1/ 40.
(7) يقارن مع اسحق 1/ 40.
(8) أيضاً.

((يريد: إذا كانا لا وسط بينهما))

«والفرد والزوج ينعت بهما العدد، ويجب ضرورة أن يوجد أحدهما أيهما كان في العدد، أما الفرد وأما الزوج، وليسَ فيما بين هذه متوسطة البتة، لا بين الصحة وبين[1] المرض، ولا بين الفرد[2] وبين الزوج»

((يريد: الصحة والمرض والفرد والزوج في العدد))

«فأما ما لم يكن واجباً أن يوجد فيها أحدهما فتلك فيما بينها متوسط، مثال ذلك السواد والبياض من شأنهما أن يكونا في الجسم[3]»

((يريد: فأما ما لم يكن من الأضداد واجب وجود أحدهما في الموضوع)).

«وليس واجب[4] أن يكون أحدهما موجوداً في الجسم فإنه ليسَ كل جسم فهو إما أبيض وإما أسود، والمحمود والمذموم، قد ينعت بهما الإنسان.[5]»

((يريد: لأنه يجوز أن يوجد المتوسط)).

«وتنعت بهما أيضاً أشياء كثيرة غيره[6]»

((يريد: كالصناعات[7] والأفعال وغير ذلك))،

[ورقة، 616]

«إلا أنه ليسَ واجب[8] ضرورة أن يكون أحدهما أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء التي ينعت[9] بها وذلك أنه ليسَ كل شيء فهو إما محمود وإما مذموم»

---

(1) سقطت (بين) من اسحق فورد (الصحة والمرض) 1/ 40.

(2) سقطت (بين) من اسحق فورد (الفرد والزوج) 1/ 40.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 40.

(4) وردت في اسحق (وليسَ واجباً) 1/ 40.

(5) يقارن مع اسحق 1/ 40.

(6) أيضاً.

(7) الصحيح: مثل الصناعات (ج).

(8) وردت في اسحق (بواجب) 1/ 40.

(9) وردت في اسحق (تنعت بهما) 1/ 40.

((يريد: أنه ليس للموضوع الموصوف بهذين يجب أن يكون أحدهما فيه أيهما كان دائماً، بل يجوز أن يكون المتوسط وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم)).

«فبين هذه متوسطات ما: مثال ذلك أن بين الأسود[1] والأبيض الآدكن والأصفر»

((يريد: بين الأسود والأبيض، والمحمود والمذموم)).

«وسائر الألوان»

((يريد: المتوسطة)).

«وبين المحمود والمذموم ما ليس بمحمود ولا مذموم، فإن في بعض الأمور قد وضعت أسماء للأوساط[2]»

((يريد: أن بعض الأضداد لأوساطها أسماء، وبعض ليس لأوساطها أسماء)).

«مثال ذلك أن بين الأبيض والأسود[3] الآدكن، والأصفر. وفي بعضها [لا يمكن] العبارة[4] من الأوساط[5] باسم بل[6] إنما يحدّ الأوسط بسلب[7] الطرفين»،

[ورقة، 617]

((يريد: يسمى بسلب الطرفين)).

((مثال ذلك: لا جيّد ولا رديء ولا عدل ولا جور[8]))

((يريد: والمثال على الأشياء التي توجد فيها أوساط لا أسماء لها، الصبا مثلاً فإنه يوجد بحال متوسطة بين الجيد والرديء، ويسمى بسلب الطرفين وذلك يقال فيه أنه لا محمود ولا مذموم)).

---

(1) قلبت في اسحق (بين الأبيض وبين الأسود) 1/ 40.

(2) يقارن مع اسحق 1/ 40.

(3) وردت في اسحق (وبين الأسود) 1/ 40.

(4) ن. د: الصواب (عن).

(5) وردت في اسحق (عن الأوسط) 1/ 41.

(6) سقطت (بل) من اسحق 1/ 41.

(7) وردت في اسحق (لسبب الطرفين) 1/ 41.

(8) تقارن مع اسحق 1/ 41.

قال المفسر:

[يقسم[1] الأضداد قبل أن يفرّق بينهما وبين العدم والملكة والحاجة إلى ذلك شرحناها في صدر التعليم. وهو يقسمها إلى[2] التي لا وسط بينهما[3] كالصحة[4] والمرض، والفرد والزوج، وإلى التي فيها وسط. وهذه يقسمها إلى التي بينها أوساط كثيرة كالأسود[5] والأبيض، وإلى التي بينها وسط واحد.

وهذا إما أن يكون له اسم أو لا يكون. كالعادل[6] والجائر، والمحمود والمذموم التي لا اسم للوسط بينها. لكنه يسمى بسلب الطرفين، بمنزلة قولنا: لا محمود ولا مذموم، ومن العجب[7] لأرسطو طالس الطبيعي، الذي يعتقد أن الحركة في الأضداد لا تتم إلا بمتوسط، كيف قال: إن الصحة والمرض لا وسط بينهما، وهو يعلم أن بينهما الحال التي لا صحة ولا مرض[8]، وأرسطو طالس إنما قال ذلك وهو يأخذ،

[ورقة، 618]

ما بعدَ المرض الذي هو الطرف إلى حدّ المتوسط. وقبل الصحة التي هي الطرف، وإلى حدّ المتوسط وبعدهما في المرض، والصحة، وقوم من المفسرين زعموا أن هذا قاله بحسب[9] رأي العامة].

---

(1) أرسطو.

(2) الصحيح: على.

(3) ن/ د: الصواب (بينهما).

(4) الصحيح: مثل الصحة.

(5) الصحيح: مثل الأسود.

(6) الصحيح: مثل العادل.

(7) تلاحظ لغة ابن الطيب في وصف أرسطو نقدياً بموضوعية تفوقت على ابن رشد [تراجع أطروحة الدكتوراه للسيد فيصل غازي بعنوان (نقد ابن رشد لإلهيات ابن سينا) بإشراف أ. مدني صالح بغداد (2000 ص 35 وما تلاها)].

(8) المسماة (النقاهة): (ج).

(9) لعله يقصد هنا ما ذهب إليه ابن سينا في موقفه من أرسطو.

قال أرسطو طالس:

«فأما العدم والملكة فأنهما يقالان في شيء واحد بعينه[1]»

((يريد: فأما العدم، والملكة فإن الموضوع لهما واحد)).

«مثال ذلك البصر والعمى، في العين»[2]

((يريد: الموضوع لهما العين)).

«وعلى جملة من القول، كل ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه[3]»

((يريد: وبالجملة فالموضوع إذا كانت فيه الملكة وزالت، أو حان لها أن توجد فيه ولم توجد فذاك هو الذي يوصف بالعدم، فأما غيره مما ليس شأن الملكة أن تكون فيه، فلا يوصف بالعدم)).

«ففيه يقال كل واحد منهما[4]»

((يريد: فإنه يوصف بكل واحد منهما)).

«وعند ذلك نقول في كل واحد مما هو قابل للملكة أنه عادم عندما لا تكون موجودة للشيء الذي من شأنها أن،

[ورقة، 619]

تكون موجودة له وفي الحين الذي من شأنها أن تكون له[5]»

((يريد: عندما تكون الملكة موجودة وتزول وعندما يحين لها أن توجد، فلا توجد فيه)).

«فأنا إنما نقول أدرد لا لمن لم تكن له أسنان[6]»

((يريد: لا لمن ليس من شأنه أن تكون له أسنان)).

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 41.

(2) أيضاً.

(3) كذلك.

(4) أيضاً.

(5) وردت في اسحق (له فيه) 1/ 41.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 41.

«ونقول أعمى لا لمن لم يكن له بصر إنما[1] نقول ذلك فيما لم يكونا له[2]»

((يريد: أي لا لمن شأن البصر إن لا يوجد له)).

«في الوقت الذي من شأنهما أن يكونا له فيه[3]».

((يريد: بل يوصف بذلك الشيء الذي من شأنهما أن يوجدا له، لا أنهما يوجدا لأنه لم يبلغ الوقت الذي شأنهما[4] أن يوجدا فيه)).

«فإن البعض[5] ليسَ له حين يولدَ لا بصر ولا أسنان[6]»

((يريد: بالبعض[7]، بعض الحيوانات)).

«ولا يقال فيه أنه أدرد ولا أعمى»[8]

((يريد: لأن ليس من شأن الأسنان والبصر أن يكونا له من أول وجوده فلا يوصف بالعدم لأن ليس من شأن الملكة بعد أن توجد فيه)).

قال المفسر:

[يحدد[9] العدم والملكة، كما فعل في الأضداد لأن....][10]،

[ورقة، 620]

قال أرسطو طالس

«< وليس أن تقدم الملكة وإن توجد الملكة[11] >»

---

(1) وردت في اسحق (بل إنما) 1/ 41.

(2) ن/ د: (لم يكونا له) متوافقة مع اسحق.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 41.

(4) ن/ د: (الذي شأنهما) متوافقة مع اسحق.

(5) الصحيح: فأن بعضهم.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 41.

(7) الصحيح: ببعضهم (ج).

(8) وردت في اسحق (ولا أنه أعمى) 1/ 41.

(9) يقصد أرسطو.

(10) النص من اسحق 1/ 41.

(11) لفقدان الورقة (620) نهائياً من ن، م، د، استعنا بنصوص اسحق، 1/ 41 في ذكر ما يتعلق منها هنا في سياق الشرح والنص.

((<يريد:> [1] ....))

«<هما العدم والملكة، من ذلك أن البصر ملكة>»

((<يريد:>))

«<والعمى عدم، وليس أن يوجد البصر هو البصر>»

((<يريد:>))

«<ولا أن يوجد العمى هو العمى>»

[ورقة، 621]

---

(1) يريد: من وضع المحقق لفقدان الأصل.

(الكتاب الثاني والثلاثون)* ك 32

((<يريد: >)).

«فأن العمى هو عدم ما>[1]»

((<يريد: >)).

«<فأما إن يكون الحيوان أعمى فهو أن يعدم>»

((<يريد: >))

«<البصر، وليس هو العدم. فإنه لو كان العمى>.»

((<يريد: >)).

«<و» إن يوجد العمى «شيئاً واحداً بعينه>.»

((<يريد: >)).

«<لقد كانا جميعاً يُنعت بهما شيء واحد، >».

((<يريد: >))

«<بعينه، غير أنا نجد الإنسان يقال له أعمى>»

((<يريد: >))

«<ولا يقال له عمى على وجه من الوجوه>».

((<يريد: >))

«<ومظنون أن هذين أيضاً يتقابلان، أعني أن>».

((<يريد: >)).

---

* سقط مع الورقة، وهو من وضع المحقق (الكتاب الثاني والثلاثون).

(1) النصوص من اسحق، في هذه الورقة لضياعها في الأصل، في (ن وم، ح)، تقارن مع اسحق 1/ 41 ـ 42.

«<تعدم الملكة وإن توجد الملكة كتقابل العدم والملكة وذلك (أن) المضادة واحدة بعينها، فأنه كما العمى يقابل البصر، كذلك يقابل البصير>».

((<يريد:>[1])).

قال المفسر:.....

[ورقة، 622]

[الحال صورة وذا الحال ذات لها، تلك الصورة، وتقابل ذوات الأحوال إنما هو من قبل الأحوال].

قال أرسطو طالس:

«وليس أيضاً ما تقع عليه الموجبة والسالبة، موجبة ولا سالبة فأن الموجبة قول موجب[2] والسالبة قول سالب[3]»

((يريد: وليس ما تدل عليه الموجبة والسالبة هو الإيجاب والسلب)).

«فأما ما تقع عليه الموجبة والسالبة فليس منها شيء هو قول»[4]

((يريد: بل هي أمور يدل عليها القول الموجب والسالب))

«ويقال في هذه أيضاً أنه[5] يقابل بعضها بعضاً، مثل الموجبة والسالبة»

((يريد: في الأشياء التي تدل عليها الموجبة والسالبة))

«فأن في هذه أيضاً جهة المقابلة واحدة بعينها»[6]

((يريد: في الموضوع غير جهة المقابلة فيها مثل مقابلة الإيجاب للسلب)).

---

(1) (يريد): من صنع المحقق في ضوء منهجية ابن الطيب في الشرح الكبير.

(2) ن/ د: (فأن الموجبة قول موجب) ن/ د.

(3) سقط من اسحق جملة (والسالبة قول سالب) 1/ 42.

(4) سقط من اسحق (فأما ما تقع عليه الموجبة والسالبة فليس منها شيء هو قول) ن. د تقارن مع اسحق 1/ 42.

(5) ورد في اسحق (إنها) 1/ 42.

(6) تقارن مع اسحق 1/ 42.

«وذاك أنه كما أن[1] الموجبة تقابل السالبة

<يريد>[2]: مثال ذلك قولك: أنه جالس لقولك.

أنه ليس بجالس، كذلك يتقابل أيضا الأمران اللذان يقع عليهما كل واحد من القولين»،

[ورقة، 623]

((يريد: اللذان يدل عليهما الموجبة والسالبة)).

«أعني الجلوس لغير الجلوس[3]»

((يريد: معنى الجالس لغير الجالس)).

قال المفسر:

[يفرق[4] بين الإيجاب والسلب، وبين الذي يدل عليه الإيجاب والسلب، من قبل إنهما لفظ وهو أمر ويظهر أن تقابل الموضوعات من قبل تقابلهما هي كما فعل في العدم والملكة].

قال أرسطو طالس:

«فأما أن العدم والملكة ليسا متقابلين كتقابل[5] المضاف، فذلك ظاهر، فإنه ليس ماهيته تقال بالقياس إلى مقابله».

((يريد: ليس العدم والملكة ذات كل واحد منهما تقال[6] بالقياس إلى الآخر)).

«وذلك أن البصر ليس هو بصراً بالقياس إلى العمى[7]»

---

(1) سقطت (أن) من اسحق 1/ 42. وضعها الناسخ خطأ، والنص الأرسطي مستمر، السالبة مثال ذلك... الخ.

(2) سها الناسخ فكتب (يريد) أمام نص أرسطو (ن، د، م).

(3) تقارن مع اسحق 1/ 42.

(4) أرسطو.

(5) وردت في اسحق (تقابل) 1/ 42 والصحيح: مثل تقابل (ج).

(6) ن/ د: (تقال) مشوشة.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 42.

((يريد: أنه ليس طبيعة البصر وذاته أنه يقال بالقياس إلى العمى، ولا يفهم من دون نسبته إلى العمى)).

«ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلاً[1]»

((يريد: بحرف وصل عند التقابل يرجع أو عند التقابل لا يرجع)).

«وكذلك أيضاً يقال[2] العمى عمى للبصر[3] من قبل[4] إنما،

[ورقة، 624]

يقال العمى عدم البصر[5]، فأما عمى البصر فلا يقال»

((يريد: فأما أن يقال بالقياس إليه فلا)).

قال المفسر:

[يفرق[6] بين المضاف والعدم والملكة من قبل حدّ المضاف، وذلك أن حدّ المضافين أن أحدهما يقال بالقياس إلى الآخر، وهذان ليسا بهذه الصورة].

قال أرسطو طالس:

«وأيضاً فإن كل مضافين، فكل واحد منهما يرجع على صاحبه في القول بالتكافؤ[7]»

((يريد: أن كان كل واحد منهما يقال بالقياس إلى الآخر))

«فقد كان يجب في العمى أيضاً لو كان من المضاف أن يرجع بالتكافؤ على ذلك الشيء الذي إليه يضاف بالقول»[8]

((يريد: وهو البصر فيقال أن البصر بصر للعمى))

---

(1) أيضاً.

(2) وردت في اسحق (ليس يقال) 1/ 42.

(3) لعلة يريد (للمبصر) ج. ن. س.

(4) وردت في اسحق (بل إنما يقال) 1/ 42.

(5) وردت في اسحق (عدم للبصر) 1/ 42.

(6) أرسطو.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 42.

(8) أيضاً.

«لكنه ليس يرجع بالتكافؤ وذلك أنه ليس يقال أيضاً[1] أن البصر هو بصر للعمى».

((يريد: فإن البصر قد تفهم طبيعته وذاته من دون العمى)).

قال المفسر:

[يورد[2] فرقاً ثانياً بين العدم والملكة وبين المضاف منتزعاً من خاصة المضاف].

قال أرسطو طالس:

«ومن هذه الأشياء...[3]»،

[ورقة، 625]

((يريد: التي ذكرناها)).

«يتبيّن أيضاً أن التي تقال على طريق العدم والملكة، ليست متقابلة تقابل الأضداد[4]، فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط[5] قد يجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً دائماً في الشيء فيه[6] من شأنها أن تكون، وفي[7] الأشياء التي تنعت بها»

((يريد: أنه يجب من الاضطرار أن يكون أحدهما في الموضوع القابل لهما)).

«فإن الأشياء التي ليس بينها متوسط أصلاً[8]»

((يريد: فإن الأضداد التي لا وسط لها)).

«كانت هي[9] الأشياء التي يجب ضرورة أن يكون أحد الشيئين منهما موجوداً في القابل».

---

(1) سقطت (أيضاً) من اسحق 1/ 42.

(2) أرسطو.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 42.

(4) وردت في اسحق (المضادة) 1/ 42.

(5) وردت في اسحق (متوسط أصلاً) 1/ 42.

(6) وردت في اسحق (الذي فيه) 1/ 42.

(7) وردت في اسحق (أو في) 1/ 43.

(8) يقارن مع اسحق 1/ 43.

(9) سقطت (هي) من اسحق (1/ 43).

((يريد: كان أمرها قد استقر بأنها إلى أحد المتضادين موجود في القابل من الاضطرار)).

«مثال ذلك في المرض والصحة والفرد والزوج[1]»

((يريد: فإن أحد هذه يوجد في الموضوع القابل من الاضطرار))

«وأما[2] اللذان بينهما

متوسط ما[3]»

((يريد: وأما الضدان اللذان بينهما متوسط))

«فليس واجباً ضرورة في حين من الزمان»[4]

((يريد: في أي وقت من الزمان))،

[ورقة، 626]

«أن يكون أحدهما موجوداً في كل شيء[5]»

((يريد: في الموضوع القابل لهما)).

«فإنه ليس كل[6] قابل فواجب ضرورة أن يكون إما أسود وإما أبيض[7] وإما حار[8] وإما بارد»

((يريد: للسواد والبياض وغيرهما)).

«وذلك أنه ليس مانع يمنع[9] من أن يكون إنما يوجد فيه شيء مما في الوسط»

((يريد: أن يكون في الموضوع أحد المتوسطات)).

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 43.

(2) وردت في اسحق (فإما) 1/ 43.

(3) سقطت (ما) من اسحق 1/ 43.

(4) تقارن مع اسحق 1/ 43.

(5) تقارن مع اسحق 1/ 43.

(6) وردت في اسحق (ليس كل شيء قابلاً) 1/ 43.

(7) انقلبت في اسحق (إما أبيض وإما أسود) 1/ 43.

(8) وردت في اسحق (وإما حاراً وإما بارداً) 1/ 43.

(9) سقطت (يمنع) من اسحق 1/ 43.

«وأيضاً فإنه قد كانت الأشياء التي فيما[1] بينها، متوسط مّا، هي الأشياء التي ليسَ واجباً ضرورة أن يكون أحد الشيئين موجوداً في القابل، ما لم يكن أحدهما موجود[2] بالطبع، مثل[3] النار، أنها حارة والثلج[4] أنه أبيض».

((يريد: المتضادات)).

«وفي هذه وجود أحد الشيئين محصلاً واجب لا أيهما اتفق، فأنه ليس يمكن أن تكون النار باردة، ولا الثلج أسود»[5]

((يريد: وهو الظرف الخاص بالشيء الذي يوصف به))

«فيكون ليس يجب وجود أحد الشيئين أيهما كان في كل قابل، لكن وجود الواحد،

[ورقة 627]

منهما[6] فيما[7] له بالطبع دون* غيره ووجود الواحد في هذه محصلاً لا أيهما اتفق»

((يريد: وهو الشيء الذي هو بالطبع للشيء))

قال المفسر:

[احضرَ[8] حدود المتضادات ليفرق بين العدم والملكة وبينهما من حدودها].

---

(1) سقطت (بينها) من اسحق 1/ 43.

(2) وردت في اسحق (موجوداً) 1/ 43.

(3) وردت في اسحق (مثل أن يوجد بالطبع للنار) 1/ 43.

(4) وردت في اسحق (وللثلج) 1/ 43.

(5) تقارن مع اسحق 1/ 43.

(6) سقطت (منهما) من اسحق 1/ 43.

(7) وردت في اسحق (فيما هو له) 1/ 43.

* الصحيح: من دون غيره (ج).

(8) أرسطو.

قال أرسطو طالس:

«فأما العدم[1] والملكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذكرا»

((يريد: ولا يصح في العدم والملكة ما صح في أحد صنفي المتضادات)).

«وذلك أنه ليسَ يجب ضرورة أن يوجد دائماً، في القابل، أحدهما أيهما كان[2]»

((يريد: أي ليس يجب في القابل للعدم والملكة أن يوجد فيه أحدهما دائماً، أيهما كان)).

«فأن ما لم يبلغ بعد إلى أن يكون من شأنه أن يبصر، فليس يقال فيه، لا أنه أعمى ولا أنه بصير[3]».

((يريد: فإن الموضوع ما لم يجز له أن يقبل الملكة لا يوصف بواحد منهما)).

«فيكون هذان ليسا من المتضادات التي ليس[4] بينهما متوسط أصلاً»،

[ورقة، 628]

((يريد: لأن هذه يجب أن يوجد أحدهما دائماً في الموضوع القابل لهما)).

قال المفسر: (أبو الفرج بن الطيب)*:

[هذا هو الفرق بين المتضادات التي لا أوساط فيها وبين العدم والملكة].

قال أرسطو طالس:

«ولا هما أيضاً من الأضداد[5] التي بينها متوسط ما»

((يريد: ولا العدم والملكة من المتضادات التي بينها أوساط أي أوساط كانت)).

---

(1) وردت في اسحق (في العدم) 1/ 43.

(2) يقارن مع اسحق 1/ 43.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 43 ـ 44.

(4) وردت في اسحق (التي بينها متوسط) فسقطت (ليس) وانقلبت (بينهما) إلى (بينها) 1/ 44.

* من وضع المحقق.

(5) انقلبت إلى (المتضادات) في اسحق 1/ 44.

«فإن أحدهما موجود في كل قابل[1] ضرورة».

((يريد: فإن أحدهما يعني العدم والملكة يجب وجوده في القابل، إذ حان له أن يقبل لا محالة)).

«أعني أنه إذا صار في حدّ ما[2] من شأنه أن يكون له بصر فحينئذٍ يقال له أعمى أو بصير، وليس يقال فيه أحدهما[3] (أحدهما)[4] محصلاً، لكن أيهما[5] اتفق فإنه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر لكن[6] أيهما اتفق».

((يريد: أن الملكة لا توجد له إذا حان زمانها فإن لم توجد، وصف بالعدم أو وجد وعدمت)).

«فأما المتضادات التي بينها متوسط،

[ورقة، 629]

فلم يكن يلزم ضرورة، في وقت[7] ما من الأوقات، أن يكون أحدهما موجوداً في الكل».

((يريد: ليسَ يلزم فيها كلّها أن يكون أحد الضدين موجوداً دائماً، لكن يجوز وجود المتوسط)).

«لكن في البعض*، وفي هذه أيضاً، أحدهما محصلاً[8]».

((يريد: لكن في بعض الموضوعات يوجد أحد الضدين ولكن محصلاً دائماً، كالحرارة** للنار. وهذا إذا كان بالطبع)).

---

(1) ن، د: (قابل)، تقارن اسحق 1/ 44.

(2) وردت في اسحق 1/ 44: (أحد مما).

(3) وردت في اسحق (أحدها) 1/ 44.

(4) كرر الناسخ كتابة أحدهما مرتين ن/ د.

(5) وردت في اسحق (أيها اتفق) 1/ 44.

(6) انقلبت (لكن) عند اسحق إلى (بل) 1/ 44.

(7) وردت في اسحق (وقت من الأوقات) 1/ 44.

* الصحيح: في بعضهم.

(8) وردت في اسحق (محصل) 1/ 44.

** الصحيح: مثل الحرارة (ج).

«فيكون قد تبيّن من ذلك أن التي تقال على طريق العدم والملكة[1]».

((يريد: أن المتقابلة على طريق العدم والملكة)).

«ليست تتقابل، ولا بواحدة[2] من وجهتي تقابل المتضادات».

((يريد: لا المتضادات التي ليسَ بينها[3] وسط، ولا المتضادات التي بينهما أوساط)).

قال المفسر:

[هذا هو الفرق بين المتضادات التي بينها أوساط. وإن كان أحدهما بالطبع، وبين العدم والملكة].

قال أرسطو طالس:

«وأيضاً، فأن المتضادات إذا[4] كان القابل موجوداً، فقد يمكن أن يكون تغيّر من كل واحد من الأمرين إلى الآخر»،

[ورقة، 630]

((يريد: قد يتغيّر الموضوع من أحد الضدين إلى الآخر))

«ما لم يكن الواحد موجوداً للشيء[5] بالطبع مثل ما للنار الحرارةُ»

((يريد: أحد الضدين)).

«فإن الصحيح قد يمكن أن يمرض، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود[6] والصالح قد يمكن أن يصير طالحاً، والطالح قد يمكن أن يصير صالحاً[7] إذا

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 44.

(2) وردت في اسحق (ولا كواحدة) 1/ 44.

(3) (التي ليس بينها وسط) ن/ د تقارن مع اسحق 1/ 44.

(4) وردت في اسحق (إن كان) 1/ 44.

(5) وردت في اسحق (لشيء) 1/ 44.

(6) ورد في اسحق (والبارد قد يمكن أن يصير حاراً) 1/ 44.

(7) ورد في اسحق (فأن الصالح) 1/ 44.

نُقل إلى معاشرة من هو على مذاهب وأقاويل أجمل فإنه[1] يأخذ في طريق الفضيلة ولو يسيراً».

((يريد: بالتأدب الذي يتحصل له، ينتقل عن طرائقه الرديئة ولو انتقالاً مّا)).

«وإن هو أخذ في هذه الطريق مرة واحدة[2] وإن هو سلك طريق الفضيلة بالكلية فمن البيّن أنه إنما[3] أن ينتقل عما كان عليه على التمام، وإما أن يمعن في ذلك إمعاناً كثيراً»

((يريد: من الرذيلة إلى الفضيلة)).

«وذلك أنه كلما مرّ[4]»

((يريد: في طريق الفضيلة)).

«ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة <لأنها تكون قد قويت فيه،

[ورقة، 631]

وتأكدت[5]> وإذا أخذ في هذه[6] الطريق ولو أخذاً يسيراً[7] منذ أُول الأمر حتى يكون وشيكاً بأن يمعن فيه ثم تمادى في ذلك ودام عليه، انتقل إلى[8] التمام إلى الملكة المضادة لها».

((يريد: وهي الفضيلة على التمام)).

«ما[9] لم يقصّر به الزمان».

((يريد: ما لم ينقطع عمره فيهلك)).

---

(1) ورد في اسحق (فأنه قد يأخذ) 1/ 44.

(2) سقط من اسحق (وإن هو سلك طريق الفضيلة بالكلية) 1/ 44.

(3) تحولت (إنما) عند اسحق إلى (إما) 1/ 44.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 44.

(5) سقطت من اسحق (لأنها تكون قد قويت به وتأكدت) 1/ 44.

(6) وردت في اسحق (هذا الطريق) 1/ 45.

(7) وردت في اسحق (ولو أخذ اليسير) 1/ 45.

(8) وردت في اسحق (على التمام) 1/ 45.

(9) وردت في اسحق (إن لم) 1/ 45.

«فأما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغيّر من البعض إلى البعض* فإن التغيّر من الملكة إلى العدم قد يقع، وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع، فإنه لا من صار أعمى يعود فيبصر[1]»

((يريد: لا يعود إلى الأبصار)).

«ولا من صار أصلع يعود ذا جمّة[2]»

((يريد: أي لا يعود شعره ( ).))

«ولا من كان ادرداً، تنبت له أسنان[3]».

((يريد: بأن يكون قد عدم ملكة الأسنان)).

قال المفسر: (أبو الفرج بن الطيب)

لمّا فرّق[4] بين المتضادات والعدم والملكة على طريق التفضيل[5]، أخذ الآن يفرّق بينها على طريق الإجمال. ويقول: إن المقابلة[6] على طريق التضاد،

[ورقة، 632]

ينتقل أحدهما إلى الآخر في الموضوع القابل لهما، فأما العدم والملكة. فلا ينتقل أحدهما أيّهما كان إلى الآخر. وقد[7] اختلف الناس في الأخيار والأشرار، فطائفة زعمت أن الناس بأسرهم أخيار. بالطبع، أشرار بالتعلم؛ وطائفة أخرى زعمت أن الناس أشرار بالطبع، أخيار بالتعليم، وطائفة ثالثة، رئيسها جالينوس يزعم أن بعض الناس أخيار بالطبع وبعضهم أشرار بالطبع، وبعضهم متوسطون**

---

* الصحيح: من بعض إلى بعض (ج).

(1) يقارن مع اسحق 1/ 45.

(2) أيضاً: (الجمة الشعر الكثيف) أو مجمع شعر الرأس (مختار الصحاح ص 112).

(3) وردت في اسحق (الأسنان) 1/ 45.

(4) أرسطو.

(5) لعله (التفصيل) وسها الناسخ في نقله من (هـ).

(6) ن/ د: الصواب (المتقابلة).

(7) دخل ابن الطيب في واحد من مباحث الأخلاق، فتأمل.

** وردت في الأصل (متوسطين) - خ ل.

بين هذين الطرفين، ولا واحدة من هذه الفرق صادقة ولا قائلة الحق[1] والحق: هو أن الإنسان فيه تهيؤ نحو فعل الخير وفعل الشر، والذي له بالطبع هو التهيؤ، وأما الخير والشر فبالاكتساب، وذلك أن القوة النطقية ليست مقهورة على فعل ما لا تؤثره لكن أمرها فيما تريد فعله إلى نفسها تفعل ما شاءت، في أي وقت شاءت، فإن قسطت أفعال نفسها واستولت على القوتين الأخريين، الغضبية والشهوانية، كما ينبغي، ولم تمكنهما من الانبساط كانت برّة خيرّة، وإن أهملت تعديل نفسها وتعديل القوتين الأخريين، كانت شريرة فاجرة، فهذا يكفي في هذا المكان. والكلام في هذه،

[ورقة، 633]

الأشياء الأطناب فيه وردّ خطائه[2] والموافقة على صوابه له رتبة أخرى من العلم، فلنرجئه إلى وقته وأوانه].

قال أرسطو طالس:

«ومن البيّن[3] التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة فليس تقابلها ولا على واحدة[4] من هذه الأنحاء التي ذُكرت»

((يريد: لا كتقابل* المضاف، ولا كتقابل العدم والملكة ولا كتقابل الأضداد)).

«فإن في هذه وحدها يجب ضرورة أن يكون أبداً أحدهما[5] صادقاً، والآخر كاذباً»

((يريد: في الإيجاب والسلب، يلزم أن يكون أحدهما أبداً صادقاً والآخر كاذباً)).

---

(1) ن/ د: الصواب (بالحق).

(2) يقصد خطأه.

(3) وردَ في اسحق (إن التي) 1/ 45.

(4) ورد في اسحق (واحد) 1/ 45.

* الصحيح: لا مثل تقابل المضاف، ولا مثل تقابل العدم والملكة ولا مثل تقابل الأضداد.

(5) وردَ في اسحق (احدها) 1/ 45.

«وذلك أنه لا في المتضادات يجب ضرورة أن يكون أبداً، أحدهما صادقاً، والآخر كاذباً ولا في المضاف ولا في العدم[1] والملكة، مثال ذلك: الصحة والمرض، متضادان، وليس واحد[2] منهما لا صادقاً ولا كاذباً، وكذلك الضعف والنصف، متقابلان[3] على طريق المضاف وليس واحد منهما صدقاً[4] ولا كاذباً. ولا أيضاً التي على جهة العدم والملكة مثل البصر والعمى».،

[ورقة، 634]

((يريد: أنه لا يلزم في المتضادات ولا في المضافات ولا في العدم والملكة، الصدق والكذب، لأن هذه مفردات والصدق والكذب يكونان مع التركيب)).

«وبالجملة فإن التي تقال بغير تأليف أصلاً فليس[5] منها لا صدقاً ولا كذباً[6]»

((يريد: فإن الألفاظ التي تقال بغير تأليف ليست بالصادقة ولا بالكاذبة)).

«وهذه التي ذُكرت كلها تقال[7] بغير تأليف».

((يريد: المضافات والعدم والملكة والأضداد)).

قال المفسر:

[يفرّق[8] بين الموجبة والسالبة وهي تتقابل مقابلة التناقض، وبيّن باقي المتقابلات. فهو يقول أن الثلاث المتقابلات، أمور، وهذه أقاويل، وإن أخذت الألفاظ الدالة عليها، كان الفرق بينها: إن تلك يلزمها الصدق والكذب، لأنها مركبة، وهذه لا يلزمها ذلك لأنها غير مؤلفة].

---

(1) وردَ في اسحق (العدم الملكة) 1/ 45.

(2) وردَ في اسحق (وليسَ واحدة) 1/ 45.

(3) ورد في اسحق (يتقابلان) 1/ 45.

(4) الصواب (صدقاً ولا كذباً) ن/ د، بخلاف اسحق القائل (لا صادقاً ولا كذباً) 1/ 45.

(5) وردَ في اسحق (فليس شيء) 1/ 45.

(6) وردَ في اسحق (لا صادقاً ولا كاذباً) 1/ 45.

(7) ورد في اسحق (إنما تقال) 1/ 45.

(8) أرسطو.

قال أرسطو طالس:

«إلاّ أنه قد يظن أن ذلك يلزم خاصة في المتضادات، التي تقال بتأليف فإن سقراط صحيح، مضاد لسقراط مريض[1]»

((يريد: إلاّ أن الصدق والكذب يظن أنه يلزم في،

[ورقة، 635]

الأضداد أن أخذت مؤلفة، وهذا بأن تؤخذ الألفاظ الدالة عليها، مع الألفاظ الدالة على موضوعاتها))

«لكن[2] ليسَ يجب ضرورة دائماً، ولا في هذه أن يكون أحدهما صادقاً، والآخر كاذباً فإن سقراط إذا كان موجوداً كان أحدهما كاذباً والآخر صادقاً[3]»

((يريد: في الأضداد المؤلفة)).

«فإذا[4] لم يكن موجوداً فهما جميعاً كاذبان وذلك أنه متى لم يكن سقراط موجوداً البتة لم يكن صادقاً، لا أنه سقراط[5] ولا أنه صحيح».

((يريد: وذلك أن القول بأنه صحيح، وأنه مريض يكذبان جميعاً)).

«فأما[6] العدم والملكة فإن العين إذا لم تكن موجودة أصلاً لم يكن ولا واحد من الأمرين صدقاً»

((يريد: لا إنها عمياء ولا أنها باصرة)).

«ومتى كانت أيضاً موجودة لم يكن أبداً أحدهما صدقاً. فإن سقراط بصير، مقابلاً[7] لسقراط أعمى، تقابل العدم والملكة»

---

(1) تقارن مع اسحق 1/ 45.

(2) وردت في اسحق (لكنه) 1/ 45.

(3) أصبحت عند اسحق (كان أحدهما صدقاً والآخر كذباً) 1/ 46.

(4) وردت في اسحق (وإذا) 1/ 46.

(5) وردت في اسحق (سقراط مريض) 1/ 46.

(6) وردت في اسحق (وإما) 1/ 46.

(7) وردت في اسحق (مقابل) 1/ 46.

((يريد: إلاّ في الوقت الذي يبلغ القابل إن يقبل)).

«وإذا كان موجوداً فليس واجباً ضرورة أن يكون أحدهما صادقاً أو كاذباً،

[ورقة، 636]

فإنه ما لم يأتِ الوقت الذي من شأنه أن يكون[1] بصيراً أو أعمى فهما جميعاً كاذبان)).

((يريد: وهو الوقت الذي شأنه أن يقبل الملكة)).

«ومتى لم يكن أيضاً سقراط أصلاً فعلى هذا الوجه أيضاً الأمران جميعاً كاذبان، أعني، أنه بصير وأنه أعمى[2]».

((يريد: ومتى لم يكن سقراط موجوداً فوصفه أنه أعمى وبصير كاذبان)).

«فإما في الموجبة والسالبة فإذا[3] كان موجوداً أو لم يكن موجوداً[4] أحدهما يكون كاذباً والآخر صادقاً، فإن القول: بأن سقراط مريض، وأن سقراط ليس بمريض[5]، إذا كان سقراط موجوداً فظاهر أن أحدهما صادق، أو كاذب، وإن لم يكن موجوداً فعلى هذا المثال: فإن القول: بأن سقراط مريض إذا لم يكن سقراط موجوداً كاذب والقول بأنه ليس مريضاً صادق»

((يريد: فإذا كان الأمر موجوداً أو لم يكن فأخذ جزئي التناقض صادق، والآخر كاذب لا محالة)).

«فيكون في هذه وحدها خاصة أحد القولين،

[ورقة، 637]

أبداً[6] صادقاً، أو كاذباً، أعني التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة»

((يريد: في الإيجاب والسلب، حتى يقع اقتسام الصدق والكذب دائماً)).

---

(1) وردَ في اسحق (أن يكون فيه) 1/ 46.

(2) يقارن مع اسحق 1/ 46.

(3) وردَ في اسحق (فأبداً سواء أكان موجوداً) 1/ 46.

(4) وردَ في اسحق (فأن أحدهما) 1/ 46.

(5) وردَ في اسحق (فإن سقراط ليس مريضاً أن كان) 1/ 46.

(6) وردَ في اسحق (يكون أبداً) 1/ 46.

قال المفسر:

[صورة هذا الكلام صورة شك وحله إما الشك فيجري على هذه الصفة: الألفاظ الدالة على الأضداد وعلى العدم والملكة وعلى المضاف، لا تصدق ولا تكذب، ولكن لما كانت هذه موجودة في موضوعات ومعلقة بها، وجب أن تكون الألفاظ الدالة عليها معلقة بالألفاظ الدالة على موضوعاتها، وإذ تعلقت اجتمعت، وإذا اجتمعت تركبت، وإذا تركبت صدقت وكذبت. وحل الشك يجري على هذه الصفة: كلامنا هو في المتقابلات، لا في موضوعاتها، وهذه لا يلزمها الصدق والكذب، وإن أخذناها مع الموضوعات لم يلزم فيها أن تصدق أو تكذب دائماً، لكن مادامَ الموضوع موجوداً[1] وإلا فإذا لم يكن موجوداً كذبا جميعاً. فأما الإيجاب والسلب فإنهما يقتسمان الصدق والكذب دائماً، كان الموضوع موجوداً أو لم يكن].

قال أرسطو طالس:

«والشرّ ضرورة مضاد للخير[2]»،

[ورقة، 638]

((يريد: إذا كان الموضوع لهما واحداً لا يجتمعان فيه ويجمعهما جنس واحد، وينتقل الموضوع من أحدهما إلى الآخر)).

«وذلك بيّن من الاستقراء[3] في الجزئيات»

((يريد: في جزئيات الخير والشر)).

«مثال ذلك المرض للصحة، والجور للعدل والجبن للشجاعة، وكذلك أيضاً في سائرها[4]»

((يريد: في سائر المتضادات التي يقال فيها إنها خير وشر)).

---

(1) ربما ثمة نقص في العبارة التي لا تستقيم إلا إذا جاءت هكذا: (موجوداً فتصدق أو تكذب) ج، ف، س.

(2) يقارن مع اسحق 1/ 47.

(3) وردَ في اسحق (وذلك بيّن بالاستقراء) 1/ 47.

(4) تقارن مع اسحق 1/ 47.

قال المفسر:

[هذا هو القانون الأول من قوانين المتضادات وهو: *إن الضد الواحد إنما له ضدّ واحد. ونحن*[1] *وقد كنا بيّنا ذلك عند كلامنا في الكم*، وبالجملة فإن كان الضد الواحد له أكثر من ضدّ واحد تكون *الطبيعة ظالمة* متعدية، *لأن الواحد لا يثبت لمحاربة الاثنين*].

قال أرسطو طالس:

«فأما المضاد للشر فربما كان الخير وربما كان الشر».

(((يريد)[2]: استثنى بذلك من قبل أن تلك إنما تتم في الأشياء التي الخير فيها متوسط، كأفعال النفس، والطرفان شر[3]))

«فإن النقص وهو[4] شرّ»

((يريد: فإن كلال[5] الشهوة وهو نقص مضاد للعفة وهي خير وهو المتوسط، ومضاد للإفراط وهو الزيادة،

[ورقة، 639]

وهي[6] شر)).

«مضاد[7] للإفراط وهو شرّ»

((يريد: إلاّ أنه يضاده بما هو شرّ لكن بما أحدهما ناقص والآخر زائد)).

«وكذلك المتوسط[8] مضاد لكل واحد[9] منهما وهو خير».

---

(1) ابن الطيب يعرض رأيه في هذا المبحث من خلال القوانين الثلاثة التي سيشرحها بوضوح.

(2) سها الناسخ فخلط كلام ابن الطيب مع أرسطو وسقطت كلمة (يريد).

(3) هذه نهاية كلام ابن الطيب والصحيح: مثل أفعال النفس (ج).

(4) وردَ في اسحق (فإن النقص هو شرّ) 1/ 47.

(5) الكلال والضعف والتعب.

(6) ن، د: (وهي شر) تقارن باسحق 1/ 47.

(7) وردت في اسحق (يضاده الإفراط) 1/ 47.

(8) وردت في اسحق (التوسط) 1/ 47.

(9) وردت في اسحق (ولكل واحد) 1/ 47.

((يريد: العفة مثلاً تضاد الطرفين، إلاّ أنهما يكونان بالقياس إلى المتوسط كأنهما شيء واحد)).

«وإنما يوجد ذلك في اليسير من الأمور[1]»

((يريد: في أفعال النفس)).

«فأما في أكثرها فإن[2] الخير دائماً مضاد للشر»

((يريد: فإما في أكثر المضادات فالطرف يضاد الطرف حسب، ويكون أحدهما خيراً والآخر شراً)).

قال المفسر:

[هذا شك على القول: بأن الضد الواحد إنما يوجد له ضد واحد. ونشؤه من أفعال النفس وذلك أنه لما كان للنفس أفعال ثلاثة، الإفراط والمتوسط والتقصير، كان كل واحد منها يضاد شيئين سوى أنه لا يضاده. بمعنى واحد، لكن الوسط يضاد الطرفين بما هو خير، وهما شرّ، وكل واحد من الطرفين يضاد المتوسط والآخر، لأحدهما بما هو خير، وللآخر بما هو شرّ. زائداً أو ناقصاً*. وإنما قال فأما في أكثر حالات،

[ورقة، 640]

الخير دائماً مضاد للشر بمنزلة سائر الصور فإن أكثر الخير فيها في الطرف الأقصى وليس فضيلتها في التوسط، كأفعال** النفس واعتدال الجسم].

قال أرسطو طالس:

«وأيضاً فإن المتضادين ليسَ واجب[3] ضرورة متى كان أحدهما موجوداً أن يكون الآخر[4] موجوداً»

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 47.

(2) وردت في اسحق (فإنما) 1/ 47.

* وردت في الأصل زائد أو ناقص - خ ل -

** الصحيح: مثل أفعال النفس (ج).

(3) وردَ في اسحق (ليس واجباً) 1/ 47.

(4) وردَ في اسحق (الباقي موجوداً) 1/ 47.

((يريد: لأنه قد يجوز تقدير وجود أحد الطرفين في جميع الأشياء*** القابلة، وهو يفرض فرضاً وإلا لزم فيه بطلان نوع من العالم وهو الطرف الآخر)).

«وذلك أنه إن كانت الأشياء كلها صحيحة، فإن الصحة تكون موجودة فأما المرض فلا[1]»

((يريد: إن الأشياء التي شأنها أن تقبل الصحة والمرض))

«وإن كانت الأشياء كلها بيضاء، فإن البياض يكون موجوداً[2]، فإما السواد[3]، فلا»

((يريد: أن الأشياء التي شأنها قبول البياض والسواد))

«وأيضاً، إن كان سقراط[4] صحيح مضاد[5] لأن سقراط مريض، وكان لا يمكن أن يكونا جميعاً موجودين فيه[6]»

((يريد: في سقراط أنه صحيح مريض)).

«فليس يمكن متى كان أحد هذين المضادين[7] موجوداً أن يكون الباقي أيضاً موجوداً[8]»،

[ورقة 641]

*** الصحيح: في الأشياء القابلة جميعها (ج).

(1) يقارن مع اسحق 1/ 47.

(2) وردَ في اسحق (فأن البياض موجود) 1/ 47.

(3) وردَ في اسحق (فأما الأسود) 1/ 47.

(4) وردَ في اسحق (أن سقراط) 1/ 47.

(5) وردَ في اسحق (مضاداً) 1/ 47.

(6) وردَ في اسحق (فيه بعينه) 1/ 47.

(7) ورد في اسحق (المتضادين) 1/ 47.

(8) وردَ في اسحق (أيضاً موجودة) 1/ 47.

(الكتاب الثالث والثلاثون)* <ك 33>

(((يريد)[1]: إن يكون الآخر موجوداً أو بالجملة هو وضده لا يجتمعان معاً في موضوع واحد)).

«فإنه متى كان موجوداً، أن سقراط صحيح فليسَ يمكن أن يكون موجوداً: إن سقراط مريض[2]»

((يريد: في الحال التي هو فيها صحيح)).

قال المفسر:

[هذا هو القانون الثاني في الأضداد: وهو إنهما لا يجتمعان جميعاً في موضوع واحد لكن متى كان أحدهما موجوداً فيه لم يكن الآخر].

قال أرسطو طالس:

«من البيّن أن كل متضادين فمن[3] شأنهما أن يكونا في شيء واحد بعينه»

((يريد: أن الموضوع لهما واحد)).

«فإن الصحة والمرض في جسم الحي والسواد والبياض[4] في الجسم على الإطلاق»

((يريد: الموضوع لهما الجسم الطبيعي على الإطلاق))

«والعدل والجور في نفس الإنسان[5]»

---

* سقط من (ن و د).

(1) وردت (يزيد): ن/ د.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 47.

(3) وردت في اسحق (فإنما) 1/ 48.

(4) وردت في اسحق (البياض والسواد) 1/ 48.

(5) تقارن مع اسحق 1/ 48.

((يريد: الموضوع لهما نفس الإنسان)).

«وقد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنس واحد بعينه وإما أن يكونا في جنسين متضادين[1]»

((يريد: إما أن يعمّها جنس واحد أو يدخلا في،

[ورقة، 642]

جنسين متضادين)).

«وأما أن يكونا أنفسهما جنسين[2]»

((يريد: اسمين مشتركين يشملان أسماء كثيرة)).

«فإن الأبيض والأسود في جنس واحد بعينه وذلك أن جنسهما اللون[3]»

((يريد: يدخلان تحت جنس واحد)).

«فأما العدل والجور[4] ففي جنسين متضادين»

((يريد: جنسين قريبين متضادين، وإلاّ فجنسهما البعيد واحد وهو الكيفية)).

«فإن الجنس لذلك فضيلة»

((يريد: الخير)).

«ولهذا رذيلة[5]»

((يريد: للشر)).

«وما الخير والشر فليسا[6] في جنس، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء»

((يريد: لا يدخلان تحت جنس واحد، ولا جنسين لكنهما جميعاً اسمان مشتركان يعمّان أشياء كثيرة ويمرّان في أكثر المقولات)).

---

(1) أيضاً.

(2) يقارن مع اسحق 1/ 48.

(3) أيضاً 1/ 48.

(4) وردت في اسحق (فإما العدل والحق) 1/ 48.

(5) تقارن باسحق 1/ 48.

(6) وردت في اسحق (فليس) 1/ 48.

قال المفسر:

[هذا هو القانون الثالث وهو: أن المتضادين هما اللذان موضوعهما واحد لا يجتمعان فيه، وينتقل من أحدهما إلى الآخر، وهما في غاية البعد، ويجمعهما،

[ورقة، 643]

جنس واحد، وقوله في الخير والشر إنهما جنسان فيعني به، اسمين مشتركين، فإن الخير يقع على الجوهر بالكم، والكيف، وغير ذلك. والشر أيضاً مثله، فالخير في الجوهر، كالعقل* وفي الكم، المقدار المعتدل، وفي الأين المكان الموافق، وفي الوضع، النصبة الموافقة وفي الكيفية، الفضائل. والشر يقع على أضداد هذه. وها هنا ينقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم].

---

* الصحيح: مثل العقل (ج).

التعليم الخامس والعشرون

قال أرسطو طالس:

«يقال إن الشيء[1] متقدم لغيره على أربعة أوجه»

قال المفسر[2]:

[لما كان أرسطو طالس قد ذكر المتقدم والمتأخر عند كلامه في الجوهر بقوله، منه أول، ومنهُ ثان، وفي الكلام في المضاف عند قوله: إن المعلوم أقدم من العلم، وكان عند الناس، من علم المتقدم والمتأخر، طرفاً يسيراً أعني المتقدم والمتأخر في الزمان، أخذ أن[3] يستوفي في الكلام فيهما، وهو يقول: إن المتقدم والمتأخر، يقال على خمس معان: الأول منها والأحق المتقدم والمتأخر في الزمان، كالأب[4]، للابن، من حيث هما ذاتان. ومن هذا يعلم أن المتقدم والمتأخر، اسم مشترك لأن الجنس لا يقال على أنواعه بالزيادة والنقصان،

[ورقة، 644]

والأنواع لا يكون أحدها أحق بطبيعة جنسه من الآخر، وهذا الصنف يكون أحق من غيره، بحسب الرأي المشهور فيه. *والثاني*، هو المتقدم والمتأخر بالطبع، والمتقدم بالطبع هو الذي متى وجد لم يلزم وجود المتأخر ومتى ارتفع ارتفع المتأخر، والمتأخر بالطبع هو الذي متى وجد، وجد المتقدم، ومتى لم يرتفع، كالواحد[5] عند الاثنين، والحيوان عند الإنسان، والأساس عند البيت، وبالجملة كل واحد من المبادئ عند المركب، فإنه متى وجد كل واحد من المبادئ، التي بها يتم وجود

---

(1) وردت في اسحق (أن شيئاً) 1/ 48.

(2) نادراً ما ينتقل ابن الطيب من نص أرسطو كمفسر إلى شارح، إلاّ في هذه المواضع.

(3) ربما سها الناسخ وهو ينقل من (هـ) فحول (الآن) إلى (إن) مج.

(4) الصحيح: مثل الأبُ. (ج).

(5) الصحيح: مثل الواحد (ج).

الشيء لم يلزم وجوده، ومتى وُجد المركب لزم وجود ذلك المبدأ. *والثالث:* هو المتقدم والمتأخر في المرتبة، بمنزلة الشيء الذي يجعل أولاً، ويتلى بغيره كتقدم[1] الصدر في الأقاويل الخطابية على الاختصاص وتقدم وضع المبادئ في سائر العلوم على البراهين، كالنقطة[2] في الهندسة، والوحدة في العدد. واللينوس[3] يقسم المتقدم والمتأخر في المرتبة على هذه الصفة: يقول المتقدم في المرتبة، إما إن يكون متقدماً في المرتبة، عند الطبيعة، كالبسيط[4] على المركب فإن البسيط عند الطبيعة رتبته قبل المركب لأن منه تركب طبيعة المركب، أو عند الحسّ كالمركب[5] عند،

[ورقة، 645]

البسيط فإن الحسّ يترتب عنده أولاً المركب أو في التعليم، كالكلي[6] على الجزئي، فإن الكلي إذا رتّب أولاً وفُهم، فهم من بعده الجزئي، أو في الطبع، كالغاية[7] لما يتقدمها، فإن الغاية ترتب أولاً بالقياس إلى الهيولى والصورة والفاعل أو في الفعل، كالذي[8] يتقدم الغاية للغاية، كالهيولى[9] والصورة والفاعل أو في الوضع، والوضع، أما أن يكون في الأمور أو في الأقاويل، وفي الأمور، أما الطبيعية كالنار[10] والهواء[11]، فإن هذين يتقدمان على الماء والأرض، أو في الصناعة

---

(1) الصحيح: مثل التقدم.

(2) الصحيح: مثل النقطة.

(3) اللينوس: مر ذكره في الورقة 66 والورقة 512 و559 و 560 وهو من تلاميذ أرسطو القريبين يراجع عنه بدوي: كتاب الطبيعة لأرسطو ص 66.

(4) الصحيح: مثل البسيط.

(5) الصحيح: مثل المركب (ج).

(6) الصحيح: مثل الكلي.

(7) مثل الغاية.

(8) مثل الذي.

(9) مثل الهيولى.

(10) مثل النار (ج).

(11) أي الاستطقسات الأربعة (النار، والهواء، والتراب، والماء) يراجع عن الاسطقسات: الأعسم، د. عبد الأمير: المصطلح الفلسفي عند العرب (دراسة وتحقيق) (منشورات الفكر العربي) بغداد 1985 ص 193 و 215 و 246 و 290 و 292 و 293 و 312 و 382.

كالأساس[1] للبيت، فإن أول ما يوضع في البيت الأساس، أو في الأقاويل، كالصدر[2] على الاختصاص، وذاك إن صدر الكتاب، يتقدم على اختصاص الحاجة فيه.

والرابع: المتقدم والمتأخر في الشرف، كالملك[3] على الرعية، وإن كان أصغر سناً منها، فإن الرعية تقدم الملك عليها تشريفاً، فيكون تقدمه في الشرف وإن كان متأخراً عنها في الزمان. وأما الليونس فيقول: إن المتقدم في الشرف يكون إما بالطبع كالناطق[4] على غير الناطق، فإن ذا العقل يتقدم في طبيعة الوجود على ما لا عقل له. في الشرف وذاك إن هذا ينزل في الوجود أشرف من ذاك لأنه يشبه الإلهيين، أو بالاختيار، كالصديق[5] على العدو،

[ورقة، 646]

فإن الإنسان يقدّم في الشرف صديقه على عدوه.

وإما بالصناعة، كالمعلم[6] على المتعلم، فإن المعلم له رتبة الشرف على المتعلم أو بالعرض كالسيد[7] على العبد، فإن السيد يتقدم بالشرف على العبد. لأنه اتفق إن استرقه. والخامس، المتقدم والمتأخر على طريق العلة والمعلول؛ كالأب[8] للابن، فإن هذين من حيث هما مضافان*، وهما معاً في الوجود، ولا يتقدم أحدهما على الآخر، ومن حيث أحدهما علّة والآخر معلول، فهو أقدم لا في الزمان، لكن على طريق تقدم العلة على المعلول، وقد يكون الشيء الواحد متقدماً في الزمان والطبع

---

(1) مثل الأساس.

(2) مثل الصدر.

(3) مثل الملك.

(4) مثل الناطق.

(5) مثل الصديق (ج).

(6) الصحيح: مثل المعلم.

(7) الصحيح: مثل السيد.

(8) الصحيح: مثل الأب.

* وردت في الأصل (مضافين) خ ل.

والرتبة والشرف والعلة، كالباري[1] تعالى[2] فإنه أقدم من سقراط زماناً، وشرفاً، وطبعاً، وعلى طريق العلة.

وقد يجوز أن يجتمع في المتقدم ثلاثة من هذه واثنان. وإنما ترجم أرسطو طالس الكلام في المتقدم والمتأخر، بالكلام في المتقدم حسب، ليفهم المتأخر منه، لأنه مقابله، وقد قلنا ليس بمنكر أن يكون شيء واحد بعينه متقدماً على عدة وجوه من الوجوه المعدة، بحسب نسب كثيرة توجد له كالنقطة[3]، فإنها تتقدم على الخط، بالطبع والمرتبة والزمان. وأرسطو طالس يتكلم في معاً[4] وأصنافه،

[ورقة، 647]

بعد المتقدم والمتأخر، لأن معاً يجري مجرى المتوسط بين المتقدم والمتأخر أو يجعلان كالطرفين[5] المتقابلين، فإن الأمور إما أن تكون[6] وجودها معاً أو بالتقدم والتأخر، ولأنه ذكر معاً، عند الكلام في المضاف بقوله: إن المضافين هما معاً بالطبع.

وأرسطو طالس يعدد لمعا ثلاثة أقسام، الأول منها وأحقها بهذا المعنى، الأشياء التي هي معاً في الزمان، لأنه هو الذي يعرفه الناس، كمولودين[7]، يولدان في زمان واحد ومن هذا يعلم أن معاً، اسم مشترك إذ كان أحد أقسامه أحق بمعناه من الآخر. والثاني: الأشياء التي هي معاً بالطبع، كسائر[8] المضافات، والتي هي معا بالطبع، هي التي إذا وجد أحدهما وجد الآخر، وإذا ارتفع أحدهما، ارتفع الآخر كالأب[9] للابن، ولا تأخذهما من حيث علة ومعلول فيكون أحدهما متقدماً بما

---

(1) الصحيح: مثل الباري.

(2) يلاحظ الاستعمال عند ابن الطيب مماثلاً لما عند الإسلاميين.

(3) الصحيح: مثل النقطة.

(4) وهو المبحث الآتي (ج).

(5) الصحيح: مثل الطرفين.

(6) ن، د: والصواب (إما ن يكون وجودها) ج.

(7) الصحيح: مثل مولودين.

(8) الصحيح: مثل سائر.

(9) الصحيح: مثل الأب.

هو علة، لكن من حيث هما مضافان*. والثالث: الأشياء التي هي معاً في الجنس بمنزلة الأنواع المنقسمة من جنس واحد، فإن هذه هي معاً في طبيعة جنسها وليس بعضها أحق به من الآخر. والفرق بين هذا القسم. والقسم الأول، إن التي هي معاً،

[ورقة، 648]

بالطبع هي التي متى وجد أحدهما وجد الآخر ومتى ارتفع، ارتفع الآخر. والأنواع المنقسمة من جنس واحد، فإن قايست بين بعضها وبعض لم يلزم ذلك فيها، فإنه إن ارتفع بعض أنواع جنسٍ لم يزل إن يرتفع النوع الآخر. وإن قايست بينها وبين جنسها لم يلزم ذلك فيها أيضاً فإنه متى وجد الجنس لم يلزم وجود النوع فأما متى وُجد النوع، لزم وجود الجنس.

وأفهم بما هي ذوات، وقد يوجد قسم آخر لمعاً لم يذكره أرسطو[1] طالس لخساسته إذ كان من الأشياء التي تجري باصطلاح عند الفلاسفة، وهو: التي هي معاً في الشرف، كملكين[2] صورتهما في الشرف واحدة[3]، والسياسة والملك. ومن بعد الكلام في معاً ينتقل إلى الكلام في الحركة لأنه ذكرها في الكم بقوله: إن الحركة كمّ بالعرض، ولأنه ذكرها في الجوهر بقوله: الجوهر يقبل الأضداد، بتغيّره في نفسه، وذكرها في الكيفية عند قوله: إن الحال يتغير إلى الملكة ولا ينعكس الأمر، وينبغي إن تعلم إن ها هنا يتكلم فيها كلاماً منطقياً، بحسب ما هي صورة في النفس، ومجردة في النفس من الهيولى لا بما،

[ورقة، 649]

يليق بالرجل الطبيعي أن يتكلم فيها، فإن هذا يأخذها مع الهيولى، ولهذا تصير مختلفة عنده فيسمى بعضها تغيراً وكوناً، مطلقاً وبعضها حركة وكوناً ما، فإن أرسطو طالس يعدد ها هنا في أنواع الحركة، الكون والفساد، وليسا[4] حركتين في الحقيقة لأن الحركة، هي التي يثبت موضوعها فيما منه وإليه واحد.

---

* وردت في الأصل (مضافين) خ ل.

(1) يشير ابن الطيب إلى سكوت أرسطو عن بعض مباحث (معاً) لأسباب أدبية.

(2) الصحيح: مثل ملكين (ج).

(3) يرجح (لكنهما مختلفان في السياسة والملك). مج.

(4) ابن الطيب يخالف أرسطو في مفهوم الحركة ـ مج.

بالعدد كسقراط[1]، المنتقل من الصحة إلى السقم، والتغيّر لا يثبت الموضوع فيه واحداً بالعدد، فإن المني إذا صار إنساناً انقلب نفس جوهره، لكي يسميان تغيرين، وأرسطو[2] ينظر في أمر الحركة في أربعة مطالب، في قسمتها، وحدود أقسامها، وفي الفرق بين بعضها وبعض وفي تقابلها، وفلاطن[3] يسمى الحركة غير موجودة لأنها ليست ثابتة، لكن سيلان وجريان. وأنواع الحركة ستة حركة الكون، وحركة الفساد، وحركة النمو، وحركة النقصان، وحركة الاستحالة، والحركة في المكان[4].

والسبب في كونها ستة، هو أن الحركة إنما تكون في الصورة، والموضوع لها، الهيولى وصور الأمور إما أن تكون فيها، أو مطيفة بها، والمطيفة بها كالمكان[5]، والتي فيها، فإما أن تكون جوهرية كالصور التي منها تقومت ذوات الأمور أو عرضية،

[ورقة، 650]

كالكمية[6] والكيفية، فالحركة في الصور الجوهرية هي كون وفساد، وذلك إن الحركة في الجوهر إما أن تكون من العدم إلى الصورة فيكون كوناً أو من الصورة إلى العدم فيكون فساداً ويلزم فيها، إن تنقلب ذات الشيء وعينه وهذه في الحقيقة تسمى كوناً مطلقاً وتغيراً مطلقاً والحركة في العرضية تسمى حركة في الحقيقة، وهذه تنقسم إلى[7] الحركة في الكمية، والحركة في الكم تسمى نمواً ونقصاناً، لأنها إما أن تكون من مقدار أنقص إلى مقدار أزيد، فيكون نمواً أو بالضد فيكون نقصاً. وهذه في الحقيقة حركة لأن الموضوع يبقى واحداً بالعدد، فيما منه وإليه فإن زيداً النامي بعد نموّه، شخصه واحد بالعدد. وإلى الحركة في الكيفية.

---

(1) الصحيح: مثل سقراط.
(2) نادراً ما يستعمل ابن الطيب اسم أرسطو هكذا.
(3) وأفلاطن ـ وهو رسم مألوف في تلك الحقبة.
(4) أقسام الحركة عندهم ستة، مثلما هي هنا.
(5) الصحيح: مثل المكان.
(6) الصحيح: مثل الكمية (ج).
(7) الصحيح: على الحركة (ج).

وهـذه تسمى استحالة، وإلى الحركـة في المكـان وتسمى حركـة[1] مكانيـة كالانتقال[2] من فوق إلى أسفل، وحركـة الكون هي انتقال من العدم إلى الصورة، كانتقال المني من عدم الإنسان إلى صورة الإنسان وهـذه يلـزم فيهـا أن ينقلب جوهـر الأمـر وذاتـه ولا يبقى الموضوع واحداً. والفساد هـو الانتقـال من الصورة إلى العدم، ويلزم فيها أن ينقلب جوهر الشيء، وذاته، ولا يبقى الموضوع واحداً،

[ورقة، 651]

والنمو هو الانتقال من مقدار أصغر إلى مقدار أعظم، ويبقى الموضوع واحداً بالعدد، والنقصان هو الانتقال من مقدار أعظم إلى مقدار أصغر.

ويبقى الموضـوع واحـداً، والاستحالة هـي الانتقـال مـن كيفيـة عرضيـة، إلى كيفيـة عرضيـة، كالانتقـال* مـن السـواد إلى البيـاض، ويبقـى الموضـوع واحـداً؛ والحركـة في المكـان؛ هـي الانتقـال مـن مكـان إلى مكـان بمنزلـة مكـاني الفـوق والأسـفل، وأرسـطو طـالس يـستوفي الكـلام في الحركـة، في مقـالات السـماع الطبيعي[3] وفي الثالثة[4] منه يقرر: إنها اسم مشترك لا جنس.

ويقـرر في الخامسة[5] منـه، إن الكـون والفساد همـا تغيّـران لا حركتـان، إذ كـان موضـوعهما لا يثبـت كمـا ثبـت الموضـوع في الحركـة، ولأن أرسـطو طـالس يستعمل هذه الستة، ويتكلم فيها كلاماً منطقياً، أعني مـن حيث هـي صـورة، في الـنفس وهـي الانتقـال مـن شـيء إلى شـيء، جـاز لـه إن يـسميها في الـصناعة المنطقيـة أنواعاً، لأنك إذا خليت الهيولى، ونظرت في الصور وجدت التغيّـر والحركـة كلهـا هو انتقال من حال إلى حـال، فـلا تختلـف، فلهـذا يـسميها أنواعـاً ويجعـل الحركـة،

---

(1) أي حركة ثُقلة (ج).

(2) الصحيح: مثل الانتقال (ج).

* الصحيح: مثل الانتقال.

(3) يقصد كتاب الطبيعة الذي يشارك ابن الطيب في شرح القسم الأخير منه ص 680 ـ 937 (ج/ 2) بتحقيق بدوي (مصدر سابق).

(4) يقصد المقالة الثالثة من كتاب الطبيعة 1/ 165 ـ 270.

(5) يقصد المقالة الخامسة من كتاب الطبيعة 2/ 489 ـ 605.

جنساً لها. وللحركة قسم آخر لا يليق بالمنطق ولا بالعلم الطبيعي. لكن بالإلهي[1] وهي حركة الشوق،

[ورقة، 652]

وهذه هي تشوق العاشق إلى المعشوق والمعشوق لا يفعل شيئاً، لكن العاشق يتحرك بتذكراته للمعشوق وتشوقه إليه[2]، والنفوس إلى البسنة[3] فإن السنة عرض ولا تتحرك. ولكنا إذا تذكرنا أوامرها ونواهيها تحركنا إلى العمل بها، والعالم بأسره إلى التقبل بمبدئه الذي هو الله تعالى[4]، والتشبه به كل بحسب طاقته، وقدرته وسوف يقرر أرسطو طالس أن الحركة لا تكون إلاّ في مقولتي الكم والكيف حسب فأما في باقي المقولات فلا تكون حركة، اللهم إلاّ أن تتحرك أطرافها في المكان أو غيره، لا في نفس[5] معنى المضاف ولا في غيره، من النسب، والفروق بين هذه تتبيّن من حدودها ولما كانت الاستحالة يسبق إلى الظن بها، واحدة واحدة من الحركات الخمس المذكورة، أعني الكون والفساد والنمو والنقص، والحركة في المكان لمواصلتها لها في الأمور الطبيعية، فإن ما يتحرك واحدة من هذه الحركات في الأمور الطبيعية يلزمه أن يستحيل، ويتغير في كيفياته العرضية، يأخذ أرسطو[6] أن يفرق بينها وبين الخمسة[7] الأنواع المقدم ذكرها ويقول إن الاستحالة تغيّر في الكيفية العرضية، والنمو والنقص تغيّر في الكمية والكون والفساد، تغيّر في الجوهر،

[ورقة، 653]

أي في صور الشيء الجوهرية، ولتوصله ما يبيّن ذلك أعني الاستحالة غير الباقية بأحسن ما يكون، وهذا أن يأخذ أمراً تعليمياً، أعني شكلاً في النفس،

---

(1) يقصد الحركة (في ما بعد الطبيعة) التي تسمى عند الإسلاميين مباحث الإلهيات.

(2) أي الحركة الناشئة بسبب الجذب والانجذاب (الشوق).

(3) لعلّه يقصد السنّة.

(4) استعمالات المصطلح قريبة من استعمالات الإسلاميين. (البيئة الثقافية البغدادية).

(5) (لا في نفس) ن/ د.

(6) يلاحظ الاستعمال النادر هنا.

(7) لعلها (خماسية الأنواع) أو (أخمسة) مج.

معرّى من الهيولى، لا يلزمه إذاً* تغير في شيء، ما مما يجوز أن يتغيّر فيه أن يستحيل فيرى منه، أن الاستحالة غير الحركات الباقية كلها والذي يأخذه هو المربع، وهذا هو شكل[1] تعليمي مبّرأ من الهيولى، يحيط به خطوط أربعة فيضيف إليه العلم، وهو ثلاث مربعات تطيف به إما في الكمية، فيزيد، وإما في الكيفية فلا تغيّر[2] إذ كان مربعاً في الحالتين، جميعاً فلا يكون تغيّر النمو.

والنقص هو الاستحالة ومن هذا يبيّن أيضاً أن النمو غير الكون لأن الجوهر باق لم ينقلب. والكمية انقلبت والنفس تتغيّر عند الغضب بأن تطلب الانتقام من غير أن تزيد، ومن ها هنا ربما توجه، لقول فلاطن: بأن النفس متحركة من ذاتها، حجة سوى أنا نحن لا نقول[3] إن النفس تغيّرت في وقت الحرد[4] في نفس طبيعتها لكن كانت سبباً للتغيّر العارض للجسم وإزعاج للحار الغريزي إلى خارج. فالجسم هو المتغيّر، وهي مغيّرة، فلها هي حركة الفعل وله حركة الانفعال، وفلاطن[5] يقول:،

[ورقة، 654]

إنها تتغيّر في نفس جوهرها. والحركة تقابل الحركة لا بما هي حركة، ولكن من حيث أطرافها وتقابل السكون، أما مقابلة الحركة للحركة فكالكون** المتناه[6] فإن الكون يأخذ من العدم ويقف عند الصورة، والفساد يأخذ من الصورة ويقف عند العدم، فتقابلهما من جهتي العدم والصورة لا من أجل نفس طبيعة التغير إذ كانت فيها واحدة، وكالنمو*** للنقص، فإن النمو يأخذ من

---

* الصحيح: (إذا).

(1) شكل تعليمي أي رياضي.

(2) ن/ د: الصواب (فلا يتغير).

(3) حديث عن وجهة نظر ابن الطيب.

(4) الحرد: الغضب (مختار الصحاح ص 129).

(5) فلاطن: أفلاطون في استعمالات عصره.

** الصحيح: مثل الكون.

(6) ن/ د: الصواب (المتناه) وأخطأ الناسخ في رسمها /مح.

*** الصحيح: مثل النمو.

العظم الأصغر، ويقف عند العظم الأكبر والنقص بصد ذلك[1]، وليس اختلاف هذين من حيث هما حركة، ولكن من حيث المقدار الأعظم والأصغر اللذين هما طرفان والاستحالة أما المتسود فيأخذ من البياض، ويقف عند السواد، والمتبيض يأخذ من السواد، ويقف عند البياض، وليس اختلاف هذين من قبل أنهما تغيران لكن من قبل البياض والسواد اللذين هما لهما، والحركة في المكان أما التي فوق فتضاد التي إلى أسفل، والكلام واحد فإن التغير جاء من قبل الأطراف، فأما الدورية[2]، فلا ضد لها على ما يتبين في الكتب الطبيعية، وذلك لأنها تأخذ من النقطة وتعود إليها بعينها، ولما كان السكون على ضربين إما (يكون)

[ورقة، (655)*]

في الطرف الذي تكون منه الحركة أو في الذي إليه تنتهي، بينما السكون الذي فيها، إليه هو نهاية لها لا نهاية نحوه قصدت، وهي بالجملة كل ما يقدمه بسببه لا يجوز إن يضاده، لأن غاية الشيء لا تضاده فضدها الذي منه، فيما عنه تكون الحركة، لأنه عوّق لها ومانع، كسكون[3] الحجر في وتد[4] قنطرة (سطح)، والسكون أيضاً يقابل السكون لا بما هو سكون، إذ كانت طبيعة السكون واحدة، لكن بما أنه في السكون مضافة كالبياض[5] والسواد، والسكون في البياض، يقابل السكون في السواد، لا بما هو سكون آخر، إنما هو في بياض وسواد. ومن بعد الكلام في الحركة يعدد أرسطو طالس أصناف القنية، ولا القنية، من القنية ها هنا؛ النسبة، لكن المعنى الذي هو طرف** لها أوجه[6]، ذكرها الكتاب في القاطيغورياس ويقول: ((إن ما يُقتنى، إما أن يكون في الشيء

---

(1) أي بالضد من ذلك /مح.

(2) يقصد الحركة الدائرية التي هي من اختصاص عالم ما بعد الطبيعة قبل أن تكون مبحثاً طبيعياً أو تعليمياً.

* سها الناسخ فكتب (6505) تسلسلاً للورقة.

(3) الصحيح: مثل سكون الحجر (ج).

(4) ربما (وتد قنطرة) - ن/ د.

(5) الصحيح: مثل البياض.

** وردت في الأصل (طرفاً) (خ ل).

(6) أوجز /ج، أوجب/ ف.

أو مضيفاً[1] به، وهذا؟ إما أن يكون في الشيء أو كيفية[2] له أو مضاف أو جوهر. فالكمية: كالأبعاد الثلاثة[3] فإنها قنية للجسم، والكيفية، كالبصر؛ والفضيلة؛ فإنها قنية للنفس؛ والمضاف كالزوج[4] والأخ والأب، والصديق فأن حدّها: قنية بلا حدّ[5] ( ) والجوهر المقتنى إما أن (يُحوى أو)[6] لا يحوي، وهذان أمّا أن تكونا[7] على،

[ورقة، 656]

طريق الجزء للشيء أو خارجاً منه، فالحاوي إما على طريق الكل كالقميص وعلى طريق الجزء كالخاتم في الإصبع والمحوى، على طريق الكل كالشراب* في الدّن[8] والحنطة في القفيز[9]، وعلى طريق الجزء كاليد** والرجل، والمقتنى من خارج كالبيت والضيعة، والمرأة وأرسطو[10] يأخذ المكان والإناء. ها هنا كشيء واحد فإن المكان أيضاً يقتنى كقول الشاعر: [إنهم انتهوا في المسير إلى لافاذامونيا، الشريفة أم المدن وحصلوا بها[11]] وها هنا ينقطع الكلام في جملة هذا التعليم].

---

(1) ربما (مطيفاً به).

(2) كيفية.

(3) عند ابن الطيب (الطول والعرض والعمق + الزمان والمكان) والصحيح: مثل الأبعاد.

(4) الصحيح: مثل الزوج.

(5) لعله (بلا حدّ) ج/ ف.

(6) ن/ د: الصواب (أن يحوى) و/.

(7) خلل القراءة جاء بسبب انطماس (م) فرجحنا بعض الكلمات اعتماداً على (د).

* الصحيح على التوالي: مثل القميص ومثل الخاتم ومثل الشراب (ج).

(8) الدن: الوعاء المخصص للشراب مفرداً وجمعه دنان وهي الحباب (مختار الصحاح ص 212).

(9) القفيز.. مكيال والجمع أقفزة، يستعمل بكيل الحبوب (مختار الصحاح 546).

** الصحيح: مثل اليد، مثل البيت (ج).

(10) أرسطو، هكذا، نادراً ما يريد في الشرح الكبير لابن الطيب - ج.

(11) لعله يرسم هكذا: (إنهم انتهوا في المسير.. إلى لافوذامونيا الشريفة - أم المدن، - وحصلوا بها).

قال أرسطو طالس:

«يقال إن شيئاً متقدماً[1] لغيره على أربعة أوجه»

((يريد: إن أصناف المتقدم والمتأخر أربعة)).

«أما الأول وعلى التحقيق فبالزمان[2]»

((يريد: والذي هو أحق الأنصاف بهذا المعنى هو المتقدم في الزمان)).

«وهو الذي به يقال إن هذا أسنّ من غيره، أو هذا أعتق من غيره[3]».

((يريد: وهو الذي بحسبه يقال إن هذا الحيوان أسن من هذا الحيوان، وهذا الشراب أعتق من هذا الشراب))،

[ورقة، 657]

«فإنه إنما يقال أسن أو[4] أعتق من جهة أن زمانه أكثر»

((يريد: فإنه إنما يقال في الشيء بأنه أسن من غيره وأعتق من غيره، إذا كان زمانه يتقدم على زمانه))

«وأما الثاني، فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود[5]»

((يريد: والقسم الثاني من أقسام المتقدم والمتأخر هو الذي يكون بهذه الصفة بالطبع وهو الذي لا يرجع على المتأخر حتى متى كان أحدهما موجوداً كان الآخر موجوداً)).

«مثال ذلك أن الواحد متقدم للاثنين لأن الاثنين متى كانا موجودين لزم بوجودهما وجود الواحد[6]، وإن كان الواحد موجوداً فليس واجب[7] ضرورة لزوم[8] وجود الاثنين»

---

(1) وردت في اسحق (متقدم) 1/ 48 تقارن مع ورقة 643 التي ورقة فيها (إن الشيء متقدم) ن/ د.

(2) تقارن مع اسحق في 1/ 48.

(3) تقارن مع اسحق في 1/ 48.

(4) وردَ في اسحق (أسن وأعتق) 1/ 48.

(5) يقارن مع اسحق 1/ 48.

(6) وردت في اسحق (فأن) 1/ 48.

(7) وردت في اسحق (واجباً) 1/ 48.

(8) سقطت من اسحق (لزوم) وبقيت (ضرورة وجود) 1/ 48.

((يريد: بالطبع لأنه متى وجد لم يلزم وجود الاثنين ومتى وجد الاثنان لزم وجوده))

«فيكون لا يرجع بالتكافؤ[1] من وجود الواحد لزوم وجود الاثنين»

((يريد: أنهما لا يتكافئان في الوجود حتى متى كان أحدهما موجوداً كان الآخر بهذه الصفة))

«ومظنون إن ما لم[2] يرجع عنه[3] بالتكافؤ في لزوم الوجود، فهو متقدم بالطبع[4]»،

[ورقة، 658]

((يريد: والشيء الذي لا يلزم من وجوده، وجود غيره، ويلزم من وجود غيره وجوده، فهو متقدم بالطبع)).

«و[5] أما المتقدم الثالث، فيقال على مرتبة[6] كما يقال[7] في المعلوم، وفي الأقاويل....»

((يريد: والصنف الثالث من أصناف المتقدم هو المتقدم بالمرتبة، كما يجري[8] الأمر في العلوم والكتب والأقاويل، فأن في جميع هذه* أشياء تقدم على غيرها في المرتبة)).

«فإن في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدم والمتأخر في المرتبة[9]»

---

(1) ورد في اسحق (التكافؤ) 1/ 48.

(2) ورد في اسحق (ما لا) 1/ 48.

(3) ورد في اسحق (التكافؤ) 1/ 48.

(4) سقطت من اسحق (بالطبع) وبقيت (فهو متقدم) 1/ 48.

(5) وردت في اسحق (فأما) 1/ 49.

(6) وردت في اسحق ((مرتبة ما) 1/ 49.

(7) الصحيح: مثلما يقال.

(8) الصحيح: ومثلما يجري.

* الصحيح: فإن في هذه الأشياء جميعها.

(9) يقارن مع اسحق 1/ 49.

((يريد: العلوم البرهانية، كالهندسة[1])).

«وذلك إن الاسطقسات[2] متقدمة للرسوم في المرتبة»

((يريد: أن المبادئ التي يفرضها العلماء في صدور الصنائع تتقدم البراهين التي يبرهنون بها على المطالب)).

«وفي الكتابة؛ حروف المعجم متقدمة للهجاء»[3].

((يريد: للألفاظ المؤلفة منها)).

«وفي الأقاويل أيضاً، على هذا المثال الصدر يتقدم[4] للاقتصاص في المرتبة».

((يريد: فإن صدر الكتاب يتقدم على الاقتصاص ما يقتص به)).

((وأيضاً فما هو[5] خارج عَما ذُكر))،

[ورقة، 659]

((يريد: وصنف آخر من أصناف المتقدم بالشرف كالملك* على الرعية، وإن كان صبياً)).

«الأفضل والأشرف قد يظن أنه متقدم في الطبع[6]»

((يريد: في طبائع الناس أن يقدّموا الملك والحاكم وإن كانا حدّثي السن)).

«ومن عادة الجمهور[7]»

((يريد: أن هذا التقدم هو تقدم بحسب عادة الجمهور)).

«إن يقولوا في الأشرف عندهم، والذين يخصونهم بالمحبة، إنهم متقدمون عندهم»

---

(1) الصحيح: مثل الهندسة.

(2) العناصر الأربعة أو المبادئ (النار والهواء والماء والتراب).

(3) يقارن مع اسحق 1/ 49.

(4) سقطت من اسحق كلمة (يتقدم) 1/ 49.

(5) وردت في اسحق (مما هو) 1/ 49.

* الصحيح: مثل الملك.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 49.

(7) أيضاً.

((يريد: أنهم يقدمونهم على غيرهم[1]))

«ويكاد أن يكون هذا الوجه أشد الوجوه[2] مباينة»

((يريد: بقوله: يكاد أن التقدم ليس هو شيء يوجبه طبائع الأمور، وإنما هو شيء بحسب رأي الجمهور[3] وجاء باصطلاح)).

«وهذا يكاد[4] أن يكون مبلغ الأنحاء التي يقال عليها المتقدم»

((يريد: أن هذه الأنحاء هي مبلغ أنحاء المتقدم والمتأخر وقال يكاد، لأنه يأتي بقسم آخر غريب)).

«ومظنون أن ها هنا نحو[5] آخر للمتقدم خارجاً من الأنحاء التي ذكرتْ»

((يريد قسماً خامساً*))

[ورقة، 660]

«فإن السبب من الشيئين اللذين يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود[6]»

((يريد: فإن السبب الذي هو سبب مسبب وإن كانا يرجعان الواحد على الآخر في الوجود لأنهما من المضاف، فإن السبب، لأنه سبب يستحق أن يقال له متقدم لأنه سبب لا لشيء غير هذا)).

«على أي جهة كان سبباً لوجود الشيء الآخر[7]»

((يريد: إما على أنه سبب هيولاني أو صوري أو غائي)).

«فبالواجب يقال أنه متقدم بالطبع[8]»

---

(1) كذلك.

(2) وردت في اسحق (أشد هذه الوجوه) 1/ 49.

(3) أي المجتمع.

(4) وردَ في اسحق (فهذا أيضاً يكاد) 1/ 49.

(5) وردَ في اسحق (نحواً آخر 1/ 49.

* وردت في الأصل (قسم خامس) ـ خ ل.

(6) يقارن مع اسحق 1/ 49.

(7) أيضاً.

(8) كذلك.

((يريد: لأنه سبب ومعنى السببية أوجب له التقدم لا لأن أحدهما أقدم في الوجود، ولا أنه متى وجد لم يلزم وجود المسبب)).

«ومن البيّن أن ها هنا أشياء ما تجري هذا المجرى[1]»

((يريد: أشياء هي أسباب ومسببات والسبب منها يتقدم على المسبب لأنه سبب)).

«إن الإنسان موجود يرجع بالتكافؤ[2] في لزوم الوجود»

((يريد: أن القول بأن الإنسان موجود علة في صدق القول فيه، إنه موجود وهما معاً إلاّ أنه لما كان الإنسان العلة في صدق القول صار يتقدم به عليه))

«على القول الصادق فيه[3]»

((يريد بأنه موجود)).

«فإنه إن كان الإنسان موجوداً فأن القول،

[ورقة، 661]

بأن الإنسان موجود صادق، وذلك يرجع بالتكافؤ، فإنه إن كان القول بأن الإنسان، موجود صادق[4] فإن الإنسان موجود، إلا أن القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود الأمر، بل الذي يظهر أن الأمر سبب على جهة من الجهات، أصدق القول[5]»

((يريد: إما فاعل يصدق القول أو غير ذلك من الأسباب))

«وذلك أن يوجد[6] الأمر أو بأنه غير موجود، يقال أن القول صادق أو كاذب»

((يريد: أن صدق القول وكذبه متعلقان بالأمور فهي السبب فيهما)).

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 49.

(2) ورد في اسحق (بالتكافؤ لزوم الوجود) وسقطت (في) منه 1/ 49.

(3) تقارن مع اسحق 1/ 49.

(4) ورد في اسحق (موجود صادقاً) 1/ 50.

(5) ورد في اسحق (الصدق القول) 1/ 50.

(6) ورد في اسحق (بوجود الأمر) 1/ 50.

«فيكون قد يقال أن شيئاً متقدماً[1] لغيره على خمسة أوجه»

((يريد: فيكون مبلغ أصناف المتقدم والمتأخر هي هذه الأصناف المذكورة)).

قال المفسر:

[يعدد[2] أنواع المتقدم والمتأخر ويزعم إنها خمسة أوجه. الأول: المتقدم في الزمان، وهذا كالأب[3] للابن، والشراب العتيق للطري، وما كان من المتقدم حيواناً أو غير حيوان، فيقال: إنه أعتق من غيره فإما أسن، فإنه لا يقال إلا في الحيوان وذلك أنه لا يقال أن هذا الشراب أسن من غيره بل،

[ورقة، 662]

يقال إن هذا الحيوان أسن من غيره والنوع الثاني: المتقدم والمتأخر بالطبع كالواحد[4] للاثنين وقد حددناها في صدر التعليم. والنوع الثالث: المتقدم في المرتبة بمنزلة مبادئ العلوم كالنقطة[5] والوحدة والحروف عند الكتابة، والعدد والمقادير وكصدور[6] الكتب عند الاقتصاص، والعلوم البرهانية، يشير بها إلى الهندسة والعدد، والنوع الرابع: المتقدم في الشرف، كالمحبوب[7] والرئيس وهذا الصنف يقال له متقدم أي متقدم عند الطبيعة الجزئية، وذلك أنها تقدمه وتشرفه، وقوله: إن هذا القسم أشد مباينة من قبل أن ليس له حقيقة في نفس الأمور لكنه اصطلاح بين الناس، وقوله في آخر هذا القسم: إنها يكاد أن يكون هذا المبلغ مبلغها، من قبل: إنه يأتي بقسم آخر، والنوع الخامس المتقدم على طريق السبب[8]، كالأب[9] للابن

---

(1) ورد في اسحق (إن شيئاً متقدم) 1/ 50.

(2) أرسطو.

(3) الصحيح: مثل الأب.

(4) مثل الواحد.

(5) الصحيح: مثل النقطة.

(6) الصحيح: مثل صدور.

(7) الصحيح: مثل المحبوب.

(8) أي العلّية (وربما ـ النسب) ج.

(9) الصحيح: مثل الأب.

وهذان بوجه هما معاً من حيث هما مضافين[1]، وبوجه آخر أحدهما متقدم من حيث هو سبب ولأجل معنى السببية، وقوله على أي وجه، كان السبب فيعني به مادياً، كان أو الصوري أو فاعل أو غاية، وقوله في هذا الصنف: إن المتقدم فيه متقدم بالطبع فيعني به أنه متقدم على أنه سبب، وأقسام المتقدم،

[ورقة، 663]

والمتأخر ليست أنواعاً بل هي معاني* يدل عليها اسم مشترك، وقد ذكرنا سبب هذا في صدر التعليم].

قال أرسطو طالس:

«يقال معاً على الإطلاق والتحقيق في الشيئين إذا كان تكوّنهما في زمان واحد بعيّنه[2]»

((يريد: إن الصنف المحقق من أصناف معاً بهذا المعنى هو الذي يقال على الشيئين اللذين وجودهما في زمان واحد)).

«فإنه ليسَ واحدٌ منهما متقدماً ولا متأخراً وهذان يقال فيهما إنهما معاً في الزمان[3]»

((يريد: ولا يكون أحدهما يتقدم على الآخر ولا يتأخر عنه)).

«ويقال معاً بالطبع في الشيئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر[4]»

((يريد: ويقال معاً بالطبع للشيئين اللذين كل واحد منهما مضاف إلى الآخر، وجوده لازم لوجود [ولا يجوز] وجود أحدهما إلا بوجود الآخر)).

«مثال ذلك في الضعف والنصف فإن هذين يرجعان بالتكافؤ[5]»

((يريد: ينعكس وجود كل واحد منهما على وجود الآخر))

---

(1) ن، د: الصواب مضافان (خ ل).

* الصحيح: معانٍ.

(2) تقارن مع اسحق 1/ 50.

(3) أيضاً.

(4) كذلك.

(5) تقارن مع اسحق 1/ 50.

«وذلك أن الضعف إذا كان[1] موجودا فالنصف موجود، والنصف إذا كان موجوداً فالضعف،

[ورقة، 664]

موجود ولا[2] واحد منهما سبب[3] لوجود الآخر»

((يريد: بل كل واحد منهما طبيعته وذاته لا تفهم إلا بالآخر)).

«والتي هي من جنس واحد[4]»

((يريد: والأنواع المنقسمة من جنس واحد قسمة أولية يقال فيها إنها معاً، بمعنى إنها هكذا في طبيعتها وذلك إنه ليس الجنس لهذا أولى منها لهذا)).

«قسيمة بعضها لبعض[5]»

((يريد: أن الواحد منها بإزاء الآخر)).

«يقال إنها معاً بالطبع[6]»

((يريد: بمعنى أنها معاً في طبيعة جنسها)).

«والقسمة[7] بعضها لبعض يقال إنها التي بتقسيمٍ واحد»

((يريد: التي تنقسم عن الجنس قسمة أولية لا يكون الواحد. منها عن جنس عال، والآخر عن جنس دونه)).

«مثال ذلك الطائر قسيم المشّاء والسابح فإن هذه قسيمة بعضها لبعض من جنس واحد[8]»

((يريد: وهو الحيوان)).

---

(1) وردت في اسحق (إن كان) 1/ 50.

(2) ورد في اسحق (وليس ولا واحد) 1/ 50.

(3) ورد في اسحق (سبباً) 1/ 50.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 50.

(5) أيضاً.

(6) كذلك.

(7) وردت في اسحق (والقسيمة) 1/ 50.

(8) تقارن مع اسحق 1/ 50.

«وذلك أن الحي ينقسم إلى* هذه، أعني الطائر[1] والماشي والسابح وليس واحدٌ من هذه أصلاً لا متقدماً[2] ولا متأخراً»

((يريد: في طبيعة الحيوان))

«لكن أمثال هذه مظنون بها أنها[3] معاً بالطبع»،

[ورقة، 665]

((يريد: أنها معاً في طبيعة جنسها)).

«وقد يمكن أن ينقسم[4] كل واحد من هذه أيضاً إلى[5] أنواع، مثال ذلك الحيوان المشّاء والطائر والسابح»

((يريد: أن كل واحد من هذه ينقسم إلى[6] أنواع أخر))

«فتكون تلك أيضاً معاً بالطبع[7]»

((يريد: الأنواع المنقسمة عنها معاً في طبيعة جنسها)).

«أعني التي هي من جنس واحد بتقسيم واحد[8]»

((يريد: لا يكون أحدهما أعلى والآخر أدون)).

قال المفسر؛ (أبو الفرج بن الطيب):.

[يعدد[9] لمعاً ثلاثة أقسام؛ الأول منها الأشياء التي هي معاً في الزمان كاثنين[10] يولدان في آن واحد وقوله في هذا القسم أنه على الإطلاق والتحقيق ينبئ

* الصحيح: على هذه.
(1) ورد في اسحق (أعني إلى الطائر) 1/ 51.
(2) ورد في اسحق (أصلاً متقدماً ولا متأخراً) 1/ 51.
(3) وردت في اسحق (أنها بالطبع) 1/ 51.
(4) وردت في اسحق (أن يُقسّمْ) 1/ 51.
(5) الصحيح: على أنواع.
(6) الصحيح: على أنواع.
(7) يقارن مع اسحق 1/ 51.
(8) أيضاً.
(9) أي أرسطو.
(10) الصحيح: مثل اثنين.

أن معاً اسم مشترك. والقسم الثاني جميع[1] الأشياء التي يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر كسائر[2] المضافات من حيث هي مضافات والقسم الثالث: الأنواع المنقسمة من جنس واحد من غير أن يتقدم أحدها على الآخر، فإن هذه هي معاً، في طبيعة جنسها، وليس جنسها لها بالزيادة والنقصان، وقوله في هذا القسم التي بتقسيم واحد يريد به الأنواع المنقسمة من جنس واحد، ولا يتقدم أحدهما الآخر]،
[ورقة، 666]

قال أرسطو طالس:

«فإما الأجناس فهي[3] أبداً متقدمة»

((يريد: والأجناس متقدمة بالطبع على أنواعها ولا يلزم من وجود أحدها وجود الآخر، فإنه ليس يلزم من وجود الجنس، وجود النوع بل متى وجد النوع، لزم وجود الجنس)).

«وذلك أنها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود[4]»

((يريد: حتى متى وُجد أحدهما لزوم وجود الآخر)).

«مثال ذلك أن السابح[5]إذا كان موجوداً فالحي موجود»

((يريد: أنه يلزم من وجوده وجود الحي)).

«فإن[6] كان الحي موجوداً فليس واجباً ضرورة، أن يكون السابح موجوداً»

((يريد: لأنه يجوز أن يكون الطائر موجوداً))

«والتي يقال[7] إنها معاً بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود»

((يريد: وذاك أنه متى وجد أحدهما لزم وجود الآخر))

---

(1) الصحيح: الأشياء جميعها.

(2) الصحيح مثل سائر.

(3) وردت في اسحق (فأنها) 1/ 51.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 51.

(5) وردَ في اسحق (إن كان) 1/ 51.

(6) وردَ في اسحق (وإذا كان) 1/ 51.

(7) وردَ في اسحق (فالتي تقال) 1/ 51 والصحيح: التي يقال (ج).

«وليسَ ولا واحد[1] من الشيئين أصلاً[2] سبباً لوجود الآخر»

((يريد: بل وكل واحد منهما يلزم من وجوده وجود الآخر وهو مضاف إليه)).

«والتي هي من جنس واحد، قسيمة بعضها لبعض[3]»

((يريد: والأنواع المنقسمة عن جنس واحد قسمته، واحدة

[ورقة، 667]

يقال فيها إنها بالطبع كما قلناه)).

«فإما التي تقال على الإطلاق إنها معاً فهي التي تكوّنها في زمان واحد بعينه[4]»

((يريد: فإما الصنف المحقق من أصناف معاً فهو الذي يكون معاً في الزمان وذلك أن هذا هو الذي يعرفه الناس)).

قال المفسر:

[يفرق[5] بين التي يقال إنها معاً في طبيعة جنسها وبين التي يقال إنها معاً، على أنها ترجع بالتكافؤ ويعين بأن أخص أقسام معاً الأشياء التي هي معاً في الزمان].

قال أرسطو طالس:

«أنواع الحركة ستة، الكون[6] والفساد والنمو والنقص، والاستحالة والتغيّر بالمكان فأما سائر هذه الحركات بعد الاستحالة»

((يريد: سوى الاستحالة،)).

«فظاهر أنها مخالفة بعضها لبعض وذلك أنه ليس الكون[7] فساداً ولا النمو نقصاً ولا التغيّر بالمكان، وكذلك سائرها»

---

(1) وردَ في اسحق (وليسَ واحداً من الشيئين) 1/ 51.

(2) وردَ في اسحق (سبباً أصلاً) 1/ 51.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 51. والصحيح: التي هي (ج).

(4) تقارن مع اسحق 1/ 51.

(5) أرسطو.

(6) وردت في اسحق (التكوّن) 1/ 51 ـ 52.

(7) وردت في اسحق (ليسَ التكوّن) 1/ 52.

((يريد: وكذلك جميع هذه الأنواع[1] سوى الاستحالة))

قال المفسر: (أبو الفرج بن الطيب)[2]،

[ورقة، 668]

[يعدّد أنواع الحركة ويزعم[3] أنها ستة ويفرّق بينها، سوى الاستحالة لشبهة تدخل فيها يظن معها أنها واحدة، من الحركات الخمس، ونحن فقد شرحنا ما يحتاج إليه من هذا الفصل في صدر هذا التعليم].

قال أرسطو طالس:

«فأما الاستحالة فقد سبق[4] إلى الظن[5] أنه يجب ضرورة أن يكون ما يستحيل إنما يستحيل[6] بحركة ما من سائر الحركات»

((يريد: فقد يسبق إلى الظن أن الاستحالة هي واحدة من الحركات المذكورة))

«وليس ذلك بحق[7]»

((يريد: ليس الاعتقاد بأن الاستحالة هي واحدة من الحركات المذكورة بحق)).

«فإنه يكاد[8] أن يكون في جميع التأثيرات* التي تحدث فينا، أو في أكثرها ما يلزمنا[9] الاستحالة»

---

(1) الصحيح: هذه الأنواع جميعها (ج).

(2) سقطت من (ن/ د).

(3) ارسطو (يعدد) و(يزعم) يُلاحظ الوصف النقدي /مح.

(4) وردَ في اسحق (يسبق) 1/ 52.

(5) وردَ في اسحق (الظن فيها) 1/ 52.

(6) وردَ في اسحق (إنما يتم بحركة) 1/ 52.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 52.

(8) وردَ في اسحق (فأنا نكاد) 1/ 52.

* الصحيح: في التأثيرات جميعها.

(9) وردَ في اسحق (في أكثرها تلزمنا) 1/ 52.

((يريد: في جميع* التغيرات التي تتغير بها في سائر أحوالنا التي تحدث بنا وتستحيل، وهي عندما نسوّد ونسخن)).

«وليس يشوبنا في ذلك شيء من سائر الحركات[1]»

((يريد: وليس نتغيّر بحركة أخرى لا نمو ولا نقص، ولا غيرهما))،

[ورقة، 669]

«فإن المتحرك بالتأثير له يجب[2] لا أن ينمو[3] ولا أن يلحقه نقص»

((يريد: فإن المتحرك حركة استحالة لا يلزمه أن ينمو ولا أن ينقص)).

«وكذلك في سائرها[4]»

((يريد: وكذلك لا شيء من باقي الحركات))

«فتكون الاستحالة غير سائر الحركات[5]»

((يريد: التي عددت))

«فإنها لو كانت هي وسائر الحركات شيئاً واحداً[6]»

((يريد: لو كانت نمواً ونقصاً وكوناً وفساداً)).

«لقد كان يجب أن يكون ما استحال فقد نما لا محالة أو نقص[7]»

((يريد: لأن الاستحالة هي نموّ ونقص)).

«أو لزمه شيء من سائر الحركات[8]»

---

* الصحيح: في التغيرات جميعها.

(1) يقارن مع اسحق 1/ 52.

(2) وردت في اسحق (بالتأثير ليس يجب) 1/ 52.

(3) وردَ في اسحق (إلا أن ينمّي) 1/ 52.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 52.

(5) أيضاً.

(6) كذلك.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 52.

(8) أيضاً.

((يريد: ولزمه أن يكون شيء من الحركات الأخر)).

«لكن ليس ذلك واجباً[1]»

((يريد: أنه ليس واجباً في الاستحالة أن تكون واحدة من الحركات)).

«وكذلك أيضاً ما نما أو تحرك حركة ما أخرى كان يجب أن يستحيل[2]»

((يريد: لأن الاستحالة هي النمو))،

[ورقة، 670]

«لكن كثير[3] من الأشياء تنمو[4] ولا تستحيل،

مثال ذلك: إن المربع إن[5] أضيف إليه مما يضاف حتى يحدث العلم»

((يريد: إذا أضيف إليه ثلاثة مربعات من جوانبه، وهي العلم، لم يستحل لأن كيفيته تبقى بحالها وينمو فلا يكون النمو هو الاستحالة)).

«فقد تزايد إلاّ أنه لم يحدث فيه حدث إحالة[6] عما كان عليه»

((يريد: أن نُقله من حال التربيع إلى غيره)).

«وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى[7]»

((يريد: وكذلك في سائر ما ينمو بأن تبقى كيفيته))،

«فيجب من ذلك أن تكون هذه الحركات مخالفة بعضها لبعض[8]»

((يريد: أن طبيعة كل واحدة منها غير طبيعة الأخرى)).

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 52.

(2) أيضاً.

(3) وردَ في اسحق (كثيراً) 1/ 52.

(4) وردَ في اسحق (تنمى) 1/ 52.

(5) وردَ في اسحق (إذا أضيف) 1/ 52.

(6) وردَ في اسحق (حاله) 1/ 52.

(7) يقارن مع اسحق 1/ 52.

(8) أيضاً.

قال المفسر:

[يفرق[1] بين الاستحالة، وبين الخمسة الأنواع، وبهذا تصير أقسام الحركة ستة، فإما قوله إن المتحرك بالتأثير[2] لا يجب أن ينمو أو ينقص، فأفهم ذلك بالذات، وبما هو مستحيل، فإما بالعرض فقد ينمو وينقص.]،

[ورقة، 671]

قال أرسطو طالس:

«والحركة على الإطلاق يضادها السكون[3]»

((يريد: لأن السكون هو عدم الحركة وخذ ضداً على وجه ما)).

«فإما[4] الحركات الجزئية فتضادها الجزئيات»

((يريد: فأما كل واحدة من الحركات فيضادها السكون الخاص بها)).

«أما* التكون فيضاده الفساد والنمو يضاده النقص والتغير بالمكان يضاده السكون في المكان، وقد يشبه أن يكون يقابل[5] هذه الحركة خاصة التغير إلى الموضع المضاد[6] مثال ذلك التغير إلى فوق، التغير[7] إلى أسفل، والتغير إلى أسفل، التغير[8] إلى فوق»

((يريد: أن الحركة المكانية، هي انتقال الشيء إلى المكان المضاد للمكان الذي هو فيه)).

---

(1) أرسطو.

(2) لعله يقصد تأثير الجذب والشوق (مح).

(3) تقارن مع اسحق 1/ 53.

(4) وردت في اسحق (وأما الحركات) 1/ 53.

* وردت في اسحق (وإما) 1/ 53.

(5) وردت في اسحق (قد يقابل) 1/ 53.

(6) وردت في اسحق (المضاد لذلك الموضع) 1/ 53.

(7) وردت في اسحق (للتغيير إلى أسفل) 1/ 53.

(8) وردت في اسحق (للتغيير إلى فوق) 1/ 53.

«وأما[1] الحركة الباقية من الحركات التي وصفت، فليس يسهل[2] أن يعطي لها ضد»

((يريد: حركة الاستحالة، فإنه ليس يسهل أن يفهم ضدها لأن اسم الحركتين المتضادتين استحالة)).

«وقد[3] يشبه أن لا يكون[4] لها ضد اللهم إلاّ أن يجعل جاعل في هذه أيضاً،

[ورقة، 672]

المقابل[5] وهو السكون في الكيف»

((يريد: لحركة التبيض السكون في السواد، لأن حركة التبيض تأخذ من السواد إلى البياض فوقوف الشيء في السواد هو ضد لهذه الحركة)).

«أو التغيّر إلى ضد ذلك الكيف[6]»

((يريد: مثل أن يكون الانتقال من السواد إلى البياض يضاد الحركة من البياض إلى السواد)).

«كما جُعل المقابل في الحركة في المكان السكون في المكان أو التغيّر إلى الموضع المضاد. فإن الاستحالة تغيّر بالكيف، فيكون يقابل الحركة في الكيف السكون في الكيف أو التغيّر إلى ضد ذلك الكيف، مثل معنير[7] (مصيّر) الشيء أسود بعدَ أن كان أبيض، فإنه يستحيل إذا حدث له تغيّر إلى ضد ذلك الكيف»

((يريد: أنهُ إذا حدث بالشيء سبب يوجب له تغيّراً[8] انتقل إلى ضد الحال التي كان عليها.))

---

(1) وردت في اسحق (فأما) 1/ 53.

(2) وردت في اسحق (فليس يسهل) 1/ 53.

(3) وردت في اسحق (فقد) 1/ 53.

(4) وردت في اسحق (لهذه) 1/ 53.

(5) ورد في اسحق (هو) 1/ 53.

(6) تقارن مع اسحق 1/ 53.

(7) ن/ د: الصواب (مصير الشيء) يقارن باسحق 1/ 53.

(8) ن/ د: (تغيّراً) يقارن باسحق 1/ 53.

قال المفسر:

[لما كان كلامه[1] في الحركة، وكانت الحركة من الأشياء التي لها ضد، فهو يشرح ذلك ويستوفي الكلام عليه، أعني، في أضداد الحركة وضد[2]،

[ورقة، 673]

الحركة، إما حركة وإما سكون. والحركة المضادة للحركة، هي التي تأخذ مبدأ هو ضد الذي أخذت منه الأولى، وتقف عند غاية هي ضد الغاية التي وقفت عندها الأولى، كحركتي[3] التبيّض والتسوّد والسكون المضاد للحركة هو السكون فيما منه تأخذ الحركة، لا فيما (ذهبت) إليه، وأنت فينبغي أن لا تظن أن الحركة الدورية داخلة في كلامنا لأن تلك لا ضد لها، وقوله: الحركة على الإطلاق فيريد، الحركة المستقيمة، وقوله: الاستحالة يشبه أن لا يكون لها ضد من قبل أن اسم الحركتين المتضادتين اسم واحد وهو الاستحالة وليس الحال فيها، كالحال في النمو والنقص].

قال أرسطو طالس:

«إن له[4] يقال على أنحاء شتى»

((يريد: أن القنية اسم مشترك يقع على معانٍ كثيرة)).

«وذلك إنها تقال إما على طريق الملكة والحال أو كيفية ما أخرى، فإنه يقال فينا أن لنا معرفة، ولنا فضيلة[5]»

((يريد: وذلك أنها تقال على الملكة والحال))،

[ورقة، 674]

---

(1) أرسطو.

(2) (ضد) مكررة من الناسخ، تحذف. (مح).

(3) الصحيح: مثل حركتي (ج).

(4) أي القنية.

(5) تقارن باسحق 1/ 53.

«وأما على طريق الكم[1]»

((يريد: ويقال على الكمية الموجودة للإنسان))

«مثال ذلك المقدار الذي يتفق أن يكون للإنسان، فإنه يقال أن له مقداراً طوله ثلاث أذرع أو أربع أذرع وأما على طريق ما يشتمل على البدن مثل الثوب والطيلسان[2]»

((يريد: ويقال على الشيء الذي يشتمل على البدن)).

«وأما في جزء منه مثل الخاتم في الإصبع[3]»

((يريد: ويقال على الشيء الذي هو في جزء من الشيء)).

«وأما على طريق الجزء مثال ذلك اليد أو الرجل[4]»

((يريد: ويقال على الجزء من الشيء)).

«وأما على طريق ما في الإناء مثال ذلك الحنطة في المدّ[5] والشراب في الدّن، فإن اليونانيين يقولون إن الدّن له الشراب[6]، يعني[7] فيه شراب، والمدّ[8] له حنطة، يعني فيه حنطة، فهذان[9] يقال فيهما له على طريق ما في الإناء»

((يريد: ويقال على الشيء في الإناء كالشراب* في الدّن))

«وأما على طريق الملك، فإنه <قد يقال>[10] إن لنا بيتاً،

---

(1) يقارن مع اسحق 1/ 54.

(2) وردت في اسحق (أو الطيلسان) 1/ 54.

(3) يقارن مع اسحق 1/ 54.

(4) يقارن مع اسحق 1/ 54.

(5) وردت في اسحق (المُدى) 1/ 54.

(6) وردت في اسحق (شراب) 1/ 54.

(7) وردت في اسحق (بمعنى) 1/ 54.

(8) وردت في اسحق (المدى) 1/ 54.

(9) وردت في اسحق (فهذا يقال) 1/ 54.

* الصحيح: مثل الشراب (ج).

(10) ن/ د: سقطت (قد يقال).

وإن[1] لنا ضيعة»

((يريد: ويقال له على جميع القضايا[2] والملكات))،

[ورقة، 675]

«وقد يقال في الرجل أيضاً أن له زوجة، ويقال في المرأة أن لها زوجاً[3]»

((يريد: ويقال على الزوجة للرجل والرجل للزوجة))

«إلا أن هذه الجهات[4] التي ذكرت، في هذا الموضع[5]»

((يريد: وهي قنية الرجل للمرأة والمرأة للرجل))

«أبعد الجهات كلها من ((له))[6]»

((يريد: إنها بعيدة من أقسام له لأن القاني فيها يرجع فيصير مقتنى)).

«فإن قولنا امرأة[7] لسنا ندل به على شيء أكثر من المقارنة»

((يريد: وكما أن الرجل يقارن المرأة كذلك المرأة تقارن الرجل)).

«ولعله قد يظهر لقولنا ((له)) أنحاءُ ما أُخر[8]»

((يريد: أن له سوف تظهر له أقسام أُخر ولكن في غير هذا الكتاب[9]))

«فإما الأنحاء التي جرت العادة باستعمالها في القول، فيكاد[10] أن تكون[11] قد أتينا على تعديدها»

---

(1) وردت في اسحق (ولنا ضيعة) بلا (إن) 1/ 54.

(2) ن/ د: الصواب (قنايا)، والصحيح: القنايا جميعها (ج).

(3) تقارن مع اسحق 1/ 54.

(4) وردت في اسحق (هذه الجهة) 1/ 54.

(5) وردت في اسحق (في هذه المواضع) 1/ 54.

(6) تقارن مع اسحق 1/ 54.

(7) وردت في اسحق (له امرأة) 1/ 54.

(8) تقارن مع اسحق 1/ 54.

(9) أي مباحث أخرى بـ (القنية) في كتب أخرى.

(10) وردَ في اسحق (فنكاد) 1/ 54.

(11) وردَ في اسحق (أن نكون) 1/ 54.

((يريد: المصطلح عليها عند الناس وفي مفاوضاتهم)).

قال المفسر:

[لأنه[1] ذكر المقتني يعدّد أصنافه، والمقتني إما كيفية وإما كمية وإما جوهر. والجوهر،

[ورقة، 676]

ينقسم بحسب الأقسام التي عددت وقوله إن اقتناء المرأة هو أبعد أقسام القنية لأن المقتنى يرجع فيصير مقتنى، وقوله: ولعله، قد يظهر لقولنا، له أنحاء أُخر، يريد فيما بعد الطبيعة وقوله: إن هذه الأنحاء التي جرت العادة باستعمالها، في القول، فيعني به في مفاوضات الناس، وها هنا ينقطع الكلام في تفصيل هذا التعليم].

وبانقطاعه ينقطع الكلام[2] في تفسير كتاب القاطيغورياس لأرسطو طالس.

---

(1) أرسطو.

(2) آخر جملة تسجل على لسان الشارح.

تم تفسير أبي الفرج عبد الله بن الطيب[1]

لكتاب قاطيغورياس أرسطو طالس

المعروف

بالمقولات

تم، ورقة 677

<قد صار نسخ هذا الكتاب بقلم الفقير محمود حمدي على ذمة دار الكتب السلطانية من نسخة موجودة به، فرغ من كتبتها* يوم الجمعة العشرين من شعبان من سنة ثمانين وأربعمائة عربية[2]، موافق *التاسع* عشر من تشرين الثاني من سنة تسع وتسعين وثلاثمائة وألف يونانية[3]، بقلم هبة الله بن المفضل ابن هبة المتطبب[4] وقد كان الفراغ من نسخ هذه النسخة موافقاً يوم السبت يوم عاشوراء المبارك عاشر شهر محرم الحرام سنة 1336 هجرية[5]، من هجرة خير البرية.

سيدنا محمد النبي الأمي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا والحمد لله رب العالمين تم>[6]

---

(1) مثلما بدأ الكتاب بإشارة تقول (بسم الله الرحمن الرحيم: تفسير أبي الفرج عبد الله بن الطيب لكتاب المقولات لأرسطو طالس) ورقة (2) جاء هنا الإعلان عن تمام (تفسير أبي الفرج عبد الله بن الطيب لكتاب قاطيغورياس أرسطو طالس المعروف بالمقولات). على لسان كاتب النسخة الأصل الذي نقل عنه (هبة الله بن المفضل بن هبة المتطبب) نسخة (هـ) سنة 480هـ، إملاء من ابن الطيب البغدادي على طلبته.

* الصحيح: من كتابتها (ج).

(2) لم يقل هبة الله هجرية بل (عربية).

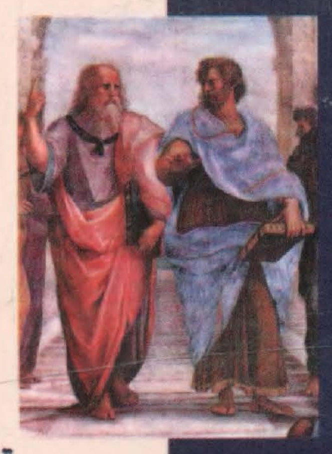
(3) أي الموافق (1087) في التقويم الميلادي بعد طرح الفرق البالغ 312 سنة قبل الميلاد.

(4) تلميذ ابن بطلان في مدرسة بغداد التي تابعت ابن الطيب.

(5) في القاهرة (الدار السلطانية التي تحولت إلى دار الكتب المصرية).

(6) بقلم الناسخ (ن) محمود حمدي وهو يوثق للمخطوطة (هـ).

المحتوى



قال المفسر: إن السعيد أبقراط زعم أن الصنائع إنما تنشأ وتستوثق بأن يسلم المبتدئ والمبتدع ما ابتدأه وابتدعه إلى من يتلوه، والذي يتلوه يتصفحهُ ويزيده بحسب طاقته ويجري الأمر على هذا إلى أن تستكمل الصناعة، ولهذا يؤثر أرسطو طاليس الطبيب أن يكون المبدعون للمبادئ مساكنهم البلدان، الحارة لحاجتهم إلى الذكاء القوي، فأما المتممون فيؤثر أن تكون بلدانهم، البلدان الباردة، من قبل أن المتمم يحتاج أن يكون ثابتاً غير عجول. ونحن، فلما كنا قد اقتفينا في نظرنا، آثار من تقدمنا، واجتهدنا في استقصاء ما أوردوه، واستخرجنا ما غيض من أقاويلهم وبياناتهم عدّة معانٍ زائدة على ما قالوه، أحببنا أن نجمع يسير ما قلنا إلى كثير ما قالوا، ونجعلَ من جملة ذلك تفسيراً واحداً، يستغني الناظر فيه عن النصب والتعب وتصفح ما تقدمه من التفاسير، ولمحبتنا للحق وإيثارنا الاحتذاء بطريقة القدماء، ينبغي لنا أن نجعل ابتداء ما فعل نفعله، مثل ما فعلوه، وقد جرت عادة المفسرين أجمعين قبل النظر في كتاب أرسطو طاليس المعروف بقاطيغورياس أن ينظر في عشرة مبادئ ورؤوسِ الانتفاع بها في الفلسفة. الأول منها كم عدد فرق الفلاسفة، والثاني فيِ قسمة كتب أرسطو طاليس، والثالث النظر في المبدأ الذي منه يبتدأ بتعلّم الفلسفة. والرابع: النظر في الطريق التي تسلك من المبدأ حتى يوصل بها إلى الغاية والخامس: النظر في الغاية التي تؤدي بنا إليها الفلسفة . والسادس النظر في معلم كتب أرسطو طاليس والسابع: النظر في متعلم كتبه على أي صفة يجب أن يكون في ف ... ه. والثامن: النظر في كلام أرسطو طاليس والتاسع: إعطاء ا ... له استعمل الإغماض في بعض قوله. والعاشر: فيعدد الم ... ن ينظر فيها قبل كل كتاب. وينبغي لنا الآن قبل النظر في ... ه المطالب، أن نبيّن لمَ صارت عشرة، لا زائدة ولا ناقصة.



www.attakwin.com

ISBN:978-9933-429-05-8